الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
Faculté des sciences humaines et des sciences islamiques
جامعة وهران 1 أحمد بن بلة
Université Oran 1 Ahmed Ben Bella

قسم التاريخ وعلم الآثار

الإتّجاه اللّيبرالي وتطوُّره في الجزائر

(1927-1956م)

أطروحة مقدَّمة لنيل شهادة دكتوراه (ل. م. د) في التاريخ المعاصر

إعداد الطالب:
صفصاف هواري

إشراف:
دة/ صافر فتيحة

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
سيفو فتيحة	أستاذ	جامعة وهران1 أحمد بن بلة	رئيسًا
صافر فتيحة	محاضر أ	جامعة وهران1 أحمد بن بلة	مشرفًا ومقرِّرًا
صوافي الزهرة	محاضر أ	جامعة وهران1 أحمد بن بلة	مناقشًا
بشير بلمهدي علي	أستاذ	جامعة مصطفى اسطنبولي - معسكر	مناقشًا
سحولي بشير	أستاذ	جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس	مناقشًا

السنة الجامعية: 2022-2023م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
Faculté des sciences humaines et des sciences islamiques
جامعة وهران 1 أحمد بن بلة
Université Oran 1 Ahmed Ben Bella

قسم التاريخ وعلم الآثار

الإتّجاه اللّيبرالي وتطوُّره في الجزائر

(1927-1956م)

أطروحة مقدَّمة لنيل شهادة دكتوراه (ل. م. د) في التاريخ المعاصر

إعداد الطالب:
صفصاف هواري

إشراف:
دة/ صافر فتيحة

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
سيفو فتيحة	أستاذ	جامعة وهران1 أحمد بن بلة	رئيسًا
صافر فتيحة	محاضر أ	جامعة وهران1 أحمد بن بلة	مشرفًا ومقرِّرًا
صوافي الزهرة	محاضر أ	جامعة وهران1 أحمد بن بلة	مناقشًا
بشير بلمهدي علي	محاضر أ	جامعة مصطفى اسطنبولي - معسكر	مناقشًا
سحولي بشير	أستاذ	جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس	مناقشًا

السنة الجامعية: 2022-2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

"وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ۖ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا"

(سورة الإسراء- الآية -85)

الإهداء:

أُهدي هذا العمل المتواضع إلى من كان سندّا لي في حياتي؛ والدايّ الكريمين أطال الله في أعمارهما على طاعته وأمدّهما بالصّحة والعافية.

الطالب: صفصاف هواري

شُكْر وعِرفان:

ورَد في رواية التِّرمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ لَمْ يَشْكُر النّاس لَمْ يشكر الله).رواه التِّرمذي في كِتَابِ البرّ والصِّلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في باب ما جاء في الشّكر لمن أحسن إليك.

الشُّكر أولًا وقَبْل كلّ شيء لله عز وجل الذي وفّقنا في الوصول إلى هذه المرحلة من الدراسة، وأعاننا على إنجار أطروحتنا المتواضعة، وسخّر لنا أناسًا طيّبين؛ فاللّهم لك الحمد حمدًا كثيراً طيبًا مباركًا فيه.

وإنّها لفُرصة أُعبّر فيها عن خالِص شكري وامتناني لكل من كان سندًا لنا طيلة سنوات إنجاز دراستنا المتواضعة هذه؛ إذ من صِفات المسلم تقديم الشّكر لكل من أعانه بالفعل أو القول.

بدايةً؛ أُقدِّم شُكري للأستاذة المشرفة الدكتورة "صافر فتيحة"؛ والتي رافقت العمل طيلة سنوات الدراسة؛ من خلال نصائحها وتوجيهاتها وإرشاداتها القيِّمة التي استفدنا منها كثيرا في إتمام العمل؛ فَجَزَاها اللهُ عنّا خيرَ الجزاء.

والشُّكر مَوصول للأستاذة الدكتورة "العقّون أُم الخير" التي لم تَبخل علينا بتوجيهاتها السّديدة منذ دخولنا مرحلة الدكتوراه في جامعة وهران1.

كما أشكر جزيل الشكر رئيس مختبر تاريخ الجزائر الأستاذ عبد القادر بوباية؛ والذي كان دائما في خدمة طلبة الدكتوراه بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية جامعة وهران01 أحمد بن بلة.

شكرًا للأستاذ بوزيدي وحيد والأستاذة حمري ليلى اللّذين كان لهما الفضل بعد الله عز وجل في الحصول على وثائق أرشيفية ساعدتنا في إنجاز دراستنا.

كما لا يفوتني أن أشكر لجنة المناقشة الموقَّرة؛ والمكوَّنة من ثُلّة من الأساتذة: صوافي الزهرة؛ سيفو فتيحة؛ بشير سحولي؛ بشير بلمهدي علي.

شكرًا لعمال إدارة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية جامعة وهران01 أحمد بن بلة.

شكرًا لعمال مكتبة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية جامعة وهران01 أحمد بن بلة.

الشُّكر لكل من أحسن إلينا بالقول أو الفعل.

الطالب: صفصاف هواري

دليل المختصرات

أ- باللغة العربية:

- ج: جزء
- د.ت: دون تاريخ
- ص ص: من الصفحة إلى الصفحة
- ص: صفحة
- ط: طبعة
- ع: عدد
- مج: مجلد

ب- باللغة الفرنسية

- **A.N.O.M: Archives natinales d'outre-mer-d'aix-en provence.**
- **A.W.C: Archives de la Wilaya de constantine.**
- **A.W.O: Archives de la Wilaya d'Oran.**
- **C.I.E: Centre d'information et etude.**
- **Ed : Edition.**
- **Ibid : Ibidem.**
- **N :Numéro.**
- **Op.Cit : Opus Citations.**
- **P : page.**
- **PP : de la page à la page.**
- **S.L.N.A: Service des liaisons nord Africaines.**
- **T : Tome.**
- **V : Volume.**

مقدِّمة

مقدّمة

عَرفت الجزائر خلال النّصف الأول من القرن العشرين ظهور عدّة تيارات سياسية ذات إيديولوجيات مختلفة، ساهمت في قيادة النّضال السياسي ضدّ السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر؛ رغم اختلاف مرجعياتها الفكرية والثقافية. وقد ساهم التّباين الفكري والسياسي بين هذه التيارات السياسية في اختلاف مواقفها اتجاه القضايا الجوهرية بالنسبة للشعب الجزائري؛ كالقضايا المتعلّقة بالإستقلال الوطني للجزائر وحرية الشعب الجزائري والثّوابت الوطنية.

ظهرت النخبة اللّيبرالية في مرحلة بدأت فيها معالم النّضال المطلبي تظهر جليًا؛ بظهور وسائل العمل السياسي من الصحافة والنوادي والجمعيات؛ والتمثيل النيابي في مختلف المجالس. وقد حملت النخبة الليبرالية أفكارا جديدة رأت أنّها تُمثل حلًا لمشكل الأهالي الجزائريين؛ أساس تلك الأفكار كانت المطالبة بتطبيق ما دعت إليه الثورة الفرنسية؛ الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات، والفصل بين السلطتين الدينية والتنفيذية، وتطبيق النظام الديمقراطي؛ من أجل إخراجهم إلى نور الحضارة والرقي والمعرفة، فاتّخذوا من أجل إيصال طروحاتهم وأفكارهم العديد من الوسائل الحديثة التي لم يعهدها الجزائريون بما في ذلك تأسيس الأحزاب السياسية والصحافة وإرسال الوفود والمحاضرات والمؤتمرات.

وقد شكّلت النخبة الليبرالية تيارا فكريا جديدًا على الساحة السياسية الجزائرية، فكان خطابها مرتكِزًا على مرجعيات غربية أساسها الأفكار الليبرالية ومبادئ الثورة الفرنسية، فكانت تسعى إلى التجديد وِفق مبادئ الديمقراطية والقوانين الليبرالية الغربية؛ وتغيير الذهنيات والأوضاع الاجتماعية للجزائريين؛ وكذا نظرة المجتمع الجزائري إلى الفرنسيين والنُظم الغربية؛ بالإضافة إلى تحسين العلاقات الإنسانية بين سكان الجزائر مسلمين وفرنسيين ويهود؛ والقضاء على الهيمنة الإستعمارية؛ وإيجاد حل للمسألة الجزائرية بتطبيق مبادئ الديمقراطية في الجزائر عبْر الإقتباس من الحضارة الغربية وعلومها؛ ونشر الوعي السياسي والثقافي.

من هذا المنطلق تبدأ دراستنا الموسومة بـ: **الإتّجاه اللّيبرالي وتطوّره في الجزائر 1927-1956.**

وقد جاء **اختيارنا** لهذا الموضوع **لعدّة اعتبارات أهمّها**:

- الرّغبة في معرفة تاريخ الجزائر خلال العهد الإستعماري بشكل عام؛ وتاريخ النّضال السياسي للنخبة الجزائرية المثقّفة بشكل خاص، بالإضافة إلى أنّ الموضوع يعالج تيار سياسي هام ساهم في بلورة النّضال السياسي الجزائري؛ رغم مرجعيته الثقافية النابعة من الفكر الليبرالي الغربي ومبادئ ثورة 1789.
- الكشف عن دور الإستعمار في إدخال مبادئ الثورة الفرنسية إلى الجزائر، والعمل على إحلال مبادئ النظام الغربي الديمقراطي محل النظام التقليدي الجزائري.
- معرفة دور السياسيات الفرنسية -خاصة السياسة التعليمية- في ظهور النخبة الجزائرية المثقفة التي أصبحت تطالب بالإندماج في الأمة الفرنسية وتطبيق مبادئ الثورة الفرنسية على أرض الواقع في الجزائر.
- معرفة تأثير الأفكار الليبرالية على مواقف النخبة الليبرالية اتجاه القضايا الوطنية، ومدى نجاحها في التوفيق بين مقومات الشخصية والهوية الوطنية الجزائرية ومبادئ الثورة الفرنسية والليبرالية الغربية.
- إنّ أغلب الدراسات السابقة التي تطرّقت للنخبة اللّيبرالية ركّزت على شخصية فرحات عباس؛ لهذا فقد جاءت دراستنا هذه في محاولة منّا لدراسة مختلف تيارات النخبة الليبرالية من الإندماجيين والمتجنّسين. بالإضافة معالجة جوانب أخرى؛ من ذلك: مواقف عناصر النخبة الليبرالية من مختلف القضايا التي تهمُّ المجتمع الجزائري كالقضايا الإقتصادية والإجتماعية والدينية والثقافية، إضافة إلى معرفة أبرز القضايا المُختلَف فيها بين عناصر النخبة اللّيبرالية.
- التعرّف على مواقف بعض الليبراليين الذين لم يتم التطرّق لهم بشكل كبير في الدراسات السابقة، خاصة أولئك الذين انبهروا بالثقافة الفرنسية والحضارة الغربية، فطالبوا بالدّمج الكلّي للجزائر في فرنسا؛ وتمسّكوا بالفكر الإندماجي حتى بعد اندلاع الثورة التحريرية.
- إبراز الدور الذي لعبته النخبة الليبرالية في طرح قضايا الجزائريين على مستوى مختلف المؤسسات الرسمية الفرنسية كالمجالس المنتخبة في الجزائر وفي فرنسا.

- تتبُّع مسار النّضال السياسي للنخبة الليبرالية خلال فترة الدراسة التي عرفت تحولات بارزة ساهمت في تطور المواقف السياسية للنخبة الليبرالية اتجاه القضايا الوطنية الجزائرية.
- الوقوف عند أهم التحوّلات السياسية في مواقف الإتجاه اللّيبرالي خلال فترة الدراسة التي كانت غنيّة بالأحداث والتطورات على مستوى الطرفين؛ الطرف الجزائري من خلال ظهور الأحزاب السياسية الجزائرية وفضحها للسياسة الإستعمارية المنتهجة في الجزائر، والطرف الفرنسي من خلال المشاريع الإصلاحية التي أقرّتها الإدارة الإستعمارية خلال هذه الفترة وتفاعُل الجزائريين معها.
- التعرّف على مواقف النخبة الليبرالية اتجاه القضايا المصيرية بالنسبة للشعب الجزائري؛ خاصّة قضايا الهوية الوطنية الجزائرية كالدين الإسلامي واللغة العربية والإنتماء العربي الإسلامي؛ وأيضا قضية الإستقلال الوطني ووجود الإستعمار الفرنسي في الجزائر.
- معرفة مآل النخبة الليبرالية في ظل التطورات السياسية التي عرفتها الحركة الوطنية الجزائرية، وتوجُّه التيار الإستقلالي نحو العمل المسلح لطرد المحتل الفرنسي واسترجاع السيادة الوطنية.

أمّا بالنسبة للإطار الزمني المحدَّد للدراسة ما بين 1927 إلى غاية 1956؛ فقد شهدت هذه المرحلة ظهور عدّة تيارات سياسية تفاعلت مع السياسة الإستعمارية كلٌّ حسب توجهاته وقناعاته الفكرية؛ ممّا جعل هناك مزيج من الأفكار والمواقف التي شكّلت الصورة العامة للنضال السياسي في الجزائر منذ بداية الربع الثاني من القرن العشرين وإلى غاية اندلاع الثورة.

فهذا السياق التاريخي المحدَّد يرتبط ارتباطا وثيقا بالنّضال السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، وتحديدا الإتجاه الليبرالي الذي عرف خلال هذه المرحلة تطوّرات هامّة في مواقفه السياسية اتجاه القضايا المصيرية للشعب الجزائري، وذلك موازاة مع تطورات الساحة السياسية آنذاك بتياراتها الأخرى. بهذا فإنّ **إشكالية الدراسة تتمحور حول التطوّرات**

السياسية التي عرفها التيار الليبرالي في الجزائر خلال الفترة الممتدّة ما بين 1927-1956. ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي سنجيب عنها في فصول الدّراسة:

- **هل هناك أسباب التي أدّت إلى ظهور النخبة الليبرالية؟ ومَن هُم هؤلاء الجزائريين الذين تأثّروا بالفكر الليبرالي ومبادئ الثورة الفرنسية(1789)؟.**
- **من هم أبرز شخصيات التيار الليبرالي في الجزائر؟**
- **كيف كانت مواقف النخبة الليبرالية من السياسات الفرنسية بالجزائر؛ وخاصة سياسة فرنسا الإدماجية؟.**
- **هل شكَّل الجزائريون ذوي الفكر الليبرالي كتلة واحدة على مستوى النضال السياسي، وإذا كان الجواب بلا؛ كيف نفسِّر الإنقسامات المتتالية التي عرفها هذا التيار الليبرالي رغْم أنّهم يحملون نفس الفكر ونفس الثّقافة؟.**
- **كيف أثّرت مستجدّات الحرب العالمية الثانية على تطوُّر الفكر السياسي للنخبة الليبرالية؟.**
- **ما الذي جعل بعض عناصر النخبة اللبيرالية تتخلّي عن الأطروحة الإدماجية، وما هي البدائل التي طَرحتها كَحَل للقضية الجزائرية؟.**
- **ما هي أهم مواصفات الدولة الجزائرية التي دعت النخبة الليبرالية إلى تأسيسها بعد فشل الطرح الإندماجي؟؛ وما تأثير الثقافة الغربية والفكر الليبرالي على طروحات الليبراليين بخصوص تكوين مجتمع جزائري حديث؟.**
- **ما موقف النخبة الليبرالية من اندلاع الكفاح المسلح؟.**
- **ما مصير عناصر النخبة الليبرالية في ظل التطوّرات التي عرفتها الثورة التحريرية بقيادة جبهة التحرير الوطني؟.**

تكمن **أهمية الموضوع** قيد الدراسة في جانبين؛ أولا من حيث الفترة الزمنية، وثانيا من حيث نوع الدراسة، فأمّا أهميّة السياق التاريخي المحدَّد فإنّه يمثِّل المبدأ والمنتهى الذي آلت إليه النخبة الليبرالية بعد مسيرة طويلة من النضال ضدّ السياسة الإستعمارية، أمّا بالنسبة لأهمية الموضوع من حيث نوع الدراسة؛ فإنّ هذه الدراسة تتطرّق إلى حدّ ما لمختلف

التيارات المُشكِّلة للنخبة الليبرالية؛ ومعرفة أهم الإختلافات الحاصلة بينها؛ ومصادرها الفكرية ومبادئها الأساسية في النضال السياسي؛ وذلك أنّ معظم الذين كتبوا عن النخبة الليبرالية اهتمّوا بأبرز رموزها خاصّة فرحات عباس، وأغفلوا البحث عن باقي عناصر النخبة الليبرالية؛ ولو أنّ فرحات عباس انفرد عن بقية الليبراليين بالتدرّج في مواقفه السياسية عبر مراحل مختلفة قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها وبعدها، ولأجل ذلك انصب اهتمامنا في هذه الدراسة المتواضعة حول دراسة النخبة الليبرالية ككُل؛ لا حصْرها في شخصية معينة؛ من خلال التطرّق لمجمل تفاعلات تيارات النخبة الليبرالية في الساحة السيّاسية؛ وتطوراتها السياسية والمطلبية. كما أنّ البحث والتعمّق في دراسة المواقف السياسية للنخبة الليبرالية اتجاه الثوابت الوطنية يساهم في معرفة مدى تأثير سياسة الغزو الفكري والثقافي على النخبة الجزائرية المثقّفة التي تكوّنت في المدارس الفرنسية وجامعاتها.

هناك أهمية أخرى تتمثّل في كوْن الموضوع يتتبّع تطوُّر الفكر السياسي للتيار الليبرالي الذي يستمدّ أفكاره ومواقفه من مبادئ وقيم الثورة الفرنسية، كما يكشف عن مواقف التيّار الليبرالي اتجاه ثوابت الأمة الجزائرية كاللّغة العربية والدّين الإسلامي والعُروبة، ممّا يُوضّح للقارئ مواطن الإختلاف والإتفاق بين عناصر النخبة الليبرالية، إضافة إلى معرفة تأثير الثقافة الغربية ومبادئ ثورة 1789 على طُروحات اللّيبراليين اتجاه قضايا الهوية الوطنية الجزائرية. زيادة على ذلك فإنّ الموضوع لا يقتصر على الجانب السياسي وعلاقته بعناصر النخبة الليبرالية؛ وإنّما يكشف عن مواقف هذا التيار من مختلف القضايا الوطنية الأخرى الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والدينية.

هذا لا يمنع من وجود دراسات أخرى تطرَّقت لموضوع النخبة الليبرالية في الجزائر إبّان فترة النّضال السياسي الجزائري ضدّ الإستعمار الفرنسي، ومن تلك الدراسات بعض الرسائل الجامعية التي خَصّصت حيزًا هاما لتيار النخبة اللّيبرالية؛ منها: دراسة الأستاذ رابح لونيسي بعنوان "التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الإتفاق والإختلاف 1920-1945"، كذلك دراسة الأستاذ بشير سحولي بعنوان:"مواقف النخبة المفرنسة من القضايا الوطنية 1900-1930"، والأستاذة نفيسة دويدة التي أنجزت موضوعًا هامًا حول "المسألة الثقافية من منظور الإتجاه الليبرالي في الحركة الوطنية الجزائرية1927-1945". إضافة إلى رسالة ماجستر للدكتور محمد بكار بعنوان محمد الصالح بن جلول1889-1985.

تناولت هذه الدراسات جوانب مهمة في مسيرة النخبة الليبرالية منذ مطلع القرن العشرين وإلى غاية اندلاع الثورة التحريرية. وقد كانت هذه الدراسات تتقاطع في الكثير من الجوانب مع دراستنا؛ ممَّا جعلنا نستفيد منها بشكل كبير.

للخروج بالموضوع على صورته النهائية؛ فقد تبيّن لنا أنّ **المنهج الوصفي** هو المنهج المناسِب لدراستنا، وذلك من خلال تتبّع الأصول والمنابع الفكرية التي استمدّت منها النخبة الليبرالية أفكارها؛ إضافة إلى رصد الأحداث والوقائع عبر تتبُّع التطوّرات السياسية للنخبة الليبرالية موازاة مع مستجدّات الساحة السياسية الجزائرية خلال فترة الدراسة، ورافق ذلك **تحليل الأحداث التاريخية** بهدف استنتاج المعلومات التاريخية، والخروج بنتائج حول التطوّر السياسي للتيار اللّيبرالي خلال فترة الدراسة.

كما ذكرنا آنفا فإنَّ هناك **دراسات سابقة** تطرقت لموضوع النخبة الليبرالية، إلا أنه وبالرغم من تعدّد الدراسات وكثرة الأبحاث حول النخبة الليبرالية؛ إلا أن ما يلاحظ من خلال اطلاعنا عليها أنّ أغلبها اقتصر على شخصية فرحات عباس من خلال مواقفه التي اشتهر بها في صفوف النخبة الليبرالية خلال الربع الثاني من القرن العشرين، إلا أنّ هذا لا يُنقِص من المجهود الكبير لهؤلاء الباحثين الأكاديميين في مجال البحث التاريخي حول النضال السياسي للنخبة الليبرالية إبّان الحقبة الإستعمارية. بالإضافة إلى ذلك فإنّنا وجدنا أنّ أغلب من تطرّق للنخبة الليبرالية حصَر فترة الدراسة من مطلع القرن العشرين إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية.

وبالنسبة لأهم الدراسات السابقة التي تتقاطع مع موضوعنا هذا نذكر أبرزها:

- **دراسة نفيسة دويدة**: أطروحة دكتوراه نوقشت في المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة سنة 2010؛ بعنوان "المسألة الثقافية من منظور الإتجاه الليبرالي في الحركة الوطنية الجزائرية1927-1945". تطرّقت الباحثة في دراستها هذه إلى دراسة المشروع الثقافي للنخبة الليبرالية الجزائرية من خلال أبرز عناصرها، وأيضا تأثير الفكر الليبرالي ومبادئ الثورة الفرنسية على طرح النخبة الليبرالية للمسألة الثقافية، وكذا مميّزات مشروعها الثقافي. وقد استفدنا منها كثيرا في النشاط السياسي لأبرز قادة النخبة الليبرالية كفرحات عباس وبن جلول ورابح زناتي إلى غاية 1945. ولِنفس الباحثة رسالة ماجستير بعنوان "تطوُّر فكرة الوطنية عند فرحات عباس 1927-1955"، وهي رسالة مهمة أفادتنا في معرفة تطوُّر

الفكر السياسي لفرحات عباس منذ دخوله العمل السياسي وإلى غاية انضمامه إلى الثورة التحريرية.

- دراسة محمد بكار: أطروحة دكتوراه نوقشت في جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس سنة 2014؛ بعنوان "نواب الإدارة الإستعمارية في الجزائر1919-1956"، وهي من الدراسات المهمة التي أفادتنا كثيرا في معرفة نشاط النواب الليبراليين خاصة جناح الموالاة للإدارة الإستعمارية، ونشاطاتهم السياسية عبْر مختلف المجالس المنتخبة، بالإضافة إلى أهم عنصر؛ وهو دور نواب الإدارة الإستعمارية في تطور النّضال السياسي للنخبة المثقّفة؛ خاصّة نواب النخبة الليبرالية الذين تطوّرت مواقفهم وابتعدوا عن سابق مطالبهم. ولنفس الباحث رسالة ماجستير مُهمّة حول شخصية الدكتور بن جلول حيث تطرّق فيها للمسار السياسي لبن جلول خلال فترة النضال السياسي للحركة الوطنية وحتى بعد اندلاع الثورة التحريرية؛ ومختلف مواقفه من القضايا الوطنية ونشاطاته السياسية داخل النخبة الليبرالية، وقد أفادتنا هذه الرسالة بشكل كبير، وذلك كوْن الدكتور بن جلول يُعتبر من أبرز عناصر التيار الليبرالي خلال فترة الثلاثينات وإلى غاية منتصف الحرب العالمية الثانية؛ حيث بدأت مكانته ضمن النخبة الليبرالية تتراجع مع صعود نجم فرحات عباس.

- دراسة سحولي بشير: أطروحة دكتوراه نوقشت في جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس سنة 2015؛ بعنوان:"مواقف النخبة المفرنسة من القضايا الوطنية 1900-1930"، عالجت هذه الدراسة مواقف مختلف تشكيلات النخبة الجزائرية المفرنسة منذ ظهورها على الساحة السياسية مطلع القرن العشرين وإلى غاية الإحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر سنة 1930. ما يُميّز هذه الدراسة أنّها عالجت مواقف النخبة المفرنسة من عديد القضايا التي تَهم المجتمع الجزائري والمتعلقة بكيانه وهويته الوطنية، إضافة إلى تأثير الثقافة الغربية على مواقف المفرنسين؛ واختلاف مواقفهم اتجاه القضايا المصيرية بالنسبة للشعب الجزائري كالدين الإسلامي والإنتماء إلى الأمة العربية والإسلامية والإندماج في الأمة الفرنسية مقابل التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية. وقد أفادتنا هي الأخرى في معرفة مواقف الليبراليين من بعض القضايا الوطنية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والدينية.

بالإضافة إلى وجود دراسات أخرى تطرّقت إلى موضوع النخبة الجزائرية ذات التوجّهات الليبرالية، إلا أنّنا لم نتمكن من الوصول إليها رغم أهميتها التاريخية في دراسة

النخبة الجزائرية الليبرالية، ومن أبرز تلك الدراسات نذكر: des élites Algériens dans l'impasse fédération des élus musulmans du départements de constantine1930-1939، شهادة الدراسات المعمّقة للباحثة **"دريهم سكينة"**، نُوقشت بجامعة "بروفانس آكس مارساي" بفرنسا سنة 2000، وقد عالجت من خلالها فترة تاريخية هامة في تاريخ النضال السياسي للنخبة الليبرالية، خاصة وأنّ عمالة الشرق كانت تُعتبر من أهم العمالات التي نشطت فيها النخبة الليبرالية برئاسة الدكتور بن جلول. أمّا الدراسة الثانية فهي بعنوان: le rôle des instituteurs dans la vie politique et sociale du département de constantine1930-1939، لمؤلفها **"سكفالي عبد الرحيم"**، نُوقشت بجامعة "اكس مارساي" بفرنسا سنة 1978. وكانت تتحدّث عن دور المعلمين السياسي والإجتماعي في عمالة قسنطينة. بينما الدراسة الثالثة فهي أطروحة دكتوراة باللغة الإنجليزية للباحثة **"حبيبة زرقين"** والمُعنوَنة ب: The Fédération of Élected Muslims of the Département of Constantine، تناولت إتحاد النواب المسلمين لعمالة قسنطينة، نُوقشت بجامعة "واشنطن" الأمريكية سنة 1994. وما يُلاحَظ على هذه الدراسات أنها ركّزت بشكل كبير على عمالة الشرق الجزائري؛ وفي فترة محدّدة ما بين 1930-1939؛ رغم أن فترة ما بعد 1939 عرفت تطورات بارزة في نضال النخبة الليبرالية موازاة مع المستجدات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى هذا فإنه رغم النشاط الكبير للنخبة الليبرالية في عمالة قسنطينة، إلا أن ذلك لا يُنقِص من نشاط الليبراليين في عمالتي الجزائر العاصمة ووهران؛ ومن ذلك المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في عمالة الجزائر؛ وكان للنخبة الليبرالية دورا بارزا فيه.

بالإضافة إلى هذا؛ هناك دراسات سابقة أخرى غير التي ذكرناها؛ هذه الدراسات تشترك في بعض الجوانب المُهمّة مع موضوعنا، وقد ساعدتنا كثيرا في دراسة الموضوع؛ والكشف عن عِدّة نقاط لم يتم التطرّق لها.

ورغم أنّ هذه الدّراسات عالجت الكثير من الأمور حول التيار الليبرالي من مطلع القرن العشرين إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية؛ إلّا أنّ ما لاحظناه حول هذه الدراسات أنّها لم تدْرس بعض العناصر الهامّة حول موضوع النخبة الليبرالية؛ خاصّة وكما ذكرنا آنفا فترة بعد مجازر الثامن ماي؛ والتي تُعتبر من أهمّ الفترات التي عرف فيها التيار الليبرالي

تطوّرات بارزة في مواقفه السياسية اتجاه القضايا الوطنية. بالإضافة إلى ملاحظة نرى أنّها هامّة في هذا المجال؛ وهي أنّ أغلب تلك الدراسات التي تناولت موضوع النخبة الليبرالية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لم تتطرّق للمواقف السياسية للمتجنِّسين من النخبة الليبرالية، ودورهم السياسي من خلال إبداء مواقفهم اتجاه قضايا الهوية الوطنية؛ وكذا الإصلاحات التي أقرّتها الإدارة الإستعمارية. إضافة إلى ذلك هناك غياب لمواقف المتجنِّسين الليبراليين في تلك الدراسات اتجاه تطورات النخبة الليبرالية بقيادة فرحات عباس. وعليه فإنّنا حاولنا في دراستنا المتواضعة هذه قدْر الإمكان معرفة مواقف بعض المتجنِّسين الليبراليين؛ ومصيرهم في ظِل تطورات الحركة الوطنية الجزائرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ وبداية ظهور بوادر العمل المسلح.

بما أنّ كتابة التاريخ تتطلب وفرة المصادر التاريخية، فقد اعتمدنا على مجموعة من الوثائق الأرشيفية، أمّا الوطنية فكان كلّ من **أرشيف ولاية وهران** الذي استفدنا منه كثيرا في دراستنا خاصة الوثائق المتعلقة بالنشاط السياسي لأحزاب الحركة الوطنية الجزائرية، وأبرزها وثائق العلبة رقم BP201:(rapport mensuel sur l’activité musulman 1946 à1951)، العلبة رقم 4473: (fédération des élus)، العلبة رقم 4477:(dossier presse indigènes et préfecture d’oran). بينما **أرشيف ولاية قسنطينة** فقد استفدنا خاصة من ملف slna "مصلحة الإتصال لشمال إفريقيا"(service des liaisons nord africaines)، إضافة إلى العلبة I13، والتي استفدنا منها كثيرا في نشاط النخبة الليبرالية إبَّان فترة الحرب العالمية الثانية؛ خاصة ملفات (projet de réformes faisant suite au manifeste)؛ (les amis du , manifeste et de la liberté section de Guelma mai 1945)؛ (projet de réformes faisant suite au manifeste 26mai1943).

أمّا **الأرشيف الفرنسي** فكما ذكرنا في صعوبات البحث؛ فقد تعذّر علينا التوجه نحو مراكز الأرشيف الفرنسي؛ خاصة وثائق أرشيف "آكس آون بروفانس"، وذلك بسبب وباء كورونا وآثاره على العالم كلّه في مختلف الميادين، ومنها ميدان البحث العلمي، حيث تأجّلت بسبب هذا الوباء العديد من الرحلات العلمية، وبذلك ضاع الكثير من الوقت على الباحث. إلا أنّ ذلك لم يمنع من اجتهادنا في الحصول على بعض الوثائق الأرشيفية الفرنسية؛ والتي

حصلنا عليها بمساعدة بعض الباحثين الذين كانوا متواجدين في مراكز الأرشيف الفرنسي آنذاك، واستطاعوا مساعدتنا بإرسال بعض الوثائق الأرشيفية الخاصّة بموضوعنا. إلى جانب مساعدة بعض الأساتذة والباحثين من داخل الجزائر؛ وهو أمر يُشكرون عليه كثيرا.

وحوْل **وثائق الأرشيف الفرنسي** التي اعتمدنا عليها في دراستنا؛ فقد كانت في معظمها حول النشاط السياسي لفرحات عباس وبن جلول اللذين تَصدّرا الساحة السياسية الجزائرية على رأس النخبة الليبرالية، إضافة إلى وثائق هامّة حول فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين. ومن بين الوثائق الأرشيفية التي اعتمدنا عليها بشكل أساسي نذكر: العلبة رقم 9H45، وهي تحتوي على العديد من الملفات حول النشاط السياسي للنخبة الجزائرية، وخاصة فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين، إلى جانبها اعتمدنا على العلبة 91/1k، وهي تخصّ النشاط السياسي لفرحات عباس منذ بداية الأربعينات وإلى غاية السنوات الأولى من اندلاع الثورة التحريرية.

ومن المصادر الأخرى التي لا تقل أهميّة **جرائد النخبة اللّيبرالية** كوْنها تُعتبر لسان حال النخبة الليبرالية ومصدرًا هاما في معرفة مواقفها من القضايا الوطنية وتطوُّر مواقفها السياسية، حيث أنّ هذه الجرائد كانت بمثابة المنبر السياسي الذي يُعبّر عن أفكار وطُروحات النخبة المثقّفة في حلّ القضية الجزائرية، بالإضافة إلى تبيانها لمواقفها اتجاه القضايا الوطنية، وما تطرحُه الإدارة الإستعمارية من مشاريع إصلاحية في الجزائر، ومن أبرز تلك الجرائد نذكر:"la voix des humbles " (صوت المستضعفين)، وجريدة "صوت الأهلي" La (voix indigènes) ، الجمهورية الجزائرية(La république algérienne).

إضافة إلى تلك الجرائد التي أصدرتها النخبة الليبرالية للتعبير عن أفكارها وطُروحاتها لحل القضية الجزائرية المتمثّلة في الإستعمار الفرنسي للجزائر؛ إعتمدنا أيضًا على مصادر هامة مُمثَّلة في مجموعة من **المؤلَّفات والتّقارير** التي أصدرها بعض أفراد النخبة اللّيبرالية خاصة فرحات عباس الذي اعتمدنا على بعض مؤلفاته أبرزها: **"**la Nuit Coloniale**"** (ليل الإستعمار)، و" pourquoi nous créons l'union populaire algérienne " (لماذا نؤسِّس الإتحاد الشعبي الجزائري)، إضافة إلى تقريره Le regime coloniale est la négation de la justice et de la civilisation (النّظام الاستعماري هو نفيٌ للعدالة والحضارة). أيضًا هناك مصدر هام ساعدنا في معرفة مواقف النخبة الليبرالية

من قضايا الجزائريين، وهو مؤلف شريف سيسبان "Notes sur les Réformes désirées par la fédération des Élus des Indigènes du Département de Constantine" (ملاحظات حول الإصلاحات المطلوبة من قِبل اتحادية المنتخَبين الأهالي لقسم قسنطينة)، وقد خَصّص شريف سيسبان مؤلَّفه هذا لطرح عدّة قضايا أبرزها: أوضاع الفلاح الجزائري؛ الإندماج والأحوال الشخصية والتّمثيل الإنتخابي للجزائريين، والإصلاحات التي تُطالب بها إتحادية النواب المنتخبين لعمالة قسنطينة.

إلى جانب هذا اعتمدنا أيضا على مجموعة من **المراجع** الهامّة لمؤرّخين وباحثين جزائريين؛ تطرّقوا من خلالها إلى موضوع النخبة الجزائرية عامّة والنخبة الليبرالية خصوصا؛ ولو بشكل جزئي، ومن أهمّ تلك المراجع: دراسات أبو القاسم سعد الله في الحركة الوطنية الجزائرية خاصة الجزئين الثاني والثالث؛ وقد أفادنا كثيرا في نشاط النخبة الجزائرية خلال النصف الأول من القرن العشرين. إلى جانب أبو القاسم سعد الله؛ كانت هناك دراسة لا تقلُّ أهمية عنها؛ وهي كتابات محفوظ قداش: الحركة الوطنية الجزائرية بجزئيه الأول والثاني، إلى جانب دراسات رابح لونيسي التيارات الفكرية في الجزائرية 1920-1945، خالد بوهند: النخب الجزائرية دراسة تاريخية واجتماعية1892-1942. وأيضا هناك دراسة غي برفيلي: النخبة الجزائرية الفرانكوفونية. كل هذه الدراسات ساعدتنا بشكل كبير في إتمام دراستنا؛ كوْنها اعتمدت على وثائق أرشيفية هامّة حول النّضال السياسي للحركة الوطنية الجزائرية. إضافة إلى مجموعة من المقالات التي تناولت إحدى جُزئيات موضوع النخبة الليبرالية باللّغتين العربية والفرنسية، وكذا رسائل الماجستير والدكتوراه، وقد كانت هي الأخرى سندًا لنا في دراستنا خاصة تلك المرتبطة بموضوعنا.

ولدراسة الموضوع جاءت **خطّة الدراسة** مكوّنة من **مدخل** و**خمسة فصول** كالتّالي:

أمّا **المدخل** فقد خصّصناه **لعَرض مفاهيمي حول الليبرالية** من حيث مفهومها وأصولها التاريخية؛ أنواعها ومميّزاتها.

تعُود أسباب تطرُّقنا لتاريخ ومفهوم الفكر الليبرالي تحديدًا إلى العلاقة التي تربط بين دراستنا حول النخبة الليبرالية والمرجعيات الفكرية التي اكتسبتها بتأثّرها بمبادئ الثورة الفرنسية والفكر اللّيبرالي الغربي، حيث أنّ النخبة الليبرالية الجزائرية ونتيجة لتكوينها

الفرنسي؛ تأثّرت بقِيم ومبادئ الثورة الفرنسية ومعانيها الإنسانية المستلهَمة من الليبرالية الغربية، ومن ذلك: إقرارها للديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وإلغاء الملكية المطلقة والتمييز الطبقي؛ والمساواة بين الأفراد في الحقوق السياسية والمدنية، وانتشار مبادئها خاصة الشعارات الثلاثة الحرية والمساواة والأخوة خارج فرنسا، فأصبحت مرجعية لكل الشّعوب الثائرة ضدّ الأنظمة الملكية والإقطاعية واللامساواة.

يأتي بعد ذلك **الفصل الأول** بعنوان:**"ظهور التيار الليبرالي في الجزائر"**، ويضمّ ثلاثة مباحث: المبحث الأول كان حول عوامل ظهور الفكر الليبرالي ومبادئ الثورة الفرنسية (1789) في الجزائر، يليه المبحث الثاني يتطرّق إلى عوامل تأثُّر النخبة الجزائرية بالفكر الليبرالي ومبادئ الثورة الفرنسية، أمّا ثالث مبحث فكان الحديث فيه عن الجزائريين الذين تأثّروا بمبادئ الثورة الفرنسية؛ خاصة مبادئ الحرية والأخوة والمساواة بين الأفراد؛ فأصبحت بذلك الثورة الفرنسية مرجعية أساسية في فِكر النخبة الليبرالية الجزائرية ونضالها السياسي ضدّ سياسة الإستعمار الفرنسي في الجزائر.

أمّا بالنسبة **للفصل الثاني** فجاء بعنوان:**"النخبة الليبرالية والدعوة إلى الإندماج 1927-1939"**. عالجنا في هذا الفصل نشاط النخبة الليبرالية ودعوتها إلى الإندماج منذ تكتّلها في إطار فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين سنة 1927؛ وما رافقها من تطوّرات وانقسامات بين قادتها السياسيين البارزين، ومواقفها من أهمّ القضايا والأحداث كمشروع بلوم فيوليت؛ ودورها في المؤتمر الإسلامي؛ لتنتهي هذه المرحلة بتجدُّد الإنقسام داخل النخبة الليبرالية، ثم اندلاع الحرب العالمية الثانية التي ستُغطّي على نشاط الليبراليين لفترة قصيرة، لتعُود الحياة السياسية من جديد مع منتصف الحرب العالمية الثانية، وهذا ما سيكون محتوى **الفصل الثالث** الذي تطرّقنا فيه إلى مرحلة جديدة من التطوّر السياسي للنخبة الليبرالية بعنوان:**"النخبة الليبرالية من الإندماج إلى الفيدرالية 1939-1945"**، وقسّمناه إلى مرحلتين: المرحلة الأولى تبدأ من بداية الحرب إلى غاية 1942؛ وتطرّقنا فيها إلى الأوضاع السياسية للنخبة الليبرالية؛ موقفها من الأحداث؛ ونشاطها السياسي في ظل حكومة فيشي، ثم نزول الحلفاء وتأثيره على النخبة الليبرالية، وكيف استغلت النخبة الليبرالية مستجدات الحرب بعد نزول الحلفاء أرض الجزائر لطرح القضية الجزائرية أمام القوى العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا). أمّا المرحلة الثانية فتبدأ من سنة 1943

إلى غاية انتهاء الحرب؛ وفيها تطرّقنا إلى أهمّ التحولات السياسية التي عرفها التيّار الليبرالي من خلال إصدار بيان فيفري والتخلي عن الفكر الإندماجي، ثم تأسيس حركة أحباب البيان والحرية. وأيضا تطرّقنا إلى الإنقسامات التي عرفتها النخبة الليبرالية واختلاف مواقفها اتجاه المسألة الوطنية؛ حيث انشطرت إلى توجّهين: فيدراليون وإندماجيون، وفي مبحث آخر مواقف النخبة الليبرالية من أمرية السابع مارس 1944.

ويُعتبر الفصل الثالث من أهم الفصول، وذلك نظرًا لأهمية المرحلة بالنسبة للتيار الليبرالي؛ والتي عرفت فيها النخبة الليبرالية تحولات بارزة في مواقفها السياسية اتجاه القضايا الوطنية من خلال ابتعاد أبرز عناصرها عن طروحاتها السابقة المتعلقة بالإندماج، حيث أصبح بعض عناصر النخبة يطالبون بالتوجّه نحو الحل الفيدرالي من أجل إنهاء معاناة الشعب الجزائري، وأضحى الإندماج من الأفكار المرفوضة لديها، باستثناء بعض العناصر الليبرالية التي رفضت الإنضمام إلى الطرح الفيدرالي الذي نادى به فرحات عباس؛ ممّا أدّى إلى تجدُّد الإنقسام السياسي داخل الكُتلة الليبرالية.

أمّا **الفصل الرابع** فكان بعنوان:**"النخبة الليبرالية والتحوُّل نحو الإستقلال الذاتي للجزائر1945-1956"**. وهو لا يقل أهمية عن سابقِه؛ نظرًا لكون مرحلة ما بعد مجازر الثامن ماي ستعرف تطوّرات في مواقف ومطالب النخبة الليبرالية إلى غاية السنوات الأولى من اندلاع الثورة التّحريرية التي ستحدّد مصير أغلب عناصر التيار الليبرالي بين الإنضمام إلى الثورة ومحاربة الإستعمار؛ أو البقاء على النهج السابق والمتعلِّق بالطرح الإندماجي الذي أفشلته الثورة والشعب الجزائري. ضمّ هذا الفصل عدة مباحث، تناولنا في المبحث الأول تأثير مجازر الثامن ماي على الفكر السياسي للنخبة الليبرالية، وإعادة تموضُع النخبة الليبرالية على الساحة السياسية بمواقف جديدة من خلال تأسيس الأحزاب السياسية، والمشاركة في الإنتخابات التي تُنظِّمها الإدارة الإستعمارية. أمّا المبحث الثاني فقد تطرّقنا فيه إلى أهم المشاريع الجديدة التي طرحتها النخبة الليبرالية لحل المسألة الجزائرية من خلال طرح مشروع دستور للجمهورية الجزائرية، أمّا المباحث المُتبقية فقد تطرّقنا فيها إلى مواقف النخبة الليبرالية من دستور 1947 ودورها في الجبهة الجزائرية للدفاع عن الجرية واحترامها، بينما في المبحث الأخير فقد تطرقنا فيه إلى مواقف الليبراليين من فيدراليين

واندماجيين من الثورة التحريرية؛ وكيف كان مصير عناصر النخبة الليبرالية في ظل تطوّرات الثورة سياسيا وعسكريا.

بعد أن تطرّقنا لأهم التطوّرات السياسية للتيار الليبرالي خلال فترة الدراسة، يأتي **الفصل الخامس** والأخير بعنوان:**"النخبة الليبرالية وقضايا الجزائريين1927-1956"**؛ يضمّ أربعة مباحث، المبحث الأول كان حول القضايا السياسية، أمّا المبحث الثاني فكان حول القضايا الإجتماعية والثقافية، بينما تناولنا في المبحث الثالث القضايا الإقتصادية، وختمنا الفصل بالقضايا المتعلقة بالدين الإسلامي.

وحول الفصل الأخير فإنّ سبب دراستنا لمواقف عناصر النخبة الليبرالية من قضايا الجزائريين يعود إلى الرغبة في معرفة تأثير الثقافة الغربية التي اكتسبتها العناصر الليبرالية على مواقفها من عديد القضايا الوطنية، وذلك لتعارُض مبادئ الفكر الليبرالي ومبادئ ثورة 1789 مع مبادئ الشخصية الوطنية الجزائرية مثل: مسألة الدين الإسلامي، الفصل بين السلطات الدينية والتنفيذية، نظام الحكم والإنتخابات، مسألة المرأة وما تعلّق بها من تعليمِها وتحريرها، وغيرها من المسائل. إضافة إلى كوْن النخبة الليبرالية كانت تحاول من خلال مطالبها التوفيق بين الثقافة الفرنسية وقوانين المدنية الغربية وبين الشريعة الإسلامية.

وفي الأخير **خاتمة** تضمّنت حوصلة عامّة حول المسار التطوُّري للتيار الليبرالي ومواقفه السياسية من مختلف القضايا الوطنية خلال الفترة قيد الدراسة، وكذا أهم النتائج المتوصَّل إليها من خلال تتبُّع مسار النخبة الليبرالية التي انبهرت بالحضارة الغربية واقتربت أكثر من فرنسا وأُعجبت بمبادئ ثورتها، فأصبح حلمها الوحيد هو أن يتمّ إندماجها في الأمة الفرنسية، والعيش وِفق النمط الفرنسي والخروج من نفق التخلف والإنحطاط الذي أوصلهم إليه الإستعمار الفرنسي.

وما مِن دراسة تاريخية إلا وتواجه الباحث فيها **صعوبات متعدِّدة**، ومن أهمِّ الصعوبات التي واجهتنا خلال مرحلة إنجاز هذه الدراسة نذكر:

- وباء كورونا الذي كان سببًا في عدم التوجّه نحو مراكز أرشيف فرنسا، وتحديدًا أرشيف "آكس آون بروفانس" الذي يحتوي على وثائق هامة حول نشاطات

- مختلف تيّارات الحركة الوطنية الجزائرية؛ وخصوصا تيار النخبة الليبرالية في العمالات الجزائرية الثلاث.
- قلّة الدّراسات التاريخية حول كل العناصر الليبرالية باستثناء فرحات عباس وبن جلول، وبعض الكتابات القليلة حول رابح زناتي الذي لم يحظى بالدراسة الكافية لدى المؤرخين المحليّين والفرنسيين. أمّا بقية عناصر النخبة الليبرالية خصوصًا فئة المتجنّسين من المعلمين الجزائريين؛ وحسب اطلاعنا فهي مُغيّبة في الدراسات التاريخية؛ ما عدا بعض الدراسات الأكاديمية والمقالات التاريخية التي أشارت إلى بعضهم في إطار الحديث عن النخبة المتجنّسة.
- ابتعاد بعض الليبراليين المتجنّسين عن العمل السياسي؛، الأمر الذي جعل المؤرّخين والباحثين لا يخصّصون لهم دراسات خاصّة؛ إلا القليل منها. على عكس ما حدث مع فرحات عباس الذي تحدّث عنه الباحثين بشكل كبير؛ نظرًا لمواقفه السياسية التي تميّز بها عن باقي عناصر النخبة الليبرالية.
- عدم تمكّننا من الحصول على بعض الدراسات التاريخية الهامة حول نشاط نواب النخبة الليبرالية؛ هذه الدراسات ورغم اعتماد بعض من سبقنا من الباحثين عليها؛ إلا أنّنا لم نعثر عليها في المكتبات الوطنية التي سافرنا إليها، أمّا الموجودة في المكتبات الإلكترونية فإنّه لا يمكن تحميلها أو الإطلاع عليها لأسباب مختلفة.
- كما لاقَينا عراقيل في أرشيف وهران منها أنّ القوانين لا تسمح بالإطلاع على بعض الوثائق التي تخدم موضوعنا، إضافة إلى منْع التصوير ونسخ الوثائق بما فيها جرائد النخبة، ممّا صعّب علينا الإطلاع بشكل كاف على المادّة الأرشيفية اللازمة التي يتطلّبها الموضوع. ورغم ذلك فقد حاولنا قدر الإمكان الإعتماد على ما جاء بين أيدينا من وثائق أرشيفية رغم قلّتها؛ من خلال العمل على كتابة ما يخدمنا من معلومات نجدها في الوثائق التي سُمح لنا بالإطلاع عليها.

وفي ختام هذه المقدّمة فإنّنا نحمد الله عزّ وجلّ أن وَفقّنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

مدخل حَوْل الفِكر اللِّيبرالي

مدخل حول الفكر اللّيبرالي

أولا - أصول مصطلح الليبرالية

تَرجِع أُصول مصطلح الليبرالية إلى اللّفظ اللاتيني "ليبراليس"(librales)، والتي يُقصد بها الصّفات التي يتميز بها الفرد من الكرم والنُبل والحرية، أمّا عن تداول المصطلح فإنّه وإلى غاية نهاية القرن الثامن عشر كان الشائع هو مصطلح "libérale" بمعنى التحرّر الفكري للفرد[1]. وحسب الباحث الطيب بوعزة فقد "ظهر مُصطلح الليبرالية في اللّسان الإنجليزي عام 1819م"، أمّا فيما يخص ظهور المصطلح باللغة الفرنسية وحسب الكاتب فإن " بيار ماندو- بيران" (Pierre Maine de Biran) هو أول من استعمل المصطلح سنة 1818؛ إذ حدَّده بوصفه "مذهبا يدافع عن الحريات"[2]. وجاء في الموسوعة الفلسفية أنّ أول من استعمل لفظة ليبرالي "هو الحزب الإسباني الذي أراد سنة 1810 أن يُدخل إسبانيا الملكية في النظام البرلماني على الطراز الإنكليزي"[3].

أمّا تاريخيًا فإنّ ظهور المصطلح يعود إلى القرن الرابع عشر حيث كانت البلاد الأوروبية تشهد أسوأ عصورها؛ نظرًا لما عرَفه الأوروبيون من عبودية لغير الله تعالى؛ وخضوعهم للأحبار والرهبان الذين يُعبِّدون الناس لأهوائهم وشهواتهم؛ هذا بالنسبة للعبودية الدينية. كذلك كانوا يعيشون عبودية سياسية للملوك والأباطرة الذين يتحكّمون في الرعية ويتصرّفون فيها، كأعمال السّخرة، إضافة إلى خضوعهم للإقطاعيين والرأسماليين أصحاب الأراضي باحتكار الخير لأنفسهم وقَطعِه عن الناس[4]، في ظل هذه الظروف كانت الليبرالية تُستعمل بشكل فضفاظ؛ وذلك من خلال مواجهتها لما كان يعيشه الأوروبيون من العبودية

---

(1) - الطيب بوعزة، **نقد الليبرالية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط01، 2009، ص ص 18- 19.

(2) – نفس المرجع، ص 22.

(3) - أندري لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، مج01، تعريب: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، ط02، 2001، ص 726.

(4)- عبد العزيز مصطفى كامل، **معركة الثوابت بين الإسلام والليبرالية**، د. معلومات، ص 31.

لرجال الكنيسة والملوك، وقد أخذ مفهومها آنذاك صِفة التحرّر التّام من مظاهر الإستعباد حيث استخدم المصطلح في مقابل مصطلح العبودية[1].

وقد قام الفكر الليبرالي على مبادئ وأُسس تُميّزه عن باقي التوجّهات والأفكار السياسية الأخرى التي ظهرت في أوروبا، والتي جاءت نتيجة ظروف ساهمت في بلورتها وتحديد ركائزها ونُظمها، لذلك فقد ظهرت الليبرالية نتيجة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية.

عانت المجتمعات الأوروبية أحداثا كثيرة نتيجة الظروف القاسية التي مرّت بها خاصة الطبقة الدنيا التي حُرِمت من كل الإمتيازات التي كان يتمتّع بها رجال الدين وأصحاب السلطة في ظِل نظام الإقطاع الذي يُعتبر من بين أقسى الأنظمة وأكثرها عنصرية وطبقية.

يقوم نظام الإقطاع على طبقتين؛ الأولى طبقة: السّادة (النبلاء والملوك)؛ وهُمْ الطبقة السياسية، والطبقة الدينية؛ وهُمْ رجال الدّين (الإكليروس)، الطبقة الثانية: الفلاحون(الرقيق)؛ وهُمْ عامّة الشعب[2]، وقد حاول التحريريون الذين سعوا لتحرير الإنسان من الإستعباد إلى توظيف الليبرالية في الحياة لمواجهة الملوك ورجال الدين والأرباب المتفرّقون والإقطاعيون من استعباد للناس وانغلاقهم وتعصّبهم مع هؤلاء المستعبَدون[3].

ويمكن القول أنّ الليبرالية لم تظهر صُدفة إنّما كانت وليدة أحداث دينية وسياسية واقتصادية ظالمة جَعلت الأوروبي يحاول الإنعتاق منها، والتحرر من تلك القيود التي لازمته لعقود طويلة.

مِن ناحية ثانية يمكن القول بأنّ مصطلح الليبرالية يستمدّ جذوره من فكرة تبلورت لدى فلاسفة ومفكري القرن السابع عشر(17) في كل من إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[4] بفضل أعمال "جون لوك" و"دافيد هيوم" (David hume) (1711-1776)، و"جون جاك روسو"(John jack Rousseau) (1712-1778)،

---

[1]- عبد العزيز مصطفى كامل، المرجع السابق، ص 32.

[2] - سليمان بن صالح الخراشي، **حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها**، الرياض، مكتبة العبيكان، 2006 ، ص 36.

[3] - عبد العزيز مصطفى كامل، المرجع السابق، ص 31.

[4] - الشمري نادية جاسم كاظم، **الديمقراطية والليبرالية والعلمانية في الفكر الغربي**، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، المجلد : 6، العدد: 4، إصدار خاص بالمؤتمر الوطني للعلوم والآداب سنة 2016 ، ص 357 .

و"ليسينغ"(Gotthold Ephraim Lessing) (1729-1781)، و"كانط" (Emmanuel Kant) (1724-1804)، و"آدم سميث"(Adam smith)(1723-1790) ، ففي أعمال هؤلاء المنتمية معرفيا إلى حقل الفلسفة والإقتصاد السياسي وُجِدت المرتَكزات النظرية التي سيستند عليها المذهب الليبرالي لاحقا[1].

بناءً على ما ذُكر سابقا فإنّ ظهور مصطلح الليبرالية جاء من محاولة لإنعتاق الإنسان الأوروبي من الضغوطات والإلتزامات المادية أو المعنوية، ونظرًا لتركّز السّلطة بين أيدي الحكام واستبدادهم؛ فقد بدأت الليبرالية تستهدف الأنظمة السياسية ومقاومتها؛ نظرًا لما وجدته من تَعارض بين حرية الفرد والسلطة المطلقة للحكام[2].

خلاصة القول أنّ أصول المصطلح "ليست من صنع عقل بشري واحد، ولا نتيجة ظروف بيئية ثقافية أو زمنية واحدة، وعليه فقد تعدّدت تعريفاتها؛ وذلك نتيجة استقرار الفلسفة الفكرية الغربية التي تنزع إلى المادية والفردية والتحرّر من كل القيود، لذلك فإنّ الفلاسفة الغربيون والدّاعون إليها هُم أعرف الناس بها"[3].

ثانيا: المفهوم اللغوي والإصطلاحي للّيبرالية

1- المفهوم اللغوي

الليبرالية مصطلح أجنبي، تمَّ تعريبه من "Liberalism" في الإنجليزية إلى ليبرالية[4]. ممّا يجعله مصطلحا دخيلا على اللغة العربية، وتعني أيضا الحرية والمشتقة من المفهوم الإنجليزي"Liberalism"؛ والذي يعني التحررية من كلمة "ليبرتي" أي الحرية[5].

---

(1) - الطيب بوعزة، المرجع السابق، ص 19.

(2) - الشمري نادية جاسم كاظم، المرجع السابق، ص 358.

(3) - عبد العزيز مصطفى كامل، المرجع السابق، ص 32.

(4) - محمود الصاوي، **الفكر الليبرالي تحت المجهر**، د.ب ، ط01، 2011، ص 16.

(5) - طلال حامد خليل، **المرتكزات الفكرية لليبرالية دراسة نقدية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، جوان 2016 ، ص 156.

وحوْل من ترجم هذه الكلمة إلى العربية مستندا إلى أصلها اللاتينيLiberalis أي حرّ؛ هو المصري رِفاعة الطهطاوي الملقّب بأبو الليبرالية المصرية وأبو المترجِمين المصريين، إذ قام بترجمة "ليبرالية" إلى "حرية" والليبرالي "حري" وجمعُها "حريون" كمصري ومصريون، ومنذ أن قالها الطهطاوي لم يأت قول ثان. ومع مرور الوقت استثقل الناطقون بالعربية حري.. وحريين، واكتفوا بالأصل الأعجمي "ليبرالي وليبراليين"[1].

2- المفهوم الإصطلاحي

هي:"فلسفة سياسية واقتصادية تشدّد على الحرية[2]والمساواة وإتاحة الفرص"[(3)]، وقد شدّدت الليبرالية على تلك المبادئ نظرا للتمايز الطبقي واللامساواة التي كانت سائدة في أوروبا خلال القرون الوسطى، ومن ذلك فقد كانت الليبرالية فرصة للفرد الأوروبي لأجل تحقيق مطامحه وأهدافه من خلال دعوتها التي شملت مختلف مجالات الحياة الفكرية والثقافية والإجتماعية والسياسية.

كما تُعرف بأنّها:"المذهب الذي يَضع الفرد في مكانة مطلقة أعلى من الجماعة، ويعطي الأولوية للمصالح الشخصية على المصالح الإجتماعية، الأمر الذي يتجلّى في إيمان مطلق بالحريات الفردية: كحرية العمل، حرية التملك، حرية التجارة، حرية الإعتقاد والتفكير والتعبير، ولهذا كثيرا ما يُستخدم مصطلح المذهب الفردي"Individualisme"[(4)]بديلا لمصطلح الليبرالية"[(5)]، ممّا يوضِّح أنّ اهتمام الليبرالية يتجلّى بشكل كبير في تحقيق حرية الفرد.

---

(1) - محمود الصاوي، المرجع السابق، ص16.

(2) - الحرية في الفكر الليبرالي هي أن يفعل الإنسان مايشاء دون قيد إو إكراه خارجي ، وأن يتصرف بما يريد حسب مصالحه وطبقا لمشيئته وطبيعته ، ينظر : أندري لالاند، المرجع السابق ، ص 128.

(3) - صقر الحيالي وآخرون، **قاموس المصطلحات المدنية والسياسية**، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية -شمس-، فلسطين، ط01، 2014، ص 112.

(4) - **المذهب الفردي**: يرى أن الفرد أساس كل حقيقة وجودية؛ أو مذهب يُفسر الظواهر الإجتماعية والتاريخية بالفاعلية الفردية، أو مذهب يرى أن غاية المجتمع رعاية مصلحة الفرد، والسماح له بتدبير شؤونه بنفسة، ينظر: جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، ج02، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ص 141.

(5) - محمود الصاوي، المرجع السابق ، ص 170.

وعرّف الفيلسوف السويسري جون جاك روسو الليبرالية بقوله:"الحرية الحقّة بأن نطيع القوانين التي شرعناها نحن لأنفسنا"، أمّا الفيلسوف الفرنسي "ج لاشلييه"(J.Lasheley)(1832-1918) فقد عرّفها بأنها:"الإنفلات المطلق بالترفع فوق كل نزوع وكل طبيعة"[1]، فالليبرالية إذن هي التحرّر من كل القيود التي تقف في طريق حرية الأفراد.

أمّا محمد الجوهري فذكر أنّها:"تعني الفردية، وللفكر الليبرالي الحديث موقف متميّز من الفرد وحرياته"[2]، وذلك أنّ الحرية هي المبدأ والمنتهى...في حياة الإنسان، وهي المنظومة الفكرية الوحيدة التي لا تطمع في شيء سوى وصف النشاط البشري الحر؛ وشرح أوجهه مع التعليق عليه[3]، من خلال إعطاء الفرد المجال لأجل إظهار قدراته الإبداعية[4]؛ حيث تعترف بما للأفراد من حقوق وحريات؛ وقدرتها على التسامح والتعايش بين مختلف القيم التي يؤمن بها الفرد، وذلك بشرط أن لا يحول ذلك دون تمتع غيره بحق مقابل، هذا التسامح في التعايش أعطى للفكر الليبرالي عمقًا ونضجًا في عدم الإنسياق وراء المطلقات[5]، وتُعرف كذلك بأنّها اتجاه عقلي يسعى إلى تحليل العلاقات الخاصة بين أفراد المجتمع الثقافية والأخلاقية والإجتماعية والإقتصادية[6].

جاء تعريف الليبرالية في موسوعة لالاند الفلسفية بأنّها:"مذهب سياسي-فلسفي يرى أنّ الإجماع الدّيني ليس شرطًا لازمًا ضروريا لتنظيم اجتماعي جيد؛ ويطالب بحرية الفكر لكل المواطنين"[7].

---

[1] - عبد العزيز مصطفى كامل، المرجع السابق، ص 33.

[2] - محمد الجوهري، **النظام السياسي الإسلامي والفكر الليبرالي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993، ص 13.

[3] - عبد الله العروي، **مفهوم الليبرالية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، ط05، 2012 ، ص 47.

[4] - حازم الببلاوي، **عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل**، دار الشرق، بيروت، ط01، 1993، ص 11.

[5] - الشمري نادية جاسم كاظم، المرجع السابق، ص 360.

[6] - فاروق أبو زيد، **الفكر الليبرالي في الصحافة المصرية**، عالم الكتاب، القاهرة، دت، ص 07.

[7] - أندري لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية** ، مج01...، المرجع السابق ، 726.

بينما ورد مفهومها في الموسوعة العالمية للعلوم الإجتماعية بأنّها:"الإعتقاد في مجموعة من المفاهيم والسياسات التي تهدف إلى منح المزيد من الحرية للفرد، وهي تؤكد على فكرتين رئيسيتين: العمل ضدّ السلطات التحكيمية؛ وإحلال أشكال أخرى في التطبيقات الإجتماعية محل هذه السلطات[1].

كما جاء تعريفها في موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية بأنّها:"حركة وعي اجتماعي وسياسي داخل المجتمع، تهدف لتحرير الإنسان فردا وجماعة من القيود الأربعة السياسية والدينية والإقتصادية والثقافية، وتعترض الليبرالية على تدخل الدين في الأمور الشخصية بشكل عام، فالليبرالي يعتقد بحقِّه في التعبُّد بأي طريقة دون أن يملك أحدٌ مقاضاتُه على ذلك"، وبهذا فالليبرالية هي مقارِبة للعلمانية بشكل كبير[2].

إنّ تعدُّد مفاهيم الليبرالية وعدم وجود مفهوم واحد دقيق؛ راجع لكون الفكر الليبرالي "مجموعة أفكار مجسَّدة في الواقع وموصولة بالتاريخ؛ بما فيها من تدافع وصراع واختلاف وتوافق، وهذا ما يجعل المفهوم يأخذ معاني متعدّدة"[3]، وفي نظرنا فإنّ سبب عدم وجود مفهوم متفَّق عليه يعود إلى كون مفاهيم الليبرالية لم تظهر صدفة؛ إنّما جاءت متراكمة عبر عدّة مراحل تاريخية تزامنت والتطورات التي عرفتها المجتمعات البشرية.

في هذا الصدد وانطلاقا من هذه المفاهيم يمكن القول أنّ الليبرالية تتمحور بشكل كبير حول الفرد؛ حيث لا تخرج عن نطاق المطالبة بتحقيق حرياته وإعطائه كل الضمانات لممارسة تلك الحريات.

أمّا عن جوهر الليبرالية الذي يتمحور حول الحرية، ذلك لأنها -الحرية- في الفكر الليبرالي تُعتبر حقا طبيعيا للإنسان قبل أن تكون له حقا اجتماعيا أو سياسيا أو مدنيا أو أخلاقيا؛ أي أنّه من حق الأفراد التفكير بكل حرية والتعبير عن ذلك بدون قيد أو شرط، مُقابل تحمُّل

---

(1) - محمود الصاوي، المرجع السابق ، ص 21.

(2) - نفس المرجع، ص ص 19-20.

(3) - بن علي محمد، **سؤال الإنسان في الفكر العربي الإسلامي والليبرالي الغربي دراسة فلسفية في المفهوم والحقوق**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة وهران، 2013/2012، ص 167.

مسؤوليتهم عن ذلك من أفعالهم وأفكارهم ومبادئهم[1]، واعتبر مفكري الغرب مثل"ديكارت" (Descartes–R)(1596-1650)؛ "هيدغر"(M.Heidegger) (1889-1976) ؛ "ياسبرز"(K.Yespers) (1883-1969) أنّ الحرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإنسان؛ حيث أنّه لا يمكنه أن يتخلّى عنها مهما كانت الظروف والأحوال لأنه -الفرد- يعيش ويموت حرًا ويولد حرًا، وحسب "جان بول سارتر"(Jean-paul sartre) (1905-1980)؛ فإنّ:"وجود الإنسان وكيانه هو الحرية"[2]، كما أنّ حرية الإنسان بمفهومها العام تشمل:"رفْع الأغلال عنه وخلاصِه من كل سيطرة تُرهبه أو تعوقه أو تتحكّم في فكره أو وجدانه أو إرادته أو حركته، سواءً كانت سيطرة سياسية أو دينية أو اجتماعية، بحيث يتصرّف وهو يشعر بالإطمئنان والأمن والإستقلال الذاتي فيما يأخذ أو يدَع"[3].

بناءً على هذه المعطيات فإنّ الليبرالية تجعل الفرد متحرّرا من كل ما يعترضه، أو يوقفه عما يريد فعله؛ ممّا يجعل الفرد أحيانا لا يتقيّد بحدود خاصة فيما يتعلق بحريات الآخرين وإمكانية التعرض لها.

تتجلى الحرية في الفكر الليبرالي في عنصرين أساسيين:

- **أولهما**: الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية.
- **ثانيهما**: الإعتراف بمجال خاص للأفراد لأجل ممارسة حرياتهم دون التدخل أو التعدّي عليها بأي شكل كان[4].

---

[1] - عزيز العرباوي، **مفهوم الحرية في الإسلام و في الفكر الغربي رؤية بانومارامية**، بحث عام، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، 2016، دب، ص 27.

[2] - نفس المرجع، ص 27.

[3] - يوسف القرضاوي، **الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط01، 1993، ص 21.

[4] - حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص 11.

بذلك فاللّيبرالية ترتكز على أساس الحرية الفردية[1] غير المحدودة وهي الركيزة الأساسية للفكر الليبرالي[2]. فالحرية التي أصبحت المحور الأساسي للفكر الليبرالي لم تكن في القديم ترتبط بالكائن الفرد؛ بل ترتبط بالمدينة، بمعنى أنّ الحرية عندما كانت تُستعمل كان مفهومها الدلالي في الواقع يرتبط بتحرير مدينة من سلطة غازية، وليس تحرير الفرد وإطلاقًا لقدراته الفكرية والتّعبيرية والسياسية. لقد كان وعي الحرية في المجتمعات التقليدية وعيا بمفهوم جمعي يخصّ أرضا أو شعبا أو جماعة، أمّا الفرد فلم تكن له هويته ككَينونة متفرّدة متميّزة؛ بل كان يُنظَر إليه من جهة انتمائه إلى قبيلة أو عشيرة[3].

فحرية الفرد هي كل ما تسعى الليبرالية إلى تحقيقه، وإعطائه الحرية الكاملة ما بين حرية الفكر، والحرية السياسية والحرية الإقتصادية والحرية الإجتماعية والحرية الدينية وغيرها من الحريات.

ثالثا - مراحل ظهور الليبرالية

عرفت الليبرالية منذ ظهورها أربع مراحل رئيسية:

- مرحلة التّكوين: كانت تمثِّل أحد وجوه الفلسفة الغربية المرتكزة على مفهوم الفرد ومفهوم الذّات.
- مرحلة الإكتمال: كانت هذه المرحلة الأساس الذي شُيّد عليه عِلمان عصريان هما: علم الإقتصاد وعلم السياسة النّظرية.
- مرحلة الإستقلال: وفيها تمّ نزع الأفكار التي تنتمي إلى الديمقراطية نظرًا لما أظهرته تجربة الثورة الفرنسية من احتمال انقلاب بعض أصول الليبرالية إلى عناصر معادية.

---

(1) - بالنسبة للحرية الفردية فقد "ظهرت كردِّ فعل على قهر الفرد، ظهر الإنسان العادي مستقل العقل حرّ الإرادة، وأصبحت الفردية إحدى مكاسب الليبرالية منذ القرن السابع عشر، وكان من مآثر فلسفة التنوير إعلان حقوق الإنسان؛ ولم يصحب الفردية بعد اجتماعي واضح، فالطبيعة غايتها تربية الفرد والتاريخ، وتهدف إلى تحقيق الكمال الفردي والإنسان الكامل ، والغاية من الجماعة هي المحافظة على حقوق الفرد والدفاع عن حريته فالمساواة مطلب فردي"، ينظر: فادي اسماعيل، **الخطاب العربي المعاصر دراسة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة 1978- 1987**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط01، 1991، ص 38.

(2) - أندري لالاند، المرجع السابق، ص 156.

(3) - الطيب بوعزة، المرجع السابق، ص 139.

- مرحلة التّقوقع: وهي المرحلة الأخيرة من مراحل ظهور الليبرالية؛ حيث أصبحت الليبرالية ترى نفسها محاطة بالمخاطر؛ وأنّ تحقيقها أصبح صعبا وربما مستحيلا[1].

من خلال تتبّع مراحل نشأة الليبرالية يمكن القول بأنّ ظهورها كان نتيجة لتراكمات سابقة عبر ظروف وشروط فكرية وواقعية ساهمت بعد ذلك في ظهورها واستوائها في الواقع[2].

رابعا - أقسام الليبرالية

أمام هذه الظروف التي ظهرت فيها الليبرالية، ولرغبتها في تحرير الإنسان فإنّ مجالاتها قد تعدّدت نظرا لتعدُّد مجالات الأفراد والمجتمعات؛ وانتشار الليبرالية بشكل واسع داخل المجتمعات التي كانت تعاني من السيطرة والإستعمار، فتنوّعت مجالات الليبرالية لتشمل الحياة السياسية والإقتصادية والفكرية والدينية والثقافية.

1 - الليبرالية السياسية

يعود ظهور الليبرالية بمفهومها السياسي حسب الدراسات التاريخية إلى بداية القرن التاسع عشر، وتُعدّ إسبانيا أول من عرف تطبيقا عمليًا للّيبرالية السياسية[3]، وجاء ذلك من خلال قيام مُعارَضة ضدّ الملك فرديناند السابع، حيث اجتمعت هذه المعارضة حول أفكار حُرّة مضادة للإكليروس، تلك الأفكار التي تقبّلوها من فرنسا، الأمر الذي جعلها تُشكّل قوة سياسية؛ قامت بوضع برنامج شكَّل دستور 1812؛ تهدف من خلاله لتحقيق الحرية[4]. أعقبتها بريطانيا التي شهدت ظهور أوّل تجمُّع سياسي أطلق على نفسه إسم "الليبراليين الإصلاحيين" خلال ثلاثينات القرن التاسع عشر[5].

---

(1) - عبد الله العروي، **مفهوم الحرية**، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط05، 2012، ص 49-50.

(2) - الطيب بوعزة، المرجع السابق، ص 22.

(3) - عبد العزيز مصطفى كامل، المرجع السابق، ص 149.

(4) - نور الدين حاطوم، **تاريخ الحركات القومية**، ج01، دار الفكر، دمشق، 1967، ص ص 312-313

(5) - عبد العزيز مصطفى كامل، المرجع السابق، ص 149.

كما يجب التّنبيه في هذا المقام أنّه قد سبق لظهور الليبرالية السياسية ظهور مبادئ مهّدت لظهور هذا النوع من الليبرالية؛ ونقصد بهذا قيام الثورات السياسية الكبرى التي تبنّت تلك المبادئ؛ وهي الثورة الإنجليزية عام 1688؛ والثورة الأمريكية عام 1776، ثم الثورة الفرنسية عام1789[1].

وقد عَرّف "قاموس المورد" الليبرالية السياسية بأنّها "فلسفة سياسية ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر؛ تُعارض المؤسّسات السياسية والدينية التي تحدّ من الحرية الفردية، وتُنادي بأنّ الإنسان كائن خيّر وعقلاني، له الحق في التعبير وتكافؤ الفرص والثقافة الواسعة"[2].

يُعدّ الفيلسوف الإنجليزي "توماس هوبز"(1588-1689) من روّاد الفكر الليبرالي السياسي، فهو أوّل من أسّس للمذهب الليبرالي في الشأن السياسي؛ حيث دافع عن السلطة المطلقة والإستبداد الملكي الذي يهدف إلى حماية حقوق الأفراد، كما جاء بنظرية العقد الاجتماعي[3]. كذلك يُعتبر "جون لوك"(John locke) (1632-1704) المؤسِّس الحقيقي للمذهب الليبرالي في السياسة،...وهي عنده-الليبرالية السياسية- الجمع بين الديمقراطية القائمة على فكرة الأغلبية وبين حقوق الأفراد"[4]، وتشمل تلك الحرية الحقوق التي يتمتع بها الفرد؛ والتي يتمُّ الإعتراف بها لأجل الحدّ من تدخُّل الحكومة[5]، إضافة إلى حرية الوعي، الحرية

---

(1) – عبد العزيز مصطفى كامل، المرجع السابق، ص 149.

(2) – نفسه، ص 153.

(3) – **نظرية العقد الإجتماعي:** تعُود فكرة وجود عقد بين الحاكم والمحكوم أو بين الدولة والافراد في الفكر الأوروبي إلى الفلسفة اليونانية والرومانية، حيث أن الكثير من السوفسطائيين بنوا تصورهم للدولة على أساس تعاقدي. أمّا في الفكر اليوناني فذهب الفيلسوف "كارتيادس" (Cartiades)؛ إلى أنّ الأفراد كانوا يعيشون قديما بلا قانون وكان كل منهم يعتدي على الآخر، الأمر الذي أدّى إلى انتشار الخوف والقلق، وعليه قاموا بإبرام عقد بينهم يخضعون وِفقه لنظام يختارونه. وفائدة العقد الاجتماعي هي تنظيم المحافظة على الملكية الخاصة، وإعطاء الشرعية للمجتمع الجديد المحافظ على هذه الملكية. وفي حال لم يلتزم الحاكم بمقتضى العقد بينه وبين الأفراد؛ فإنّه يجوز لهم الثورة لاسترجاع حقوقهم. بهذا فإنّ جون لوك يقرّر شرعية الثورة على النظم الملكية المطلقة والأرستقراطية التي لا تحمي حقوق الأفراد وممتلكاتهم. ينظر: سليمان بن صالح الخراشي، المرجع السابق، ص ص48-50.

(4) - عبد العزيز مصطفى كامل، المرجع السابق، ص ص 151-152.

(5) - يرى سميث أنّ للحكم ثلاث واجبات يقوم بها:

- **أولا:** واجب حماية المجتمع من العنف أو الإجتياح الخارجي.

الفردية[1]، وحرية التجمُّع وتأسيس الأحزاب، واختيار السلطة[2]؛ من خلال إقامة حياة نيابية، وتمكين الشعب من اختيار من يُمثّله من السلطة التشريعية في البرلمان؛ والتي من مهامها مراقبة عمل الحكومة ومحاسبتها أو سحب الثّقة عنها، ومن ذلك تُصبح الأمّة هي مصدر السلطات[3]. أي أنّ السلطة تكون للشعب من خلال مشاركة جميع الأفراد في اختيار ممثِّليهم، وتمكينهم -الأفراد- من تقرير المصير السياسي.

ويتضمّن هذا النوع من الحريات مجموعة من الآليات التي يطلق عليها بآليات الديمقراطية[4]، وتشمل البرلمان والأحزاب ونظام اختيار الحاكم[5]. إنّ مبادئ الليبرالية السياسية وأُسسها كلّها لا تنفكّ عن خلفية جامعة لها كلها عنوانها "العلمانية"[6]والتي تقوم على مبدأ فصل الدين على الحياة[7]، من خلال التّخلص من قيود المؤسسات الدينية والإجتماعية

- **ثانيا**: واجب حماية كل فرد من أفراد المجتمع من الظلم والإضطهاد.

- **ثالثا**: واجب إقامة وإدامة بعض المؤسسات العامة والتي ليس للفرد أو الجماعة من الأفراد المصلحة في إقامة تلك المؤسسات، ينظر: سمير عبد الإله شلالدة الليبرالية، **الجديدة في العالم العربي**، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيريت، فلسطين، 2008 ، ص ص 19-20 .

(1) - أندري لالاند، المرجع السابق ، ص 728.

(2) - الطيب بوعزة، المرجع السابق ، ص 21.

(3) - يوسف القرضاوي، المرجع السابق، ص 81.

(4) - **الديمقراطية**: نظام سياسي تكون فيه السيادة للشعب، وليس لفرد واحد أو طبقة معينة، كما يتكون من ثلاث أسس هي سيادة الشعب، المساواة والعدل و حرية الفرد وكرامته، ينظر: جميل صليبا، **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د.ط، 1982، ص 570.

(5) - محمد الجوهري، المرجع السابق ، ص 49.

(6) - تعتبر العلمانية من أهم ركائز الليبرالية، وهي تقوم على عزل الدين عن الدولة وعن كل ما يخص حياة الأفراد وقيادة مجتمعاتهم، وتأكيد الفصل بينهما فكريا وعمليا، وجعل الحياة تسير وفق النظم الوضعية دون تدخل للدين في ذلك، ينظر: يوسف القرضاوي، **الحلول المستوردة**...، المرجع السابق، ص47.

(7) - عبد العزيز مصطى كامل، المرجع السابق ، ص 152

والحكومية[1]، ومن أهم خصائص هذا النوع هو الإيمان المطلق بالحرية الفردية، حيث لا يُعيق الفرد أي عائق أو ينتزعها منه، وهو ما يُسمّى بالحرية اللّازمة للطبيعة البشرية[2] .

كما أنّ الحرية السياسية في الفكر الليبرالي تقوم على مبدأين هما: المساواة أمام القانون حيث تتساوى طبقات المجتمع أمام القانون الذي تُطبّقه المحاكم العادية، والمساواة السياسية في الحقوق مثل حق التصويت والمواطنة لسائر الأفراد[3].

وبخصوص بدايات تطبيق مبادئ هذا النوع من الليبرالية ومطالبة المجتمعات بذلك؛ فإنّ الثورة الفرنسية تُعدّ الإنطلاقة الأولى لتطبيق مبادئ الليبرالية السياسية سنة 1789، والتي رفعت شعاراتها الحرية، المساواة، الإخاء[4]، وقد جاء في المادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان في 26 جويلية 1789:"الناس يولدون ويبقون أحرارا ومتساوين في الحقوق"، وتتمثّل تلك الحقوق المعلَنة في الحرية والملكية والسّلامة ومقاومة الإستبداد[5]، ممّا جعل قيام الثورة الفرنسية سببًا في انتشار مبادئ الفكر الليبرالي السياسية، وتأثّر شعوب مستعمراتها بتلك الأفكار، حيث أصبح يُنادى بها من طرف الذين درسوا في مدارس فرنسية على أيدي الفرنسيين، أو ممّن رحلوا إلى تلك البلاد وانبهروا بالثقافة الفرنسية والتطوّر الحضاري مقارَنة بما هو في بلدانهم؛ خاصة إذا كانت البلاد مستعمَرة فرنسية.

وبهذا يمكن القول أنّ مبادئ وأُسس الليبرالية السياسية تتمحور حول الفرد وعلاقته بالسلطة الحاكمة، من خلال انتخاب الحاكم، والمساواة بين الأفراد داخل المجتمع دون النظر إلى الفروقات الدينية أو الإجتماعية، وإشراك الأفراد في اختيار من يحكمهم عن طريق الإنتخابات وغيرها من مبادئ النّظام الديمقراطي.

---

(1)- الشمري نادية جاسم كاظم، المرجع السابق، ص 353

(2) - عبد العزيز العرباوي، المرجع السابق، ص 27

(3) - ستيفن دي تاشي، **علم السياسة الأُسس**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط 01، 1012، ص 120.

(4) - رابح لونيسي، **التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الإتفاق والإختلاف 1920-1954**، كوكب العلوم ، الجزائر، ط01، 2009، ص 35 .

(5) - ألبير سوبول، **تاريخ الثورة الفرنسية**، ترجمة: جورج كوسي، منشورات عويدات، ط04، بيروت، باريس، 1898، ص 158.

2- الليبرالية الإقتصادية

ظهر هذا النّوع خلال القرن التاسع عشر، وقد ساهم في ظهورها ما عرفته أوروبا من تطوّر صناعي، وأيضا ظهور مؤلّفات "آدم سميث" (A.Smith) ، و"جون ستيوارت مل" (John stuart mill) (1806-1873)، و"دافيد ريكاردو" (D.ricardo)-(1772 1823)[1].

وتؤكِّد الليبرالية الإقتصادية على الحرية الفردية، وذلك من خلال إعطاء الحرية الكاملة في تبادل المنتوجات؛ بحيث تتمُّ تلقائيا محقِّقة للمصالح دون أي تدخل خارجي بهدف تحقيق المصالح الإقتصادية لكل إنسان[2]؛ بأن يكون الأفراد أحرارا في اختيار نوع العمل الذي يريدونه حسب مصالحهم، كما لهم الحق في الإنتقال وحق اكتساب الثروة وحرية التصرف فيها، دون أن تقف الدولة عائقا أمامهم؛ تطبيقا لشعار "دعه يعمل دعه يمر"[3]، أي "دع الفرد يعمل ما يشاء بلا حواجز؛ دعه يمر بلا عوائق، فكانت دعوة للإنعتاق من القيود"[4]، ممّا يجعل الفرد الليبرالي يتمتّع بكل الحريات في مجال البيع والشراء والكسب وغيرها، مع ضرورة عدم تدخّل السلطة في ما يقوم به.

وممّا يَدخل ضمن هذا النوع من الحريات "الحرية في إختيار نوع التجارة وحرية العمل والتعاقد، مع حرية ممارسة أي مهنة أو نشاط دون شرط أو قيد أو مانع أخذًا بشعار الثورة الفرنسية"[5]، فلا يمكن للدولة هنا أن تحدّد نوع الممارسات المهنية والنشاطات التجارية التي يقوم بها الفرد؛ بل تتركه حرا يعمل ما شاء ويكسب ما شاء.

---

(1) - فاروق أبو زيد، المرجع السابق، ص 09.

(2) – نفس المرجع، ص 08.

(3) – نفسه، ص 15.

(4) - محمد الصاوي، المرجع السابق، ص 171.

(5) - عبد العزيز مصطفى كامل، المرجع السابق، ص 168.

3- الليبرالية الفكرية

تُعتبر حرية الفكر والرأي من أهم الحريات، لذا كان على الدولة الحفاظ على تلك الحريات، لأجل حماية الفرد من استبداد الحكومات ومفاسدها[1]، فالفرد في هذه الحالة له الحرية في الإعتقاد والتفكير والتعبير[2]، كما يتميّز الفكر الليبرالي في هذا الصنف بتسامحه وتعايشه مع مختلف الأديان والآراء والمعتقدات[3]، ومن هذا الفكر القاضي بالتسامح ونبذ الخلاف مع الغير رغم اختلاف الأديان والمعتقدات؛ فإن الليبراليون يرون ذلك "ظاهرة إيجابية تُنمِّي الفكر وتُقوّي الرأي، وتُظهر الإبداع"[4]، ممّا جعل الليبرالية ترفض الإنسياق وراء المطلقات، ومثال ذلك الحرية الدينية التي عرفتها أوروبا خلال العقود الأخيرة بعدما كانت تشهد حروبا دينية في العصور الوسطى[5]، حيث أصبح للفرد حرية العبادة، ولا يُفرَض عليه أي دين، ممّا جعل إختلاف الأديان لا يؤثر في حياة المجتمعات الأوروبية، وذلك نتيجة الفكر الليبرالي الذي انتشر بشكل واسع في الدول الأوروبية .

وقد ظهر التسامح الديني في أعقاب عصر الإصلاح الديني[6]، الذي جاء كرد فعل على تلك الحروب الدينية، ومنذ ذلك الوقت أصبح التسامح الديني محور "الموقف الليبرالي"، والذي يرفض يَقينية الإنسان لدينه، أو رأيه أو فكره أو مذهبه، إنّما التسامح يتطلب الإعتراف بالآخر وعدم الجزم في فكر معين مع احتمال صحة الآخر[7].

---

(1) - سليمان بن صالح الخراشي، المرجع السابق، ص 56.

(2) - الطيب بوعزة، المرجع السابق ، ص 21.

(3) - حازم الببلاوي، **عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل**، دار الشرق ، بيروت ، ط01 ، 1993، ص 19.

(4) - سليمان بن صالح الخرشي، المرجع السابق ، ص 56

(5) - حازم الببلاوي، المرجع السابق ، ص 19

(6) - قامت حركة الإصلاح الديني على يد "مارتن لوثر" ضد الكنيسة التي كانت تمارس الإستبداد والظلم من خلال فرض وصايتها ورقابتها على العلماء والملوك وعامة الناس، وقد كانت صكوك الغفران السّبب الرئيس في إشعال نار المقاومة ضدّ سلطة الكنيسة وجبروتها على يد مارتن لوثر، الذي اعترض على ما تقوم به الكنيسة، من خلال كتابة وثيقة مكوَّنة من خمس وتسعين فقرة والتي علّقها على باب كنيسة غوتنبرغ عام 1517م، مما أدّى بالبابا إلى حرقه أمام الملأ وذلك في عام 1520م ، ينظر: سليمان بن صالح الخراشي، المرجع السابق، ص ص 33-34.

(7) - سليمان بن صالح الخراشي، المرجع السابق، ص 57.

يمكن القول أنّ الليبرالية قد قضت على كل الفروقات والإختلافات التي كانت موجودة من قبل، مثل إختلاف الأديان والمذاهب والأجناس، كل هذا جعل الدول الأوروبية تعيش تحت سقف الليبرالية؛ بعد الحروب التي عرفتها خلال القرون الوسطى بسبب الصراع بين مختلف المذاهب الدينية الأوروبية، أدّى ذلك إلى الدعوة إلى التّحرر من تلك العوائق التي كانت تعترض الإنسان الأوروبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا.

خامسا - مميزات الفكر الليبرالي

يحمل الفكر الليبرالي مميّزات تجعله يتميّز عن باقي التيارات الفكرية الأخرى نظرا لما يحمله من مبادئ وأفكار، وعموما فالليبرالية لها مميزات نذكر أهمها:

- إنّ ظهور الفكر الليبرالي كان في ظل "تغيُّرات عميقة داخل بُنية المجتمعات الغربية المتحرّرة من سلطة الأمراء الإقطاعيين؛ والمنتقلة إلى بناء مجتمعات حديثة ومنفتحة ومتحرّرة من قيود الإقطاع وسلطة الكنيسة"[1]، ممّا يدل على أنّه قد كان للكنيسة دورًا هاما في حياة المجتمعات الأوروبية؛ حيث كانت تُقيّد الأفراد، وتجعلهم عبيدا للرّهبان والقِسّيسين، كل ذلك جعل الفرد الأوروبي يرفع تلك الحواجز عن نفسه من خلال الدعوة إلى التحرّر والتفتُّح على العالم.

- ترتكز الليبرالية على أُسس رئيسية هي:" الفردانية(l'individualime)، والحرية (la liberté)، وأيضا القانونية (l'égalité)"[2]، كلّها أُسُس تهتم بالإنسان بشكل كبير من حيث حريته ومساواته مع الآخرين.

- تجعل الليبرالية الإنسان منطلقًا؛ ومن حريته الشامله هدفها، والعمل على تحقيق مطالبه وطموحاته دون أي عائق، كما أنّها تؤمن بحرية الفرد وقدرته على تحديد مساره ومصيره[3]، إذ أنّ جوهر الليبرالية هو الإعتراف بحقوق أساسية للأفراد دون إهمال المجتمع أو الدولة مع

---

(1) - سمير عبد الرحمن شلالدة، المرجع السابق، ص 37.

(2) - حيرش سمية، **الفلسفة الأمريكية بين الليبرالية والبراغماتية شارل بيرس نموذجا**، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، قسم الفلسفة كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران، 2012/2011 ، ص 66.

(3) – نفس المرجع، ص 69.

مراعاة تحقيق التوازن بين حقوق الفرد وبين مصالح المجتمع الأخرى؛ بمعنى عدم التعدّي على حقوق الآخرين من طرف الفرد أو المجتمع.

- الدعوة إلى الحرية وحقوق الإنسان.

- العمل على الرفع من الكفاءة الإقتصادية والتي تحقّق من خلالها العمل على العدالة والمساواة بين الأفراد مما جعلها تُمثّل أحد عناصر التقدّم.

- العمل على تحقيق حرية الأفراد وتطوير الكفاءات، كما تدعو الليبرالية إلى السلام والتسامح والعيش مع مختلف القيم التي يؤمن بها كل الأفراد طالما لا يكون ذلك على حساب الآخرين أو يَحول دون تمتُّع الغير بحقوقه.

- تُعتبر الحقوق الفردية جوهر الفكر الليبرالي الذي يسعى إلى تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد ومصالح المجتمع مع عدم إهمالهما وعلى عدم الخلط بينهما[1].

- يَرفض الفكر الليبرالي الأفكار الموروثة من الماضي؛ والتي ترى بوجود غايات محتومة غيبية أو غير غيبية؛ والتي يسعى الفرد لتحقيقها، كما أنّ الفرد في الفكر الليبرالي هو الأساس في المجتمع حيث يسعى وراء أهداف تتغيّر مع تغيُّر الظروف والأحوال، كما يُعتبر القوة الدافعة للمجتمع من خلال ما يقوم به مع أفراد المجتمع، ومن مميّزات الفكر الليبرالي أيضا أنّه يدعو إلى الفردية واحترام مجاله الخاص، والذي يتمتع الفرد من خلاله باستقلاليته وحريته دون أي تدخل أو إزعاج[2].

- من الناحية التاريخية ارتبطت الليبرالية بشكل كبير بالحركة الإستعمارية من طرف الدول الليبرالية التي استعمرت دول العالم الثالث، إضافة إلى أنَّ انتشارها في الدول المستعمَرة أدّى إلى انتشار ظاهرة الإستغلال للإنسان، وانعدام الحدود التي تقف حاجزا أمام تلك الحريات التي تقدِّمها الليبرالية؛ ممّا يجعل الفرد الليبرالي يتعدى حدوده نحو حريات الآخرين، وأبرز

---

[1] - حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص 19.

[2] - نفس المرجع، ص 12.

مثال لذلك هو الحريات المتعلقة بالأخلاق وما تشتمل عليه، وانعكاسات عدم تدخل الدولة في النشاطات العامة على مختلف المجالات[1].

مما سبق ذكره نخلص إلى النتائج التالية:

- ظهور الفكر الليبرالي في أوروبا جاء نتيجة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية.
- المحور الأساسي الذي تركز عليه الليبرالية هو حرية الفرد.
- عرف الفكر الليبرالي بروز رواد ومفكرين ساهموا في تطويره.
- دعوة الفكر الليبرالي إلى نبذ الخلافات الدينية والعرقية والعيش في سلام بين الأفراد.
- تُعتبر الليبرالية من أهم التيارات الفكرية التي ظهرت في أوروبا بعد الصراعات والحروب التي عرفتها المنطقة، والتي جعلتها تتبنّى هذا الفكر، وتسعى إلى تحقيق الحرية والمساواة بين الشعوب الأوروبية رغم اختلاف المذاهب والأديان.
- لا تهتم الليبرالية بالأعراق واللغات والأجناس بقدر اهتمامها بالأفراد وما لهم من حقوق، فهدفها الأول والأخير هو حرية الفرد.
- جاءت الليبرالية من أجل تحرير الإنسان من العبودية ومساواته مع غيره تحقيقا للعدل ومحاربةً للتمييز العنصري.
- تتفرّع الليبرالية إلى عدة أقسام؛ منها الليبرالية السياسية؛ الليبرالية الإقتصادية؛ الليبرالية الفكرية والثقافية والدينية.
- تُعتبر الديمقراطية والإنتخابات والعلمانية من أبرز المبادئ التي قامت عليها الليبرالية الغربية.
-ساهمت الأفكار الليبرالية في بلورة الأنظمة السياسية الحديثة القائمة على الإنتخاب والتمثيل البرلماني، وإشراك الفرد في صناعة القرارات من خلال الحرية في اختيار من يحكمه عبر صناديق الإقتراع.

---

[1] - حيرش سمية، المرجع السابق، ص ص 70 - 71.

- كانت الثورة الفرنسية(1789) من أهم الثورات خلال القرن الثامن عشر التي دعت إلى ضرورة تطبيق مبادئ وقيم الفكر الليبرالي من الحرية والمساواة والأخوة داخل المجتمع الفرنسي.

- كان للثورة الفرنسية دورا كبيرا في إشاعة مبادئ وقِيم الفكر الليبرالي داخل أوروبا وخارجها (المستعمرات الفرنسية)، مِثل النظام الديمقراطي والفصل بين السلطات والحريات الفردية والحريات السياسية والدينية والفكرية...إلخ.

الفصل الأول

ظُهور التيار اللّيبرالي في الجزائر

الفصل الأول : ظهور التيار الليبرالي في الجزائر

ممّا لاشكّ فيه أنّ انتقال الإيديولوجيات والتيارات الفكرية بين الشعوب والمجتمعات له أسباب وعوامل تجعل تلك الأفكار الجديدة تنتقل ويتوسع مجالها ونطاقها الجغرافي، هذا ما عرفته أوروبا التي كانت مُنطلقا لعديد الأفكار والإيديولوجيات السياسية الحديثة والتوجهات الفكرية التي عرفها العالم؛ وخاصة مع قيام الثورة الفرنسية"1789" التي استوحت أفكار الليبرالية الغربية؛ ومنها الحرية والمساواة والإخاء ورفض التمييز الطبقي الذي كان سائدا في فرنسا، والمطالبة بالحقوق والعدالة الإجتماعية وإلغاء نظام الإقطاع والإمتيازات الطبقية والحريّات الشّخصية، وقد كان لهذه الثورة تأثيرات على أوروبا والعالم الإسلامي عموما، حيث انتشرت مبادئها وأفكارها، فكان لها الأثر العميق على البلدان الإسلامية المستعمرة؛ وخاصة النخب المثقّفة التي تبنّت فكر الأنوار ومبادئ الثورة الفرنسية، فأصبحت بذلك من الدّاعين إلى تطبيق تلك المبادئ في بلادها.

الجزائر كغيرها من بلدان العالم الإسلامي التي استعمرتها فرنسا؛ عرفت ظهور أفكار وإيديولوجيات غربية لم يسبق لها وجود في المجتمع الجزائري، ومن ذلك مبادئ الثورة الفرنسية 1789 وقيَمها الإنسانية (الإخاء؛ المساواة؛ الحرية).

المبحث الأول: عوامل ظهور الفكر الليبرالي ومبادئ الثورة الفرنسية (1789) في الجزائر

كان للإستعمار الفرنسي دورا رئيسيا في انتشار أفكار الثورة الفرنسية الكبرى وقِيَّمها الإنسانية في الجزائر، من خلال العمل على إحلال النُظم الغربية الليبرالية كالديمقراطية والعلمانية وتحرير الإنسان من النظم التقليدية المتبعة داخل المجتمع الجزائري المسلم، والتي مسّت ميادين الحياة السياسية والدينية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى إيجاد نخبة جزائرية متأثّرة بفكره وثقافته؛ تكون سندًا للإستعمار في بسط نفوذه وغزوه الفكري، ونشر مبادئه وثقافته وسط المجتمع الجزائري المحافظ.

أولا- الإستعمار وعلاقته بدخول مبادئ الفكر الليبرالي والثورة الفرنسية:

إرتبط الإستعمار في العصر الحديث بالحضارة الغربية الحديثة التي بدأت بوادرها مع نهاية القرن الخامس عشر بأوروبا، وانتقلت بفضل العلوم التجريبية إلى ثورة صناعية؛ ممّا

جعل الصناعة الحديثة ترتبط بالإستعمار[1]، فكان بذلك ظهور الإستعمار نتيجة منطقية لتطور النظام الرأسمالي وضرورة لاستمراره[2]؛ ممّا جعل ظاهرة الإستعمار لا تَقف عند حدّ استهداف اقتصاد المستعمرات؛ بل سعَت بكل إصرار إلى المساس بمكوّنات المجتمع وعناصر توازنه؛ في قِيمه الفكرية ونظمه الثّقافية، ولهذا كان لسياسة الإدماج التي طالت اقتصادات الشعوب المستعمرة؛ ومنها المجتمع الجزائري الذي شهد تحولات عميقة الأثر البالغ على النسيج الإجتماعي والحضاري خلال الحقبة الإستعمارية وحتى بعد الإستقلال[3].

بالنسبة للحملة الفرنسية ضدّ الجزائر فقد ارتبطت بعوامل مختلفة ما بين السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وكذا الدينية الصليبية الممقوتة، أمّا حادثة المروحة فقد جعلتها فرنسا سببا مباشرا لاحتلال الجزائر[4].

في هذا الصدد بيّن الكاتب الفرنسي أوغست برنارد (Bernard Augustin) هدف الإستعمار الفرنسي للجزائر في قوله:"إننا لم نَحضر إلى الجزائر لإقرار الأمن؛ بل لنشر الحضارة واللغة والأفكار الفرنسية، وليست الجزائر مستعمَرة كالهند الصينية، ولكنّها جزء من فرنسا كما كانت أيام روما. إنّنا نريد أن نجعل هناك جنسا يندمج فينا عن طريق اللّغات والعادات، وسيتمّ هذا بعد نشر لغة فيكتور هيكو (Victor Hugo)"[5]، وذلك عن طريق غزو عقول الجزائريين والتأثير عليهم فكريا من خلال العمل على:"اختراق الإنسان في فكره وثقافته ولغته بالسيطرة والإستحواذ المادي والمعنوي، وكل ما له رابطة بوجوده وشخصيته كتاريخه وثقافته"[6]؛ من خلال تهيئة الظروف عبر إفراغ المحتوى الثقافي لدى الجزائريين لأجل قبول

---

(1) - أنور الجندي، **الإستعمار والإسلام**، دار الأنصار، لبنان، د ت، ص 03.

(2) - امحمد مالكي، **الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط01، 1993، ص ص 332-333.

(3) - امحمد مالكي، المرجع السابق، 341.

(4) - يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 138.

(5) - بن ويس ابراهيم، **المثقفون الجزائريون من خلال المجلة الإفريقية 1856-1954**، مذكرة ماجستير في علم المكتبات والعلوم الوثائقية، تخصص: تقنيات وثائقية، كلية الحضارة والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، 2013/2012 ، ص 55.

(6) - امحمد مالكي، المرجع السابق، ص 132.

أفكار جديدة؛ إذ أنّ"الصدمة الإستعمارية التي حدثت بين الغرب والعالم العربي أدّت إلى تأثُّر العقل العربي بالقيم الجديدة الوافدة مع تلك الغزوات"[1]، وتمثّلت في قيم وأفكار غريبة عمّا اعتاده الجزائري في ثقافته وطريقة عيشه، وكذا عاداته الإسلامية المتجذّرة منذ قرون والمتأصّلة في نفوس الجزائريين المسلمين.

ساهم الإستعمار الفرنسي في الجزائر بشكل كبير في إدخال الأفكار السياسية الغربية، ومنها مبادئ الفكر الليبرالي الغربي؛ وذلك من خلال إيجاد عقيدة جديدة لدى الجزائريين المسلمين؛ تعتمد على تصورات الفكر الغربي في مجالات الحياة والإنسان والكون[2]، فاختراق الإنسان والمساس بقيمه التاريخية يُشكّل مقوّما رئيسيا من مقومات تفكير الإستعمار.

وبخصوص نشْر مبادئ الليبرالية الغربية بين السكان الجزائريين؛ فقد كانت دعوة الإستعمار في إشاعة مبادئ الثورة الفرنسية تتماشى مع الدعوة إلى تمدين الشعوب المستعمَرة عن طريق الترويج لفلسفتها ومبادئها وأفكارها، والتي كانت مشاريع الإستعمار الإقتصادية والإجتماعية والثقافية تُؤسَّس عليها[3]. وذلك انطلاقا من مجموعة الأسس والمبادئ التي اعتمدتها الدول الإستعمارية كمبدأ نشر الحضارة والتطوّر، والعمل على إخراج الشعوب من الجهل والإنحطاط والمرض والوثنية[4]؛ تحت راية جلب التنوير. وأُطلق على ذلك "المهمّة الحضارية" القائمة على نشر مبادئ الجمهورية المتمثلة في الحرية والأخوة والمساواة وتعريفها للشعوب وتحرير عقولهم الجاهلة[5].

إنّ مختلف ادعاءات الإستعمار كانت مبنية على فكرة جهْل شعوب المستعمرات؛ وبذلك ادّعى الفرنسيون عند احتلالهم للجزائر أنهم جاءوا ليحرّروا العقول وينيروها بحضارتهم. وفي

---

(1) - ضمد كاظم وسمي، **الفكر العربي وتحديات الحداثة**، إصدار عن منتديات ليل الغربة، 2009، ص 14.

(2) - المرزوقي علي الهادي، **الغزو الثقافي الغربي (أسبابه مخاطره ونتائجه)**، **مجلة كلية التربية**، العدد الثاني عشر، 2018 ، الجامعة المفتوحة ليبيا، ص 01.

(3) - امحمد مالكي، المرجع السابق، ص 145.

(4) - محمد علي داهش، **المغرب العربي المعاصر**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط01، 2014، ص 13.

(5)- Toril Myreng, **le Système Scolaire en Algérie Coloniale l'école Primaire, Une Institution Assimilatrice ,Institue de littérature**, Mémoire de master, Université d'Oslo ,décembre 2013, p 07.

هذا السياق يقول الجنرال دوفيفيي(Franciade Devivier) في رسالته التي نشرها عقب انتهاء خدمته في المستعمرات؛ والتي خصّص معظمها للجنرال بيجو(Th.R.Bugeaud):"وهناك مشروع آخر سوف يُرضي المشاعر النبيلة لدى الفئة الصالحة من أُمّتنا إلى أن يتم احتلال الجزائر نهائيا، وهذا المشروع ديني وأخلاقي محض، ويتعلّق بإدخال الحضارة إلى الشعوب الإفريقية"[1] .

ومِن هذا المنطلق يمكن أن نوضّح بعض سياسات الإستعمار الفرنسي التي انتهجها في الجزائر، والتي تنوعت من مرحلة لأخرى لكن هدفها كان واحدا وهو إدماج الجزائر في المجتمع الفرنسي وطمس أركان هويته التي يقوم عليها كاللغة والعروبة والدّين الإسلامي، في مقابل ذلك عمَلِه على محاولة إحلال ثقافته الغربية محل الثقافة المحلية وتطبيق تشريعاته وقوانينه على المستوطنين في الجزائر. لهذا فقد اعتبر الفرنسيون أنّ وجود ثقافة وديانة وتقاليد مغايرة لثقافة وديانة وتقاليد فرنسا حواجز أمام بسط هيمنتهم على الجزائر أرضا وشعبا، وعليه ناصبوا الثقافة المحلية العداء، وعمِلوا كل ما في وسعهم لطمسها وإزالتها بشكل نهائي، وذلك تمهيدا لإدماج الجزائريين بشكل تام في الأمة الفرنسية[2].

كما قام الفرنسيون بتقييد صلاحيات المحاكم الإسلامية وطبيعة القضايا التي تنظر فيها؛ وذلك بمحاصرة نشاطها في إطار الأحوال الشخصية وعدم الحكم في القضايا التي تخرج عن نطاقها[3]؛ إذ أنّ المحاكم الإسلامية كانت أحكامها لا تخرج عن نطاق الشرع الإسلامي وما ينصّ عليه؛ وفي هذا السياق أصدرت السلطات الإستعمارية في 10 أفريل 1834 قرار يُعطي الحق للمتخاصمين بأن يستأنفوا أحكامهم التي يصدرها القاضي المسلم أمام مجالس الإستئناف التي تتكوّن من الفرنسيين واليهود، وقد كانت تلك الأحكام من اختصاص القاضي المسلم قبل

---

(1) - مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 276.

(2) - عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط02، 2016 ، ص108.

(3) - سهيلة جودة، **الليبراليون في العالم الإسلامي وموقفهم من الإسلام دراسة تحليلية**، رسالة ماجستر في العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص 28.

إصدار هذا القرار[1]. يبدوا في هذا إدراك السلطات الإستعمارية مدى وقوف الدين الإسلامي سدّا منيعا في وجه الأفكار الليبرالية الغربية.

كما تمّ أيضا استبدال محاكم الجنح بالمحاكم الجنائية فيما يخصّ مخالفات الأهالي، وحَصرت الإدراة الإستعمارية اختصاصات محاكم الجنح في الأحوال الشخصية الإسلامية بعد أن سَحبت منها اختصاصاتها، وحُرِّم على الأهالي حق استئناف قضاياهم؛ ووُضعت أمامهم عدّة عراقيل [2].

أمّا الدين الإسلامي فقد كان للإستعمار الفرنسي منذ احتلاله للجزائر نيّةً مبيّتة لمحاربته ومحاولة استبدال شرائعه بالنظم الغربية وترسيخها لدى الجزائريين؛ باعتماد نُظم الحكم الديمقراطية المعمول بها في أوروبا، وجعْل الحكم نيابيا عن طريق إرساء الدستور بما يوافق العقل البشري، وفتْح مجال الحريات الشخصية دون قيد، وذلك بهدف تحقيق مشروع جعل الجزائر مقاطعة من المقاطعات الفرنسية. ومُجمل ذلك أنّ هدف الإستعمار من محاربته للإسلام هو ما يسمى بمدنية القوانين الهادفة إلى نبذ الشريعة الإسلامية، وقيام الأنظمة السياسية محلّها في الإجتماع والإقتصاد والحرية، وكذا اتباع الغرب في المعاملات المالية والعقوبات. إضافة إلى هذا عمل الإستعمار على تشكيل منهج فكري يعزل الجزائريين عن جوهر فكرهم الأصيل، وجعل الدين الإسلامي لا يخرج عن نطاق العبادات[3]، والتركيز على النظم اللّيبرالية الديمقراطية كأساس للحياة السياسية[4].

أدّت تلك السياسة في نهاية الأمر إلى تدمير النظام السياسي للجزائر ونُظمها الإقتصادية والإجتماعية والقضائية والثقافية التي يرتكز عليها المجتمع الجزائري[5]. وبعبارة أخرى كان الإستعمار يهدف إلى محاولة استبدال النظم التقليدية بالنظم الغربية الحديثة كالديمقراطية

---

(1) - يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 40.

(2) - نفس المرجع، ص 41.

(3) - أنور الجندي، **الإستعمار والإسلام**...، المرجع السابق، ص 27.

(4) - أنور الجندي، **سقوط العلمانية**، دار الكتاب البناني، بيروت، ص 26.

(5) - محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 15.

والعلمانية وغيرها؛ مُعارِضا في ذلك تلك الوعود التي قدّمها للجزائريين بعد توقيع معاهدة الإستسلام، والتي التزم فيها بعدم المساس بمقدّسات الجزائريين خاصة ما تعلق بالمؤسسات الدينية والثقافية. إلّا أنّ السياسة التي انتهجها الإستعمار والقائمة على تدمير وتحطيم كل ماله علاقة بهوية الشعب الجزائري دلّت على عدم وفاء الإستعمار بوعوده.

يبدوا من خلال اهتمام السلطات الإستعمارية بالجانب السياسي أنّه كان بهدف تفعيل إحدى أنواع السياسة الليبرالية القائمة على الانتخابات، وحرية اختيار المرشَّحين الممثّلين في مختلف المجالس المحلية والولائية وغيرها. هذا النظام الليبرالي بدأ الإستعمار العمل فيه كوْنه يمثِّل أساس الليبرالية السياسية، ولا يتلائم مع ما هو معمول به لدى الجزائريين باتباعهم لقواعد الشرع الإسلامي.

ساهم الإستعمار بشكل تدريجي في إدخال النظم الغربية الحديثة المتمثّلة في مبادئ اللّيبرالية القائمة على حرية الأفراد والمجتمعات في اختيار حكامهم؛ وكذلك معاملاتهم الإقتصادية؛ وفي تفكيرهم وديانتهم وحتى في ثقافتهم؛ معتمدا في ذلك على أساليب ووسائل ما بين الغزو العسكري، ثم الغزو الفكري والثقافي؛ في محاولة منه لتَماثُل النظم الموجودة في فرنسا مع تلك الموجودة داخل المستعمرة[1]؛ وتغيير تلك النظم وتعويضها بالنظم الغربية الحديثة[2]. وفي مقابل ذلك كان الإستعمار يعمل على إخراج نخبة من الجزائريين الحاملين لأفكاره والمتأثرين بحضارته وثقافته.

نظرًا للدَّور الكبير الذي كانت تقوم به النخبة المحافِظة القائمة في البلاد في الحفاظ على مقومات الجزائريين من لغة وثقافة وعادات وتقاليد، ورفضِها للسياسة الإستعمارية القائمة على محاولة إحلال ثقافتها وسط المجتمع الجزائري؛ هذا الدَّور جعل الإستعمار الفرنسي يعمل على إزاحتها وإيجاد نخبة عصرية جديدة على مجتمعها، تقوم بمهمة ربطها بالمجتمع الجزائري والحفاظ على كيانها في الجزائر[3]، وحسب سعد الله فإنّ القيادات السياسية التي كانت موجودة

---

(1) - جلال يحي، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 245.

(2)- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، ج 06، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1998، ص 198.

(3) - صافر فتيحة، **الشبان الجزائريون1900-1930**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية ن جامعة وهران1 أحمد بن بلة، 2016/2015 ، ص43.

قبل الإحتلال كانت تتحدّد في مجالين؛ أولهما المجال الديني ومثّله العلماء والمرابطون، وثاني مجال هو المجال الإقتصادي ومثّله الأغنياء أو كبار التّجار وملاك الأرض، وكان يُعبَّر عن هؤلاء القيادات بالأعيان[1].

بهذا فقدْ أدّى سقوط الأرستقراطية السياسية والدينية التي نادت بالجهاد ضدّ المحتل إلى تفكّك التركيبة الإجتماعية؛ وهو ما جعل هناك عجز في الصمود أمام هجرات المستوطنين الأوروبيين؛ وبفقدان الجزائريين قياداتهم التقليدية أصبحت الأوضاع الثقافية مهدَّدة بانتشار الجهل بين الجزائريين بسبب ضعف التعليم العربي الحر ودخوله مرحلة الإنحطاط والتراجع، وذلك لابتعاده عن واقعه التاريخي والإجتماعي الذي كان يعيشه قبل الإحتلال[2]، بالإضافة إلى أنّ سياسة الحكّام العامون في عهد الجمهورية الثالثة أمثال "ديقيدون" و"شانزي" و"تيرمان" جعلت صوت الجيل الأول يكاد يخفت، ومع أواخر القرن (19) بدأ صوت الجيل الجديد يظهر على الساحة ممّن أصبح يدعو لتقليد الفرنسيين وتعلُّم علومهم[3]، وذلك نظرًا للحالة التي أصبح يعيشها الجزائريون بسبب السياسة الإستعمارية القائمة على القمع الثقافي، جعلت الجزائريين يتقوقعون على أنفسهم، ويشعرون بأنّهم مستهدفون بالإنقراض والذوبان في مجتمع آخر[4] يختلف عنه فكريا وعقائديا.

إنّ ظهور الفكر اللبيرالي في الجزائر مرتبط بوجود الإستعمار الفرنسي الذي كان بتشجيع من الرأسمالية التي لم يكن يهمُّها سوى البحث عن مصالحها الشخصية، هذه الرأسمالية التي أحدثت تغييرات عميقة على المستوى السياسي والإداري والإقتصادي والثقافي والإجتماعي في الجزائر؛ والتي من أوَّل مظاهرها وجود مجالس محلية للتسيير؛ بِها شخصيات

---

(1) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية1830- 1900**، ج01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1992، ص 102.

(2)- مهديد ابراهيم، **القطاع الوهراني مابين 1850-1919 دراسة حول المجتمع الجزائري**، الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، الجزائر ، 2006، ص17.

(3) - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954**، ج 06...، المرجع السابق، ص 220.

(4) – نفس المرجع، ص220.

جزائرية، وكذلك إحداث تغييرات على مستوى التركيبة الاجتماعية؛ مما أدّى إلى ظهور برجوازية جزائرية جديدة مرتبطة بالإستعمار نفسه.

ثانيا - سياسة فرنسا التعليمية ودورها في ظهور النخبة الليبرالية

1- المدرسة الفرنسية

كانت التعليم في الجزائر خلال فترة الحكم العثماني قائما على التعليم العربي الإسلامي الذي يقوم على الدراسات التي تخص الجانب الدّيني واللّغوي والأدبي، مع انتشاره الواسع عبر ربوع الوطن[1]. إلّا أنّه ومع بداية الإستعمار بدأت سياسة الهدم والتدمير الإستعماري تطال هذا التعليم، مقابل نشر نظام تعليمي فرنسي قائم على الغزو الأخلاقي والفكري للجزائريين[2]، لذلك اعتبرت المدرسة التقليدية حاجزا أمام تحقيق أهداف المدرسة الفرنسية[3]، فالمدرسة الفرنسية لن تقوم إلّا على أنقاض المدرسة العربية التقليدية، وعليه تمّ استهداف التعليم العربي ومؤسساته للقضاء عليه، وذلك من أجل إيجاد نوع من التعليم الخاص بالأهالي الجزائريين، والذي حسب سياستها التمايزية فإنّ هذا التعليم يتماشى وطموحات الجزائريين الثقافية والإجتماعية والإقتصادية[4].

في هذا السياق صرّح أحد الفرنسيين قائلًا:"يجب على المدرسة الفرنسية أن تُوَجّه سِهامها وتُخرِّب بقوة كل ما هو وطني وديني، وبالخصوص كل ما من شأنه أن يساهم في تكتّل الأهالي حول هويتهم الأصلية"[5]، وهذا ما يوضح جليا إصرار الإستعمار على استبدال المدرسة

---

(1) - حسان أحمد، **التغيرات الإقتصادية والإجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الإستعمارية 1847-1900**، مذكرة لنيل شهادة ماجستر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، جامعة وهران 1، 2015/2014، ص 127.

(2) – Camille Clerx, **Colonisation et Mission Enjeux Missionnaires et Politiques Linguistiques et Culturelles en Algérie et Auxindes Orientales Néerlandaises 1880-1930**, Mimoires Masters, french language and liguistics, Universitiet leiden, 2016 , p. 49.

(3) - مصطفى عبيد، **الصراع الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833-1870**، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ، ص 77.

(4) - عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830- 1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 105.

(5) - نفس المرجع، ص 136.

التقليدية؛ وجعل المدرسة الفرنسية تحلُّ محلَّها لأجل تحقيق أهدافها. ولأجل ذلك بدأت بمصادرة الأوقاف الممول الرئيسي للتعليم التقليدي في الجزائر؛ إذ أصدرت عدّة مراسيم تمكنت من خلالها من السيطرة على الأوقاف كونها تقدِّم خدمات جليلة للجزائريين خاصة مجال التعليم. كما قامت أيضا بتهديم المؤسسات التعليمية من مدارس ومساجد، وتحويل البعض منها عن إطارها المهني كالمساجد التي حوّلتها لخدمة مصالحها كإسطبلات وثكنات للجيش وغيرها.

مع سياسة الهدم الإستعماري التي طالت المؤسسات الثقافية الحافظة لهوية الجزائريين خاصة المدرسة التقليدية المعبّرة عن عراقة التراث الجزائري الضارب في أعماق التاريخ .

عملت فرنسا على استبدال المدرسة التقليدية بمدرسة حديثة، وتعويض التعليم التقليدي بتعليم جديد قائم على أُسس وأهداف استعمارية، من خلال استحداث مناهج تعليمية نابعة من التراث الفرنسي وقوانينه كالديمقراطية والمواطنة وغيرها، ممّا جعل مبادئ الثورة الفرنسية تتسرّب إلى المجتمع الجزائري وخاصة فئة المتمدرسين الذين انبهروا بالثقافة الغربية، وتأثّروا بمعلِّميهم، وأصبحوا عند بعضهم مثالًا يُحتذى به، كما سمح لهم ذلك بدخول النشاط السياسي والمطالبة بحل القضية الجزائرية في إطار المبادئ التي تعلّموها في المدرسة.

يُعتبر موضوع التعليم الفرنسي في الجزائر من المواضيع الهامّة التي تكشف السّتار عن جانب هام لسياسة فرنسا في الجزائر، وإنْ كانت في الظاهر تدّعي أنّ قدومها إلى الجزائر كان من أجل نشر رسالتها الحضارية عبر نشر التعليم الفرنسي في الجزائر كأول مرحلة لتمكين الجزائريين من استيعاب الحضارة والمدنية الغربية، وهذا بهدف التقرّب منهم وِفق منطلقات الإيديولوجية الإستعمارية كمرحلة ثانية[1].

كانت مهمة تكوين نخبة مثقفة ثقافة غربية من المهام الرئيسية للمدرسة الفرنسية في الجزائر؛ من خلال عملها على إخراج فئة من المجتمع الجزائري وفصْلها عنه؛ بحيث تكون مختلفة عن مجتمعها فكريا وثقافيا، مع جعلها وسيطًا بين إدارة الإحتلال والسكان الجزائريين، وفي نفس الوقت جعلِها -أي النخبة- جسورًا تَنشر من خلالها أفكارها وثقافتها وسط مجتمعها؛ لبسط الإحتلال وإثبات شرعية الوجود الفرنسي وتدعيمه بالجزائر.

---

[1] - عمار هلال، المرجع السابق، ص101.

عرفت سياسة فرنسا التعليمية بالجزائر تحوّلات كثيرة من خلال محاولة دمج الشعب الجزائري عن طريق المدرسة الإبتدائية[1]؛ فقد قال في شأنها السيناتور كومب (Combes):"...أكبر من القوة، أشدّ من المصلحة، وأعظم من اللذّة؛ سيكون للتعليم الإبتدائي للأهالي...هذه الفعالية في تقليص المسافة؛ وجَعْلهم يَحيَون بالمفاهيم نفسها؛ وتعويدهم على اعتبار أنفسهم أعضاء من العائلة الإنسانية نفسها؛ والأمة نفسها؛ والتعامل مع ذواتهم وفقًا لذلك"[2]. وحوْل دور المدرسة الفرنسية في غرس مبادئ الثقافة الفرنسية لدى الناشئة من أبناء الأهالي؛ نورد تصريحا لمدير مدرسة بوزريعة يقول فيه:"ليست مدرسة الأهالي مجرد إطار للّغة والتخاطب بالفرنسية؛ بل هي مجال للتأثير على العقول والعمل قدر الإمكان على تحرّرها ومساعدتها على التَمثُّل العقلاني للثقافة الأوروبية..ليس الهدف هو فرنسة هؤلاء الرجال؛ بل الغرض هو تمكينهم من الوسائل الكفيلة بتقريبهم من الفرنسيين..."[3]. وقد كانت الثقافة الإستعمارية تستهدف غايتين هما: العمل على فصْل الشعب الجزائري عن تاريخه وحضارته؛ مع صرفه عن حاضره بتفكيك كيانه المادي والمعنوي، وأيضا العمل على إدماجه داخل الكيان الفرنسي إدماجا يُصيّره أداة خاضعة للمستعمِر[4]. وذلك بحجّة تمدين الجزائريين عن طريق التعليم.

أصدرت السلطات الاستعمارية في هذا الشّأن عدّة قرارات ومراسيم تخص نشر التعليم في أوساط الجزائريين؛ ومن ذلك مرسوم جول فيري(jules ferry) الصادر سنة 1883 في إطار إصلاحاته الخاصة بمجال التعليم في فرنسا، والهادفة إلى إدماج الجزائر من خلال المنظومة التعليمية، وتخريج جزائريين متأثّرين بالثقافة الغربية، وحاملين لقيم ومبادئ الفكر الليبرالي والثورة الفرنسية.

---

(1)- Toril Myreng, Op.cit, p.332.

(2) - كيميل ريسلير، **السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر أهدافها وحدودها 1830-1962**، ترجمة: نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر الإلكتروني، د.ب، ط01، 2016، ص 228.

(3) - امحمد مالكي، المرجع السابق، ص147.

(4) - حسان أحمد، المرجع السابق ، ص 130.

نصَّ هذا المرسوم على مجانية التعليم الإبتدائي وإلزاميته وعلمانيته، مع فتحه لكل السكان الأصليين[1]، وقد مثّل هذا المرسوم نهاية للمدارس العربية الفرنسية التي كانت قائمة[2]. وبما أنّ الجزائر في نظر جول فيري مستعمَرة فرنسية؛ فإنّه يجب أن تكون لها مدرسة خاصة، وقد اختلفت المدرسة التي تصوّرها جول فيري في الجزائر عن المدرسة الموجودة في فرنسا؛ إذ أنّه حصر مُهمّتها بالأساس في إيجاد طبقة من الدرجة الثانية من المتعاملين من إدارة الإستعمار، والذين لا يمكن أن يكون لديهم أي تأثير مستقبلا على المجتمع الجزائري؛ على غرار خريجي المدرسة التقليدية الجزائرية التي كانت حسبه تعمل على تكوين أفراد مُشاغبين ورافضين للإستعمار الفرنسي لبلادهم[3].

حوْل أهمية التعليم الإبتدائي صرّح أستاذ التشريع الجزائري لارشي **(**E. Larcher**)** :"أنّه لا سبيل أنجع لفرنسا من التعليم الإبتدائي لتخليص السكان المسلمين من الأفكار المسبقة التي تحُول بهم دون مدنيتنا؛ ولرفع مستواهم الأدبي والثقافي"[4]. إلاّ أن مرحلة ما بعد الإبتدائي كانت لا تُتاح إلا لبعض الجزائريين الذين كانوا يُبدون استعدادا وتأييدا للسياسة الإستعمارية في الجزائر مع تقبُّلهم للثقافة الفرنسية ورفض الثقافة السائدة في مجتمعهم[5]**.** وبهذا فإنّ مدرسة جول فيري تُعتبر من أهم المؤسّسات التي ركّز عليها الإستعمار الفرنسي في الترويج لمبادئه الثورية ونشْر ثقافته وقيمه؛ والتي تجلّت مبادئها في العلمانية والعقل والمنطق؛ وكذا الحداثة والتطوّر والمساواة وغيرها من المبادئ المعروفة في العالم[6].

---

(1) -Charles Robert Ageron, **les Algériens Musulmans et la France 1871-1919**, tome 01, Présentation: Gilbert Mynier, 2000, p 338.

(2) - Abderrahmane Bouchène et autres**, Histoire de l'Algérie à la Période Coloniale1830-1962**, éditions la découverte, Paris, 2014 , p 536**.**

(3) - عمار هلال، المرجع السابق، ص105.

(4) - شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**، ترجمة: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1971، ص 53.

(5) - عمر بن قينة، المرجع السابق، ص 25.

(6) - حسينة بوعدة، **المرجعية الثقافية من خلال الصحافة المكتوبة، دراسة سوسيوثقافية لعيّنة من الصحف الخاصة في فترة التعددية الحزبية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص 75.

ضِمن الحديث عن مدرسة جول فيري فقد تحدّدت مهامها في تكوين أعوان للأطباء وليس أطباء، وممرّنين لمساعدة المعلّم الأساسي في نشر التعليم الفرنسي؛ وغالبا ما يكون المعلم الأساسي فرنسيا، كما كانت هذه المدرسة تُكوّن العمال المهنيين في البناء والميكانيك والزراعة. كذلك كان مشروع جول فيري المدرسي يعمل على تخريج أعوان للإدارة الفرنسية، من كُتّاب وأعوان في سلك القضاء والغابات، وذلك ليكونوا واسطة بين الإدارة الفرنسية والسكان الأصليين[1].

عمِل الحكام العامون للجزائر منذ بداية حكم الجمهورية الثالثة على محاولة تكوين نخبة جزائرية؛ متأثّرة بمبادئ الثورة الفرنسية الكبرى، فهذا جول كامبون(jules Cambon) الذي حاول من خلال سياسته:"تجنيد نخبة جديدة بين الساكن المحلِّي من الموظفين المثقّفين المسلمين الذين سيعملون كوسيط طبيعي وضروري بين الحكومة والسكان"[2]لأجل تسهيل المهمّة الإستعمارية للسيطرة على البلاد؛ من خلال كسب ولاء الأهالي للإستعمار؛ ودليل ذلك ما جاء في تصريح أحد الفرنسيين من ذوي النظريات التي تخصُّ السياسة التعليمية الفرنسية عندما قال:"إنّ أحسن وسيلة لتغيير الشعوب البدائية في مستعمراتنا، وجعْلهم أكثر ولاء وإخلاص لنا في خدمتهم لمشاريعنا؛ هي القيام بتنشئة أبناء الأهالي منذ الطفولة، وإتاحة الفرصة لهم لمعاشرتنا باستمرار، ممّا يجعلهم يتأثّرون بتقاليدنا وعاداتنا الفكرية، والمقصود هنا هو فتح المدارس لهم، لأجل أن تتكيّف فيها عقولهم حسبما نريد"[3].

كما صرّح وزير التعليم الفرنسي ألفريد رامبو (Alfred Rambo) مبَيِّنًا أهميّة المدرسة في الغزو الفكري الذي تقوم به وسط الجزائريين:"لقد تمّ الإحتلال الأول للجزائر بقوة السلاح، وانتهى عام 1871 بنزع السلاح من القبائل، ويتضمن الثاني قبول إدارتنا وعدالتنا من قِبل أهل البلد، أمّا الثالث فسيتمّ من خلال المدرسة، فالإحتلال سيؤكد تسلُّطه على لغتنا

---

[1] - عمار هلال، المرجع السابق، ص 106.

[2]- Gey Perveille, **les étudiants Algériens de l'université française 1880 -1962** , préface de Mohamed harbi, Casbah editions, Alger, 1997, p72.

[3] - أحمد طالب الإبراهيمي، **من تصفية الإستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972**، ترجمة: حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، ص 16.

بمختلف لهجاتها المحلية، وإدخال الفكرة التي نحملها نحن بأنفسنا عن فرنسا ودورها في العالم إلى أذهان المسلمين، وذلك بإبدال الجهل والأحكام المسبقة المُغَالية بمفاهيم أوّلية للعلم الأوروبي الدَّقيق"[1]. ممّا يؤكد لنا الأدوار المختلفة التي كانت المدرسة الفرنسية تقوم بها؛ والتي تجاوزت السيطرة الإستعمارية إلى السيطرة على العقول والأفكار تماشيا وتكوين النخب المثقَّفة.

وحوْل الأدوار المنتظرة من طرف النخبة المتكوّنة في المدرسة الإستعمارية صرّح أحد الفرنسيين قائلا:"لدينا الكثير من الإهتمام بإيجاد نخبة فكرية قادرة على نشر أفكارنا المتعلقة بالعدالة والتقدّم، وهي برجوازية محافظة، ستكون أكثر تعلّقًا بنا، لأنّها ستُميّز أَفضل التقدُّم الذي أحرزناه تحت سيطرتنا؛ والتقدُّم المحرَز في مصلحتها"[2]، أمّا جونار(Jonnart) فصرّح سنة 1908:"يجب إيجاد نخبة مثقَّفة قادرة على نشر أفكارنا؛ قضائنا؛ وتقدُّمنا؛ بورجوازية محافِظة سترتبط بنا أكثر، وتُميز الطريق المتّبع تحت سيطرتنا"[3]. كما بيّن الباحث موريل(moryl) دور المدرسة في تخريج نخب متشبعة بالفكر الغربي فيقول:"تساهم المدرسة في تكوين النخب، حيث أنّها تقود كل واحد من تلاميذها إلى اكتشاف مواهبه الخاصة، وتدفع الأفضل من بين هؤلاء إلى فرض وجوده والإنخراط في مختلف الميادين الهامة"[4]، كالوظائف التي كانت تلك الفئة تشغلها بعد تخرجها؛ ما بين الوظائف الإدارية والوظائف العسكرية.

من جانب آخر عملت الإدارة الإستعمارية انطلاقا من مبدأ "فرِّق تَسُد" على إحداث الإنقسام بين الشعب الواحد والجسد الواحد، من خلال التفريق بين المتحدِّثين بالعربية والمتحدِّثين بالأمازيغية، ولهذا أسّسوا في المغرب معهد البحوث العليا المغربية للدراسات البربرية، وتمّ تسخير متخصّصين في اللّغويات والتاريخ والأنتروبولوجيا والإجتماع، وكانت منطقة القبائل هدفا لهم بإرسالياتهم التبشيرية وبناء المدارس، وكذلك العمل على جعلِهم

---

(1) - امحمد مالكي، المرجع السابق، ص 147.

(2)- Gey Perveille, Op.cit, p 72.

(3) - عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص ص 256-257.

(4) - يوسف حميطوش، **منابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس**، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 119.

يحتكمون إلى الجماعة وِفق أعراف وعادات وتقاليد المنطقة؛ دون الإحتكام إلى أحكام الشرع الإسلامي[1].

وقد تعدّدت أساليب الإدارة الإستعمارية في سبيل تحقيق التفرقة بين أبناء الأرض؛ حيث أصدرت في هذا المجال قانون حق التجنّس للجزائريين، بغرض إيجاد فئة اجتماعية لا هي مسلمة؛ ولا يمكنها أن تصبح فرنسية؛ وإنّما تعمل على إحداث الفُرقة والصراع بين أبناء المجتمع الجزائري. وبالرغم من التّسهيلات التي تمّ إدخالها على قانون التجنّس سنة 1919، إلا أنّ أعداد المتجنسين كان قليلاً جدًا، إذ رضيت به عناصر لقضاء حاجات مادية، وحصولها على بعض الإمتيازات السياسية، أمثال بعض المعلمين في المدارس الرسمية والعسكريين العاملين في الجيش الفرنسي[2].

ضِمن هذه النقطة نجد التركيز الكبير لفرنسا في سياستها التعليمية في منطقة القبائل؛ من خلال تأسيس مدارس إدماجية في المنطقة من طرف جول فيري[3]. وقد مثّلت القبائل بالنسبة للإستعمار الفرنسي أرضية خصبة لتحقيق أهدافه في غزو الجزائريين بفكره وثقافته، كما كانت في نظر الفرنسيين تمثِّل منطقة صالحة لقبول الحضارة الأوروبية، وبذلك كان التمدرس فيها متقدّما عن المناطق الأخرى، وهذا ما يشير إليه أحمد توفيق المدني في قوله:"وبلاد البربر المعروفة بجرجرة أو بلاد زواوة هي اليوم موضوع عناية كبرى من طرف الحكومة...التي جعلت التعليم الإفرنسي فيها إجباريا في كل قرية من قراها، ودشرة من مداشرها، بحيث أنك تجد اليوم ببلاد الجزائر 95 % من الأميين بين الصبيان، أما بلاد جرجرة فإنك لا تجد إلا 10% أو أقل من الأميّين، ويكفيك بأنّ عدد الطلبة في مدارس الحكومة يبلغ نحو الثلاثين ألفا، وفي بقية البلاد الجزائرية عموما لا يوجد من الصبيان في المدارس إلا

---

[1] - عبد الرشيد زروقة، **جهاد ابن باديس ضد الإستعمار الفرنسي في الجزائر1913-1941**، دار الشهاب، بيروت، ط01، 1999، ص 34.

[2] – عبد الرشيد زروقة، المرجع السابق، ص35.

[3] - جمال قنان، **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الإستعمار 1830-1944**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص 125.

ثلاثين ألفا"[1]. ويؤيّد هذا؛ النّسبة الكبيرة للمتمدرسين في مدرسة بوزريعة للمعلمين بحيث أن 89% من تلاميذها من أصل ريفي(نسبة إلى الريف) يُشكَّلون منطقة القبائل، ومن بين 526 تلميذ يوجد 471 ريفي ينتمون إلى مقاطعتي تيزي وزو بعدد 405 وبجاية بعدد66. هذا الأمر كشفت عنه دراسة تحليلية جغرافية حول تمركز تلاميذ المدرسة، حيث أثبتت وبأخذها بعين الإعتبار ليس المقاطعة؛ وإنّما الدوار أو القرية التي ينتمي إليها هؤلاء المتمدرسون أنّ التمركز الأكبر لتلاميذ دار المعلمين ينتمي جلُّهم إلى منطقة "بني ينّي" وخاصّة "تاوريت ميمون" و"تيزي راشد" و"جماعة صهاريج" و"بني فراوسن" و"قبيلة وغليس" من القبائل الصغرى[2]، وهو ما يعكس الإهتمام الكبير لفرنسا في سياستها التعليمية في منطقة القبائل بشكل كبير، وذلك بغرض تكوين فئة اجتماعية منسلخة عن مجتمعها، وتابعة فكريا وثقافيا للأمة الفرنسية.

كما حاول الإستعمار الفرنسي تشكيك الجزائريين حول تاريخ منطقة القبائل؛ بادعاءاته أنّ سلف القبائل روماني وحتى آري؛ وأنّها صالحة لاستقبال الحضارة الأوروبية، وأنّ سكانها قريبين من الفرنسيين؛ وأنّ إسلامهم سطحي وأقلُّ اتساما به مقارَنة بالمناطق الأخرى[3]، وذلك في محاولة منه - أي الإستعمار- إلى فصْل المنطقة عن إطارها الديني الإسلامي وكسر الوحدة العربية الإسلامية[4]؛ التي اتّحدت منذ الفتوحات الإسلامية التي قادها العرب باتّجاه الشمال الإفريقي لنشر رسالة الإسلام بين سكان المنطقة؛ ممّا جعلهم يشكِّلون كتلة واحدة بفضل الإسلام، وهذا ما جعل الإستعمار الفرنسي يعمل على تكسير تلك الوحدة والرابطة الإسلامية. وفي ذات التوجّه أقدمت إدارة مدرسة بوزريعة لتكوين المعلمين في هذا المجال على إنشاء فرع قبائلي في المدرسة للتكوين، وكان هذا الفرع خاص بأبناء منطقة القبائل، وهذا تحقيقا لعدّة

---

(1) - أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، المطبعة العربية، الجزائر، دط، 1931، ص 106.

(2) - سعيدي مزيان، **السياسة الإستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل وموقف السكان منها 1871-1914**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة الجزائر ، 2009/2008، ص 289.

(3) - أحمد بن نعمان، **فرنسا والأطروحة البربرية الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل** ، شركة دار الأمة ، الجزائر ، ط02 ، 1997 ، ص 29.

(4) - بن حسين كريمة، **المتجنسون؛ مواقفهم؛ أفكارهم وطموحاتهم، مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 30 ، المجلد أ ، ديسمبر 2008 ، ص 138.

أهداف أبرزها: العمل على نشر عوامل الفُرقة والشّقاق بين أبناء الوطن الواحد، وإثارة النَّعرات التي قضى عليها الدّين الإسلامي منذ أربعة عشر قرنا[1].

كانت خطّة الإستعمار من خلال السياسة التعليمية وما رافقها من برامج دراسية نابعة من الثقافة الفرنسية وحضارتها ترمي إلى ما ذكره المؤرخ ناصر الدين سعيدوني في أحد بحوثه قائلا:"كانت الخطة الفرنسية تهدف إلى إيجاد تيار جزائري في مظهره وأصوله، فرنسي في قناعاته وتوجهاته..."[2]، وبناءا على مقولة سعيدوني يتّضح لنا مدى تأثير سياسة فرنسا التعليمية على النخبة المتعلمة؛ والتي بدأ ظهورها على الواقع مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

يمكن القول أنّ السياسة التعليمية الفرنسية ساهمت في تكوين جزائريين متأثّرين بالحضارة الغربية وأفكار الثورة الفرنسية؛ اختلفت مهامهم ما بين إداريين ومهنيين خدمة للنظام الإستعماري وسياسته المتبعة في الجزائر[3]، بالإضافة إلى ظهور عناصر نخبوية أصبحت تنادي بالإندماج[4]في الحضارة الفرنسية[5]. ممّا جعلهم يتميّزون عن المجتمع الجزائري من حيث التكوين والنشأة؛ وكذا طرْح القضايا الوطنية ومدى التأثّر بالفكر الغربي، وفي ذات السياق يقول جون جوريس(Jean Jaurès):"لقد وضعنا الشباب الجزائري يتخبّط بين حضارتين، فمِن جهة فقدوا وبسرعة اتصالهم مع حضارتهم، ومن جهة أخرى يجدون صعوبة في التجاوب مع حضارتنا"[6]، كما أصبحوا "يعيشون الغُربة بين مجتمعهم، وانقطعت تلك العلاقة مع أهاليهم؛ فتنكّروا لتقاليدهم واتبعوا حضارة الغرب والمُثل العليا لأوروبا"[7]. ويظهر

---

(1) - سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص 289.

(2) - أحمد بن نعمان، المرجع السابق، ص 35.

(3) - البخاري حمانة، **فلسفة الثورة الجزائرية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط01، 2012 ، ص 102.

(4)- أطلق عليهم المؤرخون عدة تسميات أبرزها: الشبان الجزائريون، النخبة الإندماجية، النخبة الليبرالية، النخبة المفرنسة وغيرها.

(5) - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**...، ج 06، المرجع السابق، ص 202.

(6) - عبد القادر حلوش، المرجع السابق ، ص 267.

(7) - أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص 17.

ذلك في مستقبل معظم هؤلاء المتخرجين من النخبة المدرسية، والتي فشلت في تحقيق مطامحها الرامية إلى دمج المجتمع الجزائري في الأمة الفرنسية نظرا للفكر الذي كانت تحمله والمخالف لهوية الجزائريين الذين كانوا يرفضون الإستعمار وادعاءاته حول نشر الحضارة وتمدين المجتمع الجزائري.

خلاصة القول أنّ المدرسة الفرنسية غرست مبادئ الفكر الغربي بين بعض أفراد الطبقة الجزائرية المثقفة؛ والتي تأثّرت بشكل كبير بالأفكار الأوروبية الحديثة كالعلمانية والليبرالية[1]، من خلال تلك القيم والمبادئ التي تلقّوها في المدرسة كقيم الوطنية وحب الوطن والدفاع عنه، مع الدعوة إلى تطبيق مبادئ السياسة الفرنسية مثل الجمهورية وانتخاب النواب الذين يُمثلون السكان في البرلمان وغيرها[2]. وما كان الإستعمار لينجح في تخريج نخبة تغريبية؛ لولا تلك البرامج المدرسية المعتمدة النابعة من الثقافة الفرنسية، بغرض بثِّ سمومها وسط أبناء الجزائريين؛ فيما تعلَّق بهويتهم وانتمائهم التاريخي إلى الحضارة العربية الإسلامية.

2- البرامج التّعليمية

كانت برامج المدرسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر موضوعة بشكل يجعل الفرد الجزائري يتطوّر في محيط عقيم ثقافيًا وعلميًا، برنامج لا يمكنه أن يضيف شيئا من شأنه أن يُخرجه من حالة التقوقع نحو عالم أفضل وواسع[3].

في إطار السياسة التعليمية المتّبَعة من طرف الفرنسيين في الجزائر ودورها في تلقين مبادئ الحضارة الغربية والثورة الفرنسية؛ فإنّ برامج المدرسة الفرنسية ركّزت على معالم أساسية للنُّمو الفكري وتغذيتها للمتعلّمين من خلال تلقين الطفل الجزائري حضارة المستعمِر

---

(1)- أحمد مريوش، **الحركة الطلابية الجزائرية، ودورها في الحركة الوطنية وثورة التحرير 1954**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 44.

(2) - يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص 198 .

(3) - عمار هلال، المرجع السابق، ص106.

وثقافته[1]، ومن ذلك ما يتعلّمه في مادّة التاريخ أنّ الجزائر تعتبر جزءا تابعا لفرنسا[2]؛ مع تجاهل تاريخ بلدهم والعمل على تشويهه ومنع المتعلِّمين الأهالي من التعرف على تاريخهم؛ إذ ما كان يتلقَّاه هؤلاء عن تاريخهم الوطني أنّ اسم الجزائر في القديم هو"بلاد الغال"؛ أمّا أجدادهم فهم الغالِيُون، وأنّ تاريخ الجزائر يبدأ من 1830[3]. وفي هذا المعنى يذكر "أنور الجندي" أهداف الإستعمار من خلال تدريس التاريخ الفرنسي، والتي تتمثل في:"عزل القطر الجزائري عن أمّته الإسلامية وعن معالم الإسلام نفسه؛ ثم إحياء التاريخ الإقليمي القديم كالفرعوني والفينيقي والآشولي والبابلي وغيره؛ ثم الإرتباط بالغرب وحضارته وبطولاته وأمجاده تحت إسم الحضارة التي لا تُقهر؛ ومُمدّن الشعوب المتأخِّرة"[4]، ممّا يوضح الأهمية الكبيرة للتاريخ في تمجيد الحضارة الغربية لدى الناشئة من التلاميذ الجزائريين.

كما تضمّن برنامج مادة التاريخ كذلك إظهار حالة السكان في فرنسا والجزائر خلال المراحل التاريخية الرئيسية لأجل تطوير أفكار العدالة والإنسانية لدى عقول المتمدرسين، وفهْم الدور المفيد للفرنسيين في الجزائر[5]، ويلخِّص هذا ما صرّح به مدير مدرسة بوزريعة بول برنار(Paul Bernard) قائلا:"...سوف نُعطي طلّابنا مفاهيم حول عظمة فرنسا، قوّتها العسكرية، ثروتها، سيكون وضْعنا أقوى إذا اعتقد الجزائريون أنّ الفرنسيين أقوياء"[6]، وفي هذا المجال ذكر شارل روبير آجيرون بعض ما كان يُدرَّس في مادة التاريخ وهي: المسيحية في بلاد البربر، أصول الأمة الفرنسية؛ ومحمد؛ واحتلال بلاد البربر وإسبانيا وشارل مارتل؛

---

(1) - أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 32.

(2) - فريدة بشيش سعيدي، **البرامج التعليمية الإستعمارية الفرنسية ودورها في سلب هوية الجزائري**، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، العدد 176، الجز الثاني، ديسمبر 2007 ، ص 291 .

(3)- فريدة بشيش سعيدي، المرجع السابق، ص 292.

(4) - أنور الجندي، **أهداف التغريب في العالم الإسلامي**، الأمانة العلمية للّجنة العليا للدعوة الإسلامية، القاهرة، د.ت، ص ص 96- 97.

(5)- Fanny Colonna**, Instituteurs Algériens 1883-1939**, Paris, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1975, p. 214.

(6)- Abdellali Merdaci, **Auteurs Algériens de langue Française de la Période Colonial**, Dictionnaire Biographique, l'harmattan, Paris, 2010, p p. 150-151.

والخلافة والحضارة العربية وانحطاطها؛ شارلمان وعنفوان سلطته؛ الأتراك؛ إحتلال الجزائر[1].

أمّا بقية البرامج؛ فقد تمثّلت في غرس مبادئ العلمانية، ومبادئ التيارات الفكرية الغربية المعاصرة[2]، ومن ذلك تدريس: التربية المدنية، مبادئ الحق العام، أُسُس النظام الجمهوري، الحقوق والحريات العامة واحترام المجال العام ومفهوم الدولة الحديثة[3]. كما اكتسب المتعلمون الجزائريون أفكارا من فلاسفة القرن الثامن عشر(18)، وكذلك من ثورة 1789 التي تعلّموا مبادئها كالأخوة والمساواة والحرية[4].

إضافة لِما سبق كان يتمّ مثلا في الطور المتوسط الإشارة لكل من "روسو" **(Rousseau)**؛ و"فولتير"**(Voltaire)**؛ و"نابليون"**(Napoleon)** ؛ لشرح أسباب الثورة الفرنسية، مع إحياء ظهور الجمهورية الأولى، وليلة 04 أوت1789، وانتصار فالمي(Valmy)على البروسيين. كل هذا كان بهدف تمجيد وتعظيم فرنسا، وخلْق عُقدة النّقص لدى الأطفال الجزائريين، والقول أنّ الأمة الجزائرية غير موجودة في التاريخ، وعدم التركيز على ماضي الجزائر؛ إنما يكون التركيز على تاريخ فرنسا أولا[5]. ومثال ذلك أن بعض الدروس كانت تتضمّن العناوين التالية: فرنسا هي مركز الحضارة، باريس مدينة النُّور[6].

---

(1) - آجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1874 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، تر: محمد حمداوي و ابراهيم صحراوي، ج02، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 580.

(2) - أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 44.

(3) - ثنيو نور الدين، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، ط01، 2015، ص 101.

(4) - أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 33.

(5) - يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص156.

(6) – نفس المرجع، ص157.

إنّ تدريس مادة التاريخ كان بغرض قطْع جيل من أبناء الجزائريين عن أجدادهم وماضيهم؛ من خلال تدريس تاريخ مغاير للجزائر يتلائم أكثر فأكثر مع الأهداف السياسية للتعليم الفرنسي؛ إذ أنّ التاريخ يشكِّل محور الوطنية والقومية[1].

هناك أمر يجب الإشارة إليه في هذا المقام؛ وهو أنّ التعليم المقدم لأبناء الجزائريين لم يكن نفس التعليم المقدَّم لأبناء الكولون؛ فقدْ عمل منظِّروا الإستعمار الفرنسي ولأجل إبقاء الجزائريين في حالتهم المتدنِّية تعليميًا وثقافيًا وفكريًا على إيجاد نوعين من التعليم؛ منهاج تعليمي خاص بالجزائريين كما رأينا سابقا، وتعليم خاص بأبناء المستوطنين؛ وهو شبيه تماما للتعليم الموجود في الميتروبول ذاتها من حيث المستوى والبرامج الدراسية والإطارات المسيرة له[2]، فالنظام التربوي الإستعماري في الجزائر كان موجود لأجل إعطاء تعليم ناجح لأبناء الكولون دون غيرهم من الأهالي الذين كان يُنظر إليهم نظرة السيد لعبده الذي إن خدم شيئا فإنّما يخدم السياسة الإستعمارية الإقتصادية والسياسية المنتجهة في الجزائر لا غير، وعليه فإنّ فروع المدرسة الفرنسية في الجزائر كانت مخصَّصة للفرنسيين في المستعمرة والميتروبول؛ وهو ما اصطلح عليه باسم التعليم الأول أي: (أ)، بينما التعليم الخاص بأبناء الجزائريين فقد عُرف باسم التعليم الثاني أي: (ب)، وأهدافه وبرامجه ليست نفسها أهداف وبرامج التعليم الأول[3]. وهذا ما يُبيّن سياسة التمايز العنصري الممنهجة التي اتبعها الإستعمار في إطار السياسة التعليمية، بالرغم من ادعاءات الإستعمار بأن مجيئه إلى الجزائر كان بغرض نشر الرسالة الحضارية التي يحملها الفرنسيون إلى الشعوب المتخلفة لإدخالها في الحضارة الفرنسية، ونشر مبادئ وقيم ثورة 1789 القائمة على الحرية والمساواة وحقوق الإنسان وغيرها.

---

[1] - يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص156.

[2] - عمار هلال، المرجع السابق، ص111.

[3] – نفس المرجع، ص111.

3- لغة التدريس

مثّلت المدرسة وسيلة هامّة للإدارة الإستعمارية لتلقين لغتها للناشئة من الجزائريين؛ وترسيخها في أذهانهم؛ لجعلها تسري على ألسنتهم؛ إذ أنّ اللغة تمثِّل دالّة الفكر؛ حيث أنّها تجعل للمعارف والأفكار البشرية قيّما اجتماعية، وتحتفظ بالتراث للأجيال القادمة، وهذا ما يؤكّده الفيلسوف الألماني فيخته (J.G.fichte) في قوله أنّ:"اللغة تُلازم الفرد في حياته، وتمتدّ إلى أعماق كيانه، إنّها تجعل من الأمة الناطقة بها كُلاًّ متراصًا خاضعًا لقوانين، إنّها الرابطة الوحيدة الحقيقية بين عالم الأجسام وعالم الأذهان"[1]، وهكذا اتضح للإستعمار دور اللغة في ترسيخ مبادئ حضارته وتغريب الجزائريين، وجعلهم تابعين لها؛ منبهرين بثقافتها؛ وناشرين لأفكارها.

ذكر "أنور الجندي" هدف الفرنسيين من محاربة اللغة العربية قائلا:"كانت فرنسا تهدف إلى القضاء على اللّسان العربي في الجزائر، وخلْق طبقة من المثقّفين بالفرنسية، يؤمنون بحضارة الغرب، وتُأهِّلهم للسيطرة على الشعب الجزائري عن طريق الأحزاب والصحافة والتمثيل البرلماني"[2]. كما كان الطفل الجزائري يُرغم على استبدال لغة بأخرى من أجل استيعاب محتوى البرامج الدراسية، فعلى التلميذ الجزائري أن يتعلم القراءة والكتابة والنطق والتفكير بلغة أجنبية تدعِّي أنّها تحتكر الثقافة وتحُل مَحل اللّغة الأصلية وتجعلها في مرتبة أقل[3]. أمّا بالنسبة لدروس المدرسة الإبتدائية فكانت تقدِّم للتلاميذ جمال اللّغة الفرنسية، وما تحتويه من ثروة علمية ومختلف تخصصاتها الصناعية والتجارية وأيضا قواعدها النحوية[4]، كما اعتُبرت اللغة الفرنسية حاملة للأفكار التي تعرِّف بحضارة فرنسا لغرسها في عقول المتعلمين الأهالي والسيطرة عليهم.

---

(1) - عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية**، ترجمة: فيصل عباس، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط02، 1982، ص 13.

(2) - حكيم بن الشيخ، **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1936**، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2012، ص 76.

(3) - غي برفيلي، **النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880-1962**، ترجمة: حاج مسعود و آخرون، دار القصبة للنشر الجزائر ، 2007، ص 460.

(4)- Fanny Colonna, Op.cit, p 208.

شكّلت اللغة الفرنسية الأساس الذي ترتكز عليه المدرسة؛ فانطلق البرنامج المدرسي من مبدأ أنّ التعليم الإبتدائي لا يمكن أن يكون له تأثير حضاري إيجابي إلا إذا تبنّى وسيلة التعبير؛ وهي اللغة الفرنسية التي هي محرك أساسي للحضارة الغربية، وحسب برامج المدرسة فإنّ اللغة الفرنسية ستُسهّل العلاقات بين الفرنسيين والجزائريين، وتجعل التقارب والحوار الذي يريده الكُل ممكنًا، فاعتُبر التعليم باللغة الفرنسية على أنّه حاملٌ للأفكار والوقائع المادية التي تُعرِّف الحضارة الفرنسية بشكل تنغرس في عقولهم وتسيطر عليهم، وتجعلهم يتقبَّلون فرنسا بطريقة سلمية[1].

كما مثَّلت اللغة الفرنسية أداة انفتاح على العالم الغربي، والإطلاع على تراث حضارة الغرب، وآداة للتحرّر من الثقافة الأصلية للمتمدرسين والتي أصبحت في نظرهم يعتريها الجمود[2]. كما سمح تعلُّم لغة المستعمِر للنخبة بالإطلاع على أفكار الغرب من خلال قراءة الجرائد، وكذا الكتب التي ساهمت بقسط كبير في تشبّعها بالشعارات الثورية الفرنسية، وقيم ومبادئ حضارة المُحتل، وفي هذا يصرح أحد أفراد النخبة المتأثرة بالفكر الليبرالي:"...لقد صوّرت كتبنا فرنسا كرمز للحرية، في المدرسة نسينا جروح الشارع وبؤس الدوار للركوب مع الثوار الفرنسيين وجنود السنة الثانية، الطرق الرئيسية للتاريخ"[3].

بناء على ما ذكرناه سالفا؛ فإنّ تَعرُّف المتعلِّمين الجزائريين على الثقافات الغربية عامَّة وثقافة المحتل خصوصا؛ كان بفضل اللغة الفرنسية التي عمّت عبر ربوع الوطن، من خلال عملية الفرنسة المنتهجة في مختلف المجالات، وبذلك استطاع الجزائريون التعرّف على حضارة وعلوم الفرنسيين بفضل اللغة التي أكسبتهم مهارات التحدّث بحرية، ومحاورة الأساتذه والمفكرين الغربيين، والنَّهل من مختلف التيارات السياسية والفكرية المنتشرة آنذاك كالشيوعية

---

[1] - يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص153.

[2] - نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية في الجزائر من منظور التيار الليبرالي للحركة الوطنية1927-1945**، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2010/2009، ص226.

[3]-Benjamin Stora et Zakia Daoud, **Ferhat Abbas une Autre Algérie**, Casbas éditions, Alger, 1995, p24.

والليبرالية ومبادئ الثورة الفرنسية وغيرها. ممّا جعل اللغة الفرنسية وسيلة هامة في إيصال تراث الحضارة الفرنسية وقيمها الفكرية والمبادئ الإنسانية لثورة 1789.

4- المعلِّمون الفرنسيون

إنّ تأثير المعلِّمين الفرنسيين على تلاميذهم لا يقل أهمية عن البرامج المدرسية الموجهة للجزائريين ولغة التدريس. فقد كان للمعلم الفرنسي دورًا هامًا في السياسة التعليمية الفرنسية حيث كان يتلقى تكوينًا خاصًا به موازاة مع تعليم الأهالي[1]، وكانت مُهمة المعلِّم هي تعليم الأطفال حبّ فرنسا، وتِبيان عظمتها وأعمالها الخيرية، فهذا المعلِّم سانت كالبر (st-Calbre) على سبيل المثال في مدرسة قسنطينة؛ طالَب بأن تركِّز الدروس على: عدم تِبيان آسيا وأمريكا ولكن أوروبا، وعلى أنّ أكبر قوة ليست الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية؛ ولكن فرنسا، وأنّ أوّل مدينة في العالم ليست لندن ولا الصين؛ ولكن باريس[2].

جاء في رسالة وجّهها جول فيري إلى المعلّمين قائلا:"إنّ ما تقومون بتلقينه للطفل ليست حكمة خاصّة بكم، هي حكمة النوع الإنساني؛ هي إحدى أفكار النّظام العالمي؛ والتي دخلت إلى الإرث الإنساني بعد عدّة قُرون من الحضارة"[3]. وقد تمحورت مهام المعلم الفرنسي في إقناع الأهالي المتمدرسين وجعلهم يختارون حماية الإستعمار بمِلء إرادتهم، والرِّضى بسلطة الجمهورية[4]. وكانت رسالة المعلم للتأثير على طلابه تتمحور في مهمتين أولها: تثبيت الإستعمار الفرنسي من خلال إضفاء طابع الشرعية على الغزو العسكري واصفًا إيّاه بنقل الحضارة والفكر الغربي الذي بسببه ارتقت أوروبا إلى مصاف الأمم المتحضرة الراقية؛ أما مهمته الثانية فهي فرض وتبرير سلطة الإحتلال على الجزائريين[5].

---

(1) - كيميل ريسلير، المرجع السابق، ص 231.

2 - يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص56.

(3) - حسينة بوعدة، المرجع السابق، ص 75.

(4) - كيميل ريسلير، المرجع السابق، ص ص 225-226.

(5) - صافر فتيحة، **حركة الشبان**...، المرجع السابق، ص ص 101- 102 .

وحوْل تأثير المعلم الفرنسي على الجزائريين صرّح فرحات عباس أحد خريجي المدرسة الفرنسية مُعبِّرا عن تأثُّره بمعلِّميه قائلا:"كنتُ أعرف هؤلاء المبشِّرين من المدرسة الفرنسية الذين كان تفانيهم للطالب الأهلي يقابله فقط رغبتهم في تقريب الجزائريين من فرنسا...تجاهَل أعضاء هيئة التدريس العنصرية؛ وسعَوا فقط إلى نجاح الطالب مهما كان أصله، الإستثناءات موجودة إلا أنّها لا تُنقص من القيمة والوعي العالي لأسيادنا"[1]، وقال في موضع آخر:"كان المعلِّمون في جزء كبير منهم جمهوريين وديمقراطيين، كنت أعرف بعض هؤلاء المبشِّرين من المدرسة الفرنسية والعلوم الفرنسية الذين لم يضاهي تفانيهم للطالب الأصلي سوى رغبتهم في تقريب الجزائريين من فرنسا"[2]. كما صرّح في ذات السياق ابن التهامي بمناسبة إعادة تنظيم الجمعية التوفيقية:"...ألا يمكن أن نعمل على نشر المفاهيم والأفكار الأدبية والعلمية التي تلقيناها عن أساتذتنا الفرنسيين والعرب والبربر..."[3].

ويخبرنا مالك بن نبي[4]في كتابه "مذكرات شاهد للقرن"؛ عن تأثير أساتذته الفرنسيين عليه وعلى الطلبة فيقول:"كان أساتذتنا يصُبّون في نفوسنا مُحتوى ديكارتيا (نسبة إلى الفيلسوف ديكارت) يبدِّد ذلك الضباب الذي نمت فيه العقلية الميثولوجية التي تتعاطف مع الخرافات النامية في الجزائر، ومن جهتي أنا فقدْ كان الأستاذ بوبريتي(boubreiter) قد فتح لي آفاقا جديدة، ولم يكن ذلك بفضل دروسه المقرَّرة علينا كتاريخ الأزمنة القديمة والأدب الفرنسي -وإن تكن هذه قد تركت أثرًا لا يُنكر- إنّما بفضل توجيهاته فيما نقرأ من كُتب"[5]. أمّا المتجنِّس اسماعيل

---

[1]- Ferhat Abbas, **la Nuit Coloniale**, Présentation: Abderrahmane Rebahi, livres éditions, alger, 2011, p110.

[2]- Ferhat Abbas, Op.cit, p 110.

[3] - ثنيو نور الدين، المرجع السابق، ص 96.

[4] - **مالك بن نبي**: وُلد في الفاتح جانفي 1905 بقسنطينة؛ تلقَّى دراسته الأولى في مدرسة المدينة ثم انتقل إلى باريس؛ وهناك واصل دراسته التِّقنية، ومنها حصل على شهادة مهندس دولة في الكهرباء. اتجه منذ نشأته إلى تحليل الأحداث التي كانت تحيط به، كما مكَّنته ثقافته المنهجية من إبراز مشكلة العالم المتخلف باعتبارها قضية تندرج ضمن قضايا الحضارة -يتصور بن نبي-، وقد أصدر مجموعة من المؤلَّفات في فترات متعاقبة وأماكن متعددة.ينظر: عميرات محمد أمين، **أزمة الهوية لدى النخبة المثقفة الجزائرية ابن باديس؛ مالك بن نبي؛ محمد آركون**، مذكرة لنيل شهادة ماجستر في الأنتروبولوجيا، معهد الثقافة الشعبية، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان، 2008/2007 ، ص 41.

[5] - مالك بن نبي، **مذكرات شاهد للقرن**، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط2 ، 1984، ص 65.

حامت(حامد) فقد أشاد بجهود معلِّميه الذين كرّسوا أنفسهم لتعليم الشباب الجزائري فيقول:"وبالتالي إننا نسدّد دَيْنًا شخصيًا من الإمتنان اتجاه أسيادنا المبجَّلين". ويضيف في مقام آخر:"هكذا يُحب جيلنا أن يتذكر ذكرى الأب "بيرون شاربونو" (Perron de charbonneau) ، هؤلاء المديرون الأوائل للكلّية العربيّة الفرنسيّة في الجزائر المستشرقون الموَقّرون الذين تعلَّقوا بشغف بالعمل الذي عهدت به إليهم الحكومة..."[1]. وقال في موضع آخر:"العديد من هؤلاء المربّين الشباب المسلمين لم يعودوا، ولكن عملهم يبقى قيد الحياة في التلاميذ الذين دربّوهم، والذين هم بدورهم يُقدِّمون التعليم للأطفال الأوروبيين والأهالي في صفوفهم"[2].

كما تجلّى تأثير المعلم الفرنسي على المتمدرسين الجزائريين في أن أصبح لهؤلاء إيمان مُطلَق بقِيَم ثورة 1789 فأصبح تَصوُّرهم لحل مشاكل المجتمع يمرّ بالضرورة عبر تصوُّر النموذج المثالي لفرنسا. إضافة إلى تعميق الهُوة بين الجزائريين ذوي الثقافة العربية التقليدية وبين المثقفين بالفرنسية. وظهر ذلك التفاوت بين المجموعتين في مختلف مواقف كل طرف اتجاه عديد القضايا التي لها أهمية عند الجزائريين[3]. وبيّن فرحات عباس متحدِّثا عن المدرسة وأساتذتها الذين كانوا في نظره شديدي الإيمان بالمبادئ الجمهورية والديمقراطية، ونفى عنهم صفة العنصرية اتجاه الجزائريين المسلمين[4].

ما يمكن قوله في الأخير أن المدرسة الفرنسية أثّرت وبشكل كبير على فكر النخبة الجزائرية المتعلّمة من خلال تلك الصورة المثالية التي تلقَّتها عن فرنسا؛ بما في ذلك تاريخها وشعبها، كما استُعملت المدرسة كأبرز وسيلة لإعادة توجيه القيم والقضاء على المميزات الثقافية للجزائريين المسلمين، وساهمت أيضا في تشكيل بِناء ثقافي معرفي مضاد للثقافة

---

(1)- Ismaël Hamet, **Les Musulmans Français du Nord de L'afrique**, Librairie Armand Colin, Paris, 1906, p260.

(2)- Ismaël Hamet, Op.cit, p260.

(3) - صافر فتيحة، المرجع السابق، ص 103.

(4) - رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 36.

الأصلية للجزائريين[1]، هذا الأمر جعل الطبقة المتعلِّمة تقع في خجل من مجتمعها التقليدي؛ خصوصا ما تعلق بعاداته وسلوك أفراده المرتبطة أواصره بالإسلام واللغة والتاريخ المشترك[2].

كما ساهمت المدرسة الفرنسية في جعل النخبة الليبرالية وعلى رأسها فرحات عباس تقتنع فيما بعد بالتمايز بين فرنسا الجمهورة والحضارة وبين مجتمع المعمرين المهيكَل اجتماعيًا في الجزائر، فمن جهة الأشخاص المتمثلين في الأهالي الجزائريين من الدرجة الثانية، ومن جهة ثانية المواطنين المتمثّلين في المعمرين[3].

5- جامعة الجزائر

كانت الجامعة بالنسبة للطلبة الجزائريين مجالا للنِّقاش والإختلاط بأبناء المعمرين والطبقة المثقفة، وبالتالي فإنّ مجال التأثير فيها كان أكبر من المدرسة أو الثانوية، ففي الجامعة كان الطالب الجزائري يلتقي بأسماء معروفة من أساتذة ومفكرين؛ فتأثّروا بهم وبأفكارهم وتوجهاتهم الفكرية والسياسية.

كما كانت الجامعة تُقدّم برامج تخدم الإستعمار من خلال إبراز تاريخه لإثبات شرعية الإحتلال وتبريره[4]. لكسب تأييد ورضى الجزائريين بالسلطة الإستعمارية الحاكمة. وبسط هيمنتها وسلطتها على الجزائر.

إنّ تأسيس هذا الصرح التعليمي ودخول الجزائريين للتَّعَلم فيه كان يمرُّ عبر مراحل تصفية وغربلة في حق المتمدرسين الجزائريين؛ بحيث لا يدخلها إلا من يُوالي الإستعمار ويسانده[5]. وعلى هذا الأساس مثّلت الجامعة جهازا إيديولوجيًا استعماريًا[6].

---

(1) - حسين بوعدة، المرجع السابق، ص 77.

(2) - نفيسة دويدة، المرجع السابق، ص 225.

(3) - يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص164.

(4)- نفيسة دويدة، المرجع السابق، ص 225.

(5) - عمر بن قينة، المرجع السابق، ص 29.

(6) - كيميل ريسلر، المرجع السابق، ص 238.

حوْل الهدف الحقيقي للإستعمار من تأسيس جامعة الجزائر، نُورد ما ذكره الفرنسي غوستاف ميرسييه (Gustave Mercier)*:"* إنّ جامعة الجزائر قد قامت بدَور مُشِعّ لتُفيد فرنسا الأم، فالهدف من إنشاء المعاهد المتخصّصة ومراكز البحث لم يكن لفائدة الجزائريين بل لفائدة فرنسا بالطبع"[1]. وقد تتلمذ الجزائريون الذين واصلوا دراساتهم العليا على يد أساتذة مستشرقين همُّهم الوحيد طمس معالم التاريخ القومي للجزائر وللشعوب العربية الإسلامية، والتنكّر لكل ما أبدعته تلك الشعوب من حضارة وتقدّم في مجالات عديدة، مما يجعل المتمدرسين قليلي التحمّس والشعور بالوطنية الحقّة اتجاه بلدانهم[2]. وفي اعتقادنا فإنّ جامعة الجزائر كان لها انعكاسا بارزا على الأهالي الجزائريين من خلال ظهور تلك الفئة النخبوية التي كان لها دورا في الكفاح السياسي للجزائريين من خلال إنشاءها للصحف، والأحزاب السياسية والترشح للإنتخابات، والمطالبة بتطبيق المبادئ التي قامت عليها الثورة الفرنسية من الحرية والمساواة والإخاء وحقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية.

يمكن القول أنّ دخول المبادئ الغربية ومنها مبادئ الثورة الفرنسية كالحرية والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان والتمثيل النيابي وغيرها قد ارتبط ارتباطا وثيقا بالإستعمار الفرنسي من خلال التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري المحافظ في عاداته وتقاليده، فكان بذلك الإستعمار الفرنسي بداية لمرحلة جديدة مغايرة لفترة الحكم العثماني؛ إذ أنّ التواجد الإستعماري ساهم بنسبة كبيرة في تلك التحوّلات العميقة التي شملت المجتمع والثقافة، من خلال بروز فئة اجتماعية جديدة الفكر والثقافة؛ مختلفة عن النخب السابقة، طالبت بإدماج المجتمع الجزائري في الأمة الفرنسية، وكذا اتباع وتقليد الغرب ونشر أفكاره وعلومه وسط الجزائريين وتطبيق مبادئ ثورة 1789، وترقية المجتمع الجزائري إلى مصاف الأمم الغربية المتحضِّرة.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج06...، المرجع السابق، ص 100.

[2] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص247.

المبحث الثاني: عوامل تأثُّر الجزائريين بالفكر الليبرالي ومبادئ الثورة الفرنسية 1789

نظرًا للاحتكاك المباشر للجزائريين بالمستعمِر الفرنسي ومؤسّساته القائمة على المناهج الغربية؛ فقد تأثّرت فئة من الجزائريين وانبهرت بحضارة الغرب، وفكر الأنوار والثورة الفرنسية، وكان ذلك التأثير ناتجا عن عدّة عوامِل أبرزها: إحتكاك الجزائريين بالفرنسيين المستوطنين في الجزائر، وكذا المفكّرين الغربيين والفرنسيين، وقراءة كُتبهم، بالإضافة إلى تنظيم رحلات لبعض الجزائريين نحو فرنسا، والتجنّد في صفوف الجيش الفرنسي والتواصل مع الجنود الفرنسيين؛ ممّا جعل الأفكار الغربية تتغلغل إلى عقول بعض الجزائريين خاصة الفئة التي تكوّنت في المدارس الفرنسية.

أولا - الإحتكاك بالإنسان الفرنسي المستعمِر

أحدثت الصّدمة بين العالمين الغربي والإسلامي التي جاءت نتيجة الغزو الإستعماري الأوروبي والذي شمل بلدانا إسلامية؛ تغيُّرات كثيرة داخل المجتمعات العربية الإسلامية حيث:"تأثّر العقل العربي بالقيم الجديدة الوافدة مع بداية الغزو الإستعماري، ممّا جعل الشعوب المستعمَرة المتخلّفة عن الحضارة تتبنى مبادئ وقيم الفكر الليبرالي الغربي"[1].

يوضّح مالك بن نبي أثر الصّدمة التي وقعت بين العالم الغربي المتطوّر بقيادة الدول الإستعمارية وبين الشعوب الضعيفة المتخلفة عن ركْب الحضارة؛ ومنها الشعوب العربية الإسلامية؛ وتأثير ذلك على فِكر إنسان المستعمرات فيقول:"لقد أحدثت هذه الصّدمة عند قَبِيل من المثقّفين المسلمين شِبه شَلَل في جهاز حصانتهم الثقافية، حتى أدّى بهم مُركّب النّقص إلى أن ولّوا مُدبرين أمام الزّحف الثقافي الغربي، وألقوا أسلحتهم في الميدان كأنهم فلول جيش منهزم في اللحظة التي بدأ فيها الصراع الفكري يحتدم بين المجتمع الإسلامي والغرب، فأصبح هذا القَبيل من المثقفين يبحث عن نجاته في التزيّ بالزي الغربي، وينتحل في أدواته وسلوكه كل ما يتّسم بالطابع الغربي؛ حتى ولو كان هذا الطابع ليس إلا مظهرا لا شيء وراءه من القيم الحضارية الغربية الحقيقية"، ويُضيف:"كما تجب الملاحظة هنا أنّ العالم الإسلامي أصبح في هذه الملابسات يعاني الصدمة التي أصابته بها الثقافة الغربية، ويعاني بسببها على وجه الخصوص أثرين: مواجهة مُركّب نُقص محسوس من ناحية، ومحاولة التغلّب عليه من ناحية

---

[1] - ضمد كاظم وسمي، المرجع السابق، ص 14.

أخرى حتى بالوسائل التافهة"[1]. وفي هذا تأكيد على الإعجاب والإنبهار الذي أصاب سكان المستعمرة بحضارة وثقافة فرنسا الإستعمارية؛ وكذا أفكارها القائمة على الديمقراطية والحرية والأخوة والمساواة، إضافة إلى تلك المؤسسات التي شيّدها الإستعمار الفرنسي في الجزائر، والتي احتضنت بعض الجزائريين كالمؤسسات الإنتخابية القائمة على النظام الديمقراطي.

الإحتكاك بالغرب جعل الإنسان العربي ومن ذلك الجزائري يكتشف عالما مختلفا تماما عن عالمه المتخلّف، وتَعلّم أنّ هذا التفوق الحضاري الذي أصبح عليه العالم الغربي هو نتيجة للأفكار والقيم التي آمن بها وطبّقها؛ ذلك أنّ العالم الغربي أحدث ثورة شاملة على كل المستويات الثقافية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية وغيرها، وما قوة الغرب وتفوُّقهم إلا نتيجة لكل هذه التحولات التي شاهدها ووقف عليها الإنسان العربي ومنه الجزائري بأُمّ عينه أو اطلع عليها من خلال كتابات المفكرين الأوروبيين، وأدرك أنّ التفوق الحضاري يبدأ بتبنّي القيم والأفكار الغربية، وعلى رأس هذه القيم مبدأ الأخوة والمساواة والحرية، وهي الشعارات التي أصبحت معدومة في البلاد الإسلامية أو تمّ تشويهها.

كغيرها من بلاد العالم العربي الإسلامي تعرّف الجزائريون على العالم الغربي بعد الاحتلال، وما أحدثه من تغييرات كان أولها نظام الحكم المطلق الذي كان قائما على أقليّة تُركية لوحدها، وأصبح نظاما قائما على مؤسسات منتخَبة تعطي الحق لكل السكان عن طريق الإنتخاب والتمثيل النيابي للسكان، وكذا مشاركتهم في الحياة السياسية والتمتع بمزايا الديمقراطية الغربية التي كانت مفقودة خلال فترة الحكم العثماني، من خلال العمل على تطبيق النظم الديمقراطية الأوروبية داخل المستعمرة، وهو الأمر الذي سمح للجزائريين بالإحتكاك بالمستعمر الفرنسي وبالمؤسسات الفرنسية في الجزائر. إضافة إلى ذلك فقد كان الشباب الجزائري على احتكاك ببعض المفكرين الفرنسيين ذوي التوجهات الإنسانية والأفكار الحرة؛ ممّا جعلهم يلتقون معهم على عدة أصعدة: اللغة الفرنسية؛ قيم الحضارة الغربية؛ إحترام نمط

---

[1] - مالك بن نبي، **إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي الحديث**، دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، بيروت، 1969 ، ص 10.

حياة الأهالي الجزائريين الأصلية[1]. كما أكّد المدرس الجزائري حاج حمو سنة 1930 بأنّ أسلافه "كانوا يكرهون فرنسا لأنّهم كانوا يرون فيها خطرا على دينهم متمثلا في إرادة تحويلهم إلى المسيحية، ولم يكونوا يعرفون أنّ فرنسا هي أُمة الحرية الفكرية"[2]، مما يُظهر مدى تأثُّر النخبة الجزائرية بالفكر الإستعماري، وكذا بالوسط الفرنسي في الجزائر من خلال اللغة والثقافة الفرنسية المنتشرة.

إضافة إلى ما سبق كان تأثير الوسط الفرنسي يمارَس على صعيد العلاقات الاجتماعية في مجلات النشاطات الأكثر تنوُّعا، ومثال ذلك المزرعة والورشة والمحل التجاري والمنزل حيث الصلات البشرية بين الأوروبي والأهلي من شأنها أن تُكيّف هذا الأهلي بشكل مستديم. هذه التبادلات الدائمة بين العنصرين الأوروبي والأهلي خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة كان من انعكاساتها المباشرة فرنسة لغوية نِسبية للأهالي. كما أدّت أيضا إلى تطور الأهلي تطورا نفسيا ومعنويا؛ ظهر في تغيير هندامه ومظهره وإيقاع حياته، مما أدّى إلى تغييرات في المواقف حيال السلوكات التقليدية أدّت أحيانا إلى توتُّر صعب وخفي بين الفرد ومجتمعه الأصلي[3].

ثانيا - الزيارات المنظَّمة لبعض الجزائريين من طرف الإستعمار

1- زيارات لأعيان الجزائر

نظّمت الإدارة الفرنسية منذ بداية الإحتلال زيارات لبعض أعيان الجزائر في مناسبات مختلفة كجلوس نابليون الثالث على عرش الإمبراطورية الفرنسية، أو تنظيم المَعَارض العالمية التي كانت تقام بباريس، وقد أطلقت الصحافة الفرنسية على تلك الرحلات عنوان:"التعرُّف على الكرم والسّخاء الفرنسي الذي ينافِس الكرم العربي"[4].

---

(1) - ثنيو نور الدين، المرجع السابق، ص 106.

(2) - الطاهر عمري، **النخبة الجزائرية وقضايا عصرها من بداية القرن العشرين إلى ما بين الحربين**، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر، 2009، ص 241.

(3) - غي برفيليي، المرجع السابق، ص 486 -487.

(4) - مالك بن نبي، **إنتاج المستشرقين**...، المرجع السابق، ص 200.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ هؤلاء الأعيان الذين كانت تُقدَّم لهم الدعوة إلى باريس لحضور هذه المناسبات الرسمية كانوا من الجزائريين الذين ربطوا مصير بلادهم بالإستعمار دون وعي تاريخي ولا يقظة دينية[1]، وبناءا على رأي المؤرخ أبو القاسم سعد الله فإن هؤلاء الأعيان أصبحوا يدعون مجتمعهم إلى الخضوع والإذعان السياسي والعسكري للإستعمار؛ ويعود ذلك إلى جَهْل الأعيان بمخططات الفرنسيين؛ وكذلك جهلهم بأنفسهم، هذا الأمر جعل منهم أبوابا فارغة في فم العدو ينفخ فيهم بهدف التأثير على الأهالي الجزائريين[2].

قام الرحّالة الجزائريين نحو فرنسا بتسجيل ما شاهدوه في فرنسا؛ مِن جغرافيتها؛ مجتمعها؛ إقتصادها؛ سياستها وساستها؛ كما سجّلوا أيضا تاريخها الذي فرض نفسه مِن خلال الأفكار المطروحة والسياسة المتّبَعة؛ ومن خلال المتاحف وأسماء الأعلام المتداولة من رجال الحرب والحُكم والفكر. كما كان للثوّرة الفرنسية في جميع مراحلها نَصيب من تلك التسجيلات؛ حيث وردت أحيانا في بعض الرحلات إشارات بسيطة؛ ولكنها مقبولة على الأقل مِن باب التعرّف على الثّورة وامتداداتها[3].

من أبرز الرحلات الأولى نحو باريس، رحلة "سليمان بن صيام" من أعيان مليانة؛ والذي كان مواليا للفرنسيين، ونورد في هذا المعنى مقتطفات مما صرّح به عمّا شاهده في باريس فيقول:"دخلنا إلى مدينة باريس...فلما رأيتُها وجدتُها أحسن ممّا وصَفها الوصّافون...فجعلتُ أُسرِّح نظري على شكل هذه المدينة العجيب...وإمعان النظر في سكانها من سلاطن ونحوهم...واعتنائهم بالحروب وكثرة جيوشها وامتثال الرّعية للأوامر الصادرة من أمرائها، وعدل الدولة في جميع رعيّتها...أمّا أهل باريس فهُم يختصّون من بين الناس بذكاء العقل ودقة الفهم وغياص الذهن في الأمور عامة...وليسوا بالمقلِّدين في الأمور أصلا؛ بل يطلبون دائما إدراك معرفة أصل الشيء والإستدلال عليه، حتى أن عامّتهم أيضا يعرفون

---

(1) – مالك بن نبي، **إنتاج المستشرقين**...، المرجع السابق، ص 204.

(2) – نفس المرجع، ص 204.

(3) - ودان بوغفالة، **الثورة الفرنسة وبونابرت في الكتابات المغاربية خلال القرن التاسع عشر ميلادي دراسة تاريخية في مظاهر التفاعل الحضاري**، رسالة ماجستر، المدرسة العليا في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، الجزائر، 2000-2001، ص 03.

القراءة والكتابة، ويدخلون مع غيرهم في الأمور العميقة؛ كل إنسان على قدر حاله فليست العوام بهذه البلاد كعامّة غيرها من البلدان..."[1].

إضافة إلى رحلة "بن صيام" هناك أيضا رحلة "محمد السعيد بن علي الشريف" صاحب زاوية الشلاطة، وهو الذي انبهر بما شاهده في باريس من تطوُّر حضاري وانتشار للعلوم والمعارف، وهذا ما عبّر عنه في قوله"...واعلم أنّ أهل باريس مختصون من بين كثير أهل افرانصة(يقصد فرنسا) بذكاء العقل ودقّة الفهم؛ ودليل ذلك أنّهم لا يميلون بالطبيعة إلى الجهل والغفلة كما رأينا بغيرها ولا يقلدون أصلا؛ وإنّما هُم يُحبّون معرفة الشيء بأصله الإستدلال عليه بنفسه حتى عَلم عامتهم القراءة والكتابة ودخلوا مع غيرهم في الأمور العميقة على حسب مراتبهم"[2]. أُعجب هؤلاء بالتفوق والتقدم الفرنسي؛ ممّا جعل دعوتهم تكون في خدمة الفرنسيين، حيث أصبحوا يدعون مجتمعهم إلى الخضوع للإستعمار سياسيا وعسكريا[3].

كذلك رحلة "ولد قاضي" والتي تُعتبر من أهم الرحلات التي عبّر فيها أصحابها عن انبهارهم وإعجابهم بحضارة الغرب وفرنسا على وجه الخصوص، ممّا جعلهم يعودون إلى أرض الوطن وأذهانهم متعلقة بالحضارة والثقافة الفرنسيتين ومبادئ ثورة 1789 التي غيّرت مجرى الحياة في فرنسا.

تُمثِّل رحلة أحمد ولد قاضي"[4]، والتي عنْونها بـ"الرحلة القادية في مدح فرنسا وأهل البادية"[5]، نموذجا حيًّا على مدى تأثُّر صاحب الرحلة بفرنسا وحضارتها ومبادئ ثورتها. وقد

---

[1]- نفس المرجع، ص 168. نقلًا عن **جريدة المبشر**، العدد116، مج 1852-1855، 01 جويلية 1852، ص168.

[2] - ودان بوغفالة، المرجع السابق، ص169.

[3] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج06...، المرجع السابق، ص 203.

[4] - **أحمد ولد قاضي (1805-1885)**: ينتمي إلى أسرة البحايثية التي تنتمي إلى قبائل الدوائر والزمالة؛ حضر مع الأمير عبد القادر واقعة تأديب صبيح؛ عندما كان في طريقه إلى المدية وقت التفاهم بينه وبين المخزن (أي قبل اتفاق الكرمة1835)؛ بعدها تمّ تنصيبه من طرف فرنسا على قبائل الأحرار وزدامة سنة 1846، ثمّ أصبح باشاغا على فرندة؛ وكان لد دور كبير جدا في التضيق على المقاومة في هذه الجهة منذ هذه الفترة وحتى قيام ثورة الشيخ بوعمامة (1881). وهو صاحب الكتاب المشهور "الرحلة القادية في مدح فرنسا وتبصير أهل البادية؛ الذي تم نشره عام 1878. ينظر: كمال بن صحراوي وزكريا جرادي، انتفاضة محمد الغنوق جنوب فرندة عام 1854 ضدّ الاحتلال الفرنسي دراسة من خلال الأرشيف والكتابات الفرنسية؛ مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، جامعة ابن خلدون تيارت، مج03، ع02، سبتمبر 2020، ص 303، الهامش رقم 28.

[5] - للإطلاع أكثر على صاحب الرحلة؛ ينظر: نفس المرجع، ص 473.

كانت رحلة ولد القاضي مع بعض أعيان الجزائر إلى باريس لحضور المعرض دولي الذي أُقيم بعاصمة فرنسا عام 1878[1]. أَظهر صاحب الرحلة إعجابه وانبهاره بالحضارة الفرنسية حيث كتب:"تمتَّعت أبصارنا بمشاهدة ما لم نكن نعرفه، وتفقّهنا بما كنا نجهله"، كما أبدى إعجابهم بتلك الشعارت الحائطية التي كانوا يمرّون بها، والتي مثّلت شعارات الثورة الفرنسية الكبرى فقال:"كلّما مررنا بمدينة أو قرية من مرسيليا إلى باريس إلّا ورأينا على حيطانها (كذا) كتابة...قيل لنا هي ثلاث كلمات (الحرية، الأخوة، المساواة)"[2]، كما لم يُخف إعجابه بتلك الشعارات الثورية قائلا:"يالها من كلمات يَحقّ أن تُكتب من الذهب، ويا ليت الناس يعرف قدرها، ويعلم ما ضمّته من المعاني، وحقيق أنّ الخير مجموع بها إن عُمل بها، فلمّا استفسرناها وتأملناها ازدادت قلوبنا تعلُّقا بمحبة الدولة الفرنسية..."[3]، كما عبّر ولد القاضي عن إعجابة الكبير خلال هذه الرحلة بمظاهر الحداثة الفرنسية؛ خاصة ما شاهدوه في معرض باريس من تلك التقنيات والصناعات الحديثة والمتطورة، ممّا جعله يخصِّص لذلك فصْلاً كاملا موسوما ب:"عجائب معرض باريس وما يتعلّق به"[4].

من خلال تتبُّعنا لما كتبه أحمد ولد القاضي عن هذه الرحلة؛ لاحظنا التأثّر الكبير لهولاء الجزائريين الذين أبدوا انبهارهم بالحضارة الغربية عامة والحضارة الفرنسية على وجه الخصوص وعلومها الحديثة، وكذا شعارات ثورة 1789 من مساواة وأخوة وحرية، ممّا جعلهم يدوّنون ذلك على شكل رحلات، ورحلة ابن القاضي أبرز دليل على مدى تأثير التطوّر الحضاري الفرنسي ومبادئ ثورة 1789 في عقول جيل الثمانينات من القرن التاسع عشر، وهو الجيل الذي مهّد لظهور نخبة متأثرة بالفكر الغربي مع بداية القرن العشرين، داعية إلى الرّضا بالإحتلال وتغيير الأوضاع وإصلاحها[5] وتطبيق مبادئ الثورة الفرنسية.

---

(1) - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج06...، المرجع السابق، ص 473.

(2) - سي أحمد ولد القاضي، **الرحلة القادية في مدح فرنسا وتبصير أهل البادية**، الجزائر، 1878، ص 08.

(3) - سي أحمد ولد القاضي، المصدر السابق، ص ص 08-09.

(4) - نفس المصدر، ص 04.

(5) - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج06...، المرجع السابق، ص 204.

2- زيارات للطلبة والمدرِّسين الجزائريين

إلى جانب تنظيم رحلات لأعيان الجزائر، كان للطلبة والمعلِّمين الأهالي نصيبا في تلك الرحلات للتّأثير عليهم فكريا، ومن بين تلك الزيارات ما ذكرته جريدة "المبشّر" حول إرسال مجموعة من التلاميذ المجتهدين في دراستهم بمدرسة بوزريعة؛ كمكافأة لهم من الإدارة، بتنظيم رحلة إلى باريس بمرافقة مفتّش المدارس العربية بالجزائر، ومقابلتهم من طرف وزير التعليم[1]. إضافة إلى وفد آخر مكوَّن من المعلِّمين الأهالي؛ تمّ إرسالهم إلى معرض باريس الدولى عام 1889؛ هذه الرحلة جعلتهم يرجعون إلى بلادهم "وبرج إيفل في جيوبهم منبهرين، مسحورين إلى الأبد"[2]. أما عن أثر تلك الزيارات فيكمن في بثّ التمدن الفرنسي والتطور الحضاري داخل مجتمعهم، من خلال نقل اعجابهم بما شاهدوه من تطوُّر وحضارة في فرنسا إلى مجتمعهم في الجزائر بعد عودتهم.

يذكر الدكتور أحمد مريوش في هذا المعنى أنّ تلك البعثات الطلابية نحو أوروبا قد أكسبتهم علوما جديدة وفنونا متنوعة، وفي نفس الوقت شُحنت بقنابل موقوتة ضدّ بلدانها، من خلال معاداة فكرها وعقيدتها، ممّا جعل هناك هوة شاسعة بين هويتها ومعاصرتها لواقعها المعاش[3]. إلّا أنّ هذا لا يمكن أن ينطبق على كل الطلبة الذين درسوا في أوروبا؛ إذ أنّ هناك من درس في جامعات فرنسا وبقي محافظا على مبادئ هويته وقيم الدين الإسلامي، وأصبحوا يدعون إلى الدخول في الحضارة الغربية، وحاولوا التوفيق بين مبادئ الثورة الفرنسية ومبادئ الهوية الوطنية الجزائرية مثل الدين واللغة والإنتماء.

ثالثا - هجرة الجزائريين والإحتكاك بالمجتمعات الفرنسية والغربية

اختلفت أسباب هجرة الجزائريين إلى فرنسا خاصة؛ ما بين طالب للعلم وبين طالب للعمل بسبب السياسة الإستعمارية المسلّطة عليهم في بلدهم، إذ هناك من هاجر لأجل إتمام

---

(1) - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 03...، المرجع السابق، ص 421.

(2) - كيميل ريسلير، المرجع السابق، ص 233.

(3) - أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 42.

دراسته من الذين تحصّلوا على إجازات عليا فكانت الكليات الفرنسية وِجهتهم[1]، ويرجع سبب اختيارهم لكليات فرنسا إلى تلك السياسة العنصرية التي كانت تمارَس في حقّهم من قبل المستوطنين[2]، إضافة إلى كوْن التعليم العالي في فرنسا كان متطورًا مقارنة بالتعليم في كليات الجزائر.

كان إحتكاك الجزائريين وإختلاطهم بالفرنسيين خاصة:"طبقة العمال والمثقفين ومناضلي الأحزاب اليسارية ونقابات العمال" سببا في تأثّرهم بالفرنسيين في طريقة عيشهم وحضارتهم، كما كان لهم انخراطا في الأحزاب الفرنسية؛ والتي سمحت لهم باكتشاف أساليب جديدة في الدفاع عن حقوقهم[3]، ومن ذلك انخراطهم في الحزب الشيوعي الفرنسي، مع اطلاعهم على مختلف الجرائد الشيوعية " l'humanité ; la lutte social ; al Amel" [4]، الأمر الذي حرّك في نفوسهم حسب فرحات عباس ما يشبه "الثورة الإجتماعية"[5]؛ إضافة إلى تلك التساؤلات التي كان تتبادر إلى أذهانهم حول"الحرية والديمقراطية والشيوعية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها[6]. ويوضح هذا قول فرحات عباس في كتابه (الشاب الجزائري)؛ حيث قال:"اكتشف المجنّدون والعمال عالما آخر، فَتَحْتَ سماء فرنسا، وعن طريق احتكاك هؤلاء بأناس آخرين ذوي أخلاق مختلفة، بدأوا يدركون حالتهم المزرية، فحكَموا على النظام الإستعماري بالجملة وأدانوه"[7].

ساهم احتكاك المهاجرين الجزائريين بالمجتمع الأوروبي عامة والفرنسي خصوصا في اكتشاف حياة جديدة وشعبا غير عنصري، وتعرَّفوا على الثقافة الفرنسية وقيم ذلك المجتمع

---

(1) - صافر فتيحة، المرجع السابق، ص 64.

(2) - شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص53.

(3) - صافر فتيحة، المرجع السابق، ص ص 63-64.

(4) - عبد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919- 1939**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 17

(5) - فرحات عباس، **الشاب الجزائري**، ترجمة: أحمد منور، صدر عن وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص 31.

(6) - عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 16.

(7) - فرحات عباس، **الشاب الجزائري**...، المصدر السابق، ص ص 21- 22.

القائم على الديمقراطية ومبادئ ثورة1789[1]. وعرفوا أيضا عقلية العمال الفرنسيين والأوروبيين ومختلف التوجهات الفكرية والسياسية، في ظل تلك الحرية التي افتقدوها في بلادهم[2]التي يتم فيها تقييد الحريات.

كذلك تعرّف الجزائريون على وسائل حديثة في النّضال لم تكن موجودة من قبل في بلادهم أو وُجِدت بشكل ضئيل جدا، أو ربما كانت لدى أفراد معزولين لا يمثلون تنظيما[3]. ممّا جعلهم يعتمدون في نضالهم السياسي على المواثيق والمبادئ الإنسانية التي كانت فرنسا تتغنّى بها وتروج لها على أساس أنّ أُسس حضارة الغرب تقوم عليها، وحَمْل فرنسا على تطبيقها[4]، ومن تلك المبادئ التي ظهرت خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى تلك الشعارات الداعية إلى تحرير الشعوب المضطهدة والخاضعة للسيطرة الإستعمارية "تحرير الشعوب"؛ وهو الشعار الذي نادت به ثورة أكتوبر في روسيا، ومبدأ تقرير المصير الذي ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية[5].

أمّا بالنسبة لعودة المهاجرين الجزائريين إلى أوطانهم فإنها كانت مختلفة عما كانوا عليه قبل ذلك، حيث يذكر فرحات عباس تلك الظروف التي يعود فيها هؤلاء وهم قائلين:"إنهم في فرنسا يحبوننا، إنهم في فرنسا يعاملوننا بالحسنى، إنهم في فرنسا يدفعون لنا"[6]، فجعلت تلك الأفكار التي اكتسبها الجزائريون من عمال وطلبة ومجندين متشبعين بالفكر الغربي؛ بعد اكتشافهم لفرنسا وحقيقتها ومقارنة تلك الأوضاع مع ما هو سائد في الجزائر[7]. مما أحدث

---

(1) - عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962**، ج 02، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 352.

(2)- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 16.

(3) - محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية**، دار البعث، الجزائر، ط01، 1985، ص 77.

(4) - صافر فتيحة، المرجع السابق، ص 159.

(5) - محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 77.

(6) - فرحات عباس، **الشاب الجزائري**...، المرجع السابق، ص 53.

(7) - عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ط01، ص 215.

تغييرا في أذهانهم؛ جعلهم يفكرون في هويتهم وفي بناء مقومات حياتهم في إطار قواعد حديثة[1].

في ظل هذه الظروف تشبّع المهاجرون الجزائريون بأفكار غربية ساهموا في نقلها إلى الجزائر، وتعلّموا فكرة المساواة التي لم يعرفوها في الجزائر، ممّا جعلهم ينتقدون السياسة الإستعمارية المسلَّطة عليهم في الجزائر[2]. فكانت عودة هؤلاء الجزائريين تحمل في طياتها أفكارا ومتغيرات جديدة ساهمت في نضج أفكارهم ومسايرتهم للحداثة التي رأوها في فرنسا واستعمال شعارات الثورة الفرنسية وقيم الديمقراطية كسلاح لمحاربة السياسة الزجرية للإستعمار، والمطالبة بالحقوق والحريات السياسية، وإشراك الجزائريين في الحياة السياسية، وتمثيلهم في المجالس المحلية المنتخبة، ومساواتهم مع غيرهم من المستوطنين.

رابعا- التجنيد الاجباري

إلى جانب الطلبة والعمال؛ كان المجنّدون الجزائريون الذين أُرسلوا إلى جبهات القتال أثناء الحرب العالمية الأولى[3]، دفاعا عن فرنسا؛ من بين الفئات الجزائرية التي تأثرت بالفكر الغربي وشعارات الثورة الفرنسية والديمقراطية الغربية من خلال الإحتكاك بالجنود الأوروبيين. كتب فرحات عباس بهذا الخصوص:"...إكتشفوا في فرنسا الشعب الفرنسي، ورأوا أنه مخالف للمعمرين الفرنسيين، كما اكتشفوا الفلاحين الفرنسيين، ورأوا أنهم هم أيضا مثلهم في الجهل يتخبطون وفي البؤس يتضوّرون، واستنتج من هاتين الظاهرتين أن في وسعهم أن يعلقوا الأمل في مؤازرة الشعب الفرنسي لحلّ مشاكلهم، وكل من تخرج من المدارس منّا شاركهم في هذا الأمل..."[4]. ما نستنتجه هنا هو مدى التأثّر الذي أصاب هؤلاء الجزائريين المجندين من خلال تلك الفروقات التي لاحظوها بين فرنسيي فرنسا ومعمري الجزائر.

---

(1) - محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة: نجيب صالح وصالح المثلوثي، موفم للنشر، د.ب، 1994، ص 99.

(2) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، ج02، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط04، 1992، ص 285.

(3) - نيكولاي دياكوف، **حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن العشرين**، ترجمة: عبد العزيز بوباكير، أمدوكال للنشر، الجزائر، 2015، ص 235.

(4) - فرحات عباس، **ليل الإستعمار**، ترجمة: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 83.

ساهم المجنّدون الأهالي في إدخال الأفكار والإيديولوجيات الغربية إلى الجزائر؛ إذ انتشرت بينهم أفكار جديدة وتعلموا لغة الغرب، وتعرّفوا على ثقافته، ومارسوا عاداته؛ ممّا جعل حياتهم تختلف بعد نهاية الحرب عمّا كانت عليه سابقا[1]، وحول إدماج الجزائريين في الجيش الفرنسي فإن هذه العملية وحسب "مارتمبري":ستنعكس على هؤلاء المجندين باعتناقهم لأفكار يريد الإستعمار أن يتبنّوها، مع حملهم لأفكار سامية عمّا يشاهدوه من حضارة، يجعلهم ذلك ناشرين لحضارة فرنسا[2]. كما اتّضحت لهم طبيعة الفرنسيين الأصليين الذين"يحترمون الشعور الإنساني، ويتعاملون مع غيرهم بطريقة واقعية لا تُشابِه في شيء تلك النظرة العابسة التي تعوّدوا مشاهدتها على ملامح الأوروبي في الجزائر"[3]. وتأثّروا بتلك المبادئ التي انتشرت في تلك الفترة ومنها:"مبادئ ويلسون الأربعة عشر، وأفكار المساواة والديمقراطية والأفكار القومية"[4]. وقد أحسن أحد الكتاب الفرنسيين عندما صرّح قائلا:"إن الجزائريين قد جرَّبوا الحياة الأوروبية، ولامست عقولهم أفكارا لم تتسرّب أبدا إلى عقول أجدادهم..."[5]، الذين لم تصلهم مبادئ الحضارة الغربية ولم يسمعوا بها فبقوا متمسكين ومحافظين على عاداتهم وثقافتهم المحلية.

أدّت الحرب العالمية الأولى إلى تفتح الذهنية الوطنية الجزائرية والنهوض بالمستوى السياسي للشعب الجزائري، وعليه انبهر الكثير من المغتربين من الأهالي الجزائريين بالأفكار الليبرالية التي كانت منتشرة آنذاك بفرنسا[6]. زيادة على هذا فقد أثرت الحرب العالمية الأولى على الجزائريين من خلال وعيهم وتمييزهم بين واجباتهم نحو دولة الإستعمار وبين حقوقهم

---

(1) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط04، 1992، ص 284.

(2) - ناصر بلحاج، **موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912 - 1916**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، المدرسة العليا للآداب و العلوم الإنسانية، بوزريعة، 2005/2004، ص 12.

(3) - أحمد الخطيب، **حزب الشعب الجزائري**، ج01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 92.

(4) - لخضر عواريب، **جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1955**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2007/2006 ، ص 22.

(5) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02...، المرجع السابق، ص 284.

(6) - أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص ص 52- 53.

المحدودة والتي لا تخرج عن المواد الزجرية الواردة في قانون الأهالي، كما عبّر وعي الجزائريين هذا عن تطور مسار الحركة الوطنية الجزائرية الفكري والإيديولوجي، والذي جاء نتيجة لتضافر عدة عوامل في وقت واحد، ولم يكن أبدا تطورا ظرفيا أو نتيجة عمل مدفوع من الخارج[1].

في ظل هذه الظروف تعلّم المجندون الجزائريون من الحرب أفكارا لا تُقدر بثمن، وعايشوا أجناسا مختلفة ومارسوا عادات ومهن جديدة بالنسبة لهم[2]، ويذكر أحمد الخطيب أنّ هؤلاء الجزائريين وتحديدا الشبّان الذين تجنّدوا في صفوف الجيش الفرنسي قد:"انفتحوا على تحاوُر ديمقراطي كان الجانب الجزائري يستند فيه إلى مبادئ الثورة الفرنسية وإلى الأفكار الليبرالية الحديثة، وإلى قيم المجتمع الفرنسي وممارساته الديمقراطية"[3]. وهو ما يوضح التغيّر في طبيعة العلاقة التي تربط بين الجزائريين والفرنسيين باللجوء إلى أساليب نضالية جديدة نابعة من قيم الثورة الفرنسية وشعارها الثلاثي"حرية، مساواة، أخوة"، ومبادئ الفكر الغربي كالديمقراطية ومبادئ ويلسون واستعمالها كسلاح ضدّ فرنسا الإستعمارية.

خامسا- قراءة كتب المفكِّرين الفرنسيين

كانت قراءة كتب المفكرين الغربيين عموما من بين الأسباب التي ساهمت في تأثر النخبة الجزائرية بالثقافة الغربية ومبادئ ثورة الفرنسيين الذين طالبوا بتطبيق مبادئ الليبرالية؛ كالديمقراطية والعلمانية والحريات الفردية والإقتصادية والدينية والإجتماعية والسياسية. فبين دَفّتي الكتب راح فرحات عباس يقرأ لكبار المفكرين والأدباء الفرنسيين الكلاسيكيين منهم ممن تأثر بفكر الأنوار، وكتبوا الفضائل اللائكية والجمهورية[4]؛ فكان لكتب المفكرين الفرنسيين التي يقرأها الجزائريون في فرنسا وما تحمله من أفكار في الحرية التي تتمتع بها فرنسا انعكاسا

---

(1) - نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية**...، المرجع السابق ، ص82.

(2) - مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 138.

(3) - أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 64.

(4) - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص29.

على عقول الجزائريين من خلال شعورهم بتضامن الفرنسيين بفرنسا معهم[1]. كما أنّها أصبحت تمثّل نافذة تعرّفوا من خلالها على مختلف التيارات الفلسفية والفكرية المنتشرة في أوروبا؛ ممّا جعلهم يتيقّنون بأنّ مستقبل بلادهم وكل الشعوب العربية يكون من خلال اتباع أنماط الحياة الغربية[2].

مِن أهمّ العناوين التي تأثّر بها المتمدرسون الجزائريون كتاب "إرنست لافيس"(Ernest lavisse) المؤرّخ المهتم بتاريخ وحضارة فرنسا، كما يعتبر أهمّ الكتب المعتمَدة في تدريس التعليم المدني، ومن المعلومات الواردة فيه:"الوطن هي فرنسا، وفرنسا في الحاضر، وفرنسا في المستقبل، وهذا الوطن أحبه من قلبي..الوطن هي فرنسا كلها"[3]، كذلك تعلمت النخبة الجزائرية المثقفة من خلال كتاب "لافيس إرنست" مجموعة من القيم السياسية الفرنسية مثل الجمهورية والديمقراطية والحرية والعلمانية[4].

تبنّى كتاب "إرنست لافيس" فكرتين رئيسيتين هما: حب فرنسا وكراهية الحرب، إذ من خلاله يتعلم المتمدرسون الجزائريون أن الحرب عمل سيء تنشر الخراب والخوف والجوع، وتدمير المدن والقرى وقتل الناس. بالمقابل يتمّ تعليم المتمدرسين أن الحل الجيد والعادل للدول المتحاربة والمثيل البديل هو المفاوضة والمصالحة. الإضافة إلى ذلك كان الكِتاب يُبيّن للتلاميذ الولاء للوطن فرنسا من خلال النشيد الوطني الفرنسي، مثل نشيد "المقاوم"، ونشيد "الأخوة"، وفق تعاليم ثورة 1789 "الأخوة والحرية والمساواة"، وأيضا يوضح الكتاب أن الحرب هي آخر الحلول، بعد أن تصبح الحلول السلمية غير مجدية[5]. ولعل هذا ما أثر على الفكر السياسي لفرحات عباس أبرز ممثلي التيار الليبرالي الجزائري، من

---

(1) - عبد الرحمن بن ابراهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936**، ج01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 328- 329.

(2) - صافر فتيحة، المرجع السابق، ص 41.

(3) - يوسف حميطوش، المرجع السابق ، ص 198.

(4) - نفس المرجع، ص 202.

(5) - يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص163.

خلال دعوته إلى الحل السلمي للقضية الجزائرية، ونبذه للعنف كوسيلة للتحرر، وكذلك رفعه شعار الثورة بالقانون بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

من الكُتّاب والمفكرين الفرنسيين الذين تأثر بهم فرحات عباس نذكر:بالزاك(balzac)، شاتوبريون(chateaubriand)، ديدرو(didrot)، فولتير (voltaire)؛ فيليكس قوتي(felix gauter)[1]. ومن بين الكُتب التي كان فرحات عباس يقرأها نذكر كتاب "حديقة أبيقور" و"فوق الحجرة البيضاء"، ويمثل هذين الكتابين مستندان مقدسان عند المذهب الإنساني الإشتراكي[2]. وحسب فرحات عباس فقد "وجدت نخب الأهالي في الكتابات المدرسية الكلمات المعبّرة مثل العدالة؛ المساواة؛ الأخوة؛ فرنسا؛ الأمة؛ الوطن"، فوراء هذه الكلمات توجد أفكار فرنسا الدائمة والثورة وحقوق الإنسان والدفاع عن الحرية، تلك الأفكار التي كان عباس يؤمن بها إيمانا كبيرا[3].

أمّا العاصمة الفرنسية باريس فقد كانت سياسيا مفعمة بأفكار الديمقراطية، زيادة على ذلك كان الطلبة المغاربة بما فيهم الجزائريون يشاركون في تلك اللقاءات والندوات السياسية[4]. كما كان عباس يقرأ عن المهمة الحضارية لفرنسا في مستعمراتها، فهو يقرأ في دليل "لافيس" المدرسي المقرر آنذاك ما يلي:"تريد فرنسا أن يصبح الأطفال العرب، أكثر عِلما من الأطفال الفرنسيين".

هكذا كانت فلسفة الأنوار التي اعتنقها فرحات عباس ورفاقه تدعوا منذ أن ظهرت في أوروبا إلى تحطيم عبودية القرون الوسطى التي وضعتها الكنيسة وعقائدها الرجعية. وتمتاز هذه الفلسفة في كونها نزعة رومانسية تنادي بالعودة إلى الأيام السعيدة يوم كان الناس يحترمون بعضهم البعض، ويحترمون التقاليد والإرادة العامة والطبيعة والفردانية[5].

---

[1] - يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص126.

[2] - شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 308.

[3] - يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص164.

[4] - جمعة بن زروال، **الحركات الجزائرية المُضادّة للثورة التحريرية 1954 - 1962**، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية و الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011 - 2012، ص 14.

[5]- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص29.

ساهمت هذه الأفكار إلى حد بعيد حسب أندري جوليان في تطوير الفكر الإشتراكي لدى الشاب عباس، المهووس بأفكار العدالة والحرية والمساواة[1]النابعة من الثورة الفرنسية.

خامسا- التمييز العنصري

مارس الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة قائمة على التفرقة العنصرية والتمييز بين الأوروبيين الوافدين إلى الجزائر وبين أصحاب الأرض الأصليين. يصف فرحات عباس الإستعمار الفرنسي في قوله:"لم يكن الإستعمار أكثر ظلما من الإستعمار الذي كانت عليه فرنسا في الجزائر، لم يكن لأي نظام استعماري المزيد من السخرية و الشراسة فكرة تدمير الشعب المهزوم"[2].

من خلال السياسة العنصرية الممارَسة من طرف الإستعمار الفرنسي في الجزائر استحوذ المستوطنون الأوروبيون على مقدَّرات الشعب الجزائري، ممّا جعلهم يعيشون كطبقة تختلف عن السكان الأصليين، ولعل تصريح فرحات عباس يؤكد ذلك عندما قال:"إن هؤلاء الناس هم الذين كوّنوا ثروات عملاقة، ويتحدثون هنا عن حديث الأسياد. إنهم كل هؤلاء الفرنسيين الجدد الذين يشكِّلون المستعمرة، الذين لم يكونوا حاضرين في سيدي فرج ولا في المقطع، ولم يموتوا بالحمى في سهل المتيجة، كما لم يُسيلوا دمهم في أي مكان. هؤلاء؛ وهم ينعمون بالثروات والإمتيازات؛ هم الذين يرهقوننا باحتقارهم لنا وبحقدهم علينا"[3]. بالإضافة إلى تعرّضهم إلى سياسة التهميش والإقصاء الممارسة عليهم من طرف الكولون والإدارة الإستعمارية؛ وقد شمل ذلك مختلف الميادين الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

سيطر المستوطنون على ثروات الجزائريين، وعلى أجهزة السياسة الإستعمارية عن طريق نوابهم؛ أمّا الأهالي الجزائريون فكانوا يعيشون على هامش الحياة في وطنهم؛ عاملين لدى المستوطنين بعد أن كانوا أسيادا في بلادهم. وقد جاء ذلك بعد إصدار المراسيم التي تنصّ

---

(1) - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 31.

(2)- Ferhat Abbas, **La Nuit Coloniale**…, Op.Cit, p 106.

(3) - فرحات عباس، **الشاب الجزائري**...، المصدر السابق، ص 117.

على اعتبار الجزائر قطعة تابعة لفرنسا، ثم اتباع سياسة السلب لأراضي الجزائريين واستعمالها لخدمة المصالح الإستعمارية؛ في مقابل ذلك حرمان أصحابها الأصليين من منافعها وخيراتها.

نتيجة لسياسة التمييز العنصري القائمة على الجنس الأعلى والجنس الأسفل أصبح هناك فئتين متمايزين في الدين واللغة والهوية؛ مما جعل المستوطنين يعيشون كطبقة راقية تتمتّع بكامل الحقوق؛ أمّا الأهالي الجزائريين فقد حُرموا من حقوقهم باعتبارهم رعايا فرنسيين، وفي هذا الصدد صرح المحامي الفرنسي لارشي(E.larcher) عام 1903:"الفرنسيون اليوم في الجزائر يعيشون في ظروف مماثلة لتلك التي كان عليها أهالي بلاد الغال، جنس منتصر يفرض سيطرته على جنس مهزوم، إذن هناك سادة ورعايا؛ محظوظون وغير محظوظين متميزة وغير متميزة"[1]؛ وكذلك أقرّ جول فيري في إحدى تصريحاته بالعنصرية الإستعمارية، وبوجود تباين بين الأعراق قائلا:"أيها السادة، يجب أن نتكلّم بصوت أعلى وبصدق أكثر، يجب أن نقول بصراحة الأعراق الأسمى على أن نقول في الواقع...أكرّر أن هناك حقا للأعراق الأفضل لأن هناك واجبا عليها أداءه، إن واجبنا تمدين الأعراق الأدنى"[2]، وانطلاقا من هذه الأفكار العنصرية القائمة على فكرة العرق الأعلى والعرق الأسفل سارت سياسة المستعمِر في الجزائر؛ باعتبار السكان الأهالي شعب من الدرجة الثانية، لذلك كانوا يعاملون معاملة العبيد. ويقول أحد رجال النخبة المثقفة التي عاصرت فترة من فترات الإستعمار:"نواجه مجتمع أوروبي عدواني يحتفظون بالفخر والقوة لينتموا إلى مجتمع المضطهِدين، روحهم التفوق العنصري..."[3]، حتى "إذا قال الجزائري أنه عربي قال رجال القانون الفرنسي: له لا أنت عربي، لكن عندما طالب بحقوق الفرنسيين أجابوه: لا أنت عربي"[4]. إن تصريح عباس هذا نابع من جزائري عاش مرحلة هامة من مراحل تاريخ الإستعمار في الجزائر؛ خاصة وأنه

---

[1]- Gey Pervillé, **Les Principes de 1789 et Le Mouvement National Algérien**, **in Revue Française d'outre Mer**, Tome 76, n 282-283, 1er et 2etrimestes 1989, pp231-237, p233.

[2] - امحمد مالكي، المرجع السابق، ص 129.

[3]- Ferhat Abbas, **La Nuit Coloniale**…, Op.Cit, p 109.

[4]- Ibid, p 106.

درس في مدارس الإستعمار وشاهد تلك السياسة القائمة على التمييز العنصري اجتماعيا وعرقيا وثقافيا[1].

كما حُرم الجزائريون من مختلف الحقوق الإجتماعية والمدنية كالحق في التعليم والتساوي مع أبناء المستوطنين في العمل والأجور والحق في الرعاية الصحية وتطبيق العدالة الإجتماعية؛ ومحاربة التفاوت الطبقي الذي كرّسه الإستعمار في الجزائر. واحترام الحريات الأساسية كالعبادة والصحافة والتعليم[2]. كذلك عمل منظّروا الإستعمار على تطبيق سياسة التمايز العنصري من خلال إيجاد نوعين من التعليم الموجّه لسكان الجزائر أحدهما خاص بالأهالي له مستوى معين ومنهاج تعليمي خاص به؛ أما النوع الآخر فهو خاص بأبناء الأوروبيين وهو تعليم مطابق لما هو معمول به في فرنسا ذاتها من حيث المستوى والمناهج الدراسية والإطارات المشرفة على تسييره[3]. إضافة إلى تهميش النخبة الجزائرية وإقصاءها عن تولّي المناصب والمسؤوليات المناسبة لشهاداتهم العلمية[4]. ويعلّق فرحات عباس على هذا بقوله:"لقد شيّد الإستعمار الفرنسي بسبب المعاملة العنصرية وبفعل الإستعمار عالما خاصا بهم إلى جانب عالَمنا نحن، وكل شيء كان يجري وكأنهم يعيشون في فرنسا؛ بل أحسن من فرنسا؛ بينما نحن كنا نعيش في الجزائر"[5]. وحسب عباس فإن سياسة التمييز العنصري التي مارسها الإستعمار الفرنسي قد كانت بالنسبة له تمثل "مذهبا ومن الظلم دِينا"؛ إذ أنه لا يوجد في العالم نظاما استعماريا أشد من الإستعمار الفرنسي للجزائر[6].

---

(1) - عمار هلال، **أبحاث ودراسات**...، المرجع السابق، ص 140.

(2) - Mahfoud Kaddache**, Histoir du Nationalisme Algérien 1919-1939**, Tome 01, éditions Edif, Alger, 2000, p 30.

(3) - عمار هلال، **أبحاث ودراسات**...، المرجع السابق، ص 111.

(4) - عبد الحميد زوزو، **قضايا الإستعمار والتحرر**...، المرجع السابق، ص 19.

(5) - غي برفيليي، **النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880-1962**، تر: حاج مسعود وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 482.

(6) - فرحات عباس، **ليل الإستعمار**...، المصدر السابق، ص 82.

تعرّفت النخبة بفضل التعليم الفرنسي في الجزائر وفي فرنسا(الجامعات الفرنسية) على نوعا من الديمقراطية المستوحاة من المبادئ الثورية الفرنسية وفلاسفتها، كما تشبّعت بأفكار الحرية والمساواة والعدالة وحقوق الإنسان[1]. ويؤكد هذا قول فرحات عباس:"لقد مكّننا التعليم من أن ندرك في الحين حقوقنا، وندافع بشكل أفضل عن الشعب ونحميه من متاهة قوانين ظُلِّل فيها، من نظم وإجراءات منع إدارية أو بوليسية، لقد كانت المدرسة فرصتنا..."[2].

هذه الأفكار جعلت النخبة المثقفة تعتقد أن ما يُعانيه مجتمعها من مآسي راجع إلى التفرقة العنصرية المفروضة من طرف السلطات الإستعمارية في حق الجزائريين، ممّا جعلهم يرون أن علاج تلك الأوضاع يتم عن طريق القضاء على تلك السياسة العنصرية ومحاربتها، وتطبيق المساواة بين الأوروبيين والمسلمين الجزائريين في الحقوق والواجبات[3]، يُشير عباس إلى ذلك بقوله:"إن الويلات التي أصابت وطني هي التي قذفت بي إلى الميدان السياسي، ولو أن فرنسا وجدت حلولا عادلة للمشاكل التي جابهناها، فلربّما اكتفيت بمشاكلي وأشغالي الشخصية، ولكن أنّى للإنسان أن ينكمش على نفسه ويعيش منعزلا، وهو يرى كل يوم وكل ساعة من الظلم ألوانا ومن المصائب ضروبا تَحِلّ بإخوانه"[4]. ويقول أيضا:"...لقد حصل لدينا الوعي في وقت مبكر، بسبب المعاملة العنصرية التي جعلتنا نتميز عن الأوروبيين..."[5].

أصبح أفراد النخبة الجزائرية يُميّزون بين فرنسا صاحبة المبادئ الليبرالية المطبَّقة في الوطن الأم وبين السياسة المنتهجة من طرف الكولون والإدارة الإستعمارية في الجزائر والمناقضة تماما لمبادئ وقيم الثورة الفرنسية[6]؛ ولِما تعلَّموه داخل المدرسة عن حقوق الانسان

---

(1) - أحمد مريوش، المرجع السابق، ص33.

(2) - فرحات عباس، **الشباب الجزائري** ...، المصدر السابق، ص 27.

(3) - يحي بوعزيز، **الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث نصوص 1912-1948**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 42.

(4) - فرحات عباس، **ليل الإستعمار**...، المصدر السابق، ص 80.

(5) - غي برفيلي، المرجع السابق، ص ص 481-482.

(6)- Gey Perveille, **L'Algérie de 1913 -1931, Dans la Revue de l'histoire des Colonies Françaises, in Outre Mers**, Tome: 99, n°:376-377, 2012, pp 473-492 , p 475 .

والمواطنة، فكانوا يشبّهون أوضاع الجزائر بأوضاع فرنسا عشية ثورة 1789[1]؛ ممّا جعلهم يستنبطون وسائل جديدة في النضال لم يسبق لها وجود بالجزائر كالصحافة والوفود والعرائض، إضافة إلى استعمال شعارات الثورة الفرنسية كسلاح في وجه آلة الزجر الإستعمارية في الجزائر، فطالبوا بالمساواة ونبذ العنصرية التي يعاني منها شعبهم، وتطبيق الديمقراطية والمساواة مع المعمرين في الحقوق والواجبات، وإلغاء القوانين الإستثنائية وغيرها. وهذا ما يؤكده تصريح أحد رجالاتها:"هذا يفسر إصرار جيلي على الإلتجاء إلى فرنسا الجمهورية الليبرالية عسى أن تساعدنا على القضاء على مذهب الجنس الأعلى والجنس الأسفل اللذين كانا يُعتبران مذهبين زائفين مُزريين"[2].

وفي ذات السياق لجأت النخبة الجزائرية إلى الديمقراطيين الفرنسيين:"سوف نفهم لماذا لجأ جيلي إلى فرنسا الديمقراطية ضد فرنسا الاستعمارية، وذلك لأجل وضع حد لمصائبنا"[3]. مُستنجدين بهم ضد سيطرة الكولون واستغلالهم للأهالي الجزائريين، ومطالبين بتطبيق تلك المبادئ الغربية المبنية على الأُسس الليبرالية التي تعلّموها في المدرسة[4]، مثلما هي مطبقة في فرنسا؛ والتي يتمتع شعبها بالحرية والمساواة و الأخوة؛ ساعين بذلك إلى وضع حد للسياسة العنصرية للإستعمار، والعمل على مد جسور التواصل بين المجتمعين الأوروبي والجزائري باسم مبادئ الثورة الفرنسية وثقافتها، وإيجاد مجتمع متجانس ليس فيه عبودية[5]؛ بعد أن أصبح مجتمعهم لا يتمتع بأبسط الحقوق في بلاده التي استحوذ عليها المستوطنون، وصادروا أراضي الجزائريين وطبقوا عليهم قوانين استثنائية؛ هذا الأمر جعل بعض الجزائريين مِن حمَلة الشهادات العلمية يقفون في وجه تلك السياسة. إذ باسم أفكار الثورة الفرنسية وقيمها ومبادئها

---

(1) - رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 36.

(2) - فرحات عباس، **ليل الإستعمار**...، المصدر السابق، ص 82.

(3)- Ferhat Abbas, **La Nuit Coloniale**…, Op.cit, p107.

(4) - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج02...، المرجع السابق ، ص 162.

(5) - حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص 46.

أصبحت النخبة الجزائرية تحارِب سياسة الظلم الإستعمارية المسلّطة عليهم[1]، رافضين بذلك التفاوت الطبقي وسياسة الإستعباد الممارسة في حق أهاليهم. وفي هذا يقول عباس:"رفضنا أن نكون بلا لون وانتهازيين؛ أن يكون الفرد صيدليا أو طبيبا أو محاميا أو أستاذا، فهذا ليس هدفا في حد ذاته، فالمهم هو أن نتسلّح معنويا من أجل أن نتحرر وأن نحرِّر الجماهير الشعبية من الإستعباد الإستعماري معبرين بوضوح عن مَثلنا الأعلى في الحرية أن نقول لفرنسا -المسؤولة عن مصيرنا- ما هو ملائم أن تقوم به، وهذا واجبنا الأول"[2].

نستنتج من خلال ما تقدّم أنّ البيئة الثقافية التي أنتجها الإستعمار الفرنسي؛ وما أعقبها من اختلاط واحتكاك بين المعمِّر الأوروبي والجزائري صاحب الأرض رغم الإختلافات الكبيرة في الثقافة والدين والتقاليد وغيرها، جعلت الإنسان المستعمِر- الحامل لمبادئ الفكر الغربي وقيم الثورة الفرنسية من وسائل العيش وطرق التفكير وغيرها -يؤثِّر على الساكن المحلي الذي انبهر بتلك القيم الغربية الوافدة إليه، إضافة إلى ذلك ساهم المهاجرون الجزائريون الذين أرهقتهم سياسة الإستعمار فتركوا أوطانهم وفضّلوا الهجرة؛ حيث كانت الهجرة بمثابة المدرسة التي اكتشفوا من خلالها عالَما آخر، وعلّمتهم النّضال ووسائله الحديثة مثل الأحزاب السياسية واعتماد وسائل الإعلام الحديثة كالصحافة. ولا ننسى دور سياسة التمييز العنصري في لجوء الجزائريين إلى رفع أهم شعارات الثورة الفرنسية "المساواة"، والمطالبة بتطبيقها بين سكان الجزائر دون تفرقة في الإنتماء الديني أو العرقي.

---

[1] - الطاهر عمري، المرجع السابق، ص 265.

[2] - فرحات عباس، **الشاب الجزائري**...، المصدر السابق ، ص 136

المبحث الثالث : نشأة التيّار اللّيبرالي في الجزائر

أولا- ظهور حركة الشبّان الجزائريين

سارت السياسية الإستعمارية الفرنسية في الجزائر في سبيل إيجاد فئة جزائرية مثقفة بثقافتها ومتأثّرة بأفكارها وحضارتها، غريبة عن مجتمعها، وذلك لجعلها وسيلة لنشر أفكارها وثقافتها بين الجزائريين، وكذا بسط الرضى بالإحتلال والقضاء على كل مقاومة جزائرية ضد السلطة الفرنسية في الجزائر. وقد اعتمد الفرنسيون لتحقيق ذلك وسائل مختلفة أبرزها المدرسة التي اعتبرت وسيلة هامة من وسائل نشر الثقافة الفرنسية، وتخريج النخب المتشبعة بالفكر الليبرالي الغربي.

هكذا تأثَّر بعض الجزائريين بالثقافة الفرنسية والأفكار الليبرالية الداعية إلى الحرية والإخاء والمساواة من الذين درسوا في المدارس الفرنسية وجامعاتها؛ ممّا أدّى إلى ميلاد نخبة جزائرية ذات فكر غربي، كان عناصرها يُتقنون لغة المحتل، ويحتكّون بالفرنسيين في مختلف المجالات نظرا لطبيعة الوظائف التي امتهنوها كالتعليم والطب والصيدلة والمحاماة والعمل في الجيش الفرنسي والتجارة والتمثيل النيابي في المجالس المنتخَبة وغيرها.

مِن أجل أن يكون لهؤلاء صوت مسموع لدى الإدارة الإستعمارية فقد تكتّلوا في حركة أطلق عليها المؤرخون عدة تسميات أبرزها "الشبان الجزائريون"، وذلك تمييزا لهم عن عامة النخبة، والتي كانت تشمل بالإضافة إليهم أولئك الجزائريين الذين كانت لهم ثقافة مزدوجة عربية إسلامية وفرنسية[1]، وقد تشكّلت من المثقّفين الفرنكوفونيين الذين درسوا في المدرسة الفرنسية، وكان البعض منهم مُعرَّبا تأثّر بفكر النهضة بعد زيارة محمد عبده للجزائر سنة 1905[2].

يُرجِع بعض المؤرخين ظهور حركة الشبّان تزامنا مع ظهور حركات مماثلة لها كحركة الشباب الأتراك والشباب التونسي والشباب المصري[3]، وهذا ما أشار إليه الصحفي الفرنسي

---

(1) - ناصر بلحاج، المرجع السابق، 45.

(2)- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص32.

(3)- Mahfoud kaddache, Djilali Sari, **L'algerie dans l'histoire**, Alger, 1989, p 22.

"أندري سيرفييه" (André servier) في كتاب نشره بعنوان "خطر المستقبل"، ندَّد فيه بالحركة الشبَّانية الجزائرية التي وصفها بكونها طامعة إلى استقلالها بدولة إسلامية على مَقاس الشباب المصري، والشباب التونسي، والشباب الأتراك الذي أطاح بالسلطان عبد الحميد عام 1908[1]. كما نعتهم ولأول مرة في التاريخ السياسي والثقافي الجزائري المستشرقين المستغربين "إدمان دوتي"(*Edmond* Doutté) و"وليام مارسي"(William Marçais) الأستاذان بالمعهد العربي الفرنسي والمدرسان بالمدرسة الإسلامية في تلمسان ب"الشبان الأتراك"[2].

عرّفها أحد أبرز عناصرها قائلا:"هم ثريات الشبّان الجزائريين المتخرّجين من الجامعات الفرنسية، الذين كانوا قادرين بأعمالهم أن يصعدوا فوق الجماهير، وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين"[3]. وعند الحديث عن حركة الشبان لا يمكن القول أنها كانت تشكّل حزبا سياسيا بقدر ما كانت عبارة عن تجمُّع يضمّ بعض المثقّفين الذين كانت لهم مطالب اجتماعية في البداية ثم مطالب سياسية لاحقا، وقد انحصرت مطالبهم في الإندماج في الأمة الفرنسية مع الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية[4].

وقد بدأت ملامح الشبّان الجزائريين تلوح في الأفق خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر؛ وتحديدا خلال زيارة جول فيري إلى الجزائر سنة 1892[5]؛ هذه اللجنة برئاسة جول فيري أحيت حُب الإطلاع لدى الجزائريين اليقظين، كما وجدت المثقفين منهم مدافعين حقيقيين عن المسألة الأهلية، وعليه فيمكن القول أن لجنة جول فيري وبطرحها "مسألة الجزائر" أمام الرأي العام الفرنسي في فرنسا ساهمت فعليا في إيقاظ الرأي العام المسلم، كما أعطت لتلك

---

(1)- Gey Perveille, **l'Algérie de 1913 - 1931** …, Op.cit , p 474.

(2)- إبراهيم مهديد، **المثقفون الجزائريون في عمالة وهران خلال الحقبة الكولونيالية الأولى1850-1912**، منشورات دار الأديب، الجزائر، 2015، ص 43.

(3)- Chérif Ben habiles, **L'Algérie Française vue par un indigène**, Alger Orientale, 1914, p 104.

(4) - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص32.

(5)- Mahfoud Kaddache, Djilali Sari, Op.cit, p 169.

الفئة المثقفة الثقة المطلقة والرسمية لدى الجماهير[1]، وذلك أن هذه الزيارة سمحت لهم بمقابلة جول فيري، ومن هؤلاء: المحامي "بوضربة" والمترجمين "بوقطاوي" و"بن بريهمات" و"الطيب مرسلي"[2]، وقد عبّروا له عن موقفهم من العديد من المسائل مثل: التجنيس والتمثيل النيابي للسكان الأصليين، كما احتجّوا حول ممارسات الإدارة وما يتعرضون له من ظلم[3]. فكان ذلك اللقاء بمثابة القاعدة التي مهّدت لظهور هذه الحركة الجديدة على الساحة السياسية في الجزائر.

من أبرز الرواد الأوائل الذين تزعّموا حركة الشبان، نذكر المعلمان:العربي فخار؛ المحامون: الطيب مرسلي؛ عبد النور تامزالي وبلقاسم بن التهامي[4]؛ بالإضافة إلى اسماعيل حامد[5]؛ والشريف بن حبيلس. وقد تأثّر هؤلاء بالحضارة الفرنسية؛ حيث كانت تمثل لهم الوطن الحقيقي الذي اختاروه؛ فأصبحت بذلك مثالا لهم من خلال نشر أفكار العدالة والحرية، وهو ما جعلهم يعوّلون على الإدارة الفرنسية في تحقيق المساواة للعيش في كنفها[6].

اعتمدت نخبة الشبان في بداية نضالها على وسائل جديدة مستنبَطة من العالم الغربي والحداثة الأوروبية؛ فكانت بذلك الصحف وسيلة رئيسية من وسائل النّضال الحديثة إلى جانب النوادي والجمعيات الثقافية التي مثّلت معالم جديدة في النضال السياسي الذي بدأت بوادره تظهر مع مطلع القرن العشرين. إضافة إلى ولوج الساحة السياسية عبر المشاركة في مختلف المؤسسات التي يمكنها تلبية طموح الجزائريين في المساواة مع المستوطنين، والحصول على

---

(1) - إبراهيم مهديد، **الفكر السياسي النهضوي في الغرب الجزائري مع نهاية القرن19 وبداية القرن20**، منشورات دار الأديب، الجزائر، 2015، ص 46.

(2)- Mahfoud Kaddache, Djilali Sari, Op.cit, p 21.

(3) - شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**، تر: محمد حاج مسعود وعبد القادر بلعربي، ج02 ، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 704.

(4)- Gilbert Meynier, **l'Algerie et les Algériens sous le Système Coloniale, Approche Historico Historiographique, insaniat**, n 65-66 , juillet , décembre, 2014, p 51.

(5) - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 06...المرجع السابق، ص 223.

(6) - شارل روبير آجيرون، **تاريج الجزائر المعاصرة**...، المرجع السابق، ص 372.

حقوقهم[1]. من أبرز العناوين الصحفية التي أصدرها الشبان نذكر: صحيفة "المصباح" مزدوجة اللغة برئاسة العربي فخار بتاريخ 04 جوان1904[2]، والتي عبرت عن اهتمامات الحركة ودعوتها إلى مواكبة التطور والحداثة والعلوم العصرية مع رفض العادات القديمة وانتقاد الوضع السائد نتيجة السياسة الإستعمارية[3]، بعدها بسنتين صدرت جريدة "الهلال"[4]، ثم "جريدة كوكب إفريقيا"[5] التي كانت تصدر أسبوعيا، عملت في سبيل الدعوة إلى الحضارة والإنسانية للتقريب بين الجزائريين والفرنسيين. بعد ذلك صدرت كل من صحيفة "المسلم"[6] في قسنطينة؛ و"الإسلام"[7] في عنابة، وتُعتبر هذه الأخيرة من أهم صحف حركة الشباب

---

[1] - صافر فتيحة، المرجع السابق، ص109.

[2] - لم تستمر المصباح في الصدور طويلا، كما لم تجد من الرواج ولا من المشتركين الذين لم يتجازوا 1700 مشتركا ما يشجعها على المضي في طريقها، فتوقفت عن الصدور في 10 فيفري 1905. ينظر، محمد ناصر، **الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1954**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 2007، ص63.

[3] - إبراهيم مهديد، **القطاع الوهراني ما بين 1850-1919**...، المرجع السابق، ص 103.

[4]- **جريدة الهلال**: ظهرت في شهر أكتوبر 1906، مديرها ورئيس تحريرها الفرنسي **Vulpillere**، وكانت تصدر ثلاث مرات في كل شهر، مزدوجة اللغة. بينما كان شعارها "صحيفة مطالب الأهالي الشرعية". ومن أشهر الكتاب فيها سبيلمان **spilman** الشخصية الفرنسية المعروفة بدافعها عن حقوق الأهالي ووقوفها الدائم بجانب الأمير خالد وأنصاره. وكانت الصفحة المحررة بالعربية بقلم محمد بريزن وعمر بن قدور، وكانوا يفضحون أساليب المعمرين الإستعمارية ويردون على الجزائر الاستعمارية المعادية لجريدتهم، وتوقفت الهلال عن الصدور في مارس 1907 لأسباب مجهولة. ينظر: محمد ناصر، المرجع السابق، ص63.

[5]- **جريدة كوكب إفريقيا**: صدرت في الجزائر العاصمة في 17 ماي 1907 لمديرها محمود كحول، وكانت تظهر أسبوعيا يوم الجمعة في أربع صفحات من الحجم الكبير، اهتمت بتتبع تنقلات الولات الفرنسين، وتقصي السياسة الإستعمارية والدعاية لها حتى في المستعمرات البعيدة، وتركيز لأضواء على العلاقات السياسية بين فرنسا وتركيا كسبا للقلوب المسلمين الجزائريين، إضافة إلى نشرها المقالات الاجتماعية والدينية والتربوية والشعر لبعض الأدباء الجزائريين، ولاسيما الموظفين الرسميين منهم..إلخ، ورغم هذا التنوع والتجديد في العرض والإخراج الذي أكسبها بعض الرواج والإقبال من طرف القراء وخاصة الفئة المتعلمة، إلا أنها كانت بعيدة عن لروح الوطنية، ويقرر ذلك عمر بن قدور في قوله أن كوكب إفريقيا فإنها لم تكن إلا جريدة شبيهة بالرسمية عارية من كل صبغة وطنية، توقفت عن الصدور بعد اندلاع الحرب العالمية سنة 1914.ينظر: نفس المرجع، ص67.

[6]- **صحيفة المسلم**: أصدرها الصحفي الفرنسي دليس **Dalis** الذي كان معروفا من بين المحررين في جريدة **La Dépêche de constantine**، لم تستمر طويلا كما لم يكن لها أثر ذو بال، كانت ملتزمة في برنامجها بالدفاع عن المصالح الوطنية، والذود عن حماها. ينظر ، نفسه، ص69.

[7]- **صحيفة الإسلام**: ظهرت بعنابة في أكتوبر 1910، بعد تحولت إلى العاصمة في جانفي 1912، ترأسها الصادق دندان، صدرت في أول الأمر باللغة الفرنسية ، ومنذ 26 جويلية 1912 بدأت تصدر نسخة أخرى باللغة العربية، إلا أن هذه النسخة كانت معربة عن الأصل الصادر بالفرنسية حرفا بحرف وكان كل من عزالدين القلال هو من يقوم بتعريبها. وكانت تهدف إلى الدفاع والمطالبة بحقوق الفئات الشعبية، وإطلاعهم عما تنشره الصحافة الفرنسية عما يتعلق بقضاياهم السياسية والإقتصادية بشكل خاص لإنارة أذهانهم، توقفت النسخة العربية عن الصدور سنة 1913، في حين استمرت النسخة الفرنسية إلى غاية نوفمبر 1914، حينها توقفت بسبب اندلاع الحرب العالمية. ينظر: نفسه، ص72.

الجزائري التي كانت تصدر إلى غاية بداية الحرب العالمية الأولى. وفي عام 1911 صدرت بوهران جريدة "الحق"[1]. حدّدت حركة الشبان مطالبها في ما يلي:

- انتخاب رؤساء البلديات.
- المساواة بين الجزائريين المسلمين والأوروبيين في الضرائب.
- إعطاء الأولوية للمثقفين فيما يخص تمثيل المسلمين في الهيئات الجزائرية والفرنسية بشكل متساوي.
- الحصول على الحقوق المدنية كاملة.
- توسيع الإنتخابات المحلية.
- العمل على إصلاح إداري شامل يمكِّنهم من الحصول على مزيد من الوظائف[2].

كان صدور قانون التجنيد الإجباري**(1912)**[3] فرصة لهؤلاء الذين رأوا فيه مكسبا حقيقيا ينالون من خلاله بعض الحقوق التي حُرموا منها وتحسين حالتهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان فرصة لظهور النخبة المثقفة على الساحة السياسية، والتحدّث باسم الجزائريين وطرح مواقفهم اتجاه القضايا المطروحة خلال تلك الفترة. وفي هذا الإطار قدّموا عريضة إلى حكومة الجمهورية والمجلس الوطني الفرنسي في 27 ماي 1912، بيّنوا فيها أن قانون التجنيد الإجباري:

- معاديا للديمقراطية؛ لأنه يُطبَّق على الفقراء فقط.

- مُهينا للجزائريين؛ لأنّه وعدَهم بتعويض قدره 250 فرنك، وهو تعويض جعلهم يشعرون بأنهم كانوا مرتزقة وليسوا جنودا.

---

(1) - شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج02...، المرجع السابق، ص ص 381-382 .

(2) - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص33.

(3)- جاء هذا المرسوم بعد مرسوم 17 جويلية 1908 الذي نص على إحصاء الشباب الجزائريين الذين بلغوا سن الثامنة عشر، وذلك بغرض تجنيدهم في الجيش الفرنسي، وفي شهر أكتوبر من نفس السنة قدم الشبان الجزائريون احتجاجا إلى الحكومة الفرنسية على قرار التجنيد، وطالبوا بإلغاءه ورفضه، إلاّ إذا حصل الجزائريون على حقوق أساسية تتمثل في تعديل قانون الأنديجينا وإلغاء بعض بنوده وتخفيض العقوبات الواردة فيه ورفع نسبة تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية ومساواتهم مع المستوطنين. ينظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص203.

- غير عادل لأنه جعل مدة الجزائريين في الخدمة العسكرية ثلاث سنوات بدل سنتين مثل الفرنسيين.

- غير عادل لأنه فَرض على الجزائريين حِملا جديدا دون أن يعطيهم الحقوق السياسية والمدنية التي تُعتبر ضرورية ولا يمكن الإستغناء عنها[1].

في سياق ذي صلة توجَّه وفد شُباني إلى باريس في 26 جوان 1912 لتقديم عريضة ثانية أُطلق عليها "بيان الشباب الجزائري" (Manifeste de jeune Algérien)، وتكوّن الوفد من الشخصيات التالية:

- الدكتور "ابن التهامي" نائب بلدي بمدينة الجزائر؛ "مختار حاج سعيد" محامي بمدينة قسنطينة؛ "بوشريط علاوة" نائب بلدي بقسنطينة؛ "الدكتور موسى" نائب بلدي بقسنطينة؛ "حاج عمار" نائب بلدي بمدينة جيجل؛ "جودي" نائب بلدي ببسكرة؛ "بن عصمان" نائب بلدي ببجاية.

اشتملت العريضة على مجموعة مطالب منتظرة مقابل الخدمة العسكرية الإجبارية منها: إصلاح نظام الأهالي، وتمثيل حقيقي وكاف للأهالي في المجالس الجزائرية والفرنسية[2]، والمساواة في الضريبة وتمثيل أفضل للسكان الأصليين، والحق في التجنّس بالنسبة للذين يؤدّون الخدمة العسكرية[3]، مع شرط أن يُستدعى إلى الخدمة الجزائريون في سن الواحد والعشرين(21) بدل ثمانية عشر(18) عاما، وعدم اعتبار الجزائريين المجندين مرتزقة[4]؛ إذ طالبوا بحذف المنحة التي تُعطى للجندي، لأن عائلاتهم ستكون مسرورة كون أبنائها يؤدون واجب الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي دون مقابل[5] مثلهم مثل المجندين. كما اعتبر

---

(1) - عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج01...، المرجع السابق، ص ص 36-37.

(2) - عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج01...، المرجع السابق، ص ص 37- 38.

(3)- Patrick Weil, **le Statut des Musulmans en Algérie Coloniale, Revue Histoire de la Justice**, n°: 16, 2002, association française pour l'histoire de la justice, p 105.

(4)- Mahfoud Kaddache, Djilali Sari, Op.cit, p 24

(5) - عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج01...، المرجع السابق، ص 38.

الشبان الجزائريين التجنيد الإجباري وسيلة لبداية إدخال الأهالي الجزائريين إلى المدينة الفرنسية[1]التي يطمح إليها معظم أعضاءها.

وهكذا كانت عريضة 27 ماي، وبيان 26 جوان 1912 اتجاه مسألة التجنيد الإجباري بمثابة القاعدة التي تأسّست من خلالها حركة الشبان، وظهرت على الساحة السياسية؛ حيث أصبحت الناطق الرسمي باسم الشعب الجزائري، من خلال إبداء مواقفها اتجاه التجنيد، والمطالبة مقابل ذلك بحقوق سياسية تكفل للجزائريين المساواة مع المستوطنين وتحسين ظروف معيشتهم.

من هذا المنطلق فقد كان برنامج حركة الشبان يتمحور حول المطالبة بالمساواة بين السكان الأصليين والفرنسيين في الجزائر[2]، مع توسيع الهيئة الإنتخابية للمسلمين الجزائريين، وتمثيلهم في المجالس النيابية في الجزائر وفرنسا[3]، متأثرة في ذلك بالشعار الثلاثي للثورة الفرنسية "الأخوة والمساواة والحرية"، والتي تلقّتها في المدرسة على أيادي معلمين وأساتذة فرنسيين، فأصبحت تدعوا إلى تطبيق تلك المبادئ التي رأت فيها حلا لما يعاني منه مجتمعها، ولا يتحقّق ذلك حسبَهم إلا عن طريق إعطاء الحقوق لكل من الأهالي والمستوطنين دون التمييز بينهم في الدين أو العرق. ممّا جعلهم يرفعون مبادئ ثورة 1789 في وجه الإستعمار[4].

إنّ البحث في البرامج والمشاريع التي كانت حركة الشبان تطمح إليها وتطالب بها يكشف لنا حقيقة التوجّه الليبرالي لهذه النخبة الجديدة التي اتخذت من الثقافة الفرنسية ومبادئ الليبرالية الغربية منهجا للحياة وطريقةً للعيش، وما يؤكّد ذلك هو طبيعة المطالب التي كانت ترفعها للسلطة الفرنسية في الجزائر وفي باريس، حيث كانت تتمحور في دمج المجتمع الجزائري داخل الأمة الفرنسية، وتطبيق ما تعلّمته في المدرسة عن حضارة فرنسا وثقافتها ومبادئ

---

(1) - Gey Perveille, **l'Algérie de1913-1931, Dans la Revue de l'histoire des Colonies Françaises**…, Op.cit, p474.

(2) - عمر بين قينة، المرجع السابق، ص 34.

(3)- Gey Perveille, **l'Algérie de 1913-1931, Dans la Revue de l'histoire**…, Op.cit, p 475.

(4) - محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة: نجيب صالح وصالح المثلوثي، موفم للنشر، د.ب، 1994، ص 107.

ثورتها التي انتشرت عبر ربوع العالم، وجعلت الناس متساوين في الحقوق والواجبات. إستوحت نخبة الشبان مطالبها من الأفكار الغربية خاصة القيم والمبادئ الليبرالية التي رأت فيها هذه النخبة مخرجا لمجتمعها الجزائري من السياسة القهرية والمجحفة التي يعانيها إلى مجتمع حديث تسوده الحرية والمساواة والديمقراطية ويغيب عنه الظلم الإجتماعي والتمييز العنصري، ولا يتحقّق ذلك لدى الشبان الجزائريين إلا إذا طبَّقت فرنسا على أرض الواقع تلك القيم والأُسس التي جاءت بها ثورة 1789 والمستلهمة من الفكر الليبرالي.

هناك أمر آخر؛ وهو أنّ الثقافة الفرنسية زوَّدت النخبة المثقفة بالوسائل التي جعلتهم ينتقدون النظام الإستعماري القائم على التمييز العنصري وتهميش العنصر المحلي (الأهلي)، والمطالبة بالمساواة مع المستوطنين في مختلف الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وهو ما حمل النخبة المثقفة على انتقاد النظام الإستعماري وقوانينه اللاإنسانية، مع إظهار مخالفته للنظام الديمقراطي ومبادئ الثورة الفرنسية، وطالبوا بإشراك الجزائريين في مزايا الحضارة الحديثة[1]. وإذا نظرنا في برنامج حركة الشبان فإننا نجد أن مسألة التواجد الإستعماري في الجزائر لم تحظ باهتماماتهم؛ ولم تكن موضوعا لحركتهم؛ إذ أن جُلّ انشغالاتهم تمحورت حول تحسين الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية للجزائريين، وعليه تغيير وضع الجزائري من صفة رعيّة إلى صفة مواطن فرنسي يتمتّع بمزايا المواطنة الفرنسية في الجزائر[2].

كما عمل أفراد حركة الشبان على حمل السلطات الإستعمارية على تطبيق تلك الأفكار والمبادئ التي تعلّموها على أرض الواقع، باعتبار أن الجزائر أصبحت تابعة للوطن الأم فرنسا، ومن ناحية أخرى عملت على إشاعة تلك المبادئ الغربية وسط المجتمع الجزائري، وذلك كونها احتكّت بشكل مباشر بالمجتمع الأوروبي والمفكرين الفرنسيين، وتلقت معارف وأفكار غربية، وقرأت كتب المثقفين الغربيين، ممّا جعلها تُعجب بالتطور الحضاري والثقافي الذي وصل إليه الغرب، فكانت بذلك تسعى لأجل أن يرقى مجتمعها لمصاف المجتمعات الغربية

---

[1] - صافر فتيحة، المرجع السابق، ص 111.

[2] - نفس المرجع، ص 108.

المتطوّرة، وإخراج أهاليهم من دائرة الفقر والجهل والتخلف والركود، فكانت دعوتها إلى الإندماج في الوطن الفرنسي والعيش في كنف الأمة الفرنسية من باب الخروج من الأوضاع المزرية التي يعيشونها في بلادهم في ظل التمييز والتفرقة العرقية والدينية .

هناك نقطة أخرى هامة في هذا المجال، وهي أنّ النخبة الليبرالية أصبحت تميّز بين فرنسا الديمقراطية التي لقّنها لهم أساتذتهم ومعلميهم، وقرأوا عنها في الكتب؛ وبين فرنسا الإستعمارية، ممّا جعلها تدرك مدى التناقض بين الخطاب المدرسي عن المبادئ الثورية للحضارة الفرنسية وفكر الأنوار وبين واقع الجزائريين المُعاش؛ والذي يتميّز بالظلم والتهميش والتمييز الطبقي بين السكان الأصليين والمستوطنين، ممّا جعلها تبحث عن كيفية تغيير مجتمعها والسير به في ركاب الحضارة والحداثة الغربية، والإندماج ضمن المجتمعات الغربية روحا وجسدا، وذلك على حساب القيم والمبادئ الموروثة لدى المجتمع الجزائري المسلم الذي بقي متمسكا بذلك الحبل الذي يربطه بماضيه وحضارته. هذه الطريقة في التغيير أفرزت توجهين أحدهما مؤيد لفكرة الإندماج عن طريق اكتساب الجنسية الفرنسية، أما التوجه الثاني فإنه كان ينظر إلى فكرة الإندماج نظرة مُريبة، وهو التوجّه الأكثر تمسّكا بأصالته وبهويته العربية الإسلامية[1]. ونلاحظ من خلال ما جاء في برنامج حرك الشبان هو عدم طرحها لقضية الوجود الإستعماري أو السيادة الفرنسية التي كان مفروغا منها ومسلما بها. وبالرغم من هذا فكثيرا ما اتُهمت بالخيانة والتآمر بعد تأييدها للولاء التّام للسلطة الإستعمارية، وقد بقيت أصابع الإتهام موجهة لبعض الأفراد ولازمتهم طيلة حياتهم رغم تطور مواقفهم بعد ذلك[2].

خلاصة لما ذكرناه سابقا يمكننا القول أن الأصول الأولى للتيار الليبرالي تعود إلى نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 من خلال تبني الشبان الجزائريين للقضية الجزائرية في إطار معتدل لكنه أصيل في جوهره؛ إذ أن مطالبهم أثارت سخط المعمرين عليهم بعد ما رأوا فيهم مواليا لهم، كما لفتت أنظار الإدارة الإستعمارية إلى خطورة الدور المنوط بهم إذا لم يتم احتواه أو توجيهه بصورة سليمة، خاصة مع ظهور بوادر الحرب العالمية الأولى، هذا من جهة ومن

---

(1) - حسن رمعون الإستعمار، **الحركة الوطنية والإستقلال بالجزائر العلاقة بين الديني والسياسي**، ترجمة: محمد داود، مجلة إنسانيات، 2006/31، ص 14.

(2) - نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية**...، المرجع السابق، ص 80

جهة أخرى كان لفترة ما قبل الحرب وما عرفته من أحداث دورا في ترسيخ نوع من الجرأة والحماس[1]وسط أفراد النخبة الليبرالية.

ثانيا- إنقسام حركة الشبان الجزائريين وظهور التيار الليبرالي 1919-1927

تُعتبر مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى مرحلة فاصلة في تاريخ النضال السياسي لحركة الشبان الجزائريين، وتحديدا عقب إصلاحات فيفري 1919، تلك الإصلاحات التي انقسم بسبب ما جاء فيها حول اكتساب الجنسية الفرنسية الشبان الجزائريون إلى تيارين؛ ما بين مؤيد للتجنس وراضي بالتخلي عن أحواله الشخصية، وبين من أيّد التجنس لكن بشرط التمسك بمبادئه الإسلامية.

أصدرت السلطة الفرنسية مرسوم فيفري1919 بسبب ضغط رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو، إلى جانب بعض المعتدلين من النواب الذين كانوا يعتقدون أنه من خلال إدخال تعديلات يكونوا قد كافئوا الجزائريين على تضحياتهم في الحرب في صفوف الجيش الفرنسي[2]. كما أرادت الإدارة الإستعمارية من خلالها تهدئة الأوضاع السائدة من السخط والتذمّر وسط الجزائريين الذين كانوا ينتظرون أن تفي فرنسا بوعودها السابقة، فأصدر جورج كليمنصو مرسوم 04 فيفري 1919[3]. وأهم ما نصّ عليه هذا المرسوم:

- إعطاء الجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين بشرط أن يطلبونها مع التخلّي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية.

- الحق في الإنتخاب والترشح لمختلف المجالس البلدية والعمالية والمالية وتحديد نسبة تمثيل الجزائريين فيها على الربع.

---

(1) - نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية**...، المرجع السابق، ص109.

(2) - جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص ص 180-181.

(3) - يحي بوعزيز، **الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث نصوص 1912-1948**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2009، ص 32.

- إلغاء تطبيق قانون الأهالي على الفئات التي لها حق الإنتخاب والترشح إلاّ في بعض الحالات مثل مخالفات قانون الغاب[1].

- رفع عدد الهيئة الناخبة إلى 421000 نسمة في الإنتخابات البلدية، بعد أن كان العدد 57044 عام 1914[2]. كما حدّد المؤهلات التي يجب أن يتّصف بها من يطبَّق عليهم المرسوم من: الضبّاط أو الجنود الذين خدموا في الجيش الفرنسي، ومعطوبوا الحرب؛ الملاكون؛ التجار؛ المثقفون بالفرنسية أصحاب الشهادات والحائزون على أوسمة؛ أعضاء الغرفة التجارية والفلاحية؛ كما يشترط أن يتجاوز السن الخامس والعشرين (25)[3].

وقبل التطرّق لتيارات النخبة اليبرالية بعد الإنقسام لابدّ من الإشارة في هذا المقام إلى أنّ أفراد النخبة الليبرالية ممّن شاركوا تحت تجمع حركة الشبان الجزائريين في تقديم مطالب الشعب الجزائري، مثّلوا حلقة وصل بين جزائر قبل الحرب وبعدها، كما كان لهم الفضل إلى جانب الصحافة في الإبقاء على جزء من الحركية السياسية، وبالرغم من أنّ تلك المطالب لم تكن ثورية راديكالية، إلا أنّها أكّدت تضامنهم مع الجماهير العريضة للمسلمين، وعلى تمسّكهم الداخلي بالإسلام واللغة والتاريخ، يقول فرحات عباس في هذا المعنى "يدخل الرجال في الأكواخ حفاة مُقمَّلون وبؤساء، يربطني بهؤلاء الناس البسطاء الذين يُحبّونني وأحبهم علاقة لا انفصام فيها، فدمهم هو دمي"[4].

أدى قانون 04 فيفري1919 إلى ظهور موقفين؛ موقف الإتجاه الإصلاحي بزعامة الأمير خالد من جهة، وموقف الإتجاه الإندماجي الليبرالي بزعامة ابن التهامي من جهة أخرى، وهذا التقسيم لا يعود إلى عوامل إيديولوجية بحتة، كون الإتجاهين ينتميان إلى نفس الطبقة (النخبة)، ولهما نفس المطالب(المساواة)، ولا يعارضان السيادة الفرنسية على الجزائر، بل

---

(1) - عبد الرحمن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج01 ...، المرجع السابق ، ص 73.

(2) - Mahfoud Kaddach, **Histoire du Nationalisme Algérien (1919-1951)**, Tome1, SNED, Alger, 1980, p 33.

(3) - عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**،ج01...، المرجع السابق، ص 73.

(4) - نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية**...، المرجع السابق، ص81.

بالعكس لا يرفضان إلحاق الجزائر نهائيا بفرنسا، إذ انحصر الإختلاف بينهما في مسألة القانون الخاص، وهو يعود إلى استراتيجية عمل اختلفا حولها[1].

1- الإتجاه الإصلاحي

نُطلق عليه تيار الاندماج المشروط، تزعَّمه الأمير خالد، والذي رغم تأثّره بالثقافة الفرنسية والأفكار الليبرالية؛ إلا أنه عارض سياسة الدمج الكلي للجزائر في فرنسا، ودافع عن الدين الإسلامي؛ معتبرا أنّ اكتساب حقوق المواطنة أمرا مرفوضا ما لم يتضمن حق المسلم بأن يبقى على ديانته الأصلية[2]. ونوافق في هذا السياق ما ذهبت إليه الدكتورة "نفيسة دويدة" في تصنيف الأمير خالد ضمن النخبة الليبرالية، وذلك لكونه قام باستكمال عمل حركة الشبان السابق، وتقاسم معها التكوين والثقافة والنّهج، بالرغم من أن كل التيارات الأخرى وحتى الأفراد يُرجعون انطلاقهم ونشاطهم السياسي للأمير خالد، إذ أن النجم نصبه رئيسا شرفيا له، أما جمعية العلماء المسلمين فقد اتخذته قدوة يحتذى بها، كما رَثته مجلة "صوت المستضعفين" ككل الشعب الجزائري بحُرقة سنة 1936، واعتبر في نظر البعض أبو الوطنية أو الوطنيين[3].

كان إلى جانب "الأمير خالد" النائب "حاج موسى" والمهندس الزراعي "قايد حمود" والتاجر "حمدان بن رضوان" و"حاج عمار" و"محمد بن رحال"، طالب هؤلاء بالحصول على الجنسية الفرنسية مع الحفاظ على هويتهم العربية الإسلامية[4]، وكان ذلك عبر عدّة وسائل

---

[1]- كمال حمزي، **القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1919-1954 (من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2010/2009، ص71.

[2] - جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر**...، المرجع السابق، ص 182.

[3] - نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية** ...، المرجع السابق، ص ص 100- 101.

[4]- صافر فتيحة، المرجع السابق، ص 195.

منها الصحف مثل"الإقدام"[1] وعبر الندوات ومن أعلى منابر المجالس المنتخبة[2]. تمثلت مطالب هذا التيار في النقاط التالية :

- إدماج المجتمع الجزائري دون أيّة شروط مسبقة.
- إلغاء السلطات التأديبية لحكام البلديات المختلطة.
- المساواة أمام القانون، وتحقيق التمثيل النيابي للجزائريين الغير متجنسين.
- المساواة في الألقاب والترقيات والوظائف[3].
- ربط المقاطعات الجزائرية بفرنسا.
- تعميم التعليم الإجباري باللغتين العربية والفرنسية.
- تمثيل الجزائريين في البرلمان[4].

عارض الأمير خالد أصحاب التوجه الإندماجي التام (الليبراليون) الذين أيّدوا التجنس القاضي بالتخلّي عن قانون الأحوال الشخصية، وهو ما رفضه قائلا:"إن الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسية داخل أي إطار غير إطارهم الخاص، ولن تُصدر فرنسا أبدا هذا التجنيس الجماعي خوفا من أن يذوب العنصر الأوروبي داخل خمسة ملايين من الشعوب الأصلية"[5]؛ ممّا جعل الجزائريين يلتفّون حول دعوته ويصوّتون لقائمته، وهو ما ظهر خلال انتخابات نوفمبر 1919 بحصوله على 625 صوتا مقابل 332 صوت لقائمة المتجنِّسين، الأمر الذي جعل "ابن التهامي" يَعتبر نتائج الإنتخابات مؤامرة ضده؛ وأنه يستعمل

---

(1) - **جريدة الإقدام**: أصدرها كل من الصادق دندان والحاج عمار والأمير خالد في فيفري 1919 باللغة الفرنسية، بهدف توحيد لقوى الوطنية في سبيل الدفاع عن الحقوق السياسية والإقتصادية للجزائريين، وبعد انفصال الأمير خالد عن دندان وابن التهامي، ظهرت الإقدام في سبتمبر1920 باللغتين العربية والفرنسية، وكان يديرها الحاج عمار والمهندس قائد حمود، أما الأمير خالد فكان مسؤولا عن الصفحات المحررة باللغة العربية، توقفت عن الصدور بشكل نهائي في مارس 1923 بعد صدور 120 عددا، في حين غادر الأمير الجزائر في جوان 1923. ينظر: محمد ناصر، المرجع السابق، ص87-90.

(2) - شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ...، المرجع السابق، ص 466.

(3) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02...، المرجع السابق، ص 292.

(4) - صافر فتيحة، المرجع السابق، ص 195.

(5)- Charles Robert Ageron, **Genèse de l'algérie Algérienne**, Editions bouchène, Paris, 2005, p 145.

النفوذ الديني[1]؛ فكتب تقريرا بمساعدة والي الجزائر ضد "الأمير خالد" سلّمه إلى السلطات الفرنسية بباريس التي اتخذته حُجّة ضد الأمير، فقام مجلس ولاية الجزائر بإلغاء الإنتخابات البلدية بدعوى التعصب الديني، وتكرّرت نفس الظاهرة في انتخابات أفريل- جوان 1920، عندما تمكن الأمير خالد من إلحاق هزيمة ساحقة بكل من "زروق محي الدين" المدعوم من الإدارة الاستعمارية، وحصل على مقعد في المجلس المالي الجزائري (délégations financieres)، وهزم أيضا الدكتور "تامزالي"، وحصل على مقعد في المجالس العامة[2].

شنّ الأمير خالد حربا لا هوادة فيها ضدّ النظام الإستعماري والإدارة العليا والصحافة الأوروبية، مستعملا في ذلك صحيفته الإقدام كسلاح مفضّل لمدة 03 سنوات من النضال لأجل القضية الجزائرية والدفاع عن مصالح المسلمين[3].

اتهَّم"ابن التهامي" الأمير بالتآمر ضد الإدارة الإستعمارية واستخدام تأثير المرابطية[4]، إضافة إلى تلك الصحف التي كانت تصفه بكونه يمثل خطرا وتهديدا على المصالح الفرنسية في الجزائر، كما وُصف بالأمير المزعوم ورئيس الشيوخ ذوي العمائم وبطل المسلمين المحافظين. وباتفاق بين والي الجزائر "لوفيبور" (le febure) وبين الحاكم العام "ستيق" (t.steeg)؛ تمّ توجيه تهمة الغش في الإنتخابات، وكذا تحريض المتجنسين ضدّه، ممّا أدى إلى تشويه سمعته عن طريق الغش، إلى جانب أصوات النواب الأوروبيين في البرلمان الفرنسي التي طالبت بعدم دفع مستحقات الأمير، رغم خدماته الطويلة في الجيش الفرنسي؛ نظرا لاعتباره المحرض الأول لثورة المسلمين ضد التواجد الفرنسي في الجزائر. وتزامن ذلك مع الحملة الشرسة للصحافة الأوروبية التي اتهمته بكونه مهرجا؛ وانفصاليا؛ ومحرِّضا على الحرب الأهلية، وعميل للحزب الشيوعي[5].

---

(1) - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 221.

(2) - نفس المرجع، ص ص 221-222.

(3) - Mahfoud kaddache, **l'emir khaled documents**…, Op.cit, p 53.

(4)- Charles Robert Ageron, **Genèse de l'Algérie** …, Op.cit , p 141.

(5) - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 224 .

هذه الإتهامات أدّت بالأمير خالد إلى الإستقالة فجأة كمستشار عام ومندوب مالي، وصرّح في هذا الشأن:"إنني لا أرى فعالية وجودنا في هذه الجمعيات، لقد غرقنا في أغلبية ساحقة..أصواتنا وعملنا وبالتالي إبادتنا تماما"[1]، وكتب إلى أحد أصدقائه في 30 جويلية 1923 يقول:"إننا لا نستطيع أن نعيش في الجزائر حيث أنّ الحياة لا تطاق، بالنسبة إلي إنني أنسحب إلى بلد أكثر هدوءا"[2]. وجاء ذلك نظرا للضغوطات الكبيرة التي قامت بها صحف الإدارة الإستعمارية والمستوطنين ومهاجمة جريدة الإقدام، وفشله في صد تلك الهجومات العدائية، بعدها أعلنت الإقدام وبتاريخ 06 أفريل 1923 عن استسلام الأمير خالد وتوقُّف الجريدة عن الصدور، وفي 11 أفريل من نفس السنة أعلن الأمير اعتزاله الحياة السياسية[3]، وفي شهر جوان 1923 نُفي الأمير خارج الجزائر بتهم تتعلق بالعداوة الصريحة للحكومة الفرنسية والعمل على نشر الفوضى وسط الأهالي الجزائريين، وإثارتهم ضد الإدارة الفرنسية[4]. إلاَّ أنه ترك آثاره على الحياة السياسية، خاصة خلال حملاته الإنتخابية والإنطباعات التي تركها من نبرة الخطابات وعناوينها[5].

بالرغم من تبني الأمير خالد للفكر الليبرالي إلا أن فرنسا حاربته لأنه كان متمسكا بعقيدته الإسلامية وإرثه التاريخي. فالامير الذي تخرج من المدارس الفرنسية ومعهدها العسكري العريق لم ينسلخ من هويته الإسلامية؛ بل جعل منها مرجعا لنشاطه السياسي لذلك حاربته فرنسا.

---

(1) - Ageron Charles-Robert, **Enquête sur les Origines du Nationalisme Algérien. L'émir Khaled, Petit-fils d'Abd El-Kader, fut-il le Premier Nationaliste Algérien?. In: Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée**, n°:2, 1966, pp 9-49.p 31.

(2) - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 226.

(3) - يوسف مناصرية، **الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 58.

(4) - نفس المرجع، ص ص 58-59.

(5)- Jean Claude vatin, **l'Algérie politique histoire et société**, édition**:** Armand Colin et Fondation nationale de la science politique, Paris, 1974, p 176.

أما التيار الثاني فقد تأثر هو الآخر بالأفكار الليبرالية والثقافة الفرنسية، إلّا أنه يختلف عن تيار الأمير خالد الذي دعا إلى إدماج المجتمع الجزائري مع الحفاظ على مكتسبات الجزائريين من دين وهوية. هذا الأمر كان غائبا في مطالب هذا التيار الذي دعا إلى الإندماج في المجتمع الفرنسي واكتساب المواطنة الفرنسية والتمتع بمزاياها حتى لو اقتضى الأمر التخلي عن دينهم.

2- الإتجاه اللّيبرالي

يُعتبر كل من: ابن التهامي[1] والمحامي بوضربة والأستاذ محمد صوالح من الروّاد الأوائل لهذا التيّار. تبنّى هؤلاء موقف والي الجزائر القاضي بمنح الجنسية الفرنسية شرط التخلي عن الدين الإسلامي، وذلك رغبة منهم في الحصول على حقوق متساوية مع الأوروبيين في الجزائر، وبالتالي يرتفع عدد المسلمين المتجنّسين؛ ممّا يجعل لهم الأغلبية داخل المجلس المالي[2]. وأسّس ابن التهامي بمساعدة محمد صوالح في جويلية 1919 رابطة العمل الفرنسي-الإسلامي، ضمّت في صفوفها المحامي بوضربة وتامزالي، وكانت تهدف لاستئناف العمل السياسي الذي جمّدته الحرب، ومتابعة الإصلاحات المُزمع تطبيقها، وأيضا كانت تدعو للتجنيس الكامل للجزائريين دون النظر لأحوالهم الشخصية[3].

إن تأثّرهم الكبير بثقافة المستعمِر الفرنسي، خاصة الأفكار التي انتشرت خلال ثورة 1789 كالحرية والمساواة والعدل والإخاء، وما نتج عنها من تطور المجتمع الفرنسي الذي طبّق هذه المبادئ الثورية، وأصبح يتمتع بالحقوق السياسية والمدنية بين أفراده. هذه الثقافة حملت أنصار الإندماج التام للدعوة إلى العيش وفق نمط الحياة الفرنسية والأوروبية عامة، ورأوا أن حلّ القضية الجزائرية يكون عبر الأخذ بأسباب الحضارة الغربية، والدخول في

---

(1) - **ابن التهامي (1873-1937):** ولد أبو القاسم بن التهامي بمدينة مستغانم في 2 سبتمبر 1873، تلقى تعليمة الأولي في مستغانم، بعدها انتقل إلى مدينة الجزائر ليتم تعليمه الثانوي، وبعد حصوله على شهادة البكالوريا، سافر إلى مدينة مونبيلييه بفرنسا للدراسة في كلية الطب، ومنها تخرج كأخصائي في طب العيون. ينظر: أبو عمران الشيخ، **معجم مشاهير المغاربة**، منشوات دحلب، الجزائر، 2007، ص ص95-98.

(2) - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 221.

(3) - نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية**...، المرجع السابق، ص108.

المواطنة الفرنسية التي ستفتح لهم أبواب المؤسسات ومختلف المجالس الفرنسية ممّا يجعلهم يُشكّلون قوة ضاغطة على المستوطنين[1].

اتخذ عناصر هذا التيار من النموذج الفرنسي الغربي أسلوبا للحياة، كما كانت دعوتهم هي الإندماج الكلي في الأمة الفرنسية ثقافيا وسياسيا وحتى دينيا، لاعتبارهم أن الدين عاملا مُعرقلا لفرنسة الجزائريين، وقد وُجد منهم من طالب حتى بالإنفصال عن العالم العربي والإسلامي، وجعلوا الإندماج والتجنّس مطالب رئيسية، وكانت جريدتي "صوت الأهلي" و"صوت المستضعفين" الصادرتين باللغة الفرنسية منبرا لهؤلاء لنشر أفكارهم[2]. ومواقفهم اتجاه عديد القضايا المصيرية والجوهرية بالنسبة للشعب الجزائري.

وتتلخص مطالب هذا التيار في النقاط التالية:

- التمثيل النيابي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي.
- مساواة الجزائريين والفرنسيين في الخدمة العسكرية والمعاملة وفي التعويض عن العمل.
- إلغاء القيود التي تعرقل هجرة الجزائريين إلى فرنسا.
- إلغاء قانون الأهالي وتطوير التعليم للجزائريين.
- تطبيق القوانين الإجتماعية الفرنسية على الأهالي الجزائريين.
- إعادة النظر في قانون الإنتخابات[3].

كما طالبوا أيضا بوضع حد لتناقض القانون الفرنسي بالنسبة للجزائريين، بمنحهم كل الحقوق السياسية والمدنية التي يتمتّع بها المواطنون الفرنسيون، وهاجموا أسطورة التفوق

---

(1) - صافر فتيحة، المرجع السابق ، ص 194.

(2) - بكار محمد، **نواب الإدارة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر 1919- 1956**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2014/2013،ص93.

(3) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02...، المرجع السابق، ص ص 356-357 .

العنصري والنظام الأبوي والظلم الإستعماري الممارَس في حقّهم، ونادوا أيضا بالتآخي بين الجزائريين والمستوطنين، كما لم يعترضوا على أن تصبح الجزائر من المقاطعات الفرنسية[1].

ضمّ هذا التيار في صفوفه فئة من المتجنّسين الذين تخرّج معظمهم من مدرسة بوزريعة المخصصة لتكوين معلمين فرنسيين وأهالي لأجل التدريس، أمثال:"سعيد فاسي"[2]؛ "طاهرات"؛ "ليشاني"، "جان عمروش"؛ "رابح زناتي"[3]، "سعيد بوليفة"[4]؛ إضافة إلى "بلقاسم إبازيزن"؛ "حسني لحمق". ينتمي أغلبهم إلى منطقة القبائل. تأثّروا بمبادئ العلمانية التي تلقّوها في المدرسة الفرنسية[5]، وكانوا يميلون إلى تبنّي النموذج الفرنسي والدفاع عن سياسة الإستيعاب التام[6]، مع أملهم في رؤية مجتمعهم يتطوّر في إطار الثقافة الفرنسية، متأثرين في ذلك بالمثل الأعلى للجمهورية الفرنسية "الحرية، المساواة، الإخاء"، هذه المُثل أصبحت تُمثل عندهم عقيدة[7]. وقد كان هؤلاء يُعوّلون على الإدارة الاستعمارية في قلب الموازين السياسية والإنتخابية لصالحهم عِوض التقرّب من الأمير خالد، كما كانت الليبرالية تمثل فكرا ومذهبا لسياستهم[8]، ممّا جعلهم يدعون إلى الإنصهار داخل المجتمع الفرنسي سياسيا وثقافيا ودينيا.

---

(1) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02...، المرجع السابق، ص 355.

(2) - **سعيد فاسي**: مؤسس جريدة صوت المستضعفين، ومدرس وعضو في رابطة حقوق الإنسان .ينظر : Colonna - Fanny, **Instituteurs Algériens 1883-1939** , paris , presses de la fondation nationale des sciences politiques , 1975 , p. 192

(3) - بن حسين كريمة، المرجع السابق، ص 129.

(4)- **بوليفة سعيد**: اسمه الأصلي عمر بن سعيد امتهن كباقي عناصر النخبة الإندماجية التعليم طيلة حياته تقريبا ، أرسلته الإدارة الإستعمارية سنة1904 إلى المغرب لدراسة اللهجات البربرية وجمع المعلومات الإجتماعية ، خلّف عدة مؤلفات أدبية مثل : كتاب تاريخ جرجرة ، جمع مجموعة من الشعر الزواوي ونشرها سنة 1904 ينظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954** ، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ج08، ص ص 58-61.

(5)- Mahfoud Kaddache, **Histoire du Nationalisme Algérien** , Tome: 01…, Op.cit, p 77.

(6)- Mahfoud Kaddache et Djilali Sari, **l'Algerie dans l'histoire...**, Op.cit , p 25.

(7)- Ibid, p. 25.

(8) - بكار محمد، المرجع السابق، ص93.

كان هؤلاء يعتقدون بأنّ تحرُّر المجتمع فكريا وأخلاقيا يكون عبر شرطين هما: استمرار سياسة الإستيعاب للاستعمار، والتخلّي عن عادات وتقاليد الماضي التي لا تتوافق حسبهم مع الحياة الحديثة[1]، وقد اعترفت جريدة صوت المستضعفين في افتتاحيتها بالسيادة الفرنسية، وبيّنت أهم مطالبهم "السكان الأصليين متساهلين جدا ومحترمين للسلطة الفرنسية، يطلبون فقط العيش في سلام أما بالنسبة للنزعة الإسلامية، فهي لم تكن موجودة أبدا"[2]. هذه الأفكار جَعلت بعضا من أفراد هذا التيار يتنصّلون من هويتهم، ويرضون بالدخول في ديانة جديدة، واتباع تقاليد ونمط حياة المجتمع الإستعماري؛ إلا أن عددهم كان قليلا، مثل حنفي لحمق وبلقاسم إبازيزن من الّذَين تنكّرا لهويتهم ومبادئهم.

لتحقيق مطالبهم تكتّل المعلّمون الأهالي في جمعية أسموها "جمعية المعلمين من أصول أهلية". أسّسها المعلم بوهران سعيد فاسي عام 1922، وكانوا يعبرون عن آرائهم عبر جريدة "صوت المستضعفين". أمّا إيديولوجية رابطة المعلمين فيمكن تلخيصها في ثلاث صيغ:"بعيدا عن الأحزاب، بعيدا عن العقائد، من أجل تطوّر السكان الأصليين والإتفاق ودمج الأجناس في إطار السيادة الفرنسية"[3]. من خلال هذه الشعارات يتّضح جليا مدى تشبّع المعلمين بالثقافة الفرنسية، وإيمانهم الشديد بمبادئ الليبرالية الفرنسية وقيمها الإنسانية التي جاءت بها ثورة 1789، فكانوا من المدافعين عنها. وفي هذا الصدد يقول موريس فيوليت عنهم "أُحب هؤلاء الرجال الذين يدركون رغم الحماس الذي يحدوهم أن الثورة الفرنسية جعلت حق تعبير المرء عن نفسه حقا مقدسا"[4].

كما تأثرت فئة المتجنّسين بالأحزاب اليسارية الفرنسية الناشطة في الجزائر، فكانوا بذلك أقرب إلى الحزب الإشتراكي الذي رأى فيهم كأفضل دعاة ثوريين في المستعمرات[5]. وقد

---

(1)- Antoine Léon, Colonisation, **Enseignement et Education**, editionsl'harmattan, Paris, 1991, p 210.

(2) - Mahfoud Kaddache**,** **Histoir du Nationalisme Algérien**, Tome: 01**...**Op**.**cit , p. 77.

(3)- Antoine léon, Op**.**cit, p192.

(4) - شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871**، المجلد: 02...، المرجع السابق، ص 514.

(5)- Antoine léon, Op**.**cit, p194.

انظم بعضهم إلى الحزب الإشتراكي مثل محند السعيد ليشاني وطاهرات وبن حاج[1]. وترجع أسباب انضمام بعض المتجنسين إلى الحزب الإشتراكي إلى كون مطالب هذا الأخير تتقاطع مع مطالبهم، وأيضا رؤية الإشتراكيين للمدرسة كونها سببا في تطور وتحرر الشعوب، ومحاربتها للأفكار التعصبية، وحمايتها للعلمانية، باعتبار اللغة الفرنسية لغة العلم والتطور[2]. من جهته انظم آخرون إلى بعض المنظمات الحقوقية مثل رابطة حقوق الإنسان، ومنهم من انظم إلى المنظمة الماسونية، هذه الأخيرة عُرفت في الجزائر وبقية المستعمرات بامتلاكها لإيديولوجية وأسرار سياسة فرنسا[3].

3- الإتجاه الليبرالي بعد نفي الأمير خالد 1924-1927

كان نفي الأمير خالد فرصة لعناصر التيار الليبرالي بقيادة ابن التهامي في الظهور من جديد على الساحة السياسية خاصة بعد انتخابات 1924 التي تمّ فيها إلغاء جميع قوائم تيار الأمير خالد لصالح قائمة ابن التهامي[4]. بعدها قام بعض رفاق الأمير أمثال القايد حمود وحاج معمر والمحامي حدّو بإعادة إصدار جريدة "الإقدام" سنة 1925 بطرحٍ جديد مؤيد للإندماج[5]، وتخلّوا بذلك عن النهج الذي سطّره الأمير خالد[6]. واتجه رفاق ابن التهامي واجتمعوا حول جريدة "التقدم"[7] مستغلين الفراغ السياسي، بغرض التأثير على الرأي الجزائري العام الذي لا يحسن الفرنسية لكسب صوته في الإنتخابات، وقد كانت هذه الجريدة تخاف الفكرة الوطنية للأمير خالد، حيث أكّدت في افتتاحية عددها الأول على توجّهها المتفرنس، ولا أدل على ذلك

---

(1) - رابح لونيسي، **التيارت الفكرية**...، المرجع السابق، ص 47.

(2) - صافر فتيحة، المرجع السابق، ص 248. وينظر أيضا: رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 47.

(3) - شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871**، المجلد: 02 ...، المرجع السابق، ص 511.

(4) – شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة...**، المرجع السابق، ص 353.

(5) - صافر فتيحة، المرجع السابق، ص 124.

(6) - محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954**، تر: محمد المعراجي، دار الأمة، الجزائر، 2017، ص 277.

(7) - صالح عوض، **معركة الإسلام والصليبية في الجزائر**، الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، 1989، ص 200.

مما جاء فيه:"لا يمكن لنا بأي حال من الأحوال أن نضع مسألة الحكم الفرنسي على هذا القطر موضع المناقشة والجدال، لأن هذه السيادة ممّا يجب علينا، ولنا أن نباشر في تعضيد كافة المصالح التي تربطنا بفرنسا ربط الإلتئام والإتّحاد، ونُسهّل على ممثليها في البلاد الإسلامية عملهم المكلفين بإجرائه من قِبلها؛ والذي يزيد لنا قربا وارتباطا بآدابها"[1].

واصل ابن التهامي النّضال السياسي داخل الهيئات الفرنسية، كما قدّم عرائض مستعطفا من خلالها لأحوال الجزائريين المسلمين، ومن أهم تلك العرائض: عريضة عام 1926 والتي قدّمها لوزير الداخلية، أكّد فيها على توجهه الإندماجي قائلا:"نحن فرنسيون ليس فقط بموجب القرار الملكي لسنة 1865؛ بل بتطوُّعنا الإختياري الحر؛ وبإخلاص كافة الأهالي مسلمي الجزائر بخط دمائهم المُراقة في ميادين الحرب؛ التي برهنت ولاشك على ارتباطهم بفرنسا، لذلك نطلب الإذن في مخاطبتكم بصِفتنا فرنسيين؛ قلوبنا كلها مُعترفة بإحسان فرنسا، وما أعطته لأبنائنا من معارفها ولسانها، ممّا صَيّر في أرواحنا الثقة بدوامها؛ سائدة على أوطاننا ومساقط رؤوسنا"[2].

وقد انظمّ إليهم جيل جديد من الشبّان المثقفين الذين درسوا في الجامعات الجزائرية والفرنسية خلال مرحلة الثلاثينات أمثال: فرحات عباس الذي سبق له العمل السياسي ضِمن تنظيمات طلابية[3]، والذي سيكُون له الدور البارز في قيادة التيّار الليبرالي بداية من منتصف الثلاثينات. كما برز من خلال المقالات التي كان ينشرها عبر جرائد "فيكتور سبيلمان" والدكتور "ابن التهامي"، جمع هذه المقالات في كتاب له بعنوان "الشاب الجزائري" سنة 1931 بعد انعقاد مؤتمر طلبة شمال إفريقيا، ثم أعاد طبعه من جديد سنة 1981[4]. إلّا أنّ تعيين الحاكم الجديد بيار بورد(Pierre bord) المتشبّع بالروح الإستعمارية خيّب آمال تلك النخبة، مما جعلها تفكر في اللجوء إلى تنظيم نضالهم بشكل رسمي لمواجهة السياسة

---

[1] - محمد ناصر، المرجع السابق، ص94.

[2] - نفيسة دويدة، المرجع السابق، ص 126. عن : **Attakadoum**, n 59 , 01/09/1926

[3] - صافر فتيحة، المرجع السابق، ص 125.

[4] - يحي بوعزيز، **الإتجاه اليميني**...، المرجع السابق، ص 44.

الإستعمارية الرافضة لمطالبهم[1]، وبذلك أسّسوا تكتلا جديدا سنة 1927، أطلقوا عليه اسم "فيدرالية المنتخبين المسلمين برئاسة ابن التهامي[2]، جاء ذلك بغرض التنسيق والعمل بين المنتخبين المسلمين داخل مختلف المجالس المنتخبة للدفاع عن مصالح شعبهم الذي انتخبهم لتمثيله في تلك المجالس[3] للدفاع عن حقوقهم وتحسين أحوالهم.

---

[1] - صافر فتيحة، المرجع السابق، ص 125.

[2] - صالح عوض، المرجع السابق، ص 200.

[3] - صافر فتيحة، المرجع السابق، ص 125.

خلاصة الفصل

إنّ الفكر الليبرالي الذي وصل إلى الجزائر عن طريق الإستعمار الفرنسي من خلال النظام الإستعماري ومؤسساته المختلفة، وما أحدثه من تحوُّلات في مختلف الميادين؛ جعل بعض النخب الجزائرية التي احتكَّت بالمستعمِر الفرنسي عبْر مؤسّساته التعليمية أو الثقافية؛ أو بشكل مباشر عبْر الثقافة والعلوم المختلفة تُبدي إعجابها الكبير بالنموذج الفرنسي الناجح الذي أوصل فرنسا إلى مصاف الدول النموذجية القوية في مختلف المجالات؛ وخاصة على الصعيد الحقوقي؛ الأمر الذي أدّى بها إلى تبني الفكر الليبرالي كنموذج لحل المسألة الجزائرية. فقد رأت هذه النخب أن مشلكة الجزائر لا تكمن في الوجود الفرنسي؛ بل في تحقيق أسباب الرقي والإزدهار من خلال حمل النظام الإستعماري الفرنسي على الإعتراف بحق الجزائريين؛ واعتبارهم مواطنين من الدرجة الأولى كغيرهم من الأوروبيين واليهود. فإذا كانت الليبرالية تُحرِّر الإنسان من قيود الأنظمة الثيوقراطية والدين وأسباب التخلف؛ فمِن حق الجزائري الذي أصبح ينتمي لفرنسا صاحبة شعارات الحرية والمساواة والأخوة أن تُطبَّق عليه هذه الشعارات ليركب قطار التطوّر والإزدهار.

هكذا إذن؛ فقد كانت مبادئ الفكر الليبرالي والثورة الفرنسية مرجعية أساسية لنضال النخبة الليبرالية ضدّ النظام الإستعماري الذي أقامته فرنسا في الجزائر، كما تأكَّد للنخبة الليبرالية أنّ حل القضية الجزائرية لا يكمن إلا في تطبيق مبادئ الليبرالية الغربية، وتبنّي النموذج الفرنسي في طريقة العيش والتفكير، وتبنّي الأنظمة الديمقراطية الحديثة، والعيش مع الغير ونبْذ العادات والتقاليد القديمة، وفصْل الدين عن الدولة، وغيرها من مبادئ الفكر الليبرالي الغربي؛ ولا يتمُّ ذلك إلى من خلال إندماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي، وقد اختلفت نظرة النخبة الليبرالية إلى طريقة الإندماج بين مؤيد لفكرة الإندماج الذي يؤدي إلى التخلي عن مبادئ الهوية الوطنية وبين رافض لذلك متمسك بمبادئه الوطنية.

الفصل الثاني

النخبة الليبرالية والدعوة إلى الإندماج (1927-1939)

الفصل الثاني: النخبة الليبرالية والدعوة إلى الإندماج (1927-1939)

عرفت النخبة الليبرالية بعد إصلاحات 1919 متغيّرات كثيرة أثّرت على وحدة كتلتها، وجعلتها تنقسم إلى تيارين ما بين مؤيد للإصلاحات الفرنسية، وما تعلق بمسألة التجنس وبين رافض لها؛ ممّا جعل تلك الإصلاحات بداية لانتهاء الوحدة داخل حركة الشبان الجزائريين التي برزت على الساحة السياسية منذ مطلع القرن العشرين. هذه الأحداث جعلت الليبراليين يتكتّلون من جديد بعد نفي الأمير خالد، من خلال تأسيس أنصاره لأول تجمع بعد حركة الشبان؛ بتأسيس الفيدرالية كتنظيم مستقل يجمع كلمتهم، ويكون منبرا سياسيا لإبداء مواقفهم وطرح أفكارهم اتجاه بعض القضايا الوطنية.

سيكون حديثنا في هذا الفصل حول الأُطر والتنظيمات السياسية التي أسّستها النخبة الليبرالية منذ 1927 إلى غاية عشية الحرب العالمية الثانية، وأهم التطوّرات التي عرفتها تزامنا وتطوّر السياسة الإستعمارية الفرنسية والنشاط السياسي الذي عرفته الساحة السياسية في الجزائر بظهور جمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب الجزائري وانعقاد المؤتمر الإسلامي وغيرها، وكذلك مواقفها من أهم القضايا المطروحة، ثم الانقسام الداخلي الذي عرفته النخبة الليبرالية بين أبرز قادتها، ومحاولة تأسيس أحزاب سياسية فاعلة، وبداية تطوّر مواقفها السياسية اتجاه القضايا الوطنية خاصة ما تعلق بالدعوة إلى الإندماج كحل للقضية الجزائرية.

المبحث الأول: بداية تموقع النخبة الليبرالية على الساحة السياسية في شكل تنظيمات سياسية

أولا- تأسيس فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين

ظهرت فيدرالية المنتخبين المسلمين مُوازاة مع تراجع دور بعض القوى التقليدية كشيوخ الزوايا المؤيّدين للسلطة الفرنسية وبعض الأعيان، فقد عمل المنتخَبون على أساس المكانة الإجتماعية التي احتلّوها في ظل السلطة الإستعمارية، وأيضا بفضل تلك المؤهلات السياسية التي كانوا يمتلكونها مقارنة ببقية الجزائريين، كإتقانهم لغة المحتل؛ ممّا جعلهم يعتبرون أنفسهم قريبين من المجموعتين الجزائرية والفرنسية[1]. كما كانوا يمثّلون الأنتلجانسيا الجديدة التي لم

[1]- يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص ص 220-221.

تكن تطعن في شرعية الإستعمار، لكنَّها في الوقت نفسه كانت ترفض أن تقبل دور الخادم المُطيع في ظِل الإستعمار؛ أي ذلك الدور الذي قام به مثقفون آخرون من نفس الفئة في خدمة الإستعمار[1].

وتعود أسباب تكتّل المنتخبين المسلمين داخل الفيدرالية إلى فشل النشاط الإنفرادي الذي ميّزهم قبل 1927، وهو ما جعلهم يدركون أهمية الوحدة والعمل الجماعي الذي يعطيهم فرصة أكبر[2]. جاء ذلك عقب الإنقسام الذي عرفته حركة الشبان بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وفشل مطالب أفراد النخبة الليبرالية التي رأت في الإجتماع سبيلا لتحصيل حقوق الشعب الجزائري بالإجتماع في إطار فيدرالية موحَّدة، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود الإختلافات بين أعضائها حول وُجهات النظر، وتضارب المصالح بينهم، كما لم يكسبوا وُدّ السكان الجزائريين[3] الذين كانوا يرفضون أفكارهم الداعية إلى الإندماج داخل المجتمع الفرنسي وتبنّي حضارته المناقضة للحضارة الإسلامية .

بالإضافة إلى ذلك؛ كان تأسيس الفيدرالية يرمي إلى تنسيق وتوحيد جهود الممثلين المنتخبين المسلمين في مختلف الجمعيات والنوادي والغرف التجارية بهدف الدفاع عن مصالح السكان الأهالي[4]، إضافة إلى الوقوف أمام الجمعيات والحركات الأوروبية، ومواجهة الرابطة والجمعية القوية لرؤساء بلديات الجزائر[5]، تلك الجمعية التي تأسست غداة الحرب العالمية الأولى، وقد عارضت تطبيق قانون الرابع فيفري1919، الأمر الذي حفّز المنتخبين المسلمين إلى ضرورة التوحد ضمن كتلة واحدة[6].

---

(1) - أحمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر926-1954**، دار الطليعة، الجزائر للنشر والتوزيع، 2003، ص ص86-87.

(2) - نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية**...، المرجع السابق، ص 130.

(3) - نفس المرجع، ص 130.

(4) - Claude Collot et Jean Robert Henry, **le Mouvement Nationale Algérienne; textes**…Op.cit, p 40.

(5)- Kaddache Mahfoud et Sari Djilali, **L'algerie dans l'histoire, Bouleversements socio-économique**, office des publications universitaire, entreprise nationale du livres, Alger, 1989, p 26.

(6) - محفوظ قداش، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج01...، المرجع السابق، ص 276.

عقد المنتخبون الجزائريون مؤتمرهم الأول في سبتمبر 1927، ليكون بذلك نقطة الإنطلاق الرسمي لعملهم، جاء ذلك بعد إيداع ابن التهامي في جوان 1927 ملفا إلى والي العاصمة بغرض تأسيس فيدرالية المنتخبين المسلمين من أجل تنسيق العمل بين كل النواب المسلمين داخل مختلف المجالس[1].

ألقى بومدين (نائب شيخ بلدية الجزائر العاصمة) خلال المؤتمر التأسيسي خطابا أعلن من خلاله وباسم زملائه عن ولائهم للإستعمار الفرنسي[2] قائلا:"إن الجزائريين يُعربون عن تحيتهم لفرنسا ولحضارتها، وأنهم يحترمون ويقدِّرون رجال السلطة الفرنسية، وأنهم يريدون تمتين الروابط التي تُوحّد بين المسلمين والأوروبيين، وذلك للفائدة العليا لوطننا المشترك، وأنهم يريدون رقيّهم داخل الأنظمة الفرنسية"[3].

شكّلت هذه الفيدرالية تجمعا مكونا من الممثّلين المنتخبين ذوي التوجهات الليبرالية الإدماجية، من الشباب الذين عارضوا أفكار الأمير خالد وطالبوا بالإدماج التام داخل الأمة الفرنسية[4]، إلى جانب بعض المؤيدين لأفكار الأمير خالد؛ مما جعل الفيدرالية تتكون من شخصيات ذات توجهات غير متجانسة اتجاه القضايا الوطنية خاصة ما تعلق بالإندماج داخل الإطار الفرنسي. من أبرز أعضاء الفيدرالية البارزين والمؤسسين والذين كانت لهم مشاركة في النشاط الإنتخابي مطلع العشرينات عمر بوضربة؛ شكيكن؛ بن باديس؛ بن يعقوب؛ القلي[5]؛ إلى جانب هؤلاء هناك أعضاء آخرون في الفيدرالية سيكون لهم دور مع مطلع الثلاثينات أمثال

---

(1)- محفوظ قداش، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج01...، المرجع السابق، ص125.

(2)- Mahfoud Kaddache, **Histoire de Nationalisme**, t 01…,Op.cit, p 197.

(3) - عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج01...، المرجع السابق، ص 148.

(4)- Mohamed Teguia, **l'Algérie en guerre**, opu, Alger, p 32.

(5) - نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية**...، المرجع السابق، ص130.

بلحاج؛ رابح زناتي؛ سعيد فاسي؛ طاهرات؛ ليشاني؛ لخضاري؛ سعدان؛ فرحات عباس؛ وأغلب هؤلاء كانوا أعضاء في المجالس البلدية أو مجلس الوفود أو موظفين في الإدارة الإستعمارية[1].

كما ضَمّت إلى جانب النواب؛ المعلمين والأطباء والموظفين وأصحاب المهن الحرة، وقدماء المحاربين في الجيش الفرنسي مثل "بوزيري عبد القادر" رئيس الفرع المحلي لرابطة قدماء المقاومين المسلمين[2]. إلى جانب جماعة "صوت المستضعفين" التي ينتمي معظم أفرادها إلى منطقة القبائل، وقد مثَّل هؤلاء توجُّها مستقلا داخل التيار الليبرالي، وكانت فلسفتها -صوت المستضعفين- تقوم على دراسة أبعاد العلاقة الثلاثية بين العناصر المكونة للمجتمع الجزائري المتطوّرون وفرنسا والمعمّرون ومختلف التأثيرات المتبادلة بينها والتي يقف في مركزها المتطوّرون. إلا أنّ ذلك لم يمنع من وجود شخصيات ليبرالية أكثر اعتدالا في مطالبها، انضمت إلى الفيدرالية، وأصبحت تدعو إلى الإندماج والتوفيق بين الحداثة والإسلام، ومنهم فرحات عباس.

وقد خرج المؤتمر التأسيسي لاتحادية المنتخبين المسلمين في الجزائر بمجموعة من المطالب وهي:

- تمثيل السكان الأهالي في البرلمان.
- المساواة في الخدمة العسكرية.
- تطبيق القوانين الإجتماعية على الجزائريين.
- المساواة في المعاملة والتعويض في الوظائف الإدارية الموكلة إلى الأوروبيين والأهالي[3].

---

(1) - أسماء علان، **الجزائر على عهد الجبهة الشعبية 1936-1939**، **رسالة ماجستير**، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2017/2016، ص 19.

(2)- جاكر لحسن، **الحركة الوطنية في معسكر 1930-1954**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران1 ، 2009/2008، ص 86.

(3)- Claude Collot et Jean Robert henry, **le Mouvement Nationale Algérienne; textes**…, Op.cit, p 41.

- زيادة تمثيل الجزائريين في المجالس المنتخبة في الجزائر بنسبة خمسي المجالس(5/2).
- توسيع نطاق التدريس باللّغة الفرنسية إلى اللّغة العربية.
- دمج التعليمين الإبتدائي الأوروبي والأهلي.
- حرية السفر نحو فرنسا مثل غيرهم من الفرنسيين[1].
- إلغاء قانون الأهالي.
- إعادة تنظيم البلديات المختلطة والهيئات الإنتخابية التي شكّلها قانون1919[2].

إنّ ما نلاحظه من خلال ما ورد من مطالب لاتحادية المنتخبين المسلمين هو غياب القضية الوطنية الجزائرية، أو إمكانية استقلال الجزائر[3]، مع إيمانها بالتعاون مع فرنسا، وكانوا معتدلين في مطالبهم السياسية والإجتماعية، مع تحمّسهم للإندماج[4]، وسبب ذلك راجع إلى تكوينها الفرنسي النابع من الفكر الفرنسي والحضارة الغربية؛ كما كانت تعمل في إطار القوانين الفرنسية مع الرغبة في توطيد علاقتهم مع فرنسا، ومن أجل الخير الكبير للوطن المشترك فرنسا حسبهم، مع إعلانهم الإحترام للسيادة الفرنسية[5].

إنّ هذه المطالب التي صادق عليها المؤتمر التأسيسي هي مطالب ديمقراطية أساسا، وذلك كونها تحتوي على مطالب الحقوق السياسية والحريات الأساسية، وإن كانت لا ثورية ولا راديكالية، لعدم احتوائها على مطالب مثل الإستقلال أو الإنفصال، السيادة أو الكيان، وعليه فهي لا وطنية نظرا لكونها خالية من مطالب مثل الشخصية الجزائرية[6].

---

(1) - Mahfoud Kaddache, **Histoire de Nationalisme**, t01…, Op.cit, p p 233-234.

(2)- Ibid, p 198.

(3)- محفوظ قداش وجيلالي صاري، **الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 28.

(4)- Abou al Kacem Saadallah, **la Montee du Nationalisme Algérie 1900-1930**, Entreprise Nationale du livre, Alger, 2edition, p 269.

(5)- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939**، ج01، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 276.

(6)- كمال حمزي، المرجع السابق، ص69.

عملت النخبة الليبرالية على تبني مبادئ الثورة الفرنسية لعام 1789، وعلى تحقيق الإنسجام بين أفكار الحرية والمساواة والأخوة وحقوق الإنسان والمواطن مع السياسات القائمة في الواقع والمرتكزة على القمع والإضطهاد والتمييز العرقي والظلم، فقد كانت تطمح لتجسيد ما تعلمته من قيم المدرسة الفرنسية في الواقع[1].

ثانيا- انقسام فيدرالية المنتخبين المسلمين

عرفت فيدرالية المنتخبين في السنوات الأولى لتأسيسها أحداثا كثيرة عجَّلت بتصدُّعها وانقسامها، ومن أبرز العوامل التي ساهمت في انقسام فيدرالية النواب المنتخبين: تدعيم الإدارة الإستعمارية لابن التهامي وفشله في قيادة الفيدرالية؛ فقد اتسمت سياسة ابن التهامي بموالاته للسلطة الإستعمارية في الجزائر، وهو الشخص الذي أصبح حليفا لها بعدما تأكّد للإدارة عدم وجود أي خطر داخل التنظيم الفيدرالي الذي أصبح فيه موالين لها. عُرف ابن التهامي بمواقفه الغامضة اتجاه أعضاء الفيدرالية من خلال معارضته لوفد نواب الفيدرالية الذين غادروا إلى باريس لمقابلة الرئيس بوانكاري**(poincare)** في شهر نوفمبر 1927، وقد تكوّن الوفد من شخصيات معروفة أمثال سايح سي هني عضو المجلس الأعلى وزروق محي الدين المندوب المالي وشكيكن حمادوا المستشار العام[2]؛ إذ بعث ابن التهامي ببرقية إلى باريس ينتقد فيها الوفد الجزائري قائلا:"أناس أغنياء ذهبوا إلى باريس همّهم العهر(كذا) أكثر من انشغالهم بقضايا الأهالي"[3]. ممّا جعل أعضاء الوفد بعد عودتهم إلى الجزائر يوبّخون ابن التهامي على محاولته التقليل من مصداقيتهم، وكذا العمل على تقسيم فيدرالية المنتخبين[4]. التي توحّدت من أجل العمل الجماعي.

---

(1) - يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص287.

(2) - نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية**...، المرجع السابق، ص 129.

(3)- قداش محفوظ، **الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص 277.

(4)- نفس المرجع، ص 278.

من جهة أخرى وفي إطار تدعيم المنتخبين للحاكم عام للجزائر سنة 1927؛ موريس فيوليت **(Maurice Viollette)** اليساري الذي كان تعيينه بمثابة بصيص أمل للنخبة الليبرالية التي اعتقدت أنه سيعمل على استخدام الإحتفالات المئوية لعام 1930، كمرحلة جديدة في الإنطلاق نحو سياسة أكثر إنسانية تحلُّ محل سياسة السلطة الإستعمارية الزجرية المتبعة في الجزائر[1]، وهو ما صرح به في غرفة النواب يوم 08 نوفمبر 1928 حول قانون يتعلق بإحياء الذكرى المئوية قائلا:"ينبغى ألا نتحدّث أبدا عن الاحتلال؛ بل يجب تنظيم الذكرى المئوية بكيفية تجعل الأوروبيين والأهالي قادرين على الإشتراك في التفكير في أمل واحد"، واقترح أيضا في هذا المجال إنشاء مدارس الذكرى المئوية ومستشفيات وأطباء الذكرى المئوية، وإلغاء قانون الأهالي والمساواة في الخدمة العسكرية بين الأهالي والفرنسيين، إلى جانب إيجاد حلول في المجال الإنتخابي المتعلق بالجزائريين المسلمين[2]. كما أكّد على ذلك أحد أفراد النخبة قائلا:"أراد أن تكون سنة 1930 نقطة انطلاق لسياسة جديدة تكون أقل تشبعا بالروح الإستعمارية، وأكثر إنسانية وواقعية[3].

دافع الوفد عن الحاكم موريس فيوليت ضدّ الإتهامات الموجهة إليه في الجزائر وباريس "سوف يبقى اسمه إلى الأبد، لأنّه كان أول حاكم في الجزائر أعطى للأهالي الشعور بقوتهم وكرامتهم، كما كانت كل خطاباته وأعماله تصبّ في هدف واحد: الإعلان عن المساواة بين كل الجزائريين"[4]. إلا أنّ معارضة الكولون لسياسة موريس فيوليت وتدعيم ابن التهامي ترشيح بيار بورد(**pierre bords**)، لمنصب الحاكم العام على حساب فيوليت ساهم في خيبة أمل النخبة الليبرالية؛ بعدما تم تعيين بيار بورد حاكما عاما سنة 1930، وأشرف على مئوية إحتلال

---

(1)- Abou al kacem saadallah, Op.cit , p 270.

(2) - شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**...، المرجع السابق، ص 644.

(3) - فرحات عباس، **ليل الإستعمار**...، المصدر السابق، ص 92.

(4) - قداش محفوظ، **الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص 278

الجزائر وبالَغ في إظهار الأحقاد والضغائن بتلك الإستعراضات المثيرة في الشوارع والألقاب التي خلعها على العائلات المؤيدة للإستعمار[1] في جو مليء بالعنصرية الإستعمارية البغيضة.

فَقَدَ ابن التهامي كل شعبيته بعدما قامت الإدارة الإستعمارية بتقليده وسام الضابط السامي لجوقة الشرف في جانفي 1930[2]. وفي ذات السيّاق تعرضت الفيدرالية لانتقادات من أفراد النخبة أنفسهم أمثال المعلم رابح زناتي أو ما يطلق عليهم "جماعة صوت الأهلي"، حيث أنه بعد فشل مساعي وفد سنة 1930 نحو باريس انسحب زناتي من الوفد، ووصف المنتخبين ب "الزنوج البيض" نظرا لتخاذلهم في أداء الرسالة المنوطة بهم؛ وهي تمثيل الأهالي ودعم المشروع الإندماجي[3].

هكذا أظهر ابن التهامي فشله في قيادة فيدرالية المنتخبين المسلمين خاصة مع ظهور أسماء جديدة كان لها دورا بارزا في قيادة تيار النخبة الليبرالي مع منتصف الثلاثينات، أمثال بن جلول وفرحات عباس وعبد العزيز قسوس.

ثالثا- ظهور فيدرالية قسنطينة كقوّة سياسية فاعلة

انقسمت فيدرالية المنتخبين الجزائريين نتيجة للخصومات الشخصية بين أفراد النخبة الليبرالية، وأدّت إلى ظهور ثلاث فيدراليات[4] فخلال صيف 1930 تأسّست الفيدراليات الثلاث[5]. وقد ظهرت ملامح التحول على هيئة النواب نتيجة للإختلاف حول المبدأ السامي الذي تأسّست من أجله؛ وهو الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين، حيث لوحظ أنها أصبحت تخدم فِئة معينة على حساب عامّة الناس، إلى جانب ذلك سيطرة مؤيدي الإدارة الإستعمارية

---

(1) - يحي بوعزيز، **الإتجاه اليميني**...، المرجع السابق، ص49.

(2) - آجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر**...، المرجع السابق، ص 643.

(3) - نفيسة دويدة، المرجع السابق، ص 132.

(4) - ينظر إلى الملحق رقم:01.

(5)- Claude collot et Jean robert henry, **le Mouvement Nationale Algérienne**, …Op.cit, p 40.

على الفيدرالية أو ما يطلق عليهم "بني وي وي"، وإلى اتساع نشاط النخبة عبر العمالات الأخرى[1].

ففي تاريخ اجتماع 17 ديسمبر1930؛ ضمّ ممثلوا العمالات الثلاث في مدينة الجزائر، تقرّر التخلي عن مشروع إتحادية مشترَكة دائمة مع الإبقاء على استقلالها، وتقديم توصية بضرورة إقامة سبل الإتصال البسيطة بينها[2]. كما تقرّر خلال الإجتماع إرسال وفد إلى فرنسا مكون من 30 نائبا - كل فيدرالية ممثلة بعشر (10) نواب- وفي شهر فيفري 1931 سافر الوفد لعرض البرنامج المشترك للفيدراليات الثلاث على الحكومة الفرنسية[3] . تمّ خلال هذا الإجتماع إبعاد ابن التهامي من رئاسة الفيدرالية. وعلى إثر هذا الإجتماع ظهرت ثلاث فيدراليات:

1- فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر

ترأّسها مُحي الدّين زروق المندوب المالي السابق[4]. وكان إلى جانبه بوضربة وشكيكن[5]، وقد لاحظنا من خلال اطلاعنا على المصادر والمراجع أن نشاطها كان ضعيفا مقارنة باتحاديتي وهران وقسنطينة. ويعود سبب ضعف نشاط هذه الإتحادية في رأينا إلى الصراع الذي عرفته بين أعضائها خاصة ابن التهامي المؤيد للحاكم العام بورد وبين المؤيدين لموريس فيوليت، إلى جانب هذا؛ النشاط الكبير لأعضاء فيدرالية قسنطينة على المستوى

---

(1) - عباس محمد الصغير، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية على الجزائر الجزائرية 1927-1963**، مذكرة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007/2006، ص 42.

(2) - آجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة**...، المرجع السابق، ص 649 .

(3)- Claude collot et Jean robert henry, **le Mouvement Nationale Algérienne ;Textes**…, Op.cit, p 40.

(4)- Claude collot et Jean robert henry, **le Mouvement Nationale Algérienne ;Textes**…, Op.cit, p 40.

(5)-عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى**، دار مداد، الجزائر، ط 02، 2009، ص 327.

الوطني جعله يغطي على نشاط اتحادية العاصمة، وبروز فيدرالية الشرق الجزائري التي ذاع صيتها، من خلال الشخصيات الجديدة التي انضمت إليها مثل بن جلول وفرحات عباس.

2- فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة وهران

تأسّست في ماي 1930، تكون مكتبها من: الرئيس، حاج حسان باشتارزي بن عودة. ونوابه على التوالي: مونتيرا، لالوت، عدة حنيفية، قادة مزوار[1].

ما تجدر الإشارة إليه أنّ المنتخبين المسلمين في مقاطعة وهران لم يُظهروا أي نشاط، كما لم ينشطوا لمتابعة المسار الذي فتحه زملائهم القسنطينيون[2]؛ ما عدا البيان الصحفي الذي أعلن عن استقالة 150 ممثلا منتخَبا[3] في مقاطعة تلمسان بقيادة مكّي رئيس الإتحاد[4]. وحسب الدكتور عبد الكريم بوالصفصاف فإنّ انعدام النشاط داخل فيدرالية وهران جعل الكّتاب يُهملون تفاصيلها التاريخية في مصنّفاتهم، إضافة إلى التركيز الكبير للتقارير الفرنسية بالخصوص على فيدرالية قسنطينة[5]. التي عرفت نشاطا واسعا جعلها تغطي على ضعف نشاط الاتحاديتين السابقتين.

نتيجة ضعف فيدراليتي العاصمة ووهران، وتراجع دورها، برزت فيدرالية قسنطينة، وسيطرت على الساحة السياسية في منطقة الشرق الجزائري، ثم توسّع مجال عملها ليشمل كافة البلاد، وتعتبر فترة ما بين 1930 إلى عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية من أهم الفترات التي عرفت فيها هذه الفيدرالية نشاطا كبيرا، بقيادة كل من بن جلول وفرحات عباس على التوالي.

---

(1)- A.N.O.M , 9H45 , fédération des élus musulmans d'Alger , 24janvier 1931.

(2)- A.W.O, c.i.e, l'activite indigène dans le departement d'oran, n 401, Oran le 02 novembre 1938, p 03.

(3)- A.W.O, BP201, rapport mensuel sur l'activité musulman 1946 à1951, n° :163, oran le 07/08/1937.

(4) - A.W.O, carton 4473, I5, fédération des élus, Monsieur le préfet du partement d'Oran, Tlemcen le 14/1/1937.

(5) - عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 327.

3- فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة

ترأّسها المحامي شريف سيسبان رئيس القسم العربي للوفود المالية[1]، إلى جانب نوابه: دحّال محمد، بن يعقوب، بن خلاف حسان، عمران بشير الأمين، شريف بن حبيلس.

الأمين المساعد: ابن باديس مولود، المساعدون، محمد مصطفى ابن باديس، قلّي أحمد، علي عابد، السعيد علاوة[2].

كان رئيس الإتحادية شريف سيسبان من المحسوبين على الإدارة الإستعمارية. وقد عرفت هذه الإتحادية تنافسا كبيرا بين شريف سيسبان والنخبة الجديدة التي مثّلها بن جلول رجل الوفود والمؤتمرات، كما أنّه تميّز بالمرح وحبّه للتدخلات في سبيل المنفعة، وتميّز أيضا بمرونته مع الظروف الصعبة[3]؛ ممّا جعله يشكل بمواقفه هاجسا يخيف الموالين للإدارة أمثال شريف سيسبان ومحمد مصطفى بن باديس[4]. وكانت فيدرالية منتخبي عمالة قسنطينة أكثر ديناميكية نظرا للشخصيات التي انظمت إليها مع منتصف الثلاثينات مثل الصيدلي فرحات عباس والدكاترة لخضاري وسعدان[5].

شكّلت انتخابات 1932 محطّة فاصلة في تاريخ فيدرالية قسنطينة من خلال ظهور قيادات جديدة على رأسها. حاولت خلالها الإدارة الاستعمارية تدعيم النخبة المحسوبة عليها ضد بن جلول الذي تقدم ببرنامج انتخابي تميز بكثير من الإعتدال مقارنة مع برنامج جماعة "بني وي وي". وقد تمثّل برنامج بن جلول في النقاط التالية:

- تحسين أوضاع سكان عمالة قسنطينة.
- تحقيق الوحدة الإسلامية الفرنسية.

---

(1)- A.N.O.M, 9H45, fédération des élus…, Op.cit.

(2) - محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939**، ج01...، المرجع السابق، ص 350.

(3) - شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**...، المرجع السابق، ص 151.

(4) - عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص 43.

(5)- Chikh Slimane, **l'Algérie en Armes ou les temps des certitudes**, casbah éditions, Alger, 1998, p 41.

- تحسين أوضاع الفلاحين من الأهالي عن طريق منح القروض والعتاد.
- إلغاء القوانين الإستثنائية مثل التجنيد الإجباري .
- المشاركة الواسعة للأهالي الجزائريين في انتخابات المجالس النيابية[1].

انتصر برنامج بن جلول الذي اختلف بعض الشيء عن البرامج السابقة لجماعة الإندماج التام؛ على خصمه مصطفى بن باديس ب1100 صوت؛ مما خيب آمال الإدارة الإستعمارية[2]. واضطر رئيس فيدرالية قسنطينة شريف سيسبان إلى تقديم استقالته من رئاسة الفيدرالية في 22 ماي 1932. وتمكّن خلالها بن جلول من تولّي رئاسة فيدرالية المنتخبين القسنطينية منذ 1933. بعدها قرّر إرسال وفد إلى باريس في جوان 1933، إلاّ أن فشل الوفد وما أعقبه من حركة الإستقالات، وكذلك موقفه من أحداث قسنطينة[3] زادته شعبية ونفوذا داخل الفيدرالية.

ونتيجة لذلك ظهرت الفيدرالية بوجه جديد من خلال الأعضاء الجدد الذين ظهروا إلى جانب بن جلول في انتخابات البلدية والعمالات لسنة 1934 وحصولهم على أغلبية المقاعد، ومن تلك الأسماء فرحات عباس عن دائرة سطيف، الدكتور لخضاري عن قالمة، الدكتور سعدان عن بسكرة، ابن عبود عن العين البيضاء، صحراوي عن الخروب، وقهرية الزين عن سوق اهراس وخلاف عن جيجل. ويُعتبر هذا النّصر خطوة جديدة نحو ظهور حركة سياسية ذات حيوية ونشاط كبير؛ ولو أنّها لم تخرج عن نطاق السياسة الإصلاحية التي أقرتها جمعية النواب (الأصل) وحتى فيدرالية قسنطينة التي ظهرت في 20 جوان 1930 بقيادة سيسبان[4]. كما كانت هذه الفيدرالية -فيدرالية قسنطينة- تسعى لتنسيق جهود مُمثّلي الأهالي المسلمين في مقاطعة قسنطينة في مختلف الجمعيات كالوفود المالية؛ المجالس العامة واللّجان البلدية، وأيضا

---

(1) - عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص 43.

(2) - نفس المرجع، ص 44.

(3)- Claude Collot et Jean Robert Henry…, Op.cit, p 60.

(4) - عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج01...المرجع السابق، ص 325.

التعاون مع السلطات وإبلاغها باحتياجات السكان المسلمين[1]. واعتمدت على المحاضرات والصحافة والمؤتمرات والتدخّلات في المجالس المنتخبة.

شكّلت فيدرالية قسنطينة قوة سياسية في الجزائر خلال فترة الثلاثينات حتى عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك بالأساس إلى وجود شخصيات قوية تقودها أمثال بن جلول وفرحات عباس.

إضافة إلى تلك الأسباب نذكر أيضا انخراط عدد كبير من المسلمين في صحافة ناطقة باسم الفيدرالية كصحيفة الوفاق[2] الفرانكو-الإسلامي **(L'entente franco musulmane)**[3]. ممّا جعلها أشدّ وطأة على المستوطنين من جمعية النواب الموحدة سابقا؛ والتي تصدّعت بسبب من انظم من أعضائها إلى فيدرالية نواب عمالة قسنطينة الجديدة من جهة، وأيضا بسبب فقدها لثقة الشعب لتنازل بعض أعضائها كثيرا في سياستهم الإندماجية من جهة أخرى، بينما ظهرت فيدرالية نواب عمالة قسنطينة لدى الكولون أنها تحمل بذور توجه جديد لا يُطمأن إليه؛ وذلك ما يريده الشعب ويرضى به[4]. آمن هؤلاء بفكرة الإندماج في المجتمع الفرنسي دون التخلي عن أحوالهم الإسلامية، ممّا جعلها تنجح في إزاحة النخبة ذوي الميول للإدارة الإستعمارية والإندماج النخبوي دون عامة الناس، كما أعطاها قوة ودعما شعبيا، وأصبحت منبرا مفتوحا للأهالي لتبليغ مطالبهم وانشغالاتهم[5]. كما لم يُشر المنتخبون في مطالبهم إلى المسألة الوطنية أو فكرة الاستقلال؛ إذ أنّ مطالبهم كانت مستمَدّة من فلسفة الثورة الفرنسية.

---

(1)- Claude Collot et Jean Robert Henry, Op.cit , p 41.

(2) - الناطق الرسمي لفيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، ظهرت بمدينة قسنطينة ما بين 1935-1937، مديرها السياسي الدكتور بن جلول، أما رؤساء تحريرها فهم محمد العزيز كسوس ثم فرحات عباس ثم الدكتور لخضاري على التوالي. ينظر: خالد بوهند، **النخبة الجزائرية دراسة تاريخية واجتماعية 1892-1942**، دار القدس العربي، الجزائر، 2015، ص236.

(3) - محمد الصغير عباس، المرجع السابق، ص 45.

(4) - عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج01...، المرجع السابق، ص 325.

(5) - محمد الصغير عباس، المرجع السابق، ص ص 45-46.

وقد ضمّت في صفوفها توجهين؛ توجه طالب بالمساواة في الحقوق مع الإحتفاظ بأحوالهم الشخصية كمسلمين بقيادة بن جلول وفرحات عباس، وتوجه ثاني دعا إلى الاندماج الكلي في المجتمع الفرنسي[1] أمثال رابح زناتي وحاج حمو وابن الحاج. إلا أن ما يلاحظ على توجّه هؤلاء أن النسبة الكبيرة كانت تدعوا إلى الإندماج في الأمة الفرنسية مع التمسك بأحوالهم الشخصية، وحسب أبو القاسم سعد الله فإنهم كانوا يرحبون بفكرة الإندماج عن طريق الحقوق لا عن طريق التجنس؛ إذ أنّ الأول يجعلهم فرنسيين مسلمين، أما الثاني فيجعل منهم فرنسيين مسيحيين أو لا دين لهم[2]، من خلال اشتراط القانون الفرنسي لمن أراد أخذ المواطنة الفرنسية أن يخضع للقوانين الفرنسية، ويتخلى عن هويته الإسلامية.

عرفت فيدرالية النواب المنتخبين انضمام شخصيات جديدة إليها أبرزهم فرحات عباس الذي احتكّ بالأوساط الليبرالية الفرنسية في سطيف، ودخل عالم السياسة بعد أن عُيّن في منصب مستشار بلدي، ثمّ مستشار عام لمقاطعة قسنطينة سنة 1934، بعدها ممثّلا ماليا بالعاصمة، وفي الأخير انضم إلى فيدرالية المنتخبين ليصبح أحد المقربين من رئيسها الدكتور بن جلول[3]. وعن العلاقة بين فرحات عباس وبن جلول كتب بنيامين ستورا قائلا:"لقد انساق فرحات عباس في مرحلة أولى وراء أفكار الدكتور بن جلول، فاقتسم معه نفس المواقف، ونفس الإعتدال والأسلوب الراديكالي الإشتراكي المتبَع في المدن الريفية الفرنسية، وكان كلاهما يعطي الأهمية لفكرة التمثيل البرلماني"[4]، وقد كان كلا الرجلين يناضلان لصالح الفئات الشعبية ضمن الشرعية الفرنسية، حيث تيقّنا أنه الطريق الممكن والسريع لتخليص الفئات الشعبية معاناة استفحلت، وقد جاء انضمام عباس إلى فيدرالية النواب المنتخبين بعد اعتقاده أن خلاص الشعب الجزائري يكمن في التواصل الفرنسي الجزائري الذي لا يزال ممكنا[5].

---

(1) - مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الجزائر1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، 159.

(2) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03...، المرجع السابق ، ص 63.

(3)- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص54.

(4)- نفس المرجع، ص55.

(5)- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص55.

كان عباس فرحات يبحث عن الوجه الحقيقي للجمهورية في الجزائر، وكان يريد إنهاء امتيازات فئة صغيرة متشبّعة بثقافة عنصرية، فالإصلاح كان ضرورة مُلحّة، ولتحقيق ذلك كان اعتماد أفكار الديمقراطية الإجتماعية الفرنسية كما وضعها زعيمها "جون جوريس" رائد الإشتراكية الفرنسية، فعبّاس لا يختلف عن الراديكاليين الإشتراكيين وغالبية المنتخبين المسلمين في ما يتعلق بالوقوف ضد طروحات الإدارة الإستعمارية التي كانت تريد فرض امتيازات الأعيان المحليين التقليديين. وفي هذا الإطار قال في رسالة وجّهها إلى الحاكم العام بالجزائر العاصمة سنة 1930:"إن الجزائر مندهشة من إقدام فرنسا على ربط مصيرها في الجزائر بمصير إقطاعية محلية بدون شرف ولا نفوذ، إن هذا التصرف عبارة عن خطأ يدهش الفلاحين والمثقفين الواعين بالمثال الإجتماعي الواجب الدفاع عنه".

لقد اعتقد عباس في مطلع الثلاثينات أنّ الجزائر الفرنسية سوف تتجسّد على أرض الواقع لمّا يصل الستة ملايين جزائري إلى مستوى اجتماعي مغاير، هنا يُحسّ هؤلاء الجزائريين أنّهم متضامنون فعلا مع فرنسيي الجزائر والميتروبول[1]. ونستنتج أنّ عباس كان يسعى لتطبيق مبادئ الديمقراطية الفرنسية في الجزائر من المساواة السياسية والعدالة الإجتماعية، وبهذا يتم القضاء على امتيازات الإقطاعية الكولونيالية في الجزائر.

المبحث الثاني: النخبة الليبرالية أمام إصلاحات مشروع بلوم فيوليت

عُرِفت سياسة السلطة الإستعمارية في الجزائر بإقرارها لمشاريع تكاد تكون وهمية أو مدوّنة في أوراق إدارية تنتظر التنفيذ، وما تلك إلا حِيلة من حِيل الإستعمار في إرضاء فئات معَيّنة تخدم سياستها، وتُثَبّت بها سلطتها على الجزائريين، ومن خلال الدراسات التاريخية، وما مرّت به سياسة الإصلاحات التي أقرّتها فرنسا الإستعمارية في حق السكان المسلمين الجزائريين؛ يمكن القول أنّ المشاريع الإصلاحية كانت قليلة جدا مقارنة بفترة الاحتلال التي تجاوزت القرن من الاحتلال. كما نلاحظ أيضا أنّ تلك الإصلاحات كانت تُصدرها السلطات الاستعمارية في أوقات ومناسبات معينة، وبضغوط من طرف الطبقة السياسية الجزائرية،

[1]- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص56-57.

وأيضا لظروف خارجية. كل ذلك خدمة لسياستها ولإدامة بقائها في الجزائر المستعمرة لمدة أطول.

كما يلاحِظ الباحث أنّ أغلب المشاريع الإصلاحية التي أقرتها الإدارة الفرنسية في الجزائر كانت خلال النصف الأول من القرن العشرين، وذلك لعدّة أسباب أبرزها تحكُّم المستوطنين في مقاليد السلطة في الجزائر، وتشريعه للقوانين التي تخدم مصلحة المعمرين عن طريق ممثّليهم، إضافة إلى بداية ظهور الأحزاب والتيارات السياسية الجزائرية التي أصبحت تفضح أساليب السياسة القمعية للإستعمار القائمة على التمييز الطبقي بين المجموعتين الأوربية والمسلمة. وقد ظهرت مجموعة من المشاريع بأسماء مختلفة مثل كوطولي (kotouli)، ودوروكس (Durox) ، كذلك مشروع قيرنوت (kernot)، إلا أنها لم تلق اهتماما كبيرا مثل مشروع فيوليت ثم بلوم فيوليت.

ويُعتبر مشروع بلوم فيوليت من أهم المشاريع الإصلاحية (في نظر الفرنسيين) التي طرحها الإستعمار الفرنسي في الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين إلى جانب مشاريع أخرى لا تقل أهمية عنه، وقد جاء هذا المشروع في ظل التطوّرات التي عرفتها الحركة الوطنية الجزائرية بداية بتأسيس النواب لفيدرالية المنتخبين المسلمين ونشاطاتها الواسعة على الساحة السياسية كالندوات والمحاضرات والعرائض وإرسال الوفود، وضغطِها على الإدارة الإستعمارية لأجل التعجيل في تلبية مطالبهم. إلى جانب ذلك ظهور بعض الفرنسيين الذين أرادوا وضع إصلاحات حقيقية لصالح المسلمين الجزائريين الذين يعيشون في ظل العنصرية الممنهجة التي يمارسها عليهم كل من الإدارة الكولونيالية والمستوطنين عن طريق ممثليهم في البرلمان؛ بما في ذلك موريس فيوليت الذي وضع اللّبنة الأساسية للمشروع الإدماجي. وقد حاول موريس فيوليت جلْب ولاء الشباب الجزائري إليه؛ من خلال إعادة الأمل لديه في التطوّر داخل إطار المجتمع الفرنسي[1].

كان فيوليت من بين الفرنسيين الذين حاولوا إدخال بعض الإصلاحات خلال فترة حكمه في الجزائر، وعنه كتب البشير الإبراهيمي:"لم يَظفر سياسي بمثل ما ظفر به من حُب

[1] - الطاهر عمري، المرجع السابق، ص 285.

الجزائريين وتقديرهم وامتلاك قلوبهم ، كل ذلك لكلمة خير قالها فيهم وسعي صالح سعاه في مصلحتهم، على ما يتطرق ذلك السعي من شكوك واحتمالات، وعلى أنّه لم ينجِز من سعيه قليل ولا كثير"[1]، ونقل محفوظ قداش في ذات المعنى عن جريدة(l'Algérie nouvelle) بتاريخ 10 جانفي 1928 مقالا جاء فيه:"سيبقى اسمه حيًا إلى الأبد في قلوبنا، لأنه كان أول حاكم عام في الجزائر أعطى السكان الأصليين الوعي بسلطته وبكرامته، وكان كل فعل وكل خطاب يهدف إلى هدف واحد: إعلان المساواة بين جميع السكان"[2].

يعود تاريخ مشروع فيوليت إلى منتصف العشرينات حين أبدى الحاكم العام موريس فيوليت نيّته في إدماج فئة من الجزائريين في المجتمع الفرنسي وتمتّعهم بمزايا المواطنة، وقد وضّح ذلك في تصريحه لوزير الداخلية كاميل شوتون(Camille chautemps) قائلا:"...يوجد في الجزائر مائة ألف شخص من الأهالي يجب أخذهم في الحسبان بأي صورة كانت، إنهم يتمتّعون بالذكاء والثقافة، ولهم في الغالب الثروة وطريقة العيش باستثناء المسألة الخاصة بالنساء...قد يكون من الخطأ الإمعان في معاملة هؤلاء الرجال على أساس كونهم رعايا لا غير، إنّ ذلك المحامي أو ذلك التّاجر الذي يدرك تمام الإدراك أن لا شيء يُميّزه عن الأوروبي من حيث الهيئة أو غطاء الرأس، تؤلمه الإهانة ويرى أنّه تعرّض فعلا للإهانة لَمّا تُنتزع منه أهليته المدنية والسياسية، ومِن ضمن هؤلاء يوجد ستة أشخاص من عشرة على أتمّ الإستعداد للإنتماء للوطن الفرنسي دون أيّة خلفية، ولكن لو تمنع عنهم الوطن الفرنسي، وترفع إلى الحد الذي يتعذّر عليهم الالتحاق به، فإنّهم يصنعون إذّاك وطنهم الخاص؛ ونكون قد جنينا على أنفسنا"[3].

كما أكّد موريس فيوليت في تصريح له لجريدة الحزب الإشتراكي (ألبو بلير) برئاسة رئيس الحزب ليون بلوم أنّ الإصلاح الذي يريد تحقيقه لا يرمي في جوهره إلّا إلى قبول سائر النخبة المسلمة مهما تكون؛ وإلحاقها بالأمة الفرنسية، ثم أكّد أنّ الأحوال الشخصية الإسلامية

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص 17.

[2]- Mahfoud Kaddache, **Histoire du Nationalisme**, t02…, Op.cit, p199.

[3] - شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**...، المرجع السابق، ص 638.

لا تُعد حاجزا في طريق هذا الإصلاح، لأن قانون الأحوال الشخصية للمسلمين ما هو إلا كقانون الأحوال الشخصية لليهود، ويوجد في الهند الفرنسية فرنسيون لهم قانون أحوال شخصية خاص، كما يوجد بها فرنسيون؛ وهم مسلمون متمسّكون بأحوالهم الشخصية، ومع ذلك فهم جميعا يُصوّتون سواء الذين تبنّوا قانون أحوالهم الشخصية أو الذين لم يتبنّوا"[1].

تُمثّل سنة 1931 تاريخ تقديم المشروع من طرف موريس فيوليت في شكل توصيات للجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي التي عُهد إليها بدراسة أوضاع الجزائر، وتقديم جملة من التوصيات عمّا يجب إدخاله من إصلاحات. وعليه قدمت اللّجنة مجموعة إصلاحات عُرفت باسمه، وكانت حجة موريس فيوليت في ذلك أنّ استمرار السياسة الفرنسية في الجزائر تُشكل خطرا على مستقبل إمبراطوريتهم الإفريقية[2].

وقد تضمّن هذا المشروع في طيّاته مجموعة من الإقتراحات وهي: إصلاح مستوى التعليم؛ القيام بإصلاح زراعي؛ تأمين نفس الحقوق والواجبات التي للفرنسيين لبعض الجزائريين؛ إلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين وزيادة حقوق الجزائريين لانتخاب ممثّلين عنهم في مجلس الشيوخ، زيادة تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية مع اقتراح بإنشاء مجلس استشاري في باريس يتكون من تسعة جزائريين ثلاثة عن كل عمالة وإنشاء وزارة للشؤون الإفريقية يدخلها جزائريون[3]. لكن مشروع القانون تمّ رفْضه في نفس السنة من قبل مجلس الشيوخ، إلا أنّ موريس فيوليت أعاد طرحه في مارس 1935 قبل وقت وجيز من إقرار مشروع رينيي(**Régnier**)، ودافع أيضا عن طرحه حول ما يعانيه الجزائريون من الأزمة الاقتصادية والنفسية، بسبب النظام الاستعماري الذي يدمّر تدريجيا أُسس المجتمع الجزائري دون تقديمه أي بديل لذلك، والذي يؤدّي إلى كارثة للسكان الأصليين وكذلك للعمل الاستعماري

---

(1) - **النجاح**، ع1945، 09 جانفي 1937.

(2)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية، ج03...**، المرجع السابق، ص 18.

(3)- نفس المرجع، ص 18.

الفرنسي[1]، إلّا أنّ وصول الجبهة الشعبية للحكم جعلها تُعيد طرح مشروع فيوليت من جديد عام 1936.

وعلى إثر نجاح الجبهة الشعبية في انتخابات سنة 1936 وتسلُّمها مقاليد الحكم بقيادة الاشتراكي ليون بلوم، وفي محاولة لها إرضاء دعاة الإدماج، سعت لتطبيق بعض الإصلاحات؛ فعهدت إلى الوالي السابق موريس فيوليت[2] وعدد من الخبراء بإعداد مشروع إصلاحي مناسب لمطالب الإندماجيين، ممّا جعله يقترح بعض الإصلاحات ووضعها في شكل مشروع باسم بلوم فيوليت[3]. تضمّن هذا المشروع جانبان: إقتصادي واجتماعي وجانب سياسي[4]. وأهم ما نصّ عليه هو: أن تُمارس بعض الفئات في الجزائر الحقوق السياسية الممنوحة للمواطنين الفرنسيين دون أن يترتّب على ذلك أي تغيير في أحوالهم الدينية أو حقوقهم المدنية[5]. تمّ اختيار هذه الفئات بعناية دقيقة ومدروسة وذلك على أساس الشهادات الممنوحة لهم أو الخدمات التي يقدّمونها حيث يمكنهم ممارسة الحقوق الإنتخابية التي للمواطنين الفرنسيين[6]، وشمل القرار: الموظفين؛ حمَلة الشهادات؛ حمَلة الأوسمة؛ حمَلة أوسمة الشّرف الفرنسية؛ حمَلة الشهادة

---

(1)-Julien Fromage, **l'Algerie Vivra-t-elle ! ou le projet blum viollette au temps du front populaire**, mémoire de fin d'études, Institut d'etudes politique de lyon , Université lumière 2 , juin 2013 , p 15.

(2)- **موريس فيوليت(1870-1960):** سياسي فرنسي ينتمي للإشتراكيين الأحرار، حامل شهادة دكتوراه في الحقوق، تقلد العديد من المناصب السياسية والإدارية ، منها عضوا بمجلس الشيوخ 1930-1938، وزير التموين العام والنقل البحري سنة 1917، وزير دولة بين 1936-1938، نائب رئيس الإتحاد الإشتراكي والجمهوري سنة 1938، حاكم عام للجزائر بين 1925-1927، كانت له دراية واسعة بالجزائر والجزائريين جمعها في كتاب Maurice Violette, L'algérie vivra-t-elle ! note d'un ancien gouverneur général. ونظرا لخبرته بالشؤون الأهلية فقد منحته حكومة الجبهة الشعبية منصب وزير للشؤون الأهلية الجزائرية سنة 1936، وهو صاحب مشروع بلوم فيوليت الذي هيمن على الساحة السياسية الجزائرية خلال الصثلاثينات وبعدها. ينظر: أسماء علان: المرجع السابق، ص 62. نقلًا عن: **Dictionnaire des ministres (1789-1989)**, Paris, perrin, 1990, pp637-638

(3) - يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**...، المرجع السابق، ص 98.

(4)-Julien Fromage, **l'algerie vivra-t-elle**…, Op.cit, p 15.

(5) - أحمد الخطيب، **حزب الشعب**...، المرجع السابق، ص 193.

(6)- Antoine Leon, Op.cit , p 195.

الابتدائية والمتزوّجين من فرنسيات[1]. ومنْح حق الإنتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية خاصة، وذلك لكي لا يتنافسوا مع المستوطنين.

إلّا أن المشروع رُفض مرة أخرى في 22 مارس 1935، حيث صرّح وزير الداخلية مارسيل رينيي:"منذ 1919، بذلنا أقصى جهد، يجب ألا نطلب من أنفسنا أن نذهب إلى أبعد من ذلك لأنّه مستحيل"[2]. وأصدر قرارا باسمه وصفه توفيق المدني بقوله:"هو قانون زاجر يستطيع أن يُلهِب جلد كل مكافح جزائري مهما كان لونه بسوط من حديد، وهكذا كان الإرهاب يزداد شدة، وكان العنف يزداد غلوا كلّما أمعن المسلمون في الشكاية، وكلّما زعموا في تغيير الحالة بالإحراز على الحقوق الفرنسية"[3].

أيّد أفراد النخبة الليبرالية مشروع الاتحاد وتوسيع باب التمثيل أمام الجزائريين[4]، خاصّة مع حكم الجبهة الشعبية التي كانت تدعوا إلى إصلاح أوضاع الجزائر السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ووضعوا فيها كل آمالهم في تطبيق مشروع بلوم فيوليت، وذلك بعدما ظهرت بمبادئها الإنسانية، وأعلنت من خلال صحفها برنامجها للسكان الجزائريين، ممّا جعل وعودها غيرَ وعود ما سبقها من الأحزاب والتجمعات[5]، وفي ذات المعنى يقول فرحات عباس:"عندما سادت الجبهة الشعبية في فرنسا عام 1936، كان الفرح كبيرا..."[6]. وطالب من الوزير رينييه بأن تقوم باريس بتنفيذ مشروع فيوليت، الذي رغم نقائصه إلا أنّه يبقى الوحيد الذي يعطي الأمل في المستقبل داخل الإطار الفرنسي[7].

---

[1]- أحمد الخطيب، **حزب الشعب**...، المرجع السابق، ص 193.

[2]-Julien Fromage, **L'algerie Vivra-t-elle**…, Op.cit, p16.

[3] - أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح**، ج02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977، ص 250.

[4] - محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص 138.

[5]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص 28.

[6]- Ferhat Abbas, **la nuit coloniale**..., Op.cit, p 123.

[7]- الطاهر عمري، المرجع السابق، ص 294.

أمّا رابح زناتي فكتب مقالا حول برنامج بلوم فيوليت موسوما ب"وضع مُحزن"؛ قال فيها:"طالما حلمنا بوفاق ودي، وباتّحاد مقدَّس بين العنصرين العرقيين. وفيما يخص الإصلاحات الخاصة بالأهالي، كنّا نحلم بوضع يؤدي إلى تفاهم متبادل مع السلطات العمومية...وفيما عدا ذلك سيؤدي بنا إلى الغليان...ثم إلى نزاع أخوي...فماذا سيحدث يوم يتواجه فيه الفرنسيون والأهالي في ميدان المنافسة الإنتخابية...يجب أن يكون هناك شعب واحد، هو الشعب الفرنسي الذي يتمتع بكل الحقوق، ويقوم بكل الواجبات بدون أيّة قيود، قانون واحد للجميع.."[1].

وكتبت جريدة "صوت الأهالي" موضّحة موقف السكان الجزائريين من مشروع بلوم فيوليت:"إنّ مسلمي الجزائر تهتز قلوبهم لكل التيارات ماعدا التي تأتي من باريس...فالأهالي الذين إلى حد الآن كانوا يشمئزّون من هذا المصطلح؛ أقبلوا على مشروع فيوليت رغم كل نقائصه؛ فقد سمح أخيرا ورسميا بإيجاد اتصال حقيقي بين العنصرين العرقيين"[2].

على هذا الأساس وتبعا لما ذكرناه آنفا فإن غالبية المثقفين المسلمين من نواب؛ وحتى بعض المجنّسين وضعوا آمالهم على مشروعي قانون 1931 لفيوليت وبلوم فيوليت سنة 1936؛ اللّذين وعدا بمنح الجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين دون المساس بهويتهم[3]، أما بالنسبة لموقف جمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي فإن الأولى قد رأت بأنّ المشروع خطوة أولى ومتواضعة نحو المساواة[4].

من جانبه أيّد الشيوعيون المشروع الذي مثّل لديهم أول خطوة نحو تحرير شعبهم، وأيضا خطوة للتقارب الأخوي بين المجتمعين الجزائري والفرنسي، ورأوا أنّ المشروع يعطي

---

[1]- بوسعادة خيرة، **نشاط النخب في عمالة وهران مابين 1919-1954**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1، 2013/2012 ، ص 215 . نقلا عن .La voix indigènes, 9 anné , n391 , p 1

[2] - نفس المرجع، ص ص 215-216. نقلا عن: **La voix indigènes, n :395, p01.**

[3]- Gey Perveille, **les étudians**..., Op.cit, p 218.

[4]- Mohammd Tegua, Op.cit, p 63.

الجزائريين ما يريدونه من الحقوق والحريات[1]، في حين أنّ نجم شمال إفريقيا رفض المشروع؛ إذ هاجمت جريدة الأمة فكرة المشروع قبل إعلانه في مقال لها بعنوان "خطر كبير يهدّد الوحدة الجزائرية، أيها الشعب الجزائري قِف في وجه مشروع فيوليت"[2]، واعتبر مصالي الحاج أنّ المعنيين بالتجنيس في مشروع فيوليت قد تم اختيارهم بدقة من قبل المختصين في الشؤون الإسلامية والمنتمون إلى فئات اجتماعية محددة[3]، ومن أجل توحيد الجهود لإنجاح مشروع بلوم فيوليت عقد نواب النخبة الليبرالية إلى جانب بعض أحزاب وتيارات الحركة الوطنية مؤتمرا سُمي بالمؤتمر الإسلامي سنة 1936.

المبحث الثالث: النخبة الليبرالية والمؤتمر الاسلامي الجزائري (1936)

1- دور النخبة الليبرالية في انعقاد المؤتمر الاسلامي

تعُود فكرة انعقاد المؤتمر الإسلامي حسب أبو القاسم سعد الله إلى بن جلول وعبد الحميد ابن باديس، هذا الأخير دعا من خلال جريدة "الدفاع" الصادرة بالفرنسية إلى عقد اجتماع تحضره جميع القوى الوطنية في مؤتمر إسلامي أو جبهة وطنية بهدف وضع قائمة مطالب يقدّمها الجزائريون لفرنسا، وكان تاريخ الدعوة في جانفي 1936[4]، هذا الأمر أكّدته صحيفة الحزب الشيوعي "الكفاح الإجتماعي" حول دعوة ابن باديس "لقد كان الشيخ ابن باديس ملهما وعبقريا عندما دعا إلى ضرورة تحديد النظام السياسي للمسلم الجزائري، أي عرض البرنامج الإسلامي للمطالب الذي يتوافق عليه جميع ممثلي الحركات الأهلية في الجزائر...يحيا المؤتمر الإسلامي الجزائري"[5]. وقد لبى الدعوة كل من العلماء والإشتراكيون والشيوعيون وقدماء

---

(1)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص 19.

(2)- أحمد الخطيب، **حزب الشعب**...، المرجع السابق، ص 193.

(3)- نفس المرجع، ص 194.

(4)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**...، ج03، المرجع السابق، ص 152.نقلًا عن , 15-29 fevrier **La lutte sociale** 1936.

(5) - نور الدين ثنيو، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية**...، المرجع السابق، ص 393.

المحاربين والشباب والفلاحون[1]. أمّا نجم شمال إفريقيا فقد وردت حوله عدّة روايات متضاربة؛ حيث أورد أحمد توفيق المدني في كتابه "هذه هي الجزائر" أنّ النجم غاب عن المؤتمر نظرا لكون دعوته الإستقلالية تتعارض مع المبادئ التي نادى بها فيوليت الرامية لإدماج الجزائر في المجتمع الفرنسي[2]، أمّا شارل أندري جوليان فذكر أنّه قد حضر نوابا عن النجم دون ذكر أسمائهم[3]، وفي ذات المعنى أوضح أحمد الخطيب أنّ النجم لم يكن من المدعوّين إلى الإجتماع التحضيري، وذلك أنّه ربّما لعدم وجوده كقوة فاعلة في الساحة آنذاك، وأنّ عمله كان في الخفاء فقط[4].

وفي نظرنا فإنّ الرأي الغالب أن غياب النجم يعود إلى عدة أسباب أولها عدم دعوته إلى المؤتمر، وأيضا بعده عن الساحة السياسية في الجزائر كونه تأسّس في فرنسا، إضافة إلى أنّ التيارات السياسية في الجزائر كانت مُجمعة على فكرة الإندماج ولم يتبادر إليها فكرة الإنفصال عن فرنسا.

لقيت فكرة المؤتمر الإسلامي ترحيبا ومواقفة لدى كل من الدكتور بن جلول وفرحات عباس والأمين العمودي، فيما رفضها مثقّفوا جريدة صوت المستضعفين الذين اتّهموا العلماء والنخب بالولاء للعروبة المتأججة في المشرق[5].

انعقد المؤتمر الإسلامي في السابع جوان 1936 بقاعة "ماجستيك" بالجزائر العاصمة برئاسة الدكتور بن جلول وبحضور حوالي ستة أو سبعة آلاف شخص[6]من أكثر الهيئات

---

(1) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص 153.

(2) - توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 2001، ص 170.

(3) - شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 153.

(4) - أحمد الخطيب، **حزب الشعب**...، المرجع السابق، ص 197.

(5) - حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**...، المرجع السابق ، ص 71.

(6) - عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936-1945**، ج 02، منشورات السائحي، ط02، 2008، ص ص 06-**07**.

والحركات نشاطا وأقربها تعاطفا مع السياسة الاندماجية[1]، من مختلف التوجّهات السياسية والمنتخبين والأعيان، وقد ضمّ الشخصيات التالية: ابن باديس، البشير الإبراهيمي، بوكردنة، الطيب العقبي، لمين العمودي، بن جلول، فرحات عباس، شريف سعدان، وممثلين عن الأحزاب الإشتراكية والشيوعية كبن حاج، بوشامة، بوقرط[2].

2- نشاط النخبة الليبرالية خلال المؤتمر الإسلامي

اعتُبر المؤتمر فرصة حقيقية لتيار النخبة الليبرالية لطرح أفكارها وتوجّهاتها ومواقفها اتجاه القضايا المطروحة خاصة ما تعلق منها بمشروع بلوم فيوليت. هذا المشروع الذي وَجد فيه رجال النخبة الليبرالية ضالّتهم كوْنه يوافق مطالبهم الرامية إلى الإندماج في المجتمع الفرنسي، وتحقيق المساواة بين المعمرين والجزائريين وإعطائهم الحقوق، والقضاء على السياسة العنصرية للإدارة الإستعمارية التي تمارِس على شعبهم سياسات مختلفة بين السّلب وتطبيق القوانين الزجرية وتمييزهم عن المستوطنين.

وقد تداول على مناقشة مواضيع المؤتمر العديد من النواب المنتخبين والنخبة والعلماء، وأحد الفرنسيين الضيوف، وكان افتتاح الجلسة من طرف تامزالي بالفرنسية من خلال ترحيبه بالحاضرين، ثم تلاه الدكتور بن جلول الذي بيّن أهداف المؤتمر وأهميته، بعدها خطب كل من ابن التهامي والدكتور عبد الوهاب ثم فرحات عباس[3]. كما خطب أيضا رجال جمعية العلماء المسلمين كابن باديس والإبراهيمي؛ والعقبي الذي انتقد القوانين الإستثنائية المطبّقة على الجزائريين كمنشور ميشال[4] الذي نصّ على غلق المساجد، وحلّ جمعية العلماء المسلمين،

---

[1]- عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج01...، المرجع السابق، ص 411.

[2]- Mahfoud Kaddache, Djilali Sari, **l'Algérie dans l'histoir**..., Op.cit, p 36.

[3] - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص 155.

[4] - نفس المرجع، ص 155.

ومنْع رجال الجمعية من الوعظ في المساجد[1]. أمّا الإبراهيمي فكان خطابه عن أهمية الاجتماع، وكذا اللغة العربية والتعليم الديني بالجزائر[2].

استغلت كتلة النواب لعمالة قسنطينية المؤتمر للتعبير عن تأييدها لبرنامج فيوليت، كما قَوّت وِحدتها ونظريتها السياسية باستغلال العناصر المشكِّلة للمؤتمر سياسيا ودينيا واجتماعيا؛ إذ تُمثل جمعية العلماء النظرة الدينية، والحزب الشيوعي يمثل إيديولوجية اجتماعية وسياسية، والمنظمات التابعة للمؤتمر مثل شباب المؤتمر ولجانه المنتشرة عبر البلاد؛ وكذا الكشافة تمثل القوة المحركة النشيطة، وهي مؤهلات قوية كانت في خدمة السياسة الإصلاحية والإندماجية التي يعتمد عليها سير النخبة الليبرالية[3]. وقد تقدّم فرحات عباس في خطابه لبرنامج فيدرالية المنتخبين المسلمين الذي لخّصه في معارضة إنشاء المدارس الخاصة، كما ألحّ أيضا على ضرورة اتصال المنتخبين بالفئات الشعبية، وأثار نقاشا حادا بين المؤتمرين بعدما قال أنّ المؤتمر ينعقد نظرا لأن حكم الجبهة الشعبية جاء بفضل إرادة المسلمين وممثليهم[4].

خرج المؤتمر الإسلامي بمجموعة مطالب هي:

- الإرتباط بفرنسا مع إلغاء الآليات الخاصة: الوفود المالية، البلديات المختلطة، الولاية العامة[5].
- إلغاء جميع القوانين الإستثنائية.
- منح الجميع حقوق المواطنة كاملة.
- إلغاء جميع الأحكام الصادرة في حق اللغة العربية.

---

(1) - مازن صلاح مطبقاني، المرجع السابق، ص 196.

(2) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج 03...، المرجع السابق، ص 155.

(3) - عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج01...، المرجع السابق، ص 411.

(4) - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص72.

(5) - البصائر، السنة الأولى، ع30، 31 جويلية 1936.

- حرية التعبير للصحافة العربية، وحرية تدريس اللغة العربية[1].
- الحفاظ على الأحوال الشخصية للجزائريين مع فصل الكنيسة عن الدولة.

المطالب الإجتماعية هي:

- إجبارية التعليم للبنين البنات، ووضع برنامج واسع لتشييد المدارس وتوحيد التعليم بين أبناء الأهالي وأبناء الأوروبيين على السواء.
- دمج التعليمين العربي والفرنسي .

المطالب الاقتصادية هي:

- تطبيق مبدأ التساوي في العمل وفي الأجر.
- توزيع المناطق الكبيرة الغير مستغلة بين الفلاحين الصغار وعمال المزارع[2].
- إنشاء التعاونيات الفلاحية ومراكز التعليم في الفلاحة.
- إلغاء قانون الغابات[3].

أبدى رابح زناتي معارضته لمطالب المؤتمر خاصة ما تعلّق بطلب الجنسية الفرنسية والإبقاء على الأحوال الشخصية بحجّة أنّ الإسلام ليس عقيدة فقط؛ وإنما هو عبارة عن نظام اجتماعي[4]، وهو ما أكّده في إحدى مقالاته في جريدة صوت الأهالي:"إنّ ممثلي المؤتمر قد خدعوا العامة حينما وعدوهم بتحقيق أحلام مستحيلة، فلن يكون بالإمكان تحصيلهم الحق الإنتخابي لأنه سيُعيق الهيمنة الفرنسية، وخدعوهم ثانية عندما طالبوا بالإزدواجية بين حق المواطنة والإحتفاظ بالأحوال الشخصية...وخدعوهم ثالثا عندما طالبوا بالمساواة التامة بين الأوروبيين والمسلمين...وخدعوهم عند تمسّكهم بمطلب التمثيل البرلماني للأهالي، وخدعوهم

---

(1)- Mahfoud Kaddache, Djilali Sari, **l'Algérie dans l'histoir**..., Op.cit, p 40.

(2)- Mohammd Tegua, Op.cit, p 54.

(3)- Mahfoud Kaddache, Djilali Sari, **l'Algérie dans l'histoir**..., Op.cit, p40.

(4)- **La voix indigène**, n°:376, 18 juin 1936.

أخيرا بطلب عودة المساجد للأوقاف، وهذا يعني باختصار انهيار النظام الفرنسي بالجزائر"[1]. كما صرّح في مقام آخر:"لقد أزعج الوفد المسافر إلى باريس نفسه بمطالبة الحكومة الفرنسية، عكْس ما كان يريده الطرف الآخر، ففي الوقت الذي كان البعض يُصرّح بصوت عالي قائلا:"نريد أن نصبح فرنسيين، فإن الطرف الثاني كان يُتمتِم قائلا:"لا نريد أن نصبح فرنسيين"[2]. ممّا يوضح عدم توافق الوفد الجزائري اتجاه القضايا الوطنية؛ وخاصة مسألة الإندماج، ويَظهر أيضا معارضة زناتي لكل المطالب التي اتفق عليها المؤتمرون؛ كونه كان من دعاة الإندماج التّام للمجتمع الجزائري داخل الأمة الفرنسية دون النظر إلى مبادئ الهوية الوطنية.

قُدّمت مطالب المؤتمر إلى رئيس الحكومة ليون بلوم في 23 جويلية 1936، وكان ردّه بأن وعدهم بالنظر في مطالبهم[3]، إلّا أن عودة الوفد دون نتيجة شلَّ المؤتمر الأول، مما أدّى بالوفد إلى عقْد تجمُّع له في الملعب البلدي بالعاصمة لتقديم تقرير حول سفره إلى باريس[4].

انعكس فشل المؤتمر الإسلامي على مشاركة القوى السياسية، حيث أُقيل بن جلول من رئاسة اللّجنة التنفيذية للمؤتمر، وحسب جريدة العدالة (la justice) فإن أسباب إبعاده تعود لتصريحاته الموالية للإدارة الإستعمارية وانتقاده لقادة المؤتمر[5] ومهاجمته للشيوعية وكذا تنظيمه للزردة بقسنطينة[6]. إلا أنّ بن جلول أرسل رسالة احتجاج للأمين العام للمؤتمر بن حاج، هذا الأخير دعا لتنظيم مؤتمر صحفي في سطيف في الثامن ديسمبر 1936 لأجل إزالة

---

(1)- **La voix indigène**, n°: 3380, 11 aout 1936.

(2)- **La voix indigène**, 11 aout 1936

(3) - أحمد الخطيب، **حزب الشعب**...، المرجع السابق، ص 196.

(4) - محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين**...، المرجع السابق، ص 316.

(5)- Mohammed Tegua, Op.cit, p 55.

(6)- A.O.W, carton n° :2260, i1, directeur générale de Affaires ndigènes et des territoires du sud renseignement, n619, Alger 20/12/1937 , la justice M 07/11/1936.

أسباب الخلاف بين بن جلول وبعض أعضاء المؤتمر[1]، يُضاف إلى ذلك حادثة اغتيال المفتي بن دالي محمود (كحول) المنسوب إلى عملاء الإدارة الاستعمارية وتورُّط الطيب العقبي في ذلك.

كان لبن جلول والشيخ القلاّي مقابلة جديدة يوم 09 أكتوبر 1936 مع موريس فيوليت لأجل عرض مطالب المؤتمر فيما يتعلق بحرية العبادة، وحرية التدريس في المساجد الممنوحة للعلماء، وحرية تكوين الجمعيات الثقافية، وكان رد فيوليت أنّه سيناقش المسألة مع رئيس المجلس[2].

وفي المؤتمر الثاني الذي جرى في 04 جويلية 1937 وتقرّر تكثيف النشاط ضد السياسة الاستعمارية بإرسال برقيات احتجاج، والمطالبة بتطبيق برنامج فيوليت[3]، إلّا أنّ التجمّع الثاني لم يلق الحماس الذي لقيه المؤتمر الأول في جوان 1936[4]. ألقى مصالي الحاج خطابا خلال هذا المؤتمر؛ انتقد خلاله المؤتمرين لقبولهم مبدأ مشروع فيوليت الإندماجي[5]، ورفض فيه مطلب إلحاق الجزائر بفرنسا والتمثيل النيابي[6]. أمّا كتلة النواب فقد أصدرت بوهران في جانفي1937 لائحة موجَّهة إلى رئيس الحكومة الفرنسية ليون بلوم وإلى السيد فيوليت ووزير الداخلية والحاكم العام، استنكروا فيها أعمال بعض شيوخ البلديات الفرنسيين بالجزائر، وأعلنوا تأييدهم المطلق لمشروع فيوليت كوْنه يحقق آمال المسلمين المشروعة

---

(1)- A.O.W, carton n° : 2260, i1, directeur générale de affaires ndigènes et des territoires du sud renseignement, n619, Alger 20/12/1937 , el bassair , 06/11/1936.

(2)- A.O.W, carton n°2260, i1 , directeur générale de Affaires indigènes et des territoires du sud renseignement, n619, alger 20/12/1937 , el bassair M 09/10/1936.

(3)- عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**،ج02...، المرجع السابق، ص 103.

(4)- A.O.W, Bp201, Rapport Mensuel sur l'activité Musulman 1946-à 1951, préfecture d'Oran , affaires indigène , n 163 , oran le 07/08/1937.

(5)-A.O.W, Bp201, Rapport Mensuel sur l'activité Musulman 1946-à 1951..., Op.cit .

(6) - أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 199.

ويتماشى مع سياسة فرنسا الإندماجية[1]. كما أكّد الدكتور بشير النائب(البليدة) خلال المؤتمر المشترك لإدارة اللجنة التنفيذية بتاريخ 17 جانفي 1937 تعلُّقهم بمشروع فيوليت؛ الذي قال أنّه يمثّل مشروع الحكومة والجبهة الشعبية، وصرّح بأنّ مشروع فيوليت رمز للعدالة والليبرالية، وأبدى أمل أن تحصل النخبة المسلمة على الجنسية الفرنسية في الإطار الاسلامي[2].

وكرَد فِعل من طرف النواب على عدم استجابة السلطات الفرنسية على مطالبهم هاجم بن جلول سنة 1937 الإدارة الفرنسية هجوما عنيفا ودعا جميع المنتخبين إلى الإستقالة[3]؛ احتجاجا على بطء وتيرة الإستجابة لمطالب الأهالي[4]بعد رسالته إلى عامل عمالة قسنطينة قال فيها:"سيدي العامل إنّه بقرار من مجلس اتحادية النواب الذي اتخذ في 27 ديسمبر 1936 في قسنطينة، وعملا به وائتمارا بهذا الأمر أبعث باستقالتي من المجالس البلدية والعمالية والمالية بقسنطينة"[5]، وقد استقال نحو ثلاثة آلاف منتخب في عمالة قسنطينة، أمّا المناطق الأخرى فقد كانت الإستجابة ضعيفة[6].

سافر بعد هذا وفد برئاسة فرحات عباس وبن جلول إلى باريس حيث كان في استقبالهم وزير الداخلية ألبير سارو (Albert Sarraut) لأجل الموافقة على المشروع، وتلقّوا وُعودا بمناقشة مشروع بلوم فيوليت؛ ممّا جعل المنتخبين المستقيلين يسحبون استقالاتهم[7].

رغم محاولات المؤتمرين وعلى رأسهم بن جلول وفرحات عباس في إنجاح المؤتمر الإسلامي، وتحقيق مطالبهم بمواقفة السلطات الفرنسية على المشروع الإدماجي لبلوم فيوليت؛ ورغم تهديد النخبة الليبرالية بالإستقالة من المجالس المنتخبة؛ إلا أنّ تجاهل الحكومة الفرنسية

---

(1) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص ص 75-76.

(2)- A.O.W, carton 2260, i1, Congrès Musulman, n°:332/k, Alger le 09/02/1937.

(3) - محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق ، ص 476.

(4)-A.O.W, Bp201, Rapport Mensuel sur l'activité Musulman 1946-à 1951 **...**, Op.cit.

(5)- عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق، ص 230.

(6)- نفس المرجع، ص476.

(7)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص 76.

لمطالب المنتخبين ساهم في تراجع مطالبهم الإندماجية، خاصة بعدما عارض البرلمان الفرنسي مشروع فيوليت؛ فقد جاء رد دلاديه (Daladier) على وفد المؤتمر في 1938 قائلا:"إنّ البرلمان الفرنسي يعارض مشروع فيوليت، ولا يظهر عليه أنّه يعتبر المواطنة الفرنسية تتناسب والحالة الشخصية الإسلامية. فأمام هذا الوضع لا أستطيع أن أفعل أي شيء، وأسألكم أن تعينوني للإبقاء على النظام؛ ولا تضطرّوني إلى استعمال القوة التي تملكها فرنسا؛ لأنّ فرنسا أُمّة قوية[1]". بالإضافة إلى معارضة المستوطنين ورؤساء بلديات الجزائر الفرنسيين مشروع فيوليت، وهو ما جاء في مذكرة الإحتجاج التي قدّمتها فيدرالية شيوخ البلديات في الثامن فيفري 1938 بالعاصمة ضد المشروع، ومما جاء فيها:"ليس من باب التهديد نعلن استقالتنا المؤلمة؛ وإنما كوننا نرفض خوض تجربة تلحق الضّرر بمستقبل فرنسا"[2].

كذلك اعتبر المستوطنون أنّ أدنى تنازل للسكان الأصليين من شأنه أن يفتح الفجوة أمام المطالب القومية الأخرى، وأنّ المشروع سيقسِّم الأمة الجزائرية عبر الإمتيازات الممنوحة لفئة قليلة، كما انتقدوا مخاطر ارتباط الجزائر بفرنسا. هذه المعارضة المزدوجة للمعمرين ورؤساء البلديات أدّت في نهاية المطاف إلى إفشال مشروع بلوم فيوليت[3]، كما كان لتعاقب الحكومات الفرنسية مثل حكومة شوتون **(Shotton)**، ثم حكومة بلوم فيوليت بعدها حكومة دلاديه، وسياستها القمعية اتجاه أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية دورا في فشل مشروع بلوم فيوليت، وتلاشي مطامح النخبة اللّيبرالية في تحقيق الإندماج في الأمة الفرنسية[4] وتطبيق مشروع بلوم فيوليت.

هكذا فشل المؤتمر الإسلامي بالموازاة مع سقوط الجبهة الشعبية الجزائرية، كما لا يعتبر هذا من قبيل الصدفة[5]. وقد كان هناك أسباب أخرى ساهمت في فشل المؤتمر الإسلامي منها

---

(1) - أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 197.

(2)- A.N.O.M, 82, C.I.E, affaires indigènes, oran, septembre 1937.

(3)- Mohammed Tegua, Op.cit, p 55.

(4)- Claudt Collot et Jean Robert Henry, Op.cit, p137.

(5)- Mohammed Tegua, Op.cit, p54.

إغتيال المفتي بن كحول وتشويه صورة العلماء الحركة البارزة في المؤتمر، مع تمسّك النواب بمشروع فيوليت، وتحفُّظ العلماء اتجاهه، والصراع الذي حصل مع بن جلول وتذبذب شخصيته، إضافة إلى عدم تمكن الوفد الجزائري من الحصول عل شيء إيجابي من الحكومة الفرنسية حول مطالب المؤتمر الإسلامي[1].

المبحث الرابع: إنقسام التيار الليبرالي وتأسيس أحزاب سياسية

تُعتبر مرحلة الثلاثينات أهم المراحل التي عرف فيها التيار الليبرالي بقيادة فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين نشاط كبيرا في إطار النّضال السياسي للحركة الوطنية؛ من خلال طرح مواقفها اتجاه الإصلاحات الفرنسية كمشروع بلوم فيوليت، وكذلك دورها الكبير في انعقاد المؤتمر الإسلامي، وإرسال الوفود إلى باريس. إلّا أن فيدرالية المنتخبين المسلمين التي جمعت معظم شخصيات التيار الليبرالي لم تدُم طويلا خاصة بعد الإنهزامات المتتالية التي عرفتها بعد فشل المؤتمر الإسلامي ومشروع بلوم فيوليت، وكذلك ظهور شخصيات جديدة على رأس النخبة الليبرالية أبرزهم فرحات عباس الذي سيكون له دور هام في قيادة التيار الليبرالي في الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية وبعدها.

أولا- أسباب الإنقسام داخل تيار النخبة الليبرالية

1- فشل مشروع إدماج الجزائر وسقوط حكومة الجبهة الشعبية

كان نواب النخبة الليبرالية أمثال بن جلول وفرحات عباس يُعوّلون على مشروع فيوليت القاضي بإدماج النخبة الجزائرية داخل الوطن الفرنسي، إلّا أن السلطات الفرنسية تجاهلت حماس المنتخبين وأعضاء المؤتمر، وحرمتها من الإستيعاب السياسي رغم أملهم في رؤية الجبهة الشعبية تحافظ على وعودها[2]، كتبت جريدة "الوفاق" سنة 1937 تُبيّن إخلاف السلطة الاستعمارية لوعودها:"... كل الوعود التي صدرت عن الحكومة والإدارة وكل الخطب الرنّانة

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03...، المرجع السابق، ص ص 168-169.

[2]- Kaddache Mahfoud et Sari Djilali, **L'Algerie dans l'histoire...**, Op.cit, p 39.

التي تكلّم بها رجال البرلمان لم يكن لها أيّة نتيجة تُذكر"[1]. كما أنّ عدم فعالية المؤتمر الثاني المنعقد في جويلية 1937 أدّى إلى الشعور بخيبة أمل سياسية قوية وسط المؤتمرين؛ فعبّروا عن ذلك بالإستقالة الجماعية من المجالس المحلية، وبدأ حماس المؤتمرين يضعف تدريجيا، كما بدأت قراراته تفقد أهميتها[2].

لقد فشَل المؤتمر الإسلامي لعدم وجود رؤية موحَّدة بين أعضاءه خاصة بعد خطاب مصالي الحاج ورفضه لمطلب الإندماج وإصراره على استقلال الجزائر. كما كان لسقوط الجبهة الشعبية عقب استقالة رئيسها ليون بلوم يوم 20 جوان 1937 بسبب الأوضاع الاقتصادية ومطالب الحرب الشيوعي الفرنسي وقوة الحركة العمالية من أجل تحسين حالة العمال، وكذا قوة الرأسمالية وأصحاب الشركات التي كانت تسِير في خط مغاير. ثم أعقبها رفض البرلمان لبرنامج الجبهة الذي جاء لإرضاء مطالب الأحزاب السياسية الجزائرية المتعاطفة معها[3].

عقب سقوط الجبهة في 10 أفريل 1938، كان على القوى السياسية في الجزائر إعادة تنظيم صفوفها وإستعادة قوتها، الأمر الذي أدّى إلى ظهور مشاريع جديدة، حيث اقترح الحزب الشيوعي الجزائري تشكيل جبهة إسلامية فرنسية عام 1939، ونادى أنصار حزب الشعب بتأسيس جبهة إسلامية جزائرية، أمّا قادة فيدرالية النواب المنتخبين لعمالة قسنطينة فقد فكّروا في طُرق جديدة لبعث حركة سياسية تستطيع تحقيق أحلامهم[4]، وعلى رأسهم فرحات عباس وبن جلول.

إلى جانب ذلك؛ كانت سياسة الإدماج الفرنسية مرفوضة من قبل المجتمع الجزائري الذي رأى فيها مسخًا لمقومات هويته العربية الإسلامية، واكتساب قيَم جديدة تتعارض مع مبادئه وقيمه، وهو ما ظهر جليا لقادة التيار الليبرالي خاصة فرحات عباس الذي بدأ يبتعد شيئا فشيئا

---

(1) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص 62.

(2) - شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية**...، المرجع السابق، ص 154.

(3) - عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق، ص 228.

(4) - بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق ، ص 99.

عن الاندماج بسبب رفضه من قِبل الشعب والمعمرين، وحتى الحكومة الفرنسية التي عارضت المشروع الإدماجي لبلوم فيوليت.

وممّا ساهم في فشل السياسة الإندماجية وابتعاد بعض الليبراليين عنها هو نشاط أعضاء جمعية العلماء المسلمين ومحاربتهم للغزو الفكري الإستعماري؛ من خلال نشر التعليم العربي الإسلامي، ورفض التجنس، وإصدار الفتاوى في حق المتجنّسين، كما كان لظهور حزب الشعب الجزائري وأفكاره الإنفصالية وخطاب مصالي الحاج في المؤتمر الإسلامي دورا هاما في التأثير على النخبة الليبرالية الداعية للاندماج؛ وبداية التحوّل الفكري والسياسي لزعمائها عشية الحرب العالمية الثانية.

2- الصّراعات والخلافات الشّخصية بين أفراد النخبة الليبرالية

عَرفت فيدرالية المنتخبين المسلمين للعمالة القسنطينية صراعات داخلية منذ بداية الثلاثينات، بدأت عقب ظهور شخصيات جديدة على الساحة السياسية أمثال ابن جلول الذي أزاح النواب المؤيّدين للإدارة الفرنسية وسياستها أو ما اصطلح عليهم "بني وي وي"، ثم انظم إليه فرحات عباس والدكتور سعدان، هذه الشخصيات أسهمت في زيادة نشاط فيدرالية قسنطينة واتساع تأثيرها ليشمل كل القطر الجزائري من خلال اعتماد أساليب الندوات والمحاضرات والصحف وارسال الوفود والإنتخابات؛ غير أنّها شهدت خلافات بين قادتها البارزين بعد فشل المؤتمر الإسلامي، ونهاية مشروع بلوم فيوليت الذي كان من أبرز اهتمامات التيار الليبرالي خلال فترة الثلاثينات. وتعود أسباب الصراعات والخلافات الشّخصية بين أفراد النخبة الليبرالية إلى:

1.2- الإختلاف حول مسألة اكتساب الجنسية الفرنسية

تُعتبر مسألة التجنّس من أهم الأسباب التي ساهمت في انقسام تيار النخبة الليبرالية، ويعود ذلك إلى إصلاحات 1919 التي انقسم بسببها تيار الشبان إلى جناحين؛ مؤيّد للتجنس الذي يفضي بصاحبه إلى تخلّيه عن دينه بقيادة ابن التهامي، ورافض للتجنس بقيادة الأمير خالد. كما عَرف تيار النخبة الليبرالية خلال الثلاثينات صراعا بين أنصار الجنسية الفرنسية الداعين إلى التخلي عن هويتهم وغيرهم ممن رفض التخلي عن مبادئ هويته. فهذا رابح زناتي زعيم المتجنّسين الذي صرّح قائلا:"يجب على الأهالي عدم اعتبار المعمِّر عدوا، حسب ما يقوله لهم المجرمون؛ لكن صديقًا أكثر تحضُّرا وقادرا على دعوتهم إلى التقدم والمساهمة في رُقيّهم".

وفي السياق نفسه هاجم زناتي منتخبي فيدرالية قسنطينة فقال"صِنف من المتشبّعين بالنفوذ الفرنسي أكثر خطورة ربما من مريدي موسكو، وواجبنا هو تقديمهم للمحاكمة باسم الشعب"، وشبَّه منتخبي قسنطينة ب"عصابة منظَّمة تُبدي معارضة آليه لكل ما هو فرنسي، وتعمل في الظل على تقويض السلطة الفرنسية"[1].

ّفي مقابل هذا كان فرحات عباس وبعض رفاقه يرفضون التخلّي عن دينهم وحضارتهم مقابل أخذ المواطنة الفرنسية؛ إذ كان الحبل الوحيد الذي يربطهم بالحضارة الإسلامية هو الدين بمفهومه التقليدي. وعليه فقد حاول هؤلاء مقاومة المغريات التي تعِدهم وتُمنّيهم بكامل الحقوق المدنية والسياسية في حالة تخلّيهم عن دينهم، وهو ما أكّده أحدهم عندما قال:"إنّ روح الكُتّاب الفرنسيين قد قدَّمت لنا التّفسير العلمي والعقلي لتراثنا الذي تلقيناه عن الآباء والتقاليد، ومع ذلك فإنّ الإسلام قد ظلّ يمثّل إيماننا الخالص والعقيدة التي تعطي معنى لحياتنا؛ فالإسلام هو وطننا الروحي"[2]. فِيما أيّد بن جلول سياسة الإندماج والتجنّس؛ حيث صرّح بعد خطاب مصالي الحاج قائلا:"بعد هذا الخطاب وبعد اغتيال كحول، انهارت كل جسور العلاقات، وكل ما ليس فرنسيا سوف نحاربه بلا هوادة"، كذلك كَتب في جريدة **"Marseille matin"** يوم 13 أوت 1938 تصريحا يهاجم فيه جمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي الجزائري قائلا:"إنّها حرب دينية تندلع...ولجمعية العلماء نزعة غريبة في الإنخداع للوقوع في شِراك الشيوعيين"[3].

هكذا اختلفت رُؤى عناصر النخبة الليبرالية اتجاه مسألة التجنس بالجنسية الفرنسية، وذلك أنّ التخلي عن الجنسية الجزائرية كان يُفضي بصاحبها إلى التخلي عن أحواله الشخصية المتعلقة بالدين الإسلامي. ساهم هذا الإختلاف في تعميق هُوة الفُرقة وغياب نظرة مُوحّدة داخل الكتلة الليبرالية.

---

[1] - محفوظ قداش، **الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص 339.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص 60.

[3]- شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**...، المرجع السابق، ص 716.

2.2- غياب وحدة سياسية بين الليبراليين

من خلال ما سبق تبين لنا أن تلك الصراعات الداخلية بين عناصر النخبة الليبرالية أدّت إلى غياب منظمة سياسية فعّالة وقيادة شجاعة، كما كانت محاولات الإصلاح الفاشلة من قبل أفرادها الدافع الرئيسي في اختلاف آراء زعمائها خاصة بين بن جلول وفرحات عباس[1]. وذلك لأنّ العمل السياسي يتطلّب السّند الشّعبي والتّهيكل المنظَّم في شكل حزب سياسي على امتداد الوطن؛ لا سيما في التجمّعات الحضرية[2]. إضافة إلى ذلك الصراع الذي ظهر بين بن جلول واللّجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي بعد اتهامِه للعلماء بقتل المفتي دالي بن كحول، وهو ما أَسهم في إبعاده عن رئاسة المؤتمر، ممّا ساهم في زوال الوحدة التي كانت قبل ذلك ولو لمدة قصيرة، وغيَّر بن جلول مساره بإعادة النظر في علاقاته؛ وذلك بتأسيس "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري"[3]، وبداية إنقسام أعضاء الفيدرالية الداعين والمتحمّسين لفكرتي الإندماج والتجنس، أمّا فرحات عباس الذي فشل في إقناع الفرنسيين ببرنامجه السياسي الذي أصابه اليأس؛ انتهى أمره في الفيدرالية بالإستقالة منها والانسحاب من اللجنة المالية الجزائرية[4]، وبداية البحث عن أساليب مغايرة في مواجهة السياسة الإستعمارية؛ والتوجّه نحو أفكار جديدة موازاة مع التطورات التي عرفتها الساحة السياسية الجزائرية.

ويُورد المؤرخ أبو القاسم سعد الله في هذا السياق أنّ النخبة اللّيبرالية كانت تنظر إلى فرنسا لا إلى الجماهير، وذلك لاعتقادهم أنّهم طبقة ممتازة تطفح على سطح بحر من الغوغاء والمشاغبين والمتعصّبين والجهلة، هذا الأمر نبّههم إليه الكاتب الفرنسي كوزون **(Couzon)** سنة 1930 قائلا بأنّ خلاص الجزائريين سيكون في الإتّحاد بين النخبة والجماهير[5]، وهو ما

---

(1)- الوناس حمداني، **المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 31.

(2) - نفس المرجع، ص 31.

(3)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص 68.

(4) - بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 105.

(5) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص 62.

غاب عن النخبة اللّيبرالية التي أصبحت خلال فترة الثلاثينات عبارة عن كتلة تضمّ مزيج غير متماسك؛ الأمر الذي جعلها غير قادرة على تكوين رأيًا عامًا في البلاد، وعليه فقد كانت هذه الكتلة خلال الثلاثينات لا تخرج عن تيار عام ليس له تنظيم قوي يعتمد عليه، ولا صوت زعيم ينطق به[1]. وقد أَحسن شارل أندري جوليان عندما قال عنهم أنهم:"لم يستطيعوا أو لم يُحسنوا الإنصهار في أحزاب تُمكّنهم من اتجاهات ثابتة ودائمة، فقد اقترب بعضهم من البعض وابتعدوا عن بعضهم البعض حسبما تمليه عليهم انفعالات طبائعهم، لكنهم بقوا متّفقين فيما يتعلق بجوهر الرغبات، وكانت خيبات الأمل والتخوفات تجمعهم من جديد، وتُلقي في المرتبة الثانية الإختلافات التي تفصلهم عن التشكيلات الإسلامية الاخرى"[2].

3.2- معارضة المستوطنين لمشاريع الإصلاح في الجزائر

ساهم المستوطنون الفرنسيون منذ قدومهم إلى الجزائر في إطار سياسة التوطين الفرنسي للفرنسيين ومختلف الاجناس في الجزائر باعتبارها جزء من الميتروبول؛ إذ ومنذ ذلك الوقت والشعب الجزائري يعاني من تسلّط المستوطنين عليهم واستعبادهم باعتبارهم شعب من الدرجة الثانية لا يمكنه أن يرقى إلى صفة مواطن فرنسي له كامل حقوق المواطنة الفرنسية، ممّا جعلهم يقفون في وجه كل الإصلاحات التي تقوم بها الإدارة الفرنسية في الجزائر حتى ولو كانت بسيطة. وكان إلى جانبهم السلطة المركزية (الميتروبول) التي لم تختلف سياستها عن سياسة المعمرين؛ بل كانتا تتكاملان وتطمحان لتحقيق هدف واحد وهو الإبقاء على الجزائر الفرنسية، وحسب المناضل أحمد مهساس فإنّ الاختلاف بين المعمرين والسلطة الفرنسية تمثَّل في الشكل، وإذا كانت السلطة المركزية غير مرتبطة بسلطة الأوروبيين في الجزائر؛ فقد كان لديها مَيْل إلى المبالغة في إظهار قوة المعمّرين لتفسير فشل محاولات الإصلاح[3]. ولم تكن سياسة الرفض المعتمدة من قبل الكولون الفرنسي وممثِّليهم حديثة عهْد فترة الثلاثينات؛ إنّما تعود لسنوات

---

(1) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص 60.

(2) - شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية**...، المرجع السابق، ص153.

(3) - أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 198.

سابقة، حيث أصبح اللّوبي الكولونيالي يشكل قوة ضاغطة وفاعلة، بعدما أصبح ممثَّلا في البرلمان ب30 نائبا و15 سيناتورا، إضافة إلى مصالحه الكبرى في الجزائر كالشركات العقارية والصناعية والمزارع، إلى جانب الجرائد الناطقة باسمه؛ والتي كانت تعكس توجهاته وطروحاته مثل" la républicain, l'Echo d'Alger, d'épêche des constantine la républicain_"[1]. وقد وصفت جريدة إفريقيا اللاتينية **(** Afrique) latine لصاحبها لويس برتراند المعمِّرين في مقال بعنوان:"نحن الفرنسيون في الجزائر"، يقول فيه:"نحن سادة هذه البلاد بفضل قوّتنا؛ ذلك لأنّ احتلال أي بلد لا يمكن إلا بواسطة القوة، ويلزم من هذا وجود غالبِين ومغلوبين، على أنّه حينما قَهرْنا هؤلاء أمكننا تنظيم الوطن، وهذا التنظيم أعطانا وحقّق لنا نظرية تفوُّق الغالب على المغلوب والرجل المتمدّن على الرجل المتأخّر الديني، نحن إذن الملاك الأصليون لهذا البلد"[2]. أمّا فرحات عباس فقد وصف المستوطنين في قوله:"في الجزائر تحكمها حفنة من المستوطنين الذين يسعون لدفن المسلمين ليقودوهم بالسّوط ويتركوهم في الجهل"[3].

وقف المستوطنون في وجه كل الإصلاحات، ومن ذلك مشروع فيوليت الذي عارضوه بشدة منذ ظهوره سنة 1931 إلى غاية إفشاله نهائيا سنة 1938؛ بسبب تخوّفهم من تزايد عدد الجزائريين داخل المجالس المحلية، فكان المنتخبون الأوروبيون يخشون من أن يروا في أحد الأيام الجزائريين يكتسحون تلك المجالس، سيصبحون خاضعين لأصوات عدد كبير من المسلمين المتعصّبين -حسب تعبيرهم- الذين يُلحّون على عدم التخلي عن مقوماتهم الشخصية التي تتجاوز في نظرهم الإطار الديني إلى البعد الإسلامي[4]، وهو ما أكّد عليه النائب آبو (**Abbo**) في جريدة صوت المعمّرين(**la voix des colons**) عندما أبدى تخوفه من

---

(1) - عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص 51.

(2) - عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي**، ج01...، المرجع السابق، ص ص 332-333.

(3)-A.N.O.M, 9H45, Commissariat Special, rapport union populaire Algérienne, Bone, n°:170, le 27 mars 1939.

(4) - الطاهر عمري، المرجع السابق، ص 292.

تمثيل الجزائريين وتأثير ذلك على مستقبل المستعمرة، وأكّد بأن كل تمثيل للأهالي من شأنه أن يوقف عملية الفرنسة حيث كتب:"إنّ مضاعفة الحقوق السياسية، وتمثيل الأهالي في إطار قانون أحوالهم الشخصية معناه القضاء على التوازن القائم، ومعارضتهم النهائية ضمن الكفاح العنيف من أجل التحكم في الشؤون العمومية[1].

وفي ذات السياق عارضت جمعية الأمير بعمالة وهران مشروع بلوم فيوليت، إذ خرجت خلال مؤتمر لها بالعمالة يوم 05 جانفي 1937 بمجموعة من القرارات هي:

- تحتجّ ضدّ مشرع فيوليت الذي تكُون نتائجه وخيمة على الوطن الفرنسي في المستقبل.

- تَحقّق أنّ مشروع فيوليت؛ وهذا أمر خفي عن كثير من فرنسي فرنسا لا يؤيده ولا يحبّذه في الجزائر سوى المتطرّفين الثوريين الذين يحاربون النفوذ الفرنسي، ويسعون لإنجاز فكرة أمة جزائرية ستنشق عن فرنسا.

- هناك عدد كبير من النواب الأهالي المنتخبين وقفوا ضد مشروع فيوليت، يؤيّدهم العديد من أعيان المسلمين الذين لا شك في إخلاصهم نحو القضية الأهلية ونحو فرنسا.

- إنّ تطبيق مشروع بلوم فيوليت سيُحدث قلاقل واضطرابات خطيرة بالجزائر، ويحيي حزازات وعداوات عرقية.

- نؤكّد مرة أخرى أنّ مشروع بلوم فيوليت يمكن أن يكون سلاحا خطيرا في يد المهرّجين المتطرّفين وخصوصا الذين اشتهروا بإبداء عواطفهم العدائية ضدّ فرنسا[2].

كما اتّهم المستوطنون فيوليت بتحريض المسلمين على الثورة ضد فرنسا، وحذّروه من نتائج إدخال أيّة تغييرات جوهرية على الشؤون الأهلية في الجزائر[3]. ورأوا أنّ إعطاء الجنسية الفرنسية للنخبة والنواب إخلال بالتوازن الإجتماعي والسياسي الذي يجعل منهم قوة بدون منازع في الجزائر وأغلبية قاهرة باسم الاحتلال والحضارة والعنصر[4]. وجنّدوا صحافتهم وممثليهم

---

(1) - شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**...، المرجع السابق، ص635.

(2) - **النجاح**، ع1944، 08 جانفي 1937.

(3) - نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية**...، المرجع السابق، ص 144.

(4)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص63.

في البرلمان وأموالهم لمنع الموافقة على المشروع، إلى جانب الإستقالة الجماعية، وهو ما قام به 300 شيخ بلدية في 8 مارس 1938 وما أعقبها من استقالات أخرى، ممّا جعل حكومة دلادييه تضع حدا للمشروع في شهر أفريل 1938[1]، ليُخيّب آمال وتطلعات النخبة الليبرالية. كما تلاشت طموحات النخبة الليبرالية في أملها بتطبيق حكومة باريس مبادئ ثورة 1789 من الحرية والإخاء والعدالة بين سكان الجزائر، واصطدمت بتعنُّت الكولون الذي تحكمت فيه المصالح الضيّقة للبرجوازية الفرنسية، والتي كانت تُبعد كل حوار قد يمكّن الأهالي الجزائريين من حصولهم على بعض الامتيازات التي تخرجهم من حالة الضياع والتلاشي[2]. فالتّمتع بحقوق المواطنة في إطار القانون الخاص حسب المستوطنين يفتح الطريق نحو الإنفصال لأنّه يضع الجزائر بين أيدي أغلبية أهلية معادية للمشروع الإندماجي.

اعتبر نواب المستعمَرة أنّ موقفهم الرافض يدخل ضمن سياسة واقعية فهم يرفضون فتح باب المدنية الفرنسية للمتجنسين الذين لم يتخلّوا عن مقوماتهم الشخصية، ولا يمكن للمرء أن يكون فرنسيا ومسلما في وقت واحد.

لقد كان رفْض مشروع فيوليت بداية التحول في الفكر السياسي لبعض قادة النخبة الليبرالية كفرحات عباس، إذ أنّ تجربته السياسية من خلال احتكاكه بالنواب الأوروبيين في المجالس البلدية والبرلمان أظهرت أنّ مطالبه السياسية غير مُجدية[3]، كما أن احتكاكه بالعلماء والقوى السياسية الأخرى جعله يعيد ترتيب أوراقه كونه شاهد مآل طروحات الإندماج مقابل تغلغل أفكار التغيير والإستقلال في الأوساط الشعبية عبْر حزب الشعب والعلماء المسلمين[4]. وعليه بدأ في الإبتعاد عن أفكاره السابقة:"لقد حان الوقت بالنسبة لنا لدخول حقل من الصراعات اليومية وفرض أنفسنا على كل البلاد من خلال توحيد إرادتنا وانضباطنا وجهودنا، ما هو

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص36-37.

[2]- عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص 64.

[3] - عمورة عمار، المرجع السابق، ص 176.

[4]- بوعبد الله عبد الحفيظ، **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005، ص 82.

صحيح بالنسبة للطبقة العاملة هو أيضا صحيح بالنسبة لنا، سيكون تحرير الأهلي من طرف الأهالي أنفسهم"[1].

بدأ فرحات عباس في اعتناق مبادئ الوطنية الجزائرية بانفصاله عن التيار الإندماجي الذي كان يتزعّمه بن جلول. هذا الأخير الذي واصل وفاءه للسياسة الإندماجية التي وصلت إلى طريق مسدود[2]، حيث سيبقى على حلمه الخالد في المساواة الإندماجية، التي ظلت لمدة طويلة مُمثّلة في مشروع بلوم فيوليت الذي كان يستجيب فِعلا لمطامح النخبة المهتمة بالدرجة الأولى بارتقائها الإجتماعي الفردي عن طريق ديمقراطية مقصورة على نخبة الثقافة والثروة[3]. أمّا فرحات عباس الذي ابتعد عن اتحاد المنتخبين فإنّه سيتعلم الوطنية التي ستبدأ تطورها وتُخرجه من أحلامه الأولى في التّمثُّل، وتقود خطاه تدريجيا إلى التصوّر الفيدرالي[4] خلال فترة الحرب العالمية الثانية التي ستتبلور خلالها أفكارا جديدة لدى بعض أفراد النخبة الليبرالية، وبداية العدول عن الفكر الإندماجي الذي امتازوا به منذ بداية الثلاثينات. بينما بقي بعض الليبراليين على نهجهم السابق في الدعوة إلى الإندماج كحل لمعاناة الشعب الجزائري.

ثانيا- القوى الليبرالية بعد الإنقسام

عرف التيار الليبرالي ظهور محاولات فردية لتأسيس أحزاب سياسية مستقلة عن فيدرالية المنتخبين المسلمين التي كانت تضم عددا من الشخصيات الليبرالية، وقد تزعّم هذه المحاولات كل من فرحات عباس وبن جلول[5] اللّذان كان لهما الدور الكبير مع بداية الثلاثينات في قيادة الفيدرالية، وإيصال مطالب الجزائريين إلى السلطة الفرنسية في الجزائر وباريس، كما ساهما في عقد المؤتمر الإسلامي الذي خرج بمجموعة من المطالب، إلا أنّ المتغيرات الداخلية

---

(1) - Ferhat Abbas, **Pourquoi Nous créons l'union populaire Algériene**, 1938, p 09.

(2)- بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 82.

(3)- سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح**، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ط01 ، ص41.

(4)- نفس المرجع، ص 41.

(5)- **ينظر إلى الملحق رقم(02).**

والخارجية ساهمت في زعزعة وتفكك وِحدة المنتخبين المسلمين المتأثرين بالثقافة الفرنسية ومبادئ ثورة1789.

1- فرحات عباس من فيدرالية المنتخبين إلى الإتّحاد الشّعبي

بعد الفشل الذي رافق النخبة الليبرالية منذ 1927 حيث لم تحقّق ما كانت تطمح إليه من الدخول في المواطنة الفرنسية والتمتّع بمزاياها مثل الفرنسيين، والمواقفة على مشروع بلوم فيوليت، إلّا أنّ ذلك لم يجد طريقا إلى التطبيق بسبب تعنُّت الإدارة الفرنسية ورفض المعمِّرين الكلّي للمشاريع الإصلاحية التي تُقرّها فرنسا في الجزائر. كل هذه الأحداث وغيرها أدّت بفرحات عباس إلى تأسيس حزب جديد منفصل عن إطار فيدرالية النواب المنتخبين أواخر جويلية 1938، أطلق عليه إسم"الإتحاد الشعبي الجزائري" **(L'union populaire Algérienne)**[1]. وجاء هذا التّشكيل السياسي الجديد لرغبته في تجاوز الإطار الضيق للفيدرالية وفتح صفوف حزبه إلى قاعدة أوسع[2].

ويذكر أبو القاسم سعد الله أنّ هذا الإسم الجديد كان عنوانا ضخما؛ يمثّل في حدّ ذاته إنطلاقة جديدة لفرحات عباس ورفاقه، واتجاه النخبة نحو الشعب، وذلك لكونها عرفت دور الجماهير خلال انعقاد المؤتمر الإسلامي، ورأت أيضا مدى نفاذ كلمة جمعية العلماء في أوساطها، كما شاهد فرحات عباس كيف قامت الجماهير الشعبية بحمل مصالي الحاج على الأكتاف في يوم 2 أوت، وبداية تسرُّب التيار الإستقلالي إلى الطبقات الشعبية بعد تأسيس حزب الشعب الجزائري، هذه التحولات أدّت بفرحات عباس إلى أن يُأسّس هو الآخر حزبا سياسيا يعبّر عن اتجاهه وعن النظرة الجديدة للنخبة والقائمة على الإعتماد على الشعب بدل الإتصال بالفرنسيين[3]، وكان شعار الحزب "من الشعب ومن أجل الشعب"[4]. وهو ما دعت إليه جريدة

---

(1) - ينظر إلى الملحق رقم (03).

(2)- Chikh Slimane, Op.cit, p 42.

(3)- أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص74.

(4) - Ferhat Abbas, **Pourquoi nous créons l'union**..., Op.cit, p 05.

الميدان عبر صفحاتها قائلة:"يوم تأسيس الإتحاد الشعبي الجزائري هو يوم العروبة والإسلام في الجزائر، فإمّا أن تنهض الجزائر من كبوتها، وإمّا أن تسقط أمام أعدائها الماكرين في هوة ما لها من قرار..إنّ الإتحاد الشعبي سيكون للجزائريين المسلمين جميعا...فيجب أن يُقبلوا عليه، وأن ينخرطوا فيه، وأن لا يتردّدوا في تنفيذ مبادئه"[1]، وذلك لمواجهة النظام الإستعماري وتغييره؛ إذ يجب توفُّر عمل جماهيري من كل الجماهير، ولا تكفي جمعيات المنتخبين وحدها[2]، وأضاف أيضا أنّ إلحاق الهزيمة بنظام قوي مثل النظام الكولونيالي وقصد تحويله وتحطيمه يتطلّب الأمر أكثر من تجمُّع للمنتخبين، يجب توفير حركة شعبية تتكوّن من كل الجماهير، وهذا لن يتحقّق إلا في إطار حزب[3]، فكانت الأسواق والأكواخ والمقاهي ميدانه للعمل[4].

وقد تمحورت مبادئ الحزب الجديد في ترقية أوضاع المسلمين ضمن إطار المدنية الفرنسية والتعايش بين مختلف الأعراق، وتحقيق السِّلم الإجتماعي، إضافة إلى مبادئ أخرى كحرية العبادة والمعتقد[5].

فبعد أن كان فرحات عباس من أشد المدافعين عن سياسة الإندماج أصبح يرفضها صراحة وبوضوح وينعتها ب"الآلة الخطيرة في خدمة الإستعمار"[6]، مقترِحا في الوقت ذاته إنشاء نظام المساواة حيث يتمّ إلغاء إمتيازات الطبقة والعِرق، واعتبار الجزائر كمقاطعة فرنسية حقيقية[7]، إلا أنّ هذا لا يعني ابتعاده عن النموذج الفرنسي حيث كان لا يرى مستقبل الجزائر

---

[1]- **جريدة الميدان**، ع09، 15 أوت 1937، ص 01.

[2]- شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة**...، المرجع السابق، ص ص 724-725.

[3] - Benjamin Stora et Zakia Daoud…, Op.cit, p 320.

[4]-A.N.O.M , 9H45, La comissaire de police, à Monsieur le gouvernement general, Direction de la securité général), Alger, Tebessa le 26/03/1939.

[5] - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 61.

[6] - جمال خرشي، **الإستعمار وسياسة الإستيعاب**...، المرجع السابق، ص 408.

[7] - Mahfoud Kaddache et Djillali Sari, Op.cit, p 41.

إلا كمستقبل أي محافظة فرنسية، ولا وجود في برنامج حزبه لقضيتي الإستقلال أو الإستقلال الذاتي[1]، ففرحات عباس كان يعتقد أنّ هدف هذا الحزب ليس في تكوين كيان سياسي مستقل؛ وإنّما في التمثيل البرلماني كضرورة حيوية تُحقق الإنتقال من فكرة الإندماج إلى مطلب التمثيل والتعبير عن طموحات الفئات الشعبية[2]، وهذا ما أوضحه في برنامج الحزب بربط الجزائر بفرنسا مع الإحتفاظ بالحاكم العام، وإلغاء الحكومة العامة، وكذا القيام بإصلاح جذري حيث يتمّ إلغاء المندوبيات المالية والمجلس الأعلى[3]، بالإضافة إلى هذا أكّد أنّ الجزائر المسلمة التي أراد الإستعماريون مسخها، ومحق أهلها قد صعُبت عليهم، وأنّهم لا يستطيعون الوصول إلى أهدافهم[4].

ضمَّن فرحات عباس برنامج حزبه في كُتيّب بعنوان "لماذا ننشئ الإتحاد الشعبي الجزائري؛ لاسترجاع حقوق الإنسان والمواطن". وقد دعا من خلاله إلى المساواة ونبذ العنصرية فكتب:"من أجل المدرسة الديمقراطية، من أجل المساواة المدنية بين جميع سكان الجزائر الفرنسية"[5]، ورفض فرحات عباس في برنامجه الإدماج "نريد أن تكون الجزائر تابعة للديمقراطية الفرنسية، ولكنّها تبقى محافظة على هيئتها وعلى لغتها وعاداتها وتقاليدها، إن الإلحاق لا يعني الإدماج"[6]، وهذا أساس التطور الذي بدأ يظهر على مواقف فرحات عباس من خلال التحوُّل من مطلب الإدماج إلى مطلب الإلحاق والتبعية للدولة الفرنسية مع الحفاظ على مبادئ الهوية الوطنية الجزائرية. وكان عباس يعمل من خلال حزبه على تحقيق الأهداف التالية:

---

(1) - سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص ص41-42.

(2) – حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص62.

(3) - نور الدين ثنيو، **إشكالية الدولة**...، المرجع السابق، ص441. الهامش رقم: 31.

(4) - عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق، ص236.

(5) - Ferhat Abbas, **Pourquoi Nous Créons l'union** …, Op.cit , p 06.

(6)- شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**...، المرجع السابق، ص 726.239.

- جعْل الجزائر مقاطعة فرنسية حقيقية مثل المقاطعات الفرنسية الأخرى.
- تعميم الجنسية الفرنسية والثقافة الفرنسية والحريات الفرنسية[1].
- وضع نظام اقتصادي يضمن الخبز والرفاهية للجميع[2].
- المساواة والحرية السياسية.
- إلغاء الامتيازات الطبقية والعرقية.
- تدريس اللغة العربية وتعليم الشباب المسلم[3].
- محاربة العنصرية والإمبريالية الإستعمارية.

ما يلاحَظ حول أهداف هذا الحزب[4] هو تأكيده على المطلب الإصلاحي الإعتدالي؛ وهو المساواة بين الأوروبيين والمسلمين الجزائريين مع حفاظهم على أحوالهم الشخصية، بالإضافة إلى أنّ هذا الحزب لم يتطرّق لمسألة الإستقلال الوطني بمقابل اعترافه بأنّ الجزائر جزء من التراب الفرنسي، كما أدرج عمله في إطار الشرعية القانونية الفرنسية[5].

من أجل توسيع نشاط الإتحاد الشعبي أسّس فرحات عباس في يونيو 1939 تسعة فروع تضمّ أكثر من 50 عضوا في مقاطعة قسنطينة وأربعة فروع في مقاطعة وهران وفرع واحد في مقاطعة الجزائر، لكن لم يجد هذا الحزب الجديد شعبية واسعة؛ إذ لم ينضم إليه إلا فئة الأعيان، أمّا من المنتخبين فقد انضم إلى صفوفه فئة قليلة[6].

وبالرّغم من أنّ هذا الحزب لم يدم طويلا بسبب الحرب العالمية الثانية ولم يكن ثوريا إلا أنّه استطاع تغيير طبيعة الممارسة السياسية للممثلين الجزائريين من وسطاء بين السلطات

---

(1)- عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق ، ص 239.

(2) - Claudt Collot et Jean Robert Henry, Op.cit, p 138.

(3)- Mohammed Teguia, Op.cit , p 61.

(4)- **ينظر إلى الملحق رقم 04**.

(5) - يوسف حميطوش، المرجع الأسبق، ص83.

(6)- شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**...، المرجع السابق، ص727.

الفرنسية والجماهير الشعبية إلى طابع الممارسة السياسية الحقيقية، وبداية التخلّي عن الفكر الإدماجي داخل البوتقة الفرنسية من خلال الدعوة إلى فكرة الإرتباط بفرنسا على شكل اتحادية وبمواطنة جزائرية، وهذا الحل حسبه يُعدّ منطقيا وعقلانيا[1]. إلى جانب ذلك كان لاحتكاكه بحزب الشعب الجزائري وانتشار مطالبه الإستقلالية أثرًا على الفكر السياسي لفرحات عباس الذي أصبح يميل إلى المطالب الوطنية، بعد أن كان ينفي وجود الأمة الجزائرية وكيانها.

2- بن جلول يؤسِّس التجمّع الفرنسي-الإسلامي

أسّس بن جلول حزبا جديدا أسماه "التجمع الفرنسي-الإسلامي"، وأراد من خلاله إعادة تجميع القوى الإسلامية - الفرنسية في الجزائر سعيا منه لإنشاء اتحاد بين الجماعات الإسلامية المختلفة[2]. وقد نشر بيان التأسيس في 5 أوت1939؛ كتب فيه:"لقد أُسّس في القطر الجزائري بواسطة كل الجمعيات الفرنسية أو الإسلامية وهي جمعيات مشتركة فرنسية إسلامية وأحزاب سياسية ونقابات عمال وصُناع؛ تَجمُّع تمثّلت فيه كل هذه الهيئات لتُوحِّد مجهوداتها للحصول على مطالب مشتركة"[3]، ويتكون من: المنتخبون، الفلاحون، عمال المزارع، عمال المدن، التجار، العلماء، قدماء المحاربين، الموظفون، الطرقيون، الجمعيات، الأحزاب السياسية، النقابات[4]، إلى جانب هاته الهيئات انخرط فيه أيضا فرع واحد من حزب الشعب وممثلون أوروبيون للنقابات، والحزب الإشتراكي الفرنسي والحزب الشيوعي الفرنسي، في حين رفض فرحات عباس الإنضمام إليه لأنّه أصبح يرى ضرورة العمل الشعبي للحصول على الحقوق، إلى جانب تمييزه بين مبدأ التعلّق بفرنسا وبين الإندماج فيها[5].

---

(1) - يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص 362.

(2) -Mahfoud Kaddache et Djillali Sari..., Op.cit, p 41.

(3) - عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق، ص 240.

(4) - Claude Collot et Jean Robert Henry, Op.cit, p 138- 139.

(5)- علال الفاسي، **محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى**، معهد الدراسات العربية العالمية، 1955، ص ص 87-88.

بالنسبة لنظام الحزب فإنّ كل جمعية تحتفظ باستقلالها وفرديتها، وليس للتجمع الحق في التدقيق أو التدخل في الشؤون الداخلية لأعضاء الجمعية، كما يحدِّد التجمع البرنامج الذي تلتزم به جميع الهيئات، ويحدِّد وسائل العمل لتحقيق هدفه[1]. وحول برنامج الحزب فقد قدّم رئيس الحزب الشيوعي بن علي بوقرط فكرة عن برنامجه في مقال له بجريدة الوفاق في 03 أوت من سنة 1939 في قوله:"يعيش التجمّع الفرنسي الجزائري من أجل الخبز والمدارس الفرنسية واللغة العربية والإخاء والسلام"[2]. وحسب شارل روبير آجيرون فإن هذه الشعارات لم تكن إلا إحدى شعارات الحزب الشيوعي الجزائري[3].

لقد طالب بن جلول من خلال التجمع بتطبيق مشروع بلوم فيوليت وتحقيق المطالب الإقتصادية والاجتماعية والسياسية المقدمة للحكومة الفرنسية، كما تعهّد بالعمل على احترام قانون الأحوال الشخصية الإسلامي دون الإكتراث بأي مذهب ديني وبمنأى عن كل نزعة طائفية[4].

ما يَظهر من خلال مطالب بن جلول أنّه كان يسعى لإعادة إحياء فكرة المؤتمر الإسلامي وتوسيع قاعدته ليشمل مختلف الفئات المسلمة والأوروبية المؤيّدة للسياسة الإندماجية التي بقي متمسكا بها، إلا أنّ حزبه لقي نفس مصير الإتحاد الشعبي مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُكلّل بالنجاح؛ فقد كان للمتغيرات الداخلية والخارجية الأثر على الفكر السياسي لتيار النخبة الليبرالية خلال فترة الحرب. وهذا ما سنتناوله في الفصل الموالي بإذن الله تعالى.

---

(1)- Claudt Collot et Jean Robert Henry, Opcit, p 238.

(2)- Mohammed Teguia , Op.cit, p 61.

(3)- شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**...، المرجع السابق، ص727.

(4)- نفس المرجع، ص726.

خلاصة الفصل

إنّ ما يمكن أن نخلص إليه من خلال نشاط النخبة الليبرالية منذ تأسيس فيدرالية النواب المنتخبين إلى غاية الإنقسام الذي عرفته الفيدرالية بين أبرز قادتها؛ هو ذلك النشاط الواسع الذي تميّزت به العناصر الليبرالية منذ بداية الثلاثينات من خلال كسْر ذلك الحاجز الذي كان يمنع من إيصال مطالب الشعب الجزائري إلى السلطات الفرنسية في الجزائر والميتروبول. فقدْ أصبح نواب النخبة الليبرالية في مواجهة الإدارة الإستعمارية بوسائل حديثة كالصحافة والوفود وعقد المحاضرات والتجمعات الشعبية والمؤتمرات. وعليه فقد ساهم الليبراليون في فضْح السياسة الإستعمارية القائمة على التمييز العنصري واللامساواة بين الجزائريين المسلمين والمستوطنين؛ بالإضافة إلى هذا استعمل الليبراليون وسائل جديدة للتعبير عن رفضهم للسياسة الإستعمارية؛ عبْر الإستقالات الجماعية التي تميّزوا بها خلال فترة الثلاثينات وخاصة بعد رفض مطالب المؤتمر الإسلامي.

وبالرغم من التوجُّهات الفكرية لعناصر النخبة الليبرالية المستلهَمة من الثقافة الغربية ومبادئ الثورة الفرنسية الداعية إلى الحرية والمساواة والأخوة؛ إلا أن ذلك لم يمنع من وجود اختلاف بين الليبراليين في حل المسألة الجزائرية؛ وتمسُّك البعض منهم بالتجنّس الذي يؤدي بالمتجنّس إلى التخلي عن العقيدة الإسلامية والإحتكام للقانون الفرنسي المخالِف لمبادئ الإسلام. هذه الإختلافات أدّت إلى العديد من الإنقسامات داخل الصف الليبرالي منذ بداية الثلاثينات حيث انقسمت الفيدرالية إلى ثلاث فيدراليات، ثم انقسام سنة 1938 بين أبرز العناصر الليبرالية بن جلول وفرحات عباس.

كما أدّت الإنقسامات المتتالية التي عرفتها النخبة الليبرالية وفشلها في تحقيق مطالبها كإدماج المجتمع الجزائري في الأمة الفرنسية ومساواته مع الشعب الفرنسي في الحقوق والواجبات إلى دخولها مرحلة جديدة في نضالها السياسي. هذه المرحلة ستبدأ مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، والتي ستؤثر -الحرب- بدورها على الساحة السياسية الجزائرية، حيث ستعرف النخبة الليبرالية تحولات كثيرة في مواقفها ومطالبها السياسية اتجاه القضايا الوطنية التي تَهمّ الشعب الجزائري.

الفصل الثالث

النخبة الليبرالية من الإندماج إلى الفيدرالية (1939-1945)

الفصل الثالث: النخبة الليبرالية من الإندماج إلى الفيدرالية (1939-1945)

تُعتبر الحرب العالمية الثانية من أكثر الحروب التي عرفها العالم المعاصر من حيث حجم الدّمار والخسائر المادية والبشرية التي خلّفتها، والتغيرات الجيوسياسية التي أعقبتها، وتأثيرها البارز على شعوب المستعمرات، ومنها الجزائر التي كانت تئنّ تحت وطأة الإستعمار الفرنسي لأزيَد من قرن من الزمن. فقد عرفت الجزائر خلال فترة الحرب تحولات كثيرة مست جوانب مختلفة من الحياة بها، أهمها الجانب السياسي الذي تميّز بتطور الوعي السياسي للتيارات السياسية المشكِّلة للحركة الوطنية، خاصة التيار الليبرالي الذي عرف خلال فترة الحرب منعطفات حاسمة في مواقفه السياسية في ظل تطورات الحرب وانعكاساتها على الجزائريين، خاصة عندما نذكر إنزال الحلفاء بأرض الجزائر، وكيف أثّر على المواقف السياسية لبعض قادة النخبة الليبرالية، التي تميزت بمطالبها الإندماجية ورفع شعارات الثورة الفرنسية كحلّ للقضية الجزائرية.

المبحث الأول: نشاط النخبة اللّيبرالية خلال السنوات الأولى من الحرب 1939-1940

أولا- إندلاع الحرب العالمية الثانية وموقف النخبة الليبرالية منها

طبّقت فرنسا غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية على رعاياها الفرنسيين (الجزائريين) نظام إجبارية الخدمة العسكرية، وسِيقوا أفواجا أفواجا من مختلف فئات المجتمع نحو جبهات القتال الفرنسية الألمانية، واقتنع بعض المثقفين الجزائريين -تحت تأثير الدعايتين الفرنسية والغربية عموما- أنّ قيام الحرب كان من أجل انتصار الديمقراطية ضد النازية والفاشستية، وأنها في نهاية المطاف تسعى لإعطاء الشعوب المستعمَرة حقوقها.

في مقابل دعاية مضادّة من الألمان والإيطاليين تَعِد الجزائريين بأنّهم سينالون حريتهم في حال تأييدهم لدول المحور[1]. وخلال عهد حكومة فيشي انتشرت دعاية دول المحور في الجزائر من طرف الفرنسيين أنفسهم وخاصة المعمرين، ظهرت صحف ذات اتجاه جديد بين 1940-1942 دعت بالنصر لقوات المحور، كما كانت تُشيد بالنظام النّازي الجديد ومستنكرة

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرير 1830-1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 2007، ص ص 128-129.

الديمقراطيات الرأسمالية (أمريكا وبريطانيا) الضّالعة في رِكاب البلشفية. ومن صُحف المعمِّرين في الجزائر التي ظهرت آنذاك نذكر: **,**La La dépêche Algérien**"** colons**"**Dernière Nouvelle, la Voie des؛ التي كانت تنشر أخبارا بارزة عن الألمان وبيتان وشعارات الدولة الفرنسية، وتنتقد اليساريين والإنجليز[1]. ويذكر فرحات عباس أنّ هدف المعمرين كان حينذاك هو الإحتفاظ بالجزائر تحت سلطتهم. وقد ظهرت فيهم روح التمرّد على حكومة باريس، حتى أنّ الحاكم العام لوبو**(**Georges Le Beau**)** منع ظهور مقالاتهم سنة 1940، وقال في ذات الشأن:"لقد ارتكبت فرنسا أخطاء، وعليها وحدها أن تدفع الثّمن، ولسنا على استعداد لدفعه بدلها"[2].

خصّص الألمان لدعايتهم متعاونين وخبراء ومساجين فارّين من السجون والمعتقلات، وقد وصل صدى هذه الوسائل الدعائية إلى الجزائر خاصة بعد سقوط فرنسا في شهر جوان1940، ولقيت رواجا كبيرا لدى الفئات الشعبية، حيث صوّرت هتلر بالمنتصر ذو الفضل في تحرير الشعوب المحرومة[3]. كما كانت الحصص الإذاعية تُبثّ عبر عدة محطّات مثل راديو برلين منذ سبتمبر 1939، محطّة باريس موندیال**(**Paris Mondial**)** منذ جويلية 1940؛ باللغتين العربية والفرنسية[4].

في المقابل استعمل الحلفاء بدورهم وسائل مختلفة في دعايتهم، كعرض الأفلام السينمائية التي تُبرز المجهود الحربي للحلفاء وانتصاراتهم، إلى توزيع المناشير والبيانات والرسومات الكاريكاتورية التي تُظهر روزفلت وتشرشل تحتها عنوان"سينتصر الحلفاء..إن شاء الله"، واستخدموا الجرائد والمجلات، كمجلة "النصر" و"أخبار الأسبوع" و"نشرية المستمِع العربي"، وكانت كلّها تَصدر باللغة العربية[5]. إلى جانب دعاية فرنسا الحرة من بريطانيا ضد الحكم

---

(1)- A.W.O, carton4477, Dossier presse indigènes et préfecture d'Oran cie, n°: 623, décembre1942.

(2) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص178.

(3)- عبد القادر جيلالي بولوفة، **حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1939-1954**، الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط01، 2011، ص55.

(4)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص178.

(5)- عبد القادر جيلالي بولوفة، المرجع السابق، ص65.

النازي وحكم فيشي؛ كان هناك راديو موسكو وواشنطن ولندن، وكلّهم أكثروا من الحديث عن الحرية والإستقلال، وحق تقرير مصير الشعوب والمساواة في الحقوق والواجبات واستنكار الفاشستية والإضطهاد والظلم، وقد ساهمت هذه الدعاية في تنبيه الشعوب سياسيا، وإيقاظ الروح القومية لدى الشعوب المستعمَرة في إفريقيا وآسيا[1].

وفي ظِل هذه الدعاية الغربية المتضاربة، توجّه الوزير الفرنسي ألبير سارو(Albert sarraut) بنداء إلى مسلمي شمال إفريقيا بتاريخ 02 ديسمبر 1939 قائلا:"لن ينسى الوطن الأم يوم النصر ما عليه تقديمه لأبنائه من شمال إفريقيا"[2].

أثّرت دعاية الدول المتصارعة على النخبة المثقفة (خاصة النخبة الليبرالية) التي انضم بعض أفرادها إلى جانب القوات الفرنسية ضد المحور، وأبدت استعدادها للدفاع عن قيم الجمهورية الفرنسية، فقد عبّر كل من شريف بن حبيلس ورابح زناتي في جريدة صوت الأهلي بعد نداء سارو عن تأييدهما لِما صرّح به هذا الأخير، وكتبا:"لم تَعد الجزائر مستعمرة أبدا، نتمنّى أن تُسَرّع الحرب الحالية هذه الفرنسة، فرنسة المتطوّرين الحقيقيين"[3]. كما أبدى معظم النواب المنتخبين وأفراد النخبة المثقفة تضامنهم مع فرنسا لاعتقادهم أنّ انتصار فرنسا هو انتصار للحرية والديمقراطية. فقد أعطت الصراعات المناهضة للفاشية التي ظهرت إبان الحرب الجزائر أملًا كبيرا في استعادة السيادة بمجرد الإنتصار على الهتلرية، خصوصا وأنّ هذا الأمل كانت تُغذّيه إعلانات القوى المتحالفة حول حق الشعوب في تقرير مصيرها، لهذا اختار الجزائريون عدم الجلوس مكتوفي الأيدي والتصدّي للزحف النازي[4].

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية وجّه الحاكم العام الفرنسي في الجزائر "لوبو" نداء إلى الجزائريين يوم 04 سبتمبر1939 داعيا إياهم إلى الوقوف إلى جانب فرنسا قائلا:"يا سكان الجزائر، منذ الأمس دخلت فرنسا وبريطانيا العظمى في حالة الحرب مع ألمانيا، فهتلر

---

(1) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص 194.

(2) - شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**...، المرجع السابق، ص891.

(3) - نفس المرجع، ص892.

(4)- Amar Belkhodja**, Mouvements Nationales des Hommes et des Repères histoire**, éditions Alpha, Alger, 2008, p 165.

رئيس الدولة الألمانية بتماديه في سياسة التباغض بين الأمم يريد التوصُّل إلى جعل العالم أجمع تحت نير العبودية الألماني، وإنّ الجمهورية الفرنسية وبريطانيا العظمى مُصمّمتان على الدفاع عن استقلالهما وعن تسامي فكرتهما في نصرة الحق والحرية، وتدعوان جميع أولادهما للحفاظ على سلامة بلادهما، وهذا هو الوطن الجزائري الذي يُعدّ الأهم من المملكة الفرنسية يستجيب لخطاب السيد ألبير لوبران(Albert Lebrun**)** رئيس الجمهورية، ورئيس ديوان الوزراء السيد إدوارد دلاديي (Edward Daladie)، ويكون مثالا لوطن هادئ ذي عزم وامتثال باتحاد جميع أبنائه في حب الوطن؛ لتعيش الجزائر الفرنسية، لتعش الحرية"[1].

عبّرت النخبة الليبرالية عن موقفها من الحرب العالمية الثانية؛ فأرسلت فيدراليات النواب المنتخبون من العمالات الثلاث برقيات مسانَدة وتأييد بتاريخ 30 أوت 1939 إلى كل من رئيس الحكومة الفرنسية "دلاديي" ووزير الداخلية "ألبير سارو" والحاكم العام للجزائر "لوبو"[2]. كما أرسل النوّاب رسائل وبرقيات فردية إلى الهيئات الإدارية الإستعمارية، من ذلك الحاكم العام الذي وصلته العديد من برقيّات النواب المنتخبين أمثال: الدكتور لخضاري مستشار مالي بسطيف، عَبّود الحاج مستشار عام بعين البيضاء، فرحات عباس مستشار مالي بسطيف، شنتوف عدة من معسكر[3].

من جانبه صرّح فرحات عباس آملا في مستقبل أفضل لبلاده عقب الحرب قائلا:"من الأفضل أن نأمل في أن يأتي رجال جُدد بصيغ جديدة لمنح هذا البلد المستقبل الذي يناسبه، الجزائر تستحقّ أفضل من أن تكون مستعمرة ومسرح مجازر. أولا سيكون من الضروري هزيمة الإستعمار، ثم سيظهر الوجه العطوف لفرنسا والدول الأوروبية"[4].

---

[1]- بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 100.

[2] - **Echo d'Oran**, 30 aout 1939.

[3] - **La voix indigènes**, 08 février 1940.

[4] - Benjamine Stora ,Zakia Daoud, Op.cit, p98.

قدّم الحاكم العام لوبو الشكر لمواطنيه الأوروبيين والمسلمين على تلبية نداء الوطن وهذا الاهتمام. كما توجّه بن جلول إلى مواطنيه بالشكر على هبّتهم لنجدة فرنسا المهدَّدة[1]، وعبّر أيضا عن ولائه لفرنسا في حربها في بيانه الذي وجّهه للجزائريين قائلا:"أيّها الإخوان الأعزاء في كل مكان في المدن أو الدواوير، قد أَجبتم -حاضرون **!**- لنداء الوطن"، وأردف قائلا بعد أن ذكَّر الجزائريين بوقوف أجدادهم إلى جانب فرنسا سنتي1870و1914 بأنهم"سينصُرون السلام والحرية والديمقراطية، وبالتالي سيخدمون الإنسانية بتحقيق انتصار فرنسا"[2]. وحين اندلعت الحرب كان بن جلول من المتطوّعين الأوائل لتأدية واجبات العلم الفرنسي؛ بينما لم تعترف له فرنسا بالحقوق التي لطالما كان يطالب بها باسم الشعب الجزائري[3]. وانخرط في الجيش الفرنسي إلى جانبه الدكتور لخضاري. أما فرحات عباس فقد تطوّع برتبة مساعد صيدلي في مختبر ووحدة صحية بالجيش الفرنسي[4].

فمع بداية الحرب العالمية الثانية أعلن فرحات عباس بأنّه سيوقف كل نشاط سياسي من أجل تكريس كل جهوده"لخلاص الأمة (الفرنسية) التي يتعلق بها مستقبلنا"[5]، وأنّه"إذا توقّفت فرنسا الديمقراطية على أن تكون قوية؛ فإنّ حلمهم في نيل الحرية سيُدفن إلى الأبد"[6]. وصرّح في مقام آخر بجريدة الوفاق في 04 سبتمبر 1939:"اليوم وفي هذه الأوقات الخطيرة التي تتعرّض فيها حرية الأمم الديمقراطية للتهديد...في هذا الوقت دعونا نؤكد إيماننا بالنصر الفرنسي، وانتصار الحرية في الداخل وفي جميع أنحاء العالم، وفاءًا لمذهبنا وفاءًا لبرنامجنا وفاءًا للمهمة التي قبلتها نيابة عنكم وللأفكار التي قمت بنشرها بينكم، مكاني تحت العَلم جنبا إلى جنب مع رفاقي في الصف، إذا متّ أطلب منكم أن تُكرموا ذاكرتي من خلال البقاء

---

(1) - عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق، ص 890.

(2) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص ص 79-80.

(3) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص69.

(4)- Benjamine Stora, Zakia Daoud, Op.cit, p98.

(5)- ينظر إلى الملحق رقم 05.

(6)- Abdelkader Mimouni, **le manifeste Algérien dans la presse Française**, 2édition, éditions mimouni, p76**.**

مخلصين لحزبنا والطريق الذي وضعته، وإذا عدت سأستأنف بينكم بنفس الشجاعة والتضحية، للدفاع عن قضيتنا المقدسة، تحيا الجزائر، تحيا فرنسا"[1].

في ذات التوجه عبّر رابح زناتي في مقال له في جريدة "صوت الأهالي" بعنوان:"من أجل فرنسا ومن أجلنا نحن" عن موقفه المؤيّد لفرنسا، قال فيه:"أنّ مسلمي شمال إفريقيا يقاتِلون مع فرنسا من أجل نفس المثل الأعلى ونفس المستقبل. نحن نقاتل بالتأكيد جنبا إلى جنب مع الفرنسيين من واجب الإمتنان، ولكن أيضا للدفاع عن بيوتنا، بلادنا مستهدفة بشكل خاص، ونحن نتّفق بشكل أفضل مع الفرنسين عندما ستختفي كل الغيوم...سنكون قد عملنا من أجل فرنسا ومن أجلنا"[2]. وأكّد أيضا تأييده لفرنسا في حربها قائلا:"لم يعد هناك ما يدعو للتسويف ولن تكون التضحية بلا فائدة...فرنسا منخرطة في صراع إنقاذ وسنكون إلى جانبها، معها سندافع عن ممتلكاتنا وحرياتنا وحقّنا في العيش، وسنضمن حياة سعيدة؛ وسنوَرِّث لأجيالنا القادمة حالة من الحرية والكرامة...القضية الفرنسية هي قضية العدل والإنسانية"[3]. وكَتب المُسمّى"حسان" مقالا مع بداية الحرب؛ ومما ورد فيه:"...الآلاف من المقاتلين الذين يُضحّون من جميع الألوان، ولكن قلبهم ينبض في انسجام تام...لا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك لأن الجندي الإستعماري الذي يحب فرنسا يحارِب من كل قلبه"[4]. بهذا يكون هؤلاء قد جدّدوا تعلقهم بفرنسا، معبّرين في هذا عن شعورهم القوي بها، وعن ثقتهم في رئيس الوزراء الفرنسي دلاديه(Daladier) وكذا الجيش الفرنسي، جاء هذا لظنهم أن مشاركتهم في الحرب إلى جانب فرنسا هي انتصار للسلام والحرية والديمقراطية وخدمة للإنسانية، كما اعتقدوا أنّ وقوفهم إلى جانب فرنسا في محنتها سيجعلها تُراجع سياستها اتجاه شعبهم وتنظر إلى مطالبهم بعين العطف والعدالة[5]. مما يجعلها تُراجع سياستها وتستجيب لمطالبهم.

---

(1)- Abdelkader Mimouni, Op.cit, p77.

(2)- **La voix indigènes**, 04/12/1939.

(3) - **La voix indigènes**, 07/09/1939.

(4) - **La voix indigènes** , 04/12/1939.

(5) - شايب قدادرة، **أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1942 دراسة تحليلية**، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، المجلد 02، العدد02، 2008، ص 377.

ثانيا- الأوضاع السياسية للنخبة اللّيبرالية مع بداية الحرب

استمرّ الإنقسام بين أعضاء فيدرالية النواب المنتخبين بعد أن اختار كل من فرحات عباس وبن جلول طريقهما قبل اندلاع الحرب، وعليه فقد غابت الفيدرالية ونوابها عن أهم الأحداث إلى غاية شهر ديسمبر 1942. وما من شك أنّه قد كان للظروف الخارجية دورا كبيرا في اختيار كل منهما العمل الإنفرادي المعزول، وفي ظن كل منهما أنّ الأيام ستُنصفهما لقيادة الحركة السياسية من جديد في الجزائر. و تجسّد هذا التباعد السيّاسي بين الرجلين من خلال اعتماد بن جلول على أفراد عائلته مثل مصطفى بن جلول وصهره عمر بن شيكو شقيق زوجته، أمّا فرحات عباس فقد اكتفى بالنواب المتذمّرين من السياسة الإقصائية لبن جلول[1]. بعد انسحابه -عباس- من فيدرالية النواب المنتخبين إثر تصريح للنائب بوجمعة لإذاعة الجزائر؛ وهو أحد المقرّبين من بن جلول حيث نصّب نفسه أمينا عاما لفيدرالية النواب المسلمين، الأمر الذي أغضب الرجل الثاني في الفيدرالية ودفعه إلى الإستقالة الفورية مع الدكتور سعدان. وبهذا أصبحت فيدرالية النوّاب لعمالة قسنطينة وكأنّها تسير بقائدين، ونتيجة لميل عباس نحو الأفكار التحررية لحزب الشعب الجزائري قرّر مع سعدان إبعاد كل نائب محايد من الفيدرالية بعدما أحسّ أنّ هناك من لا يساير أفكاره ولا يلتزم بقراراته. وما يلاحظ أنّ حياد غالبية النواب عائد إلى عدم رضاهم عن قادتهما بعدما تعمّدا التسيير الفردي وعدم مراعاة مشاعر وآراء النواب. ورغم ما أصبحت عليه الفيدرالية من انقسامات وتراجع في التعامل مع الأحداث السياسية، فقد اعتمد نوابها المنشقّين المنظوين تحت القيادتين على سياسة الرفض الصامت بتقبل قيادتهما دون إعلان معارضتهما لسياستهما، وهذا ما لم يتنبه إليه رواد الفيدرالية مبكّرا؛ وأضرّ بالحركة وبالنواب وفتح المجال واسعا لمناورات الإدارة الاستعمارية الممثلة لحكومة فيشي للنيل منهما[2].

---

[1] - محمد بكار، المرجع السابق، ص 227.

[2] - محمد بكار، المرجع السابق، ص 228.

ثالثا- أوضاع الجزائر في ظل حكومة فيشي

مع منتصف عام 1940، انهزمت القوات الفرنسية، وتمكّن الجيش الألماني من الدخول إلى العاصمة باريس، تلك الهزيمة التي أسقطت هيبة فرنسا في أعين الجزائريين، وفتحت المجال لانتشار دعاية العدو(المحور) التي كانت تحرّض على الثورة، ومنها إذاعة برلين وراديو باريس(paris)؛ بحيث ضاعفا من بثّهما المعادي للفرنسيين باللغتين العربية والقبائلية[1].

أدرك الجزائريون ضُعف فرنسا إثر الهزيمة التي لحقت بها، في المقابل أُعجبوا بألمانيا النازية، لاعتقادهم أنها محرّرة شعوب المستعمرات **!!**، خاصة وأنّ إذاعات لندن وموسكو وواشنطن غمرت حينها العالم كلّه بمبادئ حرية الإنسان والشعوب، ممّا جعل الشعوب المستعمرة تعرف حقوقها وتكتشف شخصياتها، وترفع رأسها متسائلة عن مستقبلها[2].

كما أدّى سقوط فرنسا إلى انهيار ذلك الجدار الورقي الذي طالما كانت فرنسا تحيط به نفسها لإيهام الجزائريين بأنها دولة لا تُغلب، وأن جيشها تحيط به العناية الإلهية، وأصبحت الجزائر مسرحا للصراع بين الحلفاء والمحور[3]. في هذه الظروف المليئة بالأحداث والتطورات الناجمة عن الحرب عرفت الجزائر حكومة جديدة؛ ألا وهي حكومة فيشي؛ وقد ظهرت هذه الحكومة بعد انهزام فرنسا وسقوط حكومة بول رينو (Paul Reynaud) في

---

[1]- Isnard Hildbert, **Aux origines au nationalisme Algérien, Annales d'histoire des sciences sociales**, Volume 4, N°4, Année1949, p 468.

[2] - نفيسة دويدة، **تطور فكرة الوطنية عند فرحات1927-1955**، رسالة ماجيستر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2005، ص 38.

[3] - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03... المرجع السابق، ص 175.

26 جوان 1940[1]، ليتمّ بعدها الإعلان عن قيام حكومة فيشي[2]التابعة للنفوذ الألماني بقيادة الماريشال بيتان (PH.Pétain) بتاريخ 4 جويلية1940[3].

عرفت الجزائر خلال عهد حكومة فيشي اضطرابات كثيرة بين الفرنسيين أنفسهم؛ حيث كان فيهم من يؤيد الماريشال بيتان ومنهم من يؤيد الجنرال ديغول (Charles de Gaulle)، ممثّل فرنسا المقاوِمة؛ وطرف ثالث يؤيد دارلان (François Darlan) بصفته ممثل حكومة فيشي الذي انظم للمقاومة بعد نزول الحلفاء بشمال افريقيا؛ في انتظار الفرصة المواتية؛ بعد أن كثُرت الجوسسة والمؤامرات بين الفرنسيين في الجزائر قبل نزول الحلفاء في نوفمبر1942[4].

إضافة إلى تغيُّر الحكّام العامون مرات عديدة في وقت قصير، وساءت الأوضاع الإقتصادية نظرا لكون الحرب قد استنزفت خيرات البلاد بنقلها إلى أوروبا، إلى جانب كثرة المضاربات وقلّة المواد الغذائية، حيث انقطع السكر والشاي والقهوة والدقيق وجاء "عام الأُرز" أو ما أُطلق عليه "عام الشر"[5]. وارتفعت الضرائب على الجزائريين في المنتجات الغذائية خاصّة الحبوب والتّمر والتّين[6]. ومما يُتعجّب له أنّه بالرغم من حالة الضعف التي كانت تعيشها حكومة فيشي، إلا أنّها لم تتوقف عن معاملتها للجزائريين بطرق غير إنسانية، إلى جانب سياسة التمييز العنصرية التي انتهجتها في حق المجندين الجزائريين المسلمين والأوروبيين؛ وتخصيصها التشريفات فقط للجنود الأوروبيين دون غيرهم، وهو ما حصل

---

(1) - رمضان لاوند، **موسوعة الحرب العالمية الثانية**، ط02، دار العلم للملايين، بيروت، 2006، ص53.

(2) - بعد سقوط حكومة بول رينو ومجيء حكومة بيتان، طلب هذا الأخير من الألمان وقف القتال تمهيدا لعقد هدنة بين الدولتين المتحاربتين، وقد اختار بيتان مدينة فيشي مقرا له ولحكومته، واستجاب الألمان لطلب بيتان رغم أنهم كانوا قد احتلوا في ذلك الوقت نصف فرنسا. ينظر: نفس المرجع، ص53.

(3)- Benjamine Stora, **Histoire Algérie Contemporaine1830-1988**, 2éd, casbah, Alger, 2004, p 91.

(4) - أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر**...، المرجع السابق، ص130.

(5) - نفس المرجع، ص130.

(6) - **La voix indigènes**, n :514, 11 juillet 1940.

لفرحات عباس الذي لم يستفد من الترقية وبقي في رتبة رقيب؛ كوْنه مواطن من الدرجة الثانية لا يتمتع بكامل الحقوق؛ بينما استفاد منها زملائه من الصيادلة الأوروبيين[1].

من جانب آخر تضاربت الدعاية في الجزائر بين أطراف الصراع؛ النظام الإستعماري الفرنسي والنازية، وقد اختلفت مصالح وأهداف كل طرف، واستُعمل لذلك وسائل دعاية كثيرة تطورت مع تطور مجريات الحرب وأحداثها[2].

قامت حكومة فيشي في الجزائر بمجموعة من الإجراءات في حق الأهالي والحركة الوطنية الجزائرية، نذكر أبرزها:

- إضطهاد قادة الحركة الوطنية الجزائرية، وحرمان الجزائريين المسلمين من المواد الإقتصادية الأوّلية التي تُنتجها الجزائر، ممّا ساهم في إدخال البلاد في أزمة اقتصادية حادّة.
- إلغاء نظام الإنتخابات المعمول به في الجزائر ووضع كل المشاكل السياسية الداخلية المتعلّقة بالإنتخابات على الرفّ؛ بما فيها مشكل تمثيل الأهالي في البرلمان.
- إضطهاد الشيوعيين واتهامهم بمعاداتها والعمل ضدّها، حيث قامت بحل الحزب الشيوعي رسميا، ممّا جعل نشاط قادته ضعيفا ما بين 1940و1942، فلجأوا للعمل السري، ولم يستأنفوا نشاطهم إلاّ مع نهاية 1942 بعد نزول قوات الحلفاء.
- منع الوطنيين الجزائريين؛ خاصة أعضاء حزب الشعب الجزائري من النشاط وتعرضهم للإضطهاد من طرف الإدارة الإستعمارية سواء إدارة حكومة الجمهورية الثالثة أو حكومة فيشي، فكانت تلك السياسة المتَّبعة في حق أعضاء الحزب كافية بأن يتحوّل من النشاط العلني إلى النشاط السري، إضافة إلى إعلان الإدارة الإستعمارية عن حل حزب الشعب منذ اندلاع الحرب[3].

---

(1) - محمد بكار، **نواب الإدارة الإستعمارية**...، المرجع السابق، ص233.

(2) - عبد القادر جيلالي بولوفة، المرجع السابق، ص 54.

(3) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03...، المرجع السابق، ص ص 179-180.

- إلغاء مرسوم كريميو[1] الخاص باليهود، حيث عادوا -اليهود- إلى سابق عهدهم كما كانوا رعايا فرنسيين كالمسلمين الجزائريين، وقد رحّب بهذا القرار معظَم المعمرين الذين كانوا يعادون السّامية؛ أبرزهم السيد "إيميل مورينو" نائب شيخ بلدية قسنطينة، والذي وافق دون تحفظ على القرار بالرغم من أنّ نجاحاته في الإنتخابات ولمدة طويلة كانت بواسطة يهود قسنطينة[2].

- استعمال سياسة المنع الإداري والمحاكمة والسّجن والنّفي والإقامة الجبرية وغيرها في حق حزب الشعب الجزائري، هذا الأخير استعمل الدعاية المضادّة لفرنسا والدعوة إلى العصيان وإضعاف الروح المعنوية لدى المجندين الجزائريين وتنظيم الجبهة الداخلية[3].

- تهميش القادة الوطنيين من النواب الذين كانوا يدافعون عن مصالح الجزائريين المسلمين؛ مما خيّب آمالهم خاصة فرحات عباس. وسيكون لهذا التهميش والإقصاء ورفض مطالبهم الأثر البالغ في تغيير نظرة فرحات عباس نحو فرنسا، وفي بلورة الإتجاه الإستقلالي لديه بعد نزول قوات الحلفاء على أرض الجزائر[4].

رابعا- انسحاب عناصر النخبة الليبرالية من الحرب وعودتهم إلى النشاط السياسي

في هذه الظّروف اندفع النواب المسلمون إلى الإنسحاب من التجنيد، فبعد الإتفاق الذي جرى بين الألمان وحكومة فيشي؛ عاد بن جلول إلى عمله كطبيب بعدما تمّ تجنيده طبيبا احتياطيا في قسنطينة، في حين عاد فرحات عباس في شهر أوت 1940 إلى صيدليته بعدما

---

(1)- **أودولف كريميو(1796-1880)**: دكتور في القانون، استقر في باريس وأصبح نائبا سنة 1842، ثم وزيرا للعدل في الحكومة المؤقتة للجمهورية من 24 فيفري إلى 05 جوان 188، وقع على المرسوم الذي عرف باسمه(مرسوم كريميو) والذي سمح لليهود بالحصول على الجنسية الفرنسية بشكل جماعي، وكان نائبا عن الجزائر العاصمة من 20أكتوبر 1872 إلى 14 ديسمبر 1875 تاريخ انتخابه عضوا في مجلس الشيوخ، كان مدافعا عن تحرر اليهود وحقوقهم. ينظر: Patrick Well, **le statut des musulmans en algérie coloniale une nationalité française dénaturée**, Departement of history an civilization, florence, Italy,2003, p 04.

(2) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03...، المرجع السابق، ص ص179.

(3) - نفس المرجع، ص 183.

(4) - مصطفى أوعامري، **الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران1، 2001، ص76.

جُنّد صيدليا احتياطيا في وحدة قتالية في فرنسا، وقد جاء هذا الإنسحاب بعد إرساله إلى تروي(Troyes) حيث شاهد بيأس هزيمة الجيش الفرنسي[1].

لم يكن انسحاب عباس وبن جلول يوم 14 جويلية 1940 عفويا، إنما كان لتذكير فرنسا أنّهما جُنِّدا لنصرة فرنسا "الحرية، المساواة، الأخوة"، ولا مجال للإستمرار في دعم حكومة استسلمت للأعداء.

عاد فرحات عباس وبن جلول إلى الساحة السياسية وقد أوقفت السلطة السياسية الفرنسية كل النّشاطات السياسية عام 1940، سواء تعلق الأمر بحزب الإتحاد الشعبي الجزائري أو التجمع الفرنسي الإسلامي أو مختلف المجالس[2]. بهذا عادت فيدرالية نواب قسنطينة وقد انقسمت إلى جناحين متصارعين: الجناح الأول بزعامة بن جلول الذي ترأّس الفيدرالية سابقا بالتعاون مع الدكتور لخضاري، وبوجمعة الحاج مصطفى من قالمة، أما الجناح الثاني فكان بقيادة فرحات عباس والدكتور سعدان من بسكرة كما كان الوضع قبل الحرب، إلّا أنّه لم يكن للزعيمين أنصارا ما عدا القليل من الشباب داخل المدن[3]. وهكذا فإن التيار الليبرالي ممثلا في فدرالية النواب سيعرف تحولات كثيرة في مواقفه وأفكاره السياسية بعد عودة كل من عباس وبن جلول من الحرب، ممّا سيساهم في إعادة النشاط السياسي الذي عرف فراغا كبيرا عشيّة الحرب بسبب السياسة الاستعمارية القمعية في حق رموز الحركة الوطنية الجزائرية.

أصبح فرحات عباس رجل المرحلة الذي سيتزعم تيار النخبة الليبرالية خلال فترة الحرب العالمية الثانية بنظرة وأهداف جديدة خاصة وقد تألّم للمواقف العنصرية التي شاهدها في الحرب؛ إذ لم ينل نفس ترقيات زملائه الفرنسيين، حيث لم تمنح له رتبة ضابط مثلهم وبقي في رتبة رقيب **(sergent)** بصفته أهلي لا مواطن فرنسي له كامل الحقوق، وهذا ما جعله

---

[1]- Bendjamine Stora, Zakia Daoud, Op.cit, p98.

[2] - محمد بكار، المرجع السابق، ص 229.

[3] – نفس المرجع، ص229.

يصطدم بواقع استعماري جديد عايشه[1]، وأدّى به إلى تغيير مواقفه، وصرح قائلا:"إن الوطن الجزائري الذي لم أكتشفه سنة 1936 في الجماهير الجزائرية وجدته اليوم[2].

عاد فرحات عباس في منتصف عام 1940 عازمًا على السير في طريق السياسة، في ظل ظروف جديدة؛ خاصة وأن الساحة الوطنية كانت خالية من القادة الوطنيين بعد وفاة الشيخ عبد الحميد ابن باديس وخلَفه محمد البشير الإبراهيمي، أمّا مصالي الحاج فقد كان محكوم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ست عشرة 16 سنة، بينما توقّف نشاط الحزب الشيوعي نتيجة التضييق على مناضليه، في حين ضعُف دور بن جلول وأنصاره من النخبة البرجوازية بعد أن ملّوا المناورة[3]. وبدأ نجم بن جلول يتراجع بعد أن سطع خلال فترة الثلاثينات، ولعل من أسباب تراجع شعبية بن جلول هو تمسّكه بالطرح الإندماجي رغم متغيّرات الساحة السياسية التي بدأت تعرف تراجع الأطروحات الإندماجية وانتشار الفكر التحرري.

وهكذا فقد عاد فرحات عباس إلى بلاده بصورة جديدة؛ تحذوه خيبة الأمل من فرنسا الجمهورية حتى وهي في أدقّ مراحلها مقهورة ومهزومة، وزادت قناعته عقب عودته إلى سطيف ورؤيته للأوضاع البائسة التي أصبح يعيشها شعبه نتيجة السياسة الإستعمارية الفرنسية، الأمر الذي جعله يدرك أن فرنسا الإستعمارية لن تحيد عن سياستها العنصرية في كل الأحوال والظروف مهما قدّم لها الشعب الجزائري من تضحيات للدفاع عن سيادتها[4]. وهنا بدأت تتبادر إلى ذهن عباس تساؤلات يقدّمها للمسؤولين في فرنسا: لماذا يموت الجزائريون دفاعا عن الحرية التي لم يستفيدوا منها؟ لماذا يُرسلون إلى الفناء من أجل حرية حرموا من التمتع

---

(1) - عباس محمد الصغير، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية 1927-1963**، مذكرة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص 75.

(2) - Charles Robert Ageron, **"Ferhat Abbas et l'évolution politique de l'Algérie musulmane pendant la Seconde guerre mondiale", revue d'histoire maghrébine**, N°4, Juillet 1975, Tunis, 1975,p125.

(3) - دويدة نفيسة، **تطور فكرة الوطنية**...، المرجع السابق، ص 38.

(4) - عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص ص 75-76.

بها؟ لماذا يُطلب منهم القيام بواجبات الأحرار قبل أن يُعتقوا؟[1]. عاد عباس هذه المرة إلى المسرح السياسي الجزائري بوجه جديد غير الذي كان عليه قبل اندلاع الحرب حين كان ينادي بسياسة إدماج المجتمع الجزائري، مما جعله يعيد الإعتبار إلى نفسه، كما أنه لقي ترحيبا من قبل الجزائريين الذين كانوا يفتقدون للقيادة[2] ولمن يتكلّم باسمهم؛ ويُقدم مطالبهم للسلطات الفرنسية في الجزائر وباريس في ظل فراغ الساحة السياسية الجزائرية من قادة الحركة الوطنية الذين تم اضطهادهم وحل أحزابهم السياسية، ولجوء البعض منها إلى العمل السري مثل حزب الشعب الجزائري كما ذكرنا سابقا.

بعد إلغاء حكومة فيشي مرسوم كريميو في 07 أكتوبر 1940[3]، إنتقد فرحات عباس هذا القرار قائلا:"إن هذا الموقف إزاء اليهود يقيم الدليل بصفة جلية بأن المعمّرين لما حاربوا مطالبنا مدّعين بأن الحقوق الفرنسية لا تتلائم والشرع الإسلامي كانوا منافقين كعادتهم، إن اليهودي الجزائري لمّا مُنع الجنسية الفرنسية ضحّى بشريعته وقانونه الشخصي؛ ورغم هذه التضحية لم يجد عدلا ولا إنصافا من طرف النظام الإستعماري العنصري في الجزائر"[4]، وهنا أدرك عباس مرة أخرى مدى عنصرية النظام الكولونيالي الذي يرفض مطالب الشعب الجزائري، وبدأ في الإبتعاد تدريجيا عن السياسة السابقة التي كان يرتكز فيها على مطالب الإندماج.

من جهته صرّح الدكتور بن جلول بعد إلغاء مرسوم كريميو قائلا:"يمكن للمسلمين أن يُدركوا عدم استقرار المواطنة التي يمكن سحبها بعد 70عاما من الممارسة"[5]. ولهذا أدرك فرحات عباس ورفاقه بعد إبطال قرار كريميو أن منح الموطنة الفرنسية للأهالي ما هي إلا سياسة مؤقّتة، يمكن لفرنسا إلغاءها في أيِّ وقت شاءت، واستنتج أنّ تصريحات الفرنسيين

---

(1) - محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**...، المرجع السابق، ص 64.

(2) - شايب قدادرة، المرجع السابق ، ص377.

(3)- Benjamine Stora, Zakia Daoud, Op.cit, p106.

(4) - فرحات عباس، **ليل الإستعمار**...، المصدر السابق، ص 104.

(5)- Benjamine Stora, Zakia Daoud, Op.cit, p106.

المكفولة بالقانون لا تعني شيئا، وذكّر في الوقت نفسه بتصريح الرئيس الأمريكي روزفلت (Rousevelt) الذي أعلنه باسم الحلفاء؛ والذي أكّد من خلاله على احترام حقوق كل الشعوب الصغرى والكبرى في تنظيم العالم الجديد، وهو الميثاق الذي وقَّعت عليه فرنسا، ممّا جعله فرصة للجزائريين لعرض مطالبهم بطريقة واضحة ومُحدّدة[1].

من مظاهر بداية ابتعاد فرحات عباس عن أفكاره السابقة الداعية للإندماج احتجاجه على نشاط فيدرالية نواب قسنطينة ومدحِها للحاكم العام ولنظام فيشي وتأييدها لسلطة الإستعمار دون مقابل، وهو ما جعله يستقيل منها بصفته نائبا لرئيس الفيدرالية أوائل شهر أوت 1941، كما قدّم أيضا الدكتور سعدان استقالته منها بصفته عضوا فيها، وفي شهر ديسمبر 1941 طلب من الحاكم العام أن يرخِّص له بإنشاء جريدة جديدة[2]؛ لتتأكد رغبته في الإبتعاده عن الفيدرالية ويبدأ في تعلّم الوطنية التي ستتطور وتنتزعه من أحلامه الأولى وتقوده تدريجيا إلى التصور الفيدرالي بل والاستقلالي. هذه الصفات المختلفة تُظهر بوضوح مسيرة عباس من المستعمرة إلى المحافظة فالمساواة فالجمهورية[3]، في مقابل هذا بدأ دور بن جلول وأتباعه من النخبة يتراجع[4].

وبهذا تصدّر عباس المشهد السياسي في ظل غياب معظم قادة الحركة الوطنية الجزائرية الذين اضطهدتهم حكومة فيشي ومنعت جرائدهم من الصدور. فاستغل الوضع وقام بعدة مبادرات من خلال تقديم مطالب باسم الجزائريين في شكل رسائل وتقارير بعثها إلى المسؤولين الفرنسيين.

استهلّ عباس نشاطه على الساحة السياسية بتقديم رسالة إلى الحاكم العام "أبريال"(Abrial) في 12ديسمبر1940؛ انتقد فيها تركيبة اللجنة المالية للنواب

---

(1) - بوسعادة خيرة، المرجع السابق، ص 229.

(2) - مصطفى أوعامري، المرجع السابق، ص 74.

(3) - سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 41.

(4) - بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 102.

المسلمين[1]، وممّا ورد فيها:"المرابطون الأميون والفاقدون للوعي والمتطرفون مع مفاهيم العصور الوسطى، أما الأعضاء الأوروبيون فهم معروفون بمعارضتهم لأي تطور"، وفي 16 ديسمبر من نفس السنة أرسل خطاب ثاني إلى أبريال أعلمه فيه أنّ هؤلاء الرجال ليسوا مؤهلين للعمل كحلقة وصل بين الجزائر المسلمة وفرنسا، هذا الإختيار كيد، ويضرّ بصالح المتعلِّمين والمتقدِّمين ولا يُحقق الربح لفرنسا[2]. كما طالب المشاركة في اللجنة المالية للجزائر[3]، إلّا أنّ الأميرال أبريال قطع مقابلة عباس وقام بطرده، وعامله على أنه مناهض للفرنسيين[4]، ممّا جعل عباس لا يحتفظ إلا بمهامه كمستشار بلدي[5].

المبحث الثاني- النشاط السياسي للنخبة الليبرالية قبل نزول الحلفاء1941-1942

بعد عودته إلى الساحة السياسية التي خلت من القادة السياسيين البارزين بادر فرحات عباس إلى طرح مبادرة سياسية جديدة تتضمَّن مطالب الشعب الجزائري الذي زادت معاناته من جراء الحرب وإنعكاساتها على أوضاع الجزائر الاقتصادية، هذه كلّها عوامل كانت دافعا لعباس لأخذ زمام المبادرة والقيام بمحاولة جديدة. هذه المرة قام بإرسال تقرير إلى الماريشال بيتان بعنوان:"جزائر الغد"(l'algérie de demain) بتاريخ 10 أبريل 1941.

أولا- تقرير عباس إلى المارشال بيتان (10 أفريل 1941)

في ظل اتساع رقعة الحرب العالمية الثانية، وبعد أن أصبح خطر الحرب يهدِّد مستعمرات فرنسا، لجأت فرنسا إلى التقرّب من قادة الأحزاب السياسية الجزائرية وخاصة فرحات عباس، وذلك بغرض استمالته لأجل كسب الجزائريين وتجنيدهم في الحرب ومساعدتها

---

(1) - مصطفى أوعامري، المرجع السابق، ص72.

(2)- Benjamine Stora, Zakia Daoud, Op.cit, p107.

(3) - محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02...، المرجع السابق، ص808.

(4) - A.N.O.M, 91/1k, Surveillance de ferhat abbas et des activités de l'udma 1941-1959, le prefet de l'Algérie à monsieur le ministre plenispotentiaire gouverneur génerel de l'Algérie, n°:13471 cae , Alger le 19/11/1945.

(5)- Benjamine Stora, Zakia Daoud, Op.cit, p107.

في الدفاع عن أراضيها. اتّصَل كل من دارلان وجيرو (Giraud) في شهر يناير 1941 بفرحات عباس الذي استغلّ الفرصة من أجل تسليم تقرير إلى السلطات الإستعمارية في العاشر من أبريل 1941[1].

كان هذا التقرير[2] عبارة عن "إدانة للإستعمار ومطالبة ببرنامج إصلاحات، ممّا جعله يمثّل قيمة خاصة باعتباره المبادرة الوحيدة الكبرى في الحياة السياسية الوطنية قبل إنزال الحلفاء[3].

وجّه عباس تقريره هذا باسم "الشبّان الجزائريين والفلاحين والعمال والمناضلين"، فبدأ النص بإعترافه بالجميل لسياسة فيشي الخاصة بالأرض؛ مثلما اعترف بالجميل لمطامح الجبهة الشعبية في الماضي، كما جاء في هذا النص أنّ هذا النداء صادر عن رجال "ينتمون إلى فئة الفلاحين الذين احتفظوا بعلاقات وطيدة معه"، وتشاركوا في النضال والعمل في كل الظروف وفي كل الأوقات وتحت كل الأنظمة إلى أن يصبح القانون الخاص بالجزائر واحدا بالنسبة للجميع"[4]، وانتقد في التقرير الإقطاعية الفلاحية ووضعية الستة ملايين من الفلاحين الجزائريين المسلمين المتدهورة والذين لم يستفيدوا من الحضارة الحديثة، وكذا إقصاء النخبة[5]. وتضمّن هذا التقرير مجموعة من المطالب منها :

- إبقاء الفلاحين في أراضيهم وإعادة تكوين المجتمع الفلاحي.
- تطوير التعليم لأن المدرسة السليمة والمتينة تبقى اللَّبنة الإجتماعية الممتازة.
- ضمان الشغل لطبقة الفلاحين الكادحة الضخمة وتجهيز الدواوير.
- المساواة بين المجندين الفرنسيين والمسلمين لكونهم يشكّلون جيشا واحدا وهو الجيش الفرنسي.

---

(1) - شايب غزواني قدادرة، **الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1991، ص99.

(2) - **ينظر إلى الملحق رقم: 06.**

(3) - عبد القادر جيلالي بولوفة، المرجع السابق، ص86.

(4) - شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص310.

(5) - مصطفى أوعامري، المرجع السابق، ص 73.

- إنشاء مراكز بلدية بالدواوير تديرها مجالس منتخبة أو غير منتخبة.
- الزيادة في عدد الدواوير والمقاطعات.
- إلغاء الولاية العامة ونزع صلاحيات المسائل الإدارية منها.
- إلغاء النظام العسكري بالجنوب.
- تطوير التعليم الإبتدائي والمهني.
- الفصل بين الدين الإسلامي والدولة وحرية التعليم الديني.
- إلغاء كل الإجراءات التي من شأنها إستهداف اللغة العربية[1]

يُمثّل تقرير عباس هذا عملًا فرديًا ومبادرة شخصية، وعليه تمّ تجاهله أو تناسيه، حتّى أن كاتبه فرحات عباس نفسه لم يتعرّض لتقريره هذا في كتابه "ليل الإستعمار"، ونبّه إلى ذلك عندما أصدر كتابه "الشاب الجزائري" عام 1981، بقوله أنّ عمله المتواضع هذا بقي غير معروف لدى الجماهير الجزائرية وأيضا في فرنسا[2]. وقال عن تقريره هذا أمام المجلس التّأسيسي:"لقد دافعتُ في هذا التقرير عن الآراء الجمهورية والديمقراطية، وكان لي الشجاعة لأن أقوم بذلك تحت نظام فيشي"[3]. كما أكّد أنّ محاولته السياسية هذه كانت آخر كتاباته المؤيدة للمساواة في الحقوق في إطار الجمهورية الفرنسية"[4]. وما يلاحظ حول مضمون التقرير أنه كان يهدف إلى إقناع السلطات المسؤولة الجديدة بتخفيف معاناة وأعباء الفلاح الجزائري بتلك الإصلاحات، لكي يتحسّن مستواه المعيشي ويتعلّم أطفاله ويمارس حياته الدينية بحرية، ويجعله ينتمي لنظام إداري متوازن المنافع؛ إذ أكد في تقريره هذا أن حياة المسلمين الفلاحين روتينية وحزينة مثل طرقهم المُغبّرة التي تشبه أفعى لا نهاية لها، حيث تمتد هذه الطرق بين الروابي القاحلة، تحت أشعة الشمس ومتواصلة دون انقطاع؛ وهي تمثِّل بؤس الفلاحين ومعاناتهم

---

(1)- Benjamine Stora, Zakia Daoud, Op.cit, p110.

(2) - الطيب العلوي، المرجع السابق، ص204.

(3) - شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**، ترجمة: المنجي سليم وآخرونالدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص310.

(4)- Benjamine Stora, Zakia Daoud, Op.cit, p111.

الدائمة[1]، ثمّ يضيف:"إنهم العرب والبربر الذين تحمّلوا وحدهم عبء الإستعمار وقوانينه الزجرية الجائرة"[2].

ما يلاحظ من خلال هذه المطالب أنها تخلو من أي طابع سياسي، وهذا يعكس أن مبادرة عباس وبالرغم من أنها كانت موجهة لرئيس حكومة فرنسية موالية للألمان؛ إلا أن ذلك لا يجعلها تمثّل تأييدا أو تبعية لها؛ بل تحفُّظ واضح في التورط مع دور المحور[3].

جاء رد بيتان(Petain) على تقرير فرحات عباس متأخرا؛ في 04 أوت1941[4] بأنّه سوف يعتمد اقتراحاته في تنفيذ الإصلاحات التي يفكِّر فيها[5]، وقد أوّل عباس هذا الرد بأنّه محاولة من بيتان لاستمالة الجزائريين المسلمين إلى صفّه ضد المقاومة التي يقودها الجنرال ديغول من لندن[6].

حاول عباس الاتصال بعدد من الشخصيات الفرنسية لعرض برنامجه عليها، ومنهم الوالي العام "شاتل"، إلا أن مستجدات الحرب التي ستشهدها الجزائر والتي جعلت منها منطقة للصراع بين الحلفاء والمحور ستُغيّر من بعض المفاهيم والأفكار التي طالما لازمت قادة النخبة الليبرالية الداعية للإندماج.

ثانيا- مذكّرة فرحات عباس لوزارة الداخلية (05 مارس 1942)

قدّم عباس بتاريخ 5 مارس 1942 مذكّرة لوزارة الدّاخلية الفرنسية في ظل حكومة فيشي، تضمنت المطالب التالية:

- إطلاق سراح العلماء.
- تأسيس أماكن ومؤسّسات للعبادة خاصّة بالمسلمين وإصلاح المدارس الثلاث.

---

(1) - Ferhat Abbas, **le jeune Algérien...**,Op.cit, p182.

(2) - Ibid, p175.

(3) - نفيسة دويدة، **تطور فكرة الوطنية**...، المرجع السابق، ص 39.

(4)- ينظر رد الماريشال بيتان في الملحق رقم: 07.

(5) - A.N.O.M, 91/1k , Surveillance de ferhat abbas et des activités de L'UDMA, 1941-1959, le prefet de l'Algérie à monsieur le ministre plenipotentiaire gouverneur générel de l'Algérie, Op.cit.

(6)- نفيسة دويدة، **تطور فكرة الوطنية**...، المرجع السابق، ص 39.

- التنديد بمطالب الكولون حول تقوية سلطات رؤساء البلديات، وإحداث موظّفين للشأن الجزائري[1].

ثالثا - تنظيم بن جلول لتجمُّع شعبي (05 جويلية1942)

في الخامس جويلية 1942 نظّم بن جلول تجمعا شعبيا بالمقبرة الإسلامية لقسنطينة من أجل الضغط على السلطة الإستعمارية، حيث بدأ كلمته بتقديم الشكر لفرنسا كعادته، ثم ترحّم بالمناسبة على الأموات، فكان هذا التجمع فرصة فتح باب الفيدرالية لاستقبال شكاوي المسلمين، على إثرها طالب المعمرون بمعاقبة بن جلول أو حتّى إعدامه من أجل التخلص منه؛ بعدما ظنّوا أنّ مواجهات ستنطلق بعد هذا الإجتماع، إلا أن الإجتماع لم يكن يحمل طابعا سياسيا مثلما كان ينتظر غالبية من لبّى النداء، فقد دام الإجتماع نحو 45 دقيقة وتفرق الجمع في هدوء تام[2].

منذ تعيينه في اللجنة المالية تمكّن بن جلول من استرجاع البعض من مكانته بفضل عودته للنشاط مجددا، والظاهر عليه أنه توقف عن معاداة ومعارضة السلطات العمومية، وعليه طلب منه سحب جميع مقالاته الجارحة التي كان ينوي نشرها في شهر فبراير 1942 والتي تنتقد الوضع غير الآمن[3] في الجزائر.

رابعا - عريضة بن جلول إلى الماريشال بيتان (27 أوت1942)

بعث بن جلول بتاريخ 27 أوت 1942 عريضة إلى الماريشال بيتان؛ وإلى الرئيس لفال**(Laval)**؛ والحاكم العام شاتل؛ ينتقد من خلالها السلطات الفرنسية؛ والأوضاع التي آلت إليها الجزائر منها: ضُعف تمثيل الجزائريين المسلمين في المجلس الوطني، نظام المدارس المُنفصلة، تعيين شخصيات يستهجنها الرأي العام في سائر الهيئات، وأكّد أيضا على عدم تطبيق الإصلاحات الإجتماعية والقيود التي تفرض على التنقّل الحر للعمّال الجزائريين، وسيطرة الكولون على الإقتصاد الجزائري وتوجيهه، إضافة إلى غياب المساواة في مسألة

---

(1) - شارل روبير آجيرون، **الجزائر المعاصرة**...، المرجع السابق، ص896.

(2)- شارل روبير آجيرون، **الجزائر المعاصرة**...، المرجع السابق، ص ص 237- 238.

(3) - محمد بكار، **محمد الصالح بن جلول**...، المرجع السابق، ص108.

التموين من طرف السلطات اتجاه المسلمين[1]. وقد حمّل مسؤولية هذا الأمر إلى سياسة مديرية الشؤون الإسلامية، فطالب بالإصلاح السياسي الكبير في إطار الإدماج الكلي في فرنسا، وذلك بإلغاء الحكومة العامة ومديرية الشؤون الإسلامية والبلديات المختلطة التي تخضع لسلطة القيادة وكذا إلغاء كل الإجراءات المتّخَذة في حق الأهالي[2].

خامسا - رسالة بن جلول إلى الحاكم العام شاتل

استغلّ بن جلول زيارة الحاكم العام شاتل إلى قسنطينة، وقام بجمع نواب فيدرالية مقاطعة قسنطينة وعدد كبير من المعوزين بهدف استقباله؛ قاصدا من ذلك إطلاعه على حالة الفقر التي أصبح عليها الجزائريون وأوضاعهم المُزرية، إلّا أنّ تدخّل الشرطة أدّى لتفريق الحاضرين بالقوة، فاحتج بن جلول على تصرّفات الشرطة مُعتبرا ذلك من الأعمال العنيفة، وندّد في رسالة بعثها إلى الحاكم العام شاتل بتلك الطريقة العنيفة التي استعملتها الشرطة لتفريق المتظاهرين أمام مقر عمالة قسنطينة[3]. كما أشار بن جلول إلى وجود قلق وهوة سحيقة بين الفرنسيين في الجزائر وأغلبية المسلمين؛ وذلك بسبب الجشع والأنانية وغياب الإحترام من طرف الفرنسيين، وأردف قائلا:"إنها نكبة أخلاقية لم يسبق لها مثيل، فها هي السّنين التي مرّت في الحياة مشتركة، وجهود عشر سنوات لإحلال التفاهم والوفاق تفشل بشكل مؤسف أمام تعنّت الإستعمار المدعوم من الإدارة"، كما وجّه إنذارا نهائيا باستقالته من منصبه كعضو في اللجنة المالية في حال لم يكن للحكومة نيّة في تحقيق الإصلاحات الضرورية[4]. بهذا أصبح بن جلول يشعر فعلا أن مستقبله ومستقبل من بقي وفيا لطرحه الإندماجي من النواب على وشك الضياع مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ولهذا انتقد الإدارة الإستعمارية ورأى أنها لن تتراجع عن سياستها

---

(1) - محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02....، المرجع السابق، ص 810.

(2) - نفس المرجع، ص 810.

(3) - شبوب محمد، **الجزائر في الحرب العالمية العالمية الثانية1939-1945 دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية**، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، 2015/2014، ص141.

(4) - محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02...، المرجع السابق، ص 810.

السابقة، حتى وإن تغيّر لونها بمجيء حكومة فيشي لإنقاذ ما تبقّى من فرنسا المنهزمة، كما عبّر عن مأساة النواب المسلمين باعترافه بوجود انحراف عام في السياسة الإستعمارية[1].

على إثر ذلك وضع بن جلول حدا لجريدته "الوفاق" في شهر ماي 1942، واستقال رفقة فرحات عباس من اللّجنة المالية في جويلية 1942، وفي ذات السياق قام رابح زناتي الذي ملّ الرقابة التي تلاحق عمله وجريدته بإيقاف جريدته "صوت الأهلي"[2].

المبحث الثالث- تطور المواقف السياسية للتيار الليبرالي بعد نزول الحلفاء1942-1943

أولا- تأثير الحلفاء وميثاق الأطلسي على تطور الوعي السياسي للتيار الليبرالي

لم تكن الجزائر بعيدة عن المتغيرات والمستجدات التي رافقت الحرب العالمية الثانية؛ التي أصبحت رَحاها تدور على جزء من أرضها منذ إنزال الحلفاء، خاصة وأنها من أهم المستعمرات الفرنسية التي اعتمدت عليها فرنسا لتموينها بالموارد التموينية والبشرية عبر فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين.

مع نزول الحلفاء أرض الجزائر سعوا لكسب الجزائريين إلى صَفّهم، حيث صرّح الأميرال دارلان(Darlan) ممثل سلطة الإحتلال في الجزائر موّجها كلامه للجزائريين يوم11 ديسمبر1942:"أن فرنسا لن تتخلّى عن واجباتها اتجاهكم"، إلا أن اغتيال دارلان يوم 24 ديسمبر من نفس السنة أوصل إلى الساحة العسكرية و السياسية الجنرال جيرو غريم الجنرال ديغول(Charles de Gaulle) وحليف الولايات المتحدة الأمريكية الذي سارع إلى أداء مهمّته الرئيسية في الجزائر والمتمثّلة في "تعبئة المجنّدين"، أما شؤون السياسة والإصلاحات فهي أمور مؤجلة لما بعد الحرب؛ بدعوى أنه جاء ليحارِب لا ليناقش الأمور السياسية، وأنه يريد جنودا[3]، لذلك سلّم جيرو السلطة المدنية والعسكرية من 26 ديسمبر

---

(1) - محمد بكار، **نواب الإدارة الإستعمارية**...، المرجع السابق، ص 236.

(2) - شارل روبير آجيرون، **الجزائر المعاصرة**...، المرجع السابق، ص 897.

(3) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص 203.

1942 إلى 07 جوان 1943[1] إلى الحاكم العام بيروتون(Peyrotoun) صاحب السجل التاريخي السيء في تونس[2].

استدعى قائد الحملة جيرو جميع ممثلي الأحزاب الجزائرية وقادتها وأعيان الشّعب من فلاحين وتُجّار ونواب وغيرهم، وطلب مساعدتهم بالمشاركة في المجهود الحربي حتى تكون الجزائر من الأقطار التي ينالها حظ وافر من غنيمة النصر المبين في حالة تحقيق النصر [3].

كان هذا الطلب في نظر القادة فرصة من أجل أخذ تصريح رسمي عن وضع الجزائر المنتظر في مقابل ما سيقدّمه الشعب الجزائري من تضحيات، والأهم من هذا هو أنهم طلبوا بأن يُسمح لهم بعقد مؤتمر يتمّ فيه أخذ آراء الأمة، وتكون مهمته إعداد البرنامج المنتظر، وكلمته هي الحاسمة[4].

كانت مناهضة الإستعمار أحد أقوى الأفكار في السياسة الأمريكية؛ إذ أنّ تصريحات الأمريكيين أدخلت أملا كبيرا في المستعمرات، كان أهمها تصريحات الرئيس الأمريكي روزفلت (Roosevelt) الذي أكّد في لقاءه مع رئيس الوزراء البريطاني تشرشل(Winston Churchil) في أوت 1941 أنه:"لا يمكننا مكافحة العبودية الفاشية، وفي الوقت نفسه لا نستطيع أن نحرّر الشعوب الخاضعة لسياسة استعمارية متردّية"[5]. كما تضمّن الميثاق الأطلسي الذي وقّعه كل من روزفلت وتشرشل في 14 أوت 1941 إشارات صريحة إلى مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها وحقوق الإنسان، الأمر الذي جعله يلقى قبولا حسنا لدى الشعوب التي كانت ترزح تحت نير الإستعمار الإنجليزي والفرنسي في قارتي إفريقيا وآسيا[6]. وقد جاء في المادة الثالثة من الميثاق أن البلدين "يحترمان الحق الذي لكل

---

[1] - محمد بكار، **النواب الجزائريون**...، المرجع السابق، ص 241.

[2] - عنان عامر، **شمال افريقيا خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2016-2017، ص290.

[3] - عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق، ص 275.

[4] - عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق، ص 275.

[5] - محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج02...،المرجع السابق، ص 839.

[6] - يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر**...، المرجع السابق، ص 124.

شعب لِأن يختار شكل الحكم الذي يروق له والعيش في ظلّه. ويُعبّران عن رغبتهما في إرجاع حقوق السيادة وممارسة الحكم بحرية إلى الذين حُرموا منها بالقوة"، أما المادة الرابعة فجاء فيها:"أن البلدين سيحاولان دعم تمتّع كل الشعوب صغيرها وكبيرها المنصورة منها والمقهورة للحصول على الموارد الأولية، وتوفير المساواة بينها في المعاملات التجارية الضرورية لازدهارها الإقتصادي على أُسس متساوية[1]، وأكّد روزفلت في بيان له أنّ حقوق جميع الشعوب كبيرها وصغيرها ستُحترم في العالم الجديد[2].

حول موقف الولايات المتحدة الأمريكية التحرّري اتجاه شعوب المستعمرات؛ فقد كان هناك من فسّر هذا الموقف بأنّه التفاتة كريمة تُعبّر عن مدى تعلّق الأمريكيين بالحرية التي ناضلوا لأجلها، ومن جهة مغايرة هناك من يرى بأنّ موقف أمريكا التّحرّري ما هو إلّا مجرّد مواقف ظاهرية تُخفي وراءها أهداف حول حسابات إقتصادية، وأهداف سياسية كبحثها عن المواد الخام والأسواق، وكذا العمل على إضعاف منافسيها من الدول الأوروبية[3].

أمّا عن تأثير ميثاق الأطلسي على الجزائريين؛ كَتب الديبلوماسي كينيث كوندور:"أَحدث الميثاق الأطلسي فيهم تأثيرا كبيرا، وطوال عدّة شهور لم يكونوا يتحدثون عن شيء آخر غيره"[4]. كما وَزّع الأمريكيون آلاف المنشورات للتعريف بالميثاق، فأدرك الجزائريون من خلاله أنّهم أهل بأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم. لكن مع مرور الزمن لم تتغير الأمور نحو الأحسن لا في المجال السياسي ولا المعيشي[5].

تأثّر الجزائريون بهذه المبادئ؛ خاصة النخبة المثقفة كفرحات عباس الذي كان يرى الولايات المتحدة الأميركية دولة فتيّة خالية من التناقضات والإجراءات الملتوية للحكام الفرنسيين، وقام بتعليق صورة الرئيس روزفلت في صيدليته مع مقاطع من إعلان الإستقلال

---

(1) - عبد الحميد زوزو، **تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 117.

(2)- Mimouni Abdelkader, Op.cit, p19.

(3) - عبد الحميد زوزو، **تاريخ الاستعمار والتحرر...**، المرجع السابق، ص 118.

(4) - شارل روبير آجيرون، **الجزائر المعاصرة**...، المرجع السابق، ص909.

(5) - أحمد رضوان شرف الدين، **مشروع الدولة والأمة والعروبة**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 45.

الأمريكي[1]، وما تجدر بنا الإشارة إليه أن عباس الذي كان يميل إلى الحلفاء بينما كان بن جلول يميل إلى الألمان على غرار أغلبية الشعب الجزائري عملا منه بالمثل القائل:"عدو العدو (فرنسا) صديق"[2]؛ فقد ذكر بأن الأمريكيين لم يقوموا بأية دعاية، فقال"لمّا كنّا نطرح عليهم أسئلة خصوصا فيما تعلق بميثاق الأطلسي لم يكونوا يجيبون" [3]، ونلاحظ في هذا السياق أن إنزال الحلفاء كان له دور كبير في تغيير بعض المفاهيم والتصوّرات لدى النخبة الجزائرية وقادة الأحزاب السياسية خاصة إذا ذكرنا فرحات عباس زعيم النخبة الليبرالية الذي تصدّر المشهد السياسي بامتياز خلال هذه الفترة.

دخلت الجزائر منذ الثامن نوفمبر 1942 مرحلة جديدة من تطورها السياسي بعدما سيطرت عليها قوات الحلفاء من جهة ولجنة فرنسا الحرة من جهة أخرى، واستمرت هذه الوضعية إلى نهاية الحرب وحوادث الثامن ماي1945. في هذه الظروف حاول فرحات عباس ومجموعة من النواب ملئ الفراغ السياسي، وكانوا يتحرّكون بشيء من الحرية رغم الحرب، أمّا بقيّة الأحزاب السياسية الأخرى كحزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين فكانوا إما مقيّدين أو مبعَدين عن المسرح السياسي، بينما استأنف الحزب الشيوعي الجزائري نشاطه في غياب منافسيه من حزب الشعب الجزائري[4]. وقدّم الجزائريون مطالبهم للتعريف بقضيتهم للحلفاء الذين كانوا يحتاجون إلى موارد الجزائر المالية والبشرية من أجل إنهاء الحرب وتحرير أوروبا من النازية والقضاء عليها[5].

خلاصة القول أن الإنزال الأنجلو أمريكي في الجزائر أدّى إلى تغيير بعض المعطيات، ففرنسا لم تعد وحدها في الخط، حيث أصبحت النخبة الليبرالية وعلى رأسها فرحات عباس تعتقد أن أمريكا هي من سيقرر من الآن فصاعدا مصير العالم، ممّا جعله يتواصل معهم ليعرف

---

[1]- Benjamine Stora, Zakia Daoud, Op.cit, p114.

[2] - يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر...**، المرجع السابق، ص 126.

[3] - Benjamine Stora, Zakia Daoud, Op.cit, p115.

[4] - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03...، المرجع السابق، ص 193.

[5] - عبد القادر جيلالي بولوفة، المرجع السابق، ص86.

منهم ماذا يريدون فعله بالجزائر:"الأمريكيون مقتنعون بأن البحر الأبيض المتوسط يشكل أرضا للمواجهة، وبالتالي لابد من جذب النخب المغاربية"، ولهذا استأنف عباس وأصدقاؤه نشاطهم وأقاموا اتصالات مع الحلفاء[1].

ثانيا- اتّصالات النخبة الليبرالية بالحلفاء

تشير بعض التقارير السّرية إلى أنّه كانت هناك إتصالات تمّت بين بعض الليبراليين الجزائريين والحلفاء، فقد أشار تقرير سرّي حول مشاهدة بن جلول في مناسبات مختلفة يتناول الغداء مع ضباط التحالف[2]. بدوره كان لفرحات عباس لقاءات مع الحلفاء، وهو ما أشار إليه ممثل الرئيس الأمريكي روبيرت مورفي[3] الذي التقى بعباس قبل نزول الحلفاء بيوم واحد في الجزائر؛ إذ يقول في كتابه (ديبلوماسي وسط الحرب) ما نصُّه:"حدث لي أن استقبلت كما جرت العادة كثيرا من الزوار، وفي كثير من الظروف الطارئة؛ ولا سيما فرحات عباس الذي كان منذئذ وطنيا عربيا متحمّسا، لقد حدّثني مرارا عن استقلال الجزائر، وبعد أن علم بأنني عُدت للتو من واشنطن حاول معرفة ما سيكون عليه موقف الحكومة الأمريكية في حالة حصول الجزائر على الإستقلال الذاتي، ذكّرته بما سبق أن قلته له في مرّات سابقة: أنّ الأمريكيين يساندون بصفة عامة تطلعات الشعوب إلى الاستقلال؛ غير أنّ أهدافنا في إفريقيا مرهونة بحالة الحرب الآن، ولذا فإن هدفنا الوحيد هو الإنتصار على النازية"[4]. ووصف مورفي عباس بأنه "وطني عربي جزائري متحمس"، وأنّ "له حركة في مقدورها أن تُسبّب مصاعب كثيرة أمام نزول الحلفاء لو استغلها"، ووصفه بكونه "رجل معتدل وعقلاني"، وأنّه كان يتّصل به من أجل مناقشة استقلال الجزائر[5]. يعكس هذا اللّقاء محاولة فرحات عباس كسب دعم الحلفاء، والذي تأكّد من انتصارهم؛ خاصة عقب إدراكه مسبقا الدور الذي سيلعبه الأمريكيون في

---

(1)- Benjamine Stora, Zakia Daoud, Op.cit, p114.

(2)- A.W.C, Notes de rapport de cie, Rapport mensuel sommaire, n°: 188, janvier 1943.

(3) - **روبيرت مورفي:** ديبلوماسي أمريكي مكلف من قبل كتابة الدولة الأمريكية بملف متابعة القضية الجزائرية، ينظر: يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص 226.

(4) - يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص ص 128-129.

(5) -أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص 200.

توجيههم للسياسة العالمية، كما أدرك أنّ الهيمنة ستكون للأمريكيين في الغد، وليس للإمبراطوريات الإستعمارية المتهاوية، وهو ما يعكس نظرة عباس البعيدة واستشرافه الحكيم للمستقبل[1].

يُشير المؤرخ محفوظ قداش أيضا إلى وجود اتصالات أخرى لعباس مع الأمريكيين، والتي كانت بمساعدة عسكري أمريكي مسلم من أصول لبنانية وهو "الحاج محمد سيبليني". التقى هذا الأخير بكل من فرحات عباس والدكتور سعدان وحسين عسلة وهنّي. حتى أنّ الدكتور تامزالي رتَّب عشاءا جمع خلاله كل من عباس وبن جلول ولخضاري مع القنصل الأمريكي مورفي، وكانت نتيجة النّقاش أن الجزائر لا يمكنها أن تستمر في حالة العبودية التي هي عليها[2].

كان لإنزال الحلفاء واتصال الليبراليين بالأمريكيين وانتشار ميثاق الأطلسي دور واضح في تطور المواقف السياسية للتيار الليبرالي، ويتضح هذا في ما يلي:

- أصبح عدد من القادة الوطنيين؛ وحسب يوسف بن خدة بعد تحطم الأسطورة الفرنسية يفضّلون الأمريكيين على الفرنسيين، وعليه اتجه فرحات عباس إلى الحلفاء، على أساس أنهم هم من "سيقرر مصير العالم، وسنقيم علاقة معهم لنسألهم عما ينوون فعله بالجزائر، من أجل هذا فنحن نحضِّر أمرا نقدّمه لهم، ويمكنه أن يتضمن جوهر مطالبنا"[3]، ولعلّ عباس يقصد مِن هذا؛ رسالته إلى السلطات المسؤولة في الجزائر أواخر سنة 1942 التي سيكون لها صدى على مستوى تطور النضال السياسي للنخبة الليبرالية.

- أنّ اتّصال عباس بالحلفاء سمح له بتغيير موقفه السياسي، بالتخلي بشكل نهائي عن مطلب الإندماج في فرنسا، وأصبح في مقابل هذا يطالب باستقلال الجزائر في إطار الإتحادية مع فرنسا.

---

(1) - نفيسة دويدة، **تطور فكرة الوطنية**...، المرجع السابق، ص 41.

(2)-Mahfoud Kaddache, **Histoire du nationalisme Algérien**, t02…,Op.cit, pp 629-630.

(3) - محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج02...، المرجع السابق، ص840.

- مع نزول الحلفاء أرض الجزائر إعتقدت الجماهير الشعبية المسلمة أنّ الوصاية الفرنسية انتهت وأصبحت الوصاية تابعة للأمريكيين، وعليه أصبحت المستعمرة الجزائرية منقطعة عن البلد الأم، وقد كانت - الميتروبول- تحت حكم نظام فيشي وحليفه النازيين[1].

- أصبح عباس يطالب بالحل الفيدرالي، كونه يمثل النّظام الأمثل عند الأمريكيين، أيضا محاولته الحصول على تنازلات من الحلفاء والتأثير على فرنسا بواسطة الأفكار الأمريكية، خاصة بعد إدراكه أن العالم يتجه نحو تحقيق نصر تاريخي على النازية، وبأفكار أمريكية ستُسيّر العلاقات العالمية بعد انتهاء الحرب.

- أراد عباس باتصاله بالحلفاء والأمريكيين على وجه الخصوص تدويل القضيّة الجزائرية على طريقته، وإكسابها الدعم اللازم للتسريع في تحقيق مطالب شعبه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إرغام فرنسا على إدخال إصلاحات حقيقية تحت ضغط الرأي الدولي[2].

- تأثّر فرحات عباس بالولايات المتحدة الأمريكية كدولة حديثة قضت على التناقضات الداخلية والتي لازالت النخبة الفرنسية تتخبط فيها، زيادة على كونها -الولايات المتحدة- مزيجا منسجما من الأجناس والأعراق والديانات[3].

تُشير وثائق الحلفاء إلى أنّ النخبة الجزائرية المثقفة كانت تطمح لاستقلال بلادها تحت نوع من الحماية الأمريكية أو الإنجليزية؛ وذلك مخافة الإنهيار الإقتصادي بعد الحرب. بينما تشير وثائق فرنسا الحرة أن نزول الحلفاء وانتشار ميثاق الأطلسي أعطى دفعة جديدة للأهداف السياسية للجزائريين، وعليه فإن المسألة الجزائرية لم تعد تُطرح على أساس التطور ضمن الإطار الفرنسي مع الحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية، إنما أصبحت تُطرح بـ: هل ستبقى الجزائر داخل النّظام الفرنسي أم أنّها ستخرج منه بشكل نهائي.

---

[1] - يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص225.

[2] - عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص 77.

[3] - يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص226.

ثالثا- النخبة الليبرالية تدعو إلى وضع دستور خاص بالجزائر

1- رسالة النخبة الليبرالية إلى السلطات المسؤولة في الجزائر

استغلَّت النخبة اللبيرالية مستجدات الحرب على الساحة العالمية عامّة والساحة الجزائرية من أجل رفع مطالب الشعب الجزائري إلى الحلفاء الذين علّقوا عليهم آمالا كبيرة لتخليص الشعب الجزائري من السيطرة الإستعمارية التي دامت أزيد من مئة عام. وقد صرّح عباس قبل صياغة رسالته الموجّهة للأمريكيين لزملائه خليفة بن عمار وأحمد بومنجل وشوقي مصطفاي قائلا:"لدي وعود من الأمريكيين، سنقوم بتشكيل حكومة"، وأضاف:"لذلك دعُونا نُحضّر شيئا سنقدّمه لهم يمكن أن يعكس جَوهر مطالبنا"[1]. وعليه بادر بالإتصال بعناصر من حزب الشعب الجزائري وأعضاء من المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومنهم الشيخ محمد خير الدين والعربي التبسّي، وكلاهما كان على اتصال بالبشير الإبراهيمي الذي كان معتقَلا في آفلو، كما لا يُستبعد وصول المشاورات إلى مصالي الحاج المعتقل أيضا. كما اتصل أيضا بكل من السيد روبيرت مورفي ومسؤول الشؤون الأهلية الفرنسي في الجزائر أوغسطين بيرك(Augustin Berque). تكلّلت هذه الإتصالات في الأخير بتقديم مذكرة إلى الحلفاء بما فيهم الفرنسيون باسم "ممثلي الجزائريين المسلمين[2]. وقّع على المذكّرة ممثّلون عن الولايات الثلاث "الجزائر، وهران، قسنطينة"[3]، ويتضح أن صياغة الرّسالة كانت من طرف كل من فرحات عباس وقاضي عبد القادر، وتم توجيهها إلى الجهات المسؤولة في الجزائر يوم 20 ديسمبر 1942[4]، وما يظهر من خلال الجهة التي وُجهت إليها الرسالة أنها

---

[1]- Benjamine Stora, Zakia Daoud, Op.cit, p115.

[2] - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية** ،ج03...، المرجع السابق، ص 205.

[3] - A.W.C, la guerre d'Algérie par les documents n t :1, l'avertissement 193-1946, service historique de l'armée de terre , vincennes 1990.

[4] - A.N.O.M, CIE-A ; Rapport "Ferhat Abbas et sa politique",adressé par Le Préfet d'Alger à Monsieurle Ministre Plénipotentiaire gouverneur générale de l'Algérie le 27 février 1945, boite N° GGA8CAB/159.

لا تشمل المسؤولين الفرنسيين فحسب؛ بل تشمل الحلفاء أيضا وخاصة الأمريكيين[1]، وقد كان الهدف من وراء هذه الرسالة حسب المؤرخ الفرنسي روجي لوتورنو (Roger le Tourneau) هو إضفاء الطابع الدولي على القضية الجزائرية؛ خاصة وأن الإنجليز والأمريكيين كانوا من بين الجهات المسؤولة في الجزائر[2].

حدّد الجزائريون الموقِّعون في هذه الرسالة شروطا مقابل مشاركتهم في المجهود الحربي، ومن ذلك إعطائهم الحقوق السياسية بعد انتهاء الحرب:"إذا كانت هذه الحرب كما أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حربا من أجل تحرير الشعوب والأفراد بغض النظر عن العرق والدين؛ فإن المسلمين الجزائريين سيقفون بكل قوَّتهم وسيُضحّون في هذا الكفاح التحرري...وبالتالي سيضمنون في إطار فرنسي حرّيتهم السياسية الخاصة؛ في نفس الوقت الذي سيتمّ فيه تحرير فرنسا"[3]، كما اشترطوا أيضا أن تفي فرنسا بوعودها المقدمة للشعب الجزائري:"إننا نقبل المساهمة في الحرب من أجل تحرير الشعوب شريطة أن تكون هذه المشاركة بدون تمييز عرقي أو ديني، وشريطة أن تفي فرنسا بتعهداتها فيما يخص منح الشعب الجزائري حقوقه وحريّاته الأساسية، وأن يُسمح لممثلي المنظّمات السياسية الجزائرية بعقد مؤتمر يناقَش فيه الدستور السياسي والإقتصادي والإجتماعي للجزائريين"[4]. إلّا أنّ الإدارة الفرنسية اعتبرت هذه الرسالة تجاوزًا إلى حد أقصى لا يمكن قبوله؛ متحجّجة في ذلك بأن الرسالة كانت موجهة إلى الحلفاء، مما أدّى بعباس إلى إرسال رسالة ثانية بعد يومين فقط إلى السلطات الفرنسية[5]، وتتلخص أسباب رفض الرسالة الأولى في النقاط التالية:

- قُدّمت لقيادة الحلفاء وهي هيئة ليس لها اختصاص بمسألة داخلية.

---

(1)- Amar Naroun, **Ferhat Abbas et les chemins de la souveraineté**, denoel, Paris, 1961, p 86.

(2)- Roger le Tourneau, **révolution politique de l'afrique du nord musulmane1920-1961**, libraire armand colin, paris, 1962, p338

(3) - Claude Collot et Robert Henry, Op.Cit , p 154.

(4) - Roger le Tourneau, Op.cit, p338.

(5) - محفوظ قداش وجيلالي صاري، المرجع السابق، ص 88.

- اعتَبرت العريضة قبول هذه المطالب كشرطا من شروط مشاركة الجزائريين في جيش فرنسا للمساهمة في الحرب وكأنّه نوع من المساومة[1]، أي أن فرنسا رفضت أن يتمَّ مفاوضتها من طرف الجزائريين الذين اشترطوا إعطائهم الحقوق السياسية بعد انتهاء الحرب وتحرير فرنسا مقابل المشاركة في المجهود الحربي. وهذا الرفض من طرف الفرنسيين إن دلّ إنّما يدل على تعنّت الإدارة الإستعمارية وعدم وفائها بالوعود، كما يكشف هذا الرفض أيضا حقيقة فرنسا التي كانت تجنِّد الجزائريين خدمة لمصالحها فقط.

نتيجة لهذا الرفض أعاد فرحات عباس والموقّعون النظر في صياغة الرسالة وتعديلها، ثم وجّهوها إلى الممثل الفرنسي يوم 22 ديسمبر 1942[2]، وهذه المرة وقَّع عليها كل من: فرحات عباس، عبد القادر السايح والدكتور تامزالي[3]، وتضمّنت التعديلات على الرسالة: التأكيد عن الرغبة في التحرّر في الإطار الفرنسي[4]، كما دعوا إلى عقد مؤتمر يجمع بين الممثلين المنتخبين وممثلي جميع المنظّمات الإسلامية، بغرض وضع دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين، ويكون هذا الدستور قائما على القيم الإجتماعية، وهو القادر على إعطاء مسلمي هذا البلد الوعي الكامل بواجباتهم.

يذكر المؤرخ شارل أندري جوليان بالنسبة لنصَّي الرسالة الأول والثاني؛ أن الأول تغافل عن ذكر السلطة السياسية الفرنسية؛ بينما أقرّ بإبقاء الجزائر ضمن الإطار الفرنسي، لكنه لم يُشرك الفرنسيين في تحرير النظام الخاص بالجزائريين المسلمين، الأمر الذي يجرّدهم من أحد أبرز اختصاصاتهم الأساسية، أما فيما يخصّ لهجة الرّسالة فهي حسب جوليان كانت مفرداتها جافة متباينة مقارنة مع ما ورد في الرسالة الموجهة إلى بيتان من عبارات الإحترام[5].

---

(1) - صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ**...، المرجع السابق، ص 306.

(2)- جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 193.

(3) - Mohamed Harbi, **le fln, Mirage et Réalité**, éd : Jeune Afrique, Paris ,1980, p 62.

(4) - نفيسة دويدة، **تطور فكرة الوطنية**...، المرجع السابق، ص 40.

(5) - شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص313.

رفض الأمريكيون والإنجليز نصّ الرسالة بحُجّة أنها تخصّ الفرنسيين، بينما كان رفْض الفرنسيين لها بحجّة أنّها تجرّأت وتجاوزت حدود السياسة واعتبرت الحلفاء شركاء للفرنسيين في الحكم بالجزائر[1]، ورغم أنّ أصحاب العريضة حاولوا استرضاء الطرف الفرنسي بتقديم مذكرة ثانية معدّلة مُلمّحين فيها إلى كونهم يرغبون المشاركة في الحرب للحصول على الإستقلال ضمن إطار فرنسي، إلا أنّ الحاكم العام الجديد جيرو تحجّج برفضه تلك المطالب؛ وردّ على فرحات عباس أن الوقت هو وقت قتال وليس وقت مطالب[2].

وحسب المؤرخ أبو القاسم سعد الله فإنّ هذه الحادثة كشفت من جديد عن موقف قوى الحلفاء من الحركة الوطنية، واعتبروا القضية الجزائرية أمرا يدخل في نطاق السيادة الفرنسية التي دائما ما أعلنوا أنهم جاءوا لحمايتها[3]، وكشفت أيضا عن ضعف الحركة الوطنية ذاتها، كونها لم تفِ بالشرط الذي ورد في المذكرة؛ وهو وجوب تحقيق المطامح السياسية الوطنية، أو على الأقل الوعد الصريح بها قبل دعوة الجزائريين للمشاركة في الحرب، ويعني هذا أن الحلفاء (الأمريكان والإنجليز) قد تخلّوا عمّا كانوا يُنادوا به من مبادئ كفكرة تأييد الشعوب المستعمرة، ورمَوا بالجزائريين بين فكّي فرنسا من جديد[4]، وسيتأكّد هذا في خطاب الرئيس الأمريكي إيزنهاور لفرنسيي شمال إفريقيا قائلا:"إنّنا سنترك بلادكم عندما يذهب عنها خطر

---

(1) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03 ...، المرجع السابق، 207.

(2) - محمد يوسفي، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية**، تق وتع: محمد الشريف بن دالي حسين، ثالة، الجزائر، 2007، ص 55.

(3) - يؤكِّد هذا أهداف السياسة الأمريكية في شمال إفريقيا(الفرنسي)؛ والتي حدّدها "روبيرت مورفي" الممثّل الشّخصي للرئيس الأمريكي في الجزائر؛ في اتصال له بقائد القوات الفرنسية في الجزائر المؤيدة للحلفاء الجنرال "جيرو" قبل عملية الإنزال بستة أيام، وتتمثل في النقاط التالية:

- إستعادة استقلال فرنسا في أوروبا؛ وفي ما وراء البحار .

- إعادة السيادة الفرنسية على كل المناطق؛ التي سبق وأن رفرف عليها العَلم الفرنسي سنة 1939 سواء في فرنسا أو في مستعمراتها.

- في حالة القيام بعملبات عسكرية في فرنسا أو مستعمراتها، فلن تتدخل السلطات الأمريكية بأيّة طريقة في هذه القضايا لأنّها تعتبرها من اختصاصات السيادة الفرنسية. ينظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص 196.

(4)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص207.

العدوان الألماني-الإيطالي، وأن سيادة فرنسا على المناطق الفرنسية ستظل بدون تغيير"[1]، وهو ما حصل فعلا بعد نهاية الحرب عندما أقدمت فرنسا على ارتكاب مجازر رهيبة في حق الشعب الجزائري، وعادت من جديد إلى سياستها القمعية المسلَّطة على الجزائريين منذ بداية الاحتلال.

أمّا موقف جيرو فاعتبره البعض خطأً استراتيجيا، وذلك لأنه لا يخدم مصلحة فرنسا في هذا الظرف العصيب الذي تمرّ به، لأنّه كان بإمكان القوى السياسية الجزائرية عرقلة عملية تعبئة المقاتلين وموارد البلاد للمجهود الحربي، وهذا ما يرفضه الحلفاء، ممّا يؤدّي بهم إلى التدخّل أكثر في المسائل الجزائرية، الأمر الذي كانت فرنسا تخشاه[2]، زيادة على أنّ سياسة الرّفض المستمرّة من قبل الإدارة الفرنسية في الجزائر شكّلت آنذاك خطورة على مصالح الفرنسيين ومستقبلهم، إذ ما هو وزْن فرنسا في الحرب دون الثقل المادي والبشري للجزائر؟، حيث أنّ أيّ عمل من شأنه أن يشلّ قدراتها المادية والبشرية ولو بشكل جزئي على أرض الجزائر، وبالتالي سيقلل من وزنها ومكانتها بين دول الحلفاء، وعليه سعت فرنسا على الأقل إلى تغيير أسلوبها ولهجتها واستخدام المرونة ولو مرحليا[3]. وهذا ما جعل الوالي الجديد مارسيل بيروتون(Peroutoun) الذي عُيّن في 17 جانفي 1943 يستدرك الوضع من خلال إبداء بعض المرونة في تعامله مع القوى السياسية الفرنسية بهدف قطع اتصالات الجزائريين مع الحلفاء، فطالب بيروتون من عباس إعداد مشروع إصلاحي يتم النظر فيه بجدية، الأمر الذي شكّل مُنعطفا حاسما في مسار الحركة الوطنية[4]. كما أبانت حادثة رفض مطالب الجزائريين من قبل الفرنسيين عن الإجماع الفرنسي حول الإبقاء على القضية الجزائرية ضمن الإطار الفرنسي كما كانت عليه في السابق. وعليه توجّهتْ عناصر من النّخبة الليبرالية نحو

---

(1) - نفس المرجع، ص198.

(2) - جمال قنان، **قضايا ودراسات**...، المرجع السابق، ص ص 193- 194.

(3) - جمال قنان، **قضايا ودراسات**...، المرجع السابق، 194.

(4)- بوعبد الله عبد الحفيظ، **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية1919-1954**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005، ص108.

توحيد مطالب أحزاب الحركة الوطنية من خلال إصدار بيان فيفري، وتبنّي الطرح الفيدرالي للقضية الجزائرية.

المبحث الرابع- النخبة الليبرالية من الإندماج إلى الفيدرالية 1943-1945

أولا- النخبة الليبرالية تطالِب بدولة فيدرالية مرتبطة بفرنسا 1943-1945

نتطرّق في هذا العنصر لأهمّ التحوّلات التي طرأت على مواقف النخبة الليبرالية، خاصّة بعد مجموعة المبادرات التي قام بها قادة النخبة الليبرالية، والتي كان مآلها الفشل الذريع بسبب تعنّت الإدارة الإستعمارية ورفض الكولون لكل إصلاح يتعلق بالجزائريين. كما سنعالج أيضا الأسباب والظروف التّي ساهمت في تحول النّخبة الليبرالية من المطالبة بالإندماج إلى المطالبة بدولة جزائرية مستلقة مرتبطة فيدراليا مع الدولة الفرنسية.

1- إصدار بيان فيفري والتخلي عن الفكر الإندماجي

جاءت وثيقة البيان في سياق تاريخي مهم؛ ليس فقط بسبب ظروف الحرب التي شكّلت قوى التحالف الديمقراطي الآيلة إلى مزيد من الإفصاح عن مفاهيم الحرية والإستقلال وتقرير المصير؛ بل أيضا بسبب السياق الوطني وحياة الشعب الجزائري الذي واتته الفرصة وحفّزته من أجل إعطاء المسألة الوطنية القدر الضروري من الإهتمام والبحث عن النظام السياسي اللائق به.

لقد حملت التسمية التي أطلقت على البيان(بيان الشعب الجزائري) دلالات عديدة، حيث يجرأ أحد على تسميته ببيان النواب المسلمين، وهو ما يُعتبر مؤشرا تاريخيا أوحى بوجود معارضة جادّة داخل صفوف تيارات الحركة الوطنية الجزائرية آنذاك، ومن دلالات التسمية أنه أوحى بدخول الجزائر مرحلة جديدة في صِراعها مع الإستعمار، بالإضافة إلى قيام النواب الشباب المسلمين بالإنضمام إلى فرحات عباس وترك بن جلول؛ ممّا يدلّ على تراجعهم عن البرنامج الإندماجي لمشروع بلوم فيوليت وتحوّلهم إلى برنامج أكثر تطرّفًا ووطنية، ولم تعُد النخبة البرجوازية المسلمة هي التي تطالب بالحقوق السياسية، بل الشعب الجزائري بأكمله

كالفلاحين والحرفين والعمال...كما لم يعد الشباب المسلمون يتوجّهون نحو المشاركة في الحياة السياسية في المجتمع الفرنسي، ولكن نحو الإستقلال ويظهر هذا التوجّه في البيان[1].

تعُود فكرة البيان إلى الإجتماع الذي دعا إليه كل من فرحات عباس وبن جلول في مُستهل سنة 1943، من خلال دعوتهما لعقد اجتماع يضم النخبة من الشعب الجزائري من أجل وضع أسس مطالبه وأهدافه، وأن يقول كلمته الصريحة بخصوص مستقبله، وحسب أحمد توفيق المدني فقد تمّ إشعار السيد روبيرت مورفي بذلك؛ اتقاءً لِما عسى أن تقوم به فرنسا[2]. تمّ الإجتماع الذي ضمّ مختلف توجهات الحركة الوطنية بمنزل المحامي الأستاذ علي بومنجل بالجزائر العاصمة بحضور كل من :

العضو	الإنتماء الحزبي والسياسي
بن جلول	مستشار عام ومفوض مالي
فرحات عباس	مستشار عام ومفوض مالي
الشريف سعدان	مستشار عام، نائب من بسكرة
تامزالي	رئيس الفرع القبائلي بالمجلس المالي
محمد الهادي جمام	رئيس جمعية الطلبة المسلمين
غريسي أحمد	مفوض مالي
قاضي عبد القادر	مستشار عام ورئيس جمعية الفلاحين
لمين دباغين	مناضل في حزب الشعب
حسين عسلة	مناضل في حزب الشعب
الشيخ خير الدين	عضو في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
الشيخ العربي التبسي	عضو في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
الشيخ توفيق المدني	عضو في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

إتّفق الحاضرون على نشر ميثاق جديد يتضمن مطالب الجماهير الشعبية الجزائرية في إطار المبادئ والأفكار التي اتفقوا عليها، وتمّ تكليف فرحات عباس بتحرير البيان. قام هذا

---

(1) - Paul Emile Sarrasin, **la crise Algérienne**, les étudions du cere, paris, 1949, p 82.

(2) - توفيق المدني، **حياة كفاح مذكرات 1925-1954**، ج02، دار البصائر، الجزائر، 2012، ص513.

الأخير بتحريره بمدينة سطيف، بعدها قام بجولة عبر أنحاء البلاد من أجل عرضه على مختلف الشخصيات الجزائرية التي صادقت عليه[1]، وجدير بنا في هذا المقام أن نشير إلى أنه قد تمّ الإمضاء على وثيقة اليمين من طرف البيانيين بعد انتهائهم من إعداده في العاشر فيفري 1943، وتضمنت هذه الوثيقة الإجماع على خدمة البلد، ونسيان ما مضى من خلافات سياسية وتوحيد العمل جميعًا إلى غاية الحصول على دستور جزائري، وتضمّنت أيضا ضرورة احترام جميع السكان مسلمين وفرنسيين، والتضحية مهما كانت الظروف والوسائل لتحقيق الحرية والمساواة والعدالة الإجتماعية[2].

كان وراء إصدار وثيقة البيان في ذلك الوقت بالذات أسباب أبرزها :

- إستغلال وضع الإدارة الإستعمارية الجديدة، وعلى رأسها اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، ووضعها أمام مسؤولياتها، ومعرفة نوايا الحلفاء بعد نُزولهم أرض الجزائر.

- إظهار مدى النّضج الذي وصلت له الحركة الوطنية في مواجهة المعمّرين وإدارتهم المتصلبة لبقاء فرنسا في الجزائر رغم حالة الإنقسام والإنهزام التي تعيشها، وقد حاولت بمساعدة الحلفاء أن تحفظ ما تبقى من كبريائها.

- تمسّك عباس بالبيان واهتمامه به يعود إلى ابتعاده الكامل عن الأفكار الإندماجية منذ ابتعاده عن بن جلول، وعن الإدارة الإستعمارية الفرنسية منذ 1942، فكان بمثابة وداع لروح الجمهورية الجاحدة[3].

بالنسبة لصياغة مطالب البيان فقد أُثيرت حولها عدّة آراء، فقد أورد يوسف بن خدة أنّ لمين دباغين هو من قام بتحرير مسودة البيان والتي تعمّد فيها المغالاة في المطالب، وذلك لتيقّنه أن عباس سيعمل على تلطيف حِدّتها نظرًا لكونه معروف بالإعتدال، ويميل إلى الحلول الوسطى في مثل هكذا قضايا، وقد أدرج دباغين في المسودة عدد من المطالب شديدة الأهمية وهي: الإفراج عن المساجين السياسيين والإفراج عن مصالي الحاج الزعيم الوطني، المساهمة

---

[1] - يحي بوعزيز، **سياسة التسلط**...، المرجع السابق، ص 104.

[2] - محمد بكار، **نواب الإدارة الإستعمارية**...، المرجع السابق، ص 247

[3] - محمد بكار، **نواب الإدارة الإستعمارية**...، المرجع السابق، ص 247.

في المجهود الحربي بشرط الإعتراف باستقلال الجزائر، وتكوين جيش جزائري يقاتِل الجزائريون تحت رايته الخاصة[1].

أمّا شارل أندري جوليان فيذكُر أنّ البيان قد دارت حوله مناقشات بمكاتب الولاية العامة، وأن "مورفي" و"بارك" قاما بتزكيته[2]، وهنا ردّ عباس على إدعاءات جوليان في كتابه (ليل الإستعمار):"قيل إن السيد بيرك مدير الشؤون الإسلامية والسيد مورفي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية قد كانا مُحرّضي البيان، هذا غير صحيح على الإطلاق، إذ لم يكن لهاتين الشخصيتين أي علم بالبيان إلا عندما سُلِّم رسميا إلى السلطات، وزيادة على ذلك فقد جاءت هذه الوثيقة ردا على التقرير الذي أرسلتُه خلال شهر أبريل 1941 إلى المارشال بيتان"[3]. وكان الهدف من إثارة جوليان لتلك الشبهات حول وثيقة البيان هو محاولة التجريح والمساس بأصالة هذه الوثيقة، ممّا جعل عباس يفنّد ما قيل حول البيان أنّه تمّ إعداده في الولاية العامة، مُؤكدا في الوقت نفسه أن الشعب الجزائري هو من وضع البيان ليعبّر فيه عن مطالب حقيقية ومشروعة. وعليه فقد رأى البعض أن محاولة النيل من أهمية البيان من هذه الزاوية تُعبّر عن قِصر فادح أو تحامل يدفع صاحبه إلى استخدام كل الأسلحة التي تنقلب ضدّه؛ إذ ما الذي يمنع قائد سياسي من الإتصال بالأوساط الضّاغطة منها والمؤثِّرة على الخصوص ليسترشد بمواقفها وآرائها ويضع برنامجه على ضوء ذلك[4]. وهذا دليل على رغبة عباس في توحيد مطالب الحركة الوطنية وإشراكها في صياغة مطالب موحَّدة.

كان الهدف من كتابة وثيقة البيان في الأصل محاولة إرساء أرضية لكل المناضلين الجزائريين باختلاف توجهاتهم وتشكيلاتهم السياسية، إضافة إلى لفت العالم لما يجري في الجزائر فيما يتعلق بالاستعمار الفرنسي بغرض انتزاع الشرعية الدولية. ولعلّها كانت فرصة قوية جدا لتناول الوضع الجزائري بما يتلائم مع حقائق التاريخ والجغرافيا الجديدة، ومنها -

---

(1) - يوسف بن خدة، المرجع السابق...، ص 126.

(2) - شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص313.

(3) - ليلى بن عمار بن منصور، المرجع السابق، ص 273-274.

(4) - جمال قنان، **قضايا ودراسات**...، المرجع السابق، ص195.

في رأي عباس ورفاقه في فيدرالية المنتخبين الذين وقّع بعضهم على البيان- أنه بإمكان المسلم الجزائري المعاصر تداول مفردات الفكر السياسي الحديث ومصطلحاته، والتحلّي بقيم العصر دون تَعارض مع الإسلام الحضاري[1].

تمّت المصادقة على البيان في العاشر فيفري 1943 بالإجماع من طرف الممثّلين الحقيقين للشعب الجزائري في اجتماع بمدينة الجزائر[2]، وما أثار انتباه عباس هو بعض النواب الجزائريين الذين كوّنهم الإستعمار؛ حتى أصبحوا موالين وخاضعين له، فإذا بهم يقلبون ظهورهم للإستعمار وعادوا إلى الطريق الصحيح وانظموا إلى الصف الوطني[3]. أمّا النواب المنتخبون الموقّعون على البيان فقد كانوا من المقاطعات الثلاث[4]:

المقاطعة	الموقِعون
الجزائر	سايح عبد القادر- تامزالي عبد النور- غريسي أحمد - بن تونس محفوظ - مبارك على بن علال - خيار محمد - الشريف بن حبيلس - فضيل روني- حدو عبد القادر - بشير عبد الوهاب - بوكردنة عبد الرحمن.
وهران	عباسة عبد الله - طالب عبد السلام - شنتوف عدة - بن شيشة بوسيف - بشتارزي حاج حسن.
قسنطينة	بن جلول - شريف سيسبان - غراب معمر - أورابح عبد المجيد - تامزالي علاوة - تامزالي خليل- لخضاري- بن علي شريف علاوة - فرحات عباس - بن خلاف عبد الرحمن - سعدان أحمد - قاضي عبد القادر.

بينما نجد في كتاب فرحات عباس "ليل الاستعمار" أسماء أخرى أمثال: أورابح نائب مالي، عبد الكريم بوصوف؛ لالوت محمد وهما نائبان ماليان؛ الشريف بويوسف رئيس جماعة الدواوير؛ الأستاذ مصطفاي نائب شيخ مدينة سطيف؛ د أحمد فرانسيس، الدكتور ابن خليل،

---

(1) - نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 459.

(2) - عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق، ص286.

(3) - فرحات عباس، **ليل الإستعمار**...، المصدر السابق، ص107.

(4)- Claude Collot, Jean Robert Henry, Op.cit, pp 164-165.

المحامي غريب، محمد الصالح عباس؛ وهم نواب بلديون؛ مفدي زكريا والأمين العمودي وشكيكن والدكتور سماتي؛ والدكتور آيت أحمد، والشيخ توفيق المدني، وحافظ من قدماء المحاربين[1].

تعدّدت الروايات حول عدد الموقعين على البيان، فقد أورد شارل روبير آجيرون أنه يوجد عدة نُسخ من البيان في أرشيف الحكومة العامة تحمِل عدّة توقيعات، إحداها تحمل ستة توقيعات وهم عبد القادر السايح؛ الدكتور تامزالي؛ الدكتور بن جلول؛ ابن خلاف؛ زرّوق؛ فرحات عباس؛ بينما توجد نسخة أخرى تحمل تسعة توقيعات وهم: شريف سيسبان؛ تامزالي؛ بن علي الشريف علاوة؛ زروق؛ عباس؛ بن زكري؛ بن قانة؛ قاضي؛ صحراوي[2]. أما شارل أندري جوليان فذكر أنّ عدد الموقعين على البيان هم 55 موقعا[3]، في حين ذكر روجي لوتورنو أن عدد الموقعين هو 50 شخصا[4].

رغم تعدد الروايات حول عدد الموقعين إلا أن ما نلاحظه عند التمعن في الإنتماءات السياسية المتعدِّدة للموقّعين على البيان هو مدى تطوّر الوعي السياسي للنخب الجزائرية خاصة النواب المنتخبون والعلماء ومناضلي حزب الشعب، وهو ما يُبيّن مدى أهمية وثيقة البيان في التعبير عن إجماع أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية على مطالب موحَّدة، بالإضافة إلى أن احتكاك الليبراليين كفرحات عباس وبن جلول بمناضلي حزب الشعب وأعضاء جمعية العلماء المسلمين سيساهم في تطور الفكر السياسي للنخبة الليبرالية، وهو ما سنلاحظه من خلال مطالب البيان، حيث ستعرف النخبة الليبرالية تحولات هامة في مواقفها اتجاه القضايا الوطنية.

هناك ملاحظة هامة حول الموقِّعين على البيان؛ ألا وهي غياب جماعة المتجنِّسين (جماعة صوت المستضعفين) عن إجماع معظم تيارات الحركة الوطنية حول مطالب بيان فيفري. ومن أبرزهم هؤلاء نَذكر: رابح زناتي؛ سعيد فاسي؛ ليشاني وغيرهم. ولعلّ هذا عائد

---

(1) - عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي**، ج02...، المرجع السابق، ص 277-278.

(2)- Charles Robert Ageron, "**Ferhat Abbas et l'évolution politique de l'Algérie musulmane pendant la deuxièmesguerre mondiale", revue d'histoire maghrébine**, N°4, Juillet 1975, Tunis, 1975, pp132-133.

(3) - شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص314.

(4) - Roger le tourneau, Op.cit, p339.

في نظرنا إلى عدة أسباب أبرزها: إبتعاد فرحات عباس ورفاقه عن مطلب الإندماج واكتساب الجنسية الفرنسية، وهو ما كان يرفضه المتجنِّسون كونهم كانوا يؤكِّدون على ضرورة الإندماج والذوبان في الأمة الفرنسية دون تحفُّظ. أمّا السّبب الثاني فهو أنّ المتجنِّسين كانوا بعيدين عن السيّاسة التي تَفرِض عليهم مُناقشة السّلطات الإستعمارية حول العديد من القضايا الوطنية، لهذا اكتَفوا بطرح أفكارهم ومواقفهم عبر جريدتي "صوت الأهلي وصوت المستضعفين.

مَثّل بيان فيفري وثيقة تاريخية هامة؛ دعت إلى إدانة الإستعمار وحق تقرير المصير ووضع دستور خاص بالجزائر[1]، وقد استلهموا ذلك من ميثاق الأطلسي الداعي إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها وإلغاء الاستعمار الفرنسي في الجزائر[2] .

احتوى البيان خمسة أقسام؛ القسم الأول تطرّق لوضع الجزائر منذ نزول الحلفاء، القسم الثاني تطرّق لدور الحرب العالميتين الأولى والثانية في تحرير الشعوب باعتبارها ظاهرة تاريخية، أمّا القسم الثالث فقد استعرض فيه عباس العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ 1830 وسياسة الإستغلال والتفرقة العنصرية المنتهجة من طرف الإستعمار، أما رابع قسم فقد تناول فشل الإصلاحات الفرنسية السابقة، واندلاع الحرب، وأهمية نزول قوات الحلفاء، في حين احتوى القسم الأخير على المطالب الأساسية للشعب الجزائري[3]. ورغم اللّهجة المعتدلة التي تخلّلت بعض فقراته مثل تركيزه على أهمية تقاليد الحرية التي أقرّها الشعب الفرنسي، ووقوفه مطولا عند مبادئ الثورة الفرنسية ودورها في تفكير النخب المحليّة التي تأثّرت بما أَطلق عليه البيان "الثورة الأخلاقية والروحية التي لا يمكن الإستغناء عنها"؛ إلا أنه أكّد أن محاولات إخضاع الجزائر للعبودية لم تُقدِم عليه فرنسا؛ بل فرض نفسه بقوة كنتيجة لا مفرَّ منها لسياسة الإستيطان، واحتوى كذلك الأسباب التي أدّت إلى فشل سياسة الإدماج، وسياسات الإستعمار الذي أخضع كل شيء في الجزائر للفرنسيين والأوروبيين، وركّز أيضا على المراحل التي مرّ

---

(1) - العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث، الجزائر، ط01، 1984، ص64.

(2)- Radouane Ainad Tabet, **le mouvement du 08 mai 1945 en Algerie** ,opu, Alger, 02édition, p 16-17.

(3) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03...، المرجع السابق، ص 209.

بها الإستعمار، وتحليل توجهات المجتمع المحلي وضُعف مستوى نخبها التي برزت منذ 1919[1].

إنّ أهم ما ميّز البيان هو مخاطبة الحلفاء أي مجموعة من السلطات وليست السلطة الإستعمارية لوحدها، كما أنه تجاوز الحزبية، حيث مثّل عمل مشترك لمختلف التيارات الوطنية من حزب الشعب وجمعية العلماء والنواب والنخبة، وهو تأكيد لمبدأ جديد لسياسة عامّة تطالب للجزائر بديمقراطية حقيقية، وللشعب الجزائري بحياة وطنية أصيلة، وهو أيضا ترجمة لتطوّر في الأفكار تحت تأثير أحداث كبرى وحوادث كثيرة ومُصغرة، داخلية وخارجية[2].

عَرف النص الأولي لوثيقة البيان بعض التعديلات، فأصبح ينادي السلطات المسؤولة محل الأمم المتحدة، أصبح يطالب بتطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها بعد أن كان يطالب بمجلس سلطة يتشكّل من مندوبين من مختلف الأمم المتحدة، كما لم يعد يطالب بتشكيل حكومة مؤقتة من الشعب؛ بل مشاركة عاجلة وفعلية للمسلمين الجزائريين في حكومة بلدهم مثل ما عمل الجنرال كاترو والسلطات البريطانية في سوريا وحكومة المارشال بيتان وسلطات المحور في تونس، وألغيت بعض العبارات التي كان يُعتقد أنها متطرفة مثل: لاعادل؛ غير أخلاقي، عبودية، نظام السيف وغيرها[3].

2 - مظاهر تطوّر المواقف السياسية للنخبة الليبرالية من خلال بيان فيفري

1.2- إدانة النّظام الإستعماري

اعتبر البيان أنّ النظام الإستعماري كبّل الجزائريين وعطّلهم عن ارتياد الحياة المدنية الحديثة[4]، حيث بدأ بسرد ما قام به الإحتلال الفرنسي على مدى قرن من الزمن، وكيف أوصلهم إلى تلك الحالة المحزِنة من البؤس والجهل، وطالب بالديمقراطية للجزائر[5]، وأكّد

---

(1) - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 95.

(2) - كمال حمزي، المرجع السابق، ص255.

(3) - كمال حمزي، المرجع السابق، ص258.

(4) - نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص452.

(5) - صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ**...، المرجع السابق ، ص306.

على انتهاء زمن الاستعمار؛ وأنّه على الشعوب أخذ حريتها "لقد انتهى عصر الإستعمار، إن الجماهير الشعبية تتوقّ بشدة لمزيد من الحرية، والمزيد من الأمن والعدالة الإجتماعية والرفاهية المادية، عصر الإستعمار انتهى، الآن نحن بحاجة إلى التّكاثف والتّعاون لاستعادة الثّقة، لربط أنفسنا مع العرب من خلال علاقة النّد للنّد"[1]، كما حرّم البيان استغلال شعب من طرف شعب آخر أو إدماجه وضمّه غصبًا، وهذا النوع من الإستعمار ما هو إلا شكل جماعي للعبودية الفردية في العصور الوسطى، كما أنّه سبب من الأسباب الرئيسية للنزاعات بين القوى الكبرى[2]، وحسب فرحات عباس فقد تمّ اكتشاف الأسطورة الحضارية للإستعمار "فالإستعمار ليس إنسانيا ولا همّه العدالة ولا حتى بالحضارة والتقدّم، إنّه في جوهره ظاهرة إمبريالية عفا عنها الزمن..."[3].

أصبح الحل الوحيد للقضية الجزائرية حسب البيان يكمن في الإعتراف بوجود كيان جزائري وجنسية؛ كونه يضمن لهم الأمن والإحترام، كما نبَّه إلى المبادئ المُعلنة من طرف روزفلت بأن الحلفاء سيضمنون حقوق سائر الشعوب في العالم الجديد كبيرة كانت أو صغيرة، وانطلاقا من هذا الإعلان فإن الجزائريين يطالبون وتفاديا لأي سوء تفاهم قد يحدث غدا بإزالة الإستعمار، وتطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب المستعمرة[4]، ومنْح الجزائر دستور خاص بها خارج عن الدستور الفرنسي يضمن لسكانها المشاركة الفعلية في تسيير بلادهم تبعا لقواعد وأُسس ديمقراطية تحترم الثوابت والخصوصيات الثقافية للجزائريين وتمكينهم من الحياة الكريمة[5]، ويضمن لها الحرية والمساواة لجميع السكان بغضّ النظر عن العرق والدين، وإنهاء الملكيات الإقطاعية بالقيام بإصلاحات زراعية كثيرة، واحترام حقوق ومعاش العمال (البروليتاريا) الفلاحين، الإعتراف باللغة العربية لغة رسمية على قدم المساواة

---

(1)- Abd el Kader Mimouni, Op.cit , pp 69-70

(2) - Radouane Ainad Tabet, Op.cit, pp 15-16.

(3)- Benjamin Stora, zakia Daoud, Op.cit, p120.

(4)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص210

(5) - A.N.O.M, Manifeste du peuple algérien, Boite N°: 93 /4159.

مع الفرنسية، حرية الصحافة وحق التنظيم والتجمّع، حرية ومجانية التعليم لكل الأطفال إناثا وذكورا[1]، حرية العبادة لكل السكان، فصل الدين عن الدولة لجميع الأديان[2]، مشاركة الجماهير الجزائرية الفورية والفعالة في حكومة بلدهم مثلما فعلت بريطانيا في الهند والجنرال كاترو في سوريا وبيتان والألمان في تونس، وأيضا تحرير كل المحكوم عليهم والمساجين المنتمين لكل الأحزاب، وإنّ تحقيق هذه الإصلاحات سيضمن مشاركة المسلمين الجزائريين بإخلاص في الحرب من أجل الحرية[3]، كل هذا دلالة جديدة في تطور مواقف النخبة الليبرالية، وأن فرحات عباس لم يكن يمثل جماعة النواب والنخبة لوحدهما، وإنّما كان يتحدّث أيضا باسم التيّار الثوري ممثَّلا في حزب الشعب، والتيار الإصلاحي ممثَّلا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[4].

كما تكشف لنا وثيقة البيان بوضوح عن الوعي الكبير بحقيقة الوطن والأمّة ونظام الحكم، حيث أن العلاقة صارت طردية بين تماطل السلطات في إسعاف الشعب الجزائري بالإصلاحات الضرورية وفي وقتها وبين يقظة الوعي بحقائق الكيان الجزائري في أبعاده الأنتروبولوجية والسياسية والرؤية المستقبلية[5]، فالبيان يرسم طريقان: طريق فيدرالية، طريق كومنويلث، ويغلق بابان: باب الإندماج و باب الدمج"[6].

أقام البيان علاقة ومقابلة عضوية بين محاكمة الإستعمار ومسيرة حق الشعب في الإستقلال والحرية والبحث عن النظام السياسي اللائق به كما تُقرّره الشرعية الدولية، وهذا ما جعل حسب تحليل المؤرخ روني غاليسو البيان يُفصح عن "مرحلة حاسمة في الوعي السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، ويعطي البيان التصوّر الأخير؛ أي الثورة في نهاية المطاف"،

---

(1) - Paul emile sarrasin, Op.cit, pp 86-87

(2)- A.N.O.M, Manifeste du peuple algérien, Boite N°: 93 /4159.

(3)- Claude Collot, Jean Robert Henry, Op.cit, p 165.

(4) - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 214.

(5) - نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 454-455.

(6) - حمزي كمال، المرجع السابق، ص256.

وحسب تعبير عباس فإنه"أصبح من الممكن أن نُخلخل النظام الإستعماري بصورة ثورية، بأقل مواجهة ممكنة"[1]. وفي هذا تطوّر واضح في فكر النخبة الليبرالية التي ما فتئت تمجِّد الإستعمار قبل الحرب وتدعوا إلى التعايش معه، إلا أنّ مستجدات الحرب الداخلية والخارجية التي ساهمت في بلورة الفكر السياسي لبعض أفراد النخبة الجزائرية التي نفى بعض أفرادها سابقا وجود أمة جزائرية. فأصبح الإستعمار في نظرهم من أبشع صور الظلم والحيف الممارسان في حق الشعب الجزائري الأعزل. وعليه أصبح عباس راديكاليا في مواقفه السياسية[2].

2.2- رفض السياسة الإندماجية

تُعتبر مسألة الإدماج السياسي والثقافي من جملة القضايا التي حاولت وثيقة بيان فيفري حسمها بالشكل الذي تُطرح في التخطيط الفرنسي، بحيث اعتبر البيان أنّ الإدماج السياسي طرْح خاطئ ووهم لازَم السلطة الفرنسية حينًا من الدّهر، حيث اتضح في النهاية أنّ الإدماج ما هو إلا سراب وأسطورة يستحيل تطبيقه كونه يتعارض مع حقائق الشعب الجزائري ومع المؤسسات الإستعمارية في الجزائر[3]، كما أنّه استنكر سياسة الإدماج مُذكِّرا بالإختلافات الروحية العميقة التي تفصل بين المستوطنين وسكان البلد الأصليين، مُؤَكدا أنّ الوقت قد فات لأجل أن يقبل الجزائري بأن يكون شيئا آخر غير أن يكون جزائريا[4]، ذلك أنّ الإنصهار الكلّي في البوتقة الفرنسية كان من الأمور التي ترفضها السياسة الإستعمارية، إضافة إلى أنّه يتنافى مع طبيعة الأمور؛ إذ يصعب إذابة المقوِّمات التاريخية، بحيث أنّ ملامح الشخصية الجزائرية تبلورت أكثر وتوضّحت قسمات المجتمع والشخصية القاعدية للأمّة الجزائرية ضدّ مشاريع الإستعمار الفرنسي في الجزائر[5]. إنّ الشعور بالوطنية الجزائرية الذي اكتمل نضجه في وثيقة

---

(1) - نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 453.

(2) - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 88

(3) - نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 457.

(4) - Benjamin Stora, Op.cit, p120.

(5) - نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 457.

البيان لم يكن عفويا بالنسبة للنّخبة؛ بل كان شعورا مؤسّسا نتج عن وعي وإدراك، وصدمات عدّة؛ نتجت بفعل تجاربهم التي عايشوها سابقا، وخاصة آمالهم في فرنسا التي تحطّمت عند مجيء كل فرصة، وبالرغم من ذلك فقد بقيت مسألة الوطنية عند تيار النخبة دائما محل شك وتشكيك وجدل من طرف الآخرين[1].

أثّرت مستجدات الحرب والسياسة الإستغلالية للإستعمار الفرنسي اتجاه الجزائريين في الكثير منهم؛ إذ أصبحوا يدركون خطورتها ومقاصدها، ومن هؤلاء فرحات عباس الذي تغيّرت لديه الكثير من المواقف المعهودة نظرا لما عايشه من سياسة التمييز العنصري[2]. وتعد وثيقة البيان تحوُّلا بارزا في مطالب النخبة التي نَهلت من الثقافة الفرنسية المتنوِّرة، وأصبحت مطالبها هذه المرة تتمحور حول تحقيق الجزائر الجزائرية في ظلّ الجنسية والمواطنة الجزائرية دون غيرهما؛ إذ أنّ الجزائر الفرنسية لا يمكنها الإستمرار كوْن حكومة الإستعمار لم تنجح في تحرير الأهالي، وعجزت عن كبح جماح عنصرية وجبروت المعمّرين ضدّ الشعب الجزائري[3]، يقول عباس في هذا السياق:"لقد مرّت تلك الساعة عندما كان الجزائري المسلم يطلب شيئا آخر غير أن يكون جزائري مسلم، خاصة منذ إلغاء مرسوم كريميو. هكذا كان البيان تعبيرا صادقا عن الرغبة الملحة في وضع حد للتعامل مع سياسة الجزائر الفرنسية، وكان بمثابة وداع للروح الجمهورية الجاحدة، وعليه فقد تعرّضت سياسة الإدماج للمحاكمة بعد التأكّد من استحالة الدخول في البوتقة الفرنسية دون التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، ومنه فإن الجزائري لن يطالب سوى أن يكون جزائريا مسلما"[4].

يظهر أنّ فرحات عباس ومن معه بدأوا يتخلّصون من الفكر الإندماجي باعترافهم بأنّ المزج بين شعبين في شعب واحد غير ممكن:"إنّ هوية وتكوين شعب واحد تحت حكومة واحدة أبوية أظهرت فشلها...الكتلة الأوروبية والكتلة المسلمة تبقى متباينة الواحدة من الأخرى وليس

---

(1) - نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية**...، المرجع السابق ، ص 251.

(2) - عبد القادر جيلالي بولوفة، **الحركة الاستقلالية**..المرجع السابق ، ص 78.

(3) - عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص 78.

(4) - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص96.

لها روح مشتركة..."[1]. ومن هنا استِحالة السياسة الإندماجية التي حدّدتها الإدارة الإستعمارية في الظاهر للجزائر، وبقي الوضع عبارة عن كتلتين؛ كتلة أوروبية وكتلة مسلمة، تختلف إحداهما عن الأخرى، وليس بينهما روح جماعية مشتركة تربط بينهما. وعليه انتهى عباس إلى استحالة ربط الجزائر بالمشروع الاستعماري القائم على سياسة الدمج والإستيعاب، حيث لا جدوى من ذلك؛ بل إن تلك السياسة لا تقيم أي قيمة اعتبارية وحقيقية للتقدّم أصلا[2]. ولذا صرّح عباس في رسالته التي وجهها إلى الدكتور تامزالي في 09 ديسمبر عقب تراجعه ومجموعة من النواب عن البيان:"إنّ السياسة الزائفة لإدماج الجزائر في المجتمع الفرنسي قد فشلت منذ 1865، حيث كانت كحبْل على أعناقنا لضمان إخضاعنا وتمكين المحتلين من استقلالنا...لقد استنكرنا سياسة الإندماج بصفة قطعية...ولا أحد يستطيع أن يفرضها علينا من جديد..."[3].

خلُص البيان إلى نتيجة مفادها أنّ فشل سياسة الإدماج عائد إلى تعنّت المستوطنين ورفضهم للمشاريع الإصلاحية باعتماد نظام عنصري قائم على التهميش والإخضاع، ولهذا فقد فات الوقت الذي يبدي فيه الجزائريون تمسّكهم بجنسية ووطنية غير وطنيتهم وجنسيتهم[4]. وعليه أصبحت الجنسية الجزائرية والشخصية الإسلامية الملاذ الوحيد القادر على إعطاء المسلم الجزائري الأمان المفتقد، كما أنّ الشخصية الإسلامية هي التي تعطي معنى أكبر لترقية الجزائريين وتطويرهم وتَحرّرهم من سياسة الإدماج[5]. إنّ سياسة الإدماج لم تكن لتتحقق، وذلك ليس بسبب رفض الجزائريين التخلي عن دينهم فحسب؛ إنّما كون الأمة الفرنسية لا تستطيع في الأساس على مثل هذا الإستيعاب؛ إذ أنّ هشاشة البوتقة الفرنسية إلى حد قابليتها

---

(1) - الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 206.

(2) - نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 458.

(3) - عز الدين معزة، المرجع السابق، ص180.

(4) - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 95.

(5) - Hildbert Isnard, Op.cit, p 468.

للإنكسار في حالة تمادت فعلا في تطبيق إصلاحات جادة تُعامل الجميع بمساواة، الأمر الذي جعل فرحات عباس يُبلور فكرة "النظام الفيدرالي" كحل مناسب للمسألة الجزائرية[1].

3.2- الدعوة لتأسيس دولة جزائرية مرتبطة فيدراليا مع فرنسا

إعتبر فرحات عباس وأفراد من النخبة الليبرالية أن النظام الفيدرالي[2]هو الحل الأنسب للمسألة الجزائرية، وذلك لأنّ نظام الفيدرالية هو أفضل صيغة تقيم علاقة مُحترمة بين الميتروبول والدولة المستعمَرة وبين شعبيهما، كما أنه يحفظ لهما استقلالهما وسيادتيهما، وبالتالي يحفظ لفرنسا حقّ النظر إلى الجزائر الآيلة إلى التطور والرقي مع وجود مؤسسات الدولة الحديثة، والتي تبدأ في التعبير عن التجربة الجزائرية وتاريخها وليس تاريخ الإستعمار الفرنسي في الجزائر كما كان الوضع منذ أزيد من قرن من الإستعمار[3]. وحسب شارل أندري جوليان فإن توجّه الزعيم الوطني فرحات عباس نحو الخيار الفيدرالي يعود إلى تأثّره بالمفاهيم الأمريكية، حيث كان حينها يبحث عن شكل جديد يعطيه لبرنامجه الإصلاحي، إضافة إلى أن النظام الفيدرالي سيكون أخف الضّررين، حيث يُبقِي الجزائر في المحيط الفرنسي، ويحول دون القطيعة مع الميتروبول[4]. وفي رأي محفوظ قداش فإنّ دعوة عباس إلى إقامة جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا كانت لرؤيته أنها مرحلة منطقية للجزائر ستؤدي بها فيما بعد إلى الإستقلال التام[5].

---

[1]- نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 460.

[2]- **النظام الفيدرالي**: استعمال مصطلح Fédéralism حديثٌ نسبيًا، إذ شاع استعماله منذ نهاية القرن الثامن عشر تقريبا، ويُشترط لوجود النظام الفيدرالي وجود إقليم محدَّد تعيش عليه جماعات بشرية، ويهدف هذا النظام إلى ضمان الحرية الكافية لهذه الجماعات أو الأقوام التي تعيش ضمن دولة واحدة، مع العمل على تجنب تفكك هذه الأخيرة. ويستلزم النظام الفيدرالي وجود برلمان فيدرالي تتمثل فيه الأقاليم كافة، ويلعب هذا البرلمان دورا مهما في رسم وتحديد السياسة الخارجية والدفاعية للدولة الفيدرالية. ويعتبر النظام الفيدرالي في نظر العديد من المختصين النظام الأمثل للدول ذات القوميات المتعددة. كما يضمن نظام الفيدرالية للقوميات التي تتعايش ضمن طار دولة واحدة حق إدارة أمورها بنفسها مع بقائها ضمن دولة واحدة. ينظر: نوري طالباني: **حول مفهوم النظام الفيدرالي**، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل، 2005، ص ص 09-10.

[3] - نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص ص 537-538.

[4] - شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 312.

[5]- Benjamin Stora, Zakia Daoud, Op.cit, p117.

فضَّل عباس الخيار الفيدرالي كونه يجمع كل الطوائف على قدم المساواة داخل جمهورية مستقلّة ذاتيا ومرتبطة بالجمهورية الفرنسية، إلّا أنّ سعْيه هذا لم يحقّق أدنى نجاح رغم مظاهر التأييد من طرف حركة أحباب البيان والحرية[1].

كان مفهوم الفيدرالية موجودا ضمنيا في سياسة الإدماج التي نادى بها مع قانون داخلي إسلامي، وكانت تمثِّل في نظره الشخصية الثقافية المتميّزة للشعب الجزائري[2]، وقد وضّح فرحات عباس هذا قائلا:"لا يجب السّعي بعد الآن إلى علاج العِلل التي تعاني منها الجزائر عن طريق الإدماج، بل عن طريق الفيدرالية؛ الجزائر الحرّة المتّحدة مع فرنسا الحرة"[3]، وكتب في جريدة المساواة مبيّنا أهداف الفيدرالية كونها تجعل الشعوب المتساوية تتعاون فيما بينها، توَّحدها رابطة الفيدرالية، ولكل منها قوانينها الخاصة وبرلمانها السياسي وحكومة وطنية[4].

إنّ تجربة عباس المريرة التي ذاقها نتيجة سياسة الجمود الفرنسي خلال مطالبته بالإدماج جعلته يرجع إلى الحقيقة التاريخية مُعلِنا إنضمامه إلى الشعب الجزائري، ومُعرِبا عن خطأه التاريخي في إطار وجود أمّة جزائرية. وبهذا اعتنق فكرة الحكم الذاتي للشعب الجزائري المسلم والذي يختلف عن الأمة الفرنسية بأمجاده التاريخية والحضارية وبجنسيته العربية، وحسب عباس فإن هذه الصيغة تشكِّل حلاً منطقيا ومعقولا في إطار الوحدة الفرنسية، وأنشأ لذلك حزبا خاصا به[5]. وهكذا كانت الصيغة الفيدرالية هي أُولى الخطوات المؤسِّسة لنوعية حكم جديد في فرنسا والجزائر كونها توفر لفرنسا إمكانية تجاوز وجهها الإستعماري ووِجهتها المناقِضة لروح العصر، كما أنّ الصّيغة الفيدرالية تمنح للشعب الجزائري إمكانية تنظيم شؤونهم العامة بأنفسهم، فالنظام الفيدرالي الذي اقترحته النخبة الليبرالية وعلى رأسها فرحات

---

(1) - غي برفيليي، المرجع السابق، ص445.

(2) - أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 192.

(3)- Abd el kader Mimiouni, Op.cit, p 78.

(4)- Hildbert Isnard, Op.cit, p p 471-472.

(5) - عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق، ص229.

عباس وزملائه لا ينساق خلف مطالب عالية لا تستطيعها الدولة الفرنسية ولا النظام الجزائري الجديد، وأدنى حد من مطالب التيار الليبرالي هو الإعتراف بالحريّات المحلية والجنسية الجزائرية كمبرّر قانوني يمارس به الشعب الجزائري تراثه الإسلامي وتاريخه الخاص[1].

ترجع أسباب توجّه فرحات عباس وأنصاره إلى الخيار الفيدرالي إلى ما يلي:

- إمكانية تحويل المستعمرة الجزائرية إلى دولة وذلك بالطرق السلمية، ويتحقق هذا المسعى في إطار هدف محدّد وهو اتخاذ الديمقراطية الفرنسية محورًا لشراكة جديدة تقوم على أساس الإعتراف بجنسية شعوب المستعمرات وحريتها، ويتمّ كل هذا في إطار الإتحاد الفرنسي[2]، وعليه فقد كانت الفكرة المحورية للبيان "منح الجزائر دستور دولة ذات سيادة وتطبيق الديمقراطية الفرنسية في جمعية جديدة أساسها الإعتراف بقومية الشعوب المستعمرة واحترام سيادتها تحت شعار"التحرير والإتحاد"[3].

- المطالبة بإنشاء دولة جزائرية اتحادية مع فرنسا ومرتبطة بها تكون مركز التقاء بين الإسلام والمسيحية والتعايش بين مختلف الأجناس الفرنسيين والأوروبيين والأهالي، وهذه الفكرة مستمَدّة من المدرسة الإستشراقية.

- الدعوة لإنشاء برلمان تعدّدي مرتبط بفرنسا في إطار الإتحادية[4].

- ينتج عن النظام الفيدرالي تأسيس الفعل الديمقراطي بمعيَّة دولة عظمى ذات تجربة ديمقراطية راسخة لديها، يحتجّ به الطرفان ويحتكمان إليه، خصوصا من حيث تحول الحكومة العامة الى حكومة جزائرية، إلى جانب هذا فإن الحكم الفيدرالي يساعد بقية البلدان المجاورة في الإنضمام إليه ما دام أنه يحفظ للكيانات استقلالها القانوني والسياسي والاجتماعي[5].

---

(1) - نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 538.

(2) - الطاهر الغول، المرجع السابق، ص 90

(3) - نفيسة دويدة، **تطور فكرة الوطنية**...، المرجع السابق ، ص 43.

(4) - يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص362.

(5) - نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 538.

تمّ تسليم البيان في 31 مارس 1943 من طرف وفد مكون من: بن جلول؛ فرحات عباس؛ بن خلاف، السايح عبد القادر؛ تامزالي عبد النور؛ زروق محي الدين[1]، سلّموا البيان بداية إلى الحاكم العام بيروتون، وفي اليوم التالي تم تسليم نُسخ منه إلى ممثّلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى والإتّحاد السوفياتي، وإلى الجنرال ديغول (De gaulle) في لندن، وأيضا ُسلِّمت نسخة منه إلى الحكومة المصرية في القاهرة[2]. وما يُلفت الإنتباه في هذا الشأن هو عدم نشر نصوص البيان وحتى ملحقه؛ فلم يوَزعا على الصحافة والرأي العام، بسبب الرقابة السياسية عليه وعلى النواب الموقّعين، وبهذا فإن الجماهير الشعبية المتعطشة آنذاك للمبادرات السياسية لم تتمكّن من الإطلاع على مضمون البيان، إلا البعض؛ وذلك بشكل سرّي[3].

وافق الحاكم العام بيروتون على أخذ البيان الجديد بعين الإعتبار كأساس لوضع مستقبل الجزائر، كما وعد بتشكيل لجنة لوضع خطة للإصلاحات يمكن تنفيذها فورا. وعليه وبموجب مرسوم مؤرخ في 03 أفريل 1943 عيّن ممثّل فرنسا لجنة الدراسات الإقتصادية والإجتماعية الإسلامية[4]، وقد اجتمعت هذه الأخيرة مرتين: الاجتماع الأول من 14 إلى 16 أفريل؛ أصرّ ابن جلول خلالها بأن يؤخذ هذا النصّ كقاعدة للمناقشة، وأن تعالَج المسألة السياسية على وجه الإستعجال، بينما دعا عباس إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين من حزب الشعب الجزائري[5]. أمّا الاجتماع الثاني فكان من 23 إلى 26 جوان، انتهت اللجنة التي حضرها مفوض الحكومة السيد بيرك(berque) المدير العام لشؤون المسلمين إلى صياغة مجموعة

---

(1)- A.W.C, SLNA, Rapport Mensuel sommaire, CIE, n°1058, Alger le 01 mai 1943.

(2) - Ferhat Abbas, **la Nuit Coloniale ...**, Op.Cit, p 138.

(3) - محمد بكار، المرجع السابق، ص 247.

(4)-Ferhat Abbas , **la nuit coloniale...**, Op.Cit , p 138

(5)- A.W.C, SLNA, Rapport mensuel sommaire, cie, n°:1058, alger le 01 mai 1943.

مطالب عرفت باسم "مُلحق البيان"[1]. كما تمّ تعيين ستّ(06) لجان فرعية خاصة بالمسائل الإجتماعية، الحرف، الفلاحة، القروض...[2].

ثانيا- ملحق البيان يؤكّد على مطلب الإستقلال السياسي للجزائر

بعد تسليم بيان الشعب الجزائري طالب الحاكم العام للجزائر من النواب المسلمين المنتخبين استكمال مطالبهم باقتراحات ميدانية[3]، وتم صياغة تلك المطالب ضمن ملحق البيان، والذي يبدوا أنه كان أكثرة جرأة ووضوحا من الأول؛ إذ حمل مطالب ميدانية ملموسة ومباشِرة[4]. جاء ذلك بعد اللّقاء الذي حصل بين فرحات عباس ومصالي الحاج مباشرة بعد خروج الأخير من السجن يوم 26 أفريل حيث تم إضافة ثلاث نقاط سُميت بعد ذلك بـ"إضافات البيان"، وقد أعطت الإضافات للبيان معنى أكثر استقلالية وراديكالية ومنها: قيام دولة جزائرية بعد نهاية الحرب، وتزويدها بدستور خاص بها وبجمعية تأسيسية جزائرية يتم انتخابها بالإقتراع العام ومن قبل كل السكان، وعليه فقد انتقلت النُّخب الجزائرية من صيغة المطالبة بجنسية جزائرية إلى صيغة أكثر ثورية تمثّلت في المطالبة بالدولة الجزائرية ذات السيادة[5]، إضافة إلى مطالب أخرى كتحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية وتمثيل متساوي للمسلمين الجزائريين والفرنسيين في مختلف المجالس المنتخبة والهيئات التداولية، المطالبة بنظام تجنيد مُوَحد في الجيش، كذلك حفظ الحريات الفردية والجماعية من التعليم وحرية الرأي والصحافة واللغة وممارسة العبادة، زيادة على أنّه أدان وحاكم الإستعمار، وأكّد أيضا على

---

(1)-Ferhat abbas, **la nuit coloniale**…, Op.Cit, p 138

(2) - A.W.C, SLNA , rapport mensuel sommaire, cie, n°:1058..., Op.cit.

(3) - A.W.C, Boite i13, Projet de réformes faisant suite au manifeste (26mai1943), Documents inedits du Mouvement national, n°:12, Novembre 1983.

(4) - عبد القادر جيلالي بولوفة، المرجع السابق، ص 90.

(5) - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 96.

فشل سياسة الإدماج في الجزائر وعلى ضرورة إسهام الجماهير الجزائرية المسلمة في الحياة العامة[1].

ما يلاحَظ في هذا الملحق إشارته إلى أن"إنشاء هذه الدولة الجزائرية لا يحُول دون تنظيم اتّحاد شمال إفريقيا مع مراكش وتونس"، ويبدوا من خلال هذا المطالب أن فكرة النجم عن وحدة الشمال الإفريقي قد تمّ بعثها من جديد في الملحق، فكان أول وثيقة مهمة وضعها الجزائريون المعتدلون للحديث عن الدولة الجزائرية ذات السيادة وعن الشعب الجزائري وهذه العبارات لم تستعمل في البيان نفسه[2]. ذهب أبعد من ذلك حين طلب ضمان سلامة التراب الجزائري ووحدته والإعتراف "باستقلال الجزائر السياسي بصفتها أمة سيدة"، أما مهمّة فرنسا فلها "حق الرقابة ومساعدة الحلفاء العسكرية في حالة النزاع[3]،

تمّ تبنّي الملحق من قِبل المندوبين الموقِّعين في 26 ماي 1943، وهم كل من: سايح عبد القار؛ تامزالي عبد النور؛ فرحات عباس؛ باشتارزي؛ بن علي شريف؛ بن علال؛ بن شيحة؛ بن جلول؛ بن حبيلس؛ بن تونس؛ شنتوف؛ فُضيل؛ غريسي؛ غراب؛ خيّار؛ الدكتور لخضاري؛ أورابح؛ طالب عبد السلام؛ تامزالي علاوة؛ تامزالي خليل[4]. ثم اعتمدته لجنة الدراسات الإقتصادية والإجتماعية الإسلامية في 26 جوان 1943، بينما وقّع محضر الإجتماع نائب رئيس اللّجنة والقائم مقام الرئيس والدكتور تامزالي رئيس اللجنة الفرعية للدراسات الإجتماعية، والدكتور بن جلول وبيرك محافظ الحكومة ومدير الشؤون الإسلامية[5].

إحتوى ملحق البيان على مجموعة من الإصلاحات تطبق عبر مرحلتين؛ الأولى يتم تطبيقها بعد نهاية الحرب وهي تأسيس دولة جزائرية لها دستورها الخاص والذي يتم صياغته

---

(1) - عبد القادر جيلالي بولوفة، المرجع السابق، ص 90.

(2) - صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ**...، المرجع السابق، ص 307.

(3)- Benjamin Stora, Op.cit, p123.

(4)- A.W.C, Boite i13, projet de réformes faisant suite au manifeste (26mai1943) , Op.cit.

(5)- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**،ج02...، المرجع السابق، ص 860.

من طرف مجلس تأسيسي جزائري يُنتخب بالإقتراع العام من طرف جميع سكان الجزائر[1]، أمّا إصلاحات المرحلة الثانية فهي إصلاحات يجب تطبيقها فورا وتتمثّل في المشاركة الفورية والفعالة للممثلين المسلمين في الحكومة والإدارة الجزائرية، تحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية مكوّنة من وزراء موزَّعة بالتساوي بين الفرنسيين والجزائريين المسلمين، وسيكون رئيس الحكومة الحاكم العام والذي سيأخذ لقب سفير فرنسا المفوض السامي لفرنسا في الجزئر[2]، إضافة إلى التمثيل المتساوي للفرنسيين والمسلمين في مختلف المجالس المنتخبة والهيئات التشريعية مثل المجلس الأعلى للحكومة والمندوبيات المالية، المجالس العامة، وكذا جميع المكاتب واللّجان والهيئات والنقابات[3]، وانضمام جميع المسلمين إلى الوظائف العامة بما في ذلك مناصب السلطة في ظل نفس الشروط الخاصة بالتوظيف والترقية والراتب والتقاعد لموظفي الخدمة المدنية الفرنسيين، إلغاء سائر القوانين وتدابير الطوارئ، وتطبيق القانون العام في إطار التشريع الجزائري، المساواة قبل ضريبة الدم، الأجر المتساوي والترقية العسكرية، وحسب فرحات عباس فإنه وبالرغم من حسن نيّتهم اتجاه فرنسا فإنها لم تتم متابعة اقتراحاتهم[4].

كما ذهب الملحق أكثر من ذلك؛ من خلال مطالبته بسلامة التراب الجزائري ووحدته، والاعتراف باستقلال الجزائر السياسي بصفتها أمة سيّدة، أما دور فرنسا فيبقى في الرقابة ومساعدة الحلفاء العسكرية في حالة النزاع[5]، وهو مطلب لم يعهده فرحات عباس والنواب المنتخبون الذين لم يسبق لهم أن طالبوا بوحدة التراب الجزائري وسيادة الجزائر، وهذا ما يبين تأثير التيار الإستقلالي على فكر النخبة الليبرالية.

---

(1)- A.M.O.M, 91/1k, Surveillance de ferhat abbas et des activités de l'udma 1941-1959, copagne d'alger,section de tizi ouzou , n :25/4 , note de renseignement ,tizi ouzou, le 09/03/1946.

(2)- Radouane Ainad Tabet, Op.cit, p17.

(3)- Ferhat abbas , **la nuit coloniale...** , Op.Cit , p 140.

(4)- Ibid, p 140.

(5) - محفوظ ، قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج02...، المرجع السابق، ص 860.

في هذه الظروف خلف الجنرال كاترو(Catroux)[1]الحاكم العام "بيروتون"على رأس الحكومة العامة في سوريا و الهند الصينية أو المغرب، إلا أنه لم يستطع أن يَثبت في الجزائر الليبرالية التي تميّز بها بشكل أساسي، ما عدا إنشاء منصب نائب رئيس البلدية لصالح الأهالي المسلمين، وتعديل قانون الأهالي الخاص بالإدّخار، إلى جانب تجاهله أحداث "فليب فل"(سكيكدة) والتي وقعت خلال شهر جويلية 1943 وخلفت 30 قتيلا بين السكان المسلمين[2]على يد الجنود الفرنسين، حيث لم تتحرّك السلطات الفرنسية من أجل الردع أو العقاب في حق المتسبّبين في الحادث[3]، واعتَبر البيان غير مناسب في ذلك الوقت وأن مطالبه مُبالغ فيها الآن، بحجّة أنه يجب عدم إعاقة عمل الجنرال ديغول، وانتهى به الأمر إلى رفض البيان دون مبرر، كما رفض حتى اعتباره قاعدة عمل[4]، مُؤكّدا أنّ الجزائر فرنسية وستظلّ فرنسية، وموضحا أنّ أيّة محاولة لا ترمي إلى الإبقاء على الوحدة الكاملة بين الجزائريين وفرنسا سيكون مآلها الرفض لأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا"[5]. وفي تقريره الشامل المؤرخ في 04 أفريل 1944 أكّد كاترو أنّ هدف فرنسا هو بالفعل إدماج السكان الأصليين بشكل فعّال وجعْلهم فرنسيين، ويكون ذلك حسبه من خلال وضع شكل مناسب من التعليم العام، ومساواتهم مع الفرنسيين في المجال الإجتماعي والإقتصادي[6].

لم يتوقّف كاترو عند هذا الحد؛ بل أنّه أطلق على حركة البيان إسم العاصفة والتي وَعد بإيقافها مهما كان الثمن، واعترف في مذكراته أن الجزائريين قدّموا بيانهم إلى سلفه بيروتون،

---

(1) - **كاترو (1877-1969):** كان بين 1943 و1944 حاكما عاما للجزائر ومحافظ دولة مكلف بشؤون المسلمين وبلجنة التحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول. خلف جاك سوستال في 1955، ثم استقال بعد أحد عشر شهرا ورحل إلى فرنسا مودعا بالدموع والزهور من قبل الأقدام السوداء الذين كانوا قد استقبلوه ببرودة بسبب سمعته المبالغ فيها كليبرالي، توفي في 21 ديسمبر 1969 بباريس. ينظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية1954-1962**، ترجمة: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص280.

(2)-Ferhat Abbas, **la Nuit coloniale**..., Op.cit, p 141.

(3) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص215.

(4) - محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج02...، المرجع السابق، ص 862.

(5) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص 214

(6) - Mahfoud kaddache, **Histoire du NationalismeAlgérien**, Tome: 02, 1939-1951, édition enal, Alger, 1981, p 219.

وهو يتضمّن المناداة بإقامة جمهورية جزائرية، وقال أن ذلك جاء نتيجة عاصفة من التحرّر التي هبّت من الشرق ومن وراء الأطلسي فوق شمال إفريقيا، ولذلك فإنه من الحكمة وقْف هذه العاصفة[1]. هذا الرّد يبيّن لنا مدى قوة المطالب التي تضمّنها الملحق والتي اختلفت عمّا سبقها من مطالب؛ من خلال الإجماع الوطني حول تلك المطالب بين مختلف توجهات الحركة الوطنية الجزائرية، إلى جانب التطور الذي عرفته النخبة الليبرالية وعلى رأسها فرحات عباس الذي بدأ يعرف ابتعادا عن المطالب الإندماجية، والتوجه نحو المطالب الإستقلالية والإحتكاك بالتيار الثوري.

عند دراسة مضمون بيان فيفري وملحقه ومقارنته بالمطالب السابقة للتيار الليبرالي من خلال برامج فيدرالية النواب المنتخبين والمؤتمر الإسلامي وحزب الإتحاد الشعب الجزائري، يظهر لنا بشكل واضح مدى التغيّر الكبير في طروحات الليبراليين وإحداث القطيعة مع الأفكار الإندماجية التي تطالب بالمواطنة الفرنسية، واعتناق أفكار جديدة، وذلك من خلال المطالبة ولأول مرة بالإستقلال السياسي للجزائر ضمن الإطار الفرنسي عبر منح الجزائر دستور وحكومة جزائرية وبرلمان جزائري. ورغم أنّ هذا المطلب الإستقلالي يُعتبر استقلالا ناقصا وغير كامل كون السياسة الخارجية للجزائر ستكون من صلاحيات الدولة الفرنسية، إلا أنّ هذا المطلب الجديد سيكون نقطة تحول هامة في نضال التيار الليبرالي الجزائري منذ تأسيس تنظيمه الأول ممثلا في فيدرالية النواب. إضافة إلى هذا فإنّ مطالب الليبراليين من خلال بيان فيفري تُعد أهم بوادر التغيير التي بدأت تظهر عند أهم قيادات النخبة الليبرالية التي سطع نجمها منذ منتصف الثلاثينات. إلا أن هذا التطور في مواقف التيار الليبرالي لم يكن يشمل كل أفراد هذا التيار؛ حيث رفض بعض الليبراليين السّير وفق التوجه الجديد وتبني الطرح الفيدرالي لفرحات عباس ورفاقه، متمسِّكين بالدعوة الإندماجية، ومن هؤلاء الدكتور بن جلول؛ والمتجنّسون الذين نادوا بالإدماج الجماعي أو الفردي كرابح زناتي؛ سعيد فاسي؛ الشريف بن حبيلس، بن حاج أولحاج وغيرهم.

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03 ...، المرجع السابق، ص 214

المبحث الخامس- موقف السلطات الفرنسية والنواب المنتخبين من تطوُّر المواقف السياسية للنخبة الليبرالية (بيان فيفري وملحقه)

أولا: موقف السلطات الفرنسية

1 - إعتقال قادة النخبة الليبرالية المطالِبين بالفيدرالية

كثّف فرحات عباس من اتصالاته بالنواب المسلمين كرد فِعل على تماطل السلطات الإستعمارية في الإستجابة لمطالب النواب التي تضمّنها البيان وملحقه، ودعاهم في شهر أوت 1943 لحضور إجتماع يومي 23 و24 أوت من أجل الموافقة على الرسالة المودعة يوم 24 أوت إلى الجنرال ديغول رئيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، وقد عبّر النواب فيها عن رفضهم التعاون مع الإدارة ورغبتهم في الإستقالة من الوفود المالية[1].

يبدوا أنّ سياسة الرفض المنتهجة من طرف السلطات الإستعمارية سيولِّد سِلسلة من الأحداث، وسيتّضح هذا خلال انعقاد الدورة الإستثنائية للوفود المالية في 22 سبتمبر 1943، حيث رفض المندوبون الماليون المسلمون حضور الدورة، ووجّهوا إلى الحاكم العام والجنرال ديغول نداءا جديدا لتنفيذ الإصلاحات التي اعتمدتها لجنة الإصلاحات الإسلامية[2]. وقد ردّ كاترو على تلك التصرفات بعنف من خلال إعلانه مرسوما يقضي بحل قِسم السكان الأصليين للوفود المالية، ولم يكتف بهذا؛ بل قام بوضع عباس في الإقامة الجبرية في تبلبالة(الجنوب الوهراني)، بصفته مندوبا ماليا، كما وضع رئيس القسم العربي للوفود المالية عبد القادر السايح[3] في الإقامة الجبرية ببني عباس (جنوب وهران)[4] بتهمة التحريض على العصيان

---

(1) - جاكر لحسن، **الحركة الوطنية في معسكر1930-1954**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، 2009/2008، ص186.

2- Amar Belkhodja**, Mouvements Nationales des Hommes et des Repères histoire**, éditions Alpha, Alger, 2008, p 180.

(3)- **السايح عبد القادر**: كان من أشراف مدينة الشلف، وعضوا في المفوضيات المالية في 26 ماي 1943 عندما أعلن المنتخبون الجزائريون عن مشروع دولة ذات استقلال ذاتي وعارضه الحاكم العام الجديد كاتروا مثل الجنرال ديغول. وُضع بعدها رفقة فرحات عباس رهن الإقامة الجبرية بعد حل الفرع العربي للمفوضيات المالية، شغل منصب رئيس الجمعية الوطنية ثم انسحب من الحياة السياسية سنة 1956. ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 192.

(4)- Ferhat Abbas, **la Nuit Coloniale...**, Op.cit, p141.

المدني وعرقلة سير المجلس(يقصد مجلس الوفود المالية) والإخلال بالنظام العام[1]، والعمل على إثارة الشغب خلال الحرب، كما علّقت بعض الصحف آنذاك بأن الخطر كان محتمَلا أكثر منه واقعيا، وأنه لا أحد من الأمريكيين والإنجليز قادرا على فهم ما جرى، وأن عباس والسايح قد تحرّكا لأسباب شخصية أكثر منها لأسباب سياسية[2].

أمضى كاترو قرارا يقضي بتنحية النواب الذين يمثِّلون العرب في المجلس المالي، إلّا أنَّ تدخّل النواب الأوروبيين في المجلس المالي جعله يتراجع عن قراره هذا؛ مُصرا في ذات الوقت على بقاء النائبين عباس وزميله السايح في الإقامة الجبرية، وتمّ الإفراج عنهما في 02 ديسمبر 1943 بعد تحرّك الرأي العام وتأزُّم الوضع في الجزائر[3]، وقيام مظاهرات في كل من قسنطينة وسطيف ومعظم المدن الجزائرية، كما عمّ السخط والغضب سائر الطبقات الشعبية، حتى أصبح الوضع يُنذر بالخطر، ممّا اضطر كاتروا إلى التراجع عن قراراته ومواقفه بإلغاء قرار حل قسم النواب الجزائريين وإطلاق سراح السايح وعباس[4]. ولعل تلك السياسة المتخذة اتجاه عباس وبعض رفاقه تعود الى تخوف الإدارة الإستعمارية من تنامي مطالب النخبة الليبرالية التي كانت ترى فيها المسانِد لسياستها في الجزائر، وعلى رأسهم فرحات عباس الذي بدأ يعرف تحولا في مواقفه السياسية خاصة بعد نزول قوات الحلفاء وانتشار الأفكار التحررية، ممّا جعله يساير تلك المتغيّرات ويبتعد شيئا فشيئا عن نهجه المعتاد قبل اندلاع الحرب.

كان للإعتقال التعسّفي لفرحات عباس دور في ترسيخ قناعته بضرورة بعث الجمهورية الجزائرية المستقلّة استقلالا داخليا في إطار الإتحاد الفرنسي؛ إذ أنه بمجرد خروجه من السجن بدأ يكثف اتصالاته بالإطارات القريبة منه سياسيا؛ من خلال طرح أفكاره الجديدة أمامهم، ويسترشدهم بهدف ضبط الخطوط العريضة في طريقة إنشاء حزب جديد، ووضع برنامج

---

(1)- Benjamine Stora, Zakia Daoud, Op.cit, p125.

(2) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**...، ج03، المرجع السابق، ص 216.

(3) - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 238.

(4) - يحي بوعزيز، **سياسة التسلط**...، المرجع السابق، ص 108.

سياسي يكون قادرا على تعبئة جزء كبير من الطاقات الحيّة في أوساط الكتلتين الفرنسية والمسلمة على حد سواء [1].

لقد أدّت مواقف السلطات الفرنسية وعلى رأسها الجنرال كاترو اتجاه مطالب الجزائريين، وحسب فرحات عباس إلى رفع الحجاب عن النوايا الحقيقية للفرنسيين من أجل توفير الوقت للخداع ومناورة السكان المسلمين المنتخبين؛ بهدف الحفاظ على النظام كما تم تطبيقه منذ عام 1830 ولا شيء أكثر من ذلك، ظلّت الثورة بالقانون غريبة تمامًا عن فكرهم[2].

ثانيا: موقف النواب المنتخبين (الإندماجيون)

1- تراجع بعض الإندماجيين عن بيان فيفري1943

كان كاتروا من خلال سياسته على دراية بنفسية النواب الجزائريين، حيث أصدر تلك القرارات من أجل إشعار الجزائريين بقوة فرنسا وإعطائهم درسًا، وأيضا بغرض معرفة مدى قوة موقف النواب وتأثيرهم في الرأي العام، وقد اتضح لكاتروا بعد حل مجلس الوفود المالية الخاص بقسم المسلمين واعتقال كل من فرحات عباس والسايح عبد القادر أنّ هؤلاء النواب غير متماسكين، وأنّ قوته لا تعدوا أن تكون ظاهرية أكثر منها تنظيمية خفية[3].

يُلاحظ في هذا السياق أنّ كاتروا قد نجح في مسعاه اتجاه النواب المنتخبين الذين تجمّعوا حول مطالب موحدة، واتّضح هذا في اعتذار إثنا عشر (12) نائبا ممن وقّعوا على البيان؛ وهم: الدكتور تامزالي؛ الدكتور بن جلول؛ الدكتور لخضاري؛ رينيه فضيل؛ أحمد غريسي؛ شنتوف عدّة؛ حاج حسان باشتارزي؛ أحمد عباسة؛ طالب عبد السلام؛ خيّار؛ غراب؛ خليل تامزالي[4]. اعتذروا للحاكم العام عمّا صدر منهم من مقاطعة اجتماعات مجلس الوفود المالية؛ مؤكدين له على وطنيتهم وولائهم لفرنسا، كما أكّدوا على ضرورة جعل الإصلاحات التي نادوا

---

[1] - شارل روبير آجيرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، ج01...، المرجع السابق، ص 105.

[2]-Ferhat Abbas, **la Nuit Coloniale**…, Op.cit, p 141

[3] - أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03... المرجع السابق، المرجع السابق، 215.

[4] - عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي**...، المرجع السابق، ص 622. هامش رقم : 01.

بها في الإطار الفرنسي ومبادئ الديمقراطية الفرنسية، كما وعدوا لجنة فرنسا الحرة بالتعاون من أجل تحرير فرنسا وانتصار الديمقراطية[1].

يُعتبر الدكتور تامزالي وبن جلول من أبرز نواب النخبة الليبرالية التي خانت البيان من خلال تمسكّهما بمطالب المؤتمر الإسلامي السابق[2] وإعادة إحياء مشروع فيوليت؛ إذ بعد أن كان بن جلول في ذلك الوقت لايزال يُعتبر بطل المعارضة للحكومة الفرنسية، وكان ممثّل البرجوازية الإسلامية، وطالب بتطبيق القانون الفرنسي على الجزائر باسم المبادئ الديمقراطية والإنسانية، إلّا أنّ هيبته سرعان ما تراجعت بين الكتلة الإسلامية في الجزائر[3]. وقد ردّ عباس عليه بقوله "المقاومة ها هنا والماضي رحل ولن يعود"[4]. كما أدان في تصريح آخر تراجُع المندوبين الماليين عن البيان "لكن المندوبين الماليين المسلمين خانوا الشعب لأنهم أطاعوا الإدارة الإستعمارية، لقد خانوا الشعب لأنهم نكثوا بكلمتهم ونكثوا بِيَمينهم، جعلوا الخيانة خطًا سياسيا ومصلحتهم الشخصية شعارا"[5].

كما وجّه عباس أيضا رسالة إلى رئيس الفرع القبائلي في المندوبيات المالية الدكتور تامزالي بتاريخ 09 ديسمبر 1943[6]جاء فيها "خلال اعتقالي، قدَّمتم إلى الحاكم العام باسم المندوبين الماليين للأهالي تصريحا يغيّر مسار سياستنا الجزائرية، إنّ التّصريح مُملَى ومفروض عليكم من إدارة الشؤون الإسلامية، ولم يُستشَر فيه السكان الأصليون، لي الشرف أن أعلمكم من جانبي أنّه مُلغى وغير جاد، وإنني سأبقى وفيا لبيان العاشر فيفري 1943"[7].

---

(1)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03...، المرجع السابق، ص 215.

(2) - محفوظ قداش ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02...، المرجع السابق، ص 876.

(3)- Paul-Emile Sarasin, **la Crise Aalgérienne** , les éditions du cere, Paris, 1949 ,pp 81-82.

(4) - ليلى عمار بن منصور، المرجع السابق ، ص 286 . نقلا عن جريدة **المساواة**، العدد 08 ، 1944/11/03.

(5)- A.W.C, état major, Bulletin de renseignement, n°:48, 1h2811, Constantine, le 15 mars 1943.

(6)- ينظر نص الرسالة كاملا في الملحق رقم: 09.

(7) - Mahfoud Kaddache, **Histoire du Nationalisme**, t02…, Op.cit, p649.

من جهته ردّ عباس بلهجة شديدة على تراجع بن جلول عن البيان وملحقه، وقال في جريدة "الجمهورية الجزائرية" :"تخلى بن جلول عن البيان الذي يدعِّي أنه وَقَّع عليه في لحظة من الفوضى، لم يَعد يتم احتساب تقلُّب سترته، وهنا هو مرة أخرى مؤيد للإندماج والإستيعاب"[1]، وأردف قائلا في 23 فيفري1951:"من المؤكّد أنّ رئيس اتحادية المنتخبين المسلمين المعروف باستقلاله وشجاعته قد مات، ولم يبق منه سوى شبح بلا حياة...احتمى منذ وقت بجناح النظام الإستعماري"، وأضاف:"للدكتور بن جلول الحرية في قبول وضْع الخانِع البائس، وبالنسبة إلينا يظلُّ النّظام الإستعماري كما هو بمعنى نظام استبدادي حقير وكريه على غرار نظام هتلر وموسوليني، فلا قيمة للحياة في عيون كل جزائري واع، إلّا إذا تمّ تكريسها بالكامل لتحطيم مثل هذا النظام"[2].

وعليه فإن موقف هؤلاء النوّاب المتخاذل من موقعي البيان قد أضعف الحركة الوطنية التي انطلقت مع نهاية 1942، وهو ما يدل على نجاح خطة الفرنسيين في كسب الوقت وإحداث ثغرة وسط البيانيين، ويؤكّد أيضا عودة السيطرة الإستعمارية على الموظفين الجزائريين الذين كانوا قد شعروا بأن قبضة فرنسا قد بدأت تخفّ منذ سنة 1942[3]، وهو الأمر الذي لاحظه فرحات عباس بعد خروجه من السجن؛ أنّ كاترو قد استطاع زرع الإنقسام وسط المنتخبين المسلمين، حيث استسلم بعضهم للتهديد والابتزاز، وقال في هذا الشأن "كان ذلك أمرا متوقَّعا، أصبح التعاون مع الإحتلال طبيعة ثانية للبعض"[4].

كان تأثير ذلك على النواب الجزائريين بأن انقسموا إلى ثلاث فئات: فئة اقتنعت بأن المجازفة في هذا الطريق الشائك الذي لم تعهده في حياتها لا تأتي إلا بالوبال؛ مما جعلها تعود إلى نهجها السابق، وهؤلاء هم من كانوا يُسمّون ببني "وي-وي"، أما الفئة الثانية فإنّ أفرادها اقتنعوا بأن الإندماج هو السبيل الوحيد للتخلص من الإستعمار، والتحايل شيئا فشيئا بمرور

---

(1)- **La République Algérien**, n°: 271, 13/07/ 1946.

(2)- ليلى عمار بن منصور، المرجع السابق، ص 288.

(3) - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03...، المرجع السابق، ص 215.

(4)- Ferhat Abbas, **la Nuit Coloniale**…, Op.cit, p 142.

الزمن والظروف حتى يتمّ التخلص منه بصفة أو بأخرى شأن الضعيف مع القوي، وأبرز هؤلاء الدكتور بن جلول، في حين أن الفئة الثالثة من النواب فقد ثَبتت في نهجها الذي اقتنعت به منذ البداية، وأبرزهم فرحات عباس، هذا الأخير الذي عمل على إقناع أكثر ما يمكن من الشخصيات والأحزاب والهيئات من أجل مواصلة العمل لتحقيق المشاركة في الوحدة الفرنسية التي ظهرت في بعض الأفكار عبارة عن تكريس الإستعمار بصفة قانونية، وهؤلاء هم أعضاء حزب الشعب الجزائري[1].

المبحث السادس: النخبة الليبرالية بقيادة فرحات عباس تؤكّد على مطلب جمهورية جزائرية مستقلة ومتّحدة مع فرنسا(1944-1945)

أولا- حركة أحباب البيان والحرية والـتّأكيد على مطلب جمهورية جزائرية مستقلة ومتّحدة مع فرنسا

اتّصل عباس قُبيل تأسيس حركة أحباب البيان والحرية بعدد من الشخصيات السياسية والثقافية وأبرزهم مصالي الحاج الذي كان في الإقامة الجبرية بالشلالة[2]، وأعضاء من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[3]. وذكر فرحات عباس بأنّ حركته الجديدة لم تُشكّل حزبا سياسيا؛ إنّما كانت عبارة عن جمعًا من الشخصيات من جميع الإتجاهات المنتمية لعدد من الأحزاب السياسية حول رأي واحد مشترك وهو مسألة الإستعمار وكيفية التخلّص منه، عن طريق الإعتراف بالشخصية الوطنية لشعوب المستعمرات مع الحفاظ على العلاقات المتينة مع الدول الإستعمارية[4]. ووفقًا لأحد تقارير المصالح الأمنية الفرنسية فإنّ حركة فرحات عباس الجديدة

---

[1]- عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق، ص 293.

[2] - Amar Belkhodja, Op.cit, p 173.

[3] - عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق، ص332

[4] - محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج02 ...، المرجع السابق، ص886.

ضمّت في صفوفها جميع التيارات السياسية الجزائرية المشكَّلة من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحزب التجمع الفرنسي لفرحات عباس وحزب الشعب الجزائري[1].

كان لحزب الشعب الجزائري دورٌ هام في تأسيس أحباب البيان بعد اشتراطه للمشاركة إضافة كلمة "الحريّة" إلى الإسم الأول للحركة والذي كان يقتصر على أحباب البيان الجزائري، فأصبح الإسم الكامل هو أحباب البيان والحرية، فيما امتنع الحزب الشيوعي الجزائري عن الإنضمام للحركة ودعا إلى تأسيس هيئة أخرى أكثر اعتدالا، أمّا باقي الهيئات والنوّاب الآخرين فقد فظّلوا السكوت والرضوخ للأمر الواقع[2]. أمّا الدكتور بن جلول الذي كان هدفا لاعتداء بإطلاق النار عليه ليلة 08 مارس 1944[3]؛ فبقي متمسكا بسياسة الإدماج القديمة والتي رأى فيها مسلكًا تكتيكيًا لكفاح الشعوب الضعيفة[4]، كما حاول تجميع النواب المنتخبين وحمايتهم من دعاية أحباب البيان، ولم يتنازل عن محاولته في صنع وجه جديد لقائد الحركة الوطنية، فخلال الجلسة الإفتتاحية للمجلس العام لقسنطينة دعا بن جلول بشكل واضح للإدماج، وطالب بعد تعيينه مندوبا مسلما لدى المجلس الإستشاري بالمساواة بين كل المواطنين ليس فقط للجزائريين المقيمين بالجزائر وإنما أيضا للمقيمين في فرنسا، وبالنسبة لبن جلول فإنّ الجزائريين لا يطلبون إلا أن يصرخوا: عاش ديغول[5].

جاء تأسيس حركة أحباب البيان بعد حوالي أسبوع من صدور أمرية مارس 1944، وهو ما أوضحه عباس في كتابه ليل الإستعمار عندما قال:"بعد صدور القانون الجديد، أنشأنا في سطيف في 14 مارس أحباب البيان والحرية، كنت قد قدّمت بنفسي النظام الأساسي لهذا

---

(1) - A.N.O.M, GGA, Boite 11h/55, Direction des réformes service d'information et documentation musulmans, Rapport déclaire secret sur la situation politique en milieu musulman, du 31 au 31 mars1945.

(2) - عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق، ص332.

(3)- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج02...، المرجع السابق، ص901.

(4)- عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02 ...، المرجع السابق، ص 332.

(5) - محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج02...، المرجع السابق، ص 901 -902.

التجمّع إلى محافظة قسنطينة[1]. ضمّت في صفوفها المؤيدين لبيان الشعب الجزائري وهم مصالي الحاج، البشير الابراهيمي، لمين دباغين، أحمد فرانسيس، وكان شعارها "الجزائر الحرة"[2]. تمحورت أهداف الحركة فيما يلي:

- الدّفاع عن البيان، والتعبير عن الفكر الحر والصادق ونشر الأفكار الجديدة.
- الإدانة الكلية لقيود النظام الإستعماري وسياسته العنصرية[3].
- الترويج لفكرة جمهورية جزائرية مستقلّة مرتبطة فيدراليا بجمهورية فرنسية متجدّدة مناهضة للإستعمار ومناهضة للإمبريالية[4].
- توحيد الأحزاب السياسية حول استراتيجية عمل سياسي مشترك بعد فشل المؤتمر الإسلامي.
- المطالبة بإلغاء الإستعمار ومنح الجزائر دستورا يَضمن لها الحرية والمساواة المطلقة لكل السكان دون تمييز في العرق أو الدين، والمشاركة الفورية للمسلمين الجزائريين في حكومة بلدهم[5]. ووضع حد لامتيازات الطبقة الحاكمة والرجعيين الفرنسيين والإقطاعيين المسلمين[6].
- محاربة الإمتيازات التي تتمتّع بها الطبقات المسيّرة، والمساواة بين السكان، والمناداة بحق الجزائريين في العيش الرغيد والحياة القومية[7].
- جاء في الفصل الرابع من قانون الحركة: محو كل الشعارات التي فرضها الاستعمار عبر سياسته العنصرية والطائفية أو الإمتيازية بعناوين: أهلي؛ رعية فرنسي؛ أصلي؛ مغلوب؛ محكوم؛ فرنسي مسلم. إلى جانب التّأكيد على بذل كل التضحيات في سبيل

---

(1)- Ferhat Abbas, **la Nuit coloniale**…, Op.cit p 142.

(2) - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص101.

(3)- Ferhat Abbas, **la Nuit coloniale**…, Op.cit p 143

(4) -Slimane Chikh, Op.cit, p 44.

(5) - جمال خرشي، المرجع السابق، ص 415.

(6) - محفوظ قداش وجيلالي صاري، المرجع السابق، ص 94.

(7) - شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 329.

تحرير فرنسا والشعوب الأوروبية في سبيل الديمقراطية، والكفاح بكافة الوسائل ضدّ "مُركب الجنس الأدنى" الذي أحدثه الإحتلال العسكري للجزائر منذ 1830، وعمِل الحكم العسكري ونظام القبضة الحديدية على تقويته وبقائه[1].

- المطالبة بالإفراج عن مصالي الحاج وجميع السجناء السياسيين المسلمين، حرية العبادة الإسلامية، تعليم اللّغة العربية، ضمان الحريّات الأساسية لجميع الجزائريين[2]. إضافة إلى مساعدة جميع ضحايا قوانين الطوارئ والقمع الإستعماري.
- جعل فكرة الأمّة الجزائرية أمرًا عاديًا ومألوفًا ومرغوبًا فيه، ومناهضة الإستعمار والإمبريالية، خلق تضامن بين كل سكان الجزائر سواء كانوا يهودا أو مسيحيين أو مسلمين وبثّ الشعور بالمساواة والرغبة في التعايش مع بعضهم، كما وعَد عباس على لسان الحركة بأنهم سيعملون على توزيع الثروات على الفلاحين والبروليتاريا الوطنية، وأنّهم يقفون ضد الإقطاعية والطبقات الممتازة، وأن هدفهم هو إقامة جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا بعد أن تتحرّر من الفكر الإستعماري والإمبريالي.

ذكر المؤرخ محفوظ قداش أنّه من خلال مطالب الحركة يَظهر أنّ عباس أضاف لمرجعيته الفكرية التقليدية التي ترتكز على أفكار الثورة الفرنسية ومبادئ الجمهورية الثالثة؛ أفكارا جديدة كان قد استمدّها من دعاية الحلفاء خلال الحرب؛ والتي تقوم على حقوق الإنسان وتقرير مصير شعوب المستعمرات، وفي المقابل إعلانه القطيعة النهائية مع أفكار الإدماج، بابتعاده عن أفكار المنتخبين الذين رفضوا الإنضمام إلى البيان وحركة أحباب البيان نظرا لراديكاليته واقترابه من المصالية التي يهابونها[3].

ويَذكر عبد الحميد زوزو في هذا المعنى أنّ نص قانون أحباب البيان والحرية يختلف عن نصّي البيان ومُلحقه، وذلك أنّ قانون أحباب البيان يقترح ربط الجزائر بفرنسا برابط فيدرالي، والذي حلّ محل "حق الإشراف الفرنسي المنصوص عليه في الملحق". وحسب نفس

---

[1] - عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق، المرجع السابق، ص 338.

[2]- Abd el Kader Mimouni, Op.cit , p p 17-18.

[3] - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 102.

الكاتب فإنّ الصيغة الجديدة وإلى جانب تعبيرها عن مرونة تكتيكية، فإنها تتوافق مع تيار جديد بصدد التكوين والذي يمثّله عدد من الشخصيات السياسية الفرنسية البارزة والقائلة بالنظام الفيدرالي، أبرزهم النواب: كالراديالي بول باستيد (Cardial Paul Bastide)، بول إيميل فيبار(Paul Emile Villar) عميد كلية الحقوق بجامعة الجزائر وموريس شومان (Maurice Schumann) رئيس الحراك الجمهوري الشعبي، وليون بلوم(Léon Blum)، وفانسان أوريول(Vincent AUriol)، وبول رماديه(Paul Ramadier)، وآخرون أعضاء في لجنة فرنسا الحرّة منهم الوزير روني كاييتان (Rounnie Caitan) وديغول نفسه، الذي كان يعتقد أن مستقبل مستعمرات فرنسا هو في الفيدرالية[1]، وهذا ما يحيلنا إلى الفهم بأن سبب رفض كاترو لمشروع الإصلاح الذي جاء في ملحق البيان، كونه جاء خاليا من أية إشارة إلى الوحدة مع فرنسا بينما تطلَّع إلى الوحدة المغاربية، وهو ما جعل عباس يفهم فكرة الإتحاد الفيدرالي في حينها ممّا جعله يستعملها كمحور لحركته الجديدة بعد أن استوحاها من جواب كاترو[2].

ضمّت حركة أحباب البيان والحرية عدة اتجاهات سياسية، خاصة بين رؤساء اللّجان الشعبية داخلها من الذين ينتمي معظمهم إلى حزب الشعب المحظور[3]. الذي فرض نفسه على حركة أحباب البيان والحرية؛ إذ كان في نظره مطيّة لإقناع المتردِّدين والمثقفين بصحة أطروحاته وجلب اهتمامات الجماهير المتحفِّزة للتجنيد، وعليه استطاع الحزب في مدة قصيرة وبفضل نشاط مناضليه من أن يفرض نفسه كقوة محرِّكة للحركة[4]، وفي ظل تسرّب دعاية حزب الشعب الثورية وسط الحركة خابت يقظة عباس، حيث اندفع بعض المناضلين يهتفون بشعارات ويردّدون بحياة الجزائر الحرة وبسقوط الإستعمار، فزاد حماس الجماهير بقرب تقرير المصير خاصة مع ظهور مؤشرات نهاية الحرب، فأصبح من غير الممكن احتواء

---

(1) - عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي**...، المرجع السابق، ص ص 631-632.

(2) – نفس المرجع، ص632.

(3) - عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص 80.

(4) - يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص135.

الوضع، فما كان من عباس وفريقه إلا أن دعوا إلى التهدئة واحترام قوانين الحركة، مع عِلمه بأنّ الأوضاع المزرية للجماهير الشعبية تشجعها على التمرّد، وندّد في جريدة "المساواة" بممارسات الإستعمار المعادية للديمقراطية، ودعا إلى إيجاد حلول أكثر عدالة وإنصافا[1]. وقد كانت مقالات فرحات عباس تُنبأ عن انزعاج وسط الحركة، ومنها ما كتبه الأمين للحركة قائلا:"يصلنا في الحقيقة أنّ بعض العناصر المنتسبة إلى حركتنا يتحدّثون عن استقلال الجزائر، ويذهبون حتى إلى استشارة اليهود والشيوعيين، فإن كان الأمر حقيقيا فهذه العناصر تضرّ بحركتنا وتخون إيديولوجيتنا"[2].

أمام التخوف المتبادل بين أطراف الحركة سعى عباس للإلتقاء بزعيم حزب الشعب مصالي الحاج؛ بهدف بناء الوفاق الذي أصبح مهدَّدا بالإنهيار[3]، وفعلاً فقد نجح فرحات عباس في عقد مؤتمر شامل أيام2-3-4 مارس 1945 تحت الرئاسة الشرفية لمصالي الحاج[4]. ورغم رغبة المؤتمرين لتوحيد الكفاح، إلا أنّ هذا المؤتمر كشف عن وجود خلافات عقائدية بين أنصار البيان ذوي الثقافة الغربية والعلماء ذوي الثقافة الإسلامية وحزب الشعب ممثل الوطنية المتطرّفة، احتدم النزاع بالخصوص بين حزب الشعب وبقية العناصر حول التمسّك بزعامة مصالي الحاج للحركة الوطنية، كما انتقد ممثلوا حزب الشعب انصار البيان في دعوتهم إلى فكرة جمهورية جزائرية متّحدة اتحادًا فيدراليا مع فرنسا[5]، ممّا يبيّن مدى الغلبة التي كان عليها أتباع مصالي الحاج، وقد حضر إلى جانبهم العلماء وأنصار البيان، و لم يوصف مصالي بأنه زعيم حزب الشعب الجزائري بلا منازع فحسب؛ بل أنّ آراءه تجاوزت ما تضمَّنه برنامج المؤتمر، كما لم يعد هناك حديث عن جمهورية مستقلة يجمعها نظام فيدرالي بجمهورية فرنسية، وإنما كان الحديث حول برلمان جزائري وحكومة جزائرية، ممّا دفع بعزيز قسوس والأستاذ

---

(1)- نفيسة دويدة، **تطور فكرة الوطنية**...، المرجع السابق، ص 48.

(2) - محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج02...، المرجع السابق، ص 907.

(3) - نفيسة دويدة، **تطور فكرة الوطنية**...، المرجع السابق، ص 48..

(4) - جمال قنان، **قضايا ودراسات**...، المرجع السابق، ص 199.

(5) - صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ**...، المرجع السابق، ص 308.

بومنجل ثم فرحات عباس في رد الفعل ضدّ العناصر المتطرّفة داخل المؤتمر، ووجهوا نداءات من أجل التهدئة[1].

خرج المؤتمر بلائحة مطالب هي:

- إعتبر المؤتمر أنّ انتهاكات خطيرة لحريّة الرأي وحرية الضمير تمّ ارتكابها خلال حكم نظام فيشي، ممّا أدى إلى إلغاء الحريات التي تمتّع بها الجزائريون المسلمون في ظل الجمهورية الثالثة.

- المطالبة بحرية جميع السجناء السياسيين الذين لم يرتكبوا جرائم خطيرة كتخريب المجهود الحربي والتعاون مع العدو ضدّ فرنسا، وفي المقام الأول إطلاق سراح مصالي الحاج الذي احتجزه نظام فيشي الذي سيطر عليه عملاء فاشيون ألمان وإيطاليون[2].

- آمن المؤتمر بكل موضوعية بأن الإدماج الذي أعلنه مرسوم مارس 1944 يتعارض مع تطلعات الشعب الجزائري المسلم، إلا أنه لا يمكن أن يشكل حلاً للمشكلة الجزائرية، وعليه فإنّه من الضّروري الشروع في مشاورات واسعة مع السكان المعنيين من أجل توفير أساس متين للعمل البنّاء للحكومة المؤقتة الجزائرية.

- المطالبة بحرية الرأي، وحرية الصحافة باللغتين، وحرية الديانة الإسلامية، وحرية التعليم باللغة العربية[3].

- عودة حق التنقل والوعظ والإرشاد للشيخ البشير الإبراهيمي، وذلك بإيقاف حملات الشرطة التي وقفت أمام نشاطه الدّيني وحدّت من حريته وعمله لنشر الدين الإسلامي[4].

- تبديل المجالس الحالية ببرلمان منتخب، تبديل الولاية العامة بحكومة جزائرية، الإعتراف بالعلم الجزائري.

---

[1] - شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 330.

[2]- Claude Collot et Jean Robert Henry, Op.cit, p 187.

[3] - Ibid, p188.

[4] - عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق، ص 340.

- الإتّفاق على مبادئ ثابتة وهي: الإعتراف بالجنسية الجزائرية، إقامة جمعية تشريعية تأسيسية جزائرية ديمقراطية وجمهورية[1]، المطالبة بوضع دستور جزائري وفق مبادئ نظام ديمقراطي؛ بل التأكيد على نهج طريق الإستقلال، وهي تلك المبادئ كان حزب الشعب الجزائري يدافِع عنها، والأكثر من ذلك فقد كانت هي نهجه في الكفاح[2]، كما عاهد المؤتمر الجنرال ديغول والحكومة المؤقتة الفرنسية بدعمه في ميدان تحرير فرنسا وانتصار الحلفاء.

أدّت مطالب حركة أحباب البيان والحرية إلى استنفار وسط المعمرين الذين رأوا فيها خطرا على مصالحهم في الجزائر، وبهذا فقد قوبلت التجربة القانونية بالمفهوم الإستعماري بالمضايقة ورد فعل عنيف؛ إذ قام الإستعمار بحل الحركة يوم 14 ماي 1945، واعتقال الفاعلين فيها وملاحقتهم واتهامهم بالتمرد والإنتفاضة ضد الاستعمار في أجواء مجازر الثامن ماي، والتي ارتُكبت في حق الشعب الجزائري في عهد الحاكم العام "إيف شاتينيون" المعيَّن منذ سبتمبر 1944، وهو الذي وجد صعوبة في مواجهة وضع متوتّر ومتميّز بسعي الإدارة الإستعمارية إلى تطبيق إصلاحاتها وما تضمّنته أمرية السابع مارس، في مقابل ذلك تزايدت المطالب المشَرفة أو الثورة بالقانون من طرف أحباب البيان والحرية والتي تم إجهاضها[3]. وهذا ما جاء في اعتراف محافظ قسنطينة ليستراد كاربونال (Lestrade Carbonal) مدير بلدية مختلطة تمّت ترقيته إلى رتبة محافظ في شهر أفريل 1945، إعترف للدكتور سعدان قائلا "سوف تحدث مشاكل وسيتم حل حزب كبير"، ومن جهة أخرى استمرّ آبو (Abbo) في تكرار أنّ الإضطرابات ستندلع وأجبر الجنرال ديغول على إلغاء مرسومه الصادر في السابع مارس الماضي. وفعلا فبعد أقل من أسبوعين كانت سطيف مسرحا لاضطرابات خطيرة[4].

كانت معالم سيطرة حزب الشعب على حركة أحباب البيان بارزة في لائحة المطالب، من خلال التأكيد على رفض الإدماج ونبذ فكرة الدولة الفيدرالية، والتأكيد على تكوين دولة جزائرية

---

(1) - عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق، ص 352.

(2) - نفس المرجع، ص 102.

(3) - عبد القادر جيلالي بولوفة، **الحركة الإستقلالية**...، المرجع السابق، ص 102.

(4)- Ferhat Abbas, **la Nuit Coloniale...**, Op.cit, p 146.

لها دستورها الخاص وحكومتها الخاصة، هذا الأمر جعل عباس يعيد حساباته من جديد ويقرّر الإبتعاد عن حزب الشعب الجزائري.

ما نلاحظه من خلال المقارنة الأوّلية بين مطالب ما قبل الحرب العالمية الثانية ومطالب فترة الحرب (بيان الشعب الجزائري وملحق البيان وحركة أحباب البيان والحرية) هو أن مواقف النخبة الليبرالية والتي تزعمها فرحات عباس خاصة خلال الحرب قد عرفت تطورا هاما في مواقفها السياسية اتجاه القضية الوطنية والسياسة الإستعمارية المنتهجة في المستعمرة الجزائرية، من خلال التخلي عن الإندماج وتبني مطالب وطنية أبرزها تكوين دولة جزائرية لها شخصيتها الوطنية ومتّحِدة مع الدولة الفرنسية .

ثانيا- النخبة الليبرالية وأمرية مارس 1944

اضطرّت حكومة كاترو العامة إلى إعادة النظر في المسألة الوطنية وضرورة إعداد إصلاحات جديدة بالجزائر، أعلن عنها الجنرال ديغول[1] في خطابه بقسنطينة في 12 ديسمبر 1943، حيث حدّد السياسة التي تنوي الحكومة المؤقّتة اتباعها فيما يتعلق بالجزائريين المسلمين في قوله:"إن الحكومة بعد دراسة شاملة لما هو مرغوب فيه، وما هو ممكن حاليا، اتخذت للتوّ قرارات مهمّة فيما يتعلق بالجزائر"، وقد تضمّنت تلك الإصلاحات:

- منح الجنسية الفرنسية لعشرات الآلاف من الجزائريين.
- إمكانية وصولهم إلى عدد كبير من الوظائف الإدارية.
- تحسين الظروف المعيشية للسكان الجزائريين [2].

---

[1]- **شارل ديغول(1890-1970):** رجل دولة فرنسي، ارتبط إسمه بالجزائر من جهتين، أولا في الأربعينات عندما عارض الإصلاحات وقمع مظاهرات ماي 1945 وثانيا من 1958 إلى 1962 بقيادة الحرب ضد الجزائريين بوصفه رئيسا للجمهورية. وصل إلى سدة الحكم بالقوة في ماي 1958 بعد سقوط الجمهورية الرابعة، خاض حربا ضارية لاستعادة الجزائر الفرنسية مستخدما كل الوسائل العسكرية كمخطط شال والإقتصادية كمخطط قسنطينة، والنفسية كوقف إطلاق النار على مستويات محلية، والدبلوماسية خاصة لدى المغرب وتونس الحلفاء الأكثر ضرورة لجبهة التحرير الوطني قبل أن يقتنع بتقرير المصير والإستقلال. ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص171.

[2]- Abd el Kader Mimouni, Op.cit, p p 66-67.

ثم تحقّقت هذه الإصلاحات بمقتضى مرسوم مارس1944[1]. وقد كانت أمرية السابع مارس جزء من برنامج واسع النطاق من الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية التي وُضعت من قبل لجنة خاصة[2]، الأمر الذي جعل عباس يُأسس حركة أحباب البيان والحرية في 14 مارس 1944[3].

بعد تحوُّل خطاب ديغول إلى أمرية مارس 1944، اعتبرته الحركة الوطنية الجزائرية محاولة للعودة إلى السياسة الإدماجية القديمة والتي تجاوزها الزمن؛ إذ أنّ الإجماع الوطني بين تيارات الحركة الوطنية كان يتمحور حول جزائر جزائرية من خلال إقامة جمهورية جزائرية مرتبطة فيدراليا بفرنسا[4].

1- جناح مطلب الفيدرالية

رفضت حركة أحباب البيان والحرية الأمرية بحجة أنها مستوحاة من الإستعمار وأنها صدرت دون سابق إنذار، ودون استشارة مُسبقة للسكان المسلمين، وهي مناهِضة للدّيمقراطية لأنّها تحافظ على نظام السيطرة، وتُشكّل اعتداءا على وِحدة المسلمين، بإدّعائها استيعاب الشعبين الجزائري والفرنسي؛ في حين أنّهما يختلفان في الواقع في اللغة والدين والتقاليد والحضارة، وهذا سيُخرج الجزائر من اتحاد مُحتمل لدول شمال فريقيا، إلى إتحاد تتحكم فيه الوحدة الجغرافية والهوية واللغة والدّين والمصالح[5].

كما رأى فرحات عباس أنّ الأمرية ليست إلا نسخة من مشروع بلوم فيوليت، جاء خارجا من سياق العصر ومتأخرا عن موعده. وقد أكد في هذا السياق أن:"أمر 07 مارس 1944 ليس بشيء جديد فقد أعاد مشروع بلوم فيوليت كلّـه لسنة 1936، وهذه الإصلاحات تجاوزها الزمن، الشعب يدينها، فهي قبل كل شيء لا تجمع سوى بعض النواب الخائفين،

---

(1) - للإطلاع على مواد المرسوم. ينظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**...، ج03، المرجع السابق، ص ص 273-275.

(2)- Mahfoud Kaddache, **Histoire du Nationalisme Algérien...**, Op.cit, p 219.

(3)- Ferhat Abbas, **la Nuit Coloniale...**, Op.cit, p 142.

(4) - عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص 79.

(5)- A.W.C,Boite i13, Résolution AML, repoussant l'ordonnance du07 mars 1944, Op.cit.

والمهمومين، لإرضاء السلطات من أجل الحفاظ على مصالحهم"[1]، فالجزائريون حسب عباس أصبحوا يرفضون الجنسية الفرنسية ويطالبون بجنسية جزائرية، والجماهير الشعبية المسلمة اجتمعت حول الأحزاب الوطنية والعلماء والشخصيات المدافعة عن البيان، وذلك لأنها يئست من وعود الحكومة الفرنسية بتحقيق إصلاحات حقيقية للشعب الجزائري[2].

1. جناح المطالب الإندماجية

خِلافا لموقف فرحات عباس ورفاقه من دعاة الفيدرالية اعتبر بن جلول وطالب عبد السلام وغيرهم من المتفرنسين والمتجنسين والمؤيّدين للوجود الفرنسي والمنتفعين به أنّ حلمهم سيتحقّق بعد انتظار طويل وكفاح سياسي مرير يَرجع تاريخه إلى1912[3]. وفي حادثة غريبة يذكرها عبد الحميد زوزو عن شارل روبير آجيرون نقلا عن مذكرات حرب للجنرال ديغول أن هذا الأخير وبينما هو يخطب على المنصّة شاهد بن جلول الذي كان قريبا منه يذرف دموع الفرح عندما سمع البيان الذي يمنح حق المواطنة الفرنسية لفئة من الجزائريين المسلمين، وهذا المشهد أبكى مسلمين آخرين إلى جانب بن جلول[4].

كما عبّرت جريدة "صوت الأهلي" في أحد أعدادها عن سعادة المتجنسين بالأمرية قائلة:"نحن لا نخفي سعادتنا لرؤية مرسوم 07 مارس يدخل حيز التنفيذ بعد الكثير من التردّد والمماطلة، كل شيء على ما يرام وينتهي بشكل جيد، وهذه الخطوة المناسبة ستجلب الراحة والتعاون المخلِص. على عكس بعض الإعتراضات الخجولة التي أطلقها الشباب، فإن السّكان المسلمين الجزائريين راضون عن الإصلاح الإنتخابي بينما ينتظرون شيئا أفضل"، وأضافت:"سيكون الأمر أكثر أهمية عندما تدخل المواد المختلفة من المرسوم حيز التنفيذ، أي

---

(1) - Ferhat Abbas, **la Nuit Coloniale...**, Op.cit, p 142.

(2)- الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص 76-77.

(3)- عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي**...، المرجع السابق، ص ص 624 - 625.

(4) - نفس المرجع، ص 625، هامش رقم: 01.

عندما يتمتّع المسلمون بنفس الإمتيازات التي يتمتّع بها الفرنسيون في المجالات الإقتصادية والإجتماعية..."[1].

ومن خلال ما سبق يمكننا تلخيص الأسباب التي كان لها دور بارز في تطور الفكر السياسي لبعض عناصر النخبة الليبرالية؛ وإحداث القطيعة مع الفكر الاندماجي وهي :

1. رفض السلطات الإستعمارية لمطالب المؤتمر الإسلامي، ورفض تقديم إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، مما أدّى إلى قطيعة بين الجماهير الشعبية وبعض النخب المثقفة والمتفتّحة على الثقافة الفرنسية نتيجة للمسارات التاريخية والثقافية التعليمية والبيئة المختلفة والمتعارضة، وهو ما ساهم في إعاقة تطور بُنيات فوقية جديدة في المجتمع الجزائري، وعليه قام المجتمع التقليدي بالتصدي لنمط الإنتاج الرّأسمالي.
2. خيبة أمل بعض الليبراليين في تطبيق السياسة الإدماجية والتي طال أمدها دون جدوى، وذلك أن إدارة المحتل وزّعت الأدوار بحنكة بينها وبين المعمرين الرّأسماليين.
3. التناقض بين الأفكار التي تلقّتها النخب الليبرالية في المدرسة مثل الحرية والمساواة وحقوق الإنسان والمواطنة والأخوة وبين ما كانت تعيشه على أرض الواقع[2] من سياسة التمييز العنصري الممارسة في حق شعبه.
4. إنّ أخْذ المنتخبين بالأفكار الإدماجية لا يخدم المجتمع الجزائري بقدر ما يعمل على تدعيم الوجود الإستيطاني الإستعماري بالجزائر، وذلك أن التمتّع بنفس الحقوق والواجبات لكِلا المجموعتين الأوروبية والمسلمة في كل من فرنسا والجزائر يعني الإعتراف بمقولة فرنسة الجزائر وتأكيد انتماءها لفرنسا، أما الإتّحاد مع فرنسا فهو مجرّد قناع لهذا الإدماج الكلي في الأمة الفرنسية، وبما أنّ المجتمع الفرنسي هو المهيمن؛ فذلك يعني ذوبان الأمة الجزائرية داخل الكتلة الفرنسية، وهو ما من شأنه أن يقضي على طموحات الشعب الجزائري في الإستقلال عن فرنسا[3].

---

[1]- **La voix indigène**, 16/02/1945.

[2] - يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص ص 355- 356.

[3] - فاطمة بودرهم، **حزب جبهة التحرير الوطني، دراسة تاريخية اجتماعية مقارنة 1954- 1964**، مذكرة ماجستير بمعهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1994، ص18.

5. تجربة فرحات عباس المريرة التي تجرّعها نتيجة سياسة الجمود الفرنسي خلال مطالبته بالإدماج، الأمر الذي جعله يعلن انضمامه إلى الشعب، مُعربا عن خطئه التاريخي في إنكار وجود الأمة الجزائرية، وعليه بدأ في اعتناق فكرة الحكم الذاتي للشعب الجزائري الذي يتميّز عن الشعب الفرنسي بحضارته ودينه وانتماءه العربي، ولكن في ظل الوحدة الفرنسية[1].

6. رفض الإستعمار الإستجابة لمطالب عباس والنواب المنتخبين، ورفضه أيضا الطرح الإصلاحي الليبرالي المعتدل كوسيلة سلمية لتحقيق طوحات الشعب الجزائري، ومن بعدها تصفية الإستعمار وتحقيق الإستقلال، وعلى هذا الأساس انتقل عباس من فكرة الإندماج إلى فكرة الإستقلال الداخلي في إطار الإتحادية مع فرنسا، وهو ما يعني تخلِّي واستبعاد الإستعمار للطرح الإدماجي وإلغاء لإمكانية بروز وتطوُّر حركة وطنية[2].

7. التحوّلات التي عرفها العالم، وأبرزها تراجع الإمبراطوريات التقليدية؛ فرنسا وبريطانيا، وحلول كل من الولات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي مكانهما، إلى جانب بروز الأفكار التحرّرية التي كان لها تأثير على الفكر السياسي لفرحات عباس[3].

8. وضعت وثيقة بيان فيفري حدًا لأسطورة المهمّة الحضارية لفرنسا في الجزائر، وذلك أنّ الإستعمار لا علاقة له لا بالعدالة ولا بالحضارة التي يبتعد عنها كل البعد، إذ أنّ الإستعمار ظاهرة إمبريالية وشكل من أشكال العبودية الحديثة كونه يتطلب وجود مجتمعين يخضع أحدها لسيطرة الآخر[4].

9. يُعتبر نص بيان الشعب الجزائري بداية النهاية لتصورات النخبة الليبرالية الواهية بخصوص مسالة الإدماج[5].

---

(1) - عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02... ، المرجع السابق، ص355

(2) - يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص ص 360-361.

(3) - يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص 358.

(4) - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 95.

(5) - الصادق بخوش، المرجع السابق، ص 45.

خلاصة الفصل

رغم أنّ فرحات عباس الذي تصدّر المشهد السياسي لم يطالب بالإستقلال بشكل مباشر مثل حزب الشعب؛ إلا أنّ ما ميّزه هو بداية تخلّيه عن الفكر الإندماجي باعتباره مرحلة من المراحل التي ستُفضي بالجزائر إلى الإستقلال عن الإستعمار الفرنسي؛ وهو ما سيعرفه بعد مجازر الثامن ماي من خلال التطورات التي عرفها الفكر السياسي لفرحات عباس وبعض رفاقه. هذا الأمر يجعلنا نتسائل عما إذا كان عباس قد بقي على نفس الأفكار التي كان يَنشُدها منذ إصدار بيان الشعب الجزائري، أم أنّ مواقفه ستتطوّر موازاة مع أحداث الثامن ماي وتطوّرات الحركة الوطنية الجزائرية، وما هي أهم المشاريع والحلول التي كان يرى أنها تُمثّل الحل الأنسب للمسألة الجزائرية بعد فشل الحلول السابقة؟.

وأمّا فيما يخص بن جلول وتمسكه بالطرح الإندماجي وتراجعه عن بيان الشعب الجزائري؛ ومن خلال ما تطرّقنا إليه فإنّنا سجلنا بعض النقاط الهامة حول سبب تمسُّك بن جلول بالإدماج وابتعاده عن فرحات عباس ورفاقه. وممّا لاحظناه وحسب قراءتنا المتواضعة للتحولات التي عرفتها النخبة الليبرالية أنّ: تراجُع بن جلول عن بيان الشعب الجزائري كان بسبب ضغوط وتخويف الإدارة الإستعمارية؛ وحمْلة الإعتقالات التي قامت بها في حق رفاقه كعباس وعبد القادر السايح - أنّ تمسُّك بن جلول بالإندماج كحل للقضية الجزائرية كان عن قناعة تامّة منه من خلال ما شاهده من معاناة شعبه؛ فرأى أن دخول المجتمع الجزائري في الأمّة الفرنسية يقضي على تلك المعاناة التي يعيشها مجتمعه في ظل النظام الإستعماري.

وقد أدّى تمسُّك ابن جلول ورفاقه بالفكر الإندماجي إلى انقسام النخبة الليبرالية إلى توجهين متباينين؛ لكل منهما مطالب ومواقف، فالفيدراليون طالبوا بضرورة حل القضية الجزائرية عبْر تأسيس دولة جزائرية مستقلّة ومرتبطة فيدراليًا بالدولة الفرنسية؛ حيث تكون هذه الدولة مستقلّة سياسيا من خلال منحِها دستور خاص بها وبرلمان وحكومة محلية. أمّا الإندماجيون فقد بَقوا متمسِّكين بمطلب الإندماج كحل للقضية الجزائرية؛ وعلى رأس هؤلاء بن جلول وبعض النواب الجزائريين والمعلمين المتجنّسين.

الفصل الرابع

النخبة اللّيبرالية والتحوُّل نحو الإستقلال الذّاتي للجزائر (1945-1956)

الفصل الرابع: النخبة الليبرالية والتحوّل نحو الإستقلال الذاتي للجزائر (1945-1956)

عَرف التيّار الليبرالي الذي طالب بالإندماج منذ بداية الثلاثينات تحوّلات هامّة في مسيرته السياسية، وكان على رأس هذه التحوّل فرحات عباس الذي اشتهر بسياسته الإندماجية وإنكاره وجود الأمة الجزائرية في مقالِه الشهير"فرنسا هي أنا". وهو التّصريح الذي لقيَ رُدود مختلفة من طرف تيّارات الحركة الوطنية الجزائرية. إلا أنّ ما حدث في الثامن ماي من مجازر في حق الشعب الجزائري جعل فرحات عباس وبعض رفاق دربه من الإندماجيين يفكِّرون في تغيير طريقة نضالهم ومواقفهم اتجاه فرنسا الإستعمارية التي رأوا أنها مازالت متمسِّكة بسياستها السابقة وعنصريتها في حق الجزائريين المسلمين، ممّا ساهم في بداية تفكير قادة النخبة الليبرالية لإعادة النظر في مواقفهم اتجاه القضايا المصيرية التي تهمّ الجزائريين؛ خاصة وأن الظروف الداخلية والعالمية قد تغيّرت بشكل جلي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تنامت المطالب الوطنية أمام فشل سياسة الإصلاحات الإستعمارية، والتي تأثّرت بتنامي الآمال عند شعوب المستعمرات في تطبيق مبادئ ميثاق الأطلسي مع نهاية الحرب، وبداية التفكير في تنظيم العلاقات الدولية بتأسيس المنظمات الدولية كجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، ومن ناحية أخرى اقتناع الشعب الجزائري بأن نهاية الحرب هي انتصار لكل الشعوب وخاصة المستعمرة منها، وفرصة لإسماع صوت ومطالب الجماهير الجزائرية[1].

كان لسياسة القمع الدموية التي باشرتها الإدارة الإستعمارية في الجزائر في حق المتظاهرين الجزائريين العُزّل في الثامن ماي تأثيرًا بالغ الأهمية على الشعب الجزائري عامّةً، والفكر السياسي للنخب الجزائرية؛ خاصة التي بدأت التفكير في أساليب جديدة للمطالبة بالحقوق والمساواة مع الفرنسيين، والإبتعاد عن طروحاتها السابقة حول القضية الجزائرية؛ وتحديدًا النخبة الليبرالية التي نهلت من الثقافة الغربية ومبادئ الثورة الفرنسية وعلّقت آمالها بالفرنسيين. فطالبت بإلحاق المجتمع الجزائري بالأمّة الفرنسية، وإخراجه من حالته التي يعيشها في ظل آلة الزجر الإستعمارية المطبّقة عليهم لأزيد من مئة سنة من الإحتلال.

---

[1]- عبد القادر جيلالي بولوفة، **الحركة الإستقلالية** ...، المرجع السابق، ص121.

المبحث الأول: تطوُّر مطالب ومواقف النخبة الليبرالية بعد مجازر الثامن ماي1945

أولا- تأثير مجازر الثامن ماي على الفكر السياسي للنخبة الليبرالية (الفِيدراليون)

في ظِل احتفالات القوى الدّيمقراطية والتحرّرية في العالم بانتصارها على النازية والفاشية يوم الثامن ماي 1945؛ مُتطلّعة إلى غد أفضل يملؤه العدل والحرية لكافة الشعوب. في هذه الظروف الإحتفالية وهذا اليوم المشهود عَرفت الجزائر مأساة أوْدت بحياة عشرات الآلاف من أبنائها على يد جلَّادي الإستعمار[1] وجماعاته المتطرفة المنظَّمَة في ميليشيات أكثر عنفا وتطرّفا، إلى جانب الإدارة الإستعمارية وكان رد فعلهما اتجاه الجزائريين المسلمين: الإعدام والإعتقالات والأحكام السريعة[2]. كما تمّ تنظيم القمع الوحشي على نطاق واسع من قبل الجيش الفرنسي والشرطة والدرك بمساعدة المستعمِرين المسلَّحين، وبدعم من القوات الجوية التي دَمّرت المشاتي بأكملها، والقوات البحرية التي قصفت محيط خرّاطة، وكانت حصيلة هذا القمع الذي أعقب المظاهرات السلمية 45000 قتيل[3].

هذه الأحداث التي وصفها فرحات عباس عبر جريدة المساواة (Egalité) تحت عنوان:"ضحايا 08 ماي 1945 يطالِبون بالعدالة"؛ بَيّن فيها حجم المجازر التي تعرّض لها شعبه حيث كَتب:"...لم تنْج النساء ولا الأطفال ولا كبار السن من هياج الجندي، لكن أشرس المشرفين على النظام الإستعماري كانوا الميليشيا المدنية وغالبا المعمّرين الذين من خلال المذبحة والإرهاب أرادوا ببساطة إفساح المجال لاستعمار جديد دام مائة عام...أولئك الذين طاردوا العرب وذبحوهم كأنّهم وحوش شرسة...أولئك الذين عذَّبوا الرجال واغتصبوا النساء وشوّهوا جثثهم، وتُركت جُثثهم في أكوام عُرضة لإبن آوى والنسور، أولئك الذين كما هو الحال في قالمة أبادوا بطريقة مُمنهجة خِيرة شبابنا. يجب كشْف هؤلاء واعتقالهم ومحاكمتهم"[4]. أمّا

---

[1]- جمال قنان، المرجع السابق، ص 189.

[2]- Chikh Slimane, Op.cit , p 45.

[3]- A.W.C , Boite i-r 13, les amis du Manifeste et de la liberté section de Guelma mai 1945 , Documents inédits du mouvement national , n°11 , Publication de la direction des Archives de la wilaya de Constantine , mai 1983.

[4]-**Egalité**, n°:70, 27 mars, 1947.

الدكتور سعدان فقد صرّح في إحدى خُطبه السياسية حول ضحايا مجازر الثامن ماي بمناسبة انتخابة في البرلمان الفرنسي:"إنّ هذا العدد الكبير من الضحايا الجزائريين قد أدان الجيش الإستعماري الفرنسي باسم حكومة فرنسا أو بالأحرى باسم الأمة الإسلامية... ولابد أن يسجِّل التاريخ هذا العدوان بين صفحاته السوداء ضد ديمقراطية فرنسا"[1]. بينما تأسّف زروق مُحي الدين باسم زملائه المنتخبين لِما حدث، وأكّد إخلاصه الصادق لفرنسا مُصرِّحا:"أنّه لا يمكننا العيش من دون فرنسا أو خارج فرنسا". ودعا بعض المنتخبين إلى الهدوء، وطلب بن جلول الذي كان في الجزائر العاصمة مع بداية شهر ماي رفقة عدد من رفقائه ترخيصا بالذهاب إلى قسنطينة من أجل تهدئة النفوس وإجراء تحقيق في الأحداث، إلا أن طلبه هذا رُفض[2]. ووضّح عند تعرضه لمجازر الثامن ماي في المجلس الإستشاري بأن تلك المظاهرات كانت منظَّمة من أجل المطالبة بتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للجزائريين ومن أجل الحرية، كذلك الإحتفال بعيد العمال وانتصار الحلفاء على المحور، إلّا أنّه وحسب بن جلول قام الجيش الفرنسي بالتحول عن مهامه، فبدلًا مِن أن يحمي الأشخاص، إلا أنّ مدرعاته داست على خيم البدو والرحّل العزَّل، وقصفت مناطق الأرياف لعدة أيام متتالية بمساعدة من المرتزقة الأوروبيين المسلحين[3]. كما ندّد النواب المسلمون في القسم العربي بالجرائم التي ارتكبها الإحتلال يوم الثامن ماي، حيث كشف بن جلول والنواب عن تجاوزات الإدارة الإستعمارية، وطالبوا بفتح تحقيق في القضية ومحاكمة المتطرّفين من المعمِّرين المتورّطين في زعزعة الإستقرار وجمع السلاح، من جهته نسي بعض النواب حجم الفاجعة وذهبوا يُرسِلون رسائل وتصريحات التضامن والولاء لحكومة غير قادرة على تأمين الخبز والأمن للشعب الجزائري[4].

---

[1]- سعدي عثمان، المرجع السابق، ص721.

[2]- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية 1939-1951**، ج02، ترجمة: امحمد ابن البار، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص955.

[3]- بكار محمد، **محمد الصالح بن جلول 1893-1985 رائد الحركة المطلبية في الجزائر**، دار الأصول للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر، ط01، 2009، ص 143.

[4]- محمد بكار، **النواب الجزائريون**...، المرجع السابق، ص 296.

ارتبطت نتائج أحداث الثامن ماي بتطوّر مطالب الحركة الوطنية لدى الغالبية من المناضلين السياسيين، حتى بدا للسلطة الإستعمارية وجُوب قمعهم، الأمر الذي جعل أهداف الإدارة الإستعمارية تلتقي مع أهداف المستوطنين الأكثر تطرّفا[1]. وفعلًا فقد تم قمع وتحويل سلمية المظاهرات إلى مجزرة رهيبة، وذلك بغرض خلق الفزع والخوف في نفوس الجزائريين وحلّ الأحزاب السياسية الرافضة لسياسة المستوطنين الرامية إلى الإنفراد بالسلطة، وعليه قامت الإدارة الإستعمارية بحل حركة أحباب البيان والحرية وحزب الشعب الجزائري، وأُلقي القبض على فرحات عباس وحوالي 4500 مناضل من حركته؛ من بينهم 3096 من ولاية قسنطينة وحدها؛ و505 من وهران؛ و359 من ولاية الجزائر[2]. وقد كانت الإدارة الإستعمارية تهدف من وراء سياسة التقتيل والإعتقالات التعسفية وحل الأحزاب السياسية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحطيم الحركة الوطنية الجزائرية، وكبْت طموحات الجزائريين الإستقلالية.
- إستعادة هيبة فرنسا التي فُقدت زمن الحرب ومحاولة إثبات وجودها في الساحة الدولية، بعد الإهانة التي تلَقّتها من الألمان ومعامَلة الحلفاء لها على أساس أنها دولة تابعة.
- إرهاب شعوب مستعمراتها لصرفها عن التفكير في تحقيق الإستقلال ونيل حريتها، ممّا جعل الشعب الجزائري يتيقّن من عُقم النضال السياسي واستحالة الإتفاق مع فرنسا، وأن اللغة الوحيدة التي تفهمها هي لغة السلاح[3]، بعد فشل كل الحلول السلمية في حل القضية الجزائرية.

تعرَّض عناصر النخبة الليبرالية للإعتقال التعسفي من قبل السلطات الإستعمارية، فقد كان عباس والدكتور سعدان من أبرز المعتقلين يوم المجازر، جاء ذلك بعد أن قدِم مع الدكتور سعدان إلى الحكومة العامة لتهنئة رئيس المستعمرة على التحرير النهائي لفرنسا وانتصار الحلفاء، حينها تم القبض عليهما، و في شهر سبتمبر تمّ نقلهما إلى سجن قسنطينة العسكري، وهناك يقول فرحاس عباس علِمنا شيئا فشيئا بما حدث في سطيف وحجم وقسوة القمع الدّموي

---

[1]- مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص 177.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص240.

[3]- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989**، ج01، دار المعرفة الجزائر، 2006 ، ص 458.

والعشوائي[1]. وقد وُجّهت لعباس تهمة تقويض السيادة الفرنسية الداخلية والخارجية[2]، ودليل ذلك ما ورد في إحدى التقارير الصادرة عن مصلحة الإتصال بشمال إفريقيا**(SLNA)** عن اتهام خطير لفرحات عباس حول مجازر الثامن ماي:"يجب أن يُعتبر فرحات عباس رجلا خطيرا مسؤولا أخلاقيا عن أحداث ماي1945، من المُرجَّح أن يجرّ الكتلة الإسلامية بأكملها ويلعب دورا مهمًا بسبب شعبيته التي برزت، يجب تحييده"[3]. في هذه الظروف تعرّض العديد من أنصار فرحات عباس للتعذيب وإطلاق النار ونهب ممتلكاتهم وقتل النشطاء الشباب[4]، يقول عباس:"لقد وصل المستعمرون إلى نهاياتهم، القمع أعادنا إلى وقت الغزو، كان بربريا وغير إنساني، لقد تم القبض على قادة ونشطاء الحركة، وقتل العديد منهم، ووضع آخرون منهم في معسكرات الإعتقال، الحركة تم حلّها"[5].

ثانيا- إعادة تموضُع النخبة الليبرالية (الفيدراليون) على الساحة السياسية بعد المجازر

لم تُثن الإعتقالات ولا القتل من عزيمة جماعة النخبة الليبرالية (الفيدراليون) التي راح قادتها يعملون على محاولة إثبات وجودهم من جديد، خاصة وأن حركة أحباب البيان كانت قد تعرّضت للحل واعتقل زعيمها فرحات عباس وزميله الدكتور سعدان. فقد كانت مجازر الثامن ماي بمثابة الضربة القاسية بالنسبة لأولئك الذين كانوا يأملون في الحرية والعدالة والمساواة ونيل الحقوق من طرف الاستعمار، حيث فقد فرحات عباس الأمل في حقيقة نوايا فرنسا الديمقراطية التي اعتقلته عشية الأحداث[6].

---

(1)- A.N.O.M, 81f, 767-768, UDMA, organisation.

(2) - Ferhat abbas, **La Nuit Coloniale**…, Op.cit, p 149.

(3)- A.W.C, SLNA, Rapport sur le moral 20 avril/20mai 1946 (27-05-1946) , Etat major ,2eme bureau , N°: 965/AZ.TS.

(4) - Ferhat abbas, **La Nuit Coloniale** …, Op.cit, p 149.

(5)- Amar Belkhodja, Op.cit, pp 184-185.

(6)- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج01، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص 07.

لقد كان اعتقال عباس فرصة للتأمل وللحكم نهائيا على الاستعمار، وحين أُطلق سراحه بعد حوالي عام من السجن، قام بتأسيس حزب جديد أطلق عليه الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[1]. كما قام بإعادة حساباته مع حزب الشعب الجزائري الذي كان ينتهج طريق العمل الثوري كحل للمسألة الجزائرية. وازداد في نهجه السياسي رسوخا على مبدإ النضال السياسي المعتدل والثورة بالقانون، وسيظهر الإختلاف واضحا بين توجهه وتوجه حزب الشعب الجزائري، ويزداد التناقض والتنافس عمقا، الأمر الذي عرّض وحدة الحركة الوطنية للإنقسام من جديد[2]؛ بعد أن توّحدت قبل المجازر ضِمن بيان الشعب الجزائري وحركة أحباب البيان والحرية. وعليه ألغى فرحات عباس فكرة العمل الموحَّد مع حزب الشعب، وعاد إلى الوراء في طروحاته السياسية بدعوته إلى المصالحة والتعايش مع المستوطنين، وهو الحل الأدنى من الحلول بعد أن قفز بعيدا من خلال مطالب بيان الشعب الجزائري. وعلى عكس ما ورد في وصيته السياسية[3] حول اعتزاله العمل السياسي؛ فإنه لم يعتزل الساحة السياسية، حيث برّر هذا في قوله:"رأينا من واجبنا نظرا لنوايا أعدائنا أن نبقى في الكفاح وأن نستأنف النضال"[4].

ظهر فرحات عباس من خلال وصيته[5]كرجل سياسي محنَّك، ثاقب الرؤية وكمثقف وفِيٌّ لمبادئه ومرجعياته الثقافية والفكرية التي تنبذ العنف وتؤمن بالقدرة العقلية أمام نظيرتها

---

(1)- محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية**...، المرجع السابق، ص 65.

(2)- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق ، ص181.

(3)- كتبها في مطلع 1946 بينما كان مسجونا إثر مجازر الثامن ماي . وقد تم نشر مقتطفات قليلة فقط من هذه الوصية في سنة 1972 من قبل الجنرال ماسو في كتابه "معركة الجزائر الحقيقية". لكن هذه المقتطفات التي اعتبرها ماسو الأكثر أهمية؛ لم تمثل سوى جزء صغير من هذا النص الذي يستحق أن يعرف ويقرأ بالكامل. قد يشير السِر في الإحتفاظ بالوصية حتى عام 1972 إلى تعرض الوصية إلى المصادرة بشكل مؤقت (أو سرقتها) من فرحات عباس من طرف أحد حراس السجن، وظلت الوصية غير معروفة لأجهزة المخابرات. وما يلاحظ هنا هو أنه بعد إطلاق سراح فرحات عباس لم يحتج عل اختفاء مخطوطه . ينظر : CHARLES ROBERT AGERON, **Genèse de l'Algérie algérienn**, EDITIONS BOUCHENE, Paris, 2005, p447.

(4)- نفيسة دويدة، **تطور فكرة**...، المرجع السابق ، ص 51.

(5)- ينظر نص الوصية كاملًا في كتاب: Charles-Robert Ageron, **Genèse de l'Algérie Algérienne** …, Op.cit , pp 453-466

المادية، وبالمقابل فقد بدا مُرهقا تعِبًا، أنهكته الممارسة السياسية وهو الذي كان دائما شغوفا بها واجتذبته أسرارها[1].

أيضّا رَسَّخ الإعتقال التعسفي قناعة عباس بضرورة بعث الجمهورية الجزائرية المستقلة استقلالا داخليا في إطار الإتحاد الفرنسي، وعليه فبمجرد خروجه من السجن راح يكثف اتصالاته بالإطارات القريبة منه سياسيا لطرح أفكاره الجديدة أمامهم، ويسترشدهم من أجل ضبط الخطوط العريضة لكيفية إنشاء حزب جديد ووضع برنامجه السياسي الذي يجب أن يكون قادرا على تعبئة جزء كبير من الطاقات الحية في أوساط المجموعتين المسلمة والفرنسية على حد سواء. ولإعطاء نشاطه صبغة قانونية؛ انتقل إلى باريس لطلب رأْي الفرنسي المشهور ومدرِّس الحقوق بكليتي تولوز وباريس أشيل ماستر(Achille mestre) حول موقف دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة من إمكانية تحويل ولايات الجزائر إلى دولة تحتفظ فيها فرنسا بشؤون السيادة. وبعد دراسة دقيقة لنصوص الدستور من طرف الأستاذ أشيل ورغم أفكاره اليمينية فقد اعترف بأن فكرة عباس لا تخالف روح نص الدستور، وكان هذا أيضا رأي السيد شالي (Chalier) مدرس القانون بجامعة الجزائر[2].

المبحث الثاني- النشاط السياسي للنخبة الليبرالية (الفيدراليون)

أولا- الثورة بالقانون

عَرفت النخبة الليبرالية بعد الحرب العالمية الثانية أزمة حادّة بدأت بوادرها منذ 1938 بعد فشل مشروع بلوم فيوليت، واتجّاه فرحات عباس إلى العمل الحزبي والإعتماد على الجماهير. أظهرت الأزمة داخل كتلة النواب الليبرالية عدم انسجام وتناسُب أهداف الحركة، وأساليب عملها مع طبيعة الإستعمار، ممّا أدّى في آخر المطاف إلى تفكيك الفيدرالية، ويُعتبر حزب الإتّحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أحد نتائج هذا التفكك[3]، حيث ظهر بتنظيم جديد

---

[1]- نفيسة دويدة، **تطور فكرة**...، المرجع السابق، ص51.

[2]- العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01...، المرجع السابق، ص 105.

[3]- في الواقع أنّ هذا التّفكك ليس الأول الذي عرفته الفيدرالية؛ وإنما جاء نتيجة عدة انقسامات قبل هذا التاريخ، وأبرزها الإنفصال الذي حصل بين الزعيمين فرحات عباس وبن جلول قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وتأسيس كل منهما حزبا جديدا.

ومطالب جديدة، لكن بنفس القاعدة الإجتماعية وبنفس الأفكار، وهو ما حدّده عباس زعيم الحزب الجديد بقوله "لا اندماج ولا أسياد جدد ولا انفصال"[1]. كما برّأ عباس نفسه وحركة أحباب البيان والحرية من مجازر الثامن ماي في صحيفة الكفاح (lecombat) قائلا:"إنّني لم أشارك أو أشجّع أعمال الشغب وقتْل الفرنسيين التي تمّ إلقاء اللوم عليّ، أحباب البيان والحرية كانوا دائما أصدقاء فرنسا، كانت حوادث الثامن ماي ناتجة عن محرِّضين، ولا يمكنني التفكير في ذلك، في بلدية؛ في مدينة؛ كنت فيها على التوالي مستشارا بلديًا وقاضيا أوّل، كنت سأقوم عمدًا بتنظيم ثورة دموية لا تجلب لنا أيّ فائدة، لأن السُّكان لا يعترفون بوحشية مثل تلك التي ارتكبت في ذلك الوقت...نحن لسنا قوميين عدوانيين نريد ببساطة المساواة والعدالة[2]. كما أورد أيضا في وصيّته السياسية ما يوحِي إلى براءته مما وقع في الثامن ماي"أمام بلدي وأمام كل الفرنسيين الجديرين بهذا الإسم، أؤكِّد بشرفي، وأقسم اليمين أمام الله؛ أيدينا خالية من كُل دماء النّاس"[3].

تأكّد عباس بعد الحرب من نجاح وإيجابية نظريته "الثورة بالقانون"، فالظروف المحليّة وخُضوع فرنسا للإكتساح الألماني ومعاناة شعبها زاد من حماس عباس، كما لم يتوقّع أنّ فرنسا المحرّرة ستخذله وتخدعه، وعليه ظلت الثقافة الليبرالية مرجعية فكرية لعباس. ولمدّة قاربت الثُّلث قرن، استمر خلالها يُنادي باستعمال العقل والتفكير في مختلف الأزمات والظروف، كما لم يندفع ولو مرة على درب العنف والقوة؛ بل إنّه كان يعادِي كل التصورات العفوية غير المدروسة، وكان يشرح دوما أن القوة تؤدّي إلى نتائج فاشلة كونها تخلوا من التفكير السّليم والتنظيم، وعليه فقد جاء تبنّيه لمبدإ اللّاعنف(no violence)[4].

كانت دعوة فرحات عباس إلى تطبيق نظريته الثورة بالقانون، من أجل تشييد الجزائر بتعاون بين فرنسيي الجزائر ومسلميها باعتبار أنّهما عاشا مدّة من الزمن وأصبح كل طرف

---

(1)- كمال شيخي، **الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص160.

(2)- Abd el Kader Mimouni, Op.cit, p 94.

(3)- Charles-Robert Ageron, **Genèse de l'Algérie Algérienne**…, Op.cit, p 448.

(4) - نفيسة دويدة، **تطور فكرة الوطنية**...، المرجع السابق، ص 71.

يعرف حقوقه وواجباته ولم يبق في سبيل تقارب أخوي يجمعهما سوى بذل جهد بسيط يعيد للجزائريين المسلمين شخصيتهم وجنسيّتهم في وطنهم، ويُعطي للفرنسيين الصفة الجزائرية الحقيقية دون أن يمسّ بفرنسيتهم، وإذا تم تحقيق ذلك فإن الجزائر ستعيش اتزانًا وهدوءًا لم تعرفْه في الماضي، كما سيعرف العالم تجربة واقعية للأخوّة الإنسانية، وسيفرز هذا التعاون تدريجيا الديمقراطية الحقّة، عِلمًا أن الدّيمقراطية ليست حكرًا على الغرب؛ بل هي قضية تخصّ كل الشّعوب[1]، وخلال انعقاد المؤتمر الوطني الأول للإتحاد بسطيف أيام 25-27 سبتمبر 1948، أكّد فرحات عباس أن حزبه يؤمن بمبدأ الإعتدال والثورة بالقانون والتعاون اللامحدود مع الديمقراطيين الفرنسيين من أجل الوصول إلى الغاية الكبيرة وهي إنشاء جمهورية مستقلة في الجزائر تجمع بين الجزائريين المسلمين والمستوطنين الأوروبيين[2].

إنّ تمسُّك عباس بالثورة بالقانون ونبذ العنف كان نابعًا من الفكر الليبرالي الداعي إلى الديمقراطية، وكذا المعاني الإنسانية التي جاءت بها ثورة 1789، فكان يرى أن تطبيق المبادئ الديمقراطية والحرية والمساواة في الجزائر بين الفرنسيين والمسلمين يمكن أن يؤدّي إلى بناء وطن مشترك بين سكّان الجزائر دون سفك للدّماء. كما أن الثّورة بالقانون تدلّ على الفكر الديمقراطي الذي كان يتميز به عباس ورفاقه، ممّا جعله يبتعد عن حزب الشعب الثوري والليبراليين المتمسّكين بمطلب الإندماج؛ ليؤسّس حزبا سياسيا جديدًا.

ثانيا- تأسيس حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

أسّس فرحات عباس حزب سياسي باسم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وقد تبيّن أن هذا الحزب كان أقلّ شعبية من حركة أحباب البيان، ويظهر هذا عبر تصريحات عباس خلال هذه الفترة أنّه أصبح من أنصار الجمهورية الجزائرية المستقلة، إلا أنه لم يتخلّص بعد من الإعجاب بالحضارة الغربية وعليه فقد أقرّ بأن على فرنسا أن تلعب دور المرشد لتلك الجمهورية[3]. ضمّ الحزب الجديد في صفوفه مجموعة من المثقّفين والأعيان والمحامين أمثال:

---

(1) - نفيسة دويدة، **تطور فكرة الوطنية**...، المرجع السابق، ص68.

(2) - مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص182.

(3)- صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط 06، 1993، ص 312.

بومنجل أحمد؛ قدور ساطور؛ وأطبّاء مثل سعدان؛ ابن خليل؛ أحمد فرانسيس؛ ومدرسون مثل محداد؛ حميد بن سالم؛ ابن قادة وغيرهم؛ وعليه فقد مثَّل حزب الطبقة المتوسّطة والمثقّفون البرجوازيون[1].

ولإقناع الرأي العام الفرنسي بسلامة توجُه حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جنّد عباس لهذا وسيلتين كانتا آنذلك غاية في الأهمية وهما الصحافة ومنبرا المجلس التأسيسي الفرنسي ومجلس الجمهورية الفرنسية[2].

من جانبه أوضح عباس عقيدة حزبه الجديد خلال انعقاد المؤتمر الأول للحزب ما بين 25-27 سبتمبر 1948 في سطيف قائلا:"الجزائر تسعى إلى التطوّر في الإطار الطبيعي للجزائريين...ستكون جمهورية ديمقراطية اجتماعية تجمع بشكل أخوي كل الجزائريين، بغض النظر عن عِرقهم وديانتهم، وتُعطي كل واحد منهم جزءًا من السيادة التي يمكنهم من خلالها المطالبة بها بشكل شرعي"[3].

أراد فرحات عباس من خلال حزب الإتحاد الديمقراطي الوصول إلى تحقيق الثورة بالقانون، والثورة هنا تعني التطور من خلال الحفاظ على روابط متميّزة مع فرنسا عن طريق الحكم الذاتي الجزئي، وباختصار جمهورية جزائرية داخل الإتحاد الفرنسي[4]. وبمعنى آخر الإعتماد على الدورة التاريخية أو الزمنية من أجل تحقيق التغيير، بمساعدة فرنسا لقيام الأمة الجزائرية كدولة، وهو شيء ضروري بسبب ضعف الطرف الجزائري المسلم، وهو ما يستدعي إعداده وتحضيره للقيام بدور طبيعي[5].

---

(1)- عز الدين معزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال1899-1985**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005/2004 ، ص 200.

(2)- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01...، المرجع السابق، ص 114.

(3)- Hildebert isnard, Op.cit, p 472.

(4) - Chikh Slimane, Op.cit, p 47.

(5)- حمداني الوناس، **المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2001، ص 36.

واصل الحزب نشاطه السياسي على نفس النهج والأسلوب -أي العمل السلمي-، مؤكدا على التعاون مع فرنسا وربط مصير الجزائر بها ونبذ العنف والوصول إلى إقامة دولة ديمقراطية على أساس الإتحاد الوثيق مع جمهورية فرنسا بطريقة سلمية[1]. كان عباس يعمل من أجل تحقيق استقلال داخلي للدولة الجزائرية ضمن الإمبراطورية الفرنسية، فطمح لتحقيق تحالف بين الجزائر وفرنسا، وإن تعلق الأمر أكثر بالتبعية لفرنسا[2].

ثالثا- برنامج النخبة الليبرالية من خلال الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

إستأنف عبّاس ورفاقه نشاطهم النّضالي بعد تأسيس حزبهم الجديد في أفريل 1946 ببرنامج سيّاسي ابتعدوا فيه عن حزب الشعب الجزائري صاحب المطلب الوطني الإستقلالي[3]. وقد اعتمد على محاور أساسية هي:

1. تحرير الجزائر من النظام القديم للسيطرة الإستعمارية أيًا كان نوعها، مع احترام مبدأ الجنسيات، بمعنى آخر بناء جزائر المستقبل على أُسس الواقع والتاريخ.
2. بناء جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا ومتّحدة مع الجمهورية الفرنسية المتجدّدة، والمناهضة للإستعمار والإمبريالية. كان عبّاس يرى أن هذا يأتي كنتيجة منطقية لتطور التاريخ فيقول:"لقد استُعمرت الجزائر وهذه حقيقة، وفي أوساطنا زرع الإستعمار مليون أوروبي مسيحي وهذه حقيقة ثانية، وتعايش المسلمون والمسيحيون منذ أكثر من قرن وهي حقيقة ثالثة، وكل هذه المعطيات هي التي أسّست الجمهورية الجزائرية التي فرضت وتفرض نفسها على جميع الملاحظين".
3. يجب أن تكون الدولة الجزائرية متعددة الإثنيات، لأن عباس لا يرى لزاما على جميع أبناء الوطن الواحد أن يكونوا على دين واحد، وعلى سكان الجزائر؛ مسلمون ومسيحيون ويهود أن يكونوا إخوة بعيدين عن كل عمليات الإستغلال والإقصاء والإستعباد.

---

[1]- مقلاتي عبد الله، المرجع السابق ، ص 182.

[2] - يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص297.

[3]- أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 91.

4. التعليم الإجباري والمجّاني لجميع أطفال الجزائر، والنّضال من أجل ترقية اللغة العربية باعتبارها اللّغة الوطنية والرسمية، ولأنها بالنسبة للإسلام مثل الكنيسة بالنسبة للمسيحية.

5. تخليص الإسلام ممّا صار إليه بفعل اعتداءات الإدارة الاستعمارية عليه، وهو ما يصفه مدير مجلّة العالم الإسلامي السيد لوشاتوليي(le chatelier) في قوله:"لقد أوجدنا في الجزائر إسلاما وحيدًا من نوعه، الأوقاف منعدمة والمساجد خاضعة للإدارة بواسطة أئمة مأجورين، والقضاة موظّفون، والحج بإذن، والقانون عبارة عن نتاج هجين لالتقاء الشريعة الإسلامية بالعُرف الفرنسي".

6. القضاء عل الملكية الإقطاعية والتركيز على إصلاح زراعي واسع لفائدة الخمّاسين المُعدَمين من سكان الرّيف[1].

إنّ هذا الطرح السياسي للنخبة الليبرالية من خلال برنامج حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري السّياسي يوضّح أنّ الشخصية السياسية التي تؤمن بالقيم الديمقراطية لثورة 1789، والمتبنِّية للثقافة الفرنسية في مجالاتها التربوية والعلمية والفكرية لبعث جزائر جديدة منسلِخة عن محيطها الثقافي العربي الإسلامي، وانتمائها الجيو-سياسي العربي، ومُندمجة مثلما ذكر السيد أحمد مهساس مع نظام "اقتصادي- ثقافي" استغلالي تسلطي، عُرف منذ ذلك الوقت بالإتحاد الفرنسي، وهو المشروع الذي كان محل رفض حزب الشعب الجزائري، بقيادة مصالي الحاج، لأنه كان ضدّ استقلال الجزائر[2].

بالإضافة إلى هذا فقد تضمن البرنامج المذكور مجموعة محاور رأى عباس أنّها ضرورية من أجل بناء الجزائر على أُسس واقعية وتاريخية تكون كفيلة بأن تمهّد لها طريق الديمقراطية العالمية، وأهم تلك المحاور هي: المساواة المطلقة بين سكان الجزائر باختلاف أعراقهم وأديانهم، التربية التي تستهدف الإنسان بهدف تكوين مواطن حر يكون متشبّعا بالواجب الإجتماعي ومدركا لمهمته الحضارية، وهنا يتمّ التركيز على مقولة:"إنّ أبناء الوطن الواحد لا

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01...، المرجع السابق، ص ص111- 112.

[2] - أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 92.

يكونون بالضّرورة على دين واحد". وبالعلم والتكنولوجيا ترقى الجزائر إلى مصاف الأمم المتقدّمة، وعليه فإن أبوابهما يجب أن تبقى مفتوحة بشكل واسع لكافّة أبناء الجزائر دون تمييز ديني أو عرقي، وينبغي إعتبار اللغة العربية لغة وطنية ورسمية في البلاد، ورأى عباس أنّ تحقيق برنامجه السياسي على أرض الواقع يمكن تحقيقه دون عوائق تُذكر، وذلك بشرط أن يكون منطلق العمل هو بيان الشعب الجزائري، مع توظيف التجارب التي خاضتها حركة أحباب البيان والحرية[1].

رابعا- نداء فرحات عباس إلى الشباب الجزائري الفرنسيين والمسلمين (01 ماي 1946)

من أجل التعريف بمبادئ حزبه الجديد وسط الجزائريين وسكّان الجزائر من أصل أوروبي، قام عباس بمناسبة الفاتح ماي 1946 بتوزيع منشور سياسي[2] مُكوّن من ثلاث صفحات بعنوان"أمام جريمة الإستعمار وخيانة السلطة؛ أُوجِّه هذا النداء للشباب الجزائري فرنسيين ومسلمين"[3]، جاء في شكل ندائين للشبيبتين الجزائرية المسلمة والفرنسية في الجزائر، طُبع منه 1500 نسخة[4].

كانت مقدّمة "النداء" دليلا على براءة عباس وزميله الدكتور سعدان ممّا حدث في الثامن ماي، فالرَّجلين وبحكم سجنهما فإنهما لم يطَّلعا على تلك الأحداث. كما قدّم خلاصة موجَزة عن حياته السياسية فيقول:"إنه خصّصها لتجسيد روح التعاون الفرنسي الإسلامي، ولنشر الثقافة العصرية باعتبارها القاعدة السياسية لذلك، ثم يؤكّد على عدم تمييزه بين المسلمين واليهود والمسيحيين لأن عقيدته كانت تأمره بذلك وتدعوه إلى النضال المتواصل في سبيل الوحدة

---

(1)- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01...، المرجع السابق، ص 106- 107.

(2)- **ينظر إلى الملحق رقم: 10.**

(3)- عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق ، ص435

(4)- أحمد بن مرسلي: **ثورة اول نوفمبر في صحافة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا 01 نوفمبر 1954- 31 ديسمبر 1955**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 91.

ضمن الديمقراطية والأخوة في إطار العدالة"[1]. بدوره اتّهم عباس حزب الشعب الجزائري بتدبير مظاهرات الثامن ماي، ففي نظره أن "المشاغبين -حزب الشعب الجزائري- حمقى، أرسلوا الفلاحين إلى المسلخ ودفعوهم إلى الإنتحار الجماعيّ، وعليه أوصى الشّباب الجزائري بعدم اتباع ما أسماهم الرعاة السيئين، (يقصد عناصر حزب الشعب)"[2]. وأكّد عباس في هذا النداء أن الثامن ماي أعاد الجزائريين إلى الحروب الصليبية ثم مضى يقول أنّه إذا لم يجرِّد جميع الأوروبيين أنفسهم من النظام الإستعماري؛ بينما بالأمس فقط كانت أوروبا تئنُّ تحت الحذاء الألماني؛ فإنه لن يكون هناك مجتمع جزائري ممكن[3].

دعا عباس إلى التّعاون الفرنسي-الإسلامي من أجل تحرير الجزائر من عُقدة المستعمِر وحِقد المحتل، وتحقيق مشروع جزائر جديدة متّحدة فيدراليا طواعية مع فرنسا جديدة غير استعمارية، ذلك فالشعب الجزائري في نظره هو شعب فتي بحاجة إلى التعاون مع أمة عظيمة(فرنسا)؛ لاستكمال تربيته الديمقراطية والإجتماعية، وكذا تحقيق تقدّمه العلمي والصناعي، ومواصلة تجدّده الثقافي والفكري[4]، ثم مضى يقول:"لقد تخلّينا بغير رجعة عن المسالك القديمة المستهلكة لصالح الطريق الكبير للأمة الجزائرية أي المساواة والحرية. لا اندماج ولا أسياد جدد ولا انفصالية، شعب شاب يخطو أُولى خطواته في تثقّفه الديمقراطي والإجتماعي، ويُنجز منشآته الصناعية والعلمية، ويواصل تجديده الثقافي والفكري، يكون شريكا لأمة ليبرالية كبيرة، ديمقراطية حديثة ناشئة، تُوجهها الديمقراطية الفرنسية الكبيرة، تلك هي الصورة التي تُعبِّر بوضوح تام عن حركتنا التجديدية الجزائرية، لا النزعة الجمهورية الزائفة للطبقات الحاكمة، ولا الأوهام المأخوذة من تاريخ غابر ستُوقف عملنا المتأنّي وتقدّمنا إلى الأمام"[5]. كما أكّد في ذات السياق على عقيدته السياسية:"...فالإتّحاد ضِمن الدّيمقراطية

---

(1)- العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01...، المرجع السابق، ص 105- 106.

(2)- Charles-Robert Ageron, **Genèse de l'Algérie Algérienne** …, Op.cit, p 449.

(3)- Claudt Collot et Jean Robert Henry, Op.cit, p223.

(4)- Ferhat Abbas, **La Nuit Coloniale**…,Op.cit, p152.

(5) -Ibid, p152.

والأخوة ضمن العدالة كانا ولا زالا عقيدتي السياسية"، وتأسَّف لما حدث لحركته أحباب البيان والحرية فقال"يا للأسف، إن مجهوداتنا من أجل التصالح المخلِص، وسياستنا الأُحادية التي شملت حتى مصالي الحاج وأصدقاءه قد هُدِّمت، ومنظمتنا قد حُلَّت، ولكن مثالنا النبيل لا زال متينا، والبيان الجزائري لازال حيا، ونحن لا زلنا للبيان...لقد طلّقنا إلى الأبد تلك السُّبل الضيّقة إلى الجادّة الكبرى(الوطن الجزائري) أعني المساواة والحرية"[1].

في الجانب الدّيني أكّد عباس أنّه يجب أن يختفي المفهوم الديني للعصور الوسطى، وأنّ أيّام التبشير قد ولّت:"إن القومية الدينية غلطٌ تاريخي؛ لأنه ليس من الواجب أن يكون أبناء الوطن الواحد أبناء دين واحد، يجب أن يكون الجزائري المسيحي أو اليهودي شقيقًا للجزائري المسلم؛ دون أن يسعى هذا الأخير إلى إقصاء الآخر أو يعتقد أنه مُلزم باستيعابه أو إخضاعه للعبودية[2]. ثم يؤكّد على دور التعليم في نهضة الأمم قائلا:"إن التعلم والمعرفة والإرتقاء إلى مفاهيم المجتمعات الحديثة هو هدف يجب أن نُحقِّقه إذا كنّا لا نريد أن نضمحل"[3].

للوصول إلى الوطن الجزائري لابدّ من سياسية ترتكز على برنامج جعل في مقدمته "لا للإندماج لا لسادة جدد ولا للإنفصال". وبالرغم من أن هذه اللاءات لا تتضمن الشُّحنة الثورية اللازمة لإستعادة الإستقلال الوطني، إلّا أن تبنّيها من طرف عباس آنذاك كان يُعتبر انتصارا كبيرا بالنسبة للحركة الوطنية، خاصة وأنّ حزب الشعب كان عند تأسيسه قد رفع نفس الشعار من أجل استمالة من يُسمّون بالمعتدلين، وبالنسبة لتبنّي عباس هذا الشعار فإن المقصود منه لم يكن سوى مراعاة الرأي العام الفرنسي، فقد كان عباس مناهضا لفكرة العمل المسلح كوسيلة وحيدة لتقويض أركان الإستعمار[4].

وفي ذات السياق دعا من خلال هذا النداء إلى القضاء على الإستعمار وتحرير الجزائر من نظام السّيطرة الإستعمارية القديم، ويجب على الأوروبيين أن يتخلّصوا من عُقدة الإستعمار

---

[1]- عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق، ص 438.

[2] -Ferhat Abbas, **la Nuit Coloniale**…, Op.cit, p 153

[3] - Ibid, p153.

[4]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01...، المرجع السابق ، المرجع السابق ، ص 106.

ومن كبرياء المحتل، ومن جهة ثانية يجب أن يزول مفهوم الحكم المستنِد إلى مبادئ دينية في القرون الوسطى عند المسلمين؛ وأن عهد التبشير الديني قد ولّى[1].

نلاحظ ممّا سبق أنّ عباس تجاوز واقعًا مفروضًا أملته المعتقدات والتاريخ والطبيعة، ويتّضح ذلك من خلال دعودته إلى تجاوُز الأُسس المكوّنة للأمة الجزائرية في محاولة منه للجمع بين عنصرين متناقضين في ظِل الديمقراطية التي يَنشُدها. وهو ما يجعل عباس من خلال هذا الموقف يعود إلى الوراء خلال الثلاثينات عندما نفى وجود الأمة الجزائرية؛ واعتبر بأنّ التّكلُّم عنها يأتي من باب مجافاة الواقع[2]. أمّا فيما يخص قول عباس أنّ الدعوة الإسلامية قد انقضى عهدها، فهذا يُعدّ تنصُّلاً من واقع وَحّد الجزائريين وحافظ على كيانهم، والأكثر من ذلك فإنّ الإسلام هو الذي أبقى على كيان الشعب ومنعَه من الإنحراف نحو التيار التغريبي للإستعمار، وهو الأمر الذي يبقى محيّرًا؛ إذ كيف يمكن محو هذه الأصالة من خريطة التكوين العقائدي للجزائريين لمجرد القول بالديمقراطية والحكومة اللاثيوقراطية[3]**!**.

ظهرت سياسة فرحات عباس الإصلاحية كما لو أنها لا تختلف عن السياسة التي كان ينتهجها بن جلول صديقه السابق بالرغم أنهما كانا قد انفصلا وأصبحا يهاجمان بعضهما البعض، وخاصة بعد أن أصبح عباس يرى في بن جلول ذيلا لفرنسا في مواقفه[4]، فعباس ورفاقه من النخبة الليبرالية بقي مرتبطًا بالثقافة الفرنسية والحضارة الأوروبية من خلال الدعوة إلى الإرتباط بالأمة الفرنسية والديمقراطية الغربية، وذلك بالرغم من ابتعاده عن الفكر الإندماجي؛ بالدعوة إلى بناء جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا تسودها الحرية والمساواة والعدل دون تمييز في الدين أو الجنس، وهذه كلّها مبادئ جسّدتها الثورة الفرنسية بعد 1789.

---

(1)- Ferhat Abbas, **la Nuit Coloniale**…, Op.cit, p153.

(2)- قريري سليمان، **تطور الإتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية1940-1945**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011/2010، ص127.

(3)- قريري سليمان، المرجع السابق، ص 128.

(4)- نفس المرجع، ص129.

المبحث الثالث: عودة النخبة الليبرالية إلى لُعبة الانتخابات ببرامج جديدة

بعد الحرب العالمية الثانية وإلى غاية المصادقة على دستور الجزائر قرّرت النخبة الليبيرالية بجناحيها الإندماجي والفيدرالي المشارَكة في انتخابات الإدارة الإستعمارية، إذْ وللمرة الأولى صار للجزائريين المسلمين ممثّلين برلمانيين في باريس، وبهذا فقد تحقق أمل أجيال من الشباب الجزائري، حيث صار بالإمكان التفكير بأن الحكومة الفرنسية ستُصغي إلى مطالب النخبة الجزائرية التي كانت تثق في فرنسا، والتي طالما كانت تُرجع فشل مطالبها إلى عرقلة المستوطنين الأوروبيين، لكن لم يكن شيء من هذا، حيث أن فرنسا لم تُصغ إلى أي طرف من الجزائريين لا أنصار الإدماج ولا الفيدراليين ولا الوطنيين[1].

كان النواب الجزائريين لا يرون في المشاركة في انتخابات البرلمان الفرنسي إلا وسيلة لإبلاغ مطامحهم وإرسال صوت الجزئر إلى الخارج، إذ في البرلمان الفرنسي منصة يرجوا أن يجد فيها الجزائريون الحرية للتعبير عن أهدافهم والمطالبة بحقوقهم المشروعة.

كما كان لهم أهداف أخرى في البرلمان الفرنسي منها إطلاع الرأي العام الفرنسي والرأي العالمي على أحوال الجزائر وإبطال دعايات الإستعمار المضلِّلة وبيان الحقيقة، ولأجل أن يهتز الضمير الفرنسي والضمير العالمي إلى العطف على القضية القومية الجزائرية. بهذا يمكن تبرير المشاركة في الإنتخابات البرلمانية وحمْل الشعب على التحمّس لها بصفتها سلاحا من أسلحة الكفاح القومي التحريري يجب استعماله، لكن دون الإكتفاء به وحده؛ ودون الإعتقاد بأنّه الوسيلة الوحيدة للتّحرير، وذلك كوْن العطف الخارجي لا يتحرّك إلا إذا برهن الراغب فيه على الوعي القومي والنضج السياسي، وذلك بتوحيد الأهداف ووسائل العمل والقيام الجدي إلى أخذ الحق[2].

---

[1]- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج02...، المرجع السابق، ص999.

[2] - **المنار**، ع 05، 15 جوان 1951.

أولا- أنصار النهج الإندماجي

1- عودة بن جلول إلى الساحة السياسية

بينما كان أغلب قادة الحركة الوطنية في السجون، ظهر بن جلول وبعض أنصاره من جديد، وعادوا إلى السياسة الإندماجية التي أصبحت مرفوضة ولا تتوافق مع الأحداث الوطنية، إذ أن هذه السياسة لم تكن لتنجح نظرا لرفضها من طرف الجزائريين، وذلك بعدما شاهدوا تلك المستجدّات والمتغيّرات التي طرأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[1]على الساحتين الوطنية والعالمية.

استغلّ النواب المنتخبون بقيادة بن جلول إلى جانب الإشتراكيين والشيوعيين الفراغ الذي جاء بعد امتناع كل من أحباب البيان والحرية وحزب الشعب الجزائري عن المشاركة في الإنتخابات البلدية في جويلية 1945، وكذا الإنتخابات التشريعية في المجلس التأسيسي الأول في 21 أكتوبر 1945[2]. لقد كان جناح بن جلول وجماعته من الليبراليين الإندماجيين ينظرون إلى جناح فرحات عباس نظرة الخونة المنشقّين عن فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين[3].

أصبح بن جلول يمثِّل الجزائريين في المجلس التأسيسي المؤقت، وحضر اجتماعاته بانتظام عندما كان مقر المجلس في الجزائر، ولمّا حُوّل إلى باريس بعد تحريرها تمسّك بن جلول طيلة عهدته النيابية بالفكر الإندماجي، كما أصرّ خلال جلسات المجلس على ضرورة العمل في المجتمع الفرنسي بغرض تحسين ظروف الجزائريين داخل الأسرة الفرنسية، وبارَك خلال عهدته البرلمانية بالمجلس التّأسيسي مرسوم السابع مارس وسياسة ديغول رغم عدم اقتناعه بتلك الإصلاحات، وعارض المنادين بالدولة الجزائرية في تدخلاته، في مقابل دفاعه

---

[1]- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 117.

[2]- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج02...، المرجع السابق، ص999.

[3]- محمد بكار، **نواب الإدارة**...، المرجع السابق، ص 312.

عن الوحدة بين الشعبين الجزائري والفرنسي، ودافع عن الجزائريين الموجودين تحت الإقامة الجبرية وأبرزهم مصالي الحاج[1].

لم يبق في الساحة سوى بعض أنصار الإندماج مثل بن جلول الذي أصبح عضوًا دائما في المجالس المنتخبة بفضل سياسة التزوير الفرنسية، وبنسبة 48.54% للمسلمين المسجلين تحصّل بن جلول على سبعة (7) مقاعد في المجلس التأسيسي، إلى جانب الجناح الإشتراكي للإدارة، نظرًا لتبنِّيه فكرة استعمارية لا تُعير اهتماما للشخصية الوطنية الجزائرية، وكان إلى جانبه الشيوعيون والإشتراكيون، وكلاهما اتخذا قالبا وطنيا جزائريا نابعا من صميم فرنسي[2].

كان بن جلول وأنصاره يتشدّقون بشعارات اندماجية ظنّوا أنها مناسِبة للسياسة الفرنسية مثل التّوافق الإسلامي الفرنسي وأصدقاء الدّيمقراطية والحرية، وغيرها من تلك الشعارات الإنهزامية والتي لم تشفع لهم أمام تعنت السياسية الإستعمارية، حيث لم يتمكن بن جلول ورفاقه من الإستقرار في مقاعدهم بالجمعية التأسيسية الفرنسية، وقُوبل برنامجهم الغريب باحتجاجات كبيرة من طرف المنتخبين الفرنسيين، وكذلك بالنسبة للجزائريين المسلمين الذين لم يكن يعبر عن طموحاتهم؛ فالفرنسيون اعتبروه مطلبا مبالغًا فيه[3]، وقد تمّ إبعاد المشروع الإندماجي لهؤلاء النواب الجدد من قبل النواب المعمرين المُقدر عددهم ب23 نائبا والشيوعيين الفرنسيين، كما لم يتمكّنوا من مناقشة المسائل داخل المجلس مُكتفين بالتصويت على قانون العفو العام الصادر في 16 مارس 1946[4].

ابتعد بن جلول عن قسنطينة، وعن فدراليتها، وفيدرالية النواب المسلمين التي كان يترأّسها، وبهذا قضى على مشواره السياسي في الجزائر بطريقة لا إرادية؛ إذ وبعد تجربته الطويلة من النضال ابتعدت عنه إدارة الإستعمار وخسر الجزائريين الذين التفوا حول أفكاره مع بداية نضاله السياسي، وقد ضعُفت فيدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة بعد غيابه، بحيث

---

(1)- محمد بكار، **محمد الصالح بن جلول**...، المرجع السابق ، ص 140.

(2)- قريري سليمان، **تطور الاتجاه الثوري...**، المرجع السابق، ص ص121- 122.

(3)- نفس المرجع، ص122.

(4)- محمد بكار، **محمد الصالح بن جلول**...، المرجع السابق، ص 309.

اقتصرت مشاركة النواب المنتخبين في الإنتخابات على قوائم الأحرار، بينما كان بن جلول في باريس يبحث عن حل سياسي لما يعانيه الجزائريون.

واصل بن جلول حضور التجمعات السياسية المنظمة بهدف الترويج للفكر الإندماجي وهو على علم تام بأن الظروف السياسية ليست في صالحه[1]. وخلال انتخابات 2 جوان 1946 أعلن بن جلول انسحابه من المشاركة فيها نتيجة فشله في تحقيق مطالبه فقال:"فشلتُ في محاولاتي للحصول على حقوق متساوية، أفسح المجال لأحباب البيان والحرية، إذَا فشلوا بدورهم سيتعيّن علينا جميعا الإنضمام إلي حزب الشعب الجزائري"[2]، وأعلن اثناء اجتماع عام بقسنطينة في 17 ماي 1946 عن فشله في تحقيق طموحاته "عملتُ في أكتوبر 1945 لتحقيق مطالب الشعب الجزائري: المساواة في الحقوق، طالبتُ بحرية التعليم بالعربية والصحافة باللغة العربية، عدتُ خالي الوفاض، محبط، أنا لست مرشّح، أفسح المجال لأحباب البيان والحرية الذين يريدون برلمان جزائري..."[3]. مما يُبيّن الفشل الذي صاحب أنصار الإندماج، لأنهم لم يحقِّقوا من مطلبهم شيئا، وخروجهم عن الصف الوطني.

شارك بن جلول خلال انتخابات المجلس الجزائري في أفريل 1948 ضمن قائمة الأحرار التي فازت ب41 مقعد، وحصلت فيها حركة الإنتصار على 09 مقاعد، أما الإتحاد الديمقراطي ففاز ب 08 مقاعد، في حين تحصل الشيوعيون على مقعدين، وبهذا أصبح بن جلول يوصف في نظر الحركة الوطنية بمرشّح الإدارة، واعتُبر متواطئًا معها، وأصبح منبوذا في جميع الإنتخابات؛ التشريعية (جوان 1951) أوالبلدية (أفريل 1953)، أو المجلس الجزائري (فبراير 1954)، وبهذا ابتعد بن جلول عن الحركة الوطنية منذ مجازر الثامن ماي، واكتفى بمقعده النيابي الذي حصل عليه في الإنتخابات التشريعية (17 جوان 1951)، وهكذا أصبح ممثّلا لسكان عمالة قسنطينة داخل المجلس الوطني ما بين جوان 1951

---

(1)- محمد بكار، **محمد الصالح بن جلول**...، المرجع السابق، ص148.

(2)- A.W.C, SLNA, Rapport sur le moral 20 avril/20mai 1946 (27-05-1946), Etat major, 2eme bureau, n°: 965/AZ.TS.

(3) - A.W.C, SLNA, Rapport sur le moral 20 avril/20mai 1946…, Op.cit.

وديسمبر1955[1]. وهذا دليل على دعم الإدارة الإستعمارية للنواب الجزائريين المؤيدين للسياسة الإندماجية، وانتهاج سياسة التزوير الإنتخابي لصالح الموالين لها. إلا أن دعم الإدارة الإستعمارية لأنصار الفكر الإندماجي أدّى ببن جلول وباقي الإندماجيين إلى ابتعاده عن الساحة السياسية التي أصبح فيها الإندماج من الأفكار المرفوضة.

ثانيا- أنصار الفيدرالية

شارك أنصار الفيدرالية بقيادة فرحات عباس ورفاقه في انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 2 جوان 1946، وكان حزب الشعب الجزائري قد قاطع تلك الانتخابات[2]؛ فتحصّل حزب عباس على أغلبية المقاعد المخصصة للجزائريين بنسة **71%** من مجموع الأصوات، وبهذا تم سحق الأطروحة الإندماجية لبن جلول ورفاقه[3]، بعد ذلك انسحب أنصار بن جلول تاركين الساحة للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والذي نجح في ضمّ الشيوعيين والإشتراكيين إلى أطروحته؛ ممّا جعل نواب جناح عمالة قسنطينة يغيبون عن الموعد الإنتخابي، إلى جانب تغيُّب حزب الشعب الذي كان ينشط في السرية آنذاك[4]،

كما أكّد أنصار عباس على ضرورة إرساء مشروع دستور جديد للجزائر يقوم على إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا ومرتبطة بالإتحاد الفرنسي كدولة متعاونة ولها حكومة وبرلمان وصلاحيات كاملة إلّا أن المشروع قوبل بالرّفض من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية[5]. وفي إطار الحملة الإنتخابية للإتحاد الدّيمقراطي للبيان الجزائري ألقى عزيز

---

[1]- محمد بكار، **محمد الصالح بن جلول**...، المرجع السابق، ص150.

[2]- **ينظر إلى الملحق رقم: 11.**

[3]- مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص 181.

[4]- محمد بكار، **نواب الإدارة الإستعمارية**...، المرجع السابق ، ص 306.

[5]- مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص 181.

قسوس خطابا يوم 29 ماي 1946 باسم قائمة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، حدّد خلاله سياسة الحزب وأهم مطالبه[1].

وقد تحصل الإتحاد الديمقراطي على 11 مقعدا من أصل 13 موزعة كالتالي: في قسنطينة: تمّ انتخاب كل من الدكتور ابن خليل (طبيب بباتنة)، السيد ساطور (محامي بالجزائر)، الحاج سعيد (محامي بقسنطينة)، محداد (أستاذ في ثانوية بوهرن)**.** في وهران: أحمد فرانسيس (طبيب بغليزان)، قادة بوتارن (أستاذ بتيارت).

في الجزائر العاصمة: تحصّل الإتحاد الديمقراطي على مقعدين من أصل أربعة مقاعد، وهما الدكتور سعدان (طبيب ببسكرة) بن قداش (موظف تجاري). أمّا أحمد بومنجل(محامي في الجزائر العاصمة) ومحمد بن سالم(محامي في الأغواط)؛ فقد كانا حسب تصريح فرحات عباس ضحيَّتين لتزوير الإنتخابات بأمر من حاكم الجزائر بريليا (**Périllier**)، وبتدخل السلطات الإستعمارية لصالح القوائم الإشتراكية التي حصلت بطرق غير قانونية على مقعدين في الجزائر[2].

وحسب المؤرخ محفوظ قداش فإن فوز الاتحاد الديمقراطي يعود إلى عدّة أسباب أبرزها: فشل السياسة الإندماجية، عدم مشاركة حزب الشعب والذي لجأ إلى النشاط السري وضعفه بعد سجن العديد من إطاراته، كما أنّه لم يكن من المستفيدين من العفو الشامل؛ ممّا أفرغ الساحة أمام أتباع فرحات عباس، وعليه صوّت عدد كبير من المتعاطفين مع حزب الشعب لصالح مرشحي حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[3].

وفي ذات السياق علّق أحد المتجنّسين من النخبة اللّيبرالية على فوز عباس ورفاقه في هذه الإنتخابات في مقال معنون بـ"مسألة السكان الأصليين تَنتقل إلى فرنسا؛ حيث كتب:"نقول

---

[1]- ينظر الخطاب كاملا في الملحق رقم: 12.

[2]- Ferhat abbas , **la nuit coloniale**…, Op.cit, p 154.

[3]- محفوظ قداش، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02...، المرجع السابق، ص 1004- 1005 .

للجزائريين الذين يعتقدون أن انتخاب فرحات عباس وعشرة(10) من أتباعه هو سوء حظ، نقول إن هذه المصيبة مفيدة لشيء ما، وهذا الشيء هو أنّ مسألة المسلمين الأصليين التي تسبَّبت في سيلان الكثير من الحبر في الجزائر لسنوات عديدة، والتي أدت إلى الكثير من النقاش والجدل والعديد من الأحداث، تمّ نقلها أخيرا إلى فرنسا نفسها على أرضها الخاصة، لأن الجزائر التي ليست دولة ذات تفويض ولا دولة محمية تعتمد بشكل أساسي على فرنسا"[1].

كان فوز الإتحاد الديمقراطي حافزا جعل أنصار الإتحاد يؤمنون أكثر من ذي قبل بأن الإنتخابات هي السبيل الوحيد لتحقيق مشروعهم السياسي "الثورة بالقانون"[2]، كما اعتُبر دخول فرحات عباس البرلمان الفرنسي نهاية العزلة السياسية للجزائريين المسلمين وانتصار الجزائر في معركة كبرى، ومن ناحية أخرى تأكّد أنّ الأمور ليست بالسهلة لأنه كان عليهم إقناع 90% من البرلمانيين الفرنسيين الذين كانوا يجهلون وضعية الشعب الجزائري المسلم، وكان دورهم في البرلمان الفرنسي هو تغيير عقلية البرلمانيين الفرنسيين اتجاه المسلمين الجزائريين.[3].

دافع عباس عن مشروعه لوضع الجزائر، أي الجزائر المتمتِّعة بالحكم الذاتي والإتحاد مع الجمهورية الفرنسية[4]، كما حاول في مداخلاته إقناعهم باستعمال مبادئ الثورة الفرنسية وفلسفتها وقوانين الجمهورية الفرنسية، مستغلا بذلك كل تجاربه السياسية وذكائه وقدراته الخطابية بهدف كسب البرلمانيين الفرنسيين وتأييده في إقامة جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع فرنسا[5].

لقد منحت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي الثاني حزب الإتحاد الديمقراطي الفرصة لتقديم ممثليه لانتخاب وإسماع الصوت الوطني داخل مجلس فرنسي في باريس وللمرة

---

[1]- **La voix indigène**, n°:660, 18/07/1946.

[2]- أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص92.

[3]- عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 202.

[4] - A.N.O.M, Boite 81f.767-768, UDMA, délégation général du gouvernement en Algérie, affaires politique ,sous dossier n°:1.

[5]- عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 202.

الأولى[1]. وخلال انتخابات مجلس الجمهورية المنعقدة في 24 نوفمبر 1946 ترشّح أعضاء الإتحاد الديمقراطي، وتحصّلوا فيها على أربعة مقاعد من سبعة[2]، ونتيجتها قامت معركة بين الإتّحاد وبن جلول وأنصاره، حيث خاب أمل بن جلول وفقَد انتصاره الذي حقّقه خلال الإنتخابات التأسيسية الأولى، فكان النصر لعباس نظرا لبرنامجه القريب من تطلعات الجزائريين، إلا أنّ بن جلول ورفاقه لم يعترفوا بهذا الإنتصار متّهمين عباس وحزبه باستغلال الدين الإسلامي في دعايتهم، وكذا تأييد جمعية العلماء لهم؛ وإلّا لم يكن له أن ينتصر عليهم[3]، كما هاجم حزب الإتحاد الديمقراطي بن جلول بالرد عليه، حيث كتب المحامي أحمد بومنجل في إحدى أعداد جريدة المساواة مقالا بعنوان:"بعد أن قَدّم بن جلول وِفاقه إلى (لافال) طمع أن يكون وزيرا في الجمهورية الفرنسية الرابعة[4].

وجد الإتحاد الديمقراطي في دخوله معركة الإنتخابات التشريعية أيضا معارضة لا جدال فيها من طرف عناصر حزب الشعب الذين رفعوا شعار:"من انتخب كَفر"، كما نعتوا من خالفهم في الرأي بالغدر والخيانة، وشكّلت مشاركة الإتحاد الديمقراطي في الإنتخابات عقبة في طريق مصالي الحاج عند خروجه من السجن، وقرّر لأسباب متعدّدة المشاركة في الإنتخابات الخاصة بالمجلس الوطني الفرنسي التي كان مقرّرًا إجرائها في 10 نوفمبر 1946[5].

وبالرغم مِن أنّ المشروع السياسي للإتحاد الديمقراطي الذي كان يحمل مطالب مساواتية وهي نفس مطالب الجزائريين الشباب والمنتخبين، إلّا أنّه كان مستمرًا للسير وفق الإيديولوجية الدستورية الليبرالية نفسها، وأن إيمان الحزب بفضائل المؤسسات السياسية الليبرالية أمدّ الحزب بممارسة سياسية قائمة على التقيد بالشرعية أساسا، مفادها الإلتزام بقواعد

---

(1)- محفوظ قداش، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02...، المرجع السابق، ص 1004.

(2)- أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 92.

(3)- عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي**، ج02...، المرجع السابق، ص 513.

(4)- عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي**، ج02...، المرجع السابق، ص 514.

(5)- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01...، المرجع السابق، ص 109 – 110.

لعبة الديمقراطية البرجوازية الفرنسية أو ما يسمى الثورة بالقانون[1]. وعليه فإن هذا الحزب كان يمقت العنف ويعادي أصحابه.

يعود سبب إيمان زعيم الحزب عباس بالثورة بالقانون وبالتعاون غير المحدود مع من يسميهم الديمقراطيين الفرنسيين والديمقراطية الفرنسية، إلى كون النسبة الكبيرة من أنصاره كانت تنتمي إلى طبقة البورجوازية الصغيرة خاصة حاملي الشهادات ذوي الثقافة الفرنسية[2]. وعلى هذا الأساس فإن نهج عباس في النضال ضد السياسة الاستعمارية لم يتغير من خلال تمسكه بالحل السلمي ونبذ العنف، إلا أن أفكاره السياسية بدأت تعرف تطورا هاما من خلال ظهور مصطلحات جديدة في خطابه لم يعهدها التيار الليبرالي الذي ظلّ ولمدة طويلة متمسكا بالأمة الفرنسية ومتنكرا للأمة الجزائرية، ومن تلك المفاهيم الجديدة مفهوم الدولة الجزائرية والحكومة الجزائرية والدستور الجزائري والاستقلال الذاتي...إلخ.

المبحث الرابع - النخبة الليبرالية بقيادة فرحات عباس تطرح مشاريع جديدة لحل القضية الجزائرية

أولا- طرح مشروع دستور للجمهورية الجزائرية (09 أوت 1946)

قدّم الإتحاد الديمقراطي في التاسع أوت 1946 للمجلس التأسيسي مشروعًا جديدًا لحل المسألة الجزائرية، تمثّل في: دستور للجمهورية الجزائرية[3]، وتحسبا لذلك وضع الحزب أُسس لكومنولث فرنسي حقيقي[4]، اقترح فيه أن تكون الجمهورية الجزائرية مستقلّة، تتمتّع بحكومتها الخاصة؛ وعلمها الوطني؛ ومجلس تأسيسي منتخب بواسطة الإقتراع العام والذي يملك سلطة التشريع، ويكون لها رئيس يساعده مندوب عام، تعيّنه فرنسا لتوجيه الحكومة

---

(1)- محمد بكار، **نواب الإدارة الإستعمارية**...، المرجع السابق، ص311.

(2)- يحى بوعزيز، **الإيديولوجيات السياسية**...، المرجع السابق، ص 09- 10.

(3)- ينظر إلى الملحق رقم:13.

(4) - Ferhat Abbas, **la Nuit Coloniale**…, Op.cit, p 156.

الجزائرية ومراقبة الأمن الخارجي للبلاد، إلا أن المشروع[1]لقي رفضا من طرف النواب البرلمانيين الفرنسيين[2] الذين سبق لهم وأنْ صوّتوا في الخامس أكتوبر من نفس السنة على قوانين تدعم سياسة الإحتلال الفرنسي للجزائر من خلال رفض الإتّفاق الحر بين الجزائر وفرنسا، وتكريس صيغة التسيير الإداري الذاتي للجزائر، وإبقائها للكتلة الإنتخابية الثانية، مع رفع عدد أعضائها إلى 15 مقعدًا وتحديد عدد الممثلين الجزائريين في مجلس الجمهورية بسبعة مقاعد(سيناتور)[3].

إنّ مشروع دستور الجزائر الذي قدّمه الإتحاد الديمقراطي لم يتم الوصول إليه صدفة، إنما تطلّب الأمر أكثر من عشر سنوات قضاها عباس ورفاقه من الليبراليين في معيَّة تيّارات الحركة الوطنية، وفي محاولته إيجاد ثغرة يمكنه من خلالها إقناع السلطات الفرنسية بضرورة الإهتمام بمصير أبناء الشعب الجزائريين الذين أثقلت كواهلهم سياسات الإستغلال والتهميش[4]. وبهذا فإنّ المتتبع لمختلف القناعات التي مرّت بها النخبة يلاحِظ أهمية الجهد المبذول، ويعترف فرحات عباس بأن طرحه الجديد الذي اهتدى إليه إنّما هو انتصار كبير بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية، وذلك بالرغم ممّا تضمّنه من مراحل ضعف[5].

أمام هذا التطوّر الواضح في مواقف فرحات عباس ورفاقه من الليبراليين، أصبح من الضروري على الإدارة الفرنسية إتخاذ كل الإجراءات للوقوف ضد هذه الأفكار الجديدة للجبهة الليبرالية في الجزائر والحيلولة دون وحدة الجزائريين في جبهة واحدة ضدّها، وذلك من خلال العودة إلى اتباع سياسة فرق تسد وتفريق صفوف المناضلين الجزائريين بمختلف الطرق، فكان طريقها في ذلك إيجاد منافس قوي لعباس على الساحة السياسية، تمثَّل في شخص مصالي الحاج الذي أطلقت سراحه، حيث وبعد وصوله إلى بوزريعة في 13 أكتوبر 1946 أسّس

---

(1)- للإطلاع على مواد الدستور. ينظر :. Ferhat abbas , **la Nuit Coloniale** …Op.Cit , p 156-158 . -

(2)- أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 93.

(3)- نفس المرجع، ص 93.

(4)- العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01...، المرجع السابق، ص109

(5)- العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01...، المرجع السابق، ص109.

حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بدل حزبه المحظور، ودخل من خلاله الإنتخابات البرلمانية في العاشر نوفمبر 1946، حيث تحصَّل على خمسة مقاعد. هذه الانتخابات لم يشارك فيها حزب الإتحاد الديمقرطي لأسباب ذكرها عباس؛ وهي عدم القيام بحملة ضد حزب شقيق ومعارضة مبدأ استقلال الجزائر[1]، ممّا يبرهن أنّ كل من الإتحاد الديمقراطي وحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية كانت تُشكل فعلًا الرأي العام الجزائري، حتى ولو أنّ الإحصائيات تدل على أن حزب مصالي الحاج كان الأكثر تجذرا في أوساط الشعب، وأنّ أعداد كبيرة من مناضلي الحزب لم يلتزموا بأوامر قيادتهم وصوّتوا إلى جانب مترشحي حزب فرحات عباس[2].

إستغلّ عباس نجاح حزبه في تجنيد الجزائريين إلى صفه، وأعاد طرح مشروع قانون الجمهورية داخل الإتحاد الفرنسي على البرلمان الفرنسي في 21 مارس 1947، بمعِية كل من مصطفاوي، بن خليل، سعدان، مهدادي. إلا أنّ هذه المحاولة قوبلت بالرّفض من قبل المجلس الوطني الفرنسي، ممّا جعل عباس يرفض حضور أشغال مناقشة قانون جديد للجزائر خلال الدورة الصيفية لسنة 1947 احتجاجا على رفض البرلمان الفرنسي لمشروعه[3].

ثانيا- محتوى مشروع دستور الجمهورية الجزائرية

طالب عباس من خلال مشروعه المُقدّم في التاسع أوت 1946 للمجلس التأسيسي بإنشاء جمهورية جزائرية تقوم على عدة ركائز وهي:

1- تأسيس جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا في إطار اتحاد فيدرالي

لم تكن فكرة الفيدرالية وليدة الصُدفة بالنسبة لفرحات عباس ورفاقه من الليبراليين. فقد استوحوا فكرة الإتحادية من تجارب شعوب مختلفة؛ أولها من النظام الإتحادي الأمريكي الذي تأثّر به عباس بعد لقائه بممثل الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي السيد مورفي (**Murphy**)، ولهذا اعتبر أن النظام الإتحادي الأمريكي أفضل نظام سياسي لاختلاف

---

(1)- أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 93.

(2)- العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01...، المرجع السابق، ص 110.

(3)- أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 94.

الإثنيات، ثانيها: أن طموحه إلى الإتحاد مع فرنسا استمده من تجربة الزعيم مهاتما غاندي في الهند الذي حقّق الإتحاد بين الهندوس والسِّيخ بالرغم من اختلاف ديانتهم وإثنيتهم[1]. ثالثها أنّه استند في مطالبه بإنشاء دولة اتحادية مرتبطة بفرنسا إلى المادة (82) من دستور فرنسا، والتي تنصّ على منع أي تمييز ديني أو عرقي طالما أنّ الجزائر مستمرّة في إطار الجمهورية الفرنسية وغير مقسَّمة، كما أنّه حاول إقناع الماريشال جوان بعرض خطته عليه بحكم وزنه الكبير في أوساط المعمرين[2].

لم يتطرق عباس إلى الحل الثوري من أجل الإستقلال التّام للجزائر وزوال الإستعمار، وذلك لاعتباره أنّه -الحل الثوري- يشكِّل مغامرة جُنونية؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان قد أخذ العبرة ممّا حدث لجدِّه ووالده عقب اندلاع ثورة المقراني 1871، وما جرى في الثامن ماي 1945 من مجازر مروّعة؛ وغيرها من الأحداث التي أثَّرت فيه[3]. وحسب فرحات عباس فإن النّظام الفيدرالي ما هو إلا مرحلة منطقية ستؤدي فيما بعد إلى الإستقلال[4]، ودليل ذلك ما أورده علال الفاسي في لقاءه مع عباس في باريس سنة 1933، حيث ذكر علال الفاسي وبعد حواره مع عباس ومناقشته لأفكاره؛ فَهِم أن المطالبة بالحقوق الفرنسية ما هي إلا مرحلة يجب على الجزائر أن تجتازها، وأن استقلال الشعب الجزائري يجب أن يكون الغاية البعيدة التي يعمل لها، وهذا معناه أن هذه المرحلة هي من مراحل عمل هذا التيار للحصول على الحقوق الفرنسية لا لترتبط بفرنسا بل لتنفصل عنها، مثلما حدث مع إيرلندا التي اعتُبرت إنجليزية وبعدها توصّلت إلى تأسيس حكومة ذاتية واستقلال نوعي[5].

كشف عباس في مجلس الجمهورية الفرنسي عن مشروع النظام الفيدرالي للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأهدافه، وسعى لطمأنة الأوروبيين:"الإستعماريون الرجعيون

---

[1]- يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص ص 362-363.

[2]- نفس المرجع، ص359.

[3]- نفسه، ص 359.

[4]- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج02...، المرجع السابق، ص841.

[5]- علال الفاسي، **الحركات الإستقلالية في المغرب العربي**، دار الطباعة المغربية، المغرب، دت، ص 17.

الذين يحلُمون بالهيمنة وبحكم السيف يصفون مشروعنا بالإنفصالي، ليس هناك ما هو أقل صحة. إذا ما ألغت الجمهورية الجزائرية امتيازات طبقة كبار المستوطنين فإنّها لن تمسَّ بأي حال من الأحوال بالمصالح المشروعة للجماهير الجزائرية المنحدرة من أصل أوروبي، لهؤلاء الحق في الإقامة في البلاد وبشكل لا يقبل الجدال بالجزائر، هم يتواجدون في وطنهم، دستورنا سيصُون بقائهم في أمان كامل وحيازتهم على أحسن الوسائل للدفاع عن مصالحهم، وأخيرا سيصُون تواجد فرنسا ويحترم وضعيتها كأمّة كبيرة بالبحر المتوسط، من الناحية الإستعمارية نحن الورثة الشرعيون لرجال1789"[1]. بعد ذلك قدّم تعديلا إلى مجلس الجمهورية جاء فيه:"تعترف الجمهورية الفرنسية للجزائر بحكمها الذاتي الكامل، وتعترف في الوقت نفسه بالجمهورية الجزائرية والحكومة الجزائرية وكذا الألوان الوطنية"، كما ذكر أنّ الشعب الجزائري مثل جميع الشعوب واع بشخصيته وجنسيته، ولا حل للتحرّر إلا في الإطار الطبيعي للوطن الجزائري، إلا أن تعديله تمّ رفْضه من طرف المجلس الجمهورية[2].

آمن عباس فرحات بجمهورية جزائرية مستقلة مرتبطة بفرنسا بشرط أن يضع الإستعمار سيفه في غمد، ويعلن السّلام للشعوب التي كان يضطهدها ويستغلّها بحجّة استيعابها أو تمدينها[3]. وصرّح في جريدة المساواة يوم 23 جانفي 1948:"الفيدرالية تجعل الشعوب المتساوية تتعاون فيما بينها، تُوحِدها الرابطة الفيدرالية، لكن لها قوانينها الخاصة وبرلمانها السيادي وحكومتها الوطنية"[4].

كان أنصار الفيدرالية يسعون لأنْ يعترف الإستعمار بالنظام الفيدرالي والأمة الجزائرية والعَلم الجزائري، من خلال اقتراح نواب الإتحاد جمهورية جزائرية تتمتع بالحكم الذاتي وحكومة خاصة وعَلما وطنيًا ومواطنة جزائرية وبرلمانًا منتخبًا بالإقتراع العام؛ له صلاحية التشريع ورئيس للجمهورية ووزراء ومسؤولين بالسلطة التنفيذية. إلى جانب هذا تم اقتراح

---

(1) -Benjamin Stora et Zakia Daoud, Op.cit, P179.

(2)- محفوظ قداش ، **الحركة الوطنية**، ج02...، المرجع السابق، ص1020.

(3)-Amar Belkhodja, **mouvement nationale** …,Op.cit, p 184.

(4)- Hildbert Isnard, **Aux origines au nationalisme Algérien, Annales histoire sciences sociales**, Volume 4, n°:4, Année1949, p 472.

إجراءات تضمن عدم فكّ الروابط بشكل نهائي بين الجزائر وفرنسا[1]، ومن ذلك أن المسائل الديبلوماسية والعسكرية تكون تحت مسؤولية باريس[2].

وفي حوار لعباس مع جريدة "الكفاح" في 26 جوان 1946 في مقال له بعنوان (المنتخبون المسلمون الجُدد في شمال إفريقيا يطالبون بإنشاء دولة جزائرية"، ذكر أنه يؤيد أطروحة الحكومة الفرنسية المتعلقة بألمانيا (الروهر ورينان)، أي الحاجة إلى أمْن حدود الجزائر المشتركة، هذه المشكلة في الواقع تهم الإتحاد الفرنسي بأكمله، وهو ما عانت منه شمال إفريقيا في السنوات الإخيرة بشكل مؤلم[3]، كما أكّد في نداء شديد اللهجة وجّهه في 19 مارس 1948 في جريدة المساواة؛ بعنوان "نداء إلى الشعب الجزائري من أجل الكفاح من أجل الجمهورية" يقول فيه:"سوف يتم إعلان هذه الجمهورية إمّا بالإتفاق مع فرنسا من أجل تفاهم بين البلدين ولصالحهما وإما بدون فرنسا، ليكون ذلك في جوّ من الكراهية والطلاق. على أية حال سوف يتمّ إعلانها؛ لأن الدولة الجزائرية هي وصفة للمستقبل، وأيّة قوة في العالم لا تستطيع أن تُوقف مسيرة التقدّم وتحول دون المجرى الطبيعي للتاريخ"[4].

إنّ هذا التصريح يؤكّد إصرار عباس على الحل الفيدرالي من خلال الإبقاء على ربط الجزائر بفرنسا خاصة ما تعلق بالقضايا الخارجية التي ستتكفّل بها فرنسا. وعلى هذا الأساس فإن اقتراح عباس حول الحل الفيدرالي كان يرمي من وراءه إلى تحويل الجزائر إلى دومينيون على الطريقة البريطانية مثلما كان وضع جنوب إفريقيا وأستراليا، حيث كان الحكم بيد الأقلية البيضاء من أصول أوروبية، مُقابل أن تمنح جماعته قِسمًا من السلطة المحلية[5].

وخلال انعقاد المؤتمر الوطني الأول للحزب في سطيف بين 25-27 سبتمبر 1948، بيَّن فرحات عباس في خطاب له بعنوان "نظرات في حاضر الجزائر ومستقبلها"، أنّ دور

---

[1]- محفوظ قداش وجيلالي صاري، المرجع السابق، ص 106.

[2]- Abd el Kader Mimouni , Op.cit , p 92.

[3]- Ibid, p 92.

[4]- ليلى عمار بن منصور، المرجع السابق، ص 290.

[5]- مجاهد يمينة، **مشروع الدولة والأمة في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2007/2006 ، ص82.

فرنسا في تهيئة الشّعوب وتهذيبها، وأن ذلك ما هو إلا مرحلة ستقود فيما بعد تلك الدول إلى أن تَحكم نفسها بنفسها:"فمن الواجب الأكيد أن ترتقي الشعوب المستعمرة إلى منزلة السيادة في أوطانها والمشاركة في تسيير مصير تراثها القومي، وإن وجود فرنسا في مختلف البلدان ينبغي أن تكون الغاية منه تهذيب تلك الشعوب وإعدادها لأخذ مقاليد الحكم إلى أن يجيء اليوم الذي تستطيع فيه هذه الشعوب حكم نفسها بنفسها وتصريف شؤونها على أساس الحرية والديمقراطية، ولا يمكن أن يظل ذلك اليوم بعيدًا بصفة غير متناهية"[1] بمعنى أن عباس ورفاقه كانوا يرون أن تأسيس دولة مستقلة لا يمكن أن يحدث إلا بمساعدة فرنسا وتطبيق الديمقراطية والحرية داخل البلدان المستعمرة، وأن وجود فرنسا في البلدان المستعمرة يُعتبر ضرورة ملحّة لتنشئة تلك الدولة وترقيتها وإعدادها لأن يكون كل شعب سيّد في بلده. و أدان خلال هذا المؤتمر الإستعمار الذي حاول طمس هوية بلد بأكمله وإدماجه في مجتمع مختلفًا عنه، حيث أن الإستعمار الفرنسي قام بغلطة كبيرة عندما:"حاول إدماج هذا القطر في بلاده وتغيير عوائده الأصلية وإدارته كجزء من الدولة التي يخضع لها، والواقع أنه لا سبيل لإدماج هذا القطر لأن له شخصية قوية ومميزات خاصة جعلته دائما متمسكا بكل قواه وبأصله الذي لا يريد أن يتحول عنه ولا يرضى بديلا عنه، فالويل للدولة التي لا تريد أن تفهم هذه الحقيقة"[2].
ثم مضى عباس يدعو الأمم المتحدة التي كانت مجتمِعة آنذاك في باريس، حيث أكّد لها تعلّقه بمبدأ تعاون الشعوب الصغيرة والكبيرة من أجل تحقيق عالَم سعيد، وطلب منها تحقيق ميثاق الأطلسي لإزالة النظام الإستعماري من الوجود الذي يعتبر شرطا أساسيا لعصر من السلام والحرية[3].

نستنتج في هذا المعنى أنّ عباس لعب دورًا كبيرا في التعريف بالقضية الجزائرية داخل المجالس المنتخبة، وقدّم حلولا جديدة للقضاء على الإستعمار وتطبيق الديمقراطية الفرنسية التي تعلّموها في المدارس الفرنسية في الجزائر. ولم يكن عباس وحده داخل النخبة الليبرالية

---

[1]- يحي بوعزيز، **الإيديولوجيات السياسية**...، المرجع السابق، ص ص50-51.

[2]- نفس المرجع، ص56.

[3]- نفسه، ص69.

ممن دعا إلى ضرورة تأسيس جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا؛ بل هناك بعض من النواب المنتخبين الذين ابتعدوا هم أيضا على الفكر الإندماجي وتوجهوا في صف فرحات عباس ورفاقه. فقد تأثروا هم أيضا بالدعاية الوطنية وبالطابع الثوري لبرنامج حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، وبالإعتدال السياسي لبرنامج الإتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي الجزائري، ولكي لا يفقدوا مكانتهم أرادوا القيام بخطوة نحو الأمام باعتناق الأطروحة الفيدرالية، وفي هذا الإطار قام السايح عبد القادر وباسم رفاقه بن جلول وأورابح وسيد قارة بإيداع مشروع مُضاد مطالِبين فيه بانتخاب جمعية تأسيسية جزائرية من خلال استعادة برنامج حزب الشعب- الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، إلا أن المجلس الجمهوري رفض المشروع حيث لم يحصل إلا على أربعة أصوات[1]. وفي ذات التوجّه انتقد النائب اسماعيل الإندماج باعتباره أمر قد تجاوزته الظروف مؤكِّدًا أنّ النّظام الفيدرالي وحده المحبَّذ والممكِن، ومن جانبه دعا النائب بن شنوف إلى سياسة إلحاق من أجل كل المستعمرات، كما دعا فرنسا إلى الإتفاق مع كل شعوب ما وراء البحار على صيغة الإلحاق التي تناسبه[2].

من جانبه ذهب النائب بن تونس وفي تقديمه للتعديل أبعد من ذلك، من خلال تأكيده أن الجزائر لا تشكّل مُطلقا جزءا متكاملا مع فرنسا وبأنّها:"كانت بلدا متوسطيا أصيلا ومتجانسا؛ وبأن تطلعاتها مثلها مثل ماضيها الضارب في التاريخ تسعى لتكوين أمة في المستقبل أصيلة ومتميزة"، كما أكّد أنّ الوعي الوطني للجزائر وصل إلى النضج ولن يسمح بتسمية أخرى غير الأمة الجزائرية. واقترح نواب آخرون تسمية الجزائر بالجمهورية المستقلة المُلحَقة[3].

إضافة لما سبق أكّد النائب قاضي عبد القادر في استجوابه الذي قدّمه للحكومة الفرنسية وألقاه على مسامع مجلس الأمة الفرنسي في جلسة 11 مارس 1947 على ضرورة الحل الإتّحادي للقضية الجزائرية:"سيدي الرئيس إنّ الحل الوحيد الذي يُرضي المسلمين، والذي هو مطابق للدستور الفرنسي إنّما هو الحل الإتحادي؛ إذ أنّه يسمح لسائر سكان القطر الجزائري

---

(1)- محفوظ قداش، **الحركة الوطنية**، ج02...، المرجع السابق، ص1022.

(2)- نفس المرجع، ص1022.

(3)- نفسه، ص 1022 - 1023.

بالإحراز على حق العمل على بِساط التآخي، وبإدارة بلادهم داخليا ضمن دائرة الإتحاد الفرنسي"[1]

في ذات السياق ورد في إحدى الوثائق الأرشيفية[2]معلومات هامّة حول قيام بعض النواب المنتخبون عن القوائم المعتدلة تأسيس "الجماعة المسلِمة المستقِلّة للدّفاع عن الفيدرالية الجزائرية" برئاسة بن شنوف في فرنسا، ومن خلال إسم المجموعة يتّضح أنّ هدفها هو الدّفاع عن الطّرح الفيدرالي للنخبة الليبرالية. تكوّن مكتبها من:

- الرئيس: بن شنوف.
- النواب: بن تونس، مكّي.
- الأمين العام: قاضي عبد القادر.
- أمين الخزينة: إسماعيل.
- المقيمين: بن علي شريف، العربي غلام الله، بن طيّب.

أمّا برنامج هذه الجماعة فقد ذكره رئيس الجماعة بن شنوف في مداخلة له داخل الجمعية الوطنية، وقد تمثّل في النقاط التالية:

- الدّفاع أمام البرلمان الفرنسي عن المساواة في التّمثيل بين المسلمين والأوروبيين في جميع المحافل الدولية.

- دعم فكرة إنشاء برلمان جزائري.

- ضرورة الإستفادة من مبادرة القوانين المتعلقة بالإدارة الداخلية للجزائر.

---

(1) - **الإصلاح**، ع46، 10-04-1947.

(2) - **ينظر إلى الملحق رقم:14.**

- في حال نشوب نزاع بين ممثِّل حكومة الميتروبول والبرلمان الجزائري، فمن الطبيعي أن يُعهد بالتحكيم إلى الجمعية الوطنية[1].

هذا الطّرح الفيدرالي إذا تمّ تحقيقه سيحُلّ حسب بن شنوف المشكلة الجزائرية لِما فيه مصلحة الجميع ويُعيد الهدوء والنظام اللّازمين للإنتعاش الإقتصادي والإجتماعي للمقاطعات الجزائرية الثلاث[2].

وفي وثيقة ثانية[3]أوردت أنّ النائب بن شنوف يُفكّر في إنشاء "مجموعة برلمانية خارجية"؛ يشمل برنامجها: اللامركزية الإدارية؛ والتي يمكن أن تصل إلى حد استقلالية الإدارة الداخلية في أقاليم معينة، مشاركة أكبر للسكان الأصليين في الإدارة، وإلغاء البلديات المختلطة، والتوجه نحو مجمَّع انتخابي موحَّد، الرقابة الصارمة على صدق الإنتخابات، وإصلاح جمعية الإتّحاد الفرنسي[4].

وهكذا كان لنشاط ممثلي حزب الإتّحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في المجلس التأسيسي؛ وفي مجلس الجمهورية تأثيرًا هامًا على منتخبي المجموعة الثانية الذين استطاعوا بدورهم أن يتخلوا عن فكرة الإندماج والمساواة والمطالبة بالحقوق الإجتماعية، فقد صرّح بن شنوف أمام نواب المجلس الوطني الفرنسي:"أعترف أنّ الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من بين جميع الأحزاب هو الوحيد الذي أجاد عرض الطرح الإتحادي..."، ثم مضى يقول:"إنّ هذا المشروع المتعلق ببعث الجمهورية الجزائرية هو الذي سوف أدافع عنه في إطار لجنة الشؤون الداخلية وفي سائر أشغال المجلس الوطني، وبكل راحة ضمير أعتبر أنّ الجزائر

---

(1)- A.N.O.M, 81f/710, assemblee nationale députes élus en algérie lors ses elections au 17-06-1951, deputés representant l'algerie a lassemblee nationale 1945-1961.

(2)- Ibid.

(3) – **ينظر إلى الملحق رقم:15.**

(4) - ANOM, 81f/710, deputés representant l'algerie a lassemblee nationale 1945-1961, dossier (assemblee ationale, Activité des députes15-30 septembre 1950.

قادرة ابتداء من اليوم على الإرتقاء إلى وضع الدولة المشارِكة (المتحدة مع فرنسا)، فكل مؤسّسات هذه الدولة قائمة ولم يبق سوى العمل على تسييرها"[1].

وقد وُجد ضمن عناصر النخبة الليبرالية مَنِ انتقد الطرح الجديد لفرحات عباس ورفاقه المتعلِّق بالحل الفيدرالي، ومن هؤلاء المتجنّس رابح زناتي الذي انتقد في جريدة "صوت الأهلي" الصيغة الفيدرالية حيث كتب:"صيغة الفيدرالية صعبة للغاية، يمكن تبرير فكرة قيام مجلس جزائري ينتخب حكومته ويتعيَّن عليه فقط تذكُّر فرنسا في الأوقات الصعبة من وجهة هذه المخادَعة الأخلاقية الهائلة التي هي حقّ الشعب في التصرف بنفسه، لكن بمجرد قبول مبدأ الفيدرالية مع مجلسها السياسي؛ ما هي الحقائق التي ستملأ بها هذه الأطر؟، من ناحية أخرى سنكون فضوليين للغاية لمعرفة كيف أنّ بعض المجموعات الطليعية التي تعتقد أنّها وَجدت صيغة جزائر جديدة في إثارة الشعور القومي سوف تستيقظ بعد ذلك داخل أُمة شابّة في قبضة التحيُّز ضدّ الأجانب، فإنّ فهم هذا التضامن الدولي الذي هو أساس المجتمع العالمي يخضع لقانون الأخوة الوحيد، كثيرا ما طرحنا السؤال وننتظر الجواب"[2]. ثم مضى يقول في عدد آخر من ذات المجلة:"أن نُبقي على الحاكم العام لتنسيق الشؤون الجزائرية وعرْضها على الوزير فهذا طبيعي لأن الجزائر يجب أن تظلّ فرنسية، لا نرغب حتى في وجود وزارة جزائرية مقيمة في الجزائر العاصمة لأنّ ذلك سيكون شكلا خاصا من أشكال الإنفصال، لكننا لا نرغب أيضا في الإحتفاظ بالحكومة العامة الحالية لأنّ النّظام قد تقدّم في السن بشكل كبير؛ إنها تُخفي كل روائح مستعمِر عفا عليه الزمن..."[3].

يؤكِّد رفْض زناتي للطرح الفيدرالي لفرحات عباس ورفاقه على مدى الإختلاف الفكري والسياسي داخل الكتلة الليبرالية التي عرفت انقسامات عديدة منذ بداية الثلاثينات. ولعل هذا الإنقسام الداخلي بين العناصر الليبرالية كان من أهم العوامل التي ساهمت في فشل مشروع

---

[1]- شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01...، المرجع السابق، ص116.

[2] - **La voix inidigène**, 11/09/1946.

[3]- **La voix inidigène**, 11/07/1947.

النخبة الليبرالية في بناء مجتمع جزائري متطوّر، ومواكِب للحضارة الفرنسية التي أصبحت تمثل لديهم نموذجا يُحتذى به.

2- تأسيس برلمان جزائري

طالب فرحات عباس في حواره مع جريدة "الكفاح" ببرلمان جزائري، من خلال نص مشروع دستور الجمهورية الذي قدّمه الإتّحاد الديمقراطي للمجلس التأسيسي في 19 أوت 1946؛ وعرَضه على البرلمان الفرنسي على شكل قانون بتاريخ 21 مارس 1947؛ وقد نصّ على أنّ السلطة التشريعية يمارسها مجلس واحد وهو البرلمان الجزائري، ويتم انتخاب هذا البرلمان من خلال الإقتراع العام المباشر السرّي من طرف كل المواطنين الجزائريين[1]، حيث ينتخب نصفه من الفرنسيين والنصف الآخر من المسلمين الجزائريين[2]. وله حق التّشريع في حدود السيادة الجزائرية، ولا يفوَّض هذا الحق إلى أي كان جزئيًا أو كليًا، ولكل نائب الحق في اقتراح القوانين كالوزراء[3]. وفي هذا الشأن صرّح عباس لذات الجريدة قائلا:"ولا يمكن تنفيذ تطوّرنا إلا من قِبل برلمان جزائري لا يمثّل السكان الأصليين فحسب؛ بل يشمل جميع سكان الجزائر. لم يكن في نيتنا أبدا إنشاء دولة إسلامية، بل نسعى إلى إنشاء دولة جزائرية بحقوق مدنية متساوية بغض النظر عن الدّين أو العرق"[4]، كما أنّ الإنتخاب الموحّد في هيئة انتخابية مختلطة، إلّا أنّ أوجُه التمييز الحالية الناجمة عن النظام الإستعماري تجعل من واجبنا قبول الترتيبات المؤقّتة الرّامية إلى التمثيل العادل في جميع المصالح الحالية، ومع مرور الوقت وتداخل الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية التي سنحققها ستلغى هذه الفروق من تلقاء نفسها، بعدها تقوم الوِحدة الجزائرية فعليًا وقلبيًا[5]، ومن مهام البرلمان الجزائري تشريع القضايا

---

(1)- إبراهيم لونيسي، **مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954**، **مجلة المصادر**، عدد خاص المقاومة والحركة الوطنية، العدد 11، السداسي الأول 2005، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، ص167.

(2)- Abd el Kader Mimouni, Op.cit , p **93**.

(3)- إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص167.

(4)- Abd el Kader Mimouni , Op.cit , p 87.

(5)- Claudt Collot et Jean Robert Henry , Op.cit , p 22**4**.

المحلية، كما تكون الحكومة الجزائرية المؤلَّفة من الأوروبيين والمسلمين مسؤولة عن تنفيذ قراراتها[1].

3- تأسيس برلمان فيدرالي

دعا عباس إلى تأسيس برلمان فيدرالي يعمل على ضمان الدفاع الخارجي للمجتمع الفرنسي بأكمله، من أجل تنسيق مؤسّساته المختلفة ومصالحه الإقتصادية الرئيسية، وستكون هذه مسؤولية برلمان اتحادي تُمثَّل فيه فرنسا والجزائر وأقاليم ما وراء البحار الأخرى بنفس الصِّفة[2]، فالبرلمان الفيدرالي لا يلغي البرلمانات المحلية أو الوطنية الخاصة بكل إقليم من الأقاليم التابعة للدولة الفرنسية في صيغة الإتحاد الجديد[3].

الوظيفة الأساسية لهذا البرلمان هي ضمان الأمن الخارجي للمجتمع الجزائري، إلا أن عباس كان يشعر بالقلق اتجاه هذا الأمن لا سيما فيما يتعلق بالجزائر[4]، وذلك بفضل مشاركة الجزائريين في تحرير فرنسا وانتصار الحلفاء، حيث يجب أن يكون لها نصيب خاص في المحافظة على الأمن الخارجي[5]. بالإضافة إلى هذا فإن القضايا العامّة المشتركة بين اتحاد فرنسا المقبل والشعوب المنتسبة إليه، حيث ستحتل الجزائر مكانا بارزا. الدفاع الوطني والعلاقات الخارجية والمصالح الإقتصادية الرئيسية، هذه هي المشاكل ذات النظام الأعلى التي يجب أن تكون لدى البرلمان الفيدرالي في نطاق اختصاصه[6].

وأكَّد أيضا على وجوب أن يكون البرلمان الإتحادي منفصلا تماما عن برلمان العاصمة، كما أنّ البرلمان الفيدرالي سيغطِّي المجتمع بأكمله، ويجب تمثيل فرنسا والشعوب المرتبطة بها

---

(1)- Claudt Collot et Jean Robert Henry , Op.cit, p 225.

(2)- Abd el Kader Mimouni, Op.cit ,p87-88..

(3) - نور الدين ثنيو، **إشكالية الدولة**...، المرجع السابق، ص522.

(4)- Claudt Collot et Jean Robert Henry, Op.cit, p 225.

(5) - عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق، ص471.

(6)- Abd el Kader Mimouni, Op.cit, p 98 .

بما يتناسب مع أهمية كلٌّ منها، وبالتالي فإنّ المساواة بين الأفراد داخل كل إقليم سيكون لها مكملها الذي لا غنى عنه في المساواة بين الشعوب التي تم جمعها في الإتحاد المستقبلي[1].

4- الحفاظ على الثّوابت الوطنية

أكّد الاتحاد الديمقراطي على ضرورة الحفاظ على الشخصية الجزائرية ومنها اللغة العربية والإسلام، وذلك أن تطوّر الجزائر يتطلّب تجديدا أخلاقيا وفكريا يجب أن يحترم التقاليد التاريخية للجزائر، وليس له قابلية لأي نوع من الشوفينية..المنتخبون المسلمون لا ينوون إنكار أي شيء من الثقافة الفرنسية والغربية التي تلقوها والتي لا تزال عزيزة عليهم، إلا أنهم لا يعترفون بالنبذ الحقيقي الذي يضرب اللغة العربية على أنها لغة أجنبية على أرضها، ولا إخضاع السكان المسلمين للسلطة الإدارية، ويضيف أن اللغة العربية هي لغة الحضارة العالمية، والدين الإسلامي هو من الروحانية[2]، كما أكّد عباس في حواره لجريدة**(le combat)** على دوام الشخصية الجزائرية التي بقيت على قيد الحياة على الرغم من القيود القديمة للإمبريالية؛ فإننا نطالب في الوقت نفسه بإنهاء الهيمنة الإستعمارية.."[3]. فالشخصية الجزائرية تقوم حسب فرحات عباس على الجنسية المحليّة المُمتدّة لجميع سكان الجزائر، كما حذّر عباس فرنسا قائلا:"هذه فرصتك الأخيرة نحن آخر السّد"[4]. وأكّد في حواره مع ذات الصحيفة أن المطالبة بتحرير اللغة العربية والدين الإسلامي لا يعني التطرّف ولا استبعاد اللغة الفرنسية التي أخذوا بها ثقافتهم والتي لا تزال عزيزة عليهم، ومن هذا فإنه يرفض العنصرية الفضيعة التي تضرب اللغة العربية الآن وتعتبرها لغة أجنبية في وطنها الأصلي، إضافة إلى رفضهم القهر الذي يعانيه الدّين الإسلامي عن طريق القوة الإدارية. كذلك أشاد بدور العلماء في الدفاع عن اللغة العربية:"اللغة العربية لغة حيّة وذات أكبر حضارة تاريخية، كما أن الدين الإسلامي لا يُعادي أي دين سماوي، إنّنا بصفتنا عربًا ومسلمين، وأنّ العلماء يدافعون عن اللغة العربية والدين

---

[1]- Claudt Collot et Jean Robert Henry, Op.cit , p 225.

[2]- Claudt Collot et Jean Robert Henry, Op.cit, p 226.

[3]- Ibid, p 224

[4]- Abd el Kader Mimouni, Op.cit, pp 72,74

الإسلامي وهم أحبّاؤنا ونحن منهم وإليهم"، وعليه فإنهم -العلماء- وبكفاحهم ضد الجهل ومطالبتهم بجعل مكانة للغة العربية وبحقها في الوجود وتحرير الديانة الإسلامية، كل هذا يستحق مُناصرتهم ودعمهم الكامل[1]، وأضاف أن جهودهم اتّسمت فعلًا بإنجازات أكثر أهمية مع استمرار غياب سلطات عامة في تعليم أطفالنا؛ إذ وبفضل العلماء فإن الآلاف من الفتيان والفتيات قد تمّ رفع الأمية عنهم، وتعلموا لغتهم الأم وتشبعوا بروح الإسلام الحقيقي المتسامحة[2].

إلى جانب هذا دعا عباس إلى ضرورة إدراج الشخصية الجزائرية في إطار الفيدرالية الفرنسية[3]، مؤكدا:"أنّ المسلمين قد اتّخذوا بشكل كلي ونهائي سياسة الإيمان بشخصيتهم، وهذا ما يقف من الآن أمام كل محاولة ضدّ هذه الذاتية، فإذا أنكرتها عِوض أن تعترف بها لتضعها في إطارها حيث تتطوّر فقد حكمت عليها أن تبحث عن نفسها في جهة أخرى"[4].

من جهته صادق المكتب السياسي لحزب الاتحاد الديمقراطي على قرار يُدين كل مشروع لا يعترف بالشخصية الجزائرية ولا يقطع بشكل نهائي أيّة صلة مع سياسة الإدماج، إذ أنّه يعتبر أنّ مشروع الجمهورية الجزائرية الذي قدّمه الحزب الحل الأكثر عدلا والأفضل للمشكل الجزائري[5]. في ذات المعنى قدّم فرحات عباس للمجلس المالي بالجزائر باسم حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مذكرة طالب من خلالها بوضع سياسة الإدماج جانبا؛ حيث جاوزها الزمن؛ ورفضها المسلمون والدستور الفرنسي نفسه، كما طالب بنظام أساسي تقدّمي وليبرالي يحترم الشخصية الجزائرية؛ ويضمن الحق في الإستقلالية دون الدعوة إلى الإنفصال[6].

---

[1]- عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق ، ص 472.

[2]- Claudt Collot et Jean Robert Henry, Op.cit, p 226.

[3]- Abd el Kader Mimouni, Op.cit, p 98.

[4]- عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**...ج02، المرجع السابق، ص 474.

[5] - محفوظ قداش، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02...، المرجع السابق، ص1019.

[6] - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص128.

رغم أنّ النخبة الليبرالية كانت لا تزال مرتبطة بالأمة الفرنسية بمطالبتها باستقلال الجزائر الداخلي، إلا أنّ ذلك لا يُنقص من أهمية تلك الأفكار التي طرحها عباس ورفاقه فيما يخص الحل الفيدرالي، إذ أنه كان يعتبره كحل مؤقت في نظر هؤلاء إلى أن يتم تحقيق الإستقلال الكامل للجزائر. ويُبين هذا الطرح مدى تفاعل فرحات عباس وأنصاره مع الظروف والتطوّرات الداخلية والخارجية لتيّار النخبة الليبرالية التي بدأت تتخلى عن سابق أفكارها ومواقفها.

المبحث الخامس: النخبة الليبرالية ودستور الجزائر 1947

أولا- مضمون الدستور

ساهم الإتحاد الديمقراطي إلى جانب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في إثراء جلسات الجمعية العامة من خلال تدخلاتهم ومناقشتهم للقوانين وطرح انشغالاتهم حسب ما يتماشى مع طموحات شعبهم ومشاكله مع الإستعمار[1]، وعليه استغل فرحات عباس نجاح الحزب في تجنيد الجزائريين إلى صفِّه، وأعاد طرح مشروع قانون جمهورية جزائرية داخل الإتحاد الفرنسي على البرلمان الفرنسي في 21 مارس 1947[2]. قدّم عريضة المشروع كل من سعدان، مهدادي، مصطفاي، ابن خليل[3]؛ باسم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بصفتهم نواب بمجلس الجمهورية الفرنسي، ومن بين المقترحات التي قدّمها الإتحاد الديمقراطي إلى المجلس الوطني الفرنسي نذكر: القبول بمبدأ الهيئتين الإنتخابيتين ولكن بشكل مؤقت. إنشاء وحدة جزائرية بين المسلمين والأوروبيين في إطار الإستقلال الذاتي، إعطاء المجلس الجزائري الإستقلالية التامة عن الإدارة الفرنسية وحق التشريع[4]. إلّا أنّ المجلس الوطني الفرنسي رفض عريضة المشروع، وهو ما جعل عباس يرفض المشاركة في أشغال المجلس خلال مناقشته

---

[1]- محمد بكار، المرجع السابق ، 308

[2]- أحمد بن مرسلي، المرجع السابق ، ص94.

[3]- عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج02...، المرجع السابق، ص 545.

[4]- سعد طاعة، المرجع السابق ، ص 88.

قانون الجزائر الجديد في صيف 1947، وذلك احتجاجا على رفض مشروع حزبه، وفي دورة المجلس هذه تم المصادقة على القانون التنظيمي للجزائر يوم 20 سبتمبر 1947[1].

ظهر دستور الجزائر[2] في فترة حكْم رئيس الجمهورية الفرنسية أوريول(x.auriol) ورئيس حكومته بول رماديه (Paul ramadier) والحاكم العام للجزائر إيف شاتينيو(Chatineau) والذي خلفه فيما بعد الحاكم العام نايجلان[3]. وقد اعتُبر هذا الدستور حلًا وسطًا بين وجهتين، الوجهة الأولى نظرة اليمين المتطرّف الذي كان يرغب في إبقاء الجزائر على حالها دون تغيير مع إلغاء أمرية السابع مارس 1944 إنْ أمكن، أمّا الوجهة الثانية فهي نظرة اليسار (إشتراكيون وشيوعيون) الذي جعل الإدماج أساسًا لسياسته الجزائرية؛ فقد صرّح الشيوعيون أنهم على استعداد لقبول كل ما يترتّب على الإدماج الحقيقي، وأبرزها إلغاء نظام الهيئتين الإنتخابيتين، وتقسيم الجزائر إلى دوائر إنتخابية مثل فرنسا، ممّا يسمح لها بانتخاب 120 نائبا، باعتبار أن عدد سكان فرنسا هو 40 مليون يمثلها 600 نائب، ول 8 ملايين في الجزائر الحق في أن ينتخبوا 5/1(خمس) هذا العدد[4].

تضمّن الدستور ثمانية أبواب و60 مادة، وكان هدفه الأول هو فصل النخبة التي تتمتّع بحق المواطنة عن الجماهير الشعبية وجعلها في حالة تبعية له بشكل دائم[5]. نصّت المادة الأولى من الدستور أن الجزائر عبارة عن مجموعة من المقاطعات تتمتّع بشخصية مدنية وباستقلالها المالي وتنظيم استثنائي[6]، كما أبقى على سلطة الحاكم العام الفرنسي في الجزائر،

---

(1)- أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص94.

(2)- يحمل هذا القانون عدة تسميات منها: القانون الأساسي، دستور الجزائر، إصلاح 1947، القانون الخاص بالجزائر، البرنامج الإصلاحي. ينظر: أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص ص 49-50.

(3)- سعد طاعة، المرجع السابق، ص49.

(4)- صلاح العقاد، **المغرب العربي**...، المرجع السابق ، ص 313.

(5)- العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر** ،ج01...، المرجع السابق، ص 94

(6)- محفوظ قداش، **الحركة الوطنية**، ج02 ...، المرجع السابق ، ص 1027

كذلك حافظ على نظام الهيئتين الإنتخابيتين، وذلك طبقا لما ورد في المادة الثلاثين[1]. في حين أن المادة الثانية نصّت على أن الجزائريين الحاصلين على الجنسية الفرنسية يتمتّعون بالحقوق المرتبطة بالمواطنة الفرنسية بموجب القوانين السّارية دون تمييز في الأصل أو الدين، ويخضعون لنفس الإلتزامات مع مراعاة الأحوال الشخصية[2].كما نصّ أيضا على بعض القوانين أهمها:

- المساواة الفعلية بين جميع المواطنين الفرنسيين المدعوّين للتمتّع بجميع الحريات الديمقراطية وكذا الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ومتمسِّكين بصفة مواطني الإتحاد الفرنسي، وبإمكانية شغل كل مختلف الوظائف العمومية.

- السماح لمن يأبى التخلّي عن قانونه الشخصي بإدارة شؤونه حسب قوانينه وعاداته.

- يحق للنساء المسلمات التصويت.

- إلغاء قانون إقليم الجنوب والبلديات المختلطة وفصل شؤون الدين الإسلامي عن شؤون الدولة، مع اعتبار أعياد المسلمين كعيد الأضحى والفطر والمولد النبوي وعاشوراء أعيادا قانونية يسمح بالإحتفال بها.

- إعتبار اللّغة العربية إحدى لغات الإتحاد الفرنسي وتعليمها على جميع المستويات، إلى جانب جعل الصحف العربية تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الصحف المنشورة باللغة الفرنسية[3].

إلّا أنّ نصوص الدستور بدت متناقضة فيما تدعو إليه من مساواة بين سكان الجزائر في المادة الثانية، وما يتمّ تكريسه في الواقع من خلال المساواة في التمثيل الإنتخابي بين مليون أوروبي وثمانية ملايين جزائري، بالإضافة إلى أنه منح تسيير شؤون سكان الجزائر المدنية

---

[1]- أحمد بن مرسلي، المرجع السابق ، ص94.

[2]-A.N.O.M, boite 81f10, Présentation des débat Parlementaires sur la situation en Algérie février et aout 1946, plan de Travail pour les preparation des débats, Paris le 12/08/1946.

[3]- محفوظ قداش، **الحركة الوطنية**، ج02...، المرجع السابق، ص 1027.

إلى الحاكم العام، باستثناء مجالات التربية والعدالة واللّتين كانتا تحت إشراف حكومة البلد الأم حسب ما نصّت عليه المادة السابعة والأربعون[1].

وقد كان للمستوطنين دورٌ هام في إظهار المؤسسات التمثيلية بغرض إيجاد فئة من الإدماجيين الجزائريين الذين يؤمنون بالجزائر الفرنسية وبالعمل السياسي الليبرالي وليس الثوري هذا من جهة، ومن جهة ثانية العمل على إسكات الوطنيين الذين مازالوا يطالبون بحياة دستورية ديمقراطية تنعم بالمساواة والحرية وأحيانا أخرى بالإنفصال، إضافة إلى أن المستوطنين اختاروا الوقت المناسب لإيهام الرأي العام المحلي والدولي بوجود إصلاحات جارية في الجزائر[2].

ثانيا- رد فِعل النخبة الليبرالية اتجاه دستور الجزائر

1- أنصار الفيدرالية

لقد أحدث هذا القانون رد فعل قوي لدى حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي أمر مستشاريه بأن يستقيلوا من مجلس الجمهورية، وذلك في رسالة تحمل تاريخ 31 أوت 1947:"السيد رئيس مجلس الجمهورية مع كل الإحترام يُشرفنا أن نحتج ضدّ قانون الجزائر التنظيمي الذي فرضه البرلمان الفرنسي على أغلبية السكان الجزائريين، وعلى هذا الأساس نوجّه لكم استقالتنا من عضوية مجلس الجمهورية"[3]، وقد تضمنت هذه الرسالة ثلاث انتقادات أساسية وهي: أنّ هذا القانون غير شرعي كونه تمّ التصويت عليه في غياب المنتخبين المسلمين، ولا يتفق مع الدستور لأنّه قام بسحب الحقوق المكتسَبة من المسلمين الحاصلين على شهادات الدراسات بسبب قانون أحوالهم الشخصية، إضافة إلى أنّه لا يُعطِي الجمعية الجزائرية أيّة سلطة تشريعية[4]. وقبل استقالة النواب كان الدكتور سعدان قد وَصف دستور الجزائر باللّعب الصِّبياني الذي لا يمكن أن يحل مشكلتي الحرية والديمقراطية واللّتين يعاني منهما

---

[1]- أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص94- 95.

[2] - سعد طاعة، المرجع السابق، ص 68.

[3]- العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**...، المرجع السابق ، ص119

[4]- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج02...، المرجع السابق ، ص1029.

الجزائريون، كما أكّد أنّ هذا القانون مؤسَّس على الكذب والغموض وقد وضعه رجال لم يتخلّصوا بعد من التعصّب الكولونيالي والتقاليد الإمبريالية التي تُنمِّي فيهم غريزة السيطرة على الآخر، وتجعلهم لا يتردّدون في استعمال القوة من أجل الاحتفاظ بمتاع الغير، وختم قوله "بأن المأساة في هذه القضية تتمثّل في كوننا لا نتكلم لغة واحدة مع فرنسا، فالحكومة الفرنسية والمجلس الوطني يشرّعان لبلدنا الذي يعتبرانه مزرعة؛ متجاهلين أنّه وطن وأننا لم نعد خدمًا ولا أقنانا"[1].

فيما ذهب فرحات عباس إلى التأكيد بأنّ:"الشعب الجزائري لم يناقِش هذا القانون الجديد؛ ولكن ناقشه الفرنسيون وحدهم، فهو وليد اتفاق أُبرم بين فرنسا وبين فرنسيي الجزائر؛ أي بين السلطة الشرعية التي مازالت في يد البرلمان الفرنسي وبين السلطة الحقيقية الواقعية التي يمارسها الغلاة في الجزائر"[2]. وفي ذات السياق استحسن حزب الإتحاد الديمقراطي بعض المواد الواردة في الدستور من خلال المطالبة بتطبيق البنود الديمقراطية تطبيقا عاجلا، بإلغاء البلديات المختلطة والقيادة والمناطق العسكرية، وكذا فصل الدين الإسلامي عن الدولة، وإعادة الأحباس إلى جماعة المسلمين، والإعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، ويعود سبب استحسان حزب الإتحاد الديمقراطي لبعض بنود الدستور مثلما ذكرنا آنفا إلى كون الحزب كان يهدف إلى تثبيت أفكاره الرامية إلى المساواة والحكم الذاتي والفيدرالي"إن برنامج الحزب يرفض الإندماج ويرفض الإنفصال ولكنه يفضل الحكم الفيدرالي والمساواة تحت عنوان المساواة بين الناس والأديان"[3]. وفي محاولة من رئيس الحكومة الفرنسية بول رماديه لحمل عباس على تغيير موقفه، قام باستقبال فرحات عباس، جاء ذلك بعد المعلومات الواردة لبول رماديه من طرف أجهزة المخابرات على محتوى الإتصالات التي كان عباس يُجريها مع الجزائريين الذين يمثلون الإدارة الاستعمارية في البرلمان الفرنسي، وقد أثبتت مكالمات عباس

---

[1]- العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01 ...، المرجع السابق، ص 119 – 120.

[2]- طاعة سعد، المرجع السابق ، ص89.

[3]- نفس المرجع، ص92.

أنه تمكّن من أن يؤثر على هؤلاء النواب ويجعلهم يتخلون عن قناعاتهم الأولى، ويُثبتون عمليا فكرة النضال من أجل جمهورية جزائرية متّحدة بمحض إرادتها مع فرنسا[1].

كما أوردت صحيفة **(La Battaille)** مقالا بتاريخ 26 أكتوبر جاء فيه:"بعث السيد فرحات عباس برسالة إلى السيد بواسدون**(Boisdon)** ذاكرا فيها؛ أنه لا يمكن تجاهل مطالب الحزب الممثلة في إقامة جمهورية جزائرية، إن سكان تلمسان يرفضون جملة وتفصيلا القانون الأساسي الخاص بالجزائر الذي وضعته الحكومة الفرنسية"[2].

عبّر أحد عناصر حزب الإتحاد الديمقراطي مصطفاوي عن رفضه لهذا القانون قائلا:"إن هذا القانون الأساسي لا يسير على سياسة اندماجية على الرغم من تظاهره بذلك، وهو ليس بالقانون الإتحادي الفيدرالي على النحو المطلوب، وليس فيه أيّة روح ديمقراطية بالرغم من ولادته في جو من مآسي التحرّر الأعظم وجِراحه، وهو ليس بالتقدمي لأنه يأخذ باليد اليمنى ما يعطيه باليد اليسرى"، ويضيف "إنّه قانون يفتقر إلى الشخصية وإلى الأصالة وإلى النّفس والروح، وإذا كانت فيه أيّة أصالة ففي حفاظه بشكل جديد على الإمتيازات القديمة التي يتمتع بها سادة الأرض، وهو يستبدل الأصفاد الحديدية التي تقيدنا بأصفاد من الذهبّ"[3].

ما نلاحظه من خلال رفض الجناح الفيدرالي للنخبة الليبرالية للدستور الجديد هو التطور الكبير في مواقف هذا التيار اتجاه المشاريع الإصلاحية التي طرحتها الإدارة الإستعمارية، وذلك مقارنه بالمشاريع التي طُرحت في فترة الثلاثينات ومنها مشروع بلوم فيوليت وهو المشروع الإدماجي الذي رحبّت به النخبة الليبرالية وناضلت من أجل تطبيقه على أرض الواقع. إلّا أنّ مستجدات الساحة السياسية إبان فترة الحرب ثم مجازر الثامن ماي، وما رافقها من تطور النضال الوطني وتوجه حزب الشعب الجزائري نحو العمل العسكري، وكذا المتغيرات الخارجية كميثاق الأطلسي وبروز قوى عالمية جديدة، كلها عوامل أثّرت في مواقف أنصار الطرح الفيدرالي بقيادة فرحات عباس حيث أصبحوا يميلون نحو التوجه الوطني،

---

[1]- العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**...، المرجع السابق، ص 120.

[2]- طاعة سعد، المرجع السابق، ص288.

[3]- جوان غليسبي، **الجزائر الثائرة**، تعريب: خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، ط 01، 1961، ص ص89-90.

برفضهم للإندماج، وتأكيدهم على ضرورة الحفاظ على الهوية الوطنية الجزائرية، وتأسيس دولة جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا مع بقاءها تابعة لفرنسا.

2- أنصار الإندماج

أبدى السايح عبد القادر موقفه من دستور 1947 أمام المجلس الوطني الفرنسي يوم 30 أوت 1947 قائلا:"منذ فكّرت الإدارة الفرنسية في منح الجزائر نظامًا خاصًا بها، فإنّ المشاريع السياسية حول القانون الأساسي بدأت تتّضح من أطراف كثيرة؛ منها الطبقة السياسية بمختلف توجّهاتها وبعض الشخصيات والحكومة الفرنسية، كان ذلك أمام المجلس الوطني الفرنسي لكن في حقيقة الأمر قبل أن تكون هناك مداولات حول مشروع القانون الجديد وقبل الإنتخاب عليه؛ لابدّ أن يكون هناك توافق تام بين عناصر الطبقة السياسية الجزائرية فيما بينها وممثلي الشعب حتى ينجح هذا المشروع"[1].

استخدم جناح الموالاة أو ما يطلق عليهم ببني وي وي في مواقفهم اتجاه دستور الجزائر عدة مصطلحات أهمها: إضافة؛ إستجابة؛ تعويض؛ تعديل؛ إقتراحات، فيما لم يستخدموا مصطلح الرّفض أو الإلغاء أو المعارضة؛ وموقفهم كان مفهوما خلال تلك الفترة؛ كون هذه الجماعة كانت قد استفادت كثيرا من الإدارة الإستعمارية، إلا أن هناك فئة منهم ستغيّر موقفها بعد اندلاع ثورة التحرير.

قدّم النواب: بن شنّوف، بن علي شريف، قاضي عبد القادر، مكّي اسماعيل، بتاريخ 20 أوت 1947 اقتراحا جماعيا دعوا فيه لتغيير كلمة الحاكم العام بكلمة "الوكيل الأعلى للجمهورية"، أما النّائب مختاري فقد اقترح نزْع أو شطْب الفقرة الثانية من المادة الثانية، وهو يقصد حذف الإتحاد الفرنسي والإبقاء على فقرة قبول الجزائر كقطر مشترك. في حين أن النائب جماد فتدخّل يوم 09 أوت 1947 أمام المجلس الوطني مُقدِّما التعديل القاضي بتمتّع الجزائر في ظل الإتحاد الفرنسي بالشخصية المدنية والإستقلال الإداري والمالي[2].

---

[1]- طاعة سعد، المرجع السابق، ص 83.

[2]- نفس المرجع، ص ص80-81.

يمكن القول أنّ القانون لاقى معارضة شاملة من كل المنتخبين الجزائريين على اختلاف مواقفهم السياسية، وبالرغم من كون القانون لم يغير شيئا من الحالة المزرية للشعب الجزائري، وكذلك تمت محاربته من طرف الهيئة الإنتخابية الأوروبية بكل ما أوتوا من قوة، أما النواب الوطنيون فقد رفضوا التصويت عليه[1].

ما نلاحظه من مواقف بعض المنتخبين أن رفضهم للدستور الجديد لم يكن يُطبَّق على جميع مواد الدستور؛ إذ أن بعض النواب طالبوا فقط بإعادة صياغة أو تعديل أو حذف بعض بنود مواد الدستور، وهو ما نلاحظه في مواقف نواب الموالاة؛ ومن الأمثلة على ذلك ما اقترحه النائب مختاري في العاشر أوت 1947 حول فقرات خاصة بالمادة الثانية وفقرات خاصة بالمادة الثالثة، حيث طالب باستخدام بعض المصطلحات في صياغة مواد القانون مثل المادة 03: في الفقرة الخامسة، مقترحا استبدال كلمة (تقُود وتترأَّس) الحكومة في الجزائر، بكلمة يشارك Il participe[2].

المبحث السادس: النخبة الليبرالية والجبهة الجزائرية للدّفاع عن الحرية واحترامها (1951)

أولا- تأسيس الجبهة الجزائرية للدّفاع عن الحرية واحترامها

شهدت بداية الخمسينات تحوّلات كثيرة على الساحة السياسية الجزائرية، جاءت نتيجة للسياسة الإستعمارية القائمة على ملاحقة رموز الحركة الوطنية خاصة عناصر حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، إلى جانب تزوير الإنتخابات البرلمانية لصالح نواب الإدارة الإستعمارية أو على الدستور الجديد أو الإنتخابات البلدية، وقد اشتهر الحاكم العام للجزائر آنذاك "نايجلان" مهندس التزوير، بتمريره مشروع المعمرين والبرجوازية الفرنسية لإبقاء سياسة الجزائر الفرنسية[3].

---

[1]- العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**...، المرجع السابق، ص 118.

[2]- طاعة سعد، المرجع السابق، ص82.

[3]- عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص84.

ولم يقِف الأمر عند هذا الحد؛ بل تمّ تعطيل القوانين التي تقرّرت للجزائر، وإفقار الشعب الجزائري وإرهابه برجال الشرطة والدرك والجيش الذين راحوا يلاحقون عناصر الحركة الوطنية خاصة مناضلي حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، كما كانت بداية الخمسينات قاسية على الشعب الجزائري حيث أصبح يعيش أوضاع أشبه بوضعية العصور الوسطى من فقر وجهل ومرض...إلخ[1].

كانت بعض الليبراليين قبل هذا قد وَجّهوا انتقادات شديدة اللّهجة إلى النّظام الإستعماري، فقد كتب فرحات عباس بجريدة المساواة قائلا:"النظام الإستعماري هو في الأساس إمبريالي، إنّه نظام القوة، هذا هو السطو المسلح المنظّم والمتسامح دوليا لإرضاء شهية عدد قليل من المستوطنين الكبار...الإستعمار سوف يموت موته العادل، حرب التحرير ستحرِّر جميع الرجال وجميع الشعوب الفرنسية، من المستحيل أن تستمر الإمبريالية الفرنسية عندما ينتصر نشيد الحرية على العالم"[2]. كما وجّه بتاريخ 01 ماي 1948 رسالة إلى المجلس الوطني طالب فيها بزوال الإستعمار وأكّد على بقاء الأمة الجزائرية قائلا:"إن فرنسا تعرّضت للإحتلال النازي، إلّا أنّ هذا الإحتلال زال نتيجة المقاومة والصُّمود، نفس الحال بالنسبة للأمة الجزائرية؛ فإنها لن تموت ولو ظلّت فرنسا قرن أو قرنين من الزمن، إمنحوا لنا حريتنا"[3]. وأضاف في جريدة الجمهورية الجزائرية:"ونحن من جانبنا ما زلنا في مرحلة الشعوب التي تقاتِل ضدّ هذا المرض المشين للبشرية المسمّى الإستعمار..ضدّ استغلال الإنسان للإنسان، هذا هو السبب في أننا نجعل الإمبريالية الفرنسية مسؤولة فقط عن أمراضنا"[4]. ودعا في افتتاحية ذات الجريدة لجزائر جزائرية فقال:"لن تكون الجزائر شيئا آخر أبدا إلا أرض جزائرية"[5]، وهذا تحوُّل بارِز في الفكر السياسي لعباس الذي بدأ يعرف نقلة نوعية في مواقفه، إذْ لم تكن هذه

---

[1]- عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 214.

[2] - **Egalité**, n°:60 , 16/01/1947.

[3]- طاعة سعد، المرجع السابق ، ص 267.

[4]- **La République Algérienne**, n°:234 , 15/09/1950.

[5]- **La République Algérienne**, n°: 247, 15 /12/1950.

المصطلحات تراود أفكار عباس خلال فترة الثلاثينات التي اشتهر فيها بدعوته إلى الإندماج في الأمة الفرنسية.

إنّ تصريحات كهذه، إنّما تدلّ على اتضاح حقيقة الإستعمار الفرنسي لدى عباس ورفاقة من تيار النخبة المتأثّرة بالثقافة الغربية والفرنسية، إذ أنّ فشل مطالبه السابقة حول الإندماج والفيدرالية جعلته يُغيّر من مواقفه اتجاه القضية الجزائرية، من خلال رفضه للإستعمار ودعوته لبناء جزائر جديدة تتمتّع بدستور وحكومة جزائريين، بالإضافة إلى أنَّ سياسة التزوير الممنهجة والمقنّنة من طرف إدارة الإحتلال، وكذلك فشل كل الحلول السلمية مع الإستعمار، وسيطرة اللوبي الكولونيالي على القرارات السياسية الصادرة في حق الجزائر المستعمرة. في مقابل ذلك بداية ظهور بوادر الكفاح المسلح خاصة بعد تأسيس المنظمة الخاصة، وقد صرح فرحات عباس للمارشال "جـوان (Juin)" لم يبـق للجزائريين إلا أخذ رشّاش والصّعود إلى الجبل أو ترك الوطن"، ثم أضاف موجِّها لومه إلى حكومة فرنسا الجمهورية:"المسؤولية تقع كلها على فرنسا أننا لسنا في الزمن الذي يقول:آه لو يَعلم الملك أنّنا نَعلم بأن الملك يَعلم"[1].

وصل عباس في النهاية إلى قناعة مفادها أنّه يشكّ في رشد الفكر الفرنسي نفسه كونه عاجز عن ترقية الإنسان المستعمِر، وعليه أصبح يبحث عن منفذ؛ خاصّة أمام تطور علاقته بأتباع مصالي الذين اتّهموه بالتخلي عن مبادئ البيان، وفشل محاولات التقارب المرجوّة، كما واصل الإستعمار تعنّته ورفضه لأي إصلاح أو تغيير أو حوار فتأزّمت الأوضاع[2].

نظرًا لسياسة التسعف الإستعماري والتزوير الإنتخابي ألغت الإدارة الإستعمارة إرادة الجزائريين الذين منحوا أصواتهم لمرشحي الحركة الوطنية، بهذا قرّرت الإدارة الإستعمارية منح 09 مقاعد لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية و08 مقاعد لحزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري داخل الجمعية الجزائرية، في حين تحصّل الأحرار مُرشّحوا الإدارة على 41

---

[1]- عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص84-85.

[2]- نفيسة دويدة، **تطور فكرة الوطنية**...، المرجع السابق، ص 64.

مقعد[1]؛ بينما لم يحصل الشيوعيون على شيء[2]. لم يَرض عباس وحزبه بالنتائج التي تمّ فرضها في هذه الانتخابات المزوَّرة، فشنّ حملة إعلامية ضد ممارسات الإدارة الإستعمارية داخل الجزائر وخارجها، هذه الممارسات التي استمرت على مستوى الإنتخابات القادمة[3]. ولهذا فقد حدثت أُولى الإصطدامات خلال الإجتماع الأول للجمعية الجزائرية، أوّل صِدام كان بسبب منْع فرحات عباس من إلقاء الكلمة، ممّا جعله ينسحب من القاعة وتبعه مندوبوا حزبه، بينما كان الصدام الآخر خلال التنصيب الرسمي لمكتب الجمعية من طرف نايجلان، وبمجرّد أن بدأ النشيد الوطني الفرنسي انسحب عباس ورفاقه من القاعة[4].

وخلال انتخابات تجديد نصف نواب المجلس الجزائري في فيفري 1951؛ لم يحصل حزب الإتحاد الديمقراطي إلا على 11% من مجموع الأصوات المُعبَّر عنها، أما مُرشحوا الإدارة فقد تحصّلوا على 84.50% بواسطة التزوير، كما لم تشارك حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية نظرا للمشاكل التي كان يتخبّط فيها الحزب، وتعرُّض مناضليه للإعتقال والسجن، واستمرار نيجلان في سياسة التزوير وتقديم مظهر حقيقي لوجه الإحتلال[5].

قدم حزب الإتحاد الديمقراطي خلال الإنتخابات النيابية في 17 جوان 1951 مرشَّحيه في 16 دائرة انتخابية، إلا أنه حصل على 09% من الأصوات المُعبَّر عنها، أمّا حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية فقد حصلت على 08% من مجموع الأصوات، ويُعتبر فرحات عباس هو الوحيد الذي فاز بين هذين الحزبين عن الدائرة الإنتخابية لسطيف، في حين كانت باقي المقاعد من نصيب عملاء الإدارة الإستعمارية، ووصف عباس تلك الإنتخابات بالتزوير والفضيحة، وذلك لأنه من غير الممكن أن تكون هذه هي نتائج الإنتخابات في حق الحزبين العريقين في الجزائر، وعليه فإن الإدارة الإستعمارية كانت تضع عراقيل أمام رموز الحركة

---

[1]- بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 159.

[2]- نفيسة دويدة، **تطور فكرة الوطنية**...، المرجع السابق، ص 61.

[3]- أحمد بن مرسلي، المرجع السابق ، ص 96.

[4]- العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01...، المرجع السابق ، ص127.

[5]- عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 216.

الوطنية خلال ممارستهم العمل السياسي، وبهذا وصلت الأمور إلى طريق مسدود أمام الشعب الجزائري، وأصبحت الإنتخابات مهزلة، أساسها التزوير. ولهذا فقَدَ الجزائريون كل ثقتهم في الإدارة الإستعمارية[1].

إنّ هذه الأحداث مُجتمِعة جعلت جعل عباس يقترب من التيارات السياسية كحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وجمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي لتشكيل كتلة سياسية موحَّدة لمواجهة الإستعمار وسياسته المتبعة في حق الشعب الجزائري، وقد تمثلت هذه الهيئة الجديدة في "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها".

تأسّست هذه الجبهة بشكل رسمي في الخامس أوت 1951، خلال الإجتماع الذي شهدته قاعة "سينما دنيا زاد" بالعاصمة، وعلى إثر اجتماع اللّجنة التحضيرية المؤسَّسة فيما بين 22 و24 جويلية، حيث أصدرت يوم 25 جويلية بلاغًا توضِّح فيه الأسباب التي دعت الأحزاب إلى تأسيس الجبهة، وعُيّن الشيخ العربي التبسي رئيسًا لهذه الحركة، أمّا مكتبها الدائم فتشكّل من عشرة أشخاص[2]. ألقى رئيسها العربي التبسي خطابا قال فيه:"هذه جبهة لا تسأل أحدا إنْ كان مسلما أو مسيحيا أو يهوديا؛ إنما تسأله هل هو مناضل في سبيل الحق، مناضل في سبيل الحرية...ولو كانت لنا حكومة إسلامية بقُطر الجزائر لما وُجدت بيننا فروق ولما وقع التباين بين أحمد وموريس ولا بين فاطمة وماري". وقال أيضا في خطابه خلال المهرجان الشعبي الذي دعت إليه الجبهة والمنعقد يوم 19 أوت 1951، حيث ركز على ضرورة فصل الدين عن شؤون الدولة، واستنكر معاملة الإدارة الإستعمارية الشاذة للإسلام والمسلمين قائلا:"أيّها الملأ الكريم، مضى قرن وبعض قرن والحكومة معتدية على الديمقراطية في شخص الديانة الإسلامية، ساخرة بأصولها، عابثة بمقدساتها، مستخفة بأصولها وفروعها"[3].

كما تعرَّض أحمد بومنجل في خطاب له خلال الإجتماع التّأسيسي للجبهة إلى أسباب تأسيس الجبهة الجزائرية مُعلنا استنكاره لعمليات التّزوير الإنتخابي الذي وقع خلال انتخابات

---

[1]- عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 216.

[2]- علي كافي، **مذكرات الرئيس على كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 54.

[3]- العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01...، المرجع السابق، ص209.

17 جوان1951، كما حمَّل العنصر الأوروبي المسؤولية في هذا العمل الإجرامي، وأكّد أنّ الجبهة لم تؤَسَّس ضدّ أي عنصر من العناصر الموجودة في الجزائر، ثم أكّد في ختام خطابه أن"الجبهة الجزائرية لن تقف حتى يتحطّم القمع الأعمى الذي يقهر شعبنا وشبابنا، ولن نتوقف حتى يتمتّع الجزائريون من دون تفضيل بينهم بجميع الحريات: حرية الفكر، حرية التعبير، حرية التنقل"[1]

جمعت الجبهة في صفوفها ثلاثة أحزاب سياسية حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، واختلفت أهداف كل حزب داخلها، فحزب الإتحاد الديمقراطي تمسّك ببرنامجه الفيدرالي دون نسيان تجربته في إطار أحباب البيان والحرية، وبقي محافظا على قدر كبير من الحذر، أمّا جمعية العلماء فكانت مرتبطة بحزب الإتحاد الديمقراطي بشكل كبير، وفيما يخص الحزب الشيوعي فقد سعى جاهدًا من أجل إيجاد مكان له ضمن الإتّحاد الوطني بالتوازي مع التزامه بمواقف واستراتيجية الحزب الشيوعي الفرنسي. وكانت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تريد الخروج من عُزلتها؛ إلّا أنها لم تتخلى عن طموحها في الإستقلال التام للجزائر[2]. كانت هذه الجبهة تسعى لمقاومة الضغط الإستعماري وتبليغ صوتها بمزيد من القوة، وأيضًا تنسيق العمل بين المنظمات والشّخصيات التقدُّمية[3].

أمّا بالنسبة لأهداف الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها فقد اعترف عباس في تصريح له ببساطة أهدافها، مُؤكِّدًا أنّها لم تكن في المستوى الذي يجعلها تدفع عجلة التقدّم في طريق القضاء على النظام الإستعماري، وأضاف أن أهداف الجبهة كانت بسيطة متواضعة. وتتمحور في النقاط الخمسة التالية:

- إلغاء الإنتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951 والتي قامت الإدارة خلالها بتعيين أشخاص موالين لها ولا يمثلون جماهير الشعب الجزائري.

---

[1] - **المنار**، ع07، 15 أوت1951.

[2]- محفوظ قداش وجيلالي صاري، **الجزائر صمود**...، المرجع السابق، ص ص129-130.

[3]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق ، ص 367.

- إحترام حرية التصويت في المجموعة الإنتخابية الثانية[1].
- إحترام الحريات الأساسية كحرية الفكر وحرية الصحافة وحرية الإجتماع.
- محاربة القمع بجميع أنواعه، والعمل على تحرير المعتقلين السيّاسيين، وإلغاء الإجراءات التعسّفية المتّخَذة ضدّ مصالي الحاج.
- إنهاء تدخل الإدارة في شؤون الدين الإسلامي[2].

ما يُلاحَظ من خلال أهداف الجبهة أن هذه العناصر الخمسة والتي شكَّلت أرضية التقاء التشكيلات الوطنية مستوحاة في معظمها من مقترحات الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كما أنّ ما تضمّنته يمثّل الحد الأدنى مما كان الجزائريون ينتظرونه، مما يدلّ على الصعوبة في جمع التشكيلات السياسية على برنامج موحَّد وقوي في طروحاته[3]. إضافة إلى غياب المطالب الإستقلالية التي كان ينادي بها عناصر حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.

ثانيا- فشل الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها

دعت الجبهة الجزائرية الجزائريين لمقاطعة الإنتخابات العمالية التي جرت يومي 07 و14 أكتوبر 1951، وفعلا استجاب الشعب لطلبها؛ بينما رفض الحزب الشيوعي الجزائري طلب الجبهة؛ وقرّر المشاركة في الإنتخابات، ومن جهة أخرى ندّدت الجبهة في برقية لها أُرسلت إلى المجلس الوطني الفرنسي ومجلس الوزراء ووزير الخارجية بالأحداث الدامية لتي تسبّبت فيها السلطات الفرنسية في تونس مطلع سنة 1952، باعتقال عدد كبير من القادة السياسيين أبرزهم الحبيب بورقيبة[4].

لم تلق الجبهة النجاح المأمول، ففي انتخابات أكتوبر 1951 الخاصّة بالمقاطعات، حدث أول انشقاق، من خلال مشاركة الحزب الشيوعي بتقديم ممثّلين عنه للترشح، بينما نادت

---

(1) - **المنار**، ع 06، 03 أوت 1951.

(2) -Abderahman Kiouane, **Moments du mouvements national (textes et positions)**, éditions dahlab, Alger, 2009, p196.

(3)- بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 164.

(4)- علي كافي، المرجع السابق، ص54.

الأحزاب الأخرى في الجبهة بالمقاطعة[1]. وعليه فإن الأهداف الجوهرية لكل حزب في الجبهة أفشلت التجربة الإئتلافية[2] التي جاءت بعد تجربة حركة أحباب البيان والحرية. إضافة إلى هذا ظهرت خلافات أخرى بين التيارات المشَكِّلة للجبهة بخصوص المفاهيم الإجتماعية وطريقة تنظيم العمل من أجل استقلال الجزائر، كما اصطدم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، حيث كان لكل حزب تقاليده القديمة التي مازالت تؤثر عليه؛ إذْ أنّ رؤية الإتحاد الديمقراطي للإستقلال كانت تدور حول إمكانية استقلال الجزائر على مراحل، بينما حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية كانت تؤمن بالكفاح المسلح حتى وإنْ لم تتضح وسائل تنفيذه بعد[3]. وعليه أصبحت اهتمامات الجبهة تنحصر في بعض المشاكل المحددة بدقة وهي: مكافحة القمع، مساعدة المعتقلين، الدفاع عن حرية الصحافة[4].

كان تباعد التيّارات السيّاسية الجزائرية في نظرتها للواقع الجزائري واختلاف طروحاتها السياسية وتناقض مذاهبها الإيديولوجية وراء ضعف الجبهة وفشلها في مواجهة الإدارة الإستعمارية، وقد زاد القمع الإستعماري خلال هذه الفترة وبخاصة للوطنيين الإستقلاليين الذين حسب ما تشير إليه المراجع أن حصيلة القمع سنة 1953 كانت ثقيلة، إذ صدر في حقهم 945 سنة سجن و570 سنة بالإبعاد في أقل من سنتين[5].

ومن خلال المصادر الفرنسية فإنّ حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري هو أول من انسحب من الجبهة الجزائرية في شهر جوان 1952، وذلك لم يكن بسبب موقف الحزب الشيوعي الجزائري اتجاه المشاركة الإنتخابية؛ وإنما تخوّفه من الإنخراط في تحالف يَشعر فيه

---

(1)- محفوظ قداش وجيلالي صاري، **الجزائر صمود**...، المرجع السابق، ص 130.

(2)- نفيسة دويدة، **تطور فكرة الوطنية**...، المرجع السابق، ص 62.

(3)- صلاح العقاد، **المغرب العرب في التاريخ** ...، المرجع السابق ، ص 318.

(4)- محفوظ قداش وجيلالي صاري، **الجزائر صمود**...، المرجع السابق، ص 130.

(5)- أحمد بن مرسلي، المرجع السابق ، ص 97.

بأنّه أصبح تحت إدارة حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، وكذا الحزب الشيوعي الجزائري[1].

كما أن إخفاق الجبهة الجزائرية المتتالي سبّب أزمة لفرحات عباس ممّا جعله يتخلّى عن فكرة الحل الفيدرالي مع فرنسا، وصرّح قائلا:"منذ 1948 ونحن نطرح المشكل الجزائري أمام مجلس الدولة وأمام الحكومة وأمام رئيس الجمهورية والبرلمان الفرنسي؛ فوجدنا أنفسنا أمام مؤامرة الدولة الفرنسية برُمّتها ضدّ شعب ضحّى كثيرا في سبيل تحرير فرنسا"، وأضاف أنه إذا استمرت باريس في رفضها القيام بدور الحكم واستمرت في تأييدها لأعمال خرق القانون، وإلا يكون من حق الشعب الجزائري اللجوء إلى سبيل آخر وهو القوة[2]. إضافة إلى هذا ما عرفه حزب الإتحاد الديمقراطي من أزمة بسبب فقْده قاعدته الشعبية التي أصبحت لا تثق في تحقيق الجمهورية الجزائرية بالقانون الفرنسي؛ ممّا جعل عباس يبتعد عن أفكاره السابقة، وهو ما صرح به عام 1953 في قوله:"لا توجد حلول أخرى سوى الرشاشات"، هذا في الوقت الذي أصبحت رياح التغيير تعصف في تونس والمغرب وغيرها من بلدان العالم الثالث، كما أنّ فكرة العمل المسلح أصبحت في طور الإعداد لدى بعض الوطنيين الإستقلاليين لتخليص الجزائر من سيطرة الإستعمار الفرنسي[3].

وفي هذا المعنى أكّد عباس في مقال له قبل ثلاثة أسابيع من اندلاع العمل المسلح أنّ الجزائر ليست هادئة؛ وأنها في أوجّ غضبها حيث كتب:"شعبنا الذي سئِم من السخط والمرافعة عبثًا عن قضية أمام محكمة لا تعرف قواعد أخرى غير الصّمت، تمّ تفسير هذا الصّمت والهدوء على أنّه تعبير عن العضوية، والحقيقة أن الغضب في أوج ذروته، وهذا الصّمت هو صمت مستوحى من العنصرية والإزدراء والتمرّد، الجزائر ليست هادئة والطّلاق يمكن أن يكون سريعًا جدًا"[4]. وستتضح مواقف عباس وعناصر النخبة الليبرالية بشكل واضح من المسألة

---

[1]- جاكر لحسن، المرجع السابق ، ص 336.

[2]- نفيسة دويدة، **تطور فكرة الوطنية**...، المرجع السابق ، ص 63

[3]- أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 97.

[4]- Bendjamin Stora, **Algérie 1954**, éditions de l'aube, 2011, p 65.

الوطنية مع اندلاع العمل المسلح، حيث سيصبح واجبا عليها توضيح موقفها النّهائي من الثورة التحريرية.

المبحث السابع: النخبة الليبرالية والثورة التحريرية 1954-1956

نعالج في هذا العنصر موضوعا هاما متعلقا بموقف النخبة الليبرالية بجناحيها الفيدراليون والإندماجيون اتجاه الثورة التحريرية التي غيّرت مجرى الأحداث في الجزائر بعد استعمار غاشم تميّز بسياسة الإضطهاد والقهر والظلم في حق الشعب الجزائري الأعزل. ممّا جعل الثورة المسلحة تُغيّر من تلك المفاهيم التي كانت سائدة قبل 1954 والمتعلّقة بالنّضال السياسي السلمي ونبذ العنف والذي لازال يتبناه أفراد النخبة الليبرالية باتباعهم للطرق السلمية في مطالبهم المقدَّمة للسلطات الإستعمارية، فأصبحت مواجهة الإستعمار بالرصاص بدَل أسلوب الحوار والعمل السلمي.

أولا- موقف الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من الثورة التحريرية

تميّز زعيم الحزب فرحات عباس بقناعاته السلمية و إيمانه بالعمل السلمي، كما كان يرفض حل المشكل الجزائري بالإنفصال عن فرنسا، وهو ما أكّده بعد اندلاع الثورة بوصفه إياها "بأنّها اليأس والفوضى"[1]، كما وصف أيضا عمليات الفاتح نوفمبر بأنّها تجسيدا للإنذارات المتكرّرة التي كان الحزب يوجّهها للسلطة الإستعمارية الفرنسية، وأيضا انتصارا على مزوّري الإنتخابات وأنصار الإضطهاد المسلَّط على الأهالي[2]، وتحدّث قائلا:"إنّ الهياكل الإستعمارية جعلت خزّان البارود ينفجر، وبذلك وضعتنا أمام الفوضى[3].

وفي تصريح له يوم 12 نوفمبر 1954 أكّد عباس بأنّ العنف لا يمثّل حلّا للقضية الجزائرية:"الإستعمار هو الذي يُسبّب الفوضى والعنف ويغذيهما، الجزائر كما في عام 1945 على أعتاب مأساة كبيرة، إنّها تخاطر في كل لحظة بالإنقسام إلى معسكرين للعدو، يجب أن

---

(1) - Benjamin stora et Zakia Daoud, Op.cit, p 202.

(2)- العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**...، المرجع السابق، ص154.

(3)- مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرّة نوفمبر**، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص64.

نتجنب هذا بأي ثمن، يجب أن يقتنع الفرنسيون والمسلمون بأن تفكُّكهم إذا كان مفيدا لشخص ما؛ هو أمر قاتل للبلاد بأكملها، مازلنا مقتنعين بأنّ العنف لا يحل أي شيء"[1]. وهنا نلاحظ أن عباس لا زال وفيا لمبادئة النابعة من الأفكار الليبرالية الرافضة للعنف والقوة كحل للمسألة الجزائرية، فرغم اندلاع الثورة ظل متمسّكا بالحلول السلمية التي كان يتبناها خلال فترة الثلاثينات والأربعينات.

كما لم يكن حزب الإتحاد الديمقراطي يؤمن بقدرة جبهة التحرير الوطني التي ظهرت فجأة لتنقل الصّراع السياسي إلى ميدان المعركة المسلحة على الإستمرار في الكفاح لمدة طويلة، واعتقد أن الهزّة العنيفة التي أحدثتها الثورة في صفوف المستوطنين سوف تفتح طريق المفاوضات، وأنّه سيكون هو أول المستفيدين منها نظرا لما يملك من خبرة في المناورات السياسية ومقدرة على التحول والتكيف[2] مع مختلف الظروف.

ضِمن هذا التوجّه نشر عباس في جريدة "الجمهورية الجزائرية" شروطا قال أنها سهلة التطبيق في حال كانت السلطة الإستعمارية مستعِدة لدفع الخطر الذي يهدّد الوجود الفرنسي في الجزائر. وتضمّنت تلك الإقتراحات:

- إحترام القانون والعودة الى حرية التصويت.

- إحترام حرية التفكير واطلاق سراح المساجين السيّاسيين مع تطبيق العفو الشامل على كل المحكوم عليهم بسبب أفكارهم.

- إيقاف حملات القمع في الأوراس ومنطقة القبائل.

- المساواة في الوظائف بين الأهالي والمستوطنين والسماح لهم بالإسهام في تسيير الشؤون السياسية المنصوص عليها في الدستور.

- فتْح المدارس في وجه كل أبناء الجزائريين.

---

[1]- Benjamin Stora et Zakia Daoud, Op.cit, p204.

[2]- العربي الزبيري، **الثورة الجزائري في عامها الأول**...، المرجع السابق، ص 154.

- المساواة في التمثيل بين الأوروبيين والمسلمين داخل المجالس البلدية خاصة[1].

كتب عباس في هذا الشأن مقالا في العدد (64) من جريدة "الجمهورية الجزائرية":"كلّ شيء سهْل التحقيق شرط أن تبرهن السلطات العامة -الفرنسية- على الحد الأدنى من الصّدق، وهي بذلك لا تُعرِّض الحضور الفرنسي للخطر..."، وأكّد في موضع آخر على التزامه بالنهج السابق القائم على الشرعية والقانون:"حزب البيان لا يخشى الإفتراء فماضيه يكفل حاضره ومستقبله، وهو باقي على إخلاصه ضمن الشرعية، أي القانون الفرنسي[2]، وفي هذا المعنى انتقد الإمبرياليين الذين يعتمدون على العنف قائلا:"وفي حين أن الإمبرياليين يحلُمون فقط بالعنف وأعمال الشغب، لأنهم يتوقعون من خلال العنف البقاء على قيد الحياة، فإنّنا نعظ بالتقارب بين الشعوب وتعاون الجماهير وأخوة الرجال والمصالحة بين مختلف الحضارات"[3].

في خطاب تحت عنوان "الخارج عن القانون هو النظام الإستعماري"؛ صرّح فرحات عباس يوم 15 أفريل 1955 بمدينة جيجل:"يبدوا أنّ الإستعمار وكأنّه ضِرس فاسد يصيب الكائن الحي ويجب إزالته(للشفاء). نعم يمكننا إزالته بمثابرتنا واتّحادنا بدعم من الحكومة الفرنسية والديمقراطيين، إذا رفضت الحكومة مساعدتنا سنتخلّص منه بمفردنا...أنا مقتنع بنهاية الإستعمار لأنّه مات في الهند وباكستان وسوريا، يجب أن يختفي من المغرب وتونس والجزائر، سيأتي يوم يَكسر الله فيه سيف الإستعمار، لأن القانون دائما ينتصر، علاقتنا جيدة مع الفرنسيين والمسلمين واليهود، الإستعمار يعلن أن الجزائر جزء من فرنسا، والجزائر في شمال إفريقيا والجزائريون أفارقة وليسوا فرنسيين"[4]. ثم مضى يقول:"..منذ أوّل نوفمبر كانت لدينا أحداث خطيرة للغاية في الجزائر، أولّا هناك ما سمّاه الإستعمار بالخارجين عن القانون. حسنًا منذ عام 1848 فإن النظام الإستعماري هو الذي يتحدى القانون، النظام الإستعماري هو الذي انتهك الحقوق التي منحتها فرنسا الجمهورية للجزائريين المسلمين، واليوم يأتون ليخبرونا أن

---

[1]- العربي الزبيري، **الثورة الجزائري في عامها الأول**...، المرجع السابق، ص155.

[2]- مصطفى هشماوي، **جذور أول نوفمبر1954**، دار المعرفة، الجزائر، دت، ص90.

[3]- **La République Algérienne**, n°: 15, 22/01/1954.

[4]-Benjamin Stora et Zakia Daoud, Op.cit , p 217.

هناك خارجين عن القانون. هناك شخصية واحدة فقط خارجة عن القانون وهي النظام الإستعماري نفسه..."[1].

أمّا بالنسبة لمواقف باقي نواب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فقد صرّح الهادي مصطفاي في 15 أفريل 1955 أمام 450 شخصا:"أن المسلمين يدفعون ضرائب لملء جُيوب المسؤولين الفرنسيين..إنّنا نريد أن نكون سادة ونحكم أنفسنا...إذا لم يكن الفرنسيون سعداء فيمكنهم العودة إلا بلدهم"، بينما قال الدكتور بن خليل:"حان الوقت للإستيقاظ والتخلص من قيود العبودية"، ودعا الحاضرين للتصويت على حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:"الحزب الوحيد الذي يمكنه حقًا فتح الطرق أمام الإستقلال"[2].

ورغم متغيرات الحرب الجارية على الساحة الجزائرية بين جبهة التحرير الوطني والجيش الفرنسي إلا أن عباس كان لايزال يسير على نهجه السابق في الدعوة إلى الحل السلمي ورفض مقاطعة الإنتخابات التي تنظّمها الإدارة الإستعمارية وعدم الإمتثال لأوامر جبهة التحرير الوطني، ومن ذلك امتناعه عن تنفيذ أوامر الجبهة بمقاطعة الإنتخابات الجهوية، بحيث عقد إطارات الحزب ندوة في 1955/03/20 تقرّر خلالها المشاركة في العملية الإنتخابية، وأَوصت باتخاذ كافة الإجراءات السياسية والمادية اللازمة لدخول المعركة الإنتخابية، ونشَر الأمين العام للحزب مقالا بخصوص الإنتخابات في العدد 58 من جريدة الجمهورية 1955 جاء فيه:"إن الإتحاد يدخل المعركة باسم كافة السكان ولكي يفرض العودة إلى الشرعية الجمهورية، إننا نؤكّد إرادتنا في أن نَخلق حول المصالح العليا للجزائر وفرنسا حوارًا حقيقيا وصادقا بين الفرنسيين والمسلمين، وهذا الحوار وحده هو الذي يستطيع قلب الأوضاع ومحو الضغائن وتهدئة الخواطر واسترجاع الثقة"[3]. كما كان يقترح حلولا سياسية ويتّخذ مواقف علنية متدرجة قليلا تدور في الإطار العام لموقفه السابق أي في ظل الوحدة الفرنسية في إطار الديمقراطية الحقيقية والمساواة الفعلية. أشار أيضا إلى هذا تصريح أحمد فرانسيس عضو

---

[1]- Benjamin Stora et Zakia Daoud, Op.cit, p 220.

[2]- Benjamin Stora et Zakia Daoud, Op.cit, p 215.

[3]- العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية**...، المرجع السابق، ص ص 156-157.

مكتب هيئة الحزب خلال الندوة الصحفية التي عقدها النواب الجزائريون في باريس في 1955/02/4 بمناسبة مناقشة قضية الجزائر في البرلمان الفرنسي:"توجد في الجزائر حركة قومية طاغية، وهذه الحركة تطالِب بتحقيق الجمهورية الجزائرية التي تكون متّحدة مع الجمهورية الفرنسية"[1].

كما دعا عباس من جهة أخرى إلى الحل الفيدرالي، وذلك في جوابه على سؤال وُجّه له من طرف إذاعة "أوروبا رقم واحد" حول ما إذا كان حزبه يقترح حلًا معَيّنًا فكان ردّه:"نعم نحن نقترح مبدأ الفيدرالية الذي يجعل من الجزائر جمهورية تتمع باستقلالها الداخلي متّحدة مع الجمهورية الفرنسية، مع العلم أن الدفاع والخارجية والمشاكل الإقتصادية الكبرى تبقى من اختصاص السلطات الإتحادية..وفي داخل الجمهورية الجزائرية يُقام نظام يضمن لكل الأقليات ممارسة السيادة..إنّني أطرح هذا الإقتراح من جديد على المسؤولين وعلى الرأي العام الفرنسي، وأطلب فتح حوار واعٍ بين المجموعتين، لأنّه أصبح من المتعجّل العمل قصد بناء مجموعة فرنسية إسلامية حرة وأخوية"[2]. وبعد أسابيع من اندلاع الثورة صرّح قائلا:"هذه الدولة الجزائرية الموجودة في الواقع يريد الجزائريون المسلمون أن يروها اليوم مكرّسة لصالح الجميع..سيتم تقاسُم المسؤوليات على المستوى التشريعي والتنفيذي بين الجزائريين من أصل مسلم والجزائريين من أصل أوروبي من أجل تحقيق توازن بين العِرقين..."[3].

والملاحَظ من خلال تصريحات عباس اتجاه الثورة التحريرية هو التحفّظ بالدرجة الأولى على عدم رضاه على الأسلوب والوسيلة المتَّبَعين، إلا أنّه يتّفق مع الجبهة في الهدف، وهذا ما كتبه في مقال يوم 1954/11/12 جاء فيه:"إنّ النظام الكولونيالي هو الذي أوصل الجزائر إلى هذا الحال؛ فالنظام الإستعماري أصبح من الماضي، وإن موقفنا الواضح من الإستقلال

---

[1]- أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، دت، ص279.

[2]- العربي الزبيري، **الثورة الجزائري في عامها الأول**...، المرجع السابق، ص158.

[3]- Taliadoros, Op.cit, p 56.

دون ريبة أو التباس أو شك، لكن لسنا متّفقين مع جبهة التحرير الوطني في استخدام العنف، لأنّ استخدامه لا يحل المشكلة[1].

كما أنّ موقف فرحات عباس اتجاه الثورة يدل على قلقِه من أن يحصل مثلما حصل في الثامن ماي 1945، ذلك اليوم الذي وقعت فيه تلك المجازر التي ذهب ضحيتها الكثير من الأبرياء، إلى جانب القمع والإضطهاد[2]. ممّا جعل عمليات رجال الثورة تُخيف عباس من رد فعل الإستعمار وتكرار المجازر الإنسانية من طرف السلطات الإستعمارية التي لم تتردد يوما في قتل الجزائريين منذ احتلال بلادهم.

أصبح عباس من خلال مواقفه اتجاه الثورة التحريرية في نظر جبهة التحرير أنّه فتح جبهة ضدّهم وضدّ الكفاح المسلح، ووضع مكانه في خندق العدو، وأصبح عباس وأنصاره هدفًا يجب التخلّص منه ومن أنصاره من أجل أن يكون درسا لمن تُسوّل له نفسه من الجزائريين الوقوف بجانب العدو، وبهذا صدر الأمر بتصفية الموّالين للمستعمِر؛ وكان علّاوة عباس ابن أخ فرحات عباس أول هدف، كما طُعن الحاج سعيد الشريف طعْنة قاتِلة إلّا أنّه نجا، وأفلتَ عباس ابن الشيخ الحسين الذي كان هو الآخر ضمن القائمة[3].

غيْر أن تطوُّرات الثورة ستُغيّر من مواقف حزب الإتحاد الديمقراطي برئاسة فرحات عباس؛ أبرزها هجومات الشمال القسنطيني، والتي تم خلالها إعدام ابن أخيه علاوة عباس، وعلِم عباس إثر ذلك أنّه هو شخصيًا ضمن قائمة المحكوم عليهم بالموت؛ الأمر الذي جعله يحقد بشدّة على قائد المنطقة الثانية زيغود يوسف وزاد حقده المتأصِّل على حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية. كانت هجومات الشمال القسنطيني سببًا في جعل الإطارات القيادية لحزب الإتحاد الديمراطي تفكّر جديًا في طبيعة العلاقة التي ينبغي ربطها بجبهة التحرير

---

[1]- طاعة سعد، المرجع السابق، ص 361.

[2]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص194.

[3]- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص90.

الوطني، وقد كان لهذا التفكير دور إيجابي في بلورة حركة النواب المنتخبين التي ستُعرف أعمالها فيما بعد بلائحة الواحد والستون[1].

وعليه قاطع نواب الإتّحاد الديمقراطي جلسات المجلس الجزائري عقب مشادات مع أغلب النواب الأوروبيين ورئيس المجلس الذي سحب منه الكلمة[2]. كما نشر حزب الإتحاد لائحة دعا من خلالها جميع نوابه إلى الإستقالة من مختلف المجالس لأن القضية الجزائرية لا تجد حلاً لها إلا في إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية[3]. أراد الحزب لفت أنظار الرأي العام بالقطر الجزائري وبفرنسا معًا لوجوب الإسراع في وضع حد لسفك الدماء والزجر والحروب، فالإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لايزال يرى أنّ تشكيل جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية يُحقق الغاية التي يسعى إليها من التساكن بين مدنيتين، والتعاون المتين بين سائر العناصر الذين لا يريد أحدهما أن يتسلّط على الآخر. ورأى أن هذه الغاية ليست ممكنة فقط؛ بل هي غاية مرغوب فيها أيضا[4].

بدأت الإستقالات تتوالى على إدارة الإحتلال مع نهاية شهر ديسمبر 1955 ليصل عدد المستقيلين إلى 08 نواب، ومع مطلع 1956 استقال الكثير من نواب القسم الثاني ورؤساء الجماعات والمراكز البلدية، ومن بين النوّاب المستقيلين الدكتور علي قاضي، آيت عمر شعلال، صالح أرزور، الشيخ البيوض من المجلس الجزائري، وتوّسعت الإستقالات لتشمل منتخبين آخرين من المجلس العمالي لقسنطينة، والمجالس البلدية والجماعات ومجالس العمالة والمجلس الجمهوري والإتحاد الفرنسي وحتى مجلس الشيوخ[5]، بعدها قدَّم كل من السيد بومنجل والسيد مصطفاوي استقالتهما من المجلس الجمهوري ومجلس الإتحاد الفرنسي يوم

---

(1)- العربي الزبيري، **الثورة الجزائري في عامها الأول**...، المرجع السابق، ص 161.

(2)- مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص70.

(3) - محمد بكار، **محمد الصالح بن جلول**...، المرجع السابق، ص 166

(4) - **البصائر**، ع348، 26 جانفي1956.

(5)- محمد بكار، **محمد الصالح بن جلول**...، المرجع السابق، ص 166.

02 جانفي 1956، بالإضافة إلى استقالة الدكتور ابن سالم كرئيس للمجلس المالي لقسنطينة وكمندوب في المجلس الجزائري[1]، كما تدعّمت هذه الإستقالات باستقالة الشريف بن حبيلس من مجلس الشيوخ؛ وعلال بن شيكو بقسنطينة من مجلس الإتحاد الفرنسي[2].

منذ يناير 1956 بدأ موقف فرحات عباس يتضح من جبهة التحرير الوطني، فقد كتب مقالا في جريدة **(L'ACTION)** التونسية معنونا ب(أنا لستُ محاورًا) :"لا يمكن التّحاور مع الحكومة الفرنسية فالوحيد الذي يمكنه التحاور معها هو جبهة التحرير الوطني صاحبة القرار، فأنا وحزبي نعلن اليوم 1956/01/29 مساندتنا المطلقة لجبهة التحرير الوطني، ودوري اليوم هو التوضيح لزعماء المقاومة المسلّحة كيفية محو 15 سنة من العمل السياسي الذي لم يجد نفعا، والتي ناضلتُ فيها من أجل جمهورية جزائرية مستقلة"[3]. كما أكد أيضا أن "الشعب الجزائري قد أَعرب بكل وضوح عن عزمه على رفض أيّة وصاية استعمارية، وعلى تحقيق حياة قومية أصيلة بإقامة مؤسسات ديمقراطية". وعليه أعلن من القاهرة في 25 أفريل 1956 خلال ندوة صحفية بحضور الصحف العربية ووكالة الأنباء العالمية إنضمامه الرسمي لصفوف جبهة التحرير الوطني، وأكّد خلالها موقف الأمة الجزائرية المتحدة المكافحة ضد الإحتلال الفرنسي والذي لخصه في كلمتين وهما "الإستقلال والفناء"[4]. لقد كان لانضمام عباس إلى الثورة التحريرية دَوي قوي فعلًا وصدى واسع في الجزائر والميتروبول، وبين الأوساط الديبلوماسية والسياسية والصحفية في العالم،كما كان له وقع على فرنسا وضربة كبيرة لها، وكما كانت له مساهمته الكبيرة التي لا تُقدّر بثمن[5].من خلال ترأُّسه لأول حكومة جزائرية مؤقتة بعد عامين من انضمامه إلى الثورة، ونشاطه الكبير في سبيل تدويل القضية الجزائرية.

---

(1)- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص312.

(2)- أحمد عصماني، **مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريح قادتها1954-1962**، رسالة ماجستر في تاريخ الثورة، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص 69.

(3)- سعد طاعة، المرجع السابق ، ص350.

(4)- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص281.

(5)- مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص70.

ثانيا- موقف النواب المنتخبون من الثورة التحريرية

تميّز موقف النواب منذ البداية الأولى لاندلاع الثورة بوقوفهم كرجل واحد لصد التيّار الثوري، ومحاولة خنقه في المهد بكل الوسائل؛ خاصة بعد أن تأكّدوا من إفلات زمام الأمور من أيديهم وانقلاب الوضع لغير صالحهم؛ ممّا يهدد مصالحهم بالزوال، وهذا ما جعلهم ينظرون إلى مبادئ وأهداف جبهة التحرير على أنّها مجرّد عبارات جوفاء وشعارات طَنّانة لا تجدي نفعًا في معالجة قضية الجزائر معالجة جذرية[1].

وَجّهت شخصيات مرموقة من النواب المسلمين الموالين للإستعمار اتهامات خطيرة لجبهة التحرير الوطني؛ باعتبارها المسؤولة عن الفوضى وسفك الدماء وإهدار الحريات الفردية، ومن أسماء هؤلاء نذكر: رئيس المجلس العام لعمالة الجزائر عبد القادر السايح عضو المجلس الجزائري ورئيس بلدية خنشلة ابن شنوف، عضو البرلمان الفرنسي بن جلول، وآخرون مثل ابن قانة، قارة، الدكتور قاضي، ابن باحمد، اسماعيل. وجّه هؤلاء تُهما للثورة منها: وصْفهم للعمليات الثورية بالعمليات الإرهابية دافِعها الحقد ووسيلتها القتل ونتيجتها الفوضى، بالإضافة إلى تهمة أن الثورة مدبّرة من خارج البلاد وساهمت فيها في نظرهم خصوصا كل من إذاعة القاهرة؛ إذاعة المجر الشيوعية؛ إذاعة إسبانيا الفاشية؛ إذاعة أمريكا الديمقراطية؛ كما توسّل هؤلاء النواب إلى السلطات الفرنسية من أجل المطالبة بتحقيق عملية الإندماج فورا[2].

زيادة على ذلك ندّدوا بأي عملية تهدف إلى انفصال الجزائر عن فرنسا، المطالبة بتطبيق العقاب الشديد والفوري على مرتكبي الجرائم من الثوار، كذلك مطالبتهم برفع القدرة الشرائية ورفع حجم الإستثمارات الفرنسية في الجزائر، وتطبيق الدستور الجزائري من أجل التغلب على أزمة التمرد المدبّر من الخارج[3]. نفس الموقف عبّر عنه مجموعة من النواب في 27 نوفمبر 1954 في المجلس الجزائري، حيث قدّموا مذكرة من بينهم بوطالب عبد القادر،

---

[1]- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 306.

[2]- نفس المرجع، ص 306.

[3]- نفسه، ص 307.

لخضاري، أملاحين، آيت شعلال، بولسان، حربي الحواس، تامزالي، خيار، مشري، دعوا من خلالها إلى الوحدة والأخوة مع السكان الأوروبيين في الجزائر، والذين هم ضحايا الأحداث ومواجهة كل مظاهر العنف[1].

وللوقوف على حقيقة موقف النواب المناوئ للثورة، نورد تصريحات بعضهم، فهذا عبد القادر السايح رئيس المجلس العام لعمالة الجزائر صرّح في اليوم الثاني من اندلاع الثورة في جلسة استثنائية قائلا:"لقد أغرق عمل إرهابي فريد من نوعه عمالتنا الجزائرية كلها في الدم، فباسمكم وباسمي الخاص أود أن أُعبّر عن تأثُّرنا وسخطنا واستنكارنا المطلق لهذه الجرائم ومرتكبيها"، كما أكّد على أنّه ليس للجزائريين علاقة بتلك التصرفات التي تفوق كل وصف، ودافعها الحقد ووسيلتها القتل ونتائجها الفوضى والبؤس.

نفس الموقف عبّر عنه نواب آخرين كرئيس بلدية خنشلة وعضو المجلس الجزائري ابن شنوف في تصريحه:"أُجدد التعبير عن تعلّقي الذي لا ينفصم بفرنسا وولائي العميق لها، وأندّد بهذه الأعمال التي يستنكرها أغلب السكان المسلمين". أما الدكتور بن جلول فقد قال:"أرجوا أن لا يلحق القمع إلا المجرمين (أي المجاهدين)، ثم لابدّ من تحقيق الإندماج تماما وفورا لتصبح الجزائر فرنسية حقيقة وعمليا"[2].

وفي ذات السياق اعتبر بن جلول الذي عايش انطلاقة الثورة من باريس ومن منبره البرلماني[3] اندلاع الثورة فعلًا طبيعيا نتيجة معاناة الجزائريين من البؤس والعنصرية عقودًا كاملة، وعليه فقد رأى أنّ عودة الأمن مرتبط باختفاء اللامساواة وتحقيق العدالة في معناها الشمولي حتى يستفيد منها الشعب الجزائري كسائر البلدان، وطالب أيضا السلطات الإستعمارية بوضع إصلاحات عاجلة بهدف تحسين مستوى معيشة الجزائريين، والمساواة الحقيقية بين المسلمين والمعمرين في إطار الدولة الفرنسية وِفق ما تمليه المبادئ الديمقراطية[4]. وفي مقام

---

[1]- طاعة سعد، المرجع السابق، ص 348.

[2]- مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص ص 92-93.

[3]- بكار محمد، **محمد الصالح بن جلول**...، المرجع السابق، ص 158

[4]- نفس المرجع، ص 154.

آخر أكد بن جلول أن سياسة الإندماج قد انتهت، وأنّه من الضروري رسْم معالم طريق جديد، وأُولى هذه المعالم الإنتخابات الحرة والنزيهة والديمقراطية، والتي تتّضح من خلالها الحقيقة بالنسبة للشعبين المسلمين الجزائريين والفرنسيين[1].

في ذات التوجه طالب الدكتور أحمد فرانسيس بالإتحاد الفيدرالي في حديثه "إنّه توجد في الجزائر حركة طاغية، وأنّ هذه الحركة تطالب بتحقيق الجمهورية الجزائرية التي تكون متحدة مع الجمهورية الفرنسية". وأرجع نواب آخرون أسباب الثورة إلى سوء الحالة الإقتصادية، وهذا ما أشار إليه السيد قارة نائب وهران في تدخّله في الجمعية الوطنية الفرنسية خلال مناقشتها مشروع قانون حالة الطوارئ في 03/30/ 1955:"إنّ حالة القطر الجزائري تستدعي جهودًا اقتصادية عظيمة، فإذا ما تحسَّن اقتصاد الجزائر وانعدم الفقر فيها انتهت مشاكلها"[2].

ما نلاحظه من خلال تصريحات هؤلاء النواب هو أنهم ورغم العمليات المسلحة للثوار إلا أنهم علّقوا آمالهم على فرنسا الديمقراطية في إيجاد حل للمسألة الجزائرية، من ذلك الإجتماع الذي نظّمه بن جلول في باريس بمشاركة العديد من المنتخبين المسلمين وممثلين عن الجمعية الوطنية الفرنسية ونوابها وممثلين عن مجلس الإتحاد الفرنسي، حيث خلص الإجتماع إلى:

- وقف أعمال الزجر والطغيان الذي عمّ البلاد.
- مطالبة السلطة الفرنسية باتباع سياسة المساواة في الحقوق والواجبات بين سكان الجزائر المسلمين والمعمرين[3].

كما اقترح النواب على فرنسا مجموعة من الحلول من أجل أن تتبناها فرنسا كسياسة جديدة في الجزائر وهي: إبعاد الدين عن الساحة السياسية وشؤون الدولة، رفع القيود المفروضة على اللّغة العربية، تحقيق المساواة بين عناصر سكان الجزائر في جميع الميادين السياسية

---

[1]- سعد طاعة، المرجع السابق، ص262.

[2]- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص308.

[3]- بكارمحمد، **محمد الصالح بن جلول**...، المرجع السابق ، صص156.

والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وبذلك يتم إلغاء فكرة التصنيف في الدرجة الأولى بالنسبة للمستوطنين، أما سكان البلد الأصليين فيصنَّفون في الدرجة الثانية[1].

ثالثا : النواب المنتخبون يُأسِّسون مجموعة 61 نائبا

تعُود البدايات الأولى لبوادر ظهور مجموعة 61 إلى شهر سبتمبر1955 حين انعقد اجتماع في قسنطينة ضمّ نواب المجلس الجزائري بقسنطينة وهم بن جلول، قاضي، حربي، بن سالم، بن شنوف، عزيزي، صحراوي، مشري، إلى جانب نواب المجلس العام وهم: بوصوف، بن شيكو، عزاق نوري، وحضر ممثل الإتحاد الديمقراطي السيد أحمد فرانسيس الذي قدِم من وهران، وكان هدف الاجتماع التفكير في عقد مؤتمر إسلامي لدراسة بعض المسائل منها: إنسحاب نواب المجالس، تجاوُز القانون الأساسي أحداث الجزائر، وقد تُركت مهمة صياغة قرارات هذا المؤتمر لكل من بن جلول، بومنجل، بوصوف؛ بينما كان ممثلوا الإتحاد الديمقراطي الجزائري هم الطرف الفاعل[2].

كانت هجومات الشمال القسنطيني كافية بالنسبة للنواب الجزئريين من أجل تقويمهم للسياسة الفرنسية، حيث اتضح وعيهم هذا من خلال مبادرة بن جلول الذي أسّس في 1955/09/26 كتلة 61 نائبا، وقد أمضى بن جلول بيانا يضع السلطات الإستعمارية بين خيارين؛ إما خيار حُسن التفهّم أو خيار العداوة والبغضاء[3].

إلى جانب هجومات الشمال القسنطيني كانت هناك أسباب أخرى دعت إلى تأسيس مجموعة 61 أبرزها: رد فعل الإستعمار الإجرامي من عمليات التمشيط والمحاكمات والإعدامات والملاحقات والسجن، الأمر الذي أغضب النواب وجعلهم يعودون إلى جادة الصواب -السياسة الجديدة للحاكم العام الجديد القائمة على تكريس سياسة الإدماج مرة أخرى، وهو ما جعلهم يتكتّلون لمواجهة تلك السياسة الإدماجية- تحرير الثورة الجزائرية للإنسان الجزائري من عقدة الخوف التي لازمته مدة طويلة، الأمر الذي جعله يستجيب للسياسة الجديدة

---

[1]- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 307.

[2]- سعد طاعة، المرجع السابق، ص 336-337.

[3]- أحمد عصماني، المرجع السابق، ص69.

التي رسمتها جبهة التحرير- كما أن استقالة نواب الإتحاد الديمقراطي جلعت هؤلاء النواب يتشجّعون من أجل الإستقالة بعد نداء فرحات عباس لممَثليه التابعين لحزبه في مختلف المجالس بالإستقالة من مناصبهم[1].

كانت هذه المجموعة تُعارض وبشدّة سياسة الإدماج، علما أن أغلبية الجزائريين كانت قد أدانت الإدماج منذ أن تغلغلت الحركة القومية وسط الجماهير الجزائرية[2]. كما كان قصد بن جلول من تأسيس هذه الكتلة تحقيق مصالحة بين السلطة وجبهة التحرير الوطني والدفع بها إلى طاولة المفاوضات حقْنًا للدماء، وإنهاء الوجود الإستعماري بسرعة[3].

لقيت هذه الكتلة تجاوبًا في سائر المجالس سواء منهم المستشارون البلديون، المستشارون العامّون، المندوبون، النواب، أعضاء مجلس الشيوخ الذين أكّدوا تضامنهم مع الجزائريين[4]. وأيضا كانت محاولة هذه المجموعة أن يَنصبّ فكرها حول جمع كلمة الشعب نحو الفكر التحرري بعدما كان اندماجيا لفترة طويلة[5].

وقد تمحورت لائحة هذه الكتلة في اجتماع 26 سبتمبر 1955 في المطالب التالية: وقف العمليات العسكرية، إطلاق سراح المساجين، التفاوض مع المحاربين، وأبرز ما جاء في هذه اللائحة هو الإعتراف بجبهة التحرير الوطني ممثل وحيد للشعب الجزائري، وقد أثار فرحات عباس في أكثر من موضع أنّ نواب حزبه هم من نشّط كتلة 61 نائبا، وناوروا من أجل صياغة اللائحة بالطريقة التي تضمن إضفاء الطابع الوطني على القضية الجزائرية، أمّا السيد عبد الرحمن فارس وغيره من الشخصيات السياسية المعروفة آنذاك، فذكروا أنّ ما وصلت إليه "كتلة 61" كان بفضل تضافر مجهودات أغلبية المنتخبين الجزائريين الموقِّعين

---

(1)- سعد طاعة، المرجع السابق ، ص ص335-336

(2)- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص155.

(3)- محمد بكار، **محمد الصالح بن جلول**...، المرجع السابق ، ص 158.

(4)- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص309.

(5) - سعد طاعة، المرجع السابق، ص 338.

على اللائحة[1] . كما تقرَّر خلال اجتماع التأسيس عدم مواكبة الإصلاحات ومعارضة سياسة الإندماج، وعدم المشاركة في أعمال الجمعية الجزائرية المنعقدة في 27 سبتمبر 1955، بالإضافة إلى الإتفاق على إعداد بيان يُتلى بعد كلمة الحاكم العام في المجلس الوطني، بعدها يغادر النواب الجزائريون القاعة[2]، الإسراع في فتح قنوات للحوار مع السلطات الإستعمارية والديمقراطيين بهدف إيجاد حل للقضية الجزائرية[3]. ضمّت هذه المجموعة كلًا من نواب المجلس الجزائري، المجلس الوطني الفرنسي، مجلس الإتحاد الفرنسي، المجلس الجمهوري[4].

عَقدت مجموعة 61 العديد من الإجتماعات أبرزها اجتماع 22 ديسمبر 1955، جاء هذا الإجتماع احتجاجا على الموقف العنصري لاتحادية شيوخ البلديات التابع لعمالة الجزائر والتي تضمّ ممثلي المستعمرات الفرنسية الكبرى، وقد خلص الإجتماع إلى لائحة مطالب أهمّها: بقاء النواب في مراكزهم من أجل الدفاع عن حريات الشعب، الإحتجاج على مواقف اتحادية شيوخ البلديات اتجاه القضية الجزائرية، المطالبة باستقلال الجزائر على طريقة المغرب، إرسال وفد إلى باريس بغرض الإتصال بالحكومة الفرنسية[5]. وفي سياق متّصل اجتمع عناصر المجموعة في الرابع من شهر جانفي 1956، وطالبوا خلال الإجتماع بالإعتراف بمبدأ القومية الجزائرية، وفتح مفاوضات مع الممثّلين الحقيقيين للشعب الجزائري أي الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية، كما تمت المطالبة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ممن هم في المحتشدات وغيرها، وتم إرفاق هذه المطالب بشرط رئيسي وهو أنه إذا مضى شهر على تشكيل الحكومة الفرنسية دون أي إعلان رسمي منها لحل القضية الجزائرية على المطالب

---

(1)- العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول** ...، المرجع السابق، ص ص 161-162.

(2)- بكار محمد، **محمد الصالح بن جلول** ...، المرجع السابق، ص163.

(3) - سعد طاعة، المرجع السابق، ص 338.

(4) - نفس المرجع، ص369.

(5) - أحسن بومالي، المرجع السابق، ص ص 309-310.

السابقة فإنّ نوّاب "مجموعة 61" سيستقيلون من جميع مراكزهم السياسية والنيابية دفعة واحدة وسيحثُّون النواب الآخرين على الإستقالة والإقتداء بهم[1].

كما أشار نواب مجموعة 61 خلال اجتماع 06 فيفري 1956 إلى زيارة رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي، بحيث قالت أنها تتمنّى أن تكون الزيارة فاتحة عهد جديد للحرية والتقدم للجزائر ونهاية عهد الإحتلال البغيض، وأكّدت أيضا على تعلقها بفكرة القومية الجزائرية التي حددتها في لوائحها السابقة باعتبارها السياسة الوحيدة التي تُحقّق رغائب الجزائريين وتقدّمه ضمن إطار تقاليده وهويته، وأكّدت المجموعة بأنها ضد كل حل يعتمد على القوة، ولكن الحل يتمثل في فتح مفاوضات مع ممثلي الجماهير الشعبية الحقيقيين، وسن قانون سياسي جديد على أُسس ديمقراطية، وتكوين قسم انتخابي واحد[2].

وهكذا بدأ النواب المنتخبون في العودة إلى الصف الوطني تزامنًا والأحداث التي رافقت الثورة التحريرية خاصة هجومات الشمال القسنطيني ودعوة فرحات عباس نواب حزبه إلى تقديم استقالاتهم من المجالس المنتخبة، وتأسيس كتلة 61 نائبا والتي أعلنت عن رفضها للسياسة الإدماجية لجاك سوستال، والتي صوّت ضدّها -ضدّ السياسة الإدماجية- بعض النواب ووقفوا موقفًا إيجابيا من الثورة أمثال ولد عودية، ساطور، أحمد فرانسيس، بن جلول، كما أخذت مواقف النواب تتوحّد بعد هجومات الشمال القسنطيني لصالح الثورة، وقاطع النواب الجزائريون الحياة السياسية الفرنسية، الأمر الذي أدى بالحكومة الفرنسية إلى حل المجلس الجزائري في 12 أفريل 1956، وبقي القليلون منهم يؤمن بالفكر الإدماجي والحضارة الفرنسية، وهؤلاء تمّ معاقبتهم من قبل الثورة[3].

إضافة إلى دعوة جبهة التحرير نواب القسم الثاني إلى الإستقالة في أقرب الآجال، وعليه استقال عبد القادر السايح في 1956/03/08 من رئاسة المجلس الجزائري ومن النيابة فيه، ومما جاء في رسالة الإستقالة:"إنني أنسحب نهائيا إلى الإقامة في وسط إخواني لأقاسمهم

---

[1] - نفس المرجع، ص ص 312-313.

[2] - أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 314.

[3]- طاعة سعد، المرجع السابق، ص349.

السرّاء والضرّاء، وإنّني أعتقد أنّ رجالًا جدداً سيتقدمون قريبا لتمثيل سكان الجزائر والنّيابة عنهم"[1]. أمّا بن جلول فقد أكّد بعد استقالته أنّه لم يعد في الإمكان تعاوُن مع فرنسا، وأنّ استقلال الجزائر هو المتعيَّن، وأنّ الطريقة التي يجب أن يُحتذى به هي طريقة الثوار، وأضاف أن الدولة التي تعجز عن حماية رئيسها لهي عن حماية الجزائريين أعجز، وأنّ من يحمي الجزائريين يجب أن يكون الجيش الجزائري والبوليس الجزائري فقط، ومن خلال تصريح بن جلول الرجل المعروف بميوله التعاونية القوية مع السلطات الفرنسية، يكون قد كمُل نصيب الإجماع في الجزائر على المطالبة بالإستقلال التّام ولا شيء غير الإستقلال[2]، بعد مسيرة طويلة في نضال النخبة الليبرالية التي أصرّت على الإندماج واكتساب الجنسية الفرنسية كحل وحيد للقضية الجزائرية.

---

[1]- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 315

[2]- نفس المرجع، ص 316.

خلاصة الفصل

عَرف الإتّجاه الليبرالي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية انقساما داخليا ببن عناصره، حيث انشطر إلى تيارين: أحدها تمسّك بالإندماج مثل بن جلول ورفاقه، أمّا التيار الثاني فكان بقيادة فرحات عباس ورفاقه ممَّن دعوا إلى الطرح الفيدرالي وتأسيس جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا داخليا مع بقاءها تابعة لفرنسا.

ورغم الإنقسامات المتكرّرة التي تميزت بها النخبة الليبرالية؛ إلا أنّه لا يمكن إهمال دورها الوطني في الساحة السياسية من خلال المشاركة الإنتخابية وتمثيل الجزائريين في مختلف المجالس في الجزائر وفي باريس، إضافة إلى طرحها للقضية الجزائرية في المجالس المنتخبة، ورفْع انشغالات مجتمعها إلى السلطات المسؤولة.

وكان للعناصر الليبرالية تأثيرًا بارزًا في تطبيق المشاريع الإصلاحية التي كانت الإدارة الفرنسية تُصدرها من خلال تأييدها أو رفضها عن طريق الإستقالة الجماعية من المجالس، ومثال ذلك ما حدث عقِب إصدار قانون الجزائر 1947.

كانت الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها تجربة ثانية للحركة الوطنية الجزائرية من أجل الإتّفاق حول مطالب موحّدة، إلّا أنّ الإختلافات الإيديولوجية بين تيارات الحركة الوطنية حول الحل الأنسب للقضية الجزائرية ساهم في فشل الجبهة؛ مما اضطرّ ببعض الجزائريين من التيار الإستقلالي إلى اللّجوء إلى العمل المسلح كحل نهائي من أجل استرجاع الإستقلال الوطني للجزائر.

ورغم عمليات الفاتح نوفمبر التي هزّت أركان الدولة الفرنسية في الجزائر والميتروبول؛ إلّا أنّ ما يُلاحظ على المواقف الأولية للنخبة الليبرالية من نواب ومنتخبين من خلاله تصريحاتهم هو ذلك التردّد والرّفض الذي ميّزهم إلى غاية هجومات الشمال القسنطيني. وفي اعتقادنا فإنّ تلك المواقف الأوّلية الرافضة للعمل المسلح تعُود إلى تمسُّك النخبة الليبرلية بمواقفها السابقة الداعية للإندماج والرافضة للعنف والقوة، بالإضافة إلى تأثير الثقافة الغربية والثورة الفرنسية على عناصرها التي رأت في الثورة عملا خارجا عن القانون ومنافيا لما تعلّمته في المدارس الفرنسية حول السِّلم والأخوة والحضارة.

إلّا أنّ مُستجدات الثورة التحريرية وتطوّراتها السياسية والعسكرية، وكذلك التفاف الشعب الجزائري حول ثورتهم ورفضهم لسياسة الأحزاب السياسية المتمسّكة بالحوار مع الإستعمار، وكذا تصفية جبهة التحرير الوطني للمُوالين للإدارة الإستعمارية؛ كلها عوامل أدّت

في الأخير إلى مراجعة النواب لمواقفهم اتجاه الثورة وقادتها من خلال رفضهم للسياسة الإدماجية وإعلان انضمامهم تحت لواء جبهة التحرير الوطني وحل أحزابهم السياسية.

كما نشير هنا إلى أنّ انضمام نواب التيار الليبرالي إلى الثورة لم يكن ينطبق على كل العناصر الليبرالية؛ إذ أنّ هناك من رفض الإنضمام للثورة؛ وتمسَّك بنهجه السابق في المطالبة بالإندماج والعيش في كنف الأمّة الفرنسية، وكان أغلب هؤلاء ينتمون إلى تيار الإندماجيين والمتجنّسين.

الفصل الخامس

النخبة الليبرالية وقضايا الجزائريين(1927-1956)

الفصل الخامس: النخبة الليبرالية وقضايا الجزائريين 1927-1956

تُعتبر فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وإلى غاية اندلاع الكفاح المسلح من أبرز المراحل التي عرفت فيها الجزائر تطوّرات بارزة مسّت النّضال السياسي لمختلف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية، كما شهدت بروز مواقف متعدّدة لمختلف أطياف الحركة الوطنية الجزائرية اتجاه القضايا الوطنية التي تهم الجزائريين، وخصوصا فيما تعلق بالحصول على حقوقهم السياسية ومساواتهم مع المستوطنين، وعدم المساس بحرياتهم.

وقد حملت النخبة الليبرالية على عاتقها مسؤولية مجابهة السلطة الإستعمارية في الجزائر وباريس من خلال تقديم مطالب باسم الشعب الجزائري باعتماد وسائل مختلفة كالوفود والعرائض والمؤتمرات والصحافة وتأسيس الأحزاب السياسية والمشاركة الإنتخابية...إلخ. ممّا جعلهم يبرهِنون على كفاءتهم ونُضجهم السياسي ووعيهم الإجتماعي، وكذا مقدرتهم على التحدّي، وهو ما جعل الإدارة الفرنسية لا ترضى بدخولهم إلى المجالس[1]خاصّة النواب الذين رفضوا الإنصياع لأوامر الإدارة الفرنسية، وكانوا ضدّ النواب المؤيدين لإدارتها في الجزائر أو ما يطلق عليهم ببني "وي وي".

كما أكّد أفراد النخبة الليبرالية من نواب ومعلمين أنّ مرجعيتهم التقاليد الثورية لفرنسا الجمهورية، وهذا ما صرّح به فرحات عباس في أحد اجتماعات الفيدرالية في جويلية 1934 قائلا:"إذا كانت ثورة 1789 قد تحقّقت في فرنسا فهي لم تتحقّق بعدُ في الجزائر"[2]، فنِضال هذه النخبة كان يدخل ضمن استراتيجية خاصة تستمدّ مصادرها المعيارية من الفكر الديمقراطي الجمهوري، وهذا من خلال استعمال أدوات ووسائل هذا الفكر دون الإكتراث بالماضي الحضاري لهذا المجتمع الذي يطمح لتحقيق القيم والمُثل العالمية للحضارة الفرنسية؛ من خلال إنجاز مخطّط إصلاحي يكون محوره المركزي المساواة المطلقة والعدالة الإجتماعية[3]. كما تبنَّت النخبة الليبرالية النهج الليبرالي في سائر مناحي الحياة واعتمدته في تحديد خارطة عملها،

---

[1]- طاعة سعد، المرجع السابق، ص 378.

[2]- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 55.

[3]- الوناس حمداني، المرجع السابق، ص 36.

ولكوْن النّهج الليبرالي يتقاطع ووظائفها فقد عملت لمدة طويلة لتبرير وتوضيح قناعاتها، وقامت على أساس احترام قيم الليبرالية من مساواة وحرية، ومن جهة أخرى أصرّت على انتظار النتائج البعيدة للتواجد الفرنسي بالجزائر.

سنتناول في هذا الفصل مختلف قضايا الجزائريين التي طرحتها النخبة الليبرالية "السياسية والإجتماعية والإقتصادية والدينية والثقافية"، وموقفها من تلك القضايا، بغرض معرفة تأثير الفكر الليبرالي ومبادئ الثورة الفرنسية على مواقف عناصر النخبة الليبرالية وطروحاتها السياسية، والكشف عن أبرز القضايا المختلَف فيها بين الليبراليين. وقد كانت أدبيات النخبة الليبرالية كالجرائد والمؤلَّفات، إضافة إلى المؤتمرات والتجمُّعات والحملات الإنتخابية والمجالس المنتخَبة من أهم الوسائل الحديثة التي استخدمها الليبراليون للتعبير عن مواقفهم من مختلف القضايا التي تهمّ الجزائريين، وكذا طرْح أهم الحلول التي تراها مناسِبة للقضية الجزائرية.

المبحث الأول: القضايا السياسية

تُعدّ القضايا السياسية من أولويات المسائل التي دار حولها الحديث بين عناصر النخبة الليبرالية خلال الفترة المدروسة. كما عرفت النخبة الليبرالية عبْر مختلف تشكيلاتها السياسية نشاطًا سياسيًا بارزًا موازاة مع تطوّرات الساحة السياسية الجزائرية. وسنعالج في هذا العنصر كيف كانت مواقف النخبة الليبرالية من القضايا السياسية المطروحة كونها تُعدّ فاعلا سياسيا. هذا الأمر جعلها تُدلي بدلوها في المسائل المتعلقة بالجانب السياسي وتتفاعل معها.

أولا- قضية المساواة والعدالة الإجتماعية

أُعجبت النخبة الليبرالية بالثقافة الغربية وبالشعارات المنتشرة في فرنسا وأوروبا مثل شعار المساواة الذي طالبت بتطبيقه في الجزائر بين الأوروبيين والمسلمين مثلما يُطبّق على الفرنسيين في فرنسا والجزائر في ميدان الحقوق أو الواجبات، فتحمّست لذلك وأخذت في نشر أفكارها في الجرائد والمجلات[1].

[1]- يحي بوعزيز، **الإتجاه اليميني...**، المرجع السابق، ص 23.

كان حُلم النخبة الليبرالية أن تسود العدالة والمساواة في الجزائر، لاعتقادهم أن فرنسا الديمقراطية قادرة على قيادة المسلمين نحو الرقي والتطوّر وإعطائهم حقوقهم[1]، ويرجع ذلك إلى تأثير المدرسة الفرنسية على النخبة المثقّفة، حيث تعلّموا فيها أنّ"المجتمع الفرنسي تحكمه قوانين عادلة لكونه مجتمع ديمقراطي، وكل الفرنسيين متساوون في الحقوق، ولكن هناك تباينات بيننا (أي الفرنسيين) والتي تعود إلى الطبيعة أو الثروة؛ وهذه الفروقات يمكن أن تزول"[2].

لقد ناضل نواب النخبة اللّيبرالية من أجل اخراج الجزائر من قبضة الإستعمار وبناء جزائر تسودها المساواة، وحسب فرحات عباس فإنّ هذا الأمر يتطلّب تمكين الجزائريين من التعليم والحصول على الجنسية الفرنسية وتحسين مستواهم المعيشي، كما كان الليبراليون يسعَون لتخليص الجزائر من التفرقة العنصرية والقضاء على فكرة الغالب والمغلوب، ومحو أسطورة تَحضّر الأوروبيين وتخلف الجزائريين[3]، ويتضح ذلك في حديث عباس:"إنّ سياسة المساواة في الحقوق هي الوحيدة القادرة على ضمان مستقبل مشترك، ومسألة وجود غالب ومغلوب ستوجِد نوعا من الفصل، وستكون كارثة كبرى"[4]. وعليه فقد كان فرحات عباس يواجه دعاة العنصرية أنصار إفريقيا اللاتينية المنادين بتفوق الغالب على المغلوب والمتحضّر على الرجل الدوني، إلى أن يتمّ إخراج الجزائر من النظام الإستعماري عبر بناء جزائر تسودها المساواة[5].

كما كانت بطولات العرب المسلمين حاضرة في ذهن فرحات عباس، حيث استشهد بما حقّقه العرب الفاتحين لبلاد المغرب من خلال تطبيقهم لمبدإ المساواة بين الأجناس، فيقول"اليوم وبعد اثني عشر قرنا مازالت نتائج الغزو العربي تُدهشنا، فقد تعرّب المغرب بشكل واسع

---

[1]- بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 48.

[2]- يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص 201.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 233.

[4]- ناهد ابراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 149.

[5]- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص522.

واعتنق الإسلام بشكل كامل وعميق، إنّ هذه نتيجة تثير الإعجاب بالطبع...إنّ هذا النجاح ليس بالمصادفة ولا القوة؛ إنّما يرجع إلى إيديولوجية المساواة في الإسلام، وإلى سُمو أخلاقه، وإلى عمل حكامه الذين أنجزوا عملهم بنزاهة..."[1]

استغل الليبراليون احتفالات الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر وطالبوا فرنسا بتطبيق المبادئ الخاصّة بإعلان حقوق الإنسان والتي أقرّها جوهر الإسلام[2]، أمّا المعلِّمون الجزائريون (المتجنّسون) فقد طالبوا بالمساواة الكاملة مع زملائهم من المعلمين الأوروبيين، وكانوا يشتكون من قلّة الفرص المتاحة لهم[3].

كان مطلب المساواة وتطبيق العدالة الإجتماعية لدى النخبة الليبرالية يندرج في النقاط التالية:

- إحترام الحضارة الإسلامية.
- التخلّي عن نظرية الإمتياز العنصري.
- المساواة في الحقوق السياسية.
- تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع متقدِّم عن طريق جماعة النخبة لا عن طريق الفرنسيين[4].

ومن جانبه انتقد عباس سياسة التمييز العنصري التي تمارسها الإدارة الإستعمارية في الجزائر، بحيث عندما يقول الجزائري أنّه عربي يجيبه المحامون الفرنسيون لا أنت فرنسي، وعندما طالب بحقوق الفرنسيين أجابه نفس المحامون لا أنت عربي[5]. ويقول في مقام آخر

---

[1]- فرحات عباس، **الشاب الجزائري**...، المصدر السابق، ص 78.

[2]- ناهد ابراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 126.

[3]- Gey perveille, Op.cit, p 41.

[4]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج02...، المرجع السابق، ص354.

[5] - Ferhat Abbas, **La nuit coloniale**…, Op.cit , p 109.

مُطالبا بالعدالة الإجتماعية "العدالة للجميع، هذا هو المبدأ الأساسي للسياسة الإسلامية إذا أردنا للجزائريين أن يكونوا في قلب فرنسا"[1].

وأمّا بن جلول فقد دعا إلى ضرورة العيش المشترك بين جميع سكان الجزائر دون تفرقة أو تمييز بينهم "أيّها الإخوة المسلمون، دعُونا ننسى خصوماتنا ونتّحد ليس فقط فيما بيننا، ولكن أيضا مع جميع أولئك الذين عاشوا في هذا البلد تحت رعاية العَلم الفرنسي، واتحاد جميع الفرنسيين إلى أي عرق وديانة ينتمون إليها؛ فرنسيين؛ مسلمين؛ يهود، من أجل المستقبل الأكبر لفرنسا الكبرى، مثل هذا سيبقى شعارنا الأكبر"[2].

ومن المطالب المتعلّقة بالمساواة ما طرحه أفراد النخبة الليبرالية حول المساواة في الخدمة العسكرية والترقية والرواتب[3]، والتساوي في الوظائف والتمتع بجميع حقوق الوظيف العمومي بين الأقلية الأوروبية والأغلبية الجزائرية، وأيضا المساواة بين الكتلتين من خلال جعل التعليم مشترَكا بين البنين والبنات[4]. إلى جانب المساواة في المجال السياسي من خلال التمتع بحق مشاركة الجزائريين في الحياة السياسية عن طريق الممارسة الإنتخابية كحق وواجب من ناحية، ومن خلال الترشّح لمختلف الوظائف الإنتخابية في مختلف المجالس البلدية والعامة والعمالات، ومختلف المجالس المركزية، كالوظائف السياسية العليا وحق تمثيل الأهالي الجزائريين في البرلمان الفرنسي[5].

وخلال فترة الحرب العالمية الثانية طالب الليبراليون من خلال بيان الشعب الجزائري بدستور جزائري يضمن الحرية والمساواة المطلقتين بين سائر سكان الجزائر دون تمييز عرقي أو ديني، والتعليم المجاني لكل أطفال الجزائر مسلمين وأوروبيين[6]. وبدورها طالبت حركة

---

(1)- Mahfoud Kaddache, **Histoire du nationalisme**, T2…, Op.cit, p 227.

(2)- A.N.O.M, 9h45, Dossier, rapport sur la fédération des elus musulmans …, Op.cit, p 23.

(3)- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 150.

(4)- الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954**، دار البعث، الجزائر، ط01، 1985، ص143.

(5)- يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص 387.

(6)- محفوظ قداش، جيلالي صاري، المرجع السابق ، ص ص 89-90.

أحباب البيان والحرية بمحاربة الإمتيازات التي تتمتّع بها الطبقات المسيرة، وكذا المساواة بين سكان الجزائر والمناداة بحق الجزائريين في العيش الرغيد والحياة القومية[1].

إن المتأمِّل في مطالب النخبة الليبرالية يجد أنها لم تكن تخرج عن نطاق مبادئ وقيم الثورة الفرنسية، ومنها مبدأ المساواة بين الشعوب، فسعت إلى أن تطبّق فرنسا المساواة بين سكان الجزائر مسلمين ومستوطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز ديني أو عرقي، وهنا نشير إلى حقيقة مفادها أنه بالرغم من غياب فكرة الإستقلال عند النخبة الليبرالية إلّا أنّها كانت تطمح إلى إصلاح أوضاع الشعب الجزائري الذي كان يعيش على الهامش في ظل سياسة استعمارية عنصرية مقيتة، في محاولة منها إلى تحقيق إدماج المجتمع الجزائري في الأمة الفرنسية التي يتمتع أفرادها بجميع الحقوق والواجبات. بالرغم من المعارضة الشديدة من المستوطنين لكل ما يصدر من مطالب من طرف النخبة الجزائرية، إلا أنها -النخبة الليبرالية- ساهمت ولو بشكل قليل في جعل السلطات الفرنسية تُصدر بعض المراسيم استجابة لمطالبهم مثل مشروع بلوم فيوليت وأمرية السابع مارس 1944 وغيرهما.

ثانيا- التّمثيل النيابي

يُعتبر التمثيل النيابي للجزائريين من المطالب الأساسية للنخبة الليبرالية كونه منبرًا لإيصال مطالب الشعب الجزائري، وتبيان معاناته في ظل السيطرة الإستعمارية والقوانين الزجرية التي يعاني منها الجزائريون، وحوْل أهمية التمثيل الإنتخابي ما جاء على لسان فرحات عباس:"...وقلنا لأنفسنا ما أهمية ورقة التصويت، وما أهمية الحريات السياسية للساعة الحاضرة، إن ما يُعتدُّ به إنّما هو ألوان الحياة الإنسانية المتعدّدة التي تتوحّد في محراب المعرفة والسلم والأخوة، إنّما هو المستقبل"[2]، وذكر في سياق آخر أنّه يسعى لتحقيق دولة جزائرية يتمتع فيها الجميع بنفس الحقوق، وقال أيضا أنّ الإنتخاب الحر المباشر في نطاق هيأة مُوحّدة للناخبين يكون غاية هذه المساواة[3].

---

[1]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 329.

[2]- فرحات عباس، **الشاب الجزائري** ...، المصدر السابق ، ص 117.

[3]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 344.

يتجلّى لنا موقف النخبة الليبرالية من المسألة الإنتخابية من خلال برامجها وكتاباتها الصحفية وترشُّحها لتمثيل الجزائريين في المجالس المنتخبة، فالإنتخابات كانت تلقى اهتماما لدى الوجهاء والنخب كونها تُعتبر أضمن وسيلة لتحقيق الإصلاحات ووقف التعسف[1]الإستعماري، وبالنظر للقيم السياسية التي اكتسبها أفراد النخبة الليبرالية فقد ترتّب عن ذلك المطالبة بالسماح للجزائريين بممارسة حقوقهم السياسية مثل الفرنسيين وربط ذلك بالحق في التعليم[2].

كما أيّدت النخبة الليبرالية بقوة وحماس مطالب التمثيل البرلماني للشعب الجزائري، ورفْع عدد نوابه في مختلف المجالس الجزائرية المنتخبة، ووجود هيئتين انتخابيتين، كما كانت تطالب بتمثيل سياسي فعّال وكاف في المجالس الجزائرية، وفي باريس من خلال الرفع في عدد الممثلين الجزائريين إلى خُمسين(5/2) في كل المجالس المنتخبة، ومنحهم حق انتخاب شيخ البلدية[3].

وأمّا بخصوص الليبراليين المتجنّسين فقد طالبوا بتمثيل واسع للجماهير الجزائرية الأهلية في باريس في كلا الغرفتين (المجلسين)، حيث أنّ هذا النظام لن يُسيء بأي شكل من الأشكال إلى الدستور، وسيسمح بتمثيل أكثر فاعلية مع السلطات[4]، وفي مقال لرابح زناتي بعنوان:"الحقوق السياسية للأهالي الجزائريين"، اقترح مَخرجا للجزائريين من معاناتهم في ظل الهيمنة الإستعمارية حيث كتب:"ماذا يريد السكان الأهالي في الساحة السياسية؟. لقد قيل لهم إنّهم لن يخرجوا من وضْعهم المؤلم، وأنّهم لن يُصبحوا على قدم المساواة مع الأوروبيين، وأنّه سيكون لهم نصيبهم في كل شيء فقط عندما يكون لديهم ممثلين بأعداد كافية في المجالس

---

[1]- محفوظ قداش، **الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص502.

[2]- يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص 201.

[3]- Charles Robert Ageron, **Genèse de l'Algérie algérienne**…, Op.cit, p119.

[4]- **La voix indigène** , n°: 450, 08/07/1938 ,

التداولية وخاصة في البرلمان، للقيام بذلك من الضروري أن يكون لديهم حقوق سياسية ولا سيما التمتّع بهذه التعويذة (talisman)المخادِعة التي تسمى ورقة الإنتخاب"[1].

كما توجّه وفد من فيدرالية المنتخبين المسلمين، مكوَّن من سايح سي هني عضو المجلس الأعلى، زروق مُحي الدين منتدب مالي، شكيكن حمادو مستشار عام؛ إلى باريس واستُقبل من طرف وزير الداخلية دلموت(Delmotte) نائب عن المارتينيك، وغانداس (Gandas) نائب عن غوادالوب، ودياني (Diany) نائب عن السنغال، وجوزيف باتيليمي (Barthélemy) نائب وأستاذ حقوق، طالب هذا الوفد بضرورة التمثيل النيابي، كما عرض على الرئيس بوانكاري رغبة الجزائريين المسلمين في تمثيلهم في غرفة النواب، والتنديد بتصرفات السيناتور دورو (Duro) الدّاعم لترشيح محافظ الجزائر[2]، وأيضا دافع الوفد في باريس أمام الأوساط الرسمية عن مبدأ التمثيل البرلماني، وهو ما أكّد عليه رئيس القسم العربي للمفوضيات المالية سايح سي هني في قوله:"إنّ التمثيل البرلماني لأهالي الجزائر المسلمين الذي جِئنا باحترام ووطنية كفرنسيين محترمين نطلبه من الوطن الأم باسم كل الجزائر المسلمة الأهلية..."[3].

بعد عودة الوفد من باريس إلى الجزائر في 25 سبتمبر 1937 وضع المؤتمر الذي أسّس الإتحادية في مقدمة مطالبه تمثيل الأهالي في البرلمان، وكلّف مكتبه للقيام بكل المساعي والتظاهرات الضرورية في هذا الإتجاه، ومن أجل كسب دعم الشعب لمطلبهم هذا تمّ تنظيم عدة ندوات عبر كامل القطر الجزائري، رغم محاولة الشيوعيين عرقلة ذلك بحجة أنّ التمثيل البرلماني غير كاف ويساعد فقط البرجوازية الأهلية، كما خصّصت الصحف الإسلامية عدة مقالات لمشروع فيوليت الذي له صلة بالتمثيل البرلماني[4].

---

[1]- **La voix indigène**, 09/08/1943.

[2]- محفوظ قداش، **الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص 277

[3]- نفس المرجع، ص 278.

[4]- محفوظ قداش، **الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص ص 278-279.

ومن جهة ثانية حاولت اتحادية النواب المنتخبين المسلمين الإتصال برجال السياسة والحكومة الفرنسية، من أجل حملهم على العمل من أجل تحقيق هذا الإصلاح، ومنها ما كتبه سايح سي هني إلى رئيس المجلس قائلا:"إنّ عدم منح المسلمين الأهالي إمكانية الإنتخاب مع إخوانهم الفرنسيين ممثّليهم التشريعيين سيكون بالنسبة لهم أبشع وأفضع وهْم بعد آمال كبيرة"[1].

بدورها ضاعفت جريدة "الوفاق" من نداءاتها لصالح التمثيل البرلماني، وأكّد عزيز قسوس في سلسلة مقالات أنّ التمثيل النيابي لن يؤدّي إلى أي تأثير مفيد، وأن قطعة خبز مُغذّية قد تكون ذات قيمة أكبر من ورقة الإنتخاب التي لا تغني ولا تسمن من جوع، واعتبر من جانبه أنّ البرلمان هو الذي يحل المشاكل الإقتصادية، وأنّ الميزانية المخصّصة للمفوضيات المالية رهينة بموافقة البرلمان، وأنّ القوانين الإجتماعية المدنية والجزائية يصادق عليها في الغالب وفق المصالح الخاصة للأوروبيين التي تتعارض مع مصالح المسلمين فيقول:"إنّ التمثيل النيابي يُعدّ بالنسبة لشعبنا ضرورة حياتية". كما تطرق عزيز قسوس في مواضع أخرى لحق الإنتخاب في بلدان المسلمين، مؤكِّدا على ضرورة اندماج الأهالي سياسيا:"ليُدمج الأهالي سياسيا في الأمة، ولن تصبح الجزائر حينها إلا مقاطعة فرنسية سوف لن تختلف عن غيرها إلا بلغتها وعاداتها ودينها الذي سوف يبقى الإسلام، أمّا إذا تمّ رفض هذا الإندماج أو تأخيره فإن المستقبل سوف يبدوا حينها مجهولا"[2].

وفي السياق ذاته اقترح بن جلول بعد الحرب العالمية الثانية زيادة عدد النواب المسلمين في المجالس المحلية ومنحهم فرصة التمثيل في المجالس البرلمانية، إذ أنه من غير المعقول أن يمثِّل بن جلول شعبًا كاملًا داخل المجلس التّأسيسي المؤقَّت؛ بينما يمثِّل خمسة نواب أوروبيين عدد قليل من المعمرين، وهكذا طلب من الحكومة زيادة عدد ممثلي الشعب الجزائري في المجلس العام حسب عدد السكان[3].

---

[1]- نفس المرجع ، ص279.

[2]- محفوظ قداش، **الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص 510.

[3]- كريمة بن حسين، **الحياة السياسية في قسنطينة**، رسالة الدرسات المعمّقة في التاريخ الحديث، معهد العلوم الإجتماعية، جامعة قسنطينة، ص 14.

كما انتقد السيد قاضي عبد القادر عدم إشراك الجزائريين المسلمين في السلطة التي تستحوذ عليها أقلية أوروبية للإحتفاظ بامتيازاتها، وذلك في استجوابه الذي قدّمه للحكومة الفرنسية وألقاه على مسامع مجلس الأمة الفرنسي في جلسة 11 مارس 1947 قائلًا:"إنّ المسلمين الجزائريين لا يعلمون إلى يومنا هذا ما هو مركزهم؛ وما هي حالتهم فوق أديم أرضهم، إنهم أغلبية مطلقة لكن هذه الأغلبية تُعامَل معاملة أقلية ليست بذات أهمية. أمّا الأقلية الأوروبية الحقيقية من السكان فهي التي تباشِر السلطة وتستحوذ على كل النفوذ للإحتفاظ بامتيازاتها وهي ترفض رفضا باتا إحراز المسلمين على حق المشاركة في السلطة". ثم أضاف:"فنحن اليوم نتقدّم إليكم بسؤال كبير ونطلب منكم الإجابة عنه. نقول لكم: هل نحن فرنسيون؟ وأي سوء ترونه في إحرازنا على أغلبية السلطة الفرنسية هنالك وفي وجود التساوي التام المطلق بين سائر سكان القطر الجزائري بقطع النظر عن أجناسهم ومعتقداتهم"[1].

أمّا حزب حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فقد طالب خلال فترة الخمسينات بالمساواة العددية بين الجزائريين والفرنسيين في المجالس المختلفة وداخل الهيئتين الإنتخابيتين، وخلال إحدى جولات فرحات عباس الإنتخابية بعمالة وهران إلى جانب النائب عن منطقة غليزان في المجلس الجزائري الدكتور أحمد فرانسيس ما بين 23-26 جانفي 1951، وضّح هذا الأخير في اجتماع الحزب في فرندة أنّ من برنامج الحزب المساواة في التمثيل مع الهيئة الإنتخابية الأولى في سائر المجالس[2].

استمرت مطالب الليبراليين بخصوص التمثيل النيابي حتى بعد اندلاع الثورة التحريرية، ومن ذلك؛ الطلب الذي قدّمه السيد ليشاني إلى المجلس الوطني في 09 أوت 1955 مقترِحا التصويت على المادة الرابعة (04) من دستور 1947 الخاص بالجزائر، كما دعا إلى تعديل مضمون المادة من حيث عدد الأعضاء المنتخبين لمجلس البلدية الكاملة الصلاحيات، ودعا أيضا إلى تعديل نظام الإنتخابات لهذه المجالس[3].

---

[1] - **الإصلاح**، ع 46، 10-04-1947.

[2]- بوسعادة خيرة، المرجع السابق، ص 194.

[3]- سعد طاعة، المرجع السابق، ص 273.

ثالثا- الإندماج وتجنيس الجزائريين

لقد عملت السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر منذ بداية الإحتلال على محاولة دمج الجزائريين وإخراجهم من إطارهم الحضاري والثقافي والديني، عن طريق التجنيس بالجنسية الفرنسية لإدماجهم في المجتمع الفرنسي، والتخلي عن مبادئ ومقومات الهوية الجزائرية. وعلى هذا الأساس مَثّلت قضية الإندماج مسألة حسّاسة أسالت الكثير من الحبر. إذ شكّلت نقطة خلاف بين تيارات الحركة الوطنية الجزائرية التي ناضل بعضها ممن أعجب بالحضارة الفرنسية في سبيل الإندماج في المجتمع الفرنسي. إلا أنه ورغم اشتراك النخبة الليبرالية في نفس الثقافة والمرجعية الفكرية (فرنسية)؛ فإن ذلك لم يمنع من وجود اختلاف بين أفرادها اتجاه بعض المسائل المصيرية بالنسبة للشعب الجزائري، خصوصا ما تعلق منها بمسألة اكتساب الجنسية الفرنسية والتمتع بمزايا المواطنة الفرنسية.

كانت مسألة الإندماج بالنسبة للإستعمار الحل الجذري لمشاكلها في الجزائر، إذ أنّ المسألة هنا ليست مسألة سيطرة على أراضي البلاد فقط، وممتلكات سكانها، والهيمنة على اقتصادهم، وإنّما المسألة تتمحور في إدماج سكان الجزائر روحيا وثقافيا وفكريا في الأمة الفرنسية، ويعني هذا إيجاد عائلة عربية مسيحية لها نفس طريقة العيش والتفكير مع العائلة الأوروبية، وهو الأمر الذي صعُب على منظري الإستعمار الفرنسي الذين استخدموا لذلك وسيلتين هما التبشير بالمسيحية والمدرسة الفرنسية، لكن دون جدوى[1].

كانت مطالب التيار الليبرالي مستمَدّة من فلسفة الثورة الفرنسية. وقد ضمّت النخبة الليبرالية في صفوفها توجهين؛ توجُّه طالب بالمساواة في الحقوق مع الإحتفاظ بأحوالهم الشخصية كمسلمين بقيادة بن جلول وفرحات عباس، وتوجُّه ثاني ناصر الاندماج الكلي في المجتمع الفرنسي[2]أمثال رابح زناتي وحاج حمو وابن الحاج. إلا أن ما يلاحظ على توجُّه هؤلاء أنّ النسبة الكبيرة كانت تدعو إلى الإندماج مع التمسك بأحوالهم الشخصية. وحسب أبو القاسم سعد الله أنّهم كانوا يرحبون بفكرة الإندماج عن طريق الحقوق لا عن طريق التجنّس؛

---

[1]- عمار هلال، المرجع السابق، ص110.

[2]- مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص 159.

فالأوّل يجعلهم فرنسيين مسلمين، أمّا الثاني فيجعل منهم فرنسيين مسيحيين أو لا دين لهم[1]، من خلال اشتراط الخضوع للقانون الفرنسي لمن أراد أخذ المواطنة الفرنسية وأن يتخلى عن هويته الإسلامية.

يقسِّم الدكتور رابح لونيسي النخبة الليبرالية التي اتخذت مبادئ ثورة 1789 مرجعيةً إلى توجهين؛ وذلك عائد إلى موقفهم من الإسلام وحضارته، إذ هناك توجّه يصفه البعض بالمعتدل نظرًا لعدم تنكّره لمبادئ الإسلام ومثّله بجدارة أعضاء فيدرالية المنتخبين المسلمين، وتوجُّه ثاني إبتعد عن دينه وقيم حضارته يصفه البعض بالمتطرّف، مثّله بشكل كبير المعلِّمون من أصول أهليه. ونجد من يطلق عليهما تسميات أخرى مثل الباحث أحمد حمدي الذي يطلق على الأول إتجاه اندماجي بطيء، أمّا الثاني فيسميه باتجاه اندماجي مندفع[2].

بدورها مثّلت مقالات فرحات عباس خلال فترة ما بين 1926 و1930 والتي جمعها في كتابه "الشاب الجزائري" مرحلة التفكير لدى تيار الشبان الجزائريين، والذي امتد إلى غاية انعقاد المؤتمر الإسلامي،[3] مما جعلها تُعتبر رؤية جامعة، ملَخِّصة لتطلعات الفكر السياسي لتيار النخبة الليبرالية خاصة خلال المرحلة الأولى التي تميزت بمطلب الإندماج[4].

كان قادة فيدرالية النواب يطمحون إلى أن يصبح الجزائريون فرنسيون مسلمون بثقافة فرنسية محضة؛ إذ وحسب اعتقادهم لا وجود للوطنية ولا للوحدة الإسلامية الفرنسية[5]، ممّا جعلهم يدافعون عن سياسة الإندماج داخل البوتقة الفرنسية. ووصل الحال بفرحات عباس إلى إنكار وجود أمة جزائرية؛ عندما أنكر وجود وطن اسمه الجزائر وكيان اسمه الشخصية الوطنية وأُمّة اسمها الشعب الجزائري بكل مكوناتها البشرية، وأنّ الجزائر ليست في حقيقتها إلا أرضا

---

(1)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03 ...، المرجع السابق، ص 63.

(2)- رابح لونيسي، **التيارات الفكرية**...، المرجع السابق، ص 40.

(3)- شارل أندري جوليان، المرجع السابق ، ص 132.

(4)- الصادق بخوش، المرجع السابق ، ص142.

(5)- الصادق بخوش، المرجع السابق ، ص ص 142-143.

فرنسية، وأنّ الجزائريين ليسوا نتيجة لكل ذلك إلا فرنسيين، مع إمكان احتفاظهم بقانون الأحوال الشخصية، وأنّه ليس في القرآن ما يمنع الجزائري المسلم من أن يكون فرنسي الجنسية[1].

وقد لقي هذا التصريح ردود أفعال مختلفة من طرف تيارات الحركة الوطنية بما فيها جمعية العلماء المسلمين وتحديدًا رئيسها الشيخ عبد الحميد ابن باديس الذي ردّ عليه قائلا:"لقد بحثنا أيضا في التاريخ وفي الوقت الحاضر، وجدنا أنّ الأمة الجزائرية المسلمة قد تشكّلت وموجودة، وكذلك جميع دول الأرض، هذه الأمة لها تاريخها، موضَّحة بأعلى الحقائق، لها وحدتها الدينية واللغوية وثقافتها وتقاليدها. ثم نقول أنّ هذه الأمة الجزائرية المسلمة ليست فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولم تعد تريد أن تكون فرنسا"[2]. كذلك ردّ عليه نجم شمال إفريقيا بقيادة مصالي الحاج الداعي إلى الإنفصال عن فرنسا واستقلال الجزائر. وحول هذه المقولة (فرنسا هي أنا) علّق الأستاذ رابح لونيسي قائلًا أنّها قد فُهمت على أنها تنكّر من فرحات عباس لوجود الأمة الجزائرية، ممّا جعلها تصبح سلاحا في أيدي خصومه إلى يومنا هذا، من خلال استخدامهم لها دون الأخذ بعين الإعتبار للظروف التي قيلت فيها، وأيضا السياق التاريخي لها، وأيضا أخْذهم لفقرات من المقالة دون باقي الفقرات الأخرى التي يمكنها توضيح دوافع تلك المقولة[3].

أمّا المؤرخ حميد عبد القادر فذكر أنّ تصريح فرحات عباس هذا كان يهدف من خلاله إلى الإندماج في فرنسا الديمقراطية، وليس في المجتمع الكولونيالي الممارِس للعنصرية؛ ولا يعترف بالآخر ولا يحترمه، أمّا قوله "فرنسا هي أنا" فيقصد بها أنّني أكثر اقترابا من الحضارة منكم أنتم أيها المعمرون المنحَطّون". وهي دليل على رغبته في اعتبار نفسه مجسِّدا لأفكار ثورة 1789؛ في مقابل الكولون العنصريين الذين عجزوا عن تحقيق أحلامه التحرّرية، وعليه فقد رضي لنفسه الإندماج في فرنسا الديمقراطية وليس المجتمع الكولونيالي العنصري الذي لا

---

[1]- عبد المالك مرتاض، **أدب المقاومة الوطنية في الجزائر1830-1962 رصد لصور المقاومة في النثر الفني**، ج2، سلسلة دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 376.

[2]- Paul Emile Sarasin, Op.cit , pp171-172.

[3]- رابح لونيسي، **التيارات الفكرية** ...، المرجع السابق، ص ص 355- 356 .

يعترف بالجزائريين ولا يحترمهم[1]. وحول الظروف التي قيلت فيها هذه المقولة فقد جاءت في فترة طرح مشروع فيوليت، والتي أراد من خلالها عباس بكل ما أوتي من قوة أن يُرضي فرنسا لأجل مواصلة مشروعها هذا. خاصّة وأنّ الكولون كانوا يستغلون فكرة الوطنية لإفشال المشاريع الفرنسية التي تُحقّق مطالب النخبة في مساواتهم مع غيرهم من الأوروبيين، وهذا ما يؤكّده في قوله:"إنّ فكرة الوطنية تُستخدم لمحاربة وإجهاض أي مشروع لتحرّرنا الإقتصادي والسياسي"[2].

كان فرحات عباس من خلال خطاباته ومواقفه اتجاه مسألة الإندماج يؤكّد على ضرورة حفاظ الجزائريين على ثوابت هويتهم، خصوصا عندما يتعلّق الأمر بالأحوال الشخصية الإسلامية:"إنّ الجزائر فرنسية ونحن فرنسيون مع احتفاظنا بقانون الأحوال الشخصية كمسلمين"[3]. وفي مقام آخر كتب"سواء كان الناس في إفريقيا اللاتينية يحبّون وطنك أم لا، نحن مسلمون ونحن فرنسيون. هنا في الجزائر هناك أوروبيون ومواطنون، لكن هناك فرنسيون"[4]. وأكّد في تصريح آخر على تمسُّك الجزائريين بشخصيتهم الدّينية:"يمكن لفرنسا أن تفرض على الأوروبيين في الجزائر احترام الآخر. والسكان الأصليين المحرومين من الحقوق يدعون إلى المساواة في الحقوق مع المستوطنين، ولكنهم يظلّون متمسّكين بشخصيتهم الدينية حتى يمكن للمرء أن يكون فرنسيًا في حدِّ ذاته ومسلمًا في نفس الوقت"[5]. وهنا تأكيد فرحات عباس على تمسكه بوطنيته ودينه الإسلام رغم دعوته إلى الإندماج والمساواة في الحقوق مع الفرنسيين.

ما يُميّز فرحات عباس ومن كان معه من النّخبة هو أنّ الإندماج عنده لا يجب أن يقتصر على النخب والبرجوازية دون عامّة الناس كما كانت تريد فرنسا، وذلك لاعتقاده أنّ امتيازات

---

(1)- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 46.

(2)- رابح لونيسي، **التيارات الفكرية**...، المرجع السابق، ص 356.

(3)- فرحات عباس، **الشاب الجزائري**...، المصدر السابق، ص 98.

(4)- Mahfoud Kaddache, **Histoire de Nationalisme**...t02 , Op.cit , p 227.

(5)- Bendjamine Stora, Zakia Daoud, Op.cit , p 44.

فئة معيّنة ستؤدي بالتأكيد إلى بؤس البعض الآخر، وتفاقم الفوضى الإجتماعية والإنقسامات الطبقية داخل المجتمع، وهو ما رفضه عباس؛ ممّا جعله يُحدث قطيعة داخل تيار الشبان الذين كانوا فيما سبق لا يهتمون بالجماهير الشعبية، وظل متمسّكا بفكرة أنّه ابن الشعب[1]، ويؤكد هذا الموقف ما جاء على لسانه في كتابه (الشاب الجزائري):"التجنّس الفردي مرفوض؛ يجب أن يطبَّق القانون على الجميع"[2].

في سنة 1935، ألقى فرحات عباس خلال زيارة وزير الداخلية الفرنسي خطابًا أكّد من خلاله على ضرورة إندماج المجتمع الجزائري قائلا :"لم يبق هناك شيء في هذه البلاد إلا الإتفاق على سياسة الإندماج وذوبان العنصر المحلي في المجتمع الفرنسي"[3]، وأكد أيضا في تصريح ثاني أنّ الجزائر أرض فرنسية، وأن الجزائريين فرنسيون مع حفاظهم على أحوالهم الشخصية، وأنهم يطمحون لتحويل الجزائر المستعمرة إلى مقاطعة، وأضاف أنه لا يوجد شيء في القرآن يمكنه أن يمنع الجزائري من أن يكون فرنسيا وطنيًا ما عدا الإستعمار[4].

بينما بن جلول الذي كان يلتقي مع فرحات عباس في إيمانه بفرنسا ذات القلب الرّحيم[5]، فقد أنكر هو الآخر أن تكون هناك وطنية جزائرية في قوله:"الشيوعية، الجامعة الإسلامية، ألم نرفض ألف مرة هاتين الفكرتين المتناقضتين..وإذا كان لدينا وطنية أليست هي فرنسا لحمًا ودمًا"[6]، ويرجع ذلك إلى تشبّعهم بحضارة وثقافة المحتل؛ ممّا جعل مطالبهم لا تخرج عن إطار القوانين الفرنسية في ظل العنصرية المتّبعة من قبل السلطة الاستعمارية في حق شعبهم، فكانت مطالبهم تهدف إلى تحقيق المساواة بين المجتمعين الأهالي الجزائريين والمستوطنين،

---

[1]- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 41.

[2] - Ferhat Abbas, **Le jeune Algérienne**, édition garnier, Paris, 1981, p 93.

[3]- صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ ...**، المرجع السابق، ص294.

[4]- Khalfa Mameri, **Ferhat Abbas**, thala editions, Alger, p11.

[5] - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 54.

[6]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03...، المرجع السابق، ص ص 71- 72.

كما نلاحظ أن مطالبهم كانت لا تخرج عن المبادئ التي جاءت بها الثورة الفرنسية من المساواة والحرية والأخوة .

وأضاف هذا الأخير بعد خطاب مصالي الحاج خلال انعقاد المؤتمر الإسلامي الثاني قائلا:"بعد هذا الخطاب وبعد اغتيال كحول؛ انهارت كل جسور العلاقات، وكل ما ليس فرنسيا سوف نحاربه بلا هَوادة"، كذلك كتب في جريدة "Marseille matin" يوم 13 أوت 1938 تصريحا يهاجم فيه جمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي الجزائري قائلا:"إنّها حرب دينية تندلع...ولجمعية العلماء نزعة غريبة للإنخداع والوقوع في شراك الشيوعيين"[1]. هذه المواقف جَعلت بن جلول يبتعد عن فيدرالية المنتخبين المسلمين، ويؤسِّس حزبا جديدا مؤيدا لسياسة الإندماج التي مُنيت بالفشل بعد المؤتمر الإسلامي الذي عوّلت عليه النخبة الإندماجية كونه لا يشترط تخلي المتجنّسين عن دينهم.

إنّ دعوة نواب الإتحاديات الثلاث من النخبة إلى الإندماج كانت بدعوى أنها تُمثّل مرحلة أولى نحو استقلال الجزائر في نهاية المطاف حسب مفهومهم السياسي، وهذا ما يفسّره تصريح علال الفاسي بعد لقاءه مع فرحات عباس في باريس حيث كتب "لقد فهمت من حديث عباس خلال لقائي معه في باريس سنة 1933 بعد حوار دار بيننا أنّ المطالبة بالحقوق الفرنسية ليست إلا مرحلة يجب أن تجتازها الجزائر، وأن استقلال الأمة الجزائرية يجب أن يكون الغاية التي نعمل لها"[2].

ومن الإنصاف القول أنه وبالرغم من دعوة النواب المنتخبين إلى الإندماج، إلّا أنّها كانت تختلف بشكل كبير عن دعوة المتجنسين، وذلك أنّ أغلب النواب وعلى رأسهم فرحات عباس كان يرفض الإندماج الذي يُفضي بالمسلم إلى التخلي عن هويته الأصيلة، وهو موقف تميّز به طيلة مساره النضالي، في حين أن اللّيبراليين المتجنسين فقد كانت نظرتهم للإدماج تختلف بعض الشيء.

---

[1]- شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**...، المرجع السابق، ص 716.

[2]- عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق ، ص 329.

فقدْ راهن بعض الليبراليين المتجنّسين على التجنّس كحل جوهري للتحرّر، وأنّ الإندماج في المجتمع الفرنسي هو الطريق الأيسر في رؤيتهم الجزائر تتخلّص من حالة البؤس التي تعيشها[1]، ومن الأسماء التي أيّدت الدعوة الإندماجية:الحاج قاضي (العقيد)؛ حموش؛ أبو الزهراء؛ وأسماء مستعارة مثل baroudi , belbard , khaldouni , candidi[2]، رابح زناتي؛ سعيد فاسي.

طالب هؤلاء بتكريس مبدأ الأخوة، حيث صرّحت جريدة "صوت المستضعفين" في أكتوبر 1928:"الحقيقة هي أنّ المسلم إذا بلغ درجة من الوعي أصبح من العسير عليه أن يبقى مؤمنا، فلا يعود يؤمن إلا بدين واحد؛ هو دين الإنسانية الذي يأمر بأن كل الناس إخوة، وأنهم متضامنون مع بعضهم البعض"[3]. وهذا سعيد فاسي الذي قامت أفكاره على أساس الدعوة لتعليم الأهالي الجزائريين، وتطوير حياتهم، وذلك بمساعدة الأوروبيين بهدف إيجاد شعب فرنسي يضمّ العرقين المسلم والأوروبي، ولا يكون ذلك إلا بواسطة جهد الأهالي في الخروج من قوقعة التخلّف، والولوج عبر التعليم والإختلاط بالأوروبيين والحياة المشتركة في دائرة الحضارة؛ خاصة بعد القضاء على مختلف تناقضات النظام التعليمي التقليدي لاسيما الإقطاع[4].

تميّز المتجنسون من النخبة الليبرالية بدعوتهم إلى التجنيس الجزئي أي تجنيس النخبة بصفة خاصة دون بقية السكان الجزائريين، ففي مقال جاء في جريدة صوت المستضعفين بعنوان:"الأهالي الجزائريون والتجنّس"، جاء فيه:"...نعتقد ويتّفق معنا العديد من الفرنسيين أنّه يجب تشجيع هذه النخبة في توجهها المتقدِّم بالفعل نحو الفرنسة الكاملة. بالنسبة لفرنسا التي أخرجت هؤلاء السكان من الجهل الذي عايشه آباؤهم، فإنّ الأمر يتعلق بمساعدة الحركة التي تتشكّل حاليا فيما بينهم، والتأكيد بالأفعال على المبادئ العظيمة للعدالة والمساواة والإنسانية..."،

---

[1]- الصادق بخوش، المرجع السابق ، ص 142.

[2]- ثنيو نور الدين، **قضايا الحركة الإصلاحية**...، المرجع السابق، ص55

[3]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص53.

[4]- نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية**...، المرجع السابق، ص 244.

وأكّدت أيضا:"نريد أن نكون فرنسيين بالمعنى الكامل للكلمة، وأن نكون مواطنين في فرنسا واحدة غير قابلة للتقسيم...يجب أن يتحقّق تجنيس النخبة الأهلية، هذا في مصلحتها ومصلحة فرنسا"[1].

دائما في إطار دفاع جرائد المتجنسين عن النخبة المثقفة والدعوة إلى ضرورة إدماجها في المجتمع الفرنسي دعت جريدة "الصوت الحر" التي حلّت محل "صوت الأهلي" إلى إدماج النخبة الجزائرية:"...سياسة الإستيعاب التي تمارَس بشكل ليبرالي كان من الممكن أن تكون الأفضل لمستقبل الجزائر، لأنها كانت ستحلّ المشكلة الجزائرية...يجب أن نتحرّك بعزم نحو نظام جديد يضمن لهذه المجموعة حياة سياسية تتماشى مع الديمقراطية الفرنسية، وتحافظ على الجانب الأصلي للحياة الجزائرية في مجال التطور البشري، يجب على هذا النظام أن يدين التحيّزات العنصرية التي من شأنها أن تُشكل خطرا على مستقبل الجزائر، كما يجب أن يضمن الأحوال الشخصية للمسلمين بما لا يضرّ بالممارسة المتساوية للحقوق المدنية والسياسية، وبذلك فإنه يسمح بنوع من التقليد السّلمي بين حضارتين..."[2].

كانت تصريحات المتجنّسين تصبّ أغلبها في طريق تحقيق إدماج الأهالي الجزائريين واكتسابهم للمواطنة الفرنسية، فقد أقرّ طاهرات بإمكانية تشكّل أمة عن طريق الإدماج "إنّ دمج الأعراق يسمح بتكوين أمة ستقيم فيها الأجيال الفرنسية المولودة في الجزائر مع جماهير الأهالي المشبّعة بالثقافة الفرنسية روابط فكرية ومشاركته مصالح جد قوية تفرض عليها حياة مشتركة"[3].

كانت جماعة صوت المستضعفين تحلم باختفاء الخلافات الحالية حول الأجناس والأديان، ورغبتها في تكوين شعب واحد يقترب من العنصر الحضري، والطُموح إلى اليوم الذي لا نفرق فيه بين الأوروبيين والسكان الأصليين، وتساءلت جريدتهم: ألم يُعلن مجلس

---

[1]- **La voix des humbles**, n°:54, novembre 1927.

[2] - **La voix libre**, 28/04/1947.

[3]- محفوظ قداش، **الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص 271.

الشيوخ في 14 جويلية1865[1] أنّ كل الجزائريين هم فرنسيون؟ ثم تُجيب قائلة: تمّ الإندماج رسميًا. في الواقع تمّ تحقيق ذلك بالفعل. وقدّمت في هذا الخصوص مثالا حول الإدماج في المجال الإقتصادي "يلتقي الفرنسيون والسكان الأصليون ويعملون معا من أجل ازدهار البلاد، ومهما يقال فإنّ التّفاهم كامل في الريف، غالبًا ما يكون عداء المستعمرين والأهالي أسطورة، بلاد وقرى الإستعمار لا يوجد بينهم أدنى خلاف، بعض المستعمرين والسياسيين وحْدهم مازالوا يثيرون شبح المقاومة للحضارة والإستعداد للثورة[2]. وهنا فإن جريدة صوت المستضعفين تُعارض العنف والثورة ضد الإستعمار، حيث دعت إلى الوفاق والتفاهم بين الفرنسيين والسكان الأصليين في سبيل النهوض بالبلاد نحو الإزدهار. وهذا التوجه هو ما كان يدعو إليه فرحات عباس حين رفع شعار الثورة بالقانون، ورفَض العنف الذي تمارسه بعض الأحزاب السياسية ضدّ الإستعمار.

وفي ذات السياق أكّدت جريدة صوت المستضعفين على أن الجزائريين أصبحوا فرنسيين منذ قانون سيناتوس كونسيلت"...لا أحد يجهل في الواقع أنّ الأهالي الجزائريين أصبحوا فرنسيين من قبل مجلس الشيوخ في 01 جويلية 1865، إنّهم سواء أحيوا ذلك أم لا، أبناء فرنسا مواطنون فرنسيون محرومون مؤقتا من الحقوق السياسية والمدنية، لذلك من غير المنطقي الحديث عن التجنس"، وبرّرت عدم إقبال الجزائريين على طلب الحصول على الجنسية الفرنسية بأنّ أسلافهم حصلوا عليها بالفعل[3]. من جهة أخرى كتبت صوت الأهلي مقالا برّرت فيه تأييدها للتجنيس بتقديمها نموذجا حول ما كتبه السيد أوغستين برنار في كتابه "الجزائر" عن استيعاب الرومان لأسلافنا[4].

---

[1] - ورد في الفصل الأول من هذا المرسوم "الأهلي المسلم الجزائري فرنسي؛ لكنه يستمر خاضعا لأحكام القانون الإسلامي، ويمكن استدعاؤه للخدمة في جندية البر والبحر، ويمكن توظيفه في الوظائف المدنية الجزائرية، ويمكنه -إذا طلب ذلك- أن يتمتع بحقوق الوطني الفرنسي، وفي هذه الحالة تجري عليه الأحكام المدنية والسياسية الفرنسية. ينظر توفيق المدني، **كتاب الجزائر**...، المرجع السابق، ص 350.

[2]- **La voix des humbles** , n°:50, fevrier 1927.

[3]- **La voix des humbles**, n°:52, setembre 1927.

[4]- نَصْ أوغستين برنار كاملا في: **La voix indigène**, 23/09/1943

وأمّا بخصوص الأحوال الشخصية الإسلامية للجزائريين، فقد أكّدت صوت المستضعفين على ضرورة تخلّي المتجنسين عن وضعهم الإسلامي الشخصي من أجل التمتع بجميع حقوق المواطنة الفرنسية، وانتقدت من ينتفضون ضدّ المتجنّسين "إنّ مسألة التمييز بين المتجنّس وغير المتجنّس تظلُّ قاسية داخل جمعيتنا، حتى أنّها كادت أن تصبح جُرثومة ضارة بمجموعتنا، حتى اليوم على الرغم من ازدهارنا وتماسكنا وتضامننا الوثيق، يحاول عدد قليل من الضائعين بخُبث تسميم الأرواح وزرع الإنقسام، والمثير للدهشة أنّهم لا ينتفضون ضد المتجنس عن قناعة أو تعصب ديني، ولكن فقط من أجل التراجع عمّا تمّ إجراءه بشكل جيّد وعرقلة عمل المنظِّمين والمخلصين لعمل يعتبر مفيدا في كل مكان[1].

وأَوضح رابح زناتي أنّ الأحوال الشخصية ليست عقبة كما يُزعم، حيث يندمج الكاثوليك والبروتستانت في نفس القوائم الإنتخابية، والشيء الأساسي هو إجبار المسلمين على احترام القوانين العضوية للجمهورية مع احترام أحوالهم الشخصية، والتي لا يوجد منها سوى نمط لا يُعيق المؤسسات الوطنية بأي شكل من الأشكال. ودعا أيضا إلى إدماج المجتمع الجزائري دون التخلي عن تعاليم الإسلام "للمسلمين الجزائريين مصلحة في الإندماج مع الفرنسيين أي أن يأخذوا -الجزائريين- منهم كل ما يشكّل تفوّقهم دون التخلي عن أي شيء من تعاليم الإسلام، العديد من المسلمين الآخرين فعلوا ذلك من قبلهم وهم سعداء جدًا به..."[2]. ومن الواضح أن نشير هنا أنّ دعوة رابح زناتي للإندماج مع الحفاظ على الأحوال الشخصية لم تكن تمثّل موقفه الحقيقي الدّاعي إلى الإندماج التام في المجتمع الفرنسي حتى وإن تطلب الأمر التخلي عن مبادئ الإسلام، وهذا ما توضحه العديد من مقالاته الصحفية التي سنتطرق لبعضها في سياق البحث.

وقد اعتبر رابح زناتي أن الإندماج هو الملاذ الوحيد لبناء الوحدة الإسلامية المأمولة، وهو في ذات الوقت مبرّرا للوجود الفرنسي بالجزائر، وعليه فيتوجب على الطرفين (الفرنسيين والجزائريين) أن يسعوا باجتهاد لتحقيق ذلك. يقول في هذا "إنّ الجزائر يجب أن تتحوّل إلى

---

[1]- **La voix des humbles**, n52, septembre 1927.

[2]- **La voix indigène**, 24/05/1946.

فرنسية، ليس فقط بالمساهمة الفعالة للأهالي في الحياة الإقتصادية، وتبنّي أفضل طرق العمل؛ وإنّما أيضا بتغيير الذهنيات حتى تزول وتضمحل كل الفوارق، وعندها بإمكاننا القول أنّ في الجزائر يعيش فرنسيون لهم شعور وتطلُّع واحد"[1]، وصرّح في موضع آخر قائلا:"يجب على الأهالي عدم اعتبار المعمِّر عدوا حسب ما يقوله لهم المجرمون، لكن صديقا أكثر تحضرًا وقادرًا على دعوتهم إلى التقدّم والمساهمة في رقيّهم"[2].

قدّم رابح زناتي من خلال مقال له بعنوان "هل حدث الإندماج بالفعل"، مثالا حول إندماج اليابان في المجتمع الغربي دون أن تتخلى عن هويتها الوطنية، فيقول:"وخير مِثال على الإستيعاب هو اليابان التي استمدت من الغرب أساليب عملها وتقنياتها وتحقيقاتها العلمية، وحافظت على معتقداتها وعاداتها الاجتماعية، وكل ما يشكّل طابعها الصحيح"[3].

كما شنّ زناتي هجوما على منتخبي فيدرالية قسنطينة فقال:"صِنف من المتشبّعين بالنفوذ الفرنسي أكثر خطورة ربّما من مريدي موسكو، وواجبنا هو تقديمهم للمحاكمة باسم الشعب"، وشبَّههم أيضا بـ"عصابة منظّمة تُبدي معارضة آلية لكل ما هو فرنسي، وتعمل في الظل على تقويض السلطة الفرنسية"[4].

وكذلك هاجم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين واصفا أعضاءها بالوهّابيين المقلِّدين، وقاد أواخر فترة الثلاثينات حملة دفاعا عن مشروعه الإندماجي؛ استهدف من خلالها نشاط العلماء؛ كوْنهم أصبحوا يشكّلون خطرًا على مشروعه بعد انسجامهم الأخير مع النخبة والمنتخبين، خاصة مع تجربة المؤتمر الإسلامي الأول، فالجمعية في نظره "حقّقت نجاحا منقطع النظير لا يستطيع عاقل أن يُنكره، كما لا يمكن التقليل من نتائج تحرُّكِها الثوري مستقبَلا"[5]. هكذا دفعه مشروعه بخصوص المواطنة إلى إقصاء كل التوجهات المناوئة، بهدف

---

[1]- نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية**، المرجع السابق، ص ص 192-193. نقلًا عن: **La voix indigène**, n :01, 13/16/1929

[2] - محفوظ قداش، **الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص 339.

[3] - **La voix indigène**, 24/05/1946.

[4]- محفوظ قداش، **الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص 339.

[5]- نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية**...، المرجع السابق، ص 195.

إعطاء ضمانات أكبر لتجسيد أحلامه، ولم ير في غير النخبة المتطرفة طرفا مناسبا لتولي مهمة تحقيق مشروعه، واعتبر مشروع العلماء ألدّ الأعداء والمنافسين، فتكفّل بمتابعة ورصد تحركات العلماء وربطها حتى بأطراف خارجية، وانتقدهم لأنهم اقتحموا الحياة السياسة. واستبعد الشيوعيين لقصور طرحهم القائم على الطبقية والمنفعية، وقدَح في الإستقلاليين ذوي المستوى الثقافي المحدود. وبهذا دعّم زناتي فكرة ترْك فرنسا تُحقق مشاريعها الحضارية في الجزائر، ومنْحها الوقت الكافي لتحقيق مصالح الأهالي المسلمين الذين ينبغي عليهم ألا يخوضوا في شؤون السياسة؛ بحجّة أنّهم بعيدون عن الثقافة المطلوبة لذلك، ونصحهم بألا يتّبعوا الدعوات والنداءات الإصلاحية والشيوعية والقومية، وفي المقابل أَوكل لجماعته مهمة الإرتقاء بفكر ووعي الأهالي لفهم أبجديات الحضارة قصد تأهيلهم للمكانة المنتظرة، وإلا فإنّ مصيرهم سيكون عودتهم إلى البؤس والتخلّف[1].

أوردت جريدة صوت الأهلي محاسن التجنيس على الجزائريين:"...التجنيس سيفتح لهم كل الأبواب ويحسِّن حالتهم المادية، ويضمن استقلاليتهم، ويسمح لهم بلعب دور الرجال الأحرار. هذا لا يمنعهم من أن يكونو ا مسلمين صالحين، ومن آداء واجباتهم الدينية مثل المسلمين من جميع الجنسيات الأخرى ومن نيل الجنّة. إذا كانت هذه قناعاتهم، الإسلام ليس شرسا ولا عنيدا، يكفي كما يقال نُطْق الشهادة إلى الأبد[2].

بدوره فضّل المحامي مختار حاج سعيد سياسة الإندماج واعتبرها قضية الأجيال القادمة، ومبتغى التطوّر، وأكّد أنّه من أنصار سياسة التقارب والشراكة والإتحاد الفرانكو إسلامي المبنية على المصالح والإحتياجات المشتركة والإحترام والثقة المتبادلة[3].

وبالرغم من مجهودات النخبة الليبرالية في سبيل تحقيق الإندماج فإن الإدارة الإستعمارية كانت ترفض ذلك. وهو ما يكشف عن حالة التناقض التي أصبح عليها أفراد هذه النخبة؛ ممّا جعلها تقع في تناقض بين البقاء على حالتها بالمطالبة بالتجنّس؛ وبين العودة إلى

---

[1]- نفس المرجع، ص 195. نقلا عن **La voix indigène** , n : 435. 22/02/1938.

[2]- **La voix indigène**, 24/05/1946.

[3]- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص 275.

التوجه الوطني والتخلّي عن الفكر الإندماجي. ويكشف حقيقة هذا ما صرّح به رابح زناتي في مقال له بعنوان "المتجنّسون المساكين"، قال فيه:"أنه قد ظنّ الظّانون بأنّ التجنس يُدخل المرء أصالة في العائلة الفرنسية، فضحّوا بالكثير من أجل ذلك ماضيهم وتقاليدهم ودينهم، وجعلوا أنفسهم عُرضة لامتهان وازدراء بني جلدتهم، إلّا أنّهم بدل أن يصبحوا مقابل ذلك فرنسيين؛ أصبحوا طبقة ثالثة في البلاد لا هُم من الفرنسيين ولا هُم من الأهالي، وأصبحت الجزائر تشمل طبقة الفرنسيين تليها طبقة المتجنسين وطبقة الأهالي"[1].

وفعلًا فقدْ وجد طالبي المواطنة صعوبة في إيجاد مكان بين الفرنسيين، حيث كانت إجابة الموظف الفرنسي لطالب الجنسية الفرنسية "كيف أنت من الأهالي، ألا يكفيك ذلك؟ وهل تعتقد أنّه لا يوجد فرنسيون كفاية بدونك؟[2]، إضافة إلى معاناتهم داخل مجتمعهم ومن جهة أهاليهم، وهو ما أكّده رئيس جمعية الأهالي المتجنّسين سعدي آكلي بعمالة الجزائر في قوله:"إنّ الأحوال الشخصية ليس لها علاقة بالعقيدة ولا بمراسيم ديانة...إنّ الحكم الذي طُبِّق على أُوسعدة الذي رفض إمام جامع دلس الصلاة عليه ليس مبنيا على نص قرآني ولا فتوى صريحة؛ إنّما هو حكم صادر من عواطف معادية لفرنسا"[3]. كما تعرّض المتجنّسون لردود قوية من طرف رجال الإصلاح الذين حاربوا التجنيس بالدعوة إلى التمسك بالإطار الإسلامي للجزائريين، والحفاظ على مقومات الهوية الوطنية الجزائرية.

في ذات التوجه طالب شريف سيسبان بالإندماج التدريجي والسّلِس في العائلة الفرنسية للنخبة الجزائرية، ثمّ أكّد أنهم يريدون أن يَصلوا إلى حيث يكون في الجزائر المزيد من الفرنسيين؛ فقط الذين لهم نفس الالتزامات ويتمتعون بنفس الحقوق، والحفاظ على السيادة الفرنسية، باختصار بحيث لم تعد الجزائر مجرد مستعمرة؛ بل بالمعنى الحقيقي للكلمة مقاطعة فرنسية حقيقية. ليؤكد في الأخير أنّهم يرغبون في هذه النتيجة بصدق وحماس، لأنهم يؤمنون أنّ القيام بذلك هو لخدمة مصالح السكان الأصليين، وأيضا المصلحة الحقيقية لوطننا العظيم

---

[1]- توفيق المدني، **كتاب الجزائر**...، المصدر السابق، ص352.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03 ...، المرجع السابق، ص 61.

[3]- ثنيو نور الدين، المرجع السابق، ص168.

فرنسا[1]، فمن المؤكد حسب شريف سيسبان أنّ الجزائر المستعمرة امتداد لفرنسا حيث المناخ وظروف الحياة تميل إلى التّراب أكثر فأكثر من المناخ وظروف الحياة في فرنسا، فالجزائر ليست مثل باقي المستعمرات ولا مثل دول المحمية المجاورة؛ إذ يشعر الفرنسيون في الجزائر أنّهم في وطنهم[2]

بشكل عام فقد أكّدت النخبة الليبرالية في برامجها على ضرورة إدماج المجتمع الجزائري داخل الأمة الفرنسية، ونبذ العنصرية الإستعمارية المنتهجة من قبل المعمرين والإدارة الفرنسية في الجزائر، بهدف تمتّع الشعب الجزائري بمزايا الحضارة والمواطنة الفرنسية.

إنّ طموحات وآمال النخبة الليبرالية في إدماج المجتمع الجزائري ضمن الأمة الفرنسية لم تتحقق في الواقع، بالرغم من الثقافة الفرنسية التي تحملها تلك النخبة، وعدم معارضتها للإستعمار الفرنسي ودعوتها إلى الإندماج، إلا أن ذلك لم يشفع لها لدى الإستعماريين؛ بحيث كانت بالنسبة للإستعمار الفرنسي مثل باقي الشعب الجزائري رعايا وليسوا مواطنين كاملي الحقوق السياسية والمدنية. يفسِّر هذا الرفض المُمنهج لمطالب هؤلاء أنّ هدف فرنسا لم يكن إدماج الجزائريين وإدخالهم في الحضارة كما كانت تَعتقد تيارات النخبة الليبرالية؛ وإنما كان هدفها هو إنجاح السياسة الإستيطانية، ومحاربة الهوية الوطنية الأصيلة، وتغيير التركيبة الإجتماعية للمجتمع الجزائري.

رابعا: الوجود الفرنسي والإستقلال

تُعتبر مسألة الوجود الفرنسي في الجزائر من أهم المسائل التي أثير حولها النقاش إبان فترة الاستعمار الفرنسي وسط المجتمع الجزائري، وبالأخص تيارات الحركة الوطنية الجزائرية، خاصة تلك المثقفة ثقافة فرنسية والتي طالبت بالإدماج ضمن الكيان الفرنسي. فقد اختلفت نظرتهم الى مسألة التواجد الإستعماري الفرنسي في الجزائر واستقلال الشعب الجزائري، مقارنة بمواقف أطراف أخرى، خاصة منها التيار الاستقلالي.

---

(1) - Cherif Sisbane, **Notes sur les Réformes désirées par la fédération des Élus des Indigènes du Département de Constantine**, impimerie braham, Canstantine, 1931, p15.

(2) - Ibid, p12.

لم يَلق تواجد فرنسا الإستعماري في الجزائر معارضة من قبل نواب النخبة الليبرالية، حيث رفضوا أن يُتّهموا بمعاداتهم لفرنسا؛ بل كانوا يخشون ذلك، وكانت بيانات الولاء السِّمة العامة لهم، واختلفت فقط في شِدّتها "نحن هنا للدفاع عن مصالح إخواننا في الدين، وكذلك مصالح السكان الفرنسيين، وفوق كل هذا مصالح فرنسا، إننا نريد العمل باتحاد وثيق من أجل ازدهار الجزائر"، وكتب منتخبون للمحافظ "إنّ لكم فينا فرنسيون مسلمون لا يبحثون إلا على العيش في سلام، وفي اتحاد مع كل الفرنسيين القاطنين في هذا البلد في كنف فرنسا"[1].

كانت نظرة الليبراليين إلى فرنسا أنّها ستُخلصهم من التخلف والإنحطاط الذي كان عليه الشعب الجزائري وأنها ستُدخله في الحضارة الفرنسية، ممّا جعلها –النخبة الليبرالية- ترى أنّ المقاومة الشعبية للإندماج من علامات الجهل والتعصب، وأن الشعب الجزائري مثل بقية الشعوب عاجز عن وضع حَجره في الصرح، وبما أنّه عبد لألد أعدائه فإنه سيكون بالعكس مستعد لأن يرمي ذلك الحجر على رأس كل من يحاول أن يوقظه من سباته لوضعه على طريق التقدم[2]. وحسب شريف سيسبان فإنّه كثيرا ما أَعلن السكان الأصليون عن امتنانهم لفرنسا كونها منحتهم السلام والأمن، ولأنّها تعهّدت باستمرار بتعليمهم وتثقيفهم، ورفع المستوى الأخلاقي لأبنائهم، فهم يعتبرون أنّ لفرنسا مصلحة في أن يشعر السكان الأصليون بالسعادة تحت رعايتها[3].

كما لم يكن عباس يرى أي حل للمسألة الجزائرية خارج السيادة الفرنسية، وأكد في تقريره الذي قدمه إلى وزير الداخلية وبعد الحديث عن المقاومة الجزائرية:"أن الجزائر مقاطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ من الأمة الفرنسية"[4]. وخلال الإحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر رفض عباس استقلال الجزائر عن فرنسا؛ إذ آمن بمبدأ الحكم الفرنسي كبقية النخبة الوطنية،

---

(1)- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص ص 398-399

(2)- نفس المرجع، ص273.

(3) - Cherif Sisbane, Op.cit, p 03.

(4)- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص 502

ولم يكن قادرا على تقبّل حقيقة الأمة الجزائرية والوطن الجزائري آنذاك، وحسب عباس فإنه من الوهم إثارة قضية الوطنية الجزائرية وفرنسا محتفلة بمرور قرن على احتلالها للجزائر[1].

أعلن الدكتور سعدان في خطاب سياسي في نادي الشباب عن الولاء لفرنسا في إطار دعوته للإنضمام إلى حزب الإتحاد الشعبي الذي أسّسه فرحات عباس، وبحضور ما بين 200 إلى 300 جزائري أكد "أنّ حركة الأهالي كانت دائما موالية لفرنسا، وأنّه في الظروف التي مرّت للتو عبر بلدنا، لم يتردد المسلمون في إعلان ولائهم وتعلقهم بالميتروبول...فالسكان الأصليون ليسوا معادين لفرنسا"[2].

وبالرغم من مطالبة الإتحاد الديمقراطي بالإستقلال إلا أنه لم يكن استقلالا كامل الأركان؛ إنما من منظورهم تعترف فرنسا باستقلال الجزائر ضمن الإتحاد الفرنسي، مطالبا في ذات السياق بالمساواة، صرح السيد سعدان:"إنّنا نرفض موقع الأنديجينا في الدرجة الثانية، ونطالب بالمساواة، لأنه لا يمكن أن نجعل من الأهلي الجزائري مواطن من الدرجة الثانية كما ندعو وبشدة إلى نهاية الإستيطان. ففكرة الإستقلال لدى النخبة الليبرالية المنتمية إلى حزب البيان وحسب قدور ساطور أن المسائل الخارجية للدولة يمكن أن يُفتح حولها النقاش[3]. وفي نفس التوجه أكّد الدكتور لخضاري:"إنّنا نتطلع إلى وِفاق جميع العناصر التي كانت تقطن الجزائر، ونتمنى ذلك من صميم فؤادنا، ولن نتوقف أبدًا عن تكرار أنّنا فرنسيون ولا شيء غير فرنسيون"[4].

أمّا بالنسبة لجماعة صوت المستضعفين[5]الليبرالية فإن مسألة الوجود الفرنسي واستقلال الجزائر كانت غائبة في طروحاتها، فقد كتبت جريدة صوت المستضعفين في هذا

---

[1]- عباس محمد الصغير، المرجع السابق ، ص54.

[2]- A.N.O.M, carton 9h45, Activité particuliere dépt: Canstantine, comissariat de police, à Monsieur de Canstantine, Canstantine, rapport 28/8.

[3]- طاعة سعد، المرجع السابق، ص209-210.

[4]- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**...ج01، المرجع السابق، ص506.

[5]- من الأقلام التي كتبت في جريدة صوت المستضعفين وناصرت الإدماج نذكر: فاسي، طاهرات، ليشاني، وبعض الأسماء المستعارة مثل "ناسك جرجرة l'ermite de djurdjura، المسلم الصالح un bon musulman . ينظر: حباطي عايدة، المرجع السابق، ص164.

الشأن مقالا بعنوان"الأهالي الجزائريون والهيمنة الفرنسية"، وممّا جاء فيه "ليس من الصحيح أنّ العرب والقبائليين يُغذّون مخطط الإنسحاب من الهيمنة الفرنسية من أجل استعادة الإستقلال الوهمي..."[1]، ورفض أصحاب الجريدة بشدة بأن يوصَفوا بالمعادين لفرنسا كما أطلقت عليهم صحافة المعمرين، ودافعوا عن مواقفهم الموصوفة بالثورية واستنكروا روح التطرف في طروحاتهم، ورفضوا زحف الشيوعية نحوهم[2]. كما رفضوا وجود قضية جزائرية، ومنها كتبت الصحيفة ذاتها قائلة:"ليس هناك قضية أهالي، لكن هناك قضية فرنسية فقط، فكان المثل الجمهوري الفرنسي هو النموذج والهدف المنشود لدى هؤلاء"[3].

وقد رفض رابح زناتي استقلال الجزائر الذي سيتحقّق فقط عند الهيمنة الأجنبية على الفكر الإنفصالي على الجماهير الأهلية، كما اعتبر أنّ تقليص وصاية فرنسا بحجة اللامركزية خطأ[4]. ففرنسا كانت بالنسبة لرابح زناتي تمثل كيان سياسي وحضاري كبير وقوة عالمية، سمحت لها انتصاراتها المتتالية في أرجاء واسعة من العالم إلى تصدّر العالم، وباعتبارها قوة مهيبة الجانب، يُبرّر لها القيام بمهمة حضارية في العالم؛ ومنها الجزائر التي سيطرت عليها منذ 1830. وأكد زناتي بمناسبة الإحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر أن الوجود الفرنسي في الجزائر كان إيجابيا، على كل المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية؛ إذ أن الأهالي في نظره استفادوا نتيجة احتكاكهم بالحضارة الفرنسية من مزايا عديدة من القيم والمثل الحضارية، ووسائل الصناعة والعلوم الحديثة، وطالب في هذا الصدد بالإبقاء على السيادة الفرنسية وتحويل الجزائر إلى مقاطعة فرنسية بدلا من مستعمرة فقط، يسكنها فرنسيون يتملّكهم نفس التعلّق بفرنسا، ولهم نفس الحقوق والواجبات[5]. فبعد انجازات فرنسا الرائعة، والأعمال النبيلة التي قدمتها في الجزائر طيلة 100 سنة من الإستعمار، لا يمكن في نظره -زناتي- إعادة النظر في

---

(1) - **La voix des humbles**, n°:32, décembre 1924.

(2)- نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية** ...، المرجع السابق، ص242.

(3)- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص 270.

(4)- نفس المرجع، ص272.

(5)- ثنيو نور الدين، المرجع السابق، ص 61.

شرعية وجود فرنسا الإستعمارية في الجزائر، ولا حتى وضع مسألة الإستعمار الفرنسي في الجزائر موضع السؤال، ذلك لأنه وحسب زناتي استمد شرعية وجوده من خلال الإنتصارات المتلاحقة التي حقّقها ضد المقاومة الجزائرية المسلحة خلال القرن 19، كما أنه استمد شرعيته كذلك من دوره الحضاري في العالم[1]، ونورد في هذا السياق مقالا ورد في جريدة صوت المستضعفين بمناسبة التحضيرات لاحتفالات الذكرى المئوية للإحتلال:"...ليس لدينا أهداف أخرى غير تلك الخاصة بالمساعدة في تأكيد فرنسا في بلدنا الجميل، بعد مئة عام من الإحتلال، وبعد كل الفوائد التي قدمتها لنا، من واجبنا أن نحبّها ونجعلها أَحب مَن حوْلنا"، ثم يتسائل:"ألسنا مدينون بموقفنا الفكري والأخلاقي؟ أليست هي التي أنقذتنا من البربرية؟، نودّ أن يصادق حب فرنسا وكل ما هو فرنسي على شعار العالم الإسلامي في شمال إفريقيا.."[2]، وأكد في مقال آخر تأييده لفرنسا وخدمته لنظامها الديمقراطي فيقول "نحن لا ننسى ما نحن عليه: خُدّام متواضعون لنظام ديمقراطي، لا يمكننا إلا أن نلعب دورا متواضعا، لكنّنا مخلصون ومليئون بالوعود للمستقبل، قبل كل شيء نحمل كل ما لدينا من حسن النية ورغبتنا الصادقة للمساعدة في العمل الحضاري الذي تقوم به فرنسا السخية في هذا البلد"[3].

وعلى هذا الأساس فإن مواقف زناتي لم تكن تختلف عن باقي أفراد الجماعة، حيث بذل جهدا كبيرا في سبيل إيجاد الوسائل الكفيلة بتحقيق مشروع جيله، والذي يهدف إلى حصول الأهالي على حقوقهم في المواطنة الفرنسية، وهنا فإنّ زناتي لم يطرح للنقاش مسألة شرعية الوجود الفرنسي نفسه، إنما ربط تاريخ الجزائر بالاحتلال العسكري الفرنسي للجزائر، خاصة وأن فرنسا تمثل بالنسبة إليه رائدة في نشر الحضارة في أوروبا والعالم، ويبقى عليها في الوقت الحالي أن تسعى لتعليم الأهالي وتحضيرهم، وأن تتعامل معهم كمواطنين وليس كرعايا. يقول في هذا الصدد:"يتوجب على فرنسا أن تجعل الجزائر مقاطعة فرنسية بدلا من مستعمرة، بحيث

---

[1]- ثنيو نور الدين، المرجع السابق، ص61.

[2]- **La voix des humbles** , n°: 51, mars-avril 1927.

[3]- **La voix des humbles** , n°: 50, fevrier 1927.

يقطنها فرنسيون مُحبون، لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات"[1]. ويضيف:"...علينا أن ندرك أنّ مصيرنا مع فرنسا ونريد البقاء تحت رعايتها، يجب أن ندافع عن نظامها الذي يحافظ على نظامنا، ويجب أن نصون رغبته في المساهمة في مثله الأعلى، وأن نتمرّد ضد أي مؤسسة انفصالية تتحرر من العبقرية الفرنسية التي تشبّعنا منها، والتي من شأنها أن تجعلنا نفقد منفعة الحضارة الفرنسية التي تتكيّف جيدا مع أفكارنا الجديدة"[2]. وهكذا وحسب رابح زناتي فإن الهيمنة الفرنسية لا جدال فيها، وأنه يجب على فرنسا مساعدتنا في تنفيذ الإصلاحات الأساسية، وإرساء سياسة مراعاة وتحسين الوضع الإقتصادي للسكان الأهالي[3].

إن غياب إشارات حول استقلال الجزائر وطرد الإستعمار الفرنسي ضمن برامج النخبة الليبرالية بكل تياراتها راجع تحديدا إلى مدى التأثير الكبير الذي وقع تحته هؤلاء في المدارس الفرنسية وجامعاتها، وبهذا فإنهم لم يكونوا يعارضون الوجود الإستعماري في الجزائر بقدر ما كانت معارضتهم للإحتلال القائم على الظلم والعدوان الممارسان في حق شعبهم، بحيث اعتبر أغلب عناصر النخبة الليبرالية أن الفرنسيين جاؤوا ليدخلوهم في الحضارة الفرنسية ويخرجوهم من حالة التخلف والإنحطاط، وهو الأمر الذي جعلها تستعمل شعارات الثورة الفرنسية الداعية إلى الحرية والمساواة والأخوة وحقوق الإنسان كسلاح في وجه سياسة التمييز العنصري والمطالبة بتطبيق تلك الشعارات في الجزائر بين المجتمعين المستوطنين والسكان الجزائريين. ولتحقيق ذلك دعت إلى إدماج المجتمع الجزائري في البوتقة الفرنسية رغم اختلاف نظرة عناصر النخبة الليبرالية اتجاه الإندماج بين داعي إلى الإندماج الكلي وداعي إلى الإندماج الجزئي.

بالرغم من تطور الفكر السياسي لبعض الليبراليين كفرحات عباس خلال وبعد الحرب العالمية الثانية؛ إلا أنه لم يناقش مسألة الوجود الإستعماري في الجزائر، بل كان دائما يراهن

---

(1)- نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية**...، المرجع السابق ، ص 194. نقلا عن:.**La voix indigène** , n°: 47, 01/05/1930

(2) - **La voix indigène**, 07/09/1939.

(3) - **La voix indigène**, 15/09/1936.

على أن حل المسألة الجزائرية لا يمكن أن يخرج عن السيادة الفرنسية من خلال الدعوة إلى الحل الفيدرالي الذي يُبقِي الجزائر تحت الحكم الفرنسي.

خامسا: الإنتماء للعالم العربي والإسلامي

كانت مسألة الإنتماء للعالم العربي والإسلامي حاضرة في برامج ومطالب النخبة الليبرالية، ففيدرالية المنتخبين المسلمين لم تكن تعترف بالشخصية السياسية للجزائر كدولة لها في الماضي شرعية تاريخية، وكانت تعتقد في فعالية المشروع السياسي الديمقراطي الذي يحترم الثقافة العربية الإسلامية للشعب الجزائري[1] .

وقد جاء على لسان فرحات عباس في مقاله الشهير عندما قال أنه "فتّش عن القومية الجزائرية في بطون التاريخ فلم يجد لها من أثر، وفتّش عنها في الحالة الحاضرة فلم يعثر لها على خبر، وأخيرا أشرقت عليه أنوار التجلي فإذا به يصيح: فرنسا هي أنا"[2]. وكان إنكار عباس لوجود أُمة جزائرية لظنّه أنّ الحل الأمثل يكمن في الاندماج في الأمة الفرنسية، إلا أن ما كان يعيق عباس هو الفرنسيون الجدد الذين استوطنوا البلاد[3].

أمّا ابن الحاج فقد حذّر في خطاب له أمام مستمعيه بأن لا يستمعوا إلى الدعاية الشفوية أو المكتوبة عن الوطنية الدينية أو القومية الإسلامية، وذلك لأنه لم يسمع قط بالقومية الكاثوليكية أو البروتستانتية أو غيرهما[4]. نفس الموقف صرّح به حاج سعيد قائلا:"ليس لدينا وطنين، إسطنبول والخليفة هي بالنسبة لنا كمسلمين مثل روما والبابا المسيحي، وليس أكثر من ذلك باستثناء تعاطف معين من المجتمع الديني، ليس لدينا شيء مشترك مع الأتراك والفرس أو المصريين"[5].

---

[1]- الطاهر عمري، المرجع السابق، ص 261.

[2]- عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص 376.

[3]- يوسف بن خدة، المرجع السابق ، ص ص78- 79 .

[4]- ابو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص 62.

[5]- Mahfoud Kaddache, **Histoire de nationalisme**, t02…, Op.cit , p 216.

أمّا بخصوص المتجنسين فقد كان أغلبهم يجهل تاريخ بلاده، بسبب تلك الصورة المثالية التي ترسّخت في أذهانهم حول تاريخ فرنسا وحضارتها، وهو ما جعلهم يتنكّرون لماضيهم العربي الإسلامي ويعلنون الخضوع والولاء للسيادة الفرنسية، وهذا ما اعترفت به صوت المستضعفين في عددها الأول بديمومة السيادة الفرنسية "إنّ الأهالي الخاضعين للسيادة الفرنسية لا يطلبون إلا العيش في سلام، أما فيما يتعلق بالقومية الإسلامية فإنها لم توجد"[1].

لقد كان هؤلاء مناهضين لمفهوم الأمة الجزائرية تأثُّرا بتبريرات المستشرقين حول الإنتماء العربي الإسلامي للجزائر، من ذلك ما صرح به "ديبارمي" أنّه لا وجود للعرب في شمال إفريقيا بل ما هو موجود هم البربر على درجات متفاوتة من التعريب[2]. أما "قوتييه" فأكّد أنّ الشمال الإفريقي لم يكن في يوم من الأيام شعبا ولا دولة مستقلة، مؤكِّدا أن البربر الذين اعتبرناهم غداة الغزو شعبا واحدا مع العرب نجدهم الآن يحصلون على حق المواطنة في هذا البلد الذي كان دائما بلدهم الأصلي"[3]. نفس الفكرة صرّح بها ليشاني من أنّ "العرب والأتراك لم ينجحوا مثلهم مثل الرومان والفينيقيين في إحداث تغيير عميق على الطابع البربري لأن أهالي شمال إفريقيا هم خاصة البربر"، ويضيف في مكان آخر "في الحقيقة أن شمال إفريقيا بربري عربي لاتيني"[4].

وقد جاء في جريدة صوت الأهلي مقالا أكّد على أنّ الإحتلال الفرنسي جاء من أجل طرد المسيطِرين على الجزائر؛ نافيا في الوقت ذاته تاريخ المنطقة في مقاومة الإحتلال الغربي عبر العصور، وهنا نقتبس مقتطفا منه "ذلك بحقيقة كل التاريخ عبر القرون. في الواقع وحتى قبل يسوع المسيح، عانت الجزائر من كل الهيمنة. في المقابل كانت الفينيقية والوندال والبيزنطية والرومانية والعربية والتركية، وإذا تمّ إحضار فرنسا إلى الحدود الجزائرية، فقد كان ذلك بروح غزو المسيطِرين وليس بروح الغزو أكثر من تقديم البحر الأبيض المتوسط

---

[1]- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص106.

[2]- الطاهر عمري، المرجع السابق، ص248.

[3]- نفس المرجع، ص 247.

[4]- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص271.

لمنفعة جميع الشعوب من قرصنته من الدول البربرية، لا يحق لأي من العناصر العرقية التي تعيش وتتطور في الجزائر في ظل العَلم؛ في الأمن الفرنسي؛ في التقدم الفكري والأخلاقي الفرنسي، سواء من أصل فينيقي أو وندالي أو بيزنطي أو عربي أو تركي المطالَبة بالجزائر كملك خاص به"[1].

كما أنكر بعضهم إمكانية قيام وحدة عربية وفقا لما دعا إليه شكيب أرسلان، متسائلا "هل بالإمكان قيام الوحدة العربية اليوم؟ وهل بالإمكان تحقيق حلم شكيب أرسلان ؟ ثم يجيب:"لا نعتقد ذلك لأن مفهوم وحدة عربية لا يتوافق مع الواقع، ذلك أن الشعوب المسمّاة عربية أو الناطقة بالعربية ليس لها رابطة عرقية تسمح لها بقيام هذه الوحدة"[2]. وعليه فإن قيام أمة جزائرية في نظر هؤلاء وحسب ما صرح به طاهرات سيكون عن طريق دمج الأعراق التي ستقيم فيها الأجيال الفرنسية المولودة في الجزائر مع جماهير الأهالي المشبعة بالثقافة الفرنسية روابط فكرية وشراكة مصالح جدُّ قوية تفرض عليها حياة مشتركة[3]. كما تأثّر بعض الليبراليين المنحدرين من منطقة القبائل بالأطروحة البربرية الفرنسية الرافضة لكل ما له صلة بالعرب والإسلام، ولم تتظاهر الأطروحة البربرية بالدفاع عن الثقافة البربرية وتوضيحها؛ إنما كانت لإنكار التضامن الإسلامي العربي بهدف تقديم المنطقة روحيا وجسديا لفرنسا، وكانت هذه "الأطروحة البربرية الزائفة إيديولوجية مصطنعة، ورغم ذلك فقد تبناها بإخلاص البعض من أفراد النخبة"[4]. حيث أصبح هؤلاء يُعرِّفون بتاريخهم الثقافي لمنطقة القبائل، ويوجِّهون خطاباتهم في اتجاه الفكرة الإستعمارية[5]، وكان بلقاسم إبازيزن وحنفي لحمق وسعيد بوليفة أشهر هؤلاء بلا شك. امتازوا بمواقفهم المتطرفة اتجاه ماضيهم العربي الإسلامي، ونشروا أفكارهم في سبيل الذوبان الكلي في الأمة الفرنسية.

---

[1]- **La voix indigène**, n°: 660, 18/07/1946.

[2]- الطاهر عمري، المرجع السابق، ص 245.

[3]- محفوظ قداش، **الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص 271.

[4]- Gey Perveille, Op.cit, p 214.

[5]- كيميل ريسلير، المرجع السابق، ص192.

كتب في هذا الإطار الأستاذ بجامعة الجزائر سعيد بوليفة في مؤلّفه "الجرجرة عبر التاريخ" قائلا:"إن البربري في أيامنا هذه يستطيع أن يجعل من الحضارة الفرنسية مشعلا نحو الحق والعدالة "، أما حسني لحمق فقد أكد أنه يشعر بانتمائه دمويا إلى القديس أوغسطين، وهو عنده أقرب من انتماءه إلى عقبة ابن نافع وإلى العرب[1]. وضمن نفس التوجّه نفى بلقاسم ابازيزن تعارض منطقة القبائل مع تاريخ فرنسا في قوله "الشباب القبائلي ليس له آلهة ولا حضارة إسلامية ولا ثقافة محمّدية ..."، ويضيف "القبائل ليست من جنس سامي؛ لكن البحر الأبيض المتوسط المحصور عبر التاريخ في جبال جرجرة يُحسّ بقربه من الشعوب اللاتينية، وله حساسية قريبة من الشعوب اللاتينية..."[2].

المبحث الثاني: القضايا الإجتماعية والثقافية

أولا- التعليم

عملت الإدارة الاستعمارية منذ السنوات الأولى للإحتلال على محاولة غزو الجزائريين فكريا وثقافيا، وذلك عبر التعليم الذي يعتبر وسيلة رئيسية في نشر ثقافة ولغة المحتل، وقد حارب الإستعمار منذ البداية التعليم العربي الإسلامي وحاصره من أجل فسح المجال للتعليم الفرنسي بين الجزائريين، وكان الفرنسيون يهدفون من وراء سياستهم التعليمية إلى تحقيق مجموعة من الغايات أبرزها: إستبدال اللغة العربية باللغة الفرنسية -محاربة مقوّمات ومبادئ الهوية الجزائرية الأصيلة- تخريج نخبة جزائرية مثقفة ثقافة فرنسية تساهم في بسط نفوذ الإستعمار ونشْر ثقافته وسط الجزائريين، وتكون واسطة بين مجتمعها وبين الإدارة الإستعمارية.

وتُعتبر مسألة التعليم من المسائل الهامة التي أُثير حولها النقاش بين تيارات النخبة الليبرالية من خلال خِطاباتها ومنابرها الإعلامية المختلفة أبرزها الجرائد لكلا الجناحين تيار الإندماج التام وتيار الإندماج الجزئي.

---

[1]- الطاهر عمري، المرجع السابق، ص 250.

[2]- Gey Perveille, Op.cit, p 214.

مكّن التعليم حسب فرحات عباس الجزائريين من إدراك حقوقهم، والدفاع عن الشعب بشكل أفضل وحمايته من متاهة القوانين التي ظُلّل فيها، ومن سياسة ونُظم المنْع الإدارية الإستعمارية، فكانت بذلك المدرسة فرصة للنخبة ووسيلة تطوير، ومرتكز قوي. يقول عباس في هذا المعنى:"هل يلزم التذكير بأنّ شمال إفريقيا قد اعتنقت الإسلام في القرن السابع بواسطة التعليم الذي يحمل في ذاته معنى المساواة والإحساس بالحرية"، وهكذا فإنّه في المدرسة يُصنع تقارب الأعراق، وفيها تسقط الأحكام المسبقة وتختفي الأحقاد، وتظهر الصداقات[1]. كما كانت المدرسة في نظر عباس تُنسيهم آلام ومصائب شعبهم، إذ بدخولهم المدرسة يقول عباس ننسى الجراح التي تعترضنا في طريقنا وآلام الدواوير التي تقهرهم فيها[2].

إنّ المدرسة في نظر النخبة الليبرالية ومنها فرحات عباس وسيلة تُمكّن الجزائريين من إدراك حقوقهم وواجباتهم، مما يجعلهم يصبحون مواطنين، فيؤدِّي بدوره إلى تحسين أوضاعهم في كل المجالات، وحسْبه فإن رقابة الدولة للنظام المدرسي التعليمي يمثِّل رهانًا سياسيًا وبُعدًا استراتيجيًا هامّين[3]. كما أنّ التطور الفكري والإقتصادي لأي شعب يرتبط بشكل مباشر بتقدم التعليم[4]. الأمر الذي جعل النخبة الليبرالية تؤكّد على ضرورة أخذ وتبنّي العلم وطرق التعليم الحديثة، بهدف اللّحاق بالحضارة الغربية وقيمها العالمية وتطوّرها العلمي، وفي هذا يظهر تأثر هؤلاء بكمال أتاتورك الذي قال:"من أجل كل شيء في العالم، الحضارة والحياة والنجاح، أساسه هو العلم والمعرفة"[5]، ولهذا اعتبر فرحات عباس أنه لا يمكن ترقية الجزائر خارج إطار المدرسة الفرنسية، وبهذا فقد كان إجباريًا المرور عبر هذه المدرسة، حيث يتحصّل المتعلّمون على المعارف والشهادات، كما يتمكّنون من خلالها من الخروج من البؤس والفقر[6].

---

(1)- فرحات عباس، **الشاب الجزائري**...، المصدر السابق ، ص27.

(2)- يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص125.

(3)- يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص 375.

(4)- **La voix indigène**, 25 décembre1945.

(5)- يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص 376.

(6)- نفس المرجع، ص 375.

وأيّده في هذا فئة المعلمين الأهالي الذين رأوا أنّه من واجب الشعب الفاتح (فرنسا) أن ينشر التعليم على نطاق واسع على جميع المستويات للأشخاص الذين وُضعوا تحت قانونه، واستشهدوا في هذا بكل من جول فيري(Ferry) وبورد (Bord) وبول بيرت(Paul Birt) الذين بدأوا في تنفيذ خطة تعليمية واسعة لصالح الأهالي، ولسوء الحظ كان الزخم يتلاشى، سرعان ما اصطدم بمعارضة الفرنسيين المعادين لفكرة تعليم الجزائريين[1]، ويذكر عباس فرحات في هذا السياق أن بداية تعليم الأهالي كانت منذ 1892، وقد ظهر هذا التعليم في ظل عداء عام من طرف المستوطنين، حيث أن النتائج كانت ستكون أكثر لو وجد الأهالي المتخرجين من المدارس تعاطفا أكثر ضمن النّظام الجديد[2].

انتقد فرحات عباس الإستعمار في سياسته المنتهجة في تعليم الجزائريين؛ إذ ذكر أنّ هناك ما يزيد عن 800 ألف أهلي ممن هم في سن التمدرس، إلا أنّ عدد المسجلين في المدارس حوالي 36 ألف[3]. وذلك نتيجة معارضة المعمرين لتعليم أبناء الجزائريين حيث أنّه كلما طالبت النخبة ببناء المدارس قيل لهم أنها لم تُبنى من أجلنا، وأنّهم غير قابلين للتربية والتعليم، وبهذا حَطّم الإستعمار الثقافة العربية دون أن يعلِّمهم في مقابل ذلك ثقافته[4]، فرغْم تظاهر فرنسا بنشرها التعليم الإجباري إلا أنه لم يشهد قبولا لدى الجماهير الجزائرية، حيث لم تتجاوز نسبة التعليم 2% سنة 1889 و8.9 % في 1930 ومع بداية الثورة لم تتعدى النسبة 15%[5] .

أمّا الشريف ابن حبيلس فقد دعا الإستعمار إلى محاربة الجهل وتوجيه الجزائريين نحو مملكة الفكر الفرنسي، يقول في هذا الصدد:"وماذا تعني 80 سنة في عمر التطوّر الفكري لشعب من الشعوب، فالتطور باتجاه مملكة الفكر الفرنسي يتمّ بواسطة محاربة منظمة الجهل،

---

[1]- **La voix indigène**, 25 décembre 1945.

[2]- فرحات عباس، **الشاب الجزائري**...، المصدر السابق، ص 156.

[3]- نفس المصدر، ص 136.

[4]- الطاهر عمري، المرجع السابق، ص 274.

[5]- يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص ص 125- 126.

والإكثار من عدد المدارس المخصصة لتعليم الأهالي"، ولا يتم ذلك حسب ابن حبيلس إلا عبر طريقتين؛ تكوين جهاز من الموظفين الأهالي الذين بدونهم يصعب إدارة المصالح الأهلية التي ليس للأوروبيين معرفة بها إلى الشيء القليل، أمّا الطريقة الأخرى فعلى فرنسا التي دخلت الجزائر بدعوى نشرها للحضارة الوفاء بوعودها بتعليم الجزائريين، وبهذا تكون قد حافظت على الشرف الفرنسي[1].

ومن جهة أخرى انتقد المعلمون الأهالي قيام فرنسا بتقليص التعليم كون ذلك لا يتناسب مع الدور الحضاري الذي قدمته فرنسا لنفسها في الجزائر[2]. كما طالبوا بضرورة تنظيم التعليم الخاص بالأهالي ودمجه مع التعليم الأوروبي، جاء في جريدة صوت المستضعفين مقالا معنونا بـ"تعليم الأهالي:"إنّ إعادة تنظيم تعليم السكان الأهالي هي إحدى الأسلئة التي تحظى بأكبر قدر من اهتمام الأوساط الفكرية في الجزائر، يدعو العديد من المعلمين في الإتحاد برئاسة السيد فاسي إلى إصلاح البرامج المخصصة للسكان الأصليين، ودمج تعليمهم مع تعليم الأوروبيين"[3]. وفي مقام آخر في جريدة صوت الأهلي جاء فيه:"من بين جميع الإصلاحات التي ننتظرها من أجل الجزائر المسلمة. الإصلاح الذي يشغلنا أكثر من غيره هو الإصلاح الذي يتعلق بتعليم السكان الأهالي، لقد تراكمت لدينا في هذا المجال معظم الأخطاء وقمنا بتطبيق نتائج مؤلمة في الوقت الحاضر، يتكون الجزء الأكثر حساسة في العمل الفرنسي من المنظمات التي اعتبرت تكوين العقول بمثابة فصل بسيط من اقتصاد البلاد، ما يتطلب الإنتباه والتوجيه الدقيق"[4]. نفس الموقف أبداه أحد نواب المجلس البلدي لعمالة قسنطينة وهو الدكتور زرقين الذي دعا إلى ضرورة دمج الجزائريين المسلمين والفرنسيين في المدرسة:"إذا كنا نؤكّد ونُلحّ بصفة خاصة على هذه القضية التربوية -التعليمية- لأنها مقلقة بالنسبة إلينا؛ لأن هناك

---

[1]- الطاهر عمري، المرجع السابق، ص 272.

[2]- **La voix indigène**, 25 décembre 1945.

[3]- **La voix des humbles**, n°: 57, fevrier 1928.

[4] - **La voix indigène**, 23 septembre, 1943.

الآلاف من أبنائنا في قسنطينة، قد يكونوا في المستقبل من المنبوذين والمشرّدين...وإذا كنا نُلحّ بالدمج في التعليم؛ فثِقوا تماما أنّ هذا من أجل مستقبل فرنسا في الجزائر"[1].

من جانب آخر ذكّر فرحات عباس بوجود صعوبتين تواجه الجزائر لحل المشكلات الإجتماعية فيما يخص الأطفال الذين هم في سن الدراسة والمقدَّر عددهم ب900 ألف طفل لا يتمدرسون، وتتمثل هذه الصعوبات في: الصعوبة المالية ونقص المعلمين، وحسب عباس فإن نقص المعلمين لا يوجد إلا في الظاهر؛ وذلك كون المنتخبين المسلمين ومنذ سنوات طالبوا بتوسيع مدرسة بوزريعة؛ إذ أن المتعلّمين العاطلين عن العمل ليسوا قلة في الجزائر ولا في فرنسا بالخصوص؛ والذين يمكنهم أن يصبحوا معلّمين ممتازين، إلى جانب الشبان العاطلين عن العمل الذين كان يعجّ بهم الحي اللاتيني قبل الحرب، مما جعل عباس يتأسّف لعدم وجود مكان لهؤلاء في مدرسة بوزريعة وتوفير عمل قار لهم في الجزائر[2]، أما فيما يخص الصعوبات المالية فقد قدّم مجموعة حلول أبرزها: التعاون بين سكان الريف لبناء مدارس من خلال تطبيق مبدأ التويزة والتطوع بيوم أو يومين من أجل العمل، إضافة إلى مساهمات صناديق الدوار والميزانيات البلدية والولائية وميزانية الميتروبول في بناء المدارس، إلى جانب اعتماد برنامج بِناءات إقتصادية في بناء المدارس، وتجنُّب بناء المدارس الفخمة التي تكلِّف ميزانية كبيرة[3].

كان فرحات عباس من أنصار سياسة المراحل بداية بالمدرسة في المرحلة الأولى، تليها مرحلة الطريق ثم المستشفى، إذ أنه يجب تعليم الشعب الجزائري ببناء مدارس مهنية وهو تتمّة ضرورية للتعليم، أما مرحلة الطريق فإنها مساعدة للمدرسة؛ حيث ستكون طريق التقدم التي ستغير الاقتصاد، وبذلك حياة القبيلة والدوار، بعدها يجب توفير المستشفى والصحة

---

(1)- بشير سحولي، **مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية 1900-1930**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015/2014، ص 136 . نقلاً عن Abderrahim Sekfali, **L'école et la société, la question scolaire devant les assemblées du constantinois 1880- 1940**, éditions El Musk 2012, p: 166.

(2)- فرحات عباس، **الشاب الجزائري** ...، المصدر السابق ، ص 165.

(3)- نفس المصدر، ص 165-166.

الإجتماعية للفرد الأهلي، وكذلك يجب حماية الفرد من الإدمان على الكحول وسوء التغذية، ولتحقيق هذا البرنامج يُمنح راتبًا معقولا[1].

كما ندّد زروق مُحي الدين بعدم المساواة في ميزانية بناء المدارس الخاصة بالمستوطنين والمدارس الخاصة بالسكان الأصليين، حيث لاحظ بأسف شديد أنّه تمّ تخصيص 47 مليون، بينما تم تخصيص 19 مليون فقط بالنسبة لمدارس السكان الأصليين، وتحدث عن"تعرُّض السكان لتحيّز خطير، إذ أنه في برنامج 1924 تقرر بناء 255 فصلا دراسيا أوروبيا، و255 فصلا دراسيا أهليا بين عامي 1924-1930، كما تقرر عدم النظر في أي إنشاءات جديدة إلى غاية تنفيذ هذا البرنامج، ومع ذلك فقد لاحظنا أنّ الإعتمادات المالية المخصصة لبناء المدارس الأهلية أقل بكثير من تلك المخصصة للتعليم الأوروبي، هذا العام يؤسفنا أن نُبدي نفس الملاحظة"[2].

من جانبه طالب شريف سيسبان في تدخله داخل الجمعية المالية الجزائرية بتوفير التعليم العربي والفرنسي خاصة لسكان الأرياف، وذلك أن سكان المدن يمكنهم أن يتلقّوا نفس التعليم مع رفاقهم الأوروبيين؛ لأنهم -سكان المدن- لديهم بعض المعرفة باللغة الفرنسية؛ بينما سكان الدوار فإنهم لم يتمكنوا من الجلوس بشكل مفيد إلى جانب رفاقهم الأوروبيين، لأن معظمهم لا يعرفون كلمة واحدة من الفرنسية، وهم بالتأكيد لا يستطيعون مواكبة ذلك التعليم، لذلك فمن الضروري الإستمرار في الحفاظ على هذين التعليمين[3].

كذلك كان التعليم المهني من مطالب الليبراليين؛ إذ رأى فرحات عباس ضرورة نشر التعليم المهنى الذي يُعتبر مكمّلا للمهمة المدرسية لتكوين يد عاملة مؤهلة، فيكون هذا التكوين عامل ثراء ونهوض إقتصادي[4]، وقد ضرب لهذا مثالا؛ وهو الفلاح الجزائري الذي في حالة

---

(1)- محفوظ قداش، **الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص ص 274-275.

(2) - Assemblées finnancières Algériennes, session ordinaire de 1928, N°4, délégation indigène (sections arabe et kabyle), 11°seance, 13 juin 1928, imprimerie administrative victor heintz, Alger, 1928, p168.

(3) - Ibid, p153.

(4)- فرحات عباس، **الشاب الجزائري** ...، المصدر السابق، ص 167.

أنّه لم يتمكن من العيش من الرعي باستغلال المراعي الواسعة للجزائر فإنه يصبح في حالة كسل وخمول، وهذا الأمر سبب حالة من انعدام التوازنات الإجتماعية، وهكذا فإنه يمكن للفلاح أن يصبح بناء أو نجارا أوميكانيكيا أو صياد سمك أو بحّارا، وعليه فقد أصبح ضروريا بناء مدارس للصيادين أو البحّارة في عنابة أو جيجل أو مستغانم أو دلس؛ مما سيعطي نتائج ممتازة، ومهما كانت فائدة المدارس الفلاحية فإنها تبقى تابعة لتنظيم الملكية الأهلية والقرض الفلاحي[1].

يتضح لنا مما سبق مدى اهتمام عناصر النخبة الليبرالية بمسألة تعليم الجزائريين؛ إذ كانت تعتبر أنّ التعليم هو المفتاح للدخول إلى الحضارة الفرنسية، ومنه يتعرّف الجزائريون على حقوقهم وواجباتهم، إلى جانب إخراجهم من حالة الجهل والإنحطاط والركود التي يعيشونها، في ظل السيطرة الإستعمارية ومحاربة المدارس العربية الإسلامية، وما يظهر لنا أيضا أنّ النخبة الليبرالية لم تكن تُعارض مسألة التعليم الفرنسي وبناء المدارس الفرنسية؛ بل اعتبرتها ضرورة حتمية من أجل نشر الثقافة الفرنسية وسط الجزائريين؛ بهدف تطويرهم والنهوض بهم إلى مصاف الشعوب المتحضّرة، ودليل هذا ما صرح به سعيد فاسي حول سبب تخلف الجزائري في مقابل تطور الأوروبي؛ والذي أرجع سببه إلى الجهل قائلا:"إذا كانت ذهنية الأهلي تختلف عن ذهنية الأوروبي، فهذا سببه الرئيسي أنّ الأهلي يعيش في الجهل؛ بينما يتطور الأوروبي بفضل التعليم الذي يتلقاه"[2]. نفس الموقف أكده رابح زناتي في إحدى مقالاته أن المسلمين كتلة عاطلة، وهم في حاجة إلى خدمات السلطة الفرنسية وبرامجها التنموية في الجزائر، ورأى أنّ السبيل الوحيد إلى ترقية وتنمية الإنسان الجزائري هو المدرسة الفرنسية اللائكية وقيم الجمهورية ومبادئ وأخلاق الحياة الأوروبية وأنّه لا يوجد توجّه آخر بديل عن ذلك[3].

كما يمكن القول أن مسألة التعليم قد نالت حظا وافرا في برنامج النخبة الليبرالية التي اعتبرت التعليم وسيلة أساسية لإخراج الجزائريين من حالة الإنحطاط والتخلف التي يعيشونها.

---

[1]- نفس المصدر، ص 138.

[2] - **La voix des humbles**, n° :01 / mai 1922.

[3]- ثنيو نور الدين، **قضايا الحركة الإصلاحية عند رابح زناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات**، رسالة ماجستير في التاريخ، معهد الحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 1997/1996، ص 177.

وعليه فقد كان التعليم بالنسبة لعناصر هذه النخبة سبيلا للخروج من ظلمات الجهل والتخلف نحو التطور والدخول في الحضارة والثقافة الفرنسيتين.

ثانيا- اللغة العربية

تُعتبر اللغة العربية إحدى أهم ركائز الهوية الوطنية الجزائرية التي حاربها الإستعمار منذ احتلاله للجزائر، في إطار عملية الغزو الفكري وفرنسة المجتمع الجزائري وطمس أسس ومعالم الهوية الجزائرية ومنها اللغة العربية، وكانت سياسة الإستعمار في هذا المجال قائمة على محاربة التعليم العربي الإسلامي واللغة العربية، والعمل على نشر اللغة الفرنسية محلها. فكانت المدرسة الفرنسية وسيلة هامة من الوسائل التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية في سبيل نشر اللغة الفرنسية عن طريق التعليم. أما تعليم اللغة العربية فقد كان بشكل ضئيل، في مقابل إعطاء تعليم اللغة الفرنسية النسبة الكبيرة من الوقت المخصّص لتعليم الجزائريين.

رغم الثقافة الفرنسية التي اكتسبتها النخبة الليبرالية نتيجة التعليم الفرنسي والقائم أساسا على اللغة الفرنسية، إلا أنّ ذلك لم يمنع بعض عناصر هذه النخبة من المطالبة بتعليم اللغة العربية وإدراجها ضمن البرامج الدراسية المقدمة للمتمدرسين الجزائريين إلى جانب اللغة الفرنسية، فقد أدرك عباس دور اللغتين العربية والفرنسية للتغلب على الجرح الجزائري، بالقضاء على الجهل، والحفاظ على اللغة العربية كفيلة بأن تخلّص الإسلام ممّا أفسده التعصّب والمعتقدات الخرافية[1].

اشتكى القسم العربي للمفوضيات المالية من الحالة التي أصبح عليها تعليم اللّغة العربية، وعبّر عن رغبته في أن يعطي هذا الموضوع اهتماما خاصا، كما تمنى إنشاء مدرسة خاصة في كل مقاطعة يتم فيها تعليم العربية حسب المناهج الحديثة[2]. وطالب عباس بإلغاء جميع القوانين الإستثنائية الصادرة في حق اللغة العربية والتي تعتبرها لغة أجنبية، وأكّد على ضرورة اعتبار اللغة العربية لغة رسمية كاللغة الفرنسية[3].

---

[1]- فرحات عباس، **الشاب الجزائري** ...، المصدر السابق، ص 137.

[2]- محفوظ قداش، **الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص 280.

[3]- فرحات عباس، **الشاب الجزائري** ...، المصدر السابق، ص 173.

في هذا الشأن نشرت جريدة الوفاق مقالا ردّت فيه على مرسوم رينيي (**Réné**) الصادر في 08 مارس 1938 في حق اللغة العربية، وقد وصفته بمقال الفتنة، وذلك لأنه مسّ الجوهر الحقيقي لهوية الشعب الجزائري، كما اعتبر صاحب المقال أنّ المرسوم يمثّل خطرا على اللغة العربية والإسلام في الجزائر محذرا في الوقت ذاته من ظهور مواقف متطرفة "إن محاولة القضاء على لغتنا بهذا القانون هو حرب على ديننا، وبالتالي هو القضاء النهائي على التعهّد الفرنسي، وخيانة المهمة الحضارية التي تقوم بها فرنسا"، وطالب أيضا بحرية تعليم اللغة العربية لغة القرآن واللغة الأم، وإلغاء مرسوم رينيي، الذي يعتبر العربية لغة أجنبية في الجزائر[1].

أمّا بالنسبة لمسألة ترسيم اللغة العربية فقد أجمعت النخبة الليبرالية خاصة فئة النواب على ضرورة اعتبار اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية وتعليمها للجزائريين، وفي هذا ذكّر نواب حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المجلس الجمهوري بحقيقة الجزائر والجزائريين وأن اللغة العربية مضطهدة في ديارها والإسلام مستهزَأ به في بلاد لغتها العربية ودينها الإسلام[2]، وتساءلت جريدة المساواة(**égalité**) في عددها الخامس عمّا إذا كان للّغة العربية الحق في اللّجوء، وعمّا إذا كانت محظورة في عقر دارها، وطالب عباس من خلال هذه الجريدة بتدريس العربية وتعميم التعليم وسط الأطفال الأهالي. وكتب في ذات العدد "اللّغة العربية محظورة في بلادها"[3]. وفي سؤال وُجِّه لعباس من طرف صحيفة "**combat**" رفض الإعتراف بالنبذ الحقيقي الذي يضرب اللّغة العربية التي تعتبر أجنبية على أرضها، كما نبّه إلى أهمية العربية ودور العلماء في الدفاع عنها:"اللغة العربية هي لغة الحضارة العالية...ذلك لأن العرب والمسلمين والعلماء يدافعون عن اللغة العربية والإسلام، هم أصدقائنا ونحن لهم"[4].

---

(1)- بشير سحولي، المرجع السابق ، ص 167. نقلا عن : **L'entente**, 30/06 /1938.

(2)- سعد طاعة، المرجع السابق، ص90.

(3)- ليلى بن عمار بن منصور، المرجع السابق، ص 282.

(4) - Abd el Kader Mimouni, Op.cit , pp 88-89.

في صائفة 1952 تدخّل النواب الجزائريون أمام المجلس الوطني الفرنسي بعدما أجمعوا على اعتبار العربية لغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية، وعلى ضرورة تعليمها وإجباريتها في المدارس ولجميع الأقسام والمستويات العلمية، من جانبه طالب النائب مختاري يوم 10 أوت 1947 بتطبيق المادة 52 من القانون الأساسي والتي تَعتبر اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب الفرنسية وضرورة تدريسها، وخلال اجتماع لنواب الهيئة الثانية ما بين 25 و26 سبتمبر 1955 حول اللّغة العربية اتفق المجتمعون على أنّ:"قواعد اللغة العربية غنية جدا وتراثها لا يستهان به، وأنّ اجتماعهم هذا ليس بهدف ملء الفراغ فقط، وإنّما لكشف النقاب والتحسيس بأهمية اللغة العربية، وفي تدخل لممثل منطقة القبائل طالب بضرورة الإعتراف باللغة العربية وأن يُفسح لها المجال مثل اللغة الفرنسية[1].

كما تجدر الإشارة في هذا المجال إلى المعارضة الشديدة من طرف المعمرين ونوابهم لمطالب الليبراليين فيما يخص مسألة اللغة العربية، فقد عارض النائب جاك شوفالي المشروع الذي تقدّم به ممثّلوا الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وتوقف طويلا عند إجبارية تعليم اللغة العربية، وحذر في الوقت ذاته من مخاطر تعليم اللغة العربية قائلا:"إنّ جعْل تعلُّم اللغة العربية إجباري يعني دفع المسلمين أكثر فأكثر نحو الإسلام، وهو ما يعني نشر الإسلام وتمتين العلاقة مع الجامعة العربية وكل الذين يريدون استقلال الجزائر، وأخيرا فإن ذلك يعني إدخال البربر تحت سلطة الإسلام بواسطة اللغة العربية"[2].

إنّ دفاع الليبراليين على اللغة العربية والمطالبة بتعليمها لأبناء الجزائرين لم يكن يشمل كل عناصر النخبة، إذ وُجد بينهم من تنكّر للّغة العربية ورفض تعليمها لأبناء الجزائريين، وذلك ما تمنّاه المتجنس ليشاني في أمله رؤية اللغة العربية تختفي من أجل أن تحل اللغة الفرنسية محلها في كل مكان حتى داخل الأسرة الجزائرية[3]، وفي ذات المعنى عنونت جريدة صوت الأهلي مقالا لها "المعلمون واللغة الفرنسية"، جاء فيه:"في هذا اليوم جميع الفرنسيين

---

[1]- سعد طاعة، المرجع السابق، ص 268- 269.

[2]- العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01 ...، المرجع السابق ، ص117

[3]- **La voix des humbles** , n 42, 1926.

في شمال إفريقيا سوف يتكلمون نفس اللغة، ويُعبّرون عن نفس الأفكار، سوف نُسهم في نفس العمل الوطني، وسيتعرفون على أنفسهم كأخوة من نفس المدرسة الفرنسية"[1]. والجدير بالذكر في هذا المقام أن أغلب من دعوا إلى تعليم اللغة الفرنسية كانوا من فئة المتجنسين الذين ينتمي أغلبهم إلى المعلمين المتخرجين من مدرسة بوزريعة أمثال رابح زناتي وليشاني وسعيد فاسي، وقد هجروا اللغة العربية بحجة أنها لغة التخلف والأدبيات، في حين أن تفضيلهم التحدث بالفرنسية يرجع إلى اعتبارها لغة العِلم والتطور والحضارة[2]، فكان تعلّم اللغة الفرنسية أهم شيء بالنسبة للمتجنسين حيث أن ذلك سيسمح للسكان الأصليين بالبقاء على اتصال مع روح فرنسا[3]، ويدخلهم في الحضارة الفرنسية.

كانت النخبة المتجنسة الرافضة لتعليم اللغة العربية تحاول من خلال هذا إدماج المجتمع الجزائري والإنصهار التام في الأمة الفرنسية، وأكثر من هذا فقد وصل الأمر ببعضهم إلى الخجل من اللغة العربية، وهو ما صرح به أحد عناصر هذه النخبة لأحد زملائه من الفرنسيين في المجلس البلدي قائلا له:"إنّني أشعر بالخجل من عربيتي؛ وذلك لما شابها من كلمات فرنسية دخيلة تسربت إلى ألسنة الجزائريين بسبب سيطرة اللغة الفرنسية على شؤون الإدارة والتعليم ووسائل الإعلام ومختلف النشاطات الثقافية وأصبح الجزائري يتكلم هجينا"[4]، كما وصف بعضهم اللغة العربية بأنها من اللغات الميتة مثل الإغريقية واللاتينية[5]. جاءت هذه المواقف نتيجة إعجابهم بالحضارة الفرنسية والثقافة الغربية التي كانت تمثل لهم نموذجا يحتذون به في سبيل الخروج ممّا تعاني منه الجزائر.

ثالثا- تعليم وتحرير المرأة الجزائرية

---

[1]- **La voix indigène**, n459 , 01/12/1938.

[2]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 266.

[3]- **La voix des humbles**, n42, 1926.

[4]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03...، المرجع السابق، ص 339.

[5]- الطاهر عمري، المرجع السابق، ص263.

شمِلت اهتمامات النخبة الليبرالية مجالات عديدة، إذ أنها لم تهتم فقط بالمسائل السياسية، نظرا لاطلاعها على الثقافة الفرنسية واحتكاكها المباشر بالمجتمع الكولونيالي بسبب طبيعة المهام التي كانت تقوم بها، ممّا جعل اهتماماتها تشمل ميادين اجتماعية وأبرزها المرأة الجزائرية المسلمة. حيث حظيت بأولوية واهتمام كبيرين من طرف عناصر النخبة الداعية للإندماج في المجتمع الفرنسي وتبني النموذج الفرنسي في الحياة.

لم يكن واقع المرأة الجزائرية في فترة الاحتلال في منأى عن ممارسات الإستعمار العنصرية القائمة على البطش والإذلال، ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها ما هو متعلق بالمستعمِر الذي حاول طمس معالم وقيم الهوية الجزائرية، ومنها ما هو عائد إلى نظرة المجتمع الجزائري إلى الثقافة الفرنسية على أنها غزو للأسرة الجزائرية المحافظة على تقاليدها، وخوفا من انحراف البنت وانسلاخها عن المجتمع الحافظ على تقاليده وهويته، وهناك عامل ثالث ألا وهو سيطرة بعض العادات على العامّة من الجزائريين الذين كانوا يحرّمون فكرة تعلم المرأة التي زكّاها بعض الطرقيين، وبعض المثقفين الذين رأوا أنّ تعليم المرأة سبيل إلى انحرافها وفتنتها[1].

كانت الأوضاع الثقافية للمرأة الجزائرية في ظل الاحتلال أكثر تدهورا من أوضاعها السياسية والاقتصادية والإجتماعية، حيث كانت نسبة الأمية بين النساء في ارتفاع مستمر مع مرور الاحتلال، حتى بلغت نسبة النساء المتعلمات "صفر بالمئة"، وهي نسبة بائسة جدا إذا ما تمّ مقارنتها مع الوضع الثقافي للجزائريات قبل الاحتلال الفرنسي، وتعود أسباب تدهور الوضع الثقافي للمرأة الجزائرية منذ دخول الفرنسيين إلى الجزائر إلى عدة عوامل أبرزها:

- سياسة التجهيل الفرنسية في حق الجزائريين رجالا ونساء.
- موقف فرنسا العدائي اتجاه الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر، والسعي لطمس كل معالمها ومقوماتها الشخصية كمحاربة اللغة العربية والتعليم العربي الإسلامي.

---

(1) - محمد غربي، **واقع المرأة الجزائرية ودورها في الفترة الإستعمارية 1830-1962**، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع73، العام الثامن، مارس2021، ص13.

- رفض الجزائريين للثقافة الغربية؛ وخوفهم من الرجل المستعمر جعَلهم يعارضون بشدة إرسال أبنائهم إلى المدرسة الفرنسية وخاصة بناتهم خوفًا من جلب العار للعائلة والقبيلة[1].

إكتسى موضوع تعليم المرأة الجزائرية أهمية كبيرة لدى عناصر النخبة الليبرلية، فقد ربط فرحات عباس موضوع تعليم الفتيات وتربيتهن بالتحرر السياسي والإقتصادي والإجتماعي للجزائريين[2]، ذلك أنّ تعليم المرأة شيء أساسي كان ينبغي أن يُبتدأ به، إذ أن للمرأة تأثير أكبر لنشر قواعد حفظ الصحة وتربية الأولاد، بالإضافة إلى دورها الإجتماعي[3].

أشاد فرحات عباس بدور المرأة في الحفاظ على أصالة وتقاليد المجتمع الجزائري من الغزو الفكري للإستعمار فقال:"وقد لعبت أمهاتنا وأخواتنا النساء المسلمات دورا أساسيا في مقاومة تغلغل الحضارة الأوروبية، فكُنّ يوقِفن كل ما يأتي من الخارج، وأصبحن الحارسات على مجتمعنا، فبفضل عنايتهن ارتبطت طفولتنا بالماضي، بالأمجاد القديمة للإسلام وللمغرب القديم، وعن طريقهن استمرت أغانينا الشعبية، واستمر تعظيم الأولياء والأماكن المقدسة واستمرت القصص التي تمجد الأجداد وفضائل شعبنا وفضائل الإسلام"[4]. كما انتقد عباس عدم وجود مدارس كافية لتعليم البنات المسلمات، وذكر أنّ تعليمهن لازال في حالته الجنينية، علمًا أنّ للمرأة تأثير رئيسي على تطور الأخلاق الأسرية وكذلك حماية الطفولة، وبهذا فقد أصبحت وحسب عباس أمنيات الجماهير الشعبية تتمثّل في تطوير المدارس التي يتم من خلالها إعداد الفتيات المسلمات للقيام بدور الزوجات والأمهات[5].

كما نوّه عباس بدور الخلفاء المسلمين في الدعوة إلى تعليم أبناء المسلمين، واهتمامهم بمسألة تعليم المرأة المسلمة، وأورد في هذا السياق مقولة الخليفة الثاني عمر ابن الخطاب أيام مجده "علِّموا أولادكم غير عِلمكم؛ لأنهم وُلدوا في زمان غير زمانكم"، وأكّد عباس على هذا

---

(1) - زهير بن علي، **المرأة الجزائرية في ظل الإستعمار الفرنسي1830-1962**، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**، مج01، العدد الثاني، 2020، ، ص ص 193-194.

(2)- ليلى عمار بن منصور، المرجع السابق ، ص297.

(3)- فرحات عباس، **الشاب الجزائري**...، المصدر السابق، ص137.

(4)- فرحات عباس، **الشاب الجزائري**...، المصدر السابق، ص 20.

(5)- نفس المصدر، ص165.

في قوله "الحكمة تقتضي أن يعيش المرء مع زمان جيله"، وفي هذا الشأن وفي ظِل إلحاحه على ضرورة تعليم المرأة المسلمة؛ قال أنّه في حالة ما إذا رزقه الله بنتا؛ فإنه سوف يُنشِّأها على العلم والتربية والأخلاق.

وضمن هذا الموضوع كان لزميله عزيز قسوس نفس الموقف من مسألة تعليم المسلمات الجزائريات، حيث أشاد في صحيفة "الوفاق" بنجاح "بن طوشة الزهراء" كأول امرأة تنال شهادة القابلة في التوليد سنة 1935 من كلية الطب بالجزائر العاصمة "الفائزة هي الأولى من بين أخواتنا في الدين على مستوى الولاية، إن لم تكن على مستوى الجزائر قاطبة التي تنال هذه الشهادة ونأمل بكل حرارة أن يصبح هذا المثال الرائع قدوة تقتدي بها الكثير من أخواتنا المسلمات"[1].

كان مصطفى كمال أتاتورك نموذجا احتذى به فرحات عباس في مسألة تعليم المرأة الجزائرية وتحريرها. فبالنسبة لعباس؛ الحديث عن تركيا الحديثة يعني الحديث مباشرة عن 17 إمرأة اللاّتي كنّ ضمن المجلس الوطني التركي الكبير عام 1938[2]. وكانت وفاة مصطفى كمال فرصة لعباس للتذكير بالدور الذي قام به هذا الأخير في مجال ترقية المرأة التركية وتطويرها فيقول "بتحرير المرأة وترقيتها ردّت تركيا للمرأة كرامتها كأُم وزوجة، بحيث أصبحت اليوم هذه المرأة وهي التي كانت تُختزل أمس في دَور عروس من عرائس حرم السلطان، في الجيش، في الطيران، في المستشفيات، وفي كل مكان تستطيع برِقّتها الأصلية ولطافتها وشجاعتها وصبرها ومثابرتها في العمل أن تخدم الوطن"، ونبّه في موضع ثاني إلى أنّ مسألة تطوير المرأة الجزائرية هي مشكلة اجتماعية سوف تفرض نفسها عاجلا أم آجلا[3].

وفي سياق مغاير دعا الليبراليون المتجنسون من المعلمين الأهالي بشكل علني وصريح لتحرير المرأة الجزائرية المسلمة للإقتداء بنظيرتها الفرنسية والسير على خطاها، والتخلص

---

[1]- ليلى عمار بن منصور، المرجع السابق، ص 297-299.

[2]- نفس المرجع، ص294.

[3]- ليلى عمار بن منصور، المرجع السابق، ص296.

من التخلف والجهل والعادات القديمة. وأبدى هؤلاء المتجنسون امتعاضهم من تقاليد المجتمع الأهلي وممارسات رجال الطرق والزوايا اتجاه المرأة[1].

اعتُبر موضوع تحرير المرأة الجزائرية من المواضيع التي تبنّتها عناصر النخبة المتجنسة، وذلك نتيجة التأثير الغربي الذي بلغ ذروته مع مطلع الثلاثينات من القرن العشرين، وكان مصدر هذا التأثير قادم أساسا من فرنسا كونها الدولة المستعمِرة للجزائر والمسيطرة عليها منذ عقود طويله، كما نجد مصدرا آخر للتأثير وهو الكتابات الأدبية والأعمال الروائية لكُتاب وكاتبات فرنسيين، إضافة إلى بعض الروايات الجزائرية التي تناولت الموضوع، ومقالات صحفية ناطقة باللغة الفرنسية في الجزائر، هذه الصحف كانت فضاءا رحبًا لأقلام النخبة الجزائرية المثقفة ثقافة فرنسية والنواب المنتخبون والمتجنسون يُعبرون من خلالها عن أفكارهم وآرائهم، وكذلك يطرحون من خلالها آرائهم بخصوص مستقبل الجزائر في ظل السيادة الفرنسية[2].

إن إثارة موضوع المرأة الجزائرية وتكسير حاجز الصمت وسط النخبة المثقفة ثقافة فرنسية من النواب والمعلمين الأهالي خلال فترة دراستنا؛ وبعد أن كان في السابق من الأمور المحرمة، أصبح من أهم المواضيع التي يجب مناقشتها ودراستها، يعود ذلك إلى تأثر الوسط الجزائري المتطور، وكذا العائلات الحضرية البرجوازية بتغيير عادات المجتمع في فرنسا خلال فترة العشرينات من القرن العشرين، وهو ما كان له تأثير في تحرر المرأة الفرنسية بشكل نسبي، ظهر هذا التحرر في تغيّر بعض العادات كطريقة اللّباس والمظهر بشكل عام، وانتشار الصحافة النّسائية والدعاية لصالح ترقية الحقوق المدنية للمرأة، مما ساهم في تحسين وضع المرأة الفرنسية، هذا الأمر كان له الأثر البالغ على المجتمع الجزائري مسلمون وأوروبيون[3].

---

[1]- زهير بن علي، **قضايا المرأة ضمن اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية1925-1954**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014، ص130.

[2]- زهير بن علي، **قضايا المرأة...**، المرجع السابق، ص 128.

[3]- خالد بوهند، **مواقف النخب الجزائرية الإندماجية والإصلاحية من قضايا المرأة المسلمة 1919-1939**، **عصور الجديدة**، المجلد7- العدد27، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، صيف- خريف أكتوبر2017-2018، ص ص 232 -233.

أكّد المعلمون الأهالي على خطورة دور المرأة على من حولها إن ظلت حبيسة الجهل والخرافات، فكانت الدعوة إلى تعليمها "إنّنا نجد النساء الأوروبيات ومِنهن اليهوديات يتعلّمن في الجزائر، أما المسلمات فهن رهينة الأحكام الدينية المسبقة والرّتابة القاتلة في الحياة[1]، لأن ذلك يقول صاحب المقال من مصلحتنا، وذلك أن الأفكار التي تتعلّمها ستتقاسمها مع زوجها وأولادها وكل من حولها، وكل أمة تتذكر في تاريخها نماذج لنساء حولن مجرى التاريخ"[2].

من جانبه دعا بن حبيلس لتحرير المرأة الجزائرية التي تعاني من وضع محزن جعلها أَمة تقوم بشتّى الأعمال الشاقة كجلب الماء والحطب، وكذلك نظام الخماسة الذي كانت ضحية له أكثر من الرجل[3]. وفي مقال ورد في إحدى مقالات جريدة صوت الأهلي دعا فيه صاحبه المرأة العربية المتعلمة إلى مشاركة الرجل في أعماله ومن ذلك زوجها، وأنّه يمكنها تقلّد بعض الوظائف في الإدارة المدنية أو العسكرية، كما تسائل صاحب المقال: لماذا لا نرى زوجاتنا وأخواتنا وبناتنا وأمهاتنا المحجبات يذهبن يوميا للأسواق قصد شراء حاجياتهن؟، وأكّد أيضا على أنه واجب على الجيل المتعلّم في المدرسة الفرنسية أن يساعد المرأة المسلمة على التعلُّم والرقي[4].

عرفت منطقة الشمال الإفريقي سنة 1930 بشكل عام والجزائر بشكل خاص ميلاد تيار يدعو إلى تحرير المرأة المسلمة، جاء هذا في إطار التغيّر الحاصل في ذهنيات نُخب العالم العربي نتيجة التأثير التركي-المصري؛ إذ أن النجاح الذي حقّقته العلمانية ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في تركيا أُعجب به الشباب الجزائري الذي أصبح هو الآخر يطمح لتحقيق ذلك في الجزائر، أما مصر فشهدت مع مطلع القرن العشرين ميلاد حركة نسائية دعّمها كُتاب كبار من أمثال "قاسم أمين" الذي كان له دور قوي في دفع الحركة بفضل كتاباته المثيرة للجدل

---

(1)- نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية**...، المرجع السابق، ص205.

(2)- الطاهر عمري، المرجع السابق، ص270 .نقلًا عن: **La voix des humbles**, n°:31 , fevrier 1928.

(3)- نفس المرجع، ص269.

(4)- زهير بن علي، **قضايا المرأة**...، المرجع السابق، ص ص 132-133. نقلًا عن: **La voix indigène** , n239 , 21/12/1933.

حول المرأة مثل مُؤلَّفيه "تحرير المرأة" و"المرأة الجديدة"[1]، وقد كان هذا موضوعا لمقالات جزائرية منها ما كتبه "رابح زناتي" حول تحرير المرأة في تركيا حيث قال:"إن أحد الركائز الأساسية للثورة التركية هي تحرير المرأة المسلمة، وعلى خلاف بقية البلدان الإسلامية، كانت تركيا أكثر استعدادا لتنفيذ هذا الإصلاح، لقد تحقق ذلك فعلا، واسترجعت المرأة التركية مكانتها المستحقة بفضل تبني القانون المدني السويسري"[2]، وفي هذا دعوة صريحة من رابح زناتي إلى تحرير المرأة الجزائرية من التقاليد الموروثة في المجتمع الجزائري، وتقليد المرأة التركية فيما قامت به. وعّبرت مجلة صوت المستضعفين عن هذا قائلة "إنّ هذا الحدث ذو أهمية بالغة ويُشكل الأطروحة المفضلة بالنسبة لنا، وهي أنّ الإسلام قابل للتطور، وأنّ المسلمين لن يصلوا إلى شيء من التقدم إذا لم يتمكّنوا من الفصل بين السلطتين الروحية والزمنية"[3].

ومن المسائل التي تطرقت إليها صوت الأهلي مسألة الحجاب مؤكِّدة على تمسّك سكان منطقة القبائل بعاداتهم وتقاليدهم وأن الحجاب بها غير معترف به قائلة:"أن سكان القبائل لم يرغبوا يوما ما أن يكونوا مشرقيين أو مسلمين في الصميم، إنما اعتنقوا الإسلام كعقيدة فقط، وحافظوا في الوقت نفسه على عاداتهم وأخلاقهم الموروثة عن أسلافهم"، وأضافت أن الأعراف الإجتماعية السائدة تبقى جدّ متشدّدة اتجاه المرأة القبائلية بالرغم من الحريات المتروكة للنساء بحكم العادة؛ إذ أن نساء المنطقة يخرجن بكل حرية، وأنهن يشاركن الرجال في أعمالهم، وهنّ أشبه بالنساء الفرنسيات اللّاتي يشتغلن بالفلاحة في فرنسا، مما يعني أن الحجاب غير معترف به في منطقة القبائل واقعيا[4].

وفي اعتقادنا فإنّ اهتمام النخبة الليبرالية المتجنسة بالمرأة القبائلية تحديدا يعود إلى أنّ أغلب عناصر النخبة المتجنسة ينتمون إلى منطقة القبائل. وأنّ مواقف عناصر هذه الفئة اتجاه المرأة كانت نتيجة لسياسة فرنسا التعليمية القائمة على محاولة فرنسة المجتمع الجزائري

---

[1]- خالد بوهند، **مواقف النخب الجزائرية**...، المرجع السابق، ص 233.

[2]- خالد بوهند، **مواقف النخب الجزائرية**...، المرجع السابق، ص 236.

[3]- زهير بن علي، **قضايا المرأة**...، المرجع السابق، ص130 .

[4]- نفس المرجع، ص 132. نقلا عن : **La voix indigène**, n:°387, 05 novembre 1936

والقضاء على رموز الهوية الجزائرية، إضافة إلى أن النخبة المتجنّسة كانت تطمح إلى الإنصهار التام في الأمة الفرنسية دون النظر إلى عادات وتقاليد المجتمع، ويدل على هذا دعوتها إلى تحرير المرأة القبائلية بشكل خاص بعد تأثرها بإصلاحات "كمال أتاتورك" في تركيا اتجاه المرأة التركية التي تحرّرت حسْبهم من العادات الموروثة؛ والتي لا يمكنها أن تساير الواقع.

فمن خلال هذا الطرح يتضح لنا أن موضوع المرأة الجزائرية المسلمة الذي تناولته أطراف النخبة الليبرالية كان نتيجة تأثير مزدوج شرقي وغربي، فالتأثير الشرقي كان من طرف كمال أتاتورك وإصلاحاته المتعلقة بتحرير المرأة التركية ومساواتها بالرجل، أما التأثير الغربي فكان قادما تحديدا من فرنسا من خلال تأثّر عناصر النخبة الليبرالية بعادات المرأة الفرنسية في الميتروبول من لباس ولغة وعمل وخروج إلى الأسواق ومشاركة الرجل في بعض الأعمال، وهو ما أثّر في النخبة الجزائرية المثقفة ثقافة فرنسية، وأصبحوا يُلحّون على ضرورة تعليم المرأة الجزائرية وتحريرها واقتدائها بقريناتها في كل من تركيا وفرنسا، فكانت بذلك أعمدة جرائدهم فضاءا رحْبا لطرح أفكارهم ومواقفهم اتجاه موضوع المرأة الجزائرية وتعليمها وتحريرها؛ خاصة وأن المرأة الجزائرية تميّزت بتمسكها بعاداتها وتقاليدها النابعة من الإسلام وتقاليده الموروثة عن الأجداد.

المبحث الثالث: القضايا الإقتصادية

أولا- المطالبة بتحسين أوضاع الفلاحين الجزائريين

عانى الفلاح الجزائري خلال فترة الإستعمار من نوائب كثيرة وأخطار متعدّدة، ومن مصاريف كثيرة وأشغال شاقة، وكانت حالة الفلاح الجزائري تزيد سوءًا السّنة بعد السّنة نتيجة الأزمات الإقتصادية التي لم تُمهل الفلاح دون أن تُذيقه الأمرين، ففي كل عام ينهار قسم من رؤوس الأموال ويرجع الفلاحون بصفقة المغبون، وأُهملت مساحات كبيرة من الأراضي بسبب العجز عن المصاريف وغياب التشجيعات التي تبعث أملًا جديدا في روح الفلاحة[1]. وقد عبّر الشريف سيسبان عن أوضاع الفلاح التي يعيشها في قوله:"الفلاح يمر حاليا بأوقات عصيبة

[1] - **النجاح**، ع2008، 23 جوان 1937.

لعدّة سنوات، فالمحاصيل الأخيرة كانت سيّئة، وقد قضى الجفاف على جزء كبير إن لم نقل على كل ماشيته، ومن ثم فهو غير سعيد، سندات ملكيته سيّئة التّحديد، إذا أضفنا إلى ذلك أنّه أُمّي، وبالتالي غير قادر على الإلتزام كتابيا؛ فسوف يفهم أنّه ليس لديه ائتمان مع المؤسسات المصرفية..."[1].

لقد ظلّ فرحات عباس متمسّكا بتقاليد آباءه وأجداده، وبقي مرتبطا بماضيه، فنجده يقول:"تربّيت وسط الفلاحين الجبليين الذين لم يفسدهم الفقر ولا تنقصهم الشجاعة والكبرياء..قضيت طفولتي في وسط هؤلاء البسطاء، الأقوياء، والكرماء، من المستحيل التخلّي عنهم، إرتباطي بهم ليس عاطفيا، ولكنّه ارتباط عضوي، كبرت بجانبهم، أُحِسّ وأفهم معاناتهم وبؤسهم، فتعبهم يحزنني"[2]. لذلك ظل فرحات عباس يكتب في مقالاته وتصريحاته عن معانات الفلاح الجزائري نتيجة السياسة الإستعمارية المتبعة في حقه، فوضعية الفلاح في نظر عباس هي مفتاح الدخول إلى المبنى، وإهمالها يعني السير على خطى نوميديا الرومانية التي كانت تُستغل فيها بروليتاريا زراعية عريضة من قبل الأرستقراطين اللاتينين[3]. كما بيّن الوضعية التي أصبح عليها الفلاح الجزائري والشاب الذي خلف أباه الذي قدّم الكثير من التضحيات في سبيل فرنسا، وبعد ذلك كله وجدوا أنفسهم يعيشون في الهامش بجانب المستوطنين الفرنسيين، هؤلاء المستوطنين الذين يتمتعون بكل الحظوظ والإمكانيات في معاشهم ومواد وآلات عملهم الفلاحي، زيادة على ذلك يتم مصادرة أراضي هؤلاء المساكين وتُنهب أرزاقهم المتواضعة، فلم يبق في مقدورهم وأمام ضربات الكوارث التي لا تفتأ تذُقّ أبوابهم إلّا أن يدفعوها بكلمة التّصبُّر: هذا ما أراد الله[4]. ويؤكد عباس أن كل ما يمسّ الفلاح الجزائري يمسّنا، وهذا هو

---

(1) - Cherif Sisbane, Op.cit, p06.

(2)- Ferhat Abbas, **La Nuit Coloniale**…, Op.cit, p 18.

(3)- فرحات عباس، **الشاب الجزائري**...، المصدر السابق، ص140.

(4)- عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي**، ج01...، المرجع السابق، ص ص 327-328.

أسلوب حياتنا، وأن السياسة التي تضر بهذا التضامن، وتقر بتبعيتنا للعنصر الأوروبي باسم فرنسا وباسم الحضارة تطلب المُحال وترتكب أكبر ظلم[1].

وضمن هذه المسألة كانت سياسة مصادرة أراضي الجزائريين تهمّ النخبة الليبرالية التي رأت في ذلك ظلما وعدوانا على الفلاح الجزائري الذي تُعتبر أرضه مصدر رزقه الوحيد، وقد كان الفلاحون -يقول عباس- يتمسكون بأراضيهم تمسّك الغريق؛ والجوع يلوي أمعاءهم؛ والظلم يهتك كرامتهم؛ والجهل يخدِّر عقولهم؛ وهم يئِنّون أنينا، ينظرون إلى عالم يضمحل ويتلاشى ينهار ويموت، ولا يجدون لإنقاذه سبيلا، وذلك العالَم عالمهم، وذلك الشعب شعبهم، وذلك الوطن وطنهم[2]. وهذا ما أوردته صحيفة الثبات[3] في عدد 24 نوفمبر 1933 عندما نشرت مقالا معنونا ب"الفلاح الجزائري يحتضر"، انتقدت فيه بشدة السياسة الإستعمارية في تعاملها مع الفلاحين، لأنها كانت تشجّع المعمرين وتزوّدهم بالخبرة اللازمة وتدفع ميزانية ضخمة لصالحهم، في المقابل الفلاح الجزائري الذي كان لا يزرع أرضه إلا بعد أن يحصل على قروض تفوق نسبتها 100%، وبذلك يستولي المُرابون الذين أقرضوه المال على المحصول[4].

أصبحت طبقة الفلاحين الملاك عبارة عن نوع من البروليتاريا الفلاحية كونها تحوّلت من حيث الوظيفة إلى يد عاملة تسيّرها المستثمرات الفلاحية أو المعمرين وفق ما يُسمّى بالخمّاسة، وبالطبع فإن هذا التحول الحاصل أثّر سلبا على مستوى الإنتاج؛ وعلى قدرة الفلاح في التأقلم مع النِّسب الباهضة للضرائب والغرامات المختلفة، بالإضافة إلى معاناته من مخلفات الأزمات الإقتصادية والكوارث الطبيعية ولم يستفد من قروض حقيقية ولا من وسائل إنتاج

---

(1)- فرحات عباس، **الشاب الجزائري**...، المصدر السابق، ص 98.

(2)- فرحات عباس، **ليل الإستعمار** ...، المصدر السابق، ص83.

(3)- **صحيفة الثبات**: تُعد الثبات امتدادا لجريدة "المِرصاد" المعطلة في 11 نوفمبر 1933، مديرها هو محمد عباسة الأخضري، وصاحب امتيازها هو محمد الشريف جوكلار، ما يلفتُ الإنتباه حول جريدة الثبات هو اهتمامها بالقضايا السياسية وخاصة الداخلية منها؛ مثل معارك الإنتخابات ومشاكل النيابة...إلخ. ويدلُّ على هذا الإتجاه ما كانت يتصدرها بالتعريف"جريدة سياسية اجتماعية، أخلاقية...". كانت الثبات مهتمة بقضية الانتخابات؛ والدعاية لجمعية النواب التي يترأسها الدكتور بن جلول. صدر منها 50 عددا، آخر عدد صدر في 06 سبتمبر 1935، كما أنّ سبب توقفها غير معروف؛ ولو أنّ اتجاهها الإصلاحي الوطني غير مستبعد في كونه سبب توقفها؛ كون الإستعمار لا يرضى عنه. ينظر: محمد ناصر، المرجع السابق، ص ص 267-272.

(4)- نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية** ...، المرجع السابق، ص210.

خاصة[1]، وقد ندّد فرحات عباس بالضرائب المجحفة في حق الفلاح في خطاب له خلال الحملة الإنتخابية لتجديد المجالس البلدية سنة 1933 قائلا:"إن إدارة الإحتلال بعد حوادث قسنطينة 1934 قد عزلت المتعاطفين مع الحركة الوطنية، وخرّبت حالة التّجار والفلّاحين بتوظيف الضرائب المفرطة، وإلغاء القروض الفلاحية". ونجد عباس يدافع عن الفلاحين الصغار، حيث أَرجع سبب الخراب الذي حلّ بهم إلى سياسة فرنسا الإستعمارية ذات النزعة العنصرية الإنتقامية[2].

كما حذّر أيضا من تضخم البروليتاريا الناتجة عن انتزاع أراضي الفلاحين؛ والتي لا عمل لها ولا خبز؛ والمستغلة بأبخص الأثمان، تلك الوضعية البائسة وغير المستقرة تُشكل مخزن بارود قابل للإشتعال في أية لحظة. وتمنّى قدوم رجال جدد يحملون معهم صيغ جديدة؛ لأجل أن يُعطوا هذا البلد الوجه الذي يليق به، إن الجزائر لا تستحق أن تكون مستعمرة، ولا مسرحا للثورات والقتل الجماعي[3].

لم يكن فرحات عباس يحتقر وسطة التقليدي على غرار جماعة أوغستين (بلقاسم ابازيزن)، حيث أنه -عباس- كان يعتقد وهو يطالب بالإدماج الواعي بالأحوال الشخصية إعطاء الفئات الشعبية فرصة التخلص من بؤسها نهائيا[4]. وطالب بالسماح للعامل الجزائري بالهجرة من أجل تحسين أوضاعه القاسية نتيجة إرهاقه بالضرائب:"إنّنا على يقين بأن هذا الفلاح الجزائري إذا كان عمله منظما، وكان محميا سيبقى في الجزائر...ألا يحق للعامل الجزائري وقد أرهقته الضرائب ونافسته في عقر أرضه يد عاملة قدِمت من مختلف بلدان أوروبا، وتُرك لحالة بلا تعليم ولا قوانين اجتماعية، ألا يحق له أن يهاجر بدوره لتفادي البؤس ورواتب الجوع والإفلاس"[5].

---

[1]- نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية** ...، المرجع السابق، ص 207-208.

[2]- بن داهة عدة، **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، ج02، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، ط01، 2013، ص 265.

[3]- فرحات عباس **الشاب الجزائري** ...، المصدر السابق، ص134.

[4]- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص39.

[5]- فرحات عباس، **الشاب الجزائري**...المصدر السابق، ص58.

كما طالب فرحات عباس بتوفير التقنية الحديثة للقروي الجزائري:"إنّ القروي الجزائري ليس متوهّما حينما يعطيه الحظ ملكية متوسطة؛ فإن أول ما يبدأ به هو الأخذ بالمدنية التقنية مثل جاره الكولون، إلّا أنّ الجزائريين سواء كانوا أغنياء أو فقراء فإنهم يبقون محافظين على أصالتهم وحضارة أجدادهم ولغتهم؛ سواء منهم من تخرج من المدرسة الفرنسية أو العربية أو من قلب الدوار.."[1].

في الخامس مارس 1937 قدّم وفد المؤتمر الإسلامي مطالب الفلاحين لوزير الفلاحة م. موني الذي استقبل الوفد برئاسة بن جلول وقاضي عبد القادر رئيس جمعية الفلاحين[2]، خلال هذا اللقاء أبلغ بن جلول وزميله شكاوي الفلاحين الجزائريين؛ ومنها ديوان الفلاحين وبناء المخازن المجهزة لتخزين الحبوب، والشركات الفلاحية الإسعافية، وقانون جمعيات التحفظ الأهلية والقرض الفلاحي، وقد وعد وزير الفلاحة بالنظر في هذه القضايا في أقرب وقت[3].

ثانيا- التنديد بقانون الغابات

ندّدت فيدرالية المنتخبين المسلمين بقانون الغابات الذي كان له عواقب وخيمة على الفلاح؛ من خلال حرمانه من رعي المواشي؛ وهو ما أدّى إلى هلاكها، ومُنع الإستفادة من أخشاب الغابة التي تُعتبر مادّة أولية لعديد الأنشطة والحرف، بالإضافة إلى التنديد بفرض الغرامات الباهضة على المخالفين لقانون الغابات، كما لا يخفى علينا أهمية الفلاحة والثروة

---

[1]-عبد الرحمن ابن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج01...، المرجع السابق، ص 328.

[2] - نظرًا لرغبة كثير من فلاحي عمالة الجزائر، ولما يوجبه الخطر المحدق بالفلاحين، عقد الفلاحون اجتماعا بالعاصمة يوم 07 جوان 1937 بإدارة الفلاحة، وبرئاسة زروق محي الدين الذي فتح الجلسة بخطاب أعلم فيه بوجوب اتحاد الفلاحين اتحادًا خارجًا عن المسائل السياسية، وأكّد خلالها السيد قاضي عبد القادر رئيس جمعية الفلاحين لعمالة قسنطينة اعتمادهم عليه، وصرّح بأنّه على جميع الفلاحين بقطع النظر عن الأفكار الساسية يجب أن يُنظِّموا أحوالهم للدّفاع عن المصالح المتبادلة. ينظر: **النجاح**، ع2003، 11 جوان 1937.

[3] - **النجاح**، ع1966، 10 مارس 1937.

الغابية، وأيضا الإرتباط النفسي والإجتماعي الوثيق بين الإنسان الجزائري وأرضه وعدم تخلّيه عنها حتى في أصعب الظروف[1].

من جهة ثانية نادت الفيدرالية بتطبيق مُتفهم لقانون الغابات وإلغاء العقوبة الجماعية في هذا المجال، وإعطاء القضاة المختصين في هذه القضايا حرية أكبر للحكم في القضايا المعروضة عليهم، كما كانت مساعي الفيدرالية تؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج إيجابية لفائدة الفلاحين بجلبها المساعدات اللاّزمة لهم خلال سنوات الجفاف[2].

ثالثا- القرض الفلاحي

حول القرض الفلاحي طالبت فيدرالية عمالة قسنطينة بالعناية الجدّية بالقرض الفلاحي؛ بحيث يتمكن الفلاح من الحصول على المساعدة المالية الضرورية لفلاحة حقله؛ أوتعويض قطعان الماشية التي تهلك بسبب الجفاف[3]. وبهذا فإن فيدرالية منتخبي عمالة قسنطنة كانت ترى أنه إذا أمكن تنظيم القرض الفلاحي بطريقة فعالة؛ وإذا تمّ إصلاح قانون الغابات وتوفير برنامج للسكن الأهلي؛ فإنه يمكن تحسين وضعية المجتمع الجزائري بطريقة محسوسة[4]، وقد طالب كل من الدكتور لخضاري وفرحات عباس والدكتور سعدان خلال جلسة المجلس العام لعمالة قسنطينة في 1935/10/31_بضرورة إنشاء شركات الإحتياط في البلديات كاملة الصلاحيات؛ من أجل أن تمنح قروضا مالية للفلاحين الجزائريين الذين تضرّروا من الأزمة الإقتصادية التي مسّت القطاع الزراعي[5]. وهنا أكّد شريف سيسبان على أهمية تنظيم الإئتمان الزراعي للفلاح بطريقة جادة، حتى يتمكن في السنوات الصعبة من العثور على مساعدة فعّالة لزراعة حقوله؛ وإعادة تكوين ماشيته المهلكة[6].

---

(1)- نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية**...، المرجع السابق، ص 231.

(2)- الطاهر عمري، المرجع السابق، ص282.

(3)- نفس المرجع، ص 279.

(4)- عطاء الله فشار، **النخبة الجزائرية جذورها تطورها اتجاهاتها1914-1954**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر بين يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008، ص 251.

(5)- بشير سحولي، المرجع السابق ، ص ص 187- 188.

(6) - Cherif Sisbane, Op.cit, p06

كما قدم رئيس جمعية الفلاحين قاضي عبد القادر إلى وزير الداخلية "م. أوبو " كراسة المطالب الفلاحية، والتي من بين ما جاء فيها: المطالبة بوضع رأس مال قدره 250 مليون فرنك بصناديق جمعيات التحفظ الأهلية؛ حتى تُمكِّن صغار الفلاحين الذين يملكون أراضي عروشية من إيجاد إعانة لهم الحق في نيلها؛ إذ أنهم محرومون منها حتى الآن، ضف إلى هذا يطالب الفلاحون بجعل جمعيات التحفظ تحت تصرفهم المطلق وإدارتهم، وأن ينتخب مجلس الإدارة من قبل المشتركين في هذه الجمعيات، وأن يتم جعل مهمة المراقبة للحاكم أو المير، أما مهمّة الإشراف على الإدارة فتُعهد لقابض المغارم الموجود بالحوز[1].

استنكر السايح عبد القادر رفض رؤساء البلديات منح قروض للفلاحين في خطابه خلال مناقشات المندوبيات المالية الجزائرية قائلا:"حول هذا الموضوع أُلفت انتباهكم إلى موقف رؤساء البلديات في سهل الشلف منح قروض للفلاحين الذين لم يسدّدوا قروض العام الماضي، وذهب إلى حد سجن أعضاء الجماعات الذين جعلوا أنفسهم متحدثين باسم السكان الأصليين؛ وهنا بعض الفقراء الذين هم في وضع بائس هذا العام ومن لا يستطيع أن يزرع؛ لأن المسؤول قال لهم: لا يمكنني أن أعطيك فِلسا واحدا طالما لن تحرر نفسك من القروض السابقة"[2].

خلال شتاء 1938-1939 لم يتوقف المنتخبون عن التدخل لدى المصالح الفلاحية المعنية **(sip)**؛ من أجل الحصول على مساعدات للفلاحين لمواجهة الأوبئة الناتجة عن نقص الإنتاج الفلاحي، وأورد في هذا السياق بوكردنة من المجلس العام للعاصمة بمناسبة انتخابات 1939/4/23 مطالب لفيدرالية المنتخبين للجزائر العاصمة نشرتها في الصحافة؛ وهي: محاربة البطالة، تحسين عمال الفلاحة، تحسين طُرق توزيع المساعدات المالية على الفلاحين، تجهيز الأرياف بوسائل العمل وتطوير الصناعات الحرفية، منح قروض لفتح مدارس تعليم مهني؛ وبناء مدارس ذات كلفة مناسبة لعائلات العمال[3]. كما أشار فرحات عباس في بيان

---

[1] - **النجاح**، ع1987، 28 أفريل 1934.

[2] - Assemblées finnancières algériennes, session ordinaire de 1928, N°4, délégation indigène (sections arabe et kabyle), séance 07 avril 1927, imprimerie administrative victor heintz, alger, 1928, p43.

[3] - عطاء الله فشار، المرجع السابق، ص250.

الشعب الجزائري إلى ضرورة إنهاء الملكية الإقطاعية عبر تطبيق إصلاح زراعي كبير؛ وتأمين حق العيش للطبقة الكبيرة من الفلاحين والعمال[1].

ضمن الحديث عن تحسين ظروف عمل الفلاحين الجزائريين، دعا فرحات عباس في وصيّته السياسية إلى تحرير الفلاحين والعمال الزراعيين والخمّاسين فيقول:"إنّ كل المشكلات في الجزائر تلتقي كلها في مسألة تحرير من 5 إلى 6 ملايين فلاح وعمال زراعيين وخماسين من هذه العبودية المخزية التي تماثل العهد الروماني القديم، وهذه الكتل البشرية لم تعرف أبدا لا القراءة لا الكتابة، وهي لا تعرفها اليوم بشكل أكبر لا بالعربية ولا بالفرنسية، فهي كتلة من الأميين ليس إلا"[2]، ويضيف منتقدا عدم إدخال الفلاح في الحضارة وبقاءه على حاله فيقول:"فكُل المحتلين وجميع الأنظمة كل بطريقته تمكن من احتواء هذه الكتلة البشرية من الفلاحين والحصول على ولائها واستخدامها، لكن لا أحد فكّر في أن يحكم من أجلها؛ وتقديم العلاجات الناجعة لعاهاتها المادية والمعنوية؛ وتحطيم مواكب البؤس التي تضطهدها، فلم يسعى أي نظام بشكل منطقي إلى تعليمها وتثقيفها وتطويرها، فالحضارات لم تُصبها إلا بشكل طفيف، فلم تتمكن هذه الحضارات من أن تُبلّل جسدها ولا نَبتت في ديارها، فالكوخ العصري هو نفس الكوخ الذي عرفته قرطاج؛ روما وعرفه سيدي عقبة؛ الإخوة باربا‌روس وبيجو، فلا شيء تغيّر"[3].

تزامنا مع حديثنا عن مطالب اللّيبراليين بتحسين ظروف الفلاحين أخذ السيد بوتارن النائب السابق والمناضل في حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في تجنيد سكان القرى ودفعهم إلى المطالبة باسترجاع أراضي أجدادهم التي أخذها منهم المعمرون، وانتزاعها منهم، ولهذا الغرض ترأّس اجتماعا في 12 مارس 1947 بفرندة بحضور الأعضاء الرئيسيون للحزب[4].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج03...، المرجع السابق، ص270.

[2]- ليلى عمار بن منصور، المرجع السابق، ص370.

[3]- نفس المرجع، ص370.

[4]- بن داهة عدة، **الإستيطان والصراع**، ج02...، المرجع السابق، ص270.

خلال المؤتمر الوطني الأول لحزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المنعقد بسطيف بين 25 و27 سبتمبر 1948 قدّم فرحات عباس تقرير بعنوان "نظرات في حاضر الجزائر ومستقبلها؛ أكّد من خلال التقرير أنه من واجب حزب البيان الدفاع عن الفلاح ضدّ الذين يَكذبون عليه ويظلمونه؛ وأن الحزب سيكون دائما بجانبه؛ حتى ولو أدّى به إلى عدم التبصّر إلى إذايتنا وتجريحنا، والفلاح اليوم لقي قلق عظيم بحيث بدا له منذ وصول الوالي العام الجديد(نايجلان) بأنّ المستقبل مظلم كالحال في سنة 1940، وذلك لأن الإستعمار اليساري أصبح يجاري الإستعمار اليميني؛ أي أنّه لا فرق بين سياسة الحاكم العام الأميرال أبريال وبين سياسة الإشتراكي نايجلان. فكُلٌّ من الأميرال أبريال والإشتراكي نايجلان اتّبَع السياسة نفسها المضرة؛ والتي ترتكز على العنف والتمييز العنصري والإستبداد، كما دعا عباس في تقريره الحاكم العام بأن لا يُصغي للذين ولغوا في دماء الخيانة خلال عهد حكومة فيشي، وأن يُنصف الفلاحين الذين قتلهم الإستعمار؛ وقام بإفقارهم واستعبادهم، وبهذا فإن الوالي العام وحسب عباس يكون قد أدّى رسالته كديمقراطي تعرّض للإضطهاد النازي[1].

وبدوره أشفق فرحات عباس على الفلاحين الفقراء الذين لا يستطيعون دفع الضرائب، والذين كانوا يُعرَضون أحيانا تحت حرارة الشمس؛ ورؤوسهم عارية؛ وأيديهم مقيّدة وراء ظهورهم، وكان طموح عباس الوحيد أن يرى قبل وفاته الفلاح الجزائري ينام في سرير بين إزارين نظيفين، وهذا بعد أن يتناول وجبة العشاء ويقرأ جريدته[2]. وخلال المؤتمر الوطني الثاني لحزب الإتحاد الديمقراطي المنعقد في تلمسان بين 16-18 سبتمبر 1949؛ قدّم عباس احتمالين لأجل للقضاء على ما يعانيه الفلاحون الجزائريون، وقال أنّ الحل يكمن في شكلين؛ إمّا أن يتّحد الشعب الجزائري مع الشعب الفرنسي ضدّ الإقطاعية الجزائرية؛ أو يتّحد مع الإقطاعية الجزائرية ضد الديمقراطية الفرنسية، وقال أنّه من بين هاتين الثورتين؛ هذه الأخيرة لا ينبغي أن تكون، بمساعدة الشعب الفرنسي يمكننا -يقول عباس- أن نجلب العقلانية إلى

---

[1]- يحي بوعزيز، **الإيديولوجيات السياسية**...، المرجع السابق، ص ص 62-63.

[2]- ليلى عمار بن منصور، المرجع السابق، ص272.

الأوليغارشيا التي تهمين على بلدنا، هذه حقيقة لا يمكن إنكارها من قبل السيّاسيين المتمرّسين[1].
ومن جهة ثانية رأى عباس أنه من خلال القضاء على قيود النظام الإستعماري وانتهاكاته للقانون؛ سيتمّ تأمين خبز الفلاح وحقّه في حصة ثروات بلاده؛ ونصيبه من الحرية[2].

خلاصة القول أنّ مسألة الفلاح الجزائري كانت ضمن اهتمامات وأولويات مطالب النخبة الليبرالية؛ وعلى رأسها ما تعلق بالفلاح الجزائري وما يعانيه؛ نتيجةً لسياسة الإدارة الاستعمارية التي كانت تُميز بينه وبين الفلاح الأوروبي المستوطن، وبهذا رفعت النخبة الليبرالية انشغالات واحتياجات الفلاحين الجزائريين إلى السلطات الفرنسية عبر مختلف المجالس المنتخبة وعبر الصحف، مع تقديم بعض الحلول كانت التي تراها مناسبة لإخراج الفلاح الجزائري من المعاناة والتمييز الممارَس عليه.

المبحث الرابع: قضايا الدين الإسلامي

أولا: فصل الدين عن الدولة والحريات الدينية

أصدرت السلطات الإستعمارية في الجزائر في 27 سبتمبر 1907 مرسوم يقضي بفصل الدين عن شؤون الدولة، وقد جاء هذا القرار بعد مرسوم 27 سبتمبر1905 الصادر في فرنسا والذي نصّ أيضا على الفصل بين السلطتين الدينية والتنفيذية، وذلك في إطار علمنة الدولة الفرنسية[3]. وجاء قرار 1907 الصادر في الجزائر في سياق عملية دمج الجزائر في فرنسا وجعلها جزءا تابعا لها، إلا أن هذا القرار لم يكن يشمل الدين الإسلامي، حيث كانت الإدارة الفرنسية في الجزائر تتدخل في القضايا الدينية بمحاربة التعليم الدّيني في الزوايا والمساجد والتضييق على العلماء والمفتين، وكذا تعيين أئمة المساجد الموالين لسياسة الإستعمار.

---

(1) - Ferhat Abbas**, Le regime Colonial est la négation de la justice et de la civilisation**, Rapport présente par : Ferhat Abbas secrétaire général de l'udma, ed: libération, Alger, 1949, p16.

(2)- **La république Algérienne**, n°:271 , 13/17/1951.

(3)- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط** ...، المرجع السابق، ص 67.

إنّ ما يلاحظ على مطالب فيدرالية النواب المنتخين المسلمين أنها لم تستوح أي مطلب من مطالبها من مقومات الشخصية الوطنية، حيث بقي برنامجها يدور كله في فلك القانون الفرنسي والتعليم الفرنسي والحضارة الأوروبية. وبعد أحداث قسنطينة 1934 الدموية؛ وضعت النخبة الليبرالية برئاسة بن جلول برنامج اهتمت فيه بالمسائل السياسية والعسكرية والقضائية والثقافية والإقتصادية والإجتماعية والدينية، وقد لخّصت أهداف مطالبها في ما يلي:"لقد صارت الجزائر مقاطعة فرنسية، والمسلمون الفرنسيون الأهالي يطالبون فقط بتطبيق القانون العام الفرنسي عليهم؛ وإلغاء القوانين الخاصة التي أخضعتهم وأضرّت بمصالحهم". وهنا يتبين موقف الليبراليين من مسألة الفصل بين الدين والدولة، والتي تعتبر من أهم مباديء الديمقراطية الغربية، فكان من مطالبها ونظرا لـتأثرها بالديمقراطية الغربية فصل الدين عن الدولة[1]. بهدف إبعاد الإدارة الإستعمارية عن شؤون الدين الإسلامي، وترك المؤسسات الدينية تحت وصاية الجزائريين المسلمين. وللتوضيح أكثر فإن النخبة الليبرالية كانت تقصد من خلال دعوتها للفصل بين الدين والدولة أن ترفع فرنسا يدها عن الشؤون الإسلامية من مساجد وأوقاف وحبوس ومراقبة العلماء وبعض شيوخ الزوايا[2].

وخلال المؤتمر الإسلامي (1936) طالبت النخبة الليبرالية بالفصل التام للدين عن الدولة وتطبيق القانون حسب مفهومه ومنطوقه، وإرجاع جميع المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية من أجل أن تتصرف فيه عبر جمعيات دينية مؤسسة تأسيسا صحيحا[3].

فالفصل بين الدين والسياسة كان من المطالب التي تضمّنتها برامج النخبة الليبرالية منذ منتصف العشرينات وإلى غاية فترة الخمسينات، فقد طالبوا من خلال بيان الشعب الجزائري(1943) بحرية الديانة لجميع سكان الجزائر، والعمل بمبدأ الفصل بين الدين والدولة على جميع الأديان[4].

---

(1) - يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص 15-16.

(2)- سعد طاعة، المرجع السابق، ص215.

(3)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03...، المرجع السابق، ص 261.

(4)- نفس المرجع، ص 270.

قدَّم نواب حزب الإتحاد الديمقراطي لليبان الجزائري في 30 ديسمبر 1950 إلى المجلس الجزائري مقترحات متعلِّقة بمسألة فصل الدين عن الدولة، وقُدّم اقتراحا يهدف إلى النظر في المقدسات الإسلامية وتمثّل فيما يلي: توزيع الممتلكات - ما تعلَّق بالبناء التراثي المقدَّس كالمساجد- الجمعيات الدينية المذكورة في مرسوم 27 سبتمبر 1905 الخاص بفصل الدين عن الدولة. كما قدّم حزب الإتحاد الديمقراطي طلبات في جوان 1946 إلى المجلس الوطني وفي جويلية 1947 إلى المجلس الجمهوري؛ دعا من خلالها الحكومة إلى احترام المقدّسات والتراث الإسلامي، وتطبيق مرسوم 7 ديسمبر 1907، وتطبيق المادة 56 من قانون 20 سبتمبر 1947[1].

كما لاحظ حزب الإتحاد الديمقراطي ضرورة التحرّك السّريع من أجل المساهمة في حل المسألة والوقوف أمام تجاوزات الإدارة، وكان الحزب يتطلّع إلى أن تتعايش الديانات الثلاث في الجزائر؛ بحيث تمارِس كل ديانة معتقداتها بحرية، وأن تبقى الدولة محايدة؛ وأن لا تُفضِّل إحداها؛ حتّى ولو كان يحكمها من ينتمون إلى إحدى الديانات، وبهذا ستضمن الدولة حرية التديّن وتؤمّن المساواة أمام القانون، وعليه فلابد من تطبيق مرسوم 09 ديسمبر1905 خاصة المادتين الأولى والثانية[2].

وعلى هذا الأساس كان تصور نواب النخبة الليبرالية لمسألة الدين يشكّل طرحا متقدما لتداول مفهوم لائكية الدولة؛ فقد اقترحوا تصورا لمجتمع ذا أعراق وديانات متعددة، أما المساواة إذا ما تمت فإنها تكون على حساب المسألة الاجتماعية؛ تكون فيها الأبعاد الثقافية والعوامل الإقتصادية عناصر مميزة لإفشال وشلّ إرادة التعايش التعسفي لمشروع مجتمعي يحاول أن يُألِّف بين مفارقات ماثلة بوضوح بين مجتمعين جزائري خاضع بالقوة ومجتمع أقلية مسيطر ومهيمن على كل شيء[3].

---

[1]- سعد طاعة، المرجع السابق ، ص ص 233-234.

[2]- نفس المرجع، ص234.

[3]- الوناس حمداني، المرجع السابق، ص30.

دعا النائب الحاج قاضي المسلمين ليتقدّموا إلى الأمام وأن لا يتراجعوا إلى الخلف، ويقتدوا في ذلك بما قام به الأتراك الذين ألغوا كل الأحكام المتعلقة بالحالة الإجتماعية مع بقائهم على العقيدة الإسلامية[1]. بينما لم يُخف المتجنسون من المعلمين الأهالي توجههم العلماني من خلال إشادتهم بفضل فرنسا عليهم في تحريرهم من الأحكام المسبقة، وعلّمتهم أن مسألة الأديان يجب أن تبقى مسألة روحية لا أكثر، كما علّمتهم التفكير وحب المعرفة وسعة الأفق، فصار حلم المستقبل لديهم هو ألا يكون في الجزائر سوى شعب فرنسي بديانات وأفكار متنوعة[2]، والأخذ بالتجربة التركية المتعلقة بإنجازات مصطفى كمال أتاتورك؛ والتي رأى حنفي لحمق أنّها لم تكن لتنجح لولا تبنيها للمبادئ التي تخالف مبادئ القرآن بصفة تامة، وقال بهذا الصدد:"النخبة التي تتولى مقاليد الأمور في تركيا تدرك جيدا أنّها إذا سمحت للدولة والمجتمع باتباع توجيهات القرآن حرفيا؛ فإنها ستصبح مخرّبة بعد عشرين أو ثلاثين سنة"[3]. وصرح في مقال آخر:"فرنسا سوف تكون قادرة على استيعاب العالم الإسلامي شريطة أن يكون علمانيا بعزم ونشاط"[4].

وهكذا فقد أُعجب المتجنّسون بتركيا الحديثة لفصلها بين ما هو ديني وسياسي، يقول أحدهم:"إنّ هذا الحدث هو ذو أهمية بالغة، ويشكّل الأطروحة المفضّلة بالنسبة لنا، وهي أنّ الإسلام قابل للتطور، وإنّ المسلمين لن يصلوا إلى شيء من التقدم إذا لم يتمكنوا من الفصل بين السلطتين الروحية والزمنية. إن النزعة التأويلية والتوفيقية بالنسبة إلى النصوص الدينية لن توصلهم سوى إلى حالة دونية بالنسبة إلى أوروبا؛ خصوصا عندما يزعمون أن الشريعة قابلة للتكيف مع المتغيرات التي لا تُأثّر على أصول الإسلام"[5]، وفي هذا دعوة صريحة إلى تبني النموذج التركي في الفصل بين السلطتين الدينية والتنفيذية، بحيث كانت النخبة الليبرالية

---

[1]- حباطي عايدة، **التجنس وموقف الجزائريين منه**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2004/2003، ص169.

[2]- الطاهر عمري، المرجع السابق، ص 263.

[3]- نفس المرجع، ص 258.

[4]- Gey Perveille, Op.cit, p 214.

[5]- الطاهر عمري، المرجع السابق، ص 259.

ترى أنّ تدخّل الإسلام في شؤون الدولة عائق أمام تطور الأهالي ودخولهم إلى الحضارة الغربية؛ ممّا جعل مواقف بعض من أفراد هذا الجناح تُعارض بشكل تام الإسلام، ومثال هذا ما صرح به حنفي لحمق سنة 1931 عندما دعا إلى تطبيق العلمانية مؤكدًا أنّ الشباب العربي البربري ذا الإتجاه العلماني والمتشبع بقيم التقدم والنظام يحاول أن يكون متوافقا مع عصره، كما أكّد أنّه من الأسباب الأساسية التي أدّت لانهيار الإمبراطورية العربية(كذا) تتمثَّل في غياب العقلية العلمانية، والتي كان من المفروض أن تحمل إلى الإسلام نفس التغيرات التي حدثت للكاثوليكية في أوروبا[1].

كما لم يكن رابح زناتي يخفي توجهه اللائكي على غرار بعض زملائه في التيار أمثال سعيد فاسي، بلحاج، ابن التهامي وغيرهم، وبهذا فقد كانت نظرته للإسلام كونه كباقي الديانات؛ أي أنّه عبارة عن شعائر روحية لا تتدخّل في حياة الإنسان وممارساته اليومية، خاصّة وأن الكنيسة ظلت في نظره عائقا يقف في وجه التقدم العلمي والحضاري لأوروبا[2]. وأكّد ذلك بِحَثّه على إبعاد الدين عن المجال السياسي مثلما هو الحال بالنسبة للمذاهب المسيحية التي يقوم كل مذهب منها بتنظيم شؤون الدين الأخلاقية والسلوكية بمعزل عن أي نشاط سياسي، ولماذا لا يكون الحال نفسه عند المسلمين. وحول الإختلافات الفقهية والمذهبية التي يعرفها العالم الإسلامي، تساءل زناتي: لماذا لا يتخلّص المسلمون منها ويسعون نحو عالم الحداثة لتهيئة دخول إخوانهم إلى هذا العالم[3]. وأضاف:"في الوقت الذي جرى فيه الفصل ببين الحياة الزمنية والروحية في أنحاء من العالم، فإن الإسلام القوي ببساطته لايزال يحتفظ بهذه الوحدة التي أصبحت تعيق ترقيته اليوم، بحيث يستحيل عليه ذلك بدون المساس بهذه الوحدة على غرار ما حدث في عدد من بلدان العالم المتحضّر"[4]، فإنجازات الحداثة الأوروبية حسب رابح زناتي

---

(1)- الطاهر عمري، المرجع السابق، ص 262.

(2)- نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية**...، المرجع السابق 196. نقلا عن , **La voix des humbles** , n°: 44 , juin-juillet 1926.

(3)- نفس المرجع، ص197 .نقلا عن: **La Voix indigène** , n°: 104, 04/6/1931.

(4)- ثنيو نور الدين، **قضايا الحركة الإصلاحية عند رابح زناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات**، رسالة ماجستير في التاريخ، معهد الحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 1997/1996،ص 58.

تمت عندما وضعت العلامة الفارقة بين الدين والدولة، أي بعدما اختفت الكنيسة عن حياة المجتمع السياسية والمدنية، وقدّم زناتي صورة نموذجية للإسلام الجزائري؛ وهي مصطلح كان يستخدم بصورة شائعة في الأدبيات الصحفية والرسمية الفرنسية، هي الإقتفاء بأثر فرنسا التي حسمت المسألة الدينية بإخراج الدين من دائرة الحياة السياسية[1]، كما نفى زناتي فكرة العودة إلى الإسلام الأول وإحياء التراث واعتبرها فكرة وهمية طوباوية يستحيل تطبيقها، وفكرة أثبتت عدم صلاحيتها في التاريخ الإسلامي ذاته[2]، ويشير إلى هذا ما جاء في عدد آخر من جريدة صوت الأهلي؛ حيث أكّد فيه تَعارض النظام الإسلامي مع القانون المدني حينما قال:"يظل النظام الأساسي الإسلامي والقانون المدني غير قابلين للتوفيق، وبهذا فإن التخلي عن هذا الوهم من المُرجح أن يحسّن علاقاتهم مع الفرنسيين..."[3].

إنّ الإستنتاج الذي نخلص إليه من خلال مواقف وأفكار الليبراليين المتجنّسين اتجاه مسألة فصل الدين عن الدولة هو الغياب التام لنماذج الحضارة الإسلامية التي جمعت بين الدين والسياسة وأصبحت رائدة في العالم؛ في مقابل هذا كان نموذج تركيا الحديثة حاضرا بقوة لدى بعض العناصر الليبرالية التي رأت فيه حلا للمسألة الجزائرية للخروج من التخلف والإنحطاط نحو التطور العلمي والحضاري، فكان بذلك مصطفى كمال نموذجا مثاليا لهؤلاء في الدعوة إلى الفصل بين الروحي والزمني في الجزائر المستَعمرة، ويرجع هذا إلى سياسة فرنسا في طمس هوية الشعب الجزائري من خلال تحريف تاريخ الجزائر عبر العصور وتشويه صورة الإسلام؛ مما جعلها تنجح في تخريج عناصر تنكّرت لتاريخها وهويتها، إلا أنهم كانوا قِلّة لا يمثلون كل النخبة الليبرالية؛ والتي سنرى فيها من تمسك بهويته وتاريخ بلاده وتاريخ الحضارة العربية الإسلامية بالرغم من دعوتهم الصريحة إلى فصل الدين عن أمور السياسة، وعلى رأسهم فرحات عباس وجماعته، ويؤيد هذا ما ذكره الدكتور رابح لونيسي عندما قال أن لائكية فرحات عباس موقف إيجابي من الدين، من خلال احتضانه وتشجيع انتشاره في المجتمع، كما

---

[1]- نفس المرجع، ص 58

[2]- ثنيو نور الدين، المرجع السابق، ص 177.

[3]- **La voix indigène**, 09/08/1943.

أنها تستعمله لإذكاء عديد المجالات التربوية والخلقية والروحية، أما أحكامه الشرعية فهي تستخدمها للحفاظ على الأحوال الشخصية، وهو ما يجعل الإسلام عندهم يمثل عقيدة وشريعة تحدّد العلاقة بين أفراد المجتمع وبين الحاكم والمحكومين؛ وليس كما يراه العلمانيون المتشدّدون أن الإسلام يحدّد العلاقة بين العبد وربه فقط[1].

إنّ مطالبة النواب المنتخبون بالفصل بين الدين وشؤون السياسة، كان من أجل إزاحة عائق الدين الذي كانت تحتج به إدارة الإحتلال لإدماج الجزائريين في الأمة الفرنسية، إلى جانب رغبتها في العيش المشترك بين الجزائريين والمستوطنين في ظل مجتمع واحد وبديانات مختلفة.

ثانيا- الدين الإسلامي

قاد الإستعمار الفرنسي منذ بداية احتلاله للجزائر هجمة صليبية شرسة ضد الدين الإسلامي ومعالمه الرئيسية كالمساجد والزوايا والأوقاف ورجال الدين، وهذا في إطار الغزو الفكري والثقافي ومحاولة القضاء النهائي على ثقافة وهوية الشعب الجزائري واستبدالها بثقافة البلد الأجنبي المحتل. ورغم تنوع أساليب الإستعمار وقوانينه لمحاربة الإسلام ونشر المسيحية وسط الجزائريين المسلمين؛ إلا أن الفشل كان حليفه، بسبب تمسك الشعب الجزائري بدينه ورفضه التخلي عنه مقابل بعض الحقوق الممنوحة لمن يكتسب الجنسية الفرنسية ويتخلى عن هويته.

في هذا الإطار سنرى أن مواقف النخبة الليبرالية اتجاه مسألة الدين الإسلامي لم تكن تسير في اتجاه واحد رغم تأثرهم بالثقافة الفرنسية والفكر الليبرالي، ولعل اختلاف مواقفها اتجاه هذه المسألة الجوهرية والمصيرية بالنسبة للجزائريين يعود بالأساس إلى اختلاف مواقعهم الإجتماعية والسياسية. وعليه فإنّ علاقة هؤلاء بالاسلام جعلت بعض المؤرخين يقسّمون النخبة الليبرالية في هذا المجال إلى تيارين، البعيدي الصلة بالإسلام والقريبي الصلة بالإسلام[2].

---

[1]- رابح لونيسي، **التيارات الفكرية** ...، المرجع السابق، ص 245.

[2]- للمزيد حول هذه التقسيمات عُد إلى دراسة: رابح لونيسي، **التيارات الفكرية**...، المرجع السابق.

كان بعض اللّيبراليين ورغم تأثرهم بالثقافة الفرنسية ومبادئ الثورة الفرنسية يدافعون عن الإسلام، ومنهم فرحات عباس في مقالاته التي جمعها في كتابه "الشاب الجزائري"، حيث أشاد بالإسلام ودافع عن قيمه، وذلك انطلاقا من اعتقاده الراسخ في أنّ الفرد حتى وإن كان داهية فإنّه يفقد قيمته إذا عاش بعيدا عن جماعته، وقد أثارت أفكاره القائمة على الدعوة الصريحة إلى التمسك بالأصالة حفيظة أنصار تيار الإندماج التام، وذلك لاعتبارهم أن التوفيق بين الأصالة(الإسلام) وبين الحداثة(المدنية الغربية) يُعدُّ فكرة متناقضة تتعارض مع ميولات الولاء التي أبداها فرحات عباس للإدارة الاستعمارية[1]. وقد وصف عباس مواقف المثقفين المتنورين وجماعة صوت المستضعفين بوضْع القَدم في المجهول، ولا أحد بإمكانه أن يُقدّر نتائجه، وبهذا فإن عباس لم يكن يعادي الإسلام بل كان يُكنّ له كل الإحترام والتقدير، كما كان يعتقد أن عمل ابن باديس يُكمل نضال فيدرالية النواب المنتخبين[2].

على هذا الأساس كان فرحات عباس الذي جمع بين الثقافة الفرنسية والحضارة الإسلامية، مع بعض رفاقه يرفضون التخلّي عن دينهم وحضارتهم مقابل أخذ المواطنة الفرنسية؛ إذ أنّ الحبل الوحيد الذي يربطهم بالحضارة الإسلامية هو الدين بمفهومه التقليدي. وعليه فقد حاول هؤلاء مقاومة المغريات التي تَعدهم وتُمنّيهم بكامل الحقوق المدنية والسياسية في حالة تخلّيهم عن دينهم[3]، وهو ما أكّده أحدهم عندما قال:"أنّ روح الكتاب الفرنسيين قد قدمت لنا التفسير العلمي والعقلي لتراثنا الذي تلقّيناه عن الآباء والتقاليد، ومع ذلك فإن الإسلام قد ظلّ يمثل إيماننا الخالص والعقيدة التي تُعطي معنى لحياتنا، فالإسلام هو وطننا الروحي"[4]. ويقول أيضا "إن الإسلام هو العقيدة البسيطة بلا أي زخرفة، إنّه دين الأسرة التي هي خلية النظام الإجتماعي، إنه النظام الإجتماعي، إنه النظام الذي يُقام على أخلاق المساواة، إنّ الإسلام هو الديمقراطية تابعة للثقافة، فرَجل العِلم هو الإنسان النبيل، هو العبقرية العلمية هو الإنسان

---

[1]- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 40.

[2]- نفس المرجع، ص 57.

[3]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03...، المرجع السابق، ص 60.

[4] - Ferhat Abbas , **Jeune**..., Op.cit , p 90.

الأعلى"[1]. ثم مضى يقول "الإسلام أعاد إيماننا المؤكد؛ الإعتقاد الذي يعطي معنى لحياتنا، وطننا الروحي والوضع الشخصي للمسلمين هو لنا بلد حقيقي"[2].

من جهة أخرى عبّر فرحات عباس عن نضال النخبة الجزائرية من 1890 وإلى غاية 1939 وطيلة أجيال عديدة، والتي ظلّت تطعن باستمرار في النظام الإستعماري رغم ضعف الوسائل، وطالبت بالمساواة في الحقوق مع الأوروبيين، ولم تقبل أن يُعد انتمائها للدين الإسلامي الذي هو الدين القديم للبلد ودين إفريقيا الشمالية بأكملها سِمة نقص، ليجلب لها وللجزائريين وصمة مستديمة[3]، وأكّد هذا بقوله:"إن الإسلام بعد 14 قرنا صار دين الشعب الجزائري، وعليه أصبح الإسلام في الجزائر في عقر داره، ومن العبث محاربته لأنه قادر على الصمود في وجه كل تخريب أو تهديم[4].

ونستنتج من هذا أنه وبالرغم من الثقافة الفرنسية التي كان عباس يكتسبها إلا أنه لم ينفصل عن دينه الذي ظل يمثل الوطن الروحي له، فكان يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويركّز على نقطة احترام الإسلام كونها مسألة جوهرية في مجال الترقية الإجتماعية بالجزائر، وقدّم عباس النموذج الياباني كمثال في هذا المجال؛ والذي جمع بين الأصالة والتقدم العلمي، ويرى أن معاكسة تقاليد الشعوب سبب في التخلف وتضييع الوقت[5]. فعباس كان يطمح إلى بعث وفاق نزيه بين الإسلام وفرنسا، أي بين وطن عباس الروحي ووطنه الفكري[6]، وفي هذا اعتراف عباس بجميل الثقافة الفرنسية التي أعطته نوعا من الحس الرفيع في الحياة.

عموما فإن عباس كان يعتقد أن مبادئ الجمهورية ومفاهيم الديمقراطية لا يمكن أن تكتمل دون البعد الديني للشعب الجزائري، كما اعتبر ذلك مسألة أخلاقية راسخة؛ إذ أن العدالة

---

[1]- فرحات عباس، **الشاب الجزائري**...، المصدر السابق، ص 74

[2]- Benjamin Stora , **l'Algerie 1954**…, Op.cit , p 39.

[3]- فرحات عباس، **الشاب الجزائري**...، المصدر السابق، ص 29.

[4]- حميد عبد القادر، المرجع السابق ، ص144.

[5]- الطاهر عمري، المرجع السابق ، ص261.

[6]- فرحات عباس، **الشاب الجزائري** ...، المصدر السابق، ص 136.

الإجتماعية المنشودة يجب تدعيمها بتصور ديني، فالعقلانية والدين كلاهما ضروري بشرط الفصل بين السياسة والدين، وعليه فإن عباس يكون بهذا قد اقترب من ابن باديس أكثر من أعضاء الفيدرالية[1] التي عرفت انقسامات متتالية بين أبرز زعمائها خاصة فرحات عباس وبن جلول، هذا الأخير الذي رفض السير وفق النهج الجديد الذي رسمه عباس خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، حيث أنه -بن جلول- بقي متمسّكا بالفكر الإندماجي.

كانت إنجازات الحضارة الإسلامية وعلومها حاضرة عند عباس في دفاعه عن الإسلام ضد الحملة الصليبية الفرنسية الرامية إلى طمس معالمه وإحلال ديانة جديدة. وفي تصريح لفرحات عباس أكّد من خلاله أن التطوّر العلمي والتكنولوجي لأوروبا ما هو إلا ثمار علوم ومعارف الحضارة الإسلامية:"إن الحضارة الإسلامية التي استمرت متّقدة حتى فجر الأزمنة الحديثة هي التي آذنت بيقظة القرون الوسطى الأوروبية؛ فبواسطتها عرفت سلسلة المعارف الإنسانية اللّامتناهية التي صنعتها شعوب مختلفة"[2].

كما دافع فرحات عباس عمّا ينشره مروّجي فكرة "الجزائر اللاتينية" وعن الإسلام لأنهم كانوا يتفنّنون في تشويه الإسلام، فيُصورون محاربي الإسلام النبلاء ورجاله الأتقياء غزاة متلهّفين على الغنائم، ومتعطّشين للدماء، ويقارنهم السيد "سيرفي" بقبائل "الهانس"، ويصفهم كتاب مدرسي ب "البرابرة المتعصبين"[3]. كما نسجّل هنا انتقاد عباس لما تركته الحضارة الرومانية في بلاده من أطلال فقط؛ والتي دفنتها الطبيعة نفسها، بينما نجد عكس ذلك في الإسلام والذي أعطى البلد روحًا، تلك الروح وعلى الرغم من المصائب التي حاصرتها فقد قاومت ولازالت تقاوم عواصف القرون[4].

كذلك كان لبن جلول نفس التوجّه، حيث نجده يدافع عن الإسلام في تقديمه لكتاب عزيز قسوس:"الإسلام شيء عظيم وكبير، ليس فيه ما يعارض التعايش والتقارب، الإسلام يبقى

---

[1]- عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص54.

[2]- فرحات عباس، **الشاب الجزائري**...، المصدر السابق، ص 81.

[3]- نفس المصدر، ص 74

[4]- Mahfoud kaddache, **Histoire du Nationalisme**, t02…, Op.cit , p229.

بالنسبة لنا الدين الذي ورثناه عن أسلافنا، والذي سننقله إلى أبنائنا، ولن يكون الإسلام منطلقا للإختلاف ولا عاملا للتفرقة، سيبقى المسلمون على اختلافهم بيضا أو سودا أشقّاء لنا، إنّ هذا الشعور بالرفعة يشرّفنا، وهذا لا ينسينا بأنّنا فرنسيون"[1]، وهنا يسلك بن جلول نفس الإتجاه الذي سلكه عباس في موقفه اتجاه الإسلام، بحيث أن كلاهما يؤكد على التمسك بالإسلام، وأن الإسلام لا يعارض الحداثة والعلوم الأوروبية، وفي هذا دعوة منهما إلى ضرورة تحديث الشعب الجزائري وإدماجه في المجتمع الفرنسي دون أن يُطلب منه التخلي عن أصالته وهويته.

كاستنتاج جزئي فإن فرحات عباس ورفاقه من النواب المنتخبين ورغم وقوعهم تحت تأثير الثقافة الفرنسية ومبادئ الفكر الليبرالي، إلا أن ذلك لم يمنعهم من الدفاع عن الإسلام والإشادة بدوره في الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الأوروبية. وما ينبغي الإشارة إليه هو الطرح الإعتدالي الذي تميّز به فرحات عباس في مواقفه اتجاه مسألة الدين الإسلامي من خلال الدعوة إلى الأخذ بعلوم الحضارة الأوروبية وتبني النموذج الفرنسي في الحياة، لكن دون التخلي عن الإسلام الذي قال عنه أنه وطنه الروحي.

في الجانب المقابل رفض دعاة الإندماج التام من المتجنسين أفكار فرحات عباس الداعية إلى التوفيق بين الأصالة والمعاصرة، مُعتبرين ذلك من المتناقضات التي تتعارض مع ميولات عباس الموالية للإدارة الإستعمارية[2]. كما اعتبر هؤلاء الأحكام الإسلامية عائقًا أمامهم كونه –الإسلام- يتعارض مع الحداثة والتقدّم الحضاري، في حين أن الإحتفاظ بالإسلام يعني الجمع بين الدين والدولة المناقض لمبادئ العلمانية، وعليه فقد رفض عناصر هذا الجناح التمسك بنظام الأحوال الشخصية في حالة اكتسابهم المواطنة الفرنسية، وفي هذا تحدّث أحدهم "لا يوجد في العالم الإسلامي من بإمكانه أن يجد نصًا واحدا يُحرّم تغيير القانون الشرعي"[3]. أما شريف

---

[1]- بشير سحولي، المرجع السابق، ص ص 172-173 . نقلًا عن - Mohamed al Aziz Kessous, Op, cit, Préface, Docteur Bendjelloul, p: X

[2]- حميد عبد القادر، المرجع السابق ، ص40.

[3]- حباطي عايدة، المرجع السابق، ص 168.

بن حبيلس فلم يكن يرى وجود أي تناقض بين مبادئ القرآن وتعليم أساتذته الفرنسيين "الإسلام يوصي بالبحث عن العلم"[1].

أشار رابح زناتي إلى تخوفه من صحوة الإسلام المتوسطي والتي أصبحت في نظره تخيف العديد من الأوروبيين:"فالمسألة الإسلامية في نظره أصبحت تخترق أكثر فأكثر الديبلوماسية، وتؤثّر على العلاقات بين البلدان المُتعطشة للتوسّعات الإقليمية"[2]. وأكّد في مقال آخر "أنّ أكثر المثقّفين المسلمين لا يحلمون بالعودة إلى نظام إسلامي على الإطلاق؛ إذ أنهم يدعون إلى صيغة ديمقراطية غربية؛ ويشعرون تماما أنّه ليس لديهم ما يفعلونه في نظام حكم ديني وسلطوي"[3]، ويتبيّن من هذه التصريحات معارضة المتجنسين للإسلام، واعتباره حاجزا أمام تجنّس الجزائريين الذين رفضوا التخلي عن دينهم، وأكّد هذا الموقف سعيد فاسي في حديثه سنة 1936 قائلا:"ومن اللّافت للنظر بشكل خاص أنّ الإسلاموية لا وجود لها على الإطلاق في الجزائر، وأن الجزائريين لا يجادلون في السيادة الفرنسية بأي شكل من الأشكال وأنّهم لا يسعون إلى تجنبها.."[4]. من جانبه كانت جريدة صوت المستضعفين تَعيب على الأستاذ بهلول حضّ الأهالي على البقاء في الدين الإسلامي المُقدّس، وذلك حسبها أنّه من الخطر تعزيز تصوُّف مفرط على المسلمين؛ وتربيتهم على بعض المعتقدات الدينية[5].

ما يلفت الإنتباه في إطار حديثنا عن موقف جناح النخبة الليبرالية الداعي للذوبان التام للجزائريين في الأمة الفرنسية، هو بعض التصريحات لعناصر جماعة صوت المستضعفين يدافع فيها أصحابها عن الإسلام، ومن هؤلاء رابح زناتي الذي أشاد في بعض مقالاته بدور الإسلام ودعا إلى العودة إلى الإسلام الصحيح، فيقول:"إنّ المُفرنسين دعوا دائما إلى العودة إلى الاسلام الذي كان في العهد الأول عهد الرسول والخلفاء، الإسلام الذي مكّن العرب في

---

(1)- Pervillé Gey, **les étudiants algériens de l'université Française 1880 -1962** , préface de mohamed harbi , casbah editions , Alger ,1997, p 215.

(2)- **La voix indigène**, n°: 386 , 28/10/1936.

(3)- **La voix indigène** , n°: 663 , 11/09/1946.

(4)- Gey Perveille, Op.cit , p 217.

(5)- محفوظ قداش، **الحركة الوطنية**، ج01...، المرجع السابق، ص107.

وقت من الأوقات أن يكونوا أسيادا في هذا العالم"[1]، وفي مقال آخر لهذا الأخير نجده يؤكد على احترام المعلمين الأهالي للإسلام فيقول "نحن لا نحمل أي موقف معادي اتجاه الإسلام، إن المعلمين الأهالي؛ حتى أولئك الذين لا يؤمنون -المفكرون الأحرار- يحترمون الإسلام، لأنه ديانة أسلافهم...لا يوجد في الإسلام ما يتعارض مع تطوّر الجزائريين، إنّ المشكل الجزائري يكمن في أنّ غالبية زعمائهم الروحيين يجهلون هذا الدين؛ وما يعرفون عنه سوى الأمور السطحية؛ وما يقومون به من أمور يؤدونها بطريقة آلية دون التفكير في جوهر الإسلام ودون أي فهْم لما يريده الرسول"[2]. وتحدّث أيضا في مقال آخر عن:"تطور الإسلام"، فأبدى تعاطفه مع الإسلام ومواكبته للحضارة والتقنيات الحديثة:"مع العلم أنّ الإسلام مستهدَف من الهيمنة الأوروبية، يقف الإسلام قليلا في كل مكان ضدّ هذا التهديد ويواجهه بشجاعة...الإسلام يكره أوروبا، وقد يقلِّد بقدر استطاعته أساليب عملها؛ وتقنيتها الصناعية؛ وعملياتها الثّقافية وحتى طريقة الأكل واللباس والتفكير..."[3].

وفي ذات التوجه انتقدت صوت الأهلي تشويه الكاتب الأكاديمي لويس برتراند لصورة الإسلام قائلة:" أكّد لويس برتراند وكل من تبعوه دون مبرّر أنّ الإسلام دين قاسي لا يصلح لأي تقدم وتطوّر؛ لأنهم لم يدْرسوا الإسلام في جوهره وآثاره.."[4].

من جهة أخرى أشادت جريدة صوت الأهلي بفرنسا التي حسبها حافظت على الدين الإسلامي:"فرنسا احترمت أعرافنا وحافظت دائما على عاداتنا وتقاليدنا وعزّزت ديننا، لم يشهد بلدنا في أي وقت من الأوقات الكثير من المساجد والمدارس الدينية والعديد من الأعمال الإسلامية على وجه التحديد إلا منذ وصول الفرنسين"[5]، إلا أنّنا نجد أن هذا التصريح مناقض للواقع وللسياسة الإستعمارية في المجال الديني، حيث عملت فرنسا منذ بداية الاحتلال على

---

[1]- بشير سحولي، المرجع السابق، ص 174.نقلا عن : **La voix indigène**, n°: 23, du 14 novembre 1929 -

[2]- نفس المرجع، ص ص 173-174. نقلا عن.: **La voix des humbles**, n°:44, juin- juillet/1926, pp 01-04-

[3]- **La voix indigène**, 03/12/1945.

[4] - **La voix indigène**, 20/02/1946.

[5]- **La voix indigène**, 07/09/1939.

محاولة طمس معالم الإسلام وكل ما له صلة بشخصية الجزائريين، في مقابل عملها على نشر المسيحية وسط الجزائريين.

إنّ هذه المواقف الرّافضة للإسلام أحيانا والمتعاطفة معه أحيانا أخرى لدى الليبراليين المتجنّسين؛ إنّما تدل على التخبُّط الذي كان يعيش فيه هؤلاء نظرا لعدة أسباب أبرزها:

- وُقوع المتجنّسين بين ثلاث خيارات؛ إمّا التّمسّك بالدين الإسلامي ورفض الجنسية الفرنسية، وإمّا التّخلي عن الدين الإسلامي واكتساب المواطنة الفرنسية المناقضة لقيم ومبادئ الإسلام. أمّا الخيار الثالث وهو التّوفيق بين الإسلام والمواطنة الفرنسية الذي كانت تطالب به النخبة الليبرالية؛ بينما كانت فرنسا ترفضه بشكل تام.
- رفْض المجتمع الأوروبي لهم رغم اكتسابهم للجنسية الفرنسية.
- رفْض المجتمع الجزائري للمتجنّسين؛ واعتبار المتجنّس مُرتد عن الدين.
- التَّخوّف من رَدّة فعل أهاليهم في حالة التخلي عن الدين الإسلامي.

من جانب آخر أظهرت عناصر من النخبة الليبرالية معاداتها الشديدة للإسلام، وقد عبّر عن هذا الموقف بلقاسم إبازيزن، هذا الأخير أظهر من خلال تصريحاته تبنّيه للديانة المسيحية في قوله:"المسيحية هي المذهب الوحيد الذي يعطي الشباب القبائلي الكرامة لشخصيتهم"[1]، وأضاف:"ليس للشاب القبائلي آلهة ولا حضارة إسلامية ولا عبادة محمد"[2]. أمّا حنفي لحمق فأكّد هو الآخر أنّ الإسلام هو أسوأ نتيجة للغزو العربي، وأنّ مبادئ الإسلام تتعارض تماما مع قوانين الحياة العصرية، كما رأى أنّ تبني الجماهير الجاهلة للإسلام يذهب بها إلى الهاوية، وكان لحمق يستشهد بكمال أتاتورك لإظهار خطر الإسلام على الإندماج في فرنسا العلمانية[3]. وجدير بنا أن نشير هنا أنّ هذه المواقف المتطرفة اتجاه الإسلام كانت تُعبّر عن فئة محدودة تكاد تكون معزولة؛ ممن درسوا في المدارس الفرنسية التعليمية والتبشيرية خاصة في منطقة القبائل التي تركزت فيها السياسة التعليمية والتنصيرية بشكل كبير في محاولة من الإستعمار

---

(1) - Pervillé Gey, **les étudiants** …Op.cit , p214

(2)- غي برفيليي، المرجع السابق، ص 406.

(3)- Pervillé Gey, Op.cit, p215.

لفصلها عن الإطار العربي الإسلامي، بالإضافة إلى أنّ هذه المواقف لم تكن تمثل كل عناصر النخبة الليبرالية التي كان أغلب أفراها محافظين على هويتهم ودينهم، وكانوا يدافعون عنه من خلال الإشادة بالحضارة العربية الإسلامية؛ ودور المسلمين الأوائل في الفتوحات الإسلامية والتعبير عن أخلاقهم وصفاتهم النابعة من القيم الإسلامية الرفيعة أمثال فرحات عباس وبن جلول، إضافة إلى ذلك فإن تأثير هؤلاء -المعادون للإسلام-كان محدودا، بالرغم من المدارس الفرنسية المنتشرة في منطقة القبائل، حيث أنّ تمسك سكانها بدينهم وهويتهم حال دون إدماج منطقة القبائل ضمن البوتقة الفرنسية.

وبِصفة عامّة يعود تباين مواقف النخبة الليبرالية في مواقفها اتجاه مسألة الدين الإسلامي في نظرنا إلى أنّ الدين الإسلامي يمثِّل نقطة حسّاسة لدى المجتمع الجزائري الذي أبى أن يتخلى عن دينه مقابل بعض الحقوق التي كان الإستعمار يعدُهم ويمنّيهم بها، هادفا بهذا إلى محاولة القضاء النهائي على الإسلام في عُقر داره ونشر المسيحية. إضافة إلى هذا فإن النخبة الليبرالية أصبحت لا تثق في وعود الإدارة الإستعمارية؛ وكذا الأهداف الخفية للإستعمار من وراء إدماج الجزائر في الأمة الفرنسية؛ بغرض طمس الهوية الوطنية للشعب الجزائري.

أمّا بالنسبة لمُجمل مواقف النخبة الليبرالية اتجاه الدين الإسلامي فيمكن تصنيفها حسب ما توصلنا إليه إلى ثلاث مواقف وهي:

- ✓ موقف معتدل: مثّله النواب المنتخبون الذين رأوا إمكانية التجنّس؛ لكن مع محافظتهم على أحوالهم الشخصية الإسلامية؛ من أبرز هؤلاء: فرحات عباس وبن جلول.
- ✓ موقف متطرِّف: جمع أنصار هذا الموقف بين الإعتدال والأكثر تطرفا، وذلك أنهم كانوا يعارضون الإسلام أحيانا كونه لا ينسجم مع الحضارة الغربية والعلوم الحديثة، وأحيانا أخرى كانوا يُبدون مواقف متعاطفة مع الإسلام وعلى سبيل المثال رابح زناتي.
- ✓ موقف أَكثر تطرُّفا: مَثّله بشكل كبير عدد محدود من النخبة الليبرالية مِمّن تخلّى عن دينه ورضي بالديانة المسيحية، درسوا في المدارس التنصيرية المنتشرة في منطقة القبائل؛ أمثال بلقاسم إبازيزن وحنفي لحمق وسعيد بوليفة، إلّا أنّ شعبيتهم كانت محدودة جدّا بين الجزائريين، حيث نفَرَ منهم أهاليهم وأصبحوا منعزلين عن باقي المجتمع الذي كان يرفض التخلّي عن ثوابت هويته.

خلاصة الفصل

لقد كان للتّكوين الثّقافي الذي تميّزت به النخبة الليبرالية دورًا هامًا في بلوَرة مواقف وأفكار الليبراليين المتأثِّرين بالقيم والمبادئ الإنسانية للثورة الفرنسية الكبرى اتجاه القضايا التي تهمّ الجزائريين، ومنها قضايا الثوابت الوطنية كالدين واللغة والإنتماء، حيث اختلفت مواقف هؤلاء اتجاه مكونات الهوية الجزائرية بين مدافِع عنها رغم ثقافته الغربية؛ وبين رافض لها وداع إلى استبدالها بالثقافة الفرنسية.

إنّ إعجاب النخبة الليبرالية بالحضارة الغربية والثقافة الفرنسية جعل بعض عناصرها يتنكّرون لهويتهم وتاريخهم، في مقابل دعوتهم إلى الإنصهار التّام داخل الأمة الفرنسية؛ بل الأخطر من ذلك حين اعتبر بعض الليبراليين أنّ الدين الإسلامي هو سبب تأخر الجزائريين عن مواكبة الحضارة؛ ومن هؤلاء: رابح زناتي، بلقاسم إبازيزن، سعيد فاسي، وقد كان هؤلاء واقعين تحت تأثير الحضارة الفرنسية الرافضة لتاريخ الجزائر وانتمائها العربي الإسلامي؛ إلى جانب أطروحات الفرنسيين والمستشرقين حول تاريخ منطقة القبائل الرامية إلى طمس تاريخها وفصلها عن إطارها العربي الإسلامي.

كما أنّ تنكُّر بعض الليبراليين لثوابت الأمة الجزائرية هو نتيجة لعملية المسخ الثقافي التي انتهجها الإستعمار الفرنسي في حق الهوية الجزائرية، والعمل على إيجاد فئة جزائرية ذات فكر غربي، ولعل مواقف بعض الليبراليين من قضايا الهوية الوطنية لهُوَ خيرُ دليل على ذلك.

وإنّ مطالبة النخبة الليبرالية بالإندماج كان من باب الرغبة في الحصول على الحقوق السياسية والمدنية التي يتمتع بها الفرنسيون في فرنسا والجزائر.

تُعتبر مسألة الإندماج واكتساب الجنسية الفرنسية من أبرز المسائل التي اختلفت حولها النخبة الليبرالية؛ نظرًا لكوْن التجنّس يُفضي بصاحبه إلى أن يتخلّى عن دينه، هذا الأمر أدّى بالنخبة الليبرالية إلى الإنقسام إلى تيارين: تيار الإندماج الجزئي وتيار الإندماج الكلّي، أو كما أَطلق عليهما بعض المؤرّخين تسمية: القَرِيبي الصّلة بالإسلام، والبَعِيدي الصّلة بالإسلام.

إنّ التّمعُن في مواقف وطروحات النخبة الليبرالية اتجاه القضايا السياسية والإقتصادية والثقافية والمجتمعية والهُوياتية، يوضِّح مدى تأثر النخبة الجزائرية المثقفة بالفكر الليبرالي وقيم الثورة الفرنسية؛ حيث أن مختلف طروحات الليبراليين كانت نابعة من مبادئ الليبرالية

الغربية كالتنظيم السياسي للدولة، والفصل بين السلطات، والحريات الفردية؛ والدينية؛ والإقتصادية؛ والفكرية؛ والثقافية.

ورغم ابتعاد المتجنّسين عن المجال السياسي إلا أنهم لم يكونوا بعيدين عن القضايا الأخرى، حيث عبّروا من خلال جريدتي صوت الأهلي وصوت المستضعفين عن طروحاتهم وأفكارهم ومواقفهم اتجاه مختلف القضايا الوطنية والمشاريع الإصلاحية التي كانت تطرحها الإدارة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر.

الخاتمة

الخاتمة

- أفرزت السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر نخبة جزائرية ذات فِكر غربي؛ حملت لواء المقاومة السياسية بعد فشل المقاومة المسلحة، فكانت بذلك الصحافة والنوادي والأحزاب السياسية بديلا جديدا لمقاومة السياسة الإستعمارية المسلّطة على الجزائريين. وكانت مبادئ الليبرالية الغربية وقيم الثورة الفرنسية مرجعية أساسية في نضال النخبة الليبرالية للمطالبة بالمساواة وتطبيق مبادئ الثورة الفرنسية النابعة من الليبرالية الغربية كالديمقراطية والعلمانية والمساواة في الحقوق والواجبات بين الأفراد والحريات الفردية وغيرها.

- رغم فشل الإستعمار الفرنسي في طمس الهوية الوطنية الجزائرية؛ إلا أنّه نجح من جانب آخر في تخريج نخبة جزائرية متأثّرة بفكره وثقافته ومبادئ ثورته. فقد وصل الأمر ببعضهم إلى إنكار هويته وانتماءه للأمة الجزائرية والوطن العربي والإسلامي؛ ودعوا إلى الارتماء في أحضان الغرب والإبتعاد عن الحضارة الإسلامية.

- تَشكّل التيار الليبرالي الجزائري نتيجة التأثّر بالفكر الليبرالي الغربي؛ وبالتالي تشبّع بعض الجزائريين بهذا الفكر. وكان نشاطهم السياسي نابع من هذا الفكر؛ لكن لأنّ المجتمع الذي يعيشون فيه مجتمع مختلف عن المجتمع الأوروبي؛ فقد كان هناك اختلاف فيما بينهم، لهذا نجد داخل الكتلة الليبرالية تيّارات مختلفة تتفق حول الأسس وتختلف في الفروع أو المنهج.

- أدّى التعليم الفرنسي الذي تلقّاه عناصر النخبة الليبرالية إلى إدراك حقيقة الإستعمار، وكشف التناقض بين ما تعلّموه في المدرسة عن فرنسا الديمقراطية وثورتها؛ وبين واقع الجزائريين وبطش الإدارة الإستعمارية؛ هذا ما جعلهم يعملون على إيصال معاناة الشعب الجزائري إلى السلطات الفرنسية في فرنسا وفي الجزائر؛ بغرض تحسين أوضاع الجزائريين وإخراجهم من الجهل والإنحطاط الذي وصلوا إليه بسبب سياسة الإستعمار القائمة على تجهيل الشعب الجزائري وتفقيره.

- تمكّن عناصر النخبة الليبرالية بحكم ثقافتهم الليبرالية وإتقانهم للّغة الفرنسية من مواجهة الإدارة الإستعمارية عبر عدة منابر كالصحافة والتجمّعات وتأسيس الأحزاب السياسية والتمثيل النيابي، ولهذا تكتّل عناصر التيار الليبرالي في إطار أحزاب سياسية لمواجهة الإدارة الإستعمارية والمستوطنين الفرنسيين الذين وقفوا سدًا منيعا لإفشال كل المشاريع الإصلاحية التي تُقرها الإدارة الفرنسية في الجزائر.

- أدركت النخبة الليبرالية أن القضاء على الإستعمار لا يكون إلا باستعمال أسلحته، ومن ذلك ما تعلّمته داخل المدرسة الفرنسية حول الثورة الفرنسية والحقوق والحريات ومبادئ الحضارة، فطالبت بتطبيق تلك المبادئ في الجزائر. ورأت أنّ حل القضية الجزائرية وما يعيشه الجزائريون لا يكون إلا بإدماج المجتمع الجزائري في البوتقة الفرنسية؛ ممّا يجعله فرنسيا يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية مِثل نظيره الفرنسي الذي له كامل الحقوق في فرنسا وفي الجزائر.

- كان التّمثيل النيابي للجزائريين منبرا حقيقيا للّيبراليين لإيصال انشغالات ومطالب الجزائريين إلى السلطات الفرنسية العليا بغرض إيجاد حل لمعاناتهم. ولم تكن المجالس المنتخبة الوسيلة الوحيدة التي اعتمدتها النخبة الليبرالية في نضالها السياسي، بل تعدّى ذلك إلى اعتماد وسائل أخرى كتأليف الكتب وإصدار الصحف وإرسال الوفود وعقد المؤتمرات والتجمّعات...إلخ.

- حملت النخبة الليبرالية مشروعا سياسيا ومجتمعيًا يقوم على المطالبة بتطبيق المبادئ الديمقراطية القائمة على بناء المؤسسات الديمقراطية في الجزائر مثل المجالس المنتخَبة، وبناء مجتمع مزيج بين المسلمين والمستوطنين يسوده العدل والمساواة والأخوة المستمَدّة من القوانين الليبرالية.

- طالبت النخبة الليبرالية بتطبيق مبادئ الثورة الفرنسية التي استطاع بفضلها الشعب الفرنسي العيش في كنف الحرية والمساواة والأخوة دون تمييز بين أفراده في العرق أو الدين. فكانت مطالبها تدور بشكل عام حول تطبيق النظم الغربية في الجزائر كالديمقراطية والعلمانية والمساواة بين الأفراد والحريات الفردية والإقتصادية والدينية والثقافية والسياسية. كل ذلك بهدف القضاء على فرنسا الإستعمارية في الجزائر وقوانينها الزجرية المسلطة على الشعب الجزائري، في مقابل استنجادها بفرنسا الديمقراطية.

- لم تكن كل العناصر الليبرالية تنشط في المجال السياسي؛ بل كان هناك من اعتمد بشكل كامل على النشاط السياسي بتأسيس الأحزاب السياسية كفرحات عباس وبن جلول وشريف سعدان، بينما ابتعد آخرون عن المجال السياسي والحزبي واكتفوا بإصدار الجرائد والتّعبير فيها عن مواقفهم وطرح أفكارهم وتوجُّهاتهم السياسية كجماعة المتجنّسين الذين اتخذوا من جريدتي "صوت الأهلي"، و"صوت المستضعفين" منبرًا سياسيا لطرح أفكارهم وإبداء مواقفهم

في مختلف القضايا الإقتصادية والإجتماعية والدينية والثقافية؛ أمّا القضايا السياسية فكانت بشكل أقل.

- دعت النخبة الليبرالية إلى العِلم، والأخْذ بعلوم الغرب ونبذ الجهل والخرافات القديمة، ومواكبة التطوّر والحداثة، ممّا جعل مواقفها نابعة من الخلفية الفكرية التي اكتسبها عناصرها والمبنية على أُسُس الديمقراطية الغربية وشعارات الثورة الفرنسية.

- إنّ الإختلاف داخل التيار الليبرالي كان في المواقف من القضايا الوطنية كاكتساب المواطنة الفرنسية والإحتكام إلى القوانين المدنية الفرنسية التي تُفضي بصاحبها إلى التخلي عن قواعد الشرع الإسلامي. هذا التباين جعل النخبة الليبرالية تعرف انقسامات متكرّرة خاصّة بين عناصرها الفاعلة كفرحات عباس وبن جلول وجماعة المتجنّسين.

- على الرغم من أنّ التيار الليبرالي كان كتلة واحدة؛ وكان نشاطها نابع من الفكر الليبرالي الذي انتشر في أوروبا؛ إلّا أنّ المجتمع الذي كانوا يعيشون فيه مجتمع مختلف عن تلك الأفكار التي كانوا يحملونها ويدعون إلى تطبيقها، ولهذا نجد داخل النخبة الليبرالية توجّهات مختلفة تتفق حول الأساس(الثقافة الفرنسية) لكنها تختلف فيما بينها في الفروع أو المنهج المتبع في حل القضية الجزائرية. وتُعتبر قضية الإندماج من أبرز القضايا التي انشطرت بسببها النخبة الليبرالية إلى جناحين رئيسيين، بالرغم من تأييدهما لفكرة اندماج المجتمع الجزائري في الأمة الفرنسية، إلا أنّ الوسيلة في تحقيق ذلك اختلفت، فهناك من رأى أنّه من الضروري إندماج الشعب الجزائري في الأمة الفرنسية ولو على حساب قيم ومبادئ عقيدتهم، أمّا الجناح الثاني فقد كان يرى بأنّ الإندماج لا يعني التخلّي عن الأحوال الشخصة الإسلامية للشعب الجزائري.

- حاول بعض الليبراليين التّوفيق بين مبادئ الهوية الجزائرية والفكر الليبرالي من أجل بناء دولة جزائرية ذات مجتمع مزيج يجمع مختلف الأعراق والديانات دون تفرقة بينها، ومثال ذلك فرحات عباس الذي طالب ببناء جمهورية جزائرية ديمقراطية متعدّدة الجنسيات والدّيانات؛ ومحافظة على قِيم ومبادئ حضارتها الإسلامية.

- في مقابل ذلك دعا بعض الليبراليين إلى الإندماج التّام في الأمة الفرنسية دون الإكتراث بالمسألة الوطنية كالتّخلي عن الدين الإسلامي، وهو ما طالب به المتجنّسون الذين تخلى بعضهم عن دينه وأنكر انتماءه إلى الأمة العربية الإسلامية كرابح زناتي وسعيد فاسي وبلقاسم إبازيزن وحنفي لحمق. ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى عملية المسخ الثقافي الممارَس من طرف الإستعمار الفرنسي، فكانت النتيجة بروز نخبة جزائرية ذات فكر غربي؛ أصبحت من دعائم

الإستعمار الفرنسي في بثِّ سمومه وسط الجزائريين الذين تصدّوا بكل الوسائل للغزو الفكري والثقافي الممنهج من قبل فرنسا الإستعمارية منذ 1830.

- لم تطرح النخبة الليبرالية مسألة الإستقلال والسيادة الفرنسية إلا في إطار التبعية إلى فرنسا الوطن الأم؛ فرَضِيَت بالحكم الفرنسي ولم تقاوِمه؛ كوْنه حامل لواء الحضارة الغربية.

- رغم اختلافات النخبة الليبرالية حول الثوابت الوطنية؛ إلّا أنها اشتركت في طرح هموم الشعب الجزائري كقضايا التعليم واللغة العربية والمساواة مع المستوطنين والحصول على الحقوق المدنية والسياسية.

- رغم النشاط السياسي الذي طغى على أفراد التيار الليبرالي منذ فترة الثلاثينات وإلى غاية اندلاع الحرب التحريرية؛ إلا أنّه لم يكن لها صدى كبيرا وسط الجزائريين مقارَنة بالتيارين الإستقلالي والإصلاحي، ولعل هذا يعود إلى تلك الأفكار التي كانت العناصر الليبرالية تحملها والمناقضة لمبادئ وقيم الشعب الجزائري المسلم؛ ودعوتها إلى الإندماج والتجنّس بالجنسية الفرنسية.

- عرفت النخبة الليبرالية في مسارها السياسي خلال فترة الدراسة عدّة تحوّلات سياسية في مواقفها ومطالبها فطالبت في البداية بإدماج المجتمع الجزائري في الأمّة الفرنسية خاصة خلال فترة الثلاثينات؛ خاصّة بعد ظهور مشروع بلوم فيوليت. هذا المشروع الذي أصرّت النخبة الليبرالية على تطبيقه كونه يُحقّق مطالبها، إلّا أنّ الفشل كان مصيره؛ نظرًا لرفض المجتمع الجزائري والمستوطنين الفرنسيين، وكذا الإدارة الإستعمارية.

- إذَا كانت النخبة الليبرالية قد طالبت في بداية الأمر بالإدماج في المجتمع الفرنسي؛ إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية وما رافقها من مستجدات على الساحتين الداخلية والخارجية ساهم في تطوُّر مواقفها، حيث ابتعد بعض عناصرها عن الأطروحة الإندماجية؛ وطالبوا بجمهورية جزائرية فيدرالية تابعة لفرنسا لها دستورها وبرلمانها الخاص.

- تميّز النشاط السياسي للنخبة الليبرالية إبَّان فترة الحرب العالمية الثانية بتصدّر فرحات عباس المشهد السياسي على رأس النخبة الليبرالية من خلال العديد من المبادرات السياسية التي قام بها؛ واستغلاله فرصة تواجد الحلفاء في الجزائر من أجل نيل بعض الحقوق؛ وتحقيق مطالب الجزائريين الذين اشترطوا مقابل تجنيدهم في صفوف الجيش الفرنسي الحصول على الحقوق السياسية والإجتماعية.

- إنّ اتصال النخبة الليبرالية المباشر بالحلفاء (الأمريكيين والبريطانيين)؛ من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية؛ يُعتبر نجاحا آخر للنخبة الليبرالية في محاولتها تدويل القضية الجزائرية.

- كان للنخبة الليبرالية دورًا هاما خلال فترة الحرب العالمية الثانية من خلال توحيد صفوف الحركة الوطنية الجزائرية والخروج بمطالب موحدة لحل القضية الجزائرية، وتمثلت تلك المحاولات البارزة في بيان فيفري 1943 ثم حركة أحباب البيان والحرية، حيث اجتمعت مطالب النخب السياسية الجزائرية من خلال هاتين المبادرتين حول ضرورة تأسيس دولة جزائرية مرتبطة فيدراليا مع فرنسا الديمقراطية.

- دعت النخبة الليبرالية إلى ضرورة استيعاب العناصر الدّينية والإثنية الأخرى الموجودة بالجزائر؛ أي تكوين مجتمع جزائري يضم الأوروبيين المعمرين واليهود؛ بالإضافة إلى الجزائريين في إطار دولة جزائرية تحت الوصاية الفرنسية.

- انشطرت النخبة الليبرالية إبان فترة الحرب إلى تيارين، تيار طالب بالحل الفيدرالي بقيادة عباس وأنصاره؛ وتيار بقي على أفكاره السابقة وطالب بالإدماج كحل للقضية الجزائرية، وكان على رأسه الدكتور بن جلول ورفاقه من النواب الإندماجيين.

- رغم التطورات التي عرفها العالم عامة والجزائر خاصّة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلّا أنّنا لاحظنا بقاء عناصر من النخبة الليبرالية على نفس مطالبها السابقة والقاضية بمنح الجزائريين الجنسية الفرنسية للتمتّع بما يتمتع به أقرانهم من الفرنسيين المستوطنين تحديدا، إلّا أن ذلك لم يشفع لهم عند الفرنسيين الذين لم يستجيبوا لهم؛ وتنكّروا لوعودهم في إعطاء الجزائريين حقوقهم؛ وإدخال بعض الإصلاحات التي لم تكن إلا ذر للرماد في العيون.

- إنّ رفْض الفرنسيين لمطالب النخبة الليبرالية في إدماج الجزائريين ضمن المجتمع الفرنسي دليل قاطع على أنّ ما رَوّج له الاستعمار أنّ قدوم الفرنسيين إلى الجزائر كان من أجل نشر الحضارة والتطور بين الشعوب المتخلفة عن ركب الحضارة الأوروبية كان مناقضا للفعل الإستعماري على الأرض، من خلال الرفض التام لمطالب النخبة المثقفة ثقافة فرنسية؛ والتي كانت أقرب إلى الإدارة الفرنسية منها إلى المجتمع الجزائري بحكم ثقافتها ولغتها التي جعلتها تحاور وتناقش السلطات الفرنسية في المجالس المنتخبة.

- ساهمت النخبة الليبرالية بعد مجازر الثامن ماي بقيادة فرحات عباس ورفاقه في طرح عدة مشاريع إصلاحية لحل القضية الجزائرية، ومثال هذا طرْحها لمشروع دستور جمهورية

جزائرية في التاسع أوت 1946. طالبت من خلاله بجمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا وتابعة لفرنسا.

- أصبحت النخبة الليبرالية بعد مجازر الثامن ماي تتشكل من عدّة أطياف: جناح الفيدراليين بقيادة فرحات عباس؛ جناح الإندماجيين بقيادة بن جلول؛ جناح المتجنّسين بقيادة رابح زناتي.

- يمكننا أن نعتبر أنّ تحوُّل مواقف ومطالب النخبة الليبرالية اتجاه القضية الجزائرية كان مرتبطا بمدى نجاحها في مواكبة الظروف الداخلية والخارجية التي مرّت بالجزائر؛ إذ أنّ تحوُّل بعض الليبراليين من مطلب الإندماج نحو الفيدرالية كان بالموازاة مع مستجدات الحرب العالمية الثانية؛ وانتشار مبادئ ميثاق الأطلسي وانتصار الحلفاء على دول المحور ونزولهم بأرض الجزائر.

- إنّ سياسة التقتيل والتنكيل التي مارسها الفرنسيون في الثامن ماي 1945 في حق الشعب الجزائري؛ وعدم وفاء فرنسا بوعودها المقدَّمة للمجنَّدين الجزائريين بضمان حقوقهم بعد نهاية الحرب، بالإضافة إلى تأثير المحيط السياسي عبر انتشار الأفكار الإستقلالية لحزب الشعب الجزائري ثم حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، وأيضا تعنُّت الإدارة الإستعمارية في الإستجابة لمطالب النواب الليبراليين في المجالس المنتخبة، كل هذه الأحداث وغيرها ساهمت في بلورة الكفاح المسلح الذي كان لابد منه لطرد احتلال غاشم لم يفهم لغة الحوار؛ فكانت لغة السلاح الحل الأخير من أجل استرجاع السيادة الوطنية.

- رغم المشاركة الفعّالة للنخبة الليبرالية في مختلف المؤسسات الديمقراطية الفرنسية في الجزائر بعد 1945 من خلال الترشح الإنتخابي لإيصال صوت الجزائري إلى السلطات الإستعمارية، إلّا أنّ تعنُّت الإدارة الإستعمارية وتزوير الأصوات الإنتخابية وإبعاد كل الوطنيين الجزائريين بما في ذلك العناصر الإندماجية، كل ذلك ساهم في زيادة الفجوة بين النخب الجزائرية المثقفة والسلطة الفرنسية في الجزائر وباريس، وبداية ابتعاد أغلب العناصر الليبرالية عن الطرح الإندماجي، كما تأكّدت النخبة الليبرالية من خلال هذه السياسة بفشل مشروع إدماج الجزائر، وقد تأكّد لها ذلك مع بداية العمل المسلّح الذي قضى على أحلام أغلب عناصر النخبة الليبرالية.

- لا يمكن تجاهل إسهامات النخبة الليبرالية كأحد أبرز تيارات الحركة الوطنية الجزائرية، من خلال بلورة النّضال السياسي الجزائري ضدّ النضام الإستعماري الذي أقامته فرنسا في الجزائر؛ والقائم على التمييز العنصري والظلم الاجتماعي.

- كما لا يمكن لأحد إنكار تضحيات النخبة الليبرالية رغم اختلاف مواقفها اتجاه القضايا الهوياتية للمجتمع الجزائري؛ حيث أنّها ساهمت في الدعوة إلى النهوض والرقي بالمجتمع الجزائري إلى مصاف الأمم المتطوّرة.

- إنّ فشل مشروع النخبة الليبرالية في رؤية الجزائر فرنسية عائد إلى عدة أسباب أبرزها: إختلاف عناصر النخبة الليبرالية في طريقة حل المسألة الجزائرية، وعدم توجهها نحو مقوِّمات الهوية الوطنية الجزائرية؛ رفْض المجتمع الجزائري الإندماج في أمّة غريبة عنه في دينه ولغته وهويته؛ تَعارُض مبادئ الليبرالية الغربية مع مبادئ الهوية الوطنية الجزائرية خاصة مبادئ الدّين الإسلامي.

- بعد اندلاع الثورة التحريرية وانهيار الأطروحة الإدماجية أصبح أمام جماعة النخبة الليبرالية خيارين إمّا الإنضمام إلى الثورة والتخلي عن الفكر الإندماجي، وهو ما حصل لفرحات عباس الذي أعلن عن حل حزبه والإنضواء تحت حكم جبهة التحرير الوطني، أمّا الخيار الثاني وهو رفْض الإنضمام إلى الثورة؛ رغم التطوّرات الكبيرة على عرفتها على المستويين السياسي والعسكري، وهو ما حصل لبعض عناصر النخبة الليبرالية التي بقيت مدافعة عن مشروعها الإندماجي أمثال رابح زناتي وبن جلول.

- رغم الأفكار التي حملها عناصر التيار الليبرالي والنابعة من الفكر الليبرالي الغربي والثقافة الفرنسية التي لا تتلائم مع قيم مجتمعها المسلم المحافظ على شخصيته الوطنية، إلا أنّ ذلك لا يُنقص من دور هذه النخبة في بلورة النضال السياسي الجزائري وفضح السياسة الإستعمارية القائمة على التمييز العنصري بين سكان الجزائر. بالإضافة إلى مواجهة السلطة الإستعمارية في الجزائر أو الميتروبول برفع الشعارات العالمية لحقوق الإنسان ومبادئ ثورة1789؛ واعتمادها كسلاح في وجه الآلة الإستعمارية المناقضة لتلك المبادئ الثورية.

- ما استنتجناه من خلال تتبُّع المواقف السياسية للنخبة الليبرالية؛ هو أنّ مطالبة النخبة الليبرالية بالإندماج واكتساب الجنسية الفرنسية، ثمّ تحوُّلها نحو مطلب الفيدرالية ثم الإستقلال الذاتي؛ كل ذلك كان من أجل القضاء على معاناة الجزائريين في ظل السيطرة الإستعمارية. إذ رأت النخبة الليبرالية ضرورة إيجاد حل لقضية الإستعمار؛ وما مطلب الإندماج إلّا وسيلة

للقضاء على الظاهرة الإستعمارية التي كان الشعب الجزائري يعاني منها منذ 1830. إلّا أنّ اختلافها كان حول قضية جوهرية؛ ألا وهي التخلي عن الدين الإسلامي والإحتكام إلى القوانين الفرنسية. هذا الإختلاف ساهم في إطالة مدة الإنقسام داخل المجموعة الليبرالية منذ بداية العشرينات وإلى غاية السنوات الأولى من اندلاع الثورة التحريرية.

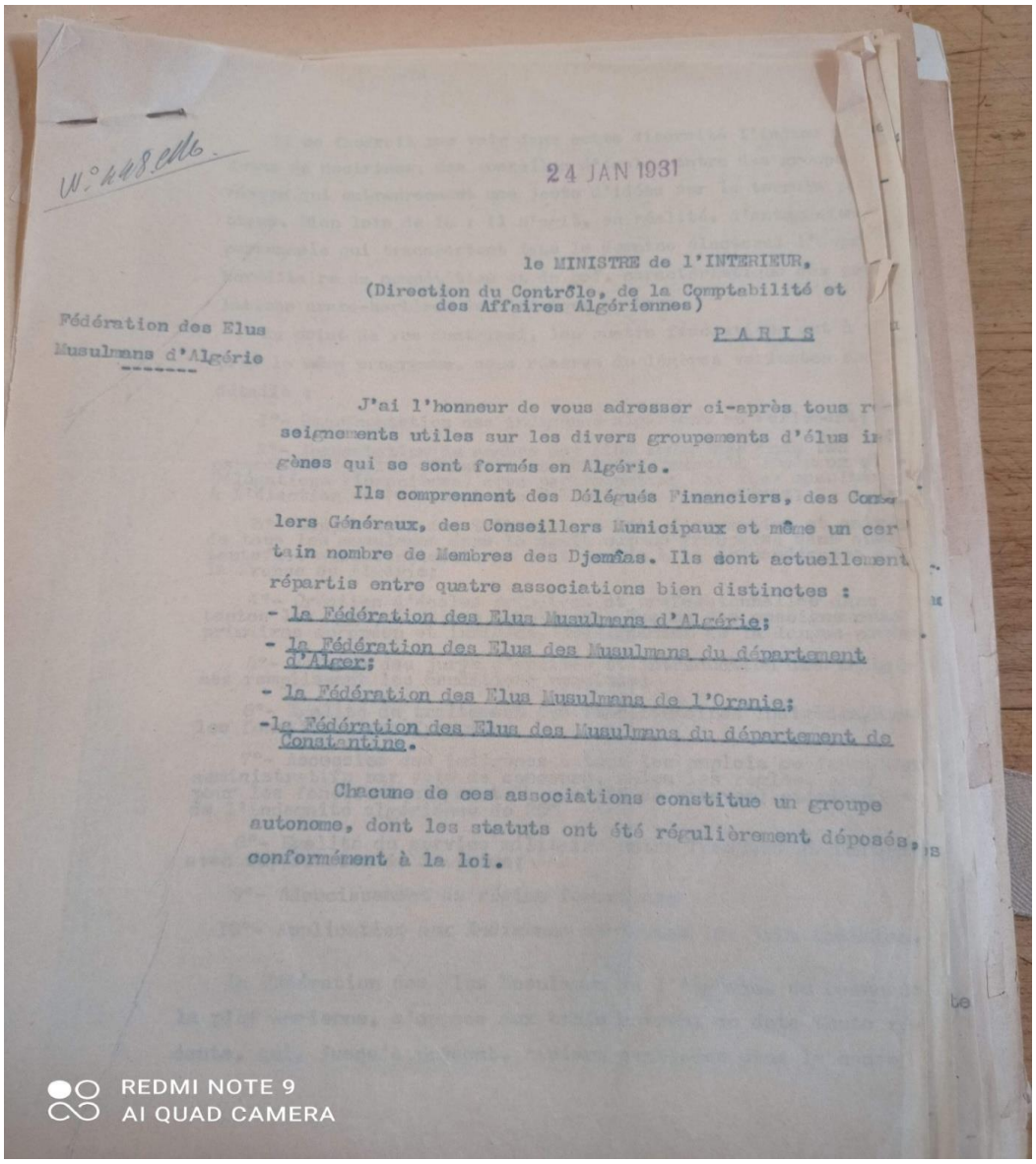
- من خلال هذه الدراسة المتواضعة يمكننا القول أنّه كان للنخبة الليبرالية دورًا محوريًا في نضال النخب السياسية الجزائرية؛ من خلال طرحها للقضية الجزائرية على مستوى مختلف الهيئات السياسية الجزائرية والفرنسية؛ إذ وبفضل ثقافتها الغربية المكتسبة تمكّنت من إيصال مطالب الشعب الجزائري واقتراح الحلول المناسبة لمعاناته اليومية في ظل السياسة الإستعمارية الفرنسية.

تمّ بتوفيق من الله تعالى.

نوقشت بتاريخ 28 فيفري 2023

الملاحق

الملحق رقم01: وثيقة صادرة عن وزارة الداخلية الفرنسية تُظهر انقسام فيدرالية المنتخبين المسلمين إلى ثلاث فيدراليات سنة 1930، وهي فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر؛ فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة وهران؛ فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة.



W.° 448.cdlc.

24 JAN 1931

le MINISTRE de l'INTERIEUR,
(Direction du Contrôle, de la Comptabilité et des Affaires Algériennes)
PARIS

Fédération des Elus Musulmans d'Algérie

J'ai l'honneur de vous adresser ci-après tous r... seignements utiles sur les divers groupements d'élus in... gènes qui se sont formés en Algérie.

Ils comprennent des Délégués Financiers, des Con... lers Généraux, des Conseillers Municipaux et même un cer... tain nombre de Membres des Djemâas. Ils sont actuellement ... répartis entre quatre associations bien distinctes :

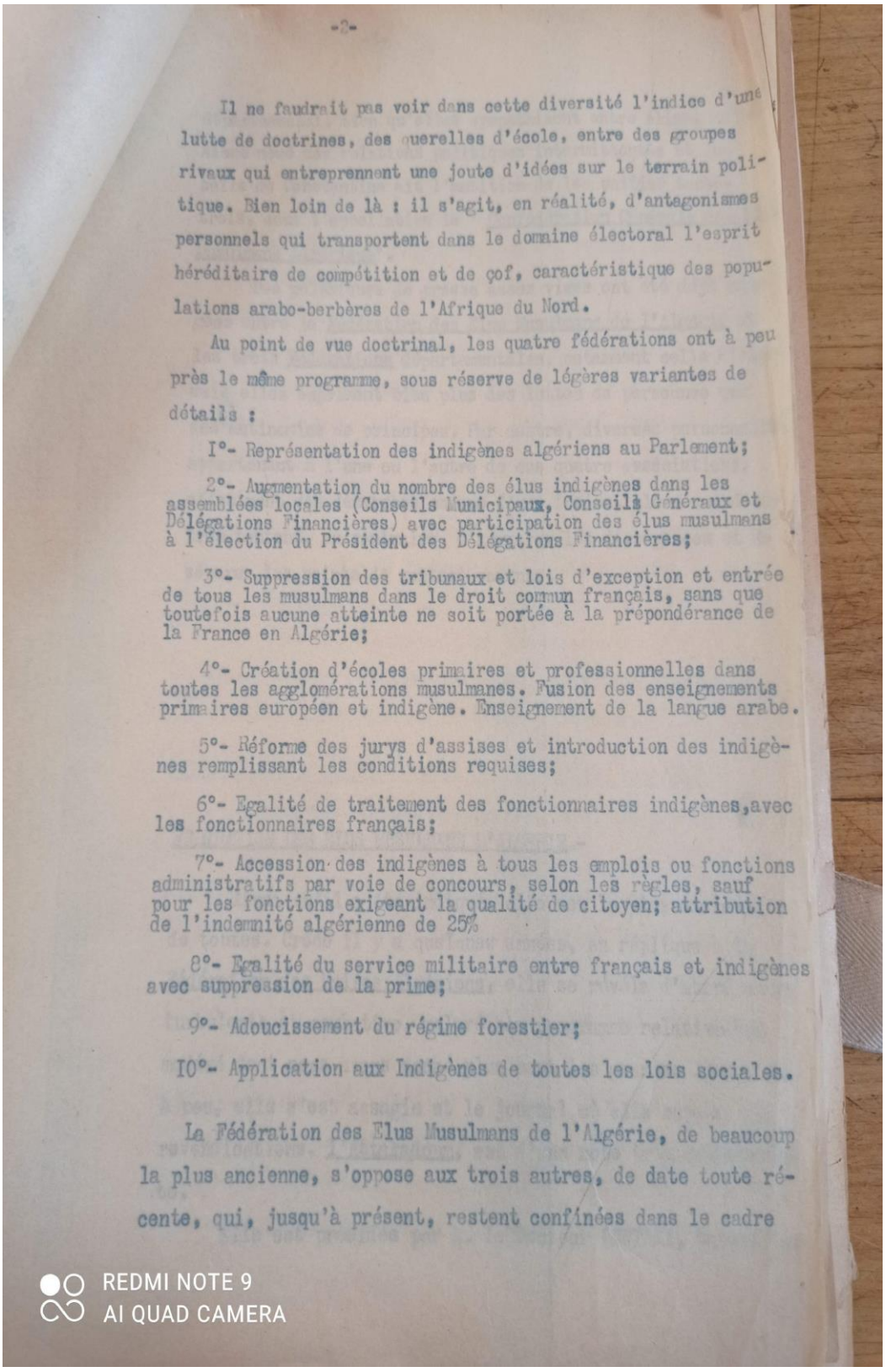
- la Fédération des Elus Musulmans d'Algérie;
- la Fédération des Elus des Musulmans du département d'Alger;
- la Fédération des Elus Musulmans de l'Oranie;
- la Fédération des Elus des Musulmans du département de Constantine.

Chacune de ces associations constitue un groupe autonome, dont les statuts ont été régulièrement déposés, ... conformément à la loi.

REDMI NOTE 9
AI QUAD CAMERA

المصدر: A.n.o.m, 9h45, fédération des élus musulmans1931-1943.

تابع للملحق رقم01:



-2-

Il ne faudrait pas voir dans cette diversité l'indice d'une lutte de doctrines, des querelles d'école, entre des groupes rivaux qui entreprennent une joute d'idées sur le terrain politique. Bien loin de là : il s'agit, en réalité, d'antagonismes personnels qui transportent dans le domaine électoral l'esprit héréditaire de compétition et de çof, caractéristique des populations arabo-berbères de l'Afrique du Nord.

Au point de vue doctrinal, les quatre fédérations ont à peu près le même programme, sous réserve de légères variantes de détails :

I°- Représentation des indigènes algériens au Parlement;

2°- Augmentation du nombre des élus indigènes dans les assemblées locales (Conseils Municipaux, Conseils Généraux et Délégations Financières) avec participation des élus musulmans à l'élection du Président des Délégations Financières;

3°- Suppression des tribunaux et lois d'exception et entrée de tous les musulmans dans le droit commun français, sans que toutefois aucune atteinte ne soit portée à la prépondérance de la France en Algérie;

4°- Création d'écoles primaires et professionnelles dans toutes les agglomérations musulmanes. Fusion des enseignements primaires européen et indigène. Enseignement de la langue arabe.

5°- Réforme des jurys d'assises et introduction des indigènes remplissant les conditions requises;

6°- Egalité de traitement des fonctionnaires indigènes,avec les fonctionnaires français;

7°- Accession des indigènes à tous les emplois ou fonctions administratifs par voie de concours, selon les règles, sauf pour les fonctions exigeant la qualité de citoyen; attribution de l'indemnité algérienne de 25%

8°- Egalité du service militaire entre français et indigènes avec suppression de la prime;

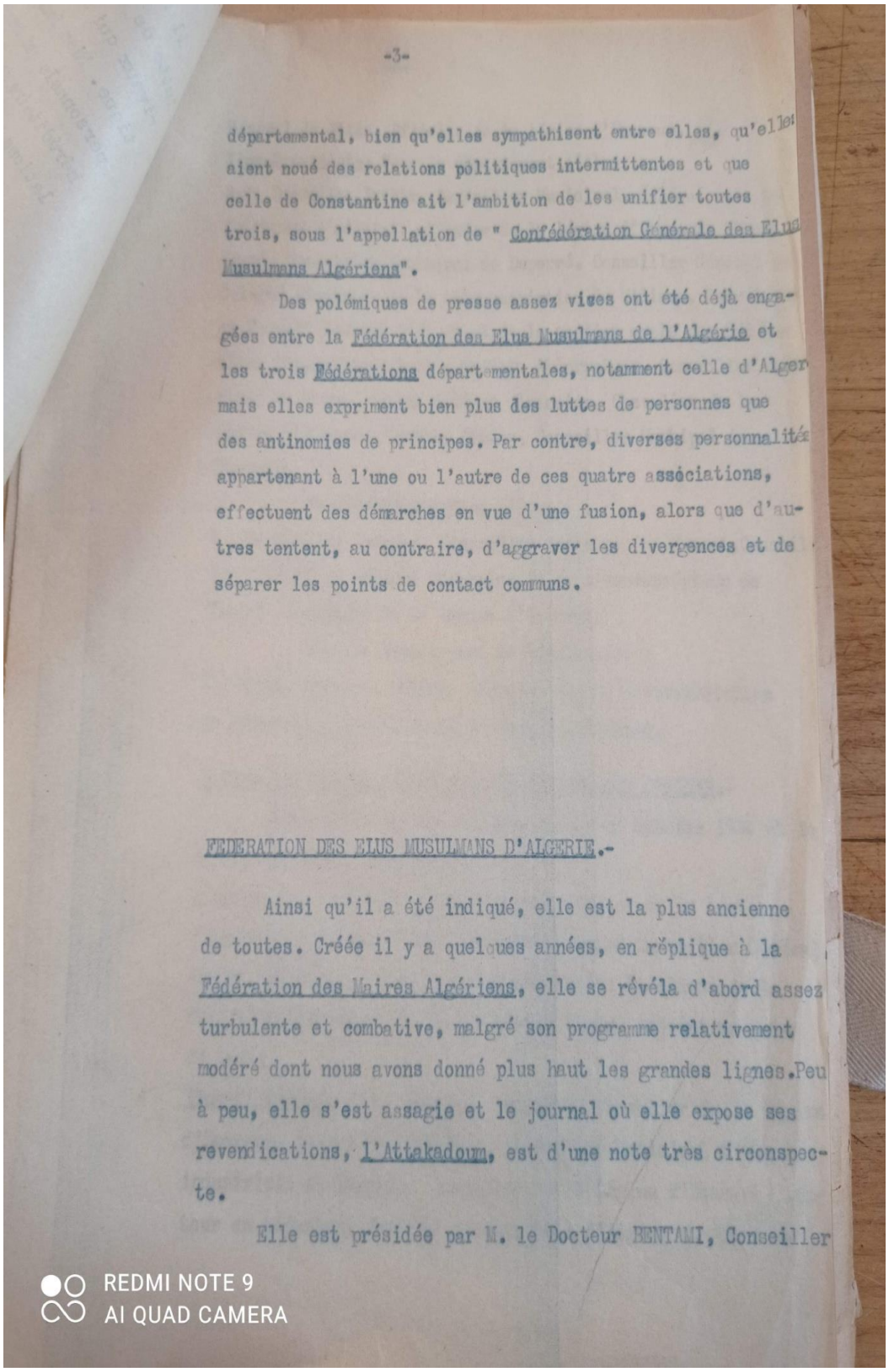
9°- Adoucissement du régime forestier;

IO°- Application aux Indigènes de toutes les lois sociales.

La Fédération des Elus Musulmans de l'Algérie, de beaucoup la plus ancienne, s'oppose aux trois autres, de date toute récente, qui, jusqu'à présent, restent confinées dans le cadre

REDMI NOTE 9
AI QUAD CAMERA

تابع للملحق رقم01:



-3-

départemental, bien qu'elles sympathisent entre elles, qu'elles aient noué des relations politiques intermittentes et que celle de Constantine ait l'ambition de les unifier toutes trois, sous l'appellation de " Confédération Générale des Elus Musulmans Algériens".

Des polémiques de presse assez vives ont été déjà engagées entre la Fédération des Elus Musulmans de l'Algérie et les trois Fédérations départementales, notamment celle d'Alger mais elles expriment bien plus des luttes de personnes que des antinomies de principes. Par contre, diverses personnalités appartenant à l'une ou l'autre de ces quatre associations, effectuent des démarches en vue d'une fusion, alors que d'autres tentent, au contraire, d'aggraver les divergences et de séparer les points de contact communs.

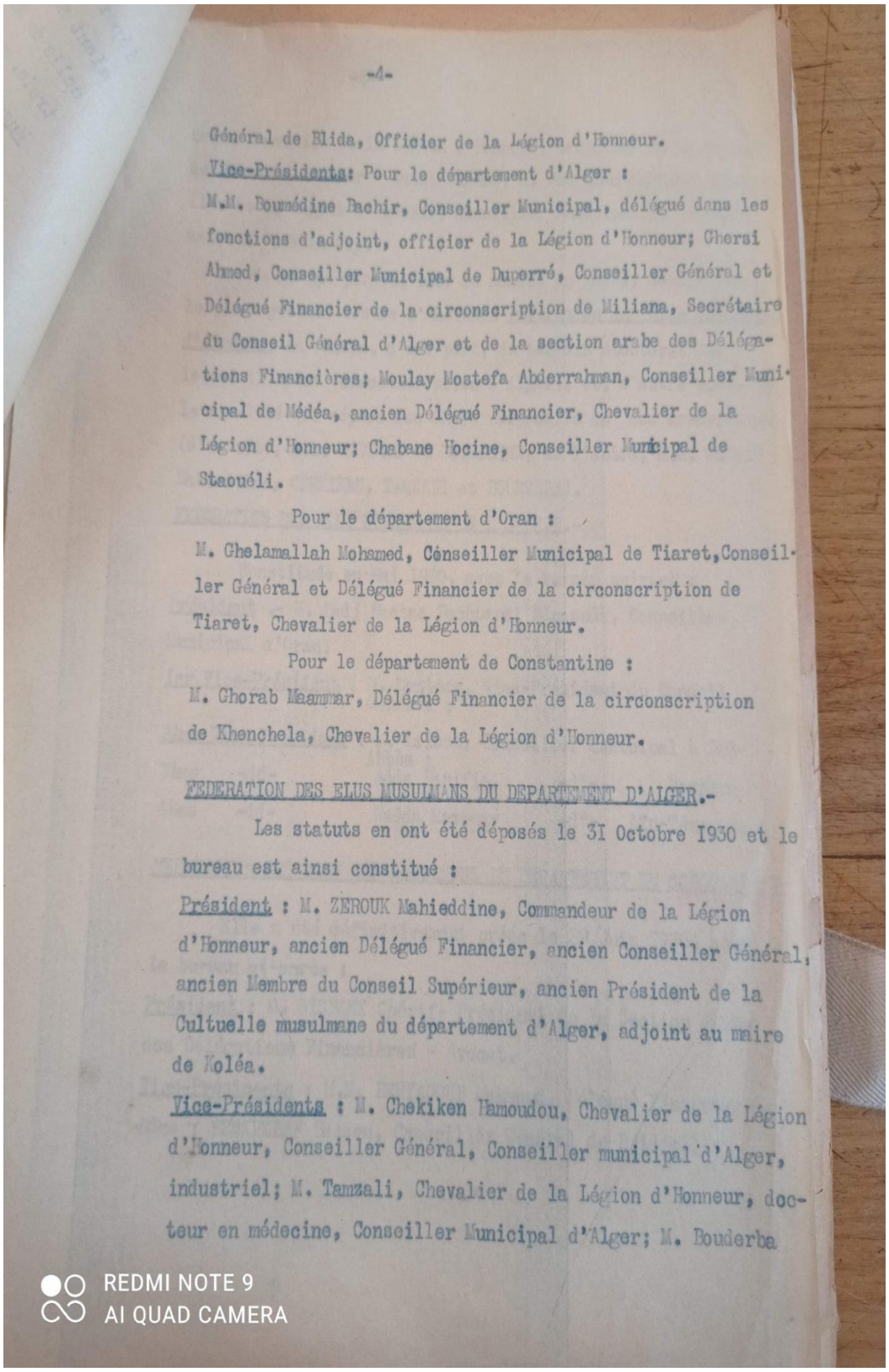
FEDERATION DES ELUS MUSULMANS D'ALGERIE.-

Ainsi qu'il a été indiqué, elle est la plus ancienne de toutes. Créée il y a quelques années, en réplique à la Fédération des Maires Algériens, elle se révéla d'abord assez turbulente et combative, malgré son programme relativement modéré dont nous avons donné plus haut les grandes lignes. Peu à peu, elle s'est assagie et le journal où elle expose ses revendications, l'Attakadoum, est d'une note très circonspecte.

Elle est présidée par M. le Docteur BENTAMI, Conseiller

REDMI NOTE 9
AI QUAD CAMERA

تابع للملحق رقم01:



-4-

Général de Blida, Officier de la Légion d'Honneur.

Vice-Présidents: Pour le département d'Alger :

M.M. Boumédine Bachir, Conseiller Municipal, délégué dans les fonctions d'adjoint, officier de la Légion d'Honneur; Ghersi Ahmed, Conseiller Municipal de Duperré, Conseiller Général et Délégué Financier de la circonscription de Miliana, Secrétaire du Conseil Général d'Alger et de la section arabe des Délégations Financières; Moulay Mostefa Abderrahman, Conseiller Municipal de Médéa, ancien Délégué Financier, Chevalier de la Légion d'Honneur; Chabane Hocine, Conseiller Municipal de Staouéli.

Pour le département d'Oran :

M. Ghelamallah Mohamed, Conseiller Municipal de Tiaret, Conseiller Général et Délégué Financier de la circonscription de Tiaret, Chevalier de la Légion d'Honneur.

Pour le département de Constantine :

M. Ghorab Maammar, Délégué Financier de la circonscription de Khenchela, Chevalier de la Légion d'Honneur.

FEDERATION DES ELUS MUSULMANS DU DEPARTEMENT D'ALGER.-

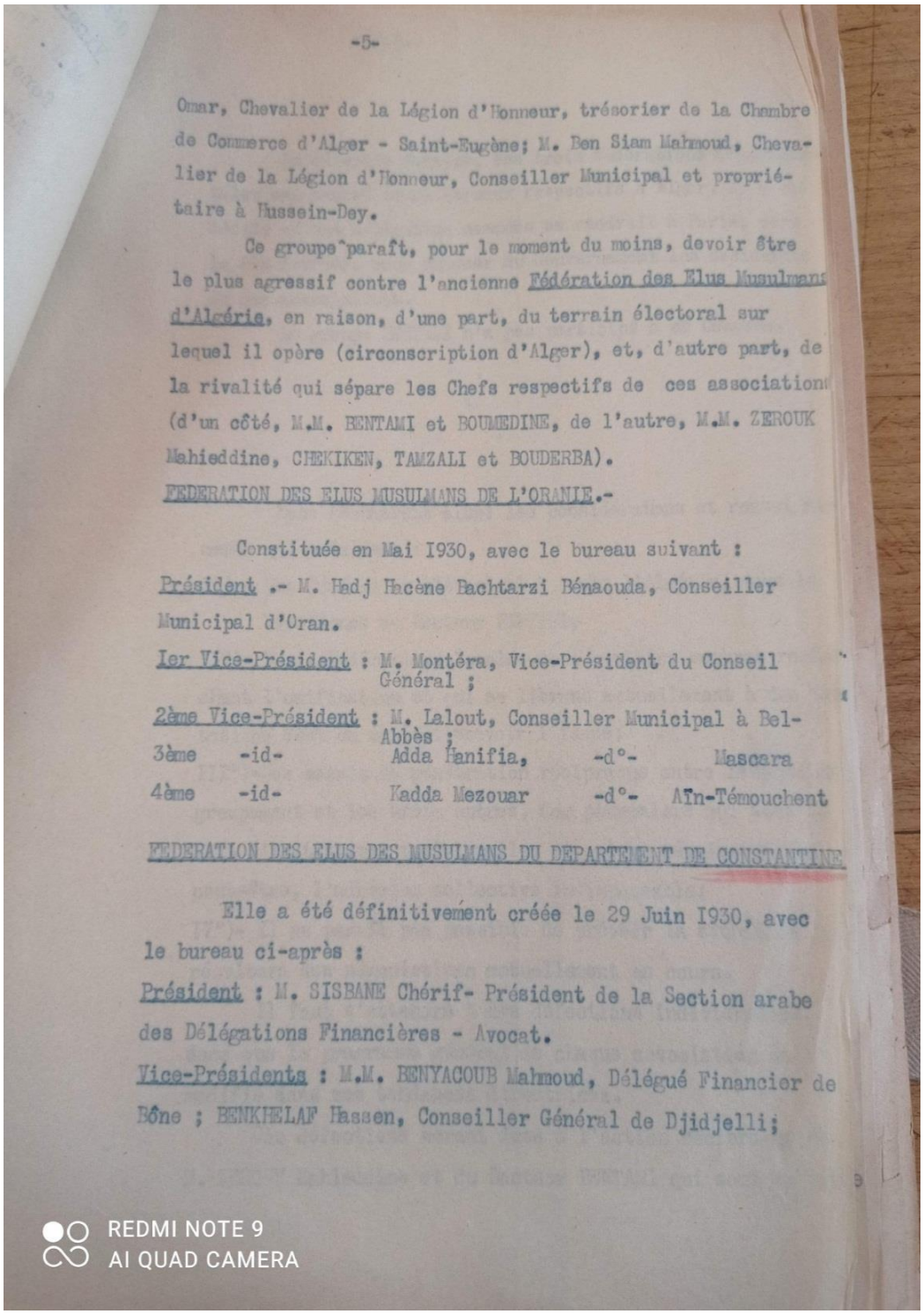
Les statuts en ont été déposés le 31 Octobre 1930 et le bureau est ainsi constitué :

Président : M. ZEROUK Mahieddine, Commandeur de la Légion d'Honneur, ancien Délégué Financier, ancien Conseiller Général, ancien Membre du Conseil Supérieur, ancien Président de la Cultuelle musulmane du département d'Alger, adjoint au maire de Koléa.

Vice-Présidents : M. Chekiken Hamoudou, Chevalier de la Légion d'Honneur, Conseiller Général, Conseiller municipal d'Alger, industriel; M. Tamzali, Chevalier de la Légion d'Honneur, docteur en médecine, Conseiller Municipal d'Alger; M. Bouderba

REDMI NOTE 9
AI QUAD CAMERA

تابع للملحق رقم01:



-5-

Omar, Chevalier de la Légion d'Honneur, trésorier de la Chambre de Commerce d'Alger - Saint-Eugène; M. Ben Siam Mahmoud, Chevalier de la Légion d'Honneur, Conseiller Municipal et propriétaire à Hussein-Dey.

Ce groupe paraît, pour le moment du moins, devoir être le plus agressif contre l'ancienne Fédération des Elus Musulmans d'Algérie, en raison, d'une part, du terrain électoral sur lequel il opère (circonscription d'Alger), et, d'autre part, de la rivalité qui sépare les Chefs respectifs de ces associations (d'un côté, M.M. BENTAMI et BOUMEDINE, de l'autre, M.M. ZEROUK Mahieddine, CHEKIKEN, TAMZALI et BOUDERBA).

FEDERATION DES ELUS MUSULMANS DE L'ORANIE.-

Constituée en Mai 1930, avec le bureau suivant :

Président .- M. Hadj Hacène Bachtarzi Bénaouda, Conseiller Municipal d'Oran.

Ier Vice-Président : M. Montéra, Vice-Président du Conseil Général ;

2ème Vice-Président : M. Lalout, Conseiller Municipal à Bel-Abbès ;

3ème -id- Adda Hanifia, -d°- Mascara

4ème -id- Kadda Mezouar -d°- Aïn-Témouchent

FEDERATION DES ELUS DES MUSULMANS DU DEPARTEMENT DE CONSTANTINE

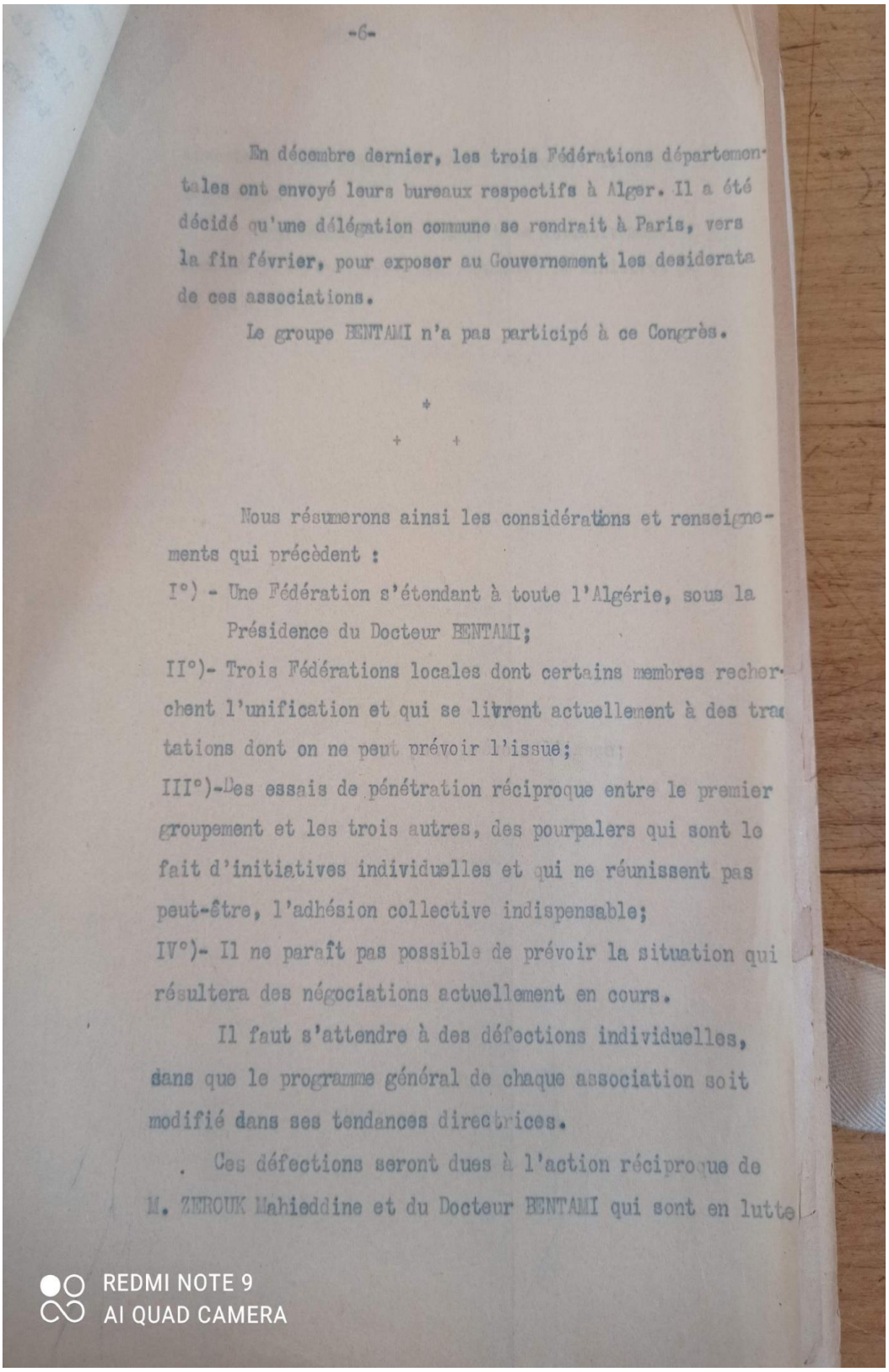
Elle a été définitivement créée le 29 Juin 1930, avec le bureau ci-après :

Président : M. SISBANE Chérif- Président de la Section arabe des Délégations Financières - Avocat.

Vice-Présidents : M.M. BENYACOUB Mahmoud, Délégué Financier de Bône ; BENKHELAF Hassen, Conseiller Général de Djidjelli;

REDMI NOTE 9
AI QUAD CAMERA

تابع للملحق رقم01:



-6-

En décembre dernier, les trois Fédérations départementales ont envoyé leurs bureaux respectifs à Alger. Il a été décidé qu'une délégation commune se rendrait à Paris, vers la fin février, pour exposer au Gouvernement les desiderata de ces associations.

Le groupe BENTAMI n'a pas participé à ce Congrès.

\+

\+ +

Nous résumerons ainsi les considérations et renseignements qui précèdent :

I°) - Une Fédération s'étendant à toute l'Algérie, sous la Présidence du Docteur BENTAMI;

II°)- Trois Fédérations locales dont certains membres recherchent l'unification et qui se livrent actuellement à des tractations dont on ne peut prévoir l'issue;

III°)-Des essais de pénétration réciproque entre le premier groupement et les trois autres, des pourpalers qui sont le fait d'initiatives individuelles et qui ne réunissent pas peut-être, l'adhésion collective indispensable;

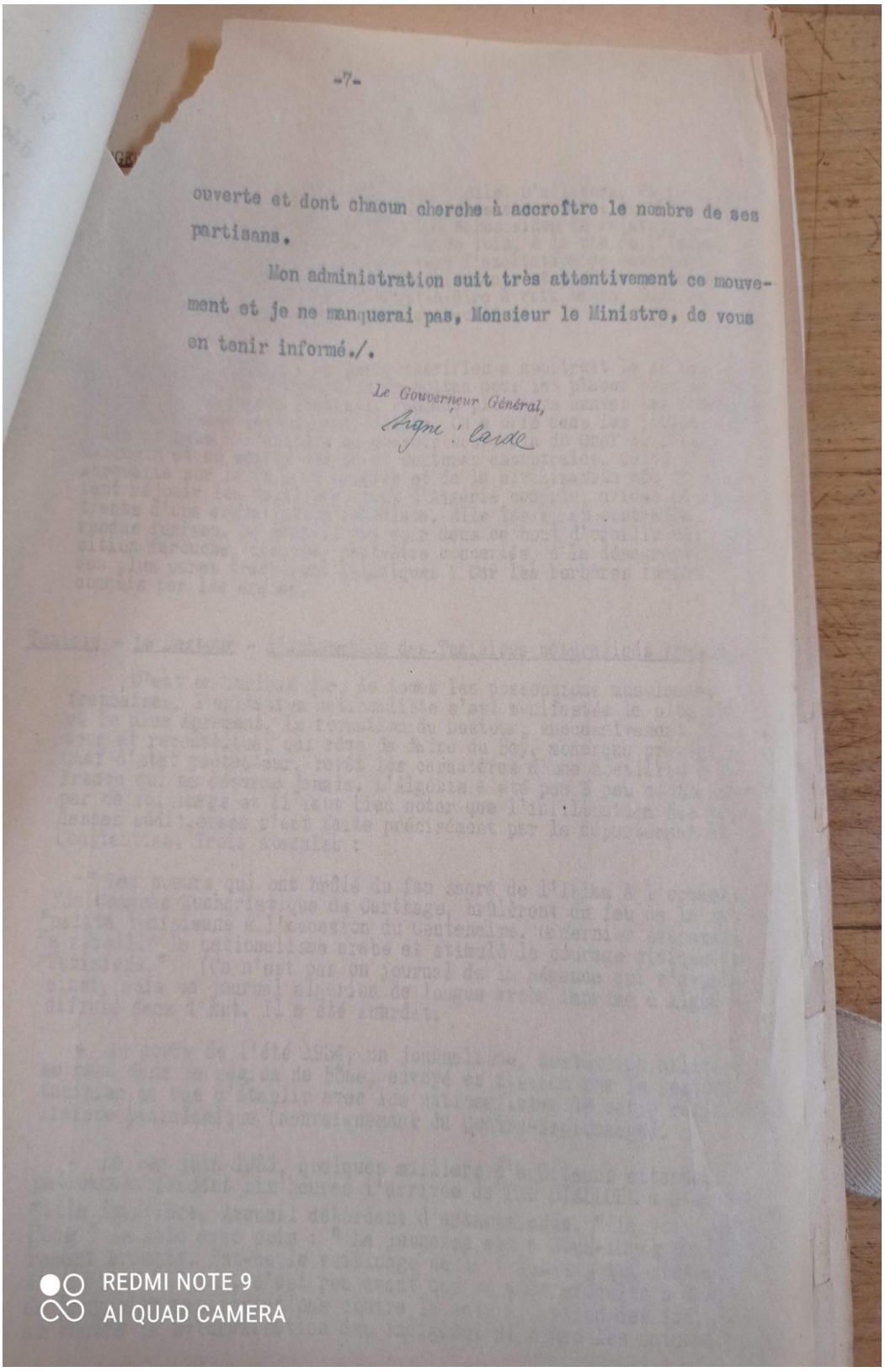
IV°)- Il ne paraît pas possible de prévoir la situation qui résultera des négociations actuellement en cours.

Il faut s'attendre à des défections individuelles, dans que le programme général de chaque association soit modifié dans ses tendances directrices.

Ces défections seront dues à l'action réciproque de M. ZEROUK Mahieddine et du Docteur BENTAMI qui sont en lutte

REDMI NOTE 9
AI QUAD CAMERA

تابع للملحق رقم01:



-7-

ouverte et dont chacun cherche à accroître le nombre de ses partisans.

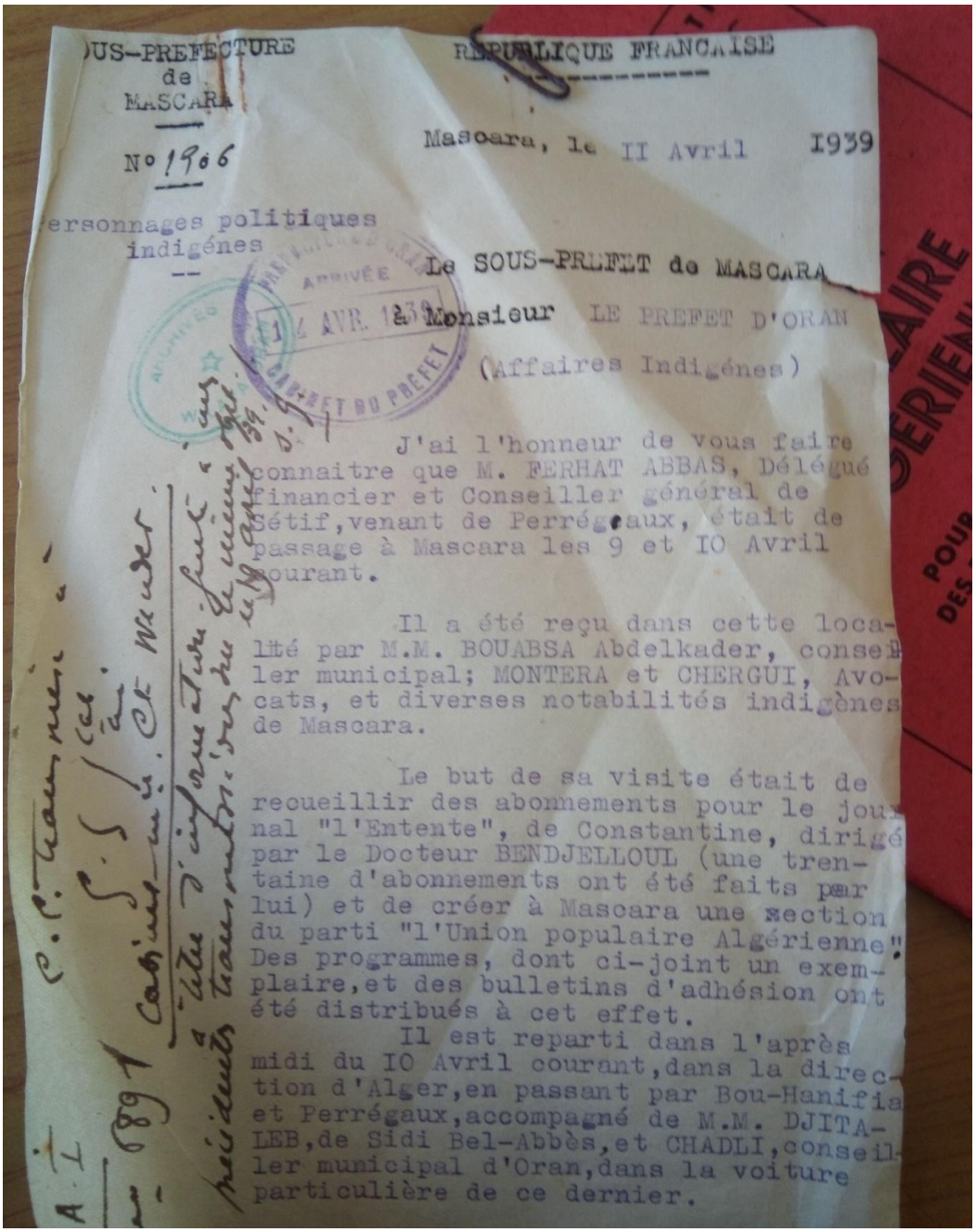
Mon administration suit très attentivement ce mouvement et je ne manquerai pas, Monsieur le Ministre, de vous en tenir informé./.

Le Gouverneur Général,
Signé : Carde

REDMI NOTE 9
AI QUAD CAMERA

المصدر: Oran république, 08-11-1937

الملحق رقم02: دعاية بن جلول وفرحات عباس لحزبيهما وسط الجزائريين.



SOUS-PREFECTURE
de
MASCARA

N° 1906

Personnages politiques
indigénes
--

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Mascara, le II Avril 1939

Le SOUS-PREFET de MASCARA

à Monsieur LE PREFET D'ORAN

(Affaires Indigénes)

J'ai l'honneur de vous faire connaitre que M. FERHAT ABBAS, Délégué financier et Conseiller général de Sétif, venant de Perrégaux, était de passage à Mascara les 9 et IO Avril courant.

Il a été reçu dans cette localité par M.M. BOUABSA Abdelkader, conseiller municipal; MONTERA et CHERGUI, Avocats, et diverses notabilités indigènes de Mascara.

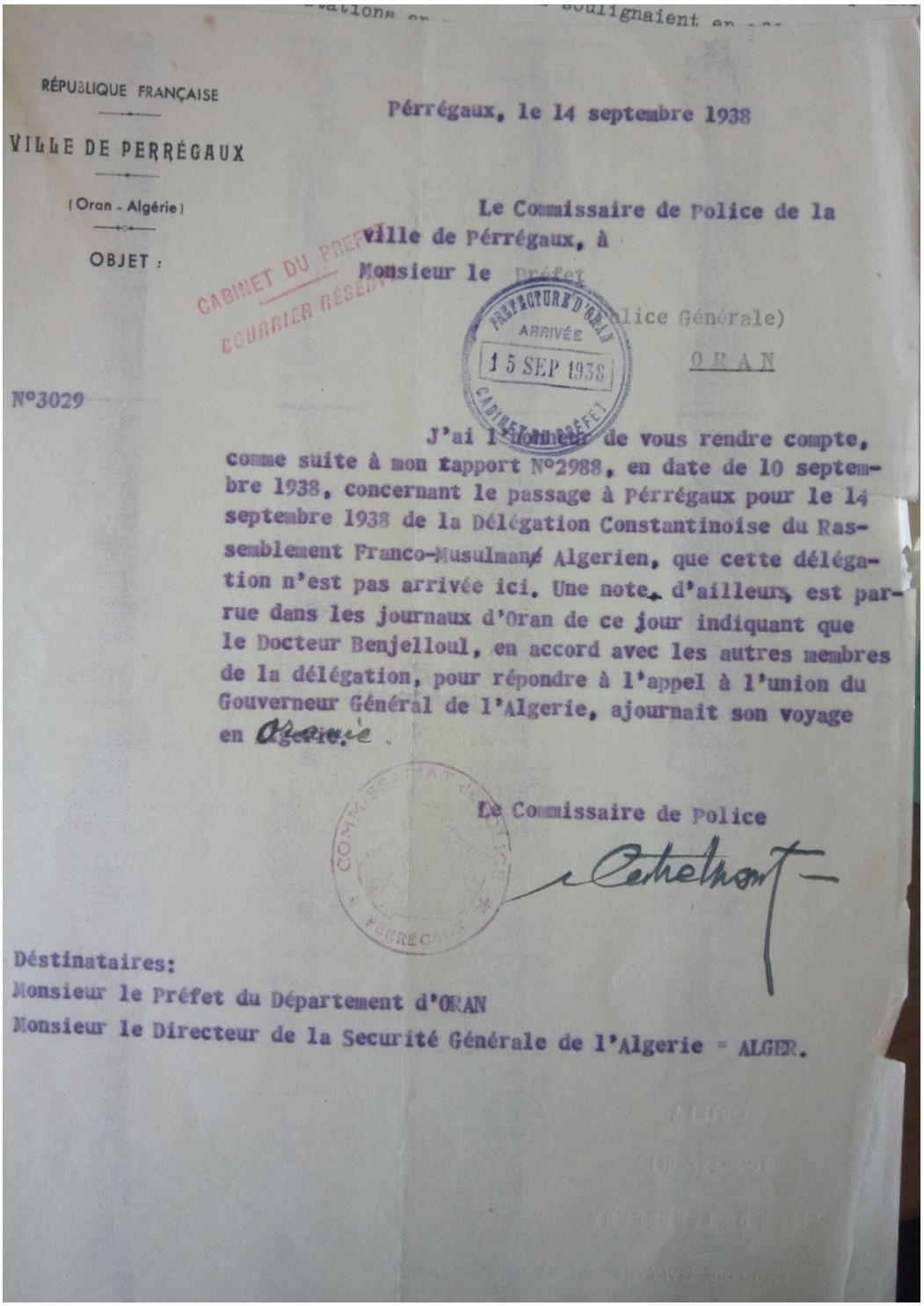
Le but de sa visite était de recueillir des abonnements pour le journal "l'Entente", de Constantine, dirigé par le Docteur BENDJELLOUL (une trentaine d'abonnements ont été faits par lui) et de créer à Mascara une section du parti "l'Union populaire Algérienne". Des programmes, dont ci-joint un exemplaire, et des bulletins d'adhésion ont été distribués à cet effet.

Il est reparti dans l'après midi du IO Avril courant, dans la direction d'Alger, en passant par Bou-Hanifia et Perrégaux, accompagné de M.M. DJITALEB, de Sidi Bel-Abbès, et CHADLI, conseiller municipal d'Oran, dans la voiture particulière de ce dernier.

المصدر:

A.W.O, refé: 4481, série20, rassemblement franco musulmane-union populaire algérienn.

تابع للملحق رقم02:



RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

VILLE DE PERRÉGAUX

(Oran - Algérie)

OBJET :

Pérrégaux, le 14 septembre 1938

Le Commissaire de Police de la ville de Pérrégaux, à

Monsieur le Préfet

(Police Générale)

ORAN

CABINET DU PRÉFET COURRIER RÉSERVÉ

PRÉFECTURE D'ORAN ARRIVÉE 15 SEP 1938 CABINET DU PRÉFET

N°3029

J'ai l'honneur de vous rendre compte, comme suite à mon rapport N°2988, en date de 10 septembre 1938, concernant le passage à Pérrégaux pour le 14 septembre 1938 de la Délégation Constantinoise du Rassemblement Franco-Musulman Algerien, que cette délégation n'est pas arrivée ici. Une note, d'ailleurs, est parrue dans les journaux d'Oran de ce jour indiquant que le Docteur Benjelloul, en accord avec les autres membres de la délégation, pour répondre à l'appel à l'union du Gouverneur Général de l'Algerie, ajournait son voyage en Algerie.

COMMISSARIAT de POLICE PERRÉGAUX

Le Commissaire de Police

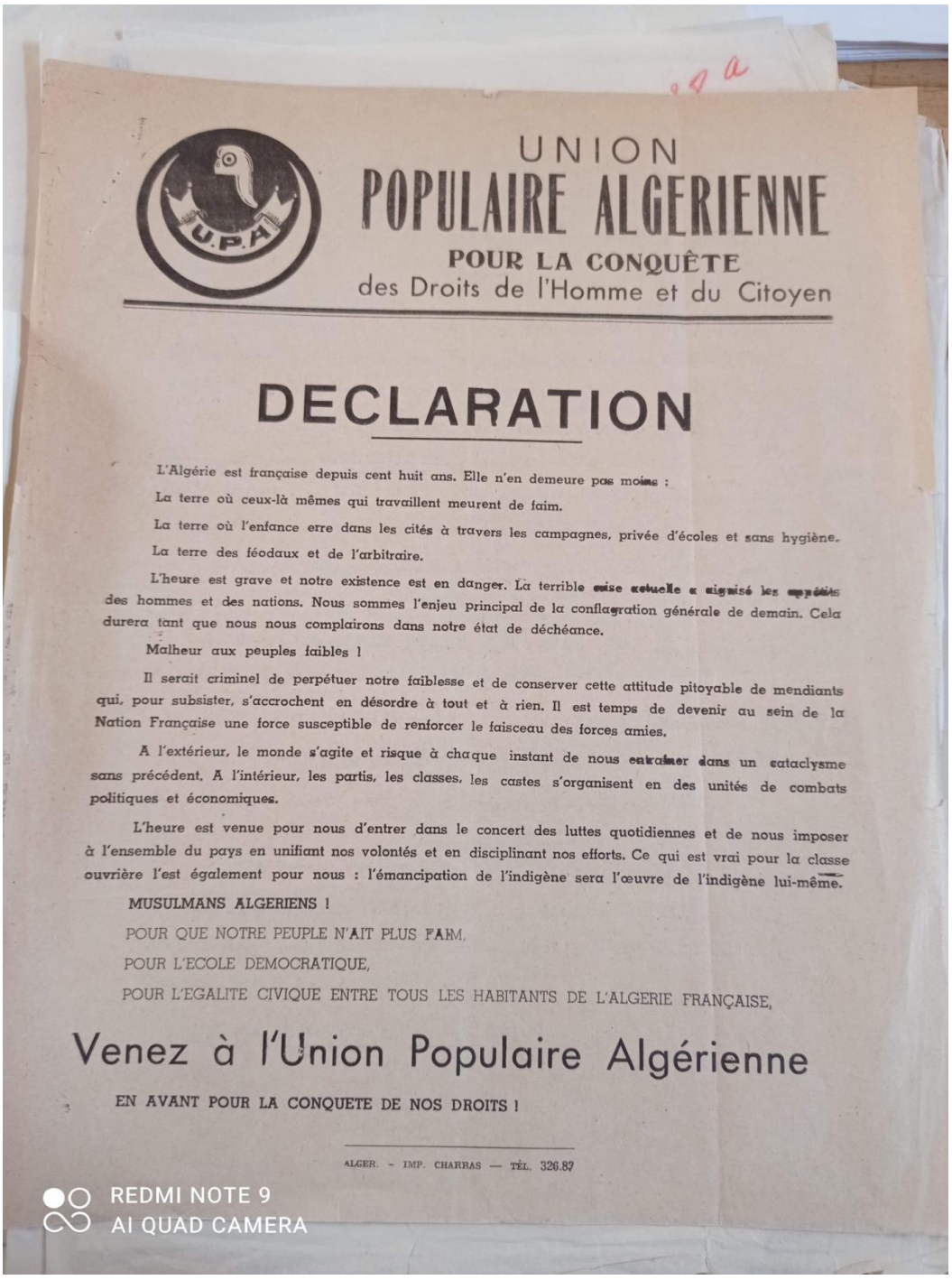
Cathelinot

Déstinataires:

Monsieur le Préfet du Département d'ORAN

Monsieur le Directeur de la Securité Générale de l'Algerie - ALGER.

الملحق رقم 03: بيان تأسيس حزب الإتحاد الشعبي لفرحات عباس



UNION
POPULAIRE ALGERIENNE
POUR LA CONQUÊTE
des Droits de l'Homme et du Citoyen

DECLARATION

L'Algérie est française depuis cent huit ans. Elle n'en demeure pas moins :

La terre où ceux-là mêmes qui travaillent meurent de faim.

La terre où l'enfance erre dans les cités à travers les campagnes, privée d'écoles et sans hygiène.

La terre des féodaux et de l'arbitraire.

L'heure est grave et notre existence est en danger. La terrible crise actuelle a aiguisé les appétits des hommes et des nations. Nous sommes l'enjeu principal de la conflagration générale de demain. Cela durera tant que nous nous complairons dans notre état de déchéance.

Malheur aux peuples faibles !

Il serait criminel de perpétuer notre faiblesse et de conserver cette attitude pitoyable de mendiants qui, pour subsister, s'accrochent en désordre à tout et à rien. Il est temps de devenir au sein de la Nation Française une force susceptible de renforcer le faisceau des forces amies.

A l'extérieur, le monde s'agite et risque à chaque instant de nous entraîner dans un cataclysme sans précédent. A l'intérieur, les partis, les classes, les castes s'organisent en des unités de combats politiques et économiques.

L'heure est venue pour nous d'entrer dans le concert des luttes quotidiennes et de nous imposer à l'ensemble du pays en unifiant nos volontés et en disciplinant nos efforts. Ce qui est vrai pour la classe ouvrière l'est également pour nous : l'émancipation de l'indigène sera l'œuvre de l'indigène lui-même.

MUSULMANS ALGERIENS !

POUR QUE NOTRE PEUPLE N'AIT PLUS FAIM,

POUR L'ECOLE DEMOCRATIQUE,

POUR L'EGALITE CIVIQUE ENTRE TOUS LES HABITANTS DE L'ALGERIE FRANÇAISE,

Venez à l'Union Populaire Algérienne

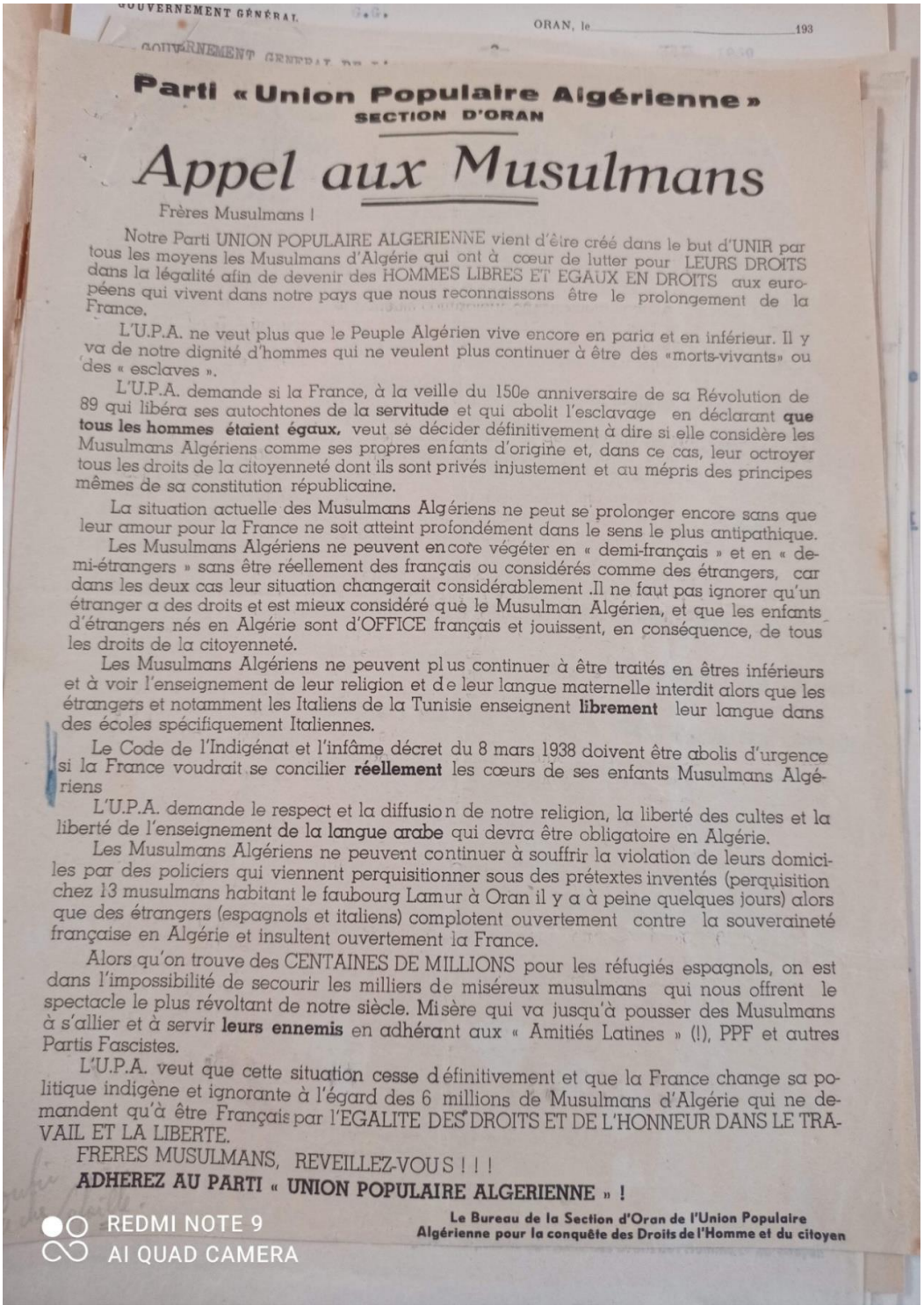
EN AVANT POUR LA CONQUETE DE NOS DROITS !

ALGER. - IMP. CHARRAS — TÉL. 326.87

REDMI NOTE 9
AI QUAD CAMERA

المصدر: 9h45, fédération des élus…Op.cit

الملحق رقم04: نداء فرحات عباس للمسلمين بمناسبة تأسيس حزب الإتحاد الشعبي ضمّه أهداف الحزب.



GOUVERNEMENT GÉNÉRAL

ORAN, le 193

Parti « Union Populaire Algérienne »

SECTION D'ORAN

Appel aux Musulmans

Frères Musulmans !

Notre Parti UNION POPULAIRE ALGERIENNE vient d'être créé dans le but d'UNIR par tous les moyens les Musulmans d'Algérie qui ont à cœur de lutter pour LEURS DROITS dans la légalité afin de devenir des HOMMES LIBRES ET EGAUX EN DROITS aux européens qui vivent dans notre pays que nous reconnaissons être le prolongement de la France.

L'U.P.A. ne veut plus que le Peuple Algérien vive encore en paria et en inférieur. Il y va de notre dignité d'hommes qui ne veulent plus continuer à être des «morts-vivants» ou des « esclaves ».

L'U.P.A. demande si la France, à la veille du 150e anniversaire de sa Révolution de 89 qui libéra ses autochtones de la **servitude** et qui abolit l'esclavage en déclarant **que tous les hommes étaient égaux,** veut se décider définitivement à dire si elle considère les Musulmans Algériens comme ses propres enfants d'origine et, dans ce cas, leur octroyer tous les droits de la citoyenneté dont ils sont privés injustement et au mépris des principes mêmes de sa constitution républicaine.

La situation actuelle des Musulmans Algériens ne peut se prolonger encore sans que leur amour pour la France ne soit atteint profondément dans le sens le plus antipathique.

Les Musulmans Algériens ne peuvent encore végéter en « demi-français » et en « demi-étrangers » sans être réellement des français ou considérés comme des étrangers, car dans les deux cas leur situation changerait considérablement .Il ne faut pas ignorer qu'un étranger a des droits et est mieux considéré que le Musulman Algérien, et que les enfants d'étrangers nés en Algérie sont d'OFFICE français et jouissent, en conséquence, de tous les droits de la citoyenneté.

Les Musulmans Algériens ne peuvent plus continuer à être traités en êtres inférieurs et à voir l'enseignement de leur religion et de leur langue maternelle interdit alors que les étrangers et notamment les Italiens de la Tunisie enseignent **librement** leur langue dans des écoles spécifiquement Italiennes.

Le Code de l'Indigénat et l'infâme décret du 8 mars 1938 doivent être abolis d'urgence si la France voudrait se concilier **réellement** les cœurs de ses enfants Musulmans Algériens

L'U.P.A. demande le respect et la diffusion de notre religion, la liberté des cultes et la liberté de l'enseignement **de la langue arabe** qui devra être obligatoire en Algérie.

Les Musulmans Algériens ne peuvent continuer à souffrir la violation de leurs domiciles par des policiers qui viennent perquisitionner sous des prétextes inventés (perquisition chez 13 musulmans habitant le faubourg Lamur à Oran il y a à peine quelques jours) alors que des étrangers (espagnols et italiens) complotent ouvertement contre la souveraineté française en Algérie et insultent ouvertement la France.

Alors qu'on trouve des CENTAINES DE MILLIONS pour les réfugiés espagnols, on est dans l'impossibilité de secourir les milliers de miséreux musulmans qui nous offrent le spectacle le plus révoltant de notre siècle. Misère qui va jusqu'à pousser des Musulmans à s'allier et à servir **leurs ennemis** en adhérant aux « Amitiés Latines » (!), PPF et autres Partis Fascistes.

L'U.P.A. veut que cette situation cesse définitivement et que la France change sa politique indigène et ignorante à l'égard des 6 millions de Musulmans d'Algérie qui ne demandent qu'à être Français par l'EGALITE DES DROITS ET DE L'HONNEUR DANS LE TRAVAIL ET LA LIBERTE.

FRERES MUSULMANS, REVEILLEZ-VOUS ! ! !

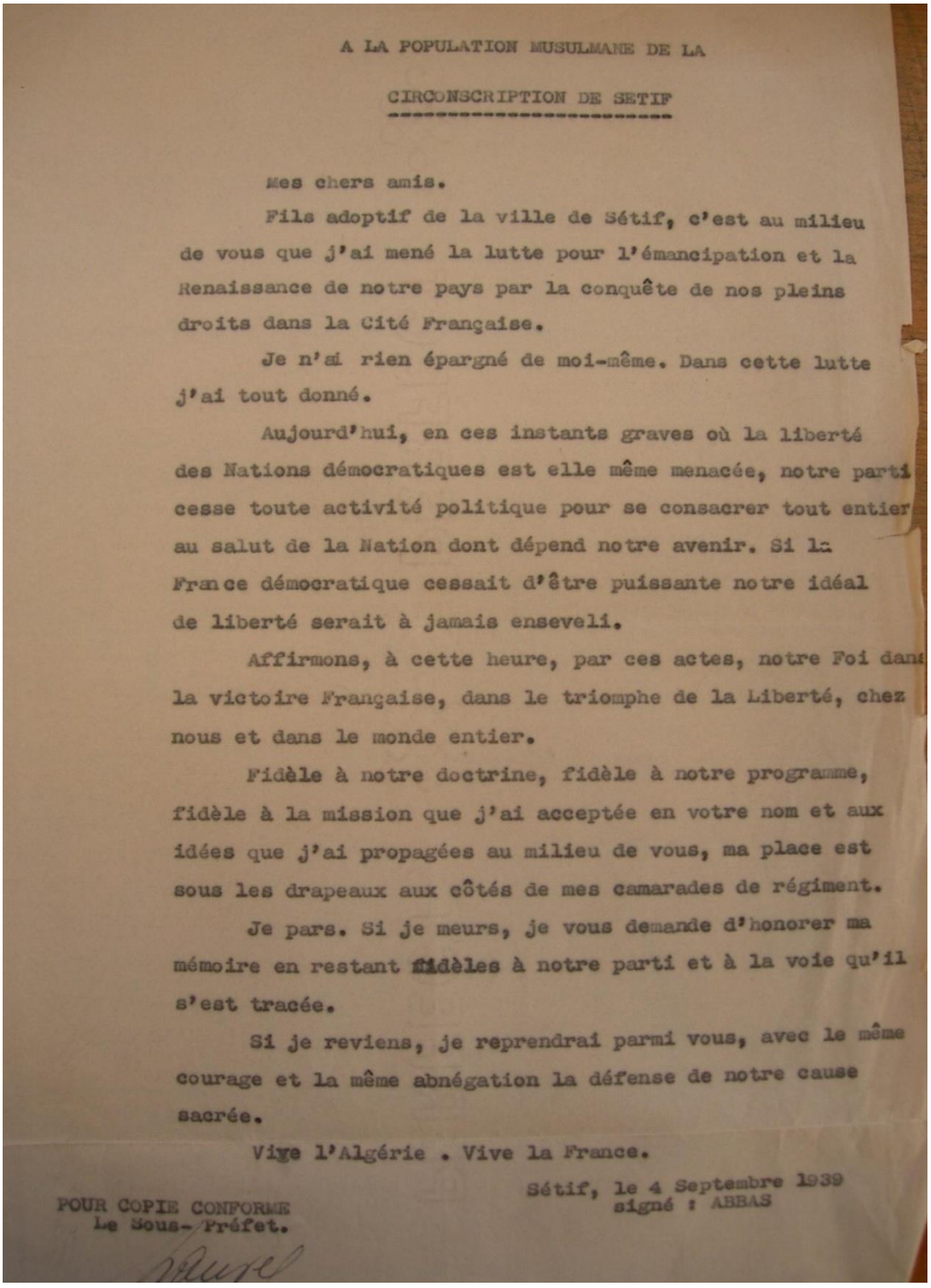
ADHEREZ AU PARTI « UNION POPULAIRE ALGERIENNE » !

Le Bureau de la Section d'Oran de l'Union Populaire Algérienne pour la conquête des Droits de l'Homme et du citoyen

REDMI NOTE 9
AI QUAD CAMERA

المصدر: 9h45, fédération des élus…Op.cit

الملحق رقم05: نداء فرحات عباس عشية انضمامه إلى الجيش الفرنسي مع اندلاع الحرب العالمية الثانية يُظهر موقفه من الحرب.



A LA POPULATION MUSULMANE DE LA

CIRCONSCRIPTION DE SETIF

Mes chers amis.

Fils adoptif de la ville de Sétif, c'est au milieu de vous que j'ai mené la lutte pour l'émancipation et la Renaissance de notre pays par la conquête de nos pleins droits dans la Cité Française.

Je n'ai rien épargné de moi-même. Dans cette lutte j'ai tout donné.

Aujourd'hui, en ces instants graves où la liberté des Nations démocratiques est elle même menacée, notre parti cesse toute activité politique pour se consacrer tout entier au salut de la Nation dont dépend notre avenir. Si la France démocratique cessait d'être puissante notre idéal de liberté serait à jamais enseveli.

Affirmons, à cette heure, par ces actes, notre Foi dans la victoire Française, dans le triomphe de la Liberté, chez nous et dans le monde entier.

Fidèle à notre doctrine, fidèle à notre programme, fidèle à la mission que j'ai acceptée en votre nom et aux idées que j'ai propagées au milieu de vous, ma place est sous les drapeaux aux côtés de mes camarades de régiment.

Je pars. Si je meurs, je vous demande d'honorer ma mémoire en restant fidèles à notre parti et à la voie qu'il s'est tracée.

Si je reviens, je reprendrai parmi vous, avec le même courage et la même abnégation la défense de notre cause sacrée.

Vive l'Algérie . Vive la France.

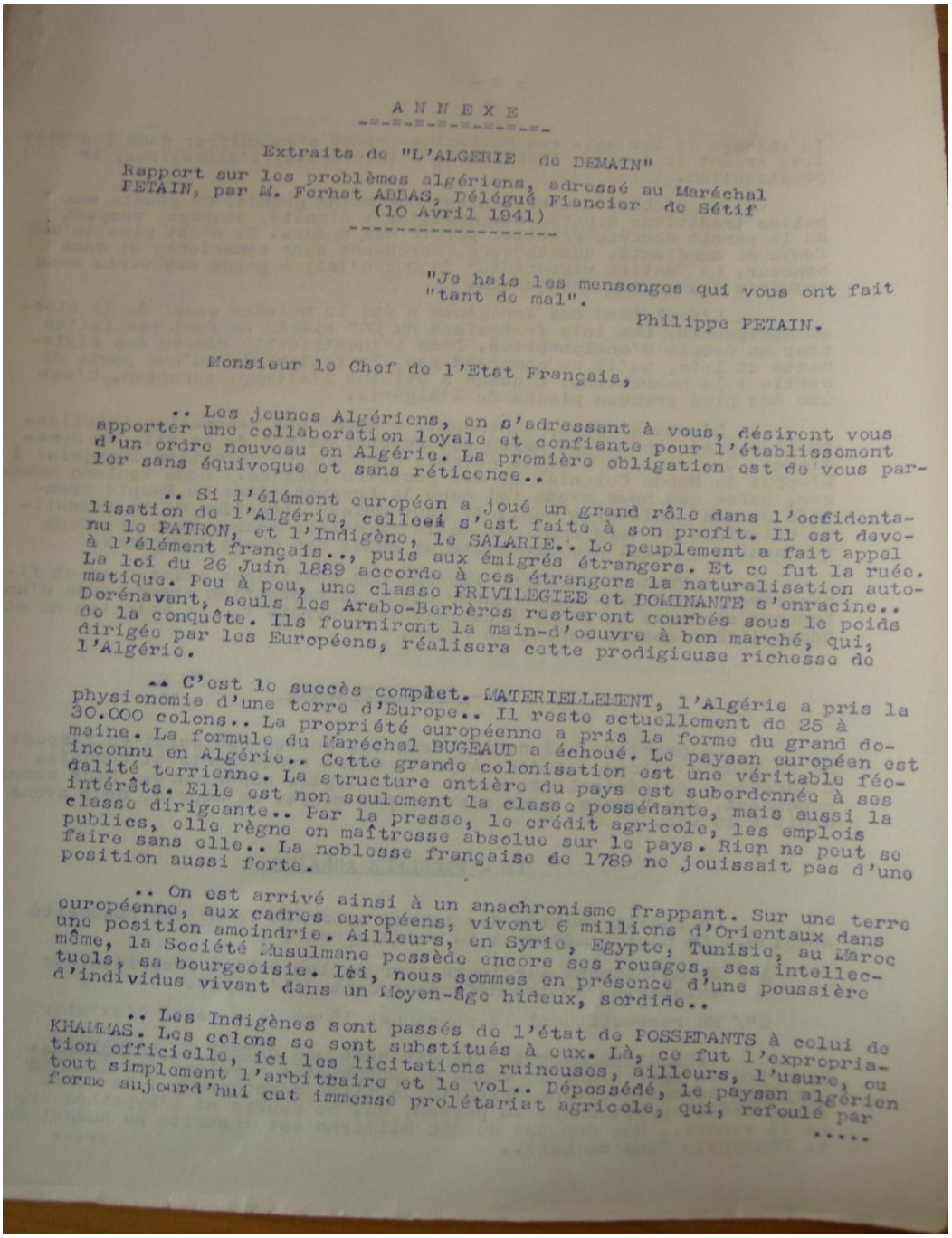
Sétif, le 4 Septembre 1939
signé : ABBAS

POUR COPIE CONFORME
Le Sous-Préfet.

المصدر:

A,N,.O.M,4I/ 10, Préfecture d'Alger, centre d'informations et d'étude

الملحق رقم 06: تقرير فرحات عباس الى الماريشال فيليب بيتان بعنوان:"جزائر الغد" في 1941/04/10. جاء هذا بعد انسحاب عباس من الحرب.



A N N E X E

Extraits de "L'ALGERIE de DEMAIN"

Rapport sur les problèmes algériens, adressé au Maréchal PETAIN, par M. Ferhat ABBAS, Délégué Financier de Sétif (10 Avril 1941)

"Je hais les mensonges qui vous ont fait "tant de mal".

Philippe PETAIN.

Monsieur le Chef de l'Etat Français,

.. Les jeunes Algériens, en s'adressant à vous, désirent vous apporter une collaboration loyale et confiante pour l'établissement d'un ordre nouveau en Algérie. La première obligation est de vous parler sans équivoque et sans réticence..

.. Si l'élément européen a joué un grand rôle dans l'occidentalisation de l'Algérie, celle-ci s'est faite à son profit. Il est devenu le PATRON, et l'Indigène, le SALARIE.. Le peuplement a fait appel à l'élément français.., puis aux émigrés étrangers. Et ce fut la ruée. La loi du 26 Juin 1889 accorde à ces étrangers la naturalisation automatique. Peu à peu, une classe PRIVILEGIEE et DOMINANTE s'enracine.. Dorénavant, seuls les Arabo-Berbères resteront courbés sous le poids de la conquête. Ils fourniront la main-d'oeuvre à bon marché, qui, dirigée par les Européens, réalisera cette prodigieuse richesse de l'Algérie.

.. C'est le succès complet. MATERIELLEMENT, l'Algérie a pris la physionomie d'une terre d'Europe.. Il reste actuellement de 25 à 30.000 colons.. La propriété européenne a pris la forme du grand domaine. La formule du Maréchal BUGEAUD a échoué. Le paysan européen est inconnu en Algérie.. Cette grande colonisation est une véritable féodalité terrienne. La structure entière du pays est subordonnée à ses intérêts. Elle est non seulement la classe possédante, mais aussi la classe dirigeante.. Par la presse, le crédit agricole, les emplois publics, elle règne en maîtresse absolue sur le pays. Rien ne peut se faire sans elle.. La noblesse française de 1789 ne jouissait pas d'une position aussi forte.

.. On est arrivé ainsi à un anachronisme frappant. Sur une terre européenne, aux cadres européens, vivent 6 millions d'Orientaux dans une position amoindrie. Ailleurs, en Syrie, Egypte, Tunisie, au Maroc même, la Société Musulmane possède encore ses rouages, ses intellectuels, sa bourgeoisie. Ici, nous sommes en présence d'une poussière d'individus vivant dans un Moyen-âge hideux, sordide..

.. Les Indigènes sont passés de l'état de POSSEDANTS à celui de KHAMMAS. Les colons se sont substitués à eux. Là, ce fut l'expropriation officielle, ici les licitations ruineuses, ailleurs, l'usure, ou tout simplement l'arbitraire et le vol.. Dépossédé, le paysan algérien forme aujourd'hui cet immense prolétariat agricole, qui, refoulé par

.....

المصدر:

A.N,O.M ,4I/ 10, Boite n° 4i/10.Police de renseignements généraux, préfecture d'Alger n° 6558, " rapport de l'internement de M.M Saiah Abdelkader et Ferhat Abbas.

تابع للملحق رقم06:

le chômage et les salaires de famine, vient s'engouffrer dans les vi. les, créant le taudis, l'épidémie, l'insécurité, l'alcoolisme, la prostitution.

.. La déchéance morale n'est pas moins grande. Ce peuple aux belles traditions a perdu ses qualités : dignité, courage, respect de la parole donnée, probité, pureté des moeurs. Ce n'est plus qu'une foule de mendiants, quémandeurs, marchands sans conscience et sans honneur. La "nation vigoureuse" du Duc d'Isly a perdu ses vertu sans acquérir les vertus françaises.

.. L'évolution des Indigènes a été le moindre souci de la classe dirigeante. Les lois françaises du 20° siècle ne sont pas faites pour un peuple d'analphabètes. Dans l'inextricable réseau des règlements et lois, qu'il ne comprend pas, le fellah n'a qu'une porte de sortie : le bakhchich.. L'usage a atteint l'élément européen. C'est une des plus grandes plaies de l'Algérie.

.. L'enseignement, cependant, a amené une rénovation intellectuelle appréciable.. Le noyau est faible, mais a de la foi, du dynamisme.. Que faut-il à cette poignée d'hommes de formation française ! L'appui du Monde Colonial et des pouvoirs publics.. Nous voulons avancer, parce que nous avons foi dans le Progrès, dans le Peuple Français et son génie créateur.. Il faut briser l'égoïsme de la féodalité coloniale et terrienne, et de la féodalité Arabe, avec ses deux tentacules : celui des Marabouts et celui des Chefs Indigènes.

.. La France Nouvelle, libérée des coalitions politiques et financières, laissera-t-elle durer cette juxtaposition scandaleuse d'une immense richesse et d'une incalculable pauvreté ?.. Le maintien de ce déséquilibre social serait un crime.

I - PROBLEME MORAL -

Le problème qui domine tous les autres est celui du respect dû au peuple vaincu, et des rapports entre conquérants et conquis. L'Européen, en général, se croit d'une espèce supérieure.. Nous sommes cependant, des hommes, nous n'avons pas mérité ce mépris, nous avons droit à la vie...

II - PROBLEME AGRAIRE -

La redistribution des terres apparaît comme une nécessité absolue.. On peut remédier à la crise agraire :

1°/ En maintenant sur leurs terres, les petits propriétaires existants, en les défendant contre l'usure..

2°/ En reconstituant le paysannat là où il a cessé d'exister.

(Projet de décret - Il est créé une CAISSE DU PAYSANNAT.. Dans toutes opérations de vente de propriétés rurales, des Comités Agraires auront droit de priorité, à titre d'acquéreur.. La terre ainsi créée appartiendra au paysan, qui ne pourra ni l'hypothéquer, ni la vendre.. Une dépense de 300 millions est inscrite au Budget de la Métropole dans ce but)..

.....

تابع للملحق رقم06:

3°/ En expropriant les sociétés terriennes (Compagnie Algérienne, Compagnie Genevoise, etc..)..

.. 6°/ En révisant la législation forestière...

III - PROBLEMES SOCIAUX -

A - Enseignement - .. Sans rejeter le Projet HARDY, nous pensons que le programme de l'Ecole Communale doit rester la règle.. L'école française "à la natte" pourrait passer pour une déchéance et un recul. Mais l'exposé de M. le Recteur répond à une généreuse sollicitude.. Les JEANMAIRE, HARDY.., demeurent la chaîne vivante qui relient deux civilisations...

... E - A Travail égal, Salaire égal...

IV - PROBLEME DES CADRES -

.. Les intellectuels Musulmans sont pratiquement exclus des cadres administratifs. Sur environ 200.000 Fonctionnaires, il n'y a même pas 20.000 Musulmans, en comptant les chaouchs.. Il serait souhaitable que la moitié des emplois soit réservée aux Indigènes.. L'influence du colon serait ainsi limitée par celle des Autochtones.. L'Administration pourrait mieux exercer son rôle d'arbitre.. La création d'une ECOLE SUPERIEURE DES CADRES comblerait une grave lacune...

V - PROBLEME DE LA MAIN-D'OEUVRE -

Le chômage total ou partiel atteint actuellement un million d'hommes. On pourrait préconiser.., l'emploi obligatoire des Khammas dans toute propriété dépassant 200 ha.. Seul un Syndicalisme d'Etat peut assurer à l'ouvrier un salaire raisonnable.

VI - LES GRANDS TRAVAUX -

VII - QUESTIONS MILITAIRES -

.. Les travailleurs indigènes étaient recrutés, autrefois, par engagements volontaires, contractés surtout par des paysans.. Le service obligatoire fut institué en 1912. Le pourcentage des éléments instruits augmenta.. Les différences de traitement ne se justifièrent plus.. Depuis 1918 le malaise n'a fait qu'augmenter.. La mobilisation de 1939 a appelé sous les armes bon nombre d'intellectuels (1)..

.....

(1) - On sait que Ferhat ABBAS s'est engagé comme pharmacien militaire en 1939, et a, sur sa demande, servi en France en 1940.

تابع للملحق رقم06:

Le soldat Musulman a conscience que sa conduite au feu est irréprochable. Il souhaite de ne plus être considéré comme un combattant de seconde zone..."

VIII - PROBLEME CULTUEL -

Séparation de l'Eglise et de l'Etat.. Administration des édifices religieux par la Communauté Musulmane, par l'organisation de Cultuelles.. Abrogation des dispositions qui assimilent l'Arabe aux langues étrangères. Liberté de l'enseignement religieux. Abrogation du décret du 8 Mars 1938 (1).

IX - PROBLEME ADMINISTRATIF -

La Commune Mixte s'étend sur un territoire trop vaste (jusqu'à 900.000 ha. et plus de 100.000 habitants). L'Administrateur placé à sa tête détient un pouvoir considérable. Souvent il en abuse.. Sa tâche est trop grande, il reste inaccessible à ses administrés, la plus grande partie de son autorité tombe entre les mains des Caïds.. Son indépendance n'est pas entière.. Le Caïd, trop souvent illettré et peu scrupuleux, administre en chef de clan.. La Commune Mixte est souvent le fief d'une seule famille.., plusieurs douars sont confiés à un seul caïd, ce qui en fait un potentat, et crée des difficultés de déplacement inimaginables à ses administrés.

Dans la Commune de Plein Exercice, l'indigène n'est là que pour faire nombre et équilibrer le budget municipal.., les douars sont abandonnés. 30 à 50 Français utilisent un budget où figurent 5.000 Indigènes, pour aménager des jeux de tennis, des salles des fêtes...

Il n'en est pas de même du douar, territorialement et ethnologiquement localisé, communauté qui peut être un centre de rayonnement social.

Solution : érection des douars en CENTRES MUNICIPAUX; préparation des Caïds à leurs fonctions, recrutement par concours; groupement de 3 à 4 Centres sous la direction d'un Conseiller Technique (Administrateur-Adjoint); transformation de la Commune Mixte en CANTON ADMINISTRATIF; augmentation des sous-préfectures; transformation des préfectures en PROVINCES; création, dans chaque province, de 3 préfectures; suppression du Gouvernement Général. Un Gouverneur Général débarrassé de tous soucis d'ordre administratif, et assisté d'Inspecteurs Généraux..; suppression du régime militaire dans le Sud, jusqu'au Grand Sahara..

Ces réformes éviteront les lenteurs administratives.. Alors naîtra, dans le coeur de la Colonie Européenne et de nos multitudes régénérées, le "désir d'être ensemble" qui est, selon la définition de RENAN, l'élément constitutif de la Nation.

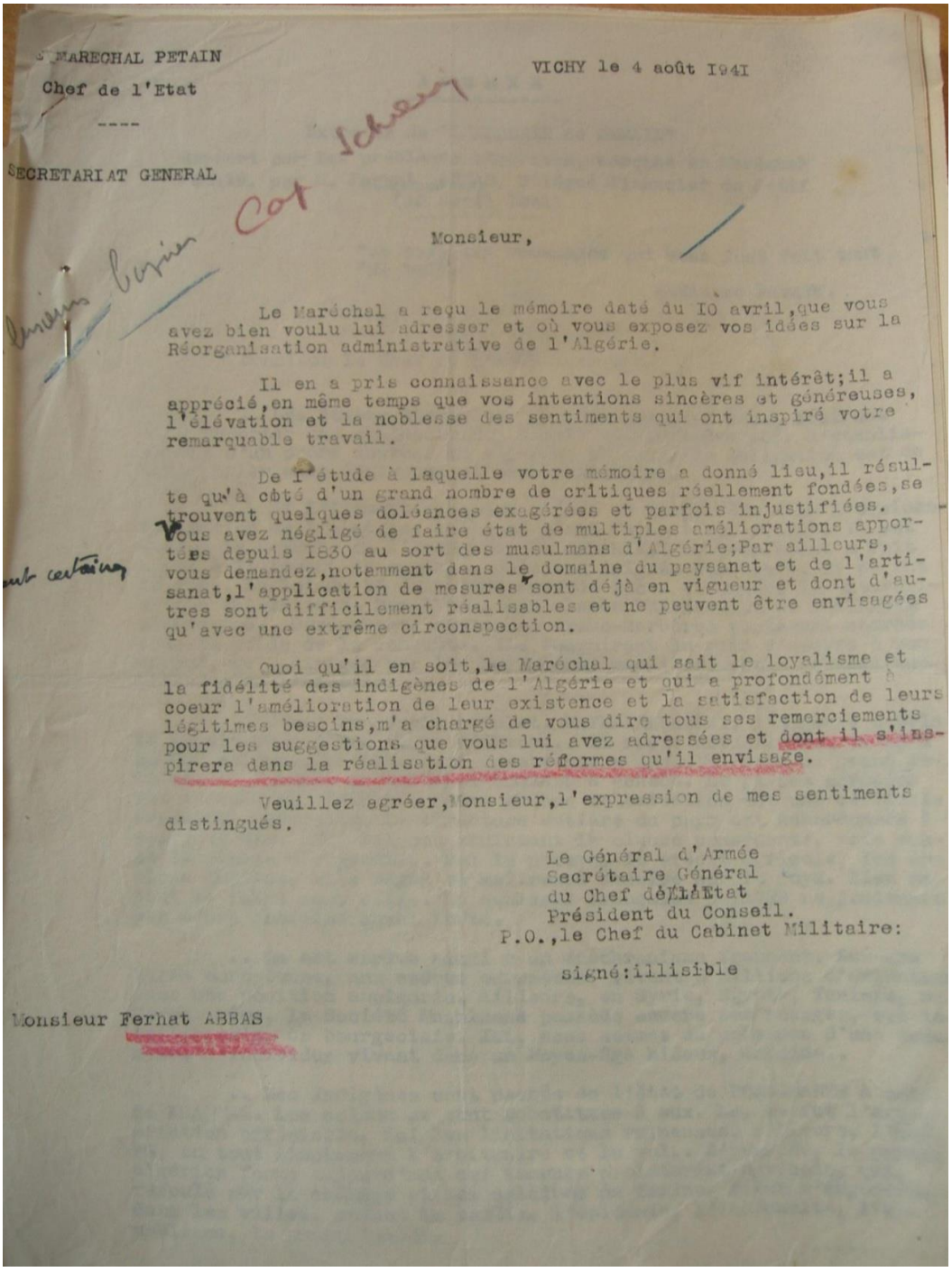
Sétif, le 10 Avril 1941.

Pour les Jeunes Algériens : les Fellahs, les ouvriers et les Anciens Militaires.

Signé : Ferhat ABBAS.

(1) - Sur le contrôle des Ecoles Coraniques -

الملحق رقم 07: رد حكومة فيشي على تقرير عباس الذي أرسلة إلى الماريشال فليب بيتان يوم 10 أفريل 1941، وقد جاء هذا الرد يوم 04 أوت 1941.



MARECHAL PETAIN
Chef de l'Etat

SECRETARIAT GENERAL

VICHY le 4 août 1941

Monsieur,

Le Maréchal a reçu le mémoire daté du 10 avril, que vous avez bien voulu lui adresser et où vous exposez vos idées sur la Réorganisation administrative de l'Algérie.

Il en a pris connaissance avec le plus vif intérêt; il a apprécié, en même temps que vos intentions sincères et généreuses, l'élévation et la noblesse des sentiments qui ont inspiré votre remarquable travail.

De l'étude à laquelle votre mémoire a donné lieu, il résulte qu'à côté d'un grand nombre de critiques réellement fondées, se trouvent quelques doléances exagérées et parfois injustifiées. Vous avez négligé de faire état de multiples améliorations apportées depuis 1830 au sort des musulmans d'Algérie; Par ailleurs, vous demandez, notamment dans le domaine du paysanat et de l'artisanat, l'application de mesures sont déjà en vigueur et dont d'autres sont difficilement réalisables et ne peuvent être envisagées qu'avec une extrême circonspection.

Quoi qu'il en soit, le Maréchal qui sait le loyalisme et la fidélité des indigènes de l'Algérie et qui a profondément à coeur l'amélioration de leur existence et la satisfaction de leurs légitimes besoins, m'a chargé de vous dire tous ses remerciements pour les suggestions que vous lui avez adressées et dont il s'inspirera dans la réalisation des réformes qu'il envisage.

Veuillez agréer, Monsieur, l'expression de mes sentiments distingués.

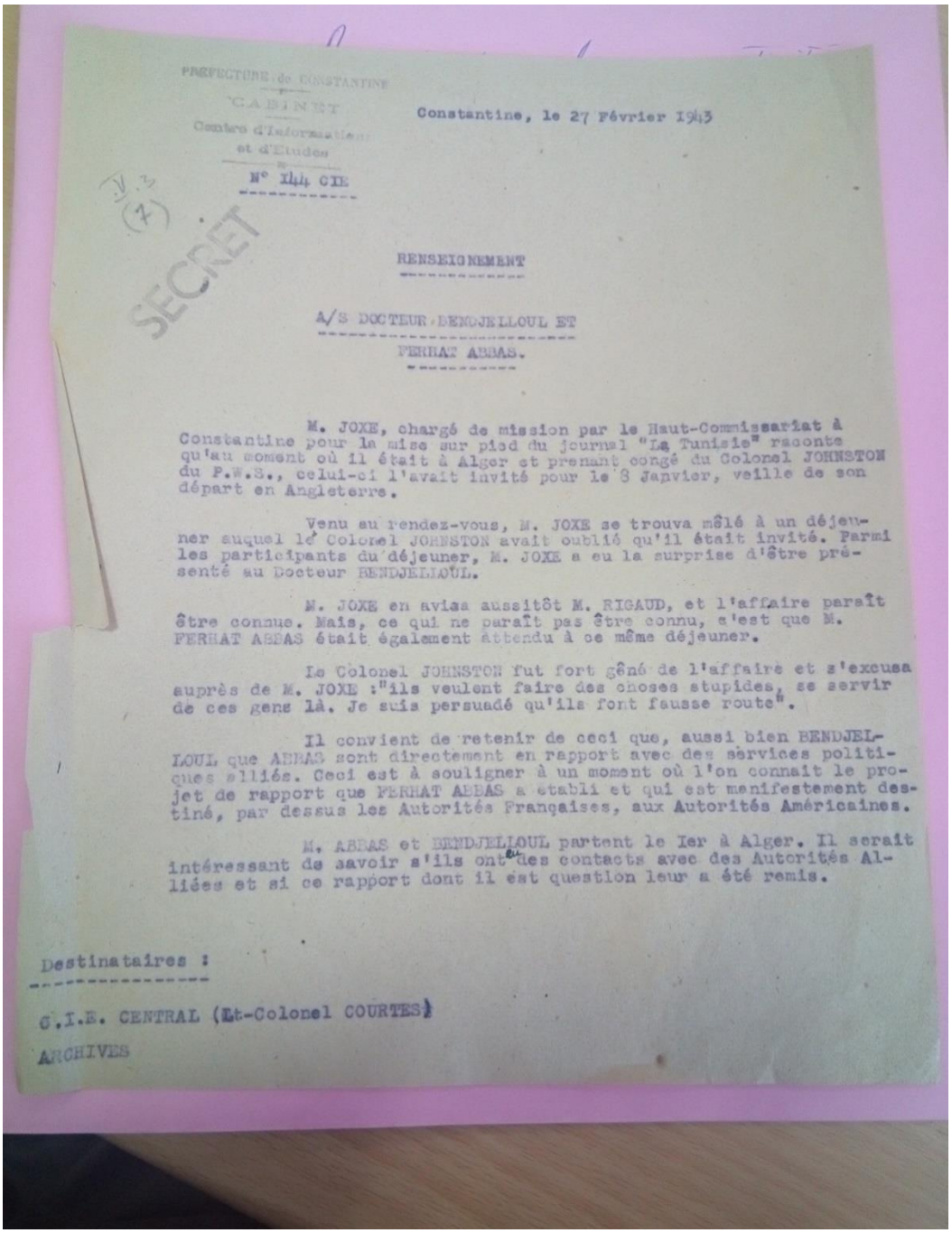
Le Général d'Armée
Secrétaire Général
du Chef de l'Etat
Président du Conseil.
P.O., le Chef du Cabinet Militaire:

signé: illisible

Monsieur Ferhat ABBAS

المصدر: A,N,.O.M,4I/ 10, Préfecture d'Alger, centre d'informations et d'étude

الملحق رقم 08: تقرير مركز الدرسات والمعلومات حول اتصال عباس وبن جلول بالخدمات السياسية للحلفاء في الجزائر. مما يبين نشاط قادة النخبة الليبرالية في سبيل إيجاد حل للقضية الجزائرية، من خلال اللجوء إلى سلطات الحلفاء في الجزائر، عبر إرسال تقارير تضمّ مطالب الشعب الجزائري.



PREFECTURE de CONSTANTINE
CABINET
Centre d'Information et d'Etudes

N° 144 CIE

Constantine, le 27 Février 1943

V.3 (7)

SECRET

RENSEIGNEMENT

A/S DOCTEUR BENDJELLOUL ET FERHAT ABBAS.

M. JOXE, chargé de mission par le Haut-Commissariat à Constantine pour la mise sur pied du journal "La Tunisie" raconte qu'au moment où il était à Alger et prenant congé du Colonel JOHNSTON du P.W.S., celui-ci l'avait invité pour le 8 Janvier, veille de son départ en Angleterre.

Venu au rendez-vous, M. JOXE se trouva mêlé à un déjeuner auquel le Colonel JOHNSTON avait oublié qu'il était invité. Parmi les participants du déjeuner, M. JOXE a eu la surprise d'être présenté au Docteur BENDJELLOUL.

M. JOXE en avisa aussitôt M. RIGAUD, et l'affaire paraît être connue. Mais, ce qui ne paraît pas être connu, c'est que M. FERHAT ABBAS était également attendu à ce même déjeuner.

Le Colonel JOHNSTON fut fort gêné de l'affaire et s'excusa auprès de M. JOXE :"ils veulent faire des choses stupides, se servir de ces gens là. Je suis persuadé qu'ils font fausse route".

Il convient de retenir de ceci que, aussi bien BENDJELLOUL que ABBAS sont directement en rapport avec des services politiques alliés. Ceci est à souligner à un moment où l'on connait le projet de rapport que FERHAT ABBAS a établi et qui est manifestement destiné, par dessus les Autorités Françaises, aux Autorités Américaines.

M. ABBAS et BENDJELLOUL partent le 1er à Alger. Il serait intéressant de savoir s'ils ont des contacts avec des Autorités Alliées et si ce rapport dont il est question leur a été remis.

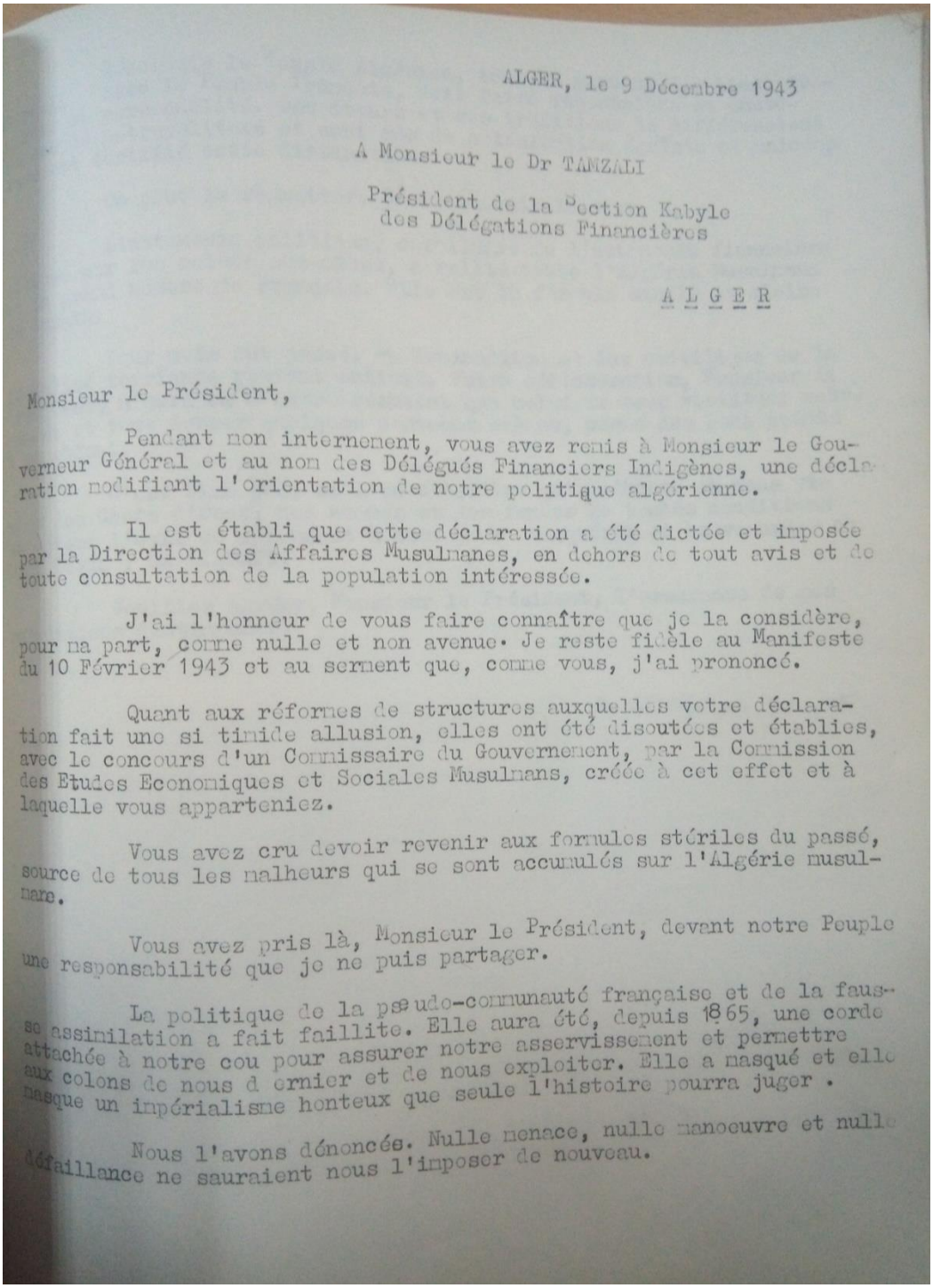
Destinataires :

C.I.E. CENTRAL (Lt-Colonel COURTES)

ARCHIVES

المصدر: A.W.C, S.L.N.A, rapport de policesur activité1943-1948

الملحق رقم 09: نص رسالة عباس إلى تامزالي 1943/12/09 بعد تراجعه عن بيان فيفري. انتقد فيها تامزالي والنواب الذين تراجعوا عن بيان فيفري، كما أكدّ في رسالته على بقاءه على مبادئ البيان وأنه لن يتراجع عنها.



ALGER, le 9 Décembre 1943

A Monsieur le Dr TAMZALI

Président de la Section Kabyle
des Délégations Financières

A L G E R

Monsieur le Président,

Pendant mon internement, vous avez remis à Monsieur le Gouverneur Général et au nom des Délégués Financiers Indigènes, une déclaration modifiant l'orientation de notre politique algérienne.

Il est établi que cette déclaration a été dictée et imposée par la Direction des Affaires Musulmanes, en dehors de tout avis et de toute consultation de la population intéressée.

J'ai l'honneur de vous faire connaître que je la considère, pour ma part, comme nulle et non avenue. Je reste fidèle au Manifeste du 10 Février 1943 et au serment que, comme vous, j'ai prononcé.

Quant aux réformes de structures auxquelles votre déclaration fait une si timide allusion, elles ont été discutées et établies, avec le concours d'un Commissaire du Gouvernement, par la Commission des Etudes Economiques et Sociales Musulmans, créée à cet effet et à laquelle vous apparteniez.

Vous avez cru devoir revenir aux formules stériles du passé, source de tous les malheurs qui se sont accumulés sur l'Algérie musulmane.

Vous avez pris là, Monsieur le Président, devant notre Peuple une responsabilité que je ne puis partager.

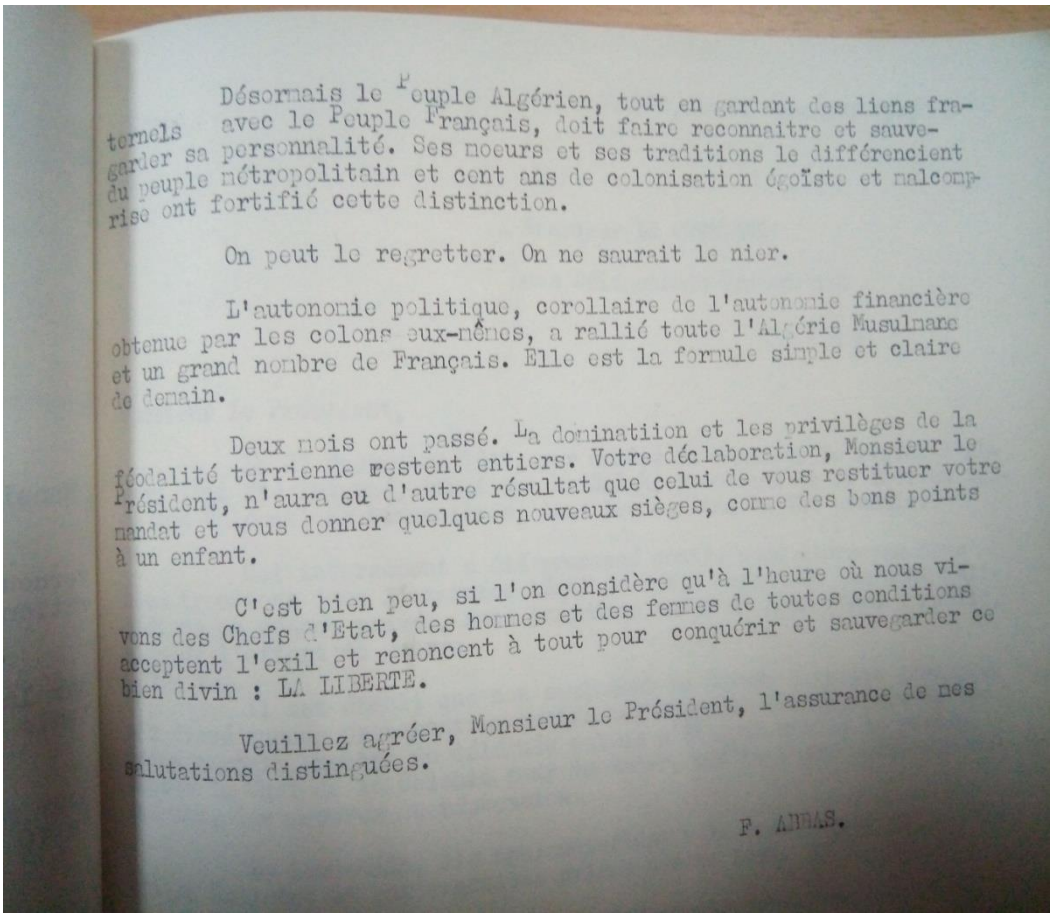
La politique de la pseudo-communauté française et de la fausse assimilation a fait faillite. Elle aura été, depuis 1865, une corde attachée à notre cou pour assurer notre asservissement et permettre aux colons de nous dominer et de nous exploiter. Elle a masqué et elle masque un impérialisme honteux que seule l'histoire pourra juger.

Nous l'avons dénoncés. Nulle menace, nulle manoeuvre et nulle défaillance ne sauraient nous l'imposer de nouveau.

المصدر :

AWC , Boite I13, les amis du manifeste et de la liberte, texte fondamenteaux, N :12, novembre1983.

تابع للملحق رقم09:



Désormais le Peuple Algérien, tout en gardant des liens fraternels avec le Peuple Français, doit faire reconnaitre et sauvegarder sa personnalité. Ses moeurs et ses traditions le différencient du peuple métropolitain et cent ans de colonisation égoïste et malcomprise ont fortifié cette distinction.

On peut le regretter. On ne saurait le nier.

L'autonomie politique, corollaire de l'autonomie financière obtenue par les colons eux-mêmes, a rallié toute l'Algérie Musulmane et un grand nombre de Français. Elle est la formule simple et claire de demain.

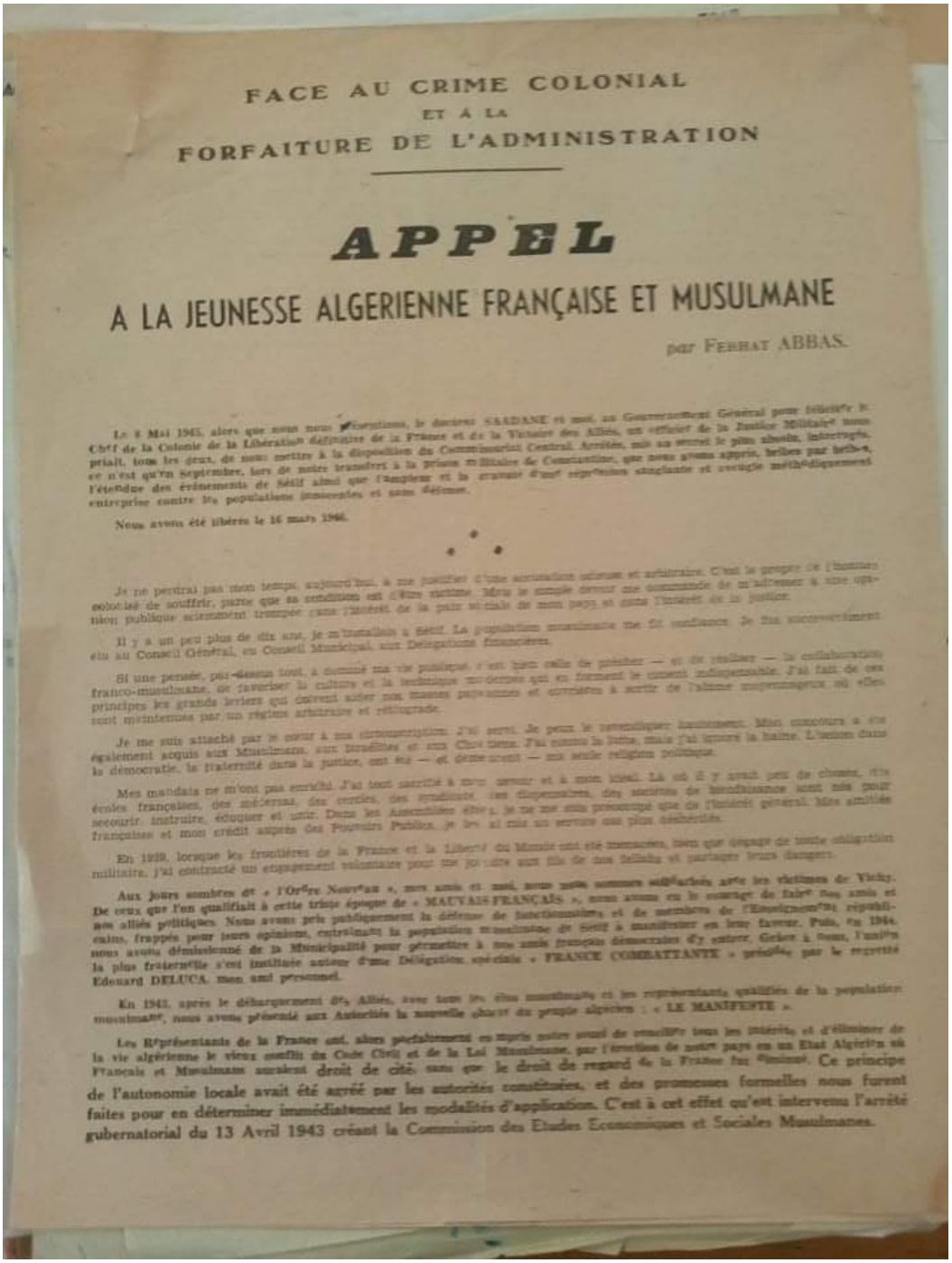
Deux mois ont passé. La dominatiion et les privilèges de la féodalité terrienne restent entiers. Votre déclaboration, Monsieur le Président, n'aura eu d'autre résultat que celui de vous restituer votre mandat et vous donner quelques nouveaux sièges, comme des bons points à un enfant.

C'est bien peu, si l'on considère qu'à l'heure où nous vivons des Chefs d'Etat, des hommes et des femmes de toutes conditions acceptent l'exil et renoncent à tout pour conquérir et sauvegarder ce bien divin : LA LIBERTE.

Veuillez agréer, Monsieur le Président, l'assurance de mes salutations distinguées.

F. ABBAS.

الملحق رقم 10: نداء فرحات عباس إلى الشباب الجزائري الفرنسي والمسلم، كتبه في الفاتح ماي 1946. بعنوان"أمام جريمة الإستعمار وخيانة السلطة أُوجه هذا النداء للشباب الجزائري فرنسيين ومسلمين"، وكان يهدف من خلاله إلى التعريف بمبادئ حزبه الجديد وسط الجزائريين "الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"، بالإضافة إلى التأكيد على نبذ الإستعمار ورفضه.



FACE AU CRIME COLONIAL
ET À LA
FORFAITURE DE L'ADMINISTRATION

APPEL

A LA JEUNESSE ALGERIENNE FRANÇAISE ET MUSULMANE

par FERHAT ABBAS.

Le 8 Mai 1945, alors que nous nous réjouissions, le docteur SAADANE et moi, au Gouvernement Général pour fêter le C[illegible] de la Colonie de la Libération définitive de la France et de la Victoire des Alliés, un officier de la Justice Militaire nous priait, tous les deux, de nous mettre à la disposition du Commissariat Central. Arrêtés, mis au secret le plus absolu, interrogés, ce n'est qu'en Septembre, lors de notre transfert à la prison militaire de Constantine, que nous avons appris, brièvement par bribes, l'étendue des événements de Sétif ainsi que l'ampleur et la gravité d'une répression sanglante et cruelle méthodiquement entreprise contre les populations innocentes, et sans défense.

Nous avons été libérés le 16 mars 1946.

* * *

Je ne perdrai pas mon temps, aujourd'hui, à me justifier d'une arrestation odieuse et arbitraire. C'est le propre de l'homme colonisé de souffrir, parce que sa condition est d'être victime. Mais le simple devoir me commande de m'adresser à une opinion publique sciemment trompée dans l'intérêt de la paix et celui de mon pays et dans l'intérêt de la justice.

Il y a un peu plus de dix ans, je m'installais à Sétif. La population musulmane me fit confiance. Je fus successivement élu au Conseil Général, au Conseil Municipal, aux Délégations financières.

Si une pensée, par-dessus tout, a dominé ma vie publique, c'est bien celle de grouper — et de réaliser — la collaboration franco-musulmane, de favoriser la culture et la technique modernes qui en forment le ciment indispensable. J'ai fait de ces principes les grands leviers qui doivent aider nos masses paysannes et ouvrières à sortir de l'abîme moyenâgeux où elles sont maintenues par un régime arbitraire et rétrograde.

Je me suis attaché par le verbe à ma circonscription. J'ai servi. Je peux le revendiquer hautement. Mon concours a été également acquis aux Musulmans, aux Israélites et aux Chrétiens. J'ai connu la lutte, mais j'ai ignoré la haine. L'union dans la démocratie, la fraternité dans la justice, ont été — et demeurent — ma seule religion politique.

Mes mandats ne m'ont pas enrichi. J'ai tout sacrifié à mon service et à mon idéal. Là où il y avait peu de choses, j'ai créé écoles françaises, des médersas, des cercles, des syndicats, des dispensaires, des sociétés de bienfaisance sont mis pour secourir, instruire, éduquer et unir. Dans les Assemblées élues, je ne me suis préoccupé que de l'intérêt général. Mes amitiés françaises et mon crédit auprès des Pouvoirs Publics, je les ai mis au service des plus déshérités.

En 1939, lorsque les frontières de la France et la Liberté du Monde ont été menacées, bien que engagé de toute obligation militaire, j'ai contracté un engagement volontaire pour me joindre aux fils de mes frères et partager leurs dangers.

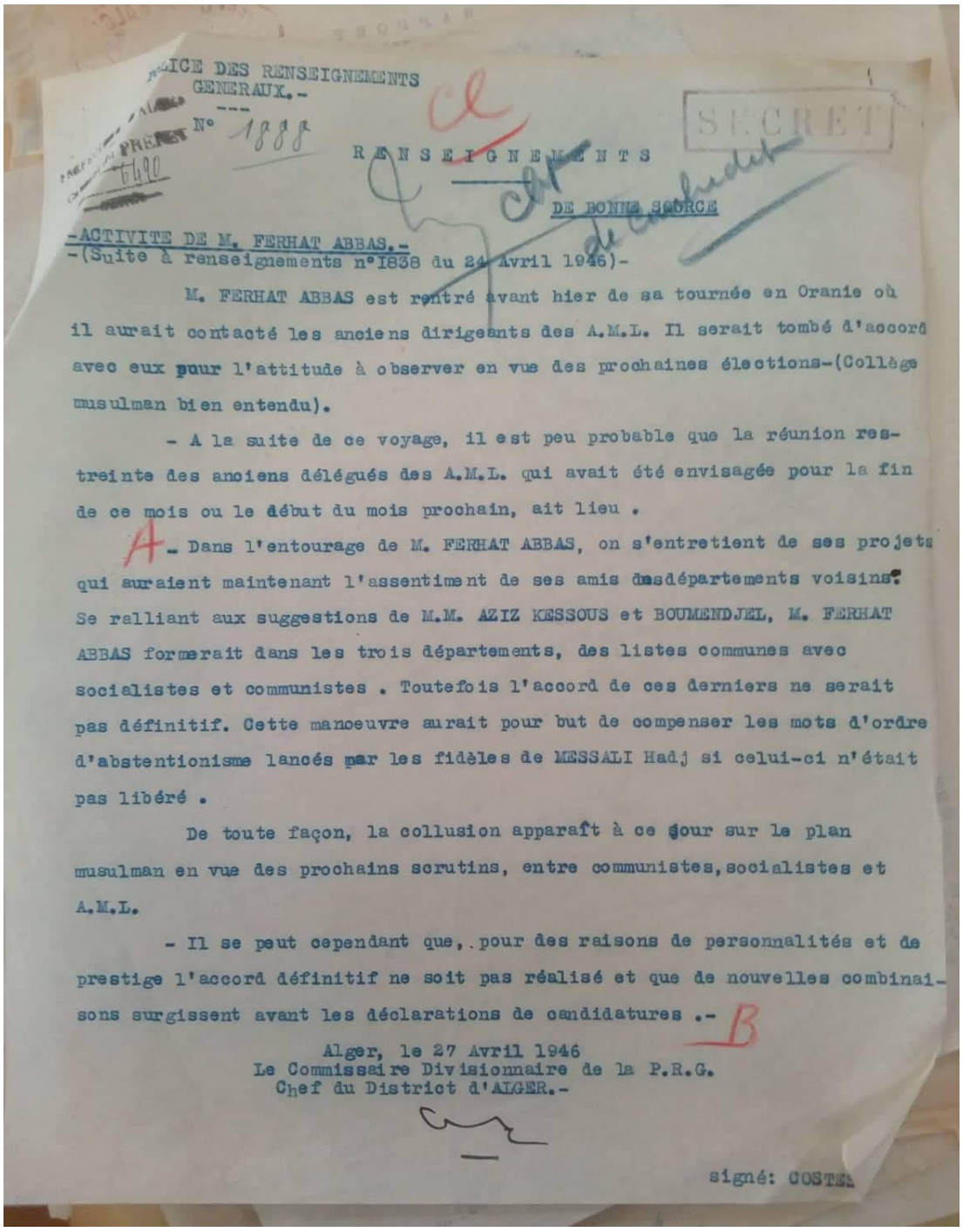
Aux jours sombres de « l'Ordre Nouveau », mes amis et moi, nous nous sommes solidarisés avec les victimes de Vichy. De ceux que l'on qualifiait à cette triste époque de « MAUVAIS FRANÇAIS », nous avons eu le courage de faire nos amis et nos alliés politiques. Nous avons pris publiquement la défense de fonctionnaires, et de membres de l'Enseignement, républicains, frappés pour leurs opinions, entraînant la population musulmane de Sétif à manifester en leur faveur. Puis, en 1944, nous avons démissionné de la Municipalité pour permettre à nos amis français démocrates d'y entrer. Grâce à nous, l'union la plus fraternelle s'est instituée autour d'une Délégation spéciale « FRANCE COMBATTANTE » présidée par le regretté Edouard DELUCA, mon ami personnel.

En 1943, après le débarquement des Alliés, avec tous les élus musulmans et les représentants qualifiés de la population musulmane, nous avons présenté aux Autorités la nouvelle charte du peuple algérien : « LE MANIFESTE ».

Les Représentants de la France ont alors spécialement en mains notre souci de sauvegarder tous les intérêts, et d'éliminer de la vie algérienne le vieux conflit du Code Civil et de la Loi Musulmane, par l'évolution de notre pays en un Etat Algérien où Français et Musulmans auraient droit de cité, sans que le droit de regard de la France fut éliminé. Ce principe de l'autonomie locale avait été agréé par les autorités constituées, et des promesses formelles nous furent faites pour en déterminer immédiatement les modalités d'application. C'est à cet effet qu'est intervenu l'arrêté gubernatorial du 13 Avril 1943 créant la Commission des Etudes Economiques et Sociales Musulmanes.

المصدر: ANOM, 91/1k: union démocratique…Op.Cit

الملحق رقم11: تقرير سري يبين نشاط عباس قبيل انتخابات جوان 1946 ومقاطعة المصاليين لهذه الانتخابات. جاء ذلك بعد تأسيس حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وبداية عودة بعض الليبراليين كفرحات عباس وبومنجل وقسوس إلى العمل السياسي من خلال المشاركة في الإنتخابات التي تنظمها الإدارة الفرنسية في الجزائر.



POLICE DES RENSEIGNEMENTS GENERAUX.-

N° 1888

SECRET

RENSEIGNEMENTS

DE BONNE SOURCE

-ACTIVITE DE M. FERHAT ABBAS.-

-(Suite à renseignements n°1838 du 24 Avril 1946)-

M. FERHAT ABBAS est rentré avant hier de sa tournée en Oranie où il aurait contacté les anciens dirigeants des A.M.L. Il serait tombé d'accord avec eux pour l'attitude à observer en vue des prochaines élections-(Collège musulman bien entendu).

- A la suite de ce voyage, il est peu probable que la réunion restreinte des anciens délégués des A.M.L. qui avait été envisagée pour la fin de ce mois ou le début du mois prochain, ait lieu .

A- Dans l'entourage de M. FERHAT ABBAS, on s'entretient de ses projets qui auraient maintenant l'assentiment de ses amis desdépartements voisins. Se ralliant aux suggestions de M.M. AZIZ KESSOUS et BOUMENDJEL, M. FERHAT ABBAS formerait dans les trois départements, des listes communes avec socialistes et communistes . Toutefois l'accord de ces derniers ne serait pas définitif. Cette manoeuvre aurait pour but de compenser les mots d'ordre d'abstentionisme lancés par les fidèles de MESSALI Hadj si celui-ci n'était pas libéré .

De toute façon, la collusion apparaît à ce jour sur le plan musulman en vue des prochains scrutins, entre communistes, socialistes et A.M.L.

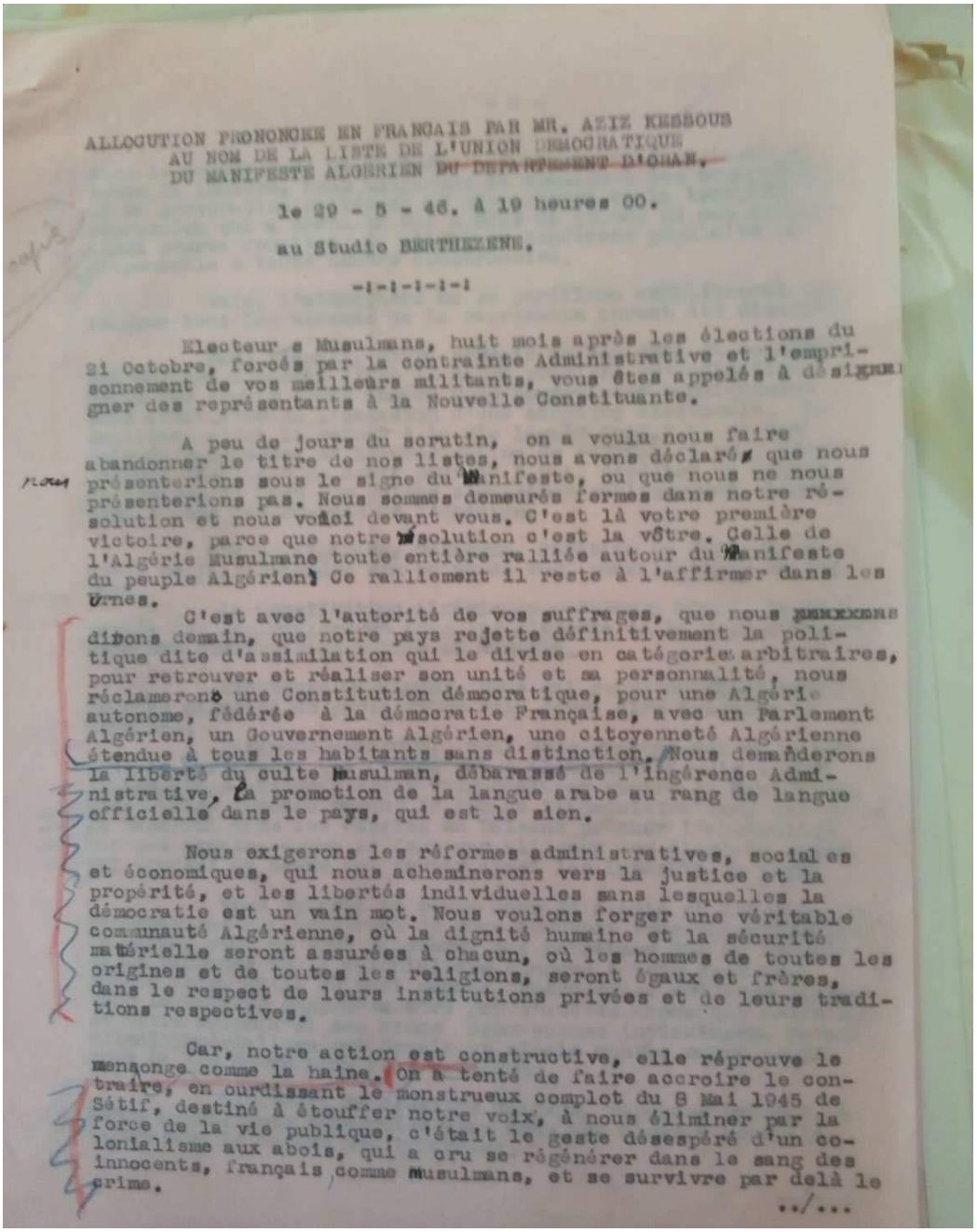
- Il se peut cependant que, pour des raisons de personnalités et de prestige l'accord définitif ne soit pas réalisé et que de nouvelles combinaisons surgissent avant les déclarations de candidatures .- B

Alger, le 27 Avril 1946
Le Commissaire Divisionnaire de la P.R.G.
Chef du District d'ALGER.-

signé: COSTE

المصدر: ANOM, 91/1k: union démocratique…Op.Cit

الملحق رقم 12: خطاب ألقاه عزيز كسوس باسم قائمة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 1946/5/29، في إطار الحملة الإنتخابية للحزب تحضيرا لانتخابات 02 جوان1946. وقد أكد في خطابه هذا على رفض سياسة الإدماج. كما تكشف هذه الوثيقة عن مطالب الحزب الجديد، ومن أبرز تلك المطالب نذكر: دستور ديمقراطي، مع جزائر متمتعة بالحكم الذاتي والمتحدة مع الديمقراطية الفرنسية، كما طالب أيضا برلمان جزائري وجنسية جزائرية لجميع السكان دون تمييز بينهم.



ALLOCUTION PRONONCEE EN FRANCAIS PAR MR. AZIZ KESSOUS
AU NOM DE LA LISTE DE L'UNION DEMOCRATIQUE
DU MANIFESTE ALGERIEN DU DEPARTEMENT DIGNAN.

le 29 - 5 - 46. A 19 heures 00.

au Studio BERTHEZENE.

-I-I-I-I-I

Electeur s Musulmans, huit mois après les élections du 21 Octobre, forcés par la contrainte Administrative et l'emprisonnement de vos meilleurs militants, vous êtes appelés à désigner des représentants à la Nouvelle Constituante.

A peu de jours du scrutin, on a voulu nous faire abandonner le titre de nos listes, nous avons déclaré que nous présenterions sous le signe du Manifeste, ou que nous ne nous présenterions pas. Nous sommes demeurés fermes dans notre résolution et nous voici devant vous. C'est là votre première victoire, parce que notre résolution c'est la vôtre. Celle de l'Algérie Musulmane toute entière ralliée autour du Manifeste du peuple Algérien. Ce ralliement il reste à l'affirmer dans les Urnes.

C'est avec l'autorité de vos suffrages, que nous dirons demain, que notre pays rejette définitivement la politique dite d'assimilation qui le divise en catégories arbitraires, pour retrouver et réaliser son unité et sa personnalité, nous réclamerons une Constitution démocratique, pour une Algérie autonome, fédérée à la démocratie Française, avec un Parlement Algérien, un Gouvernement Algérien, une citoyenneté Algérienne étendue à tous les habitants sans distinction. Nous demanderons la liberté du culte Musulman, débarassé de l'ingérence Administrative, la promotion de la langue arabe au rang de langue officielle dans le pays, qui est le sien.

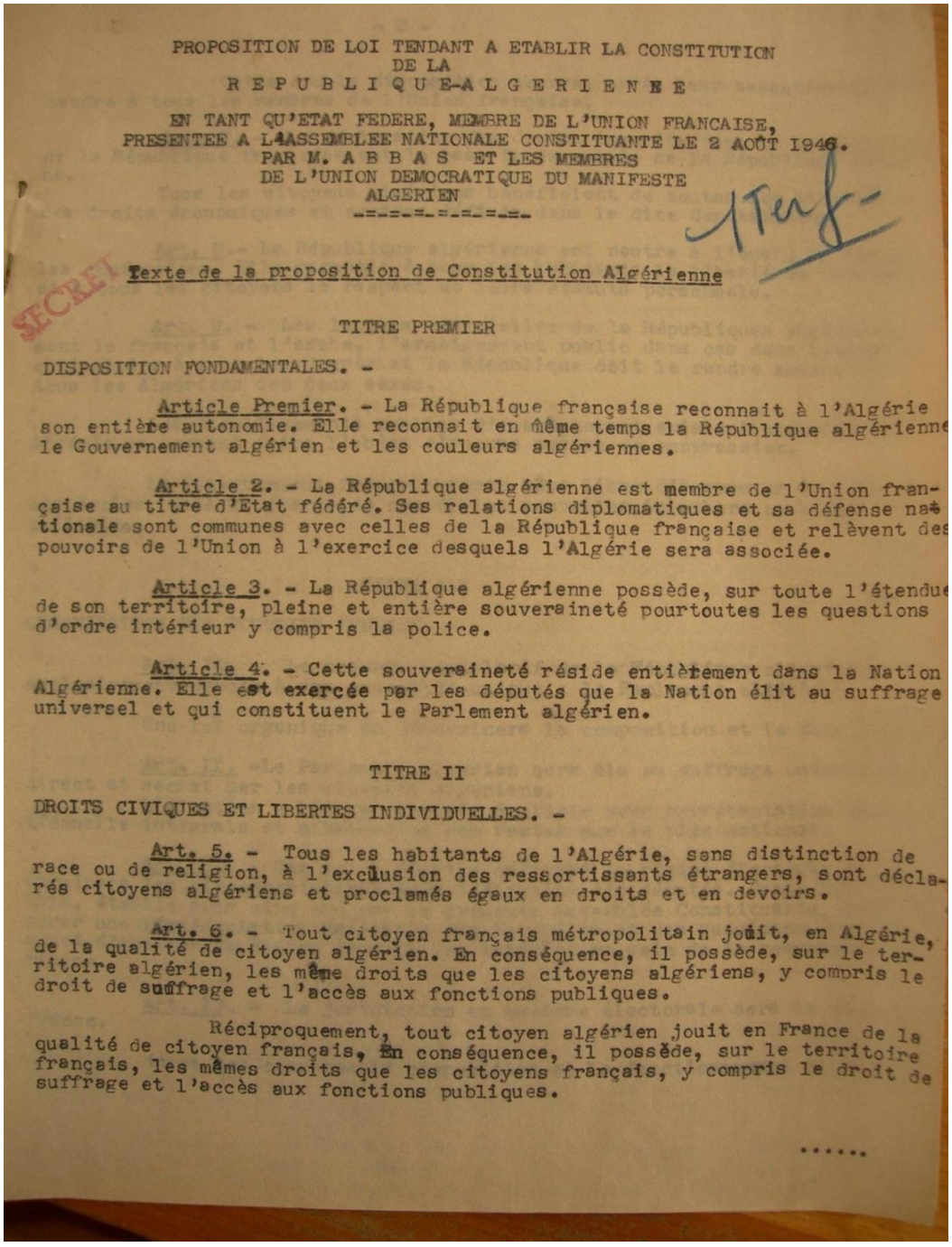
Nous exigerons les réformes administratives, sociales et économiques, qui nous acheminerons vers la justice et la propérité, et les libertés individuelles sans lesquelles la démocratie est un vain mot. Nous voulons forger une véritable communauté Algérienne, où la dignité humaine et la sécurité matérielle seront assurées à chacun, où les hommes de toutes les origines et de toutes les religions, seront égaux et frères, dans le respect de leurs institutions privées et de leurs traditions respectives.

Car, notre action est constructive, elle réprouve le mensonge comme la haine. On a tenté de faire accroire le contraire, en ourdissant le monstrueux complot du 8 Mai 1945 de Sétif, destiné à étouffer notre voix, à nous éliminer par la force de la vie publique, c'était le geste désespéré d'un colonialisme aux abois, qui a cru se régénérer dans le sang des innocents, français comme Musulmans, et se survivre par delà le crime.

../...

المصدر: ANOM, 91/1k,: union démocratique…Op.Cit

الملحق رقم13: مشروع الجمهورية الجزائرية المُقدم من طرف فرحات عباس وأعضاء حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في شهر أوت 1946. طالبوا من خلاله بتأسيس جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا في إطار إتحاد فيدرالي.



PROPOSITION DE LOI TENDANT A ETABLIR LA CONSTITUTION
DE LA
R E P U B L I Q U E-A L G E R I E N N E

EN TANT QU'ETAT FEDERE, MEMBRE DE L'UNION FRANCAISE,
PRESENTEE A L'ASSEMBLEE NATIONALE CONSTITUANTE LE 2 AOÛT 1946.
PAR M. A B B A S ET LES MEMBRES
DE L'UNION DEMOCRATIQUE DU MANIFESTE
ALGERIEN

SECRET

Texte de la proposition de Constitution Algérienne

TITRE PREMIER

DISPOSITION FONDAMENTALES. -

Article Premier. - La République française reconnait à l'Algérie son entière autonomie. Elle reconnait en même temps la République algérienne le Gouvernement algérien et les couleurs algériennes.

Article 2. - La République algérienne est membre de l'Union française au titre d'Etat fédéré. Ses relations diplomatiques et sa défense nationale sont communes avec celles de la République française et relèvent des pouvoirs de l'Union à l'exercice desquels l'Algérie sera associée.

Article 3. - La République algérienne possède, sur toute l'étendue de son territoire, pleine et entière souveraineté pourtoutes les questions d'ordre intérieur y compris la police.

Article 4. - Cette souveraineté réside entièrement dans la Nation Algérienne. Elle est exercée par les députés que la Nation élit au suffrage universel et qui constituent le Parlement algérien.

TITRE II

DROITS CIVIQUES ET LIBERTES INDIVIDUELLES. -

Art. 5. - Tous les habitants de l'Algérie, sans distinction de race ou de religion, à l'exclusion des ressortissants étrangers, sont déclarés citoyens algériens et proclamés égaux en droits et en devoirs.

Art. 6. - Tout citoyen français métropolitain jouit, en Algérie, de la qualité de citoyen algérien. En conséquence, il possède, sur le territoire algérien, les même droits que les citoyens algériens, y compris le droit de suffrage et l'accès aux fonctions publiques.

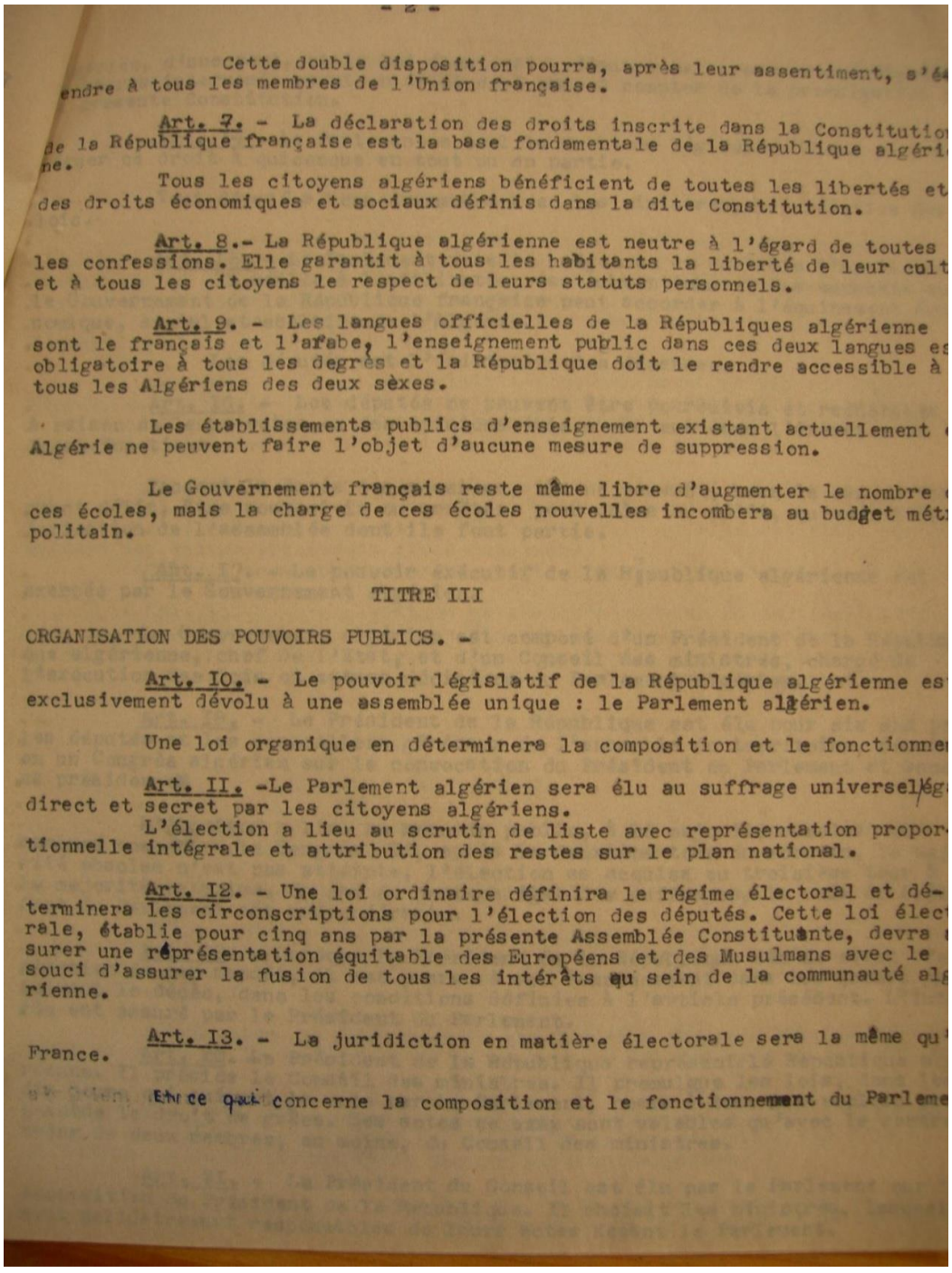
Réciproquement, tout citoyen algérien jouit en France de la qualité de citoyen français, En conséquence, il possède, sur le territoire français, les mêmes droits que les citoyens français, y compris le droit de suffrage et l'accès aux fonctions publiques.

.....

المصدر:

ANOM, boite, n :4i/10. Police de renseignements généraux préfecture d'alger,n°:6558, Rapport de l'internement de :saiah abdelkader et ferhat abbas.

تابع للملحق رقم:13



- 2 -

Cette double disposition pourra, après leur assentiment, s'é
endre à tous les membres de l'Union française.

Art. 7. - La déclaration des droits inscrite dans la Constitutio
de la République française est la base fondamentale de la République algéri
ne.

Tous les citoyens algériens bénéficient de toutes les libertés et
des droits économiques et sociaux définis dans la dite Constitution.

Art. 8.- La République algérienne est neutre à l'égard de toutes
les confessions. Elle garantit à tous les habitants la liberté de leur cult
et à tous les citoyens le respect de leurs statuts personnels.

Art. 9. - Les langues officielles de la Républiques algérienne
sont le français et l'arabe, l'enseignement public dans ces deux langues es
obligatoire à tous les degrés et la République doit le rendre accessible à
tous les Algériens des deux sèxes.

Les établissements publics d'enseignement existant actuellement
Algérie ne peuvent faire l'objet d'aucune mesure de suppression.

Le Gouvernement français reste même libre d'augmenter le nombre
ces écoles, mais la charge de ces écoles nouvelles incombera au budget mét
politain.

TITRE III

ORGANISATION DES POUVOIRS PUBLICS. -

Art. IO. - Le pouvoir législatif de la République algérienne es
exclusivement dévolu à une assemblée unique : le Parlement algérien.

Une loi organique en déterminera la composition et le fonctionne

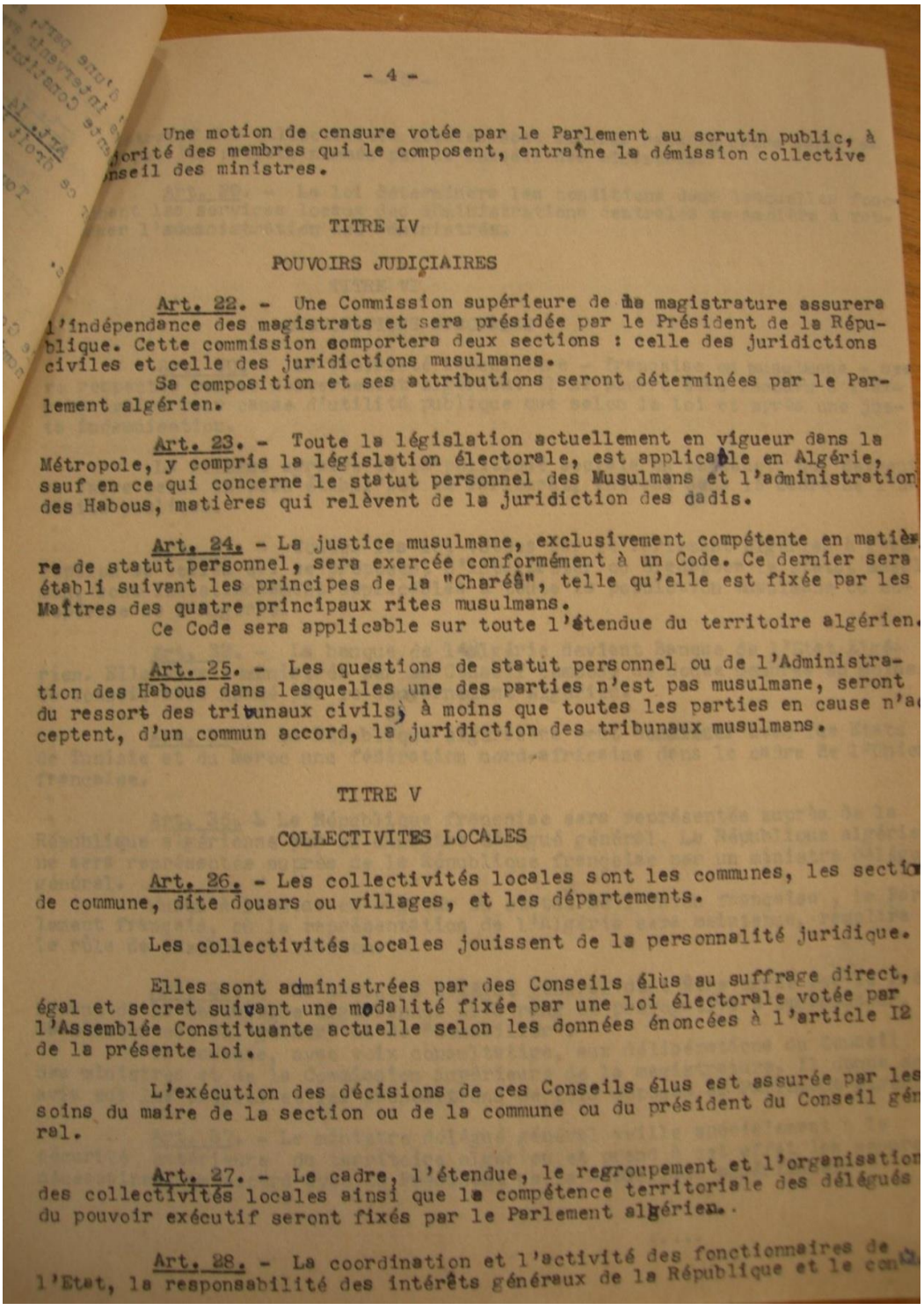
Art. II. -Le Parlement algérien sera élu au suffrage universel/ég
direct et secret par les citoyens algériens.
L'élection a lieu au scrutin de liste avec représentation propor-
tionnelle intégrale et attribution des restes sur le plan national.

Art. I2. - Une loi ordinaire définira le régime électoral et dé-
terminera les circonscriptions pour l'élection des députés. Cette loi élec
rale, établie pour cinq ans par la présente Assemblée Constituante, devra
surer une représentation équitable des Européens et des Musulmans avec le
souci d'assurer la fusion de tous les intérêts au sein de la communauté alg
rienne.

Art. I3. - La juridiction en matière électorale sera la même qu'
France.

En ce qui concerne la composition et le fonctionnement du Parleme

تابع للملحق رقم:13



- 4 -

Une motion de censure votée par le Parlement au scrutin public, à jorité des membres qui le composent, entraîne la démission collective nseil des ministres.

TITRE IV

POUVOIRS JUDICIAIRES

Art. 22. - Une Commission supérieure de la magistrature assurera l'indépendance des magistrats et sera présidée par le Président de la République. Cette commission comportera deux sections : celle des juridictions civiles et celle des juridictions musulmanes.
Sa composition et ses attributions seront déterminées par le Parlement algérien.

Art. 23. - Toute la législation actuellement en vigueur dans la Métropole, y compris la législation électorale, est applicable en Algérie, sauf en ce qui concerne le statut personnel des Musulmans et l'administration des Habous, matières qui relèvent de la juridiction des cadis.

Art. 24. - La justice musulmane, exclusivement compétente en matière de statut personnel, sera exercée conformément à un Code. Ce dernier sera établi suivant les principes de la "Charéâ", telle qu'elle est fixée par les Maîtres des quatre principaux rites musulmans.
Ce Code sera applicable sur toute l'étendue du territoire algérien.

Art. 25. - Les questions de statut personnel ou de l'Administration des Habous dans lesquelles une des parties n'est pas musulmane, seront du ressort des tribunaux civils, à moins que toutes les parties en cause n'acceptent, d'un commun accord, la juridiction des tribunaux musulmans.

TITRE V

COLLECTIVITES LOCALES

Art. 26. - Les collectivités locales sont les communes, les sections de commune, dite douars ou villages, et les départements.

Les collectivités locales jouissent de la personnalité juridique.

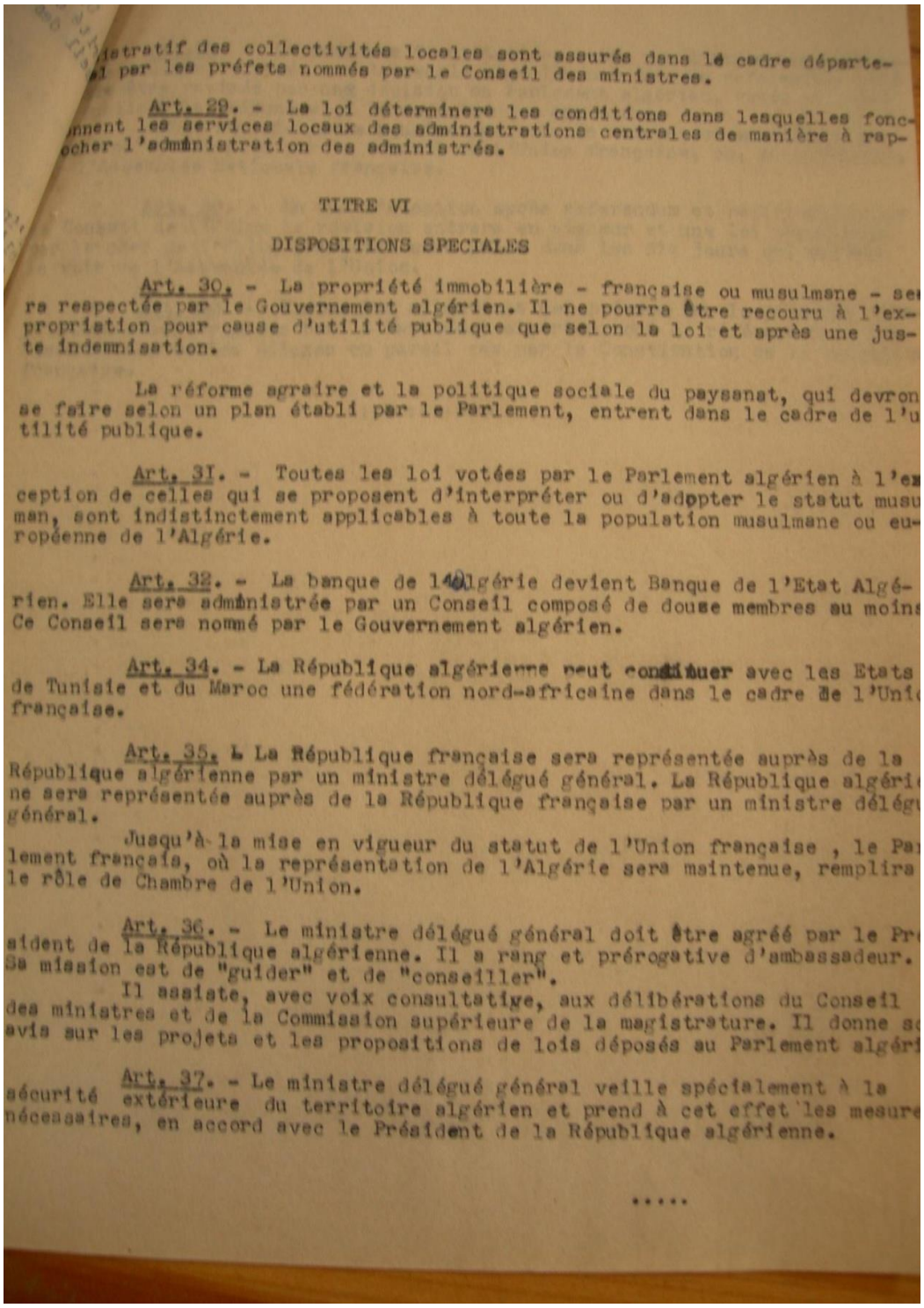
Elles sont administrées par des Conseils élus au suffrage direct, égal et secret suivant une modalité fixée par une loi électorale votée par l'Assemblée Constituante actuelle selon les données énoncées à l'article 12 de la présente loi.

L'exécution des décisions de ces Conseils élus est assurée par les soins du maire de la section ou de la commune ou du président du Conseil général.

Art. 27. - Le cadre, l'étendue, le regroupement et l'organisation des collectivités locales ainsi que la compétence territoriale des délégués du pouvoir exécutif seront fixés par le Parlement algérien.

Art. 28. - La coordination et l'activité des fonctionnaires de l'Etat, la responsabilité des intérêts généraux de la République et le con

تابع للملحق رقم:13



istratif des collectivités locales sont assurés dans le cadre départe-
el par les préfets nommés par le Conseil des ministres.

Art. 29. - La loi déterminera les conditions dans lesquelles fonc-
nnent les services locaux des administrations centrales de manière à rap-
ocher l'administration des administrés.

TITRE VI

DISPOSITIONS SPECIALES

Art. 30. - La propriété immobilière - française ou musulmane - se
ra respectée par le Gouvernement algérien. Il ne pourra être recouru à l'ex-
propriation pour cause d'utilité publique que selon la loi et après une jus-
te indemnisation.

La réforme agraire et la politique sociale du paysanat, qui devron
se faire selon un plan établi par le Parlement, entrent dans le cadre de l'u
tilité publique.

Art. 31. - Toutes les loi votées par le Parlement algérien à l'ex
ception de celles qui se proposent d'interpréter ou d'adopter le statut musu
man, sont indistinctement applicables à toute la population musulmane ou eu-
ropéenne de l'Algérie.

Art. 32. - La banque de l'Algérie devient Banque de l'Etat Algé-
rien. Elle sera administrée par un Conseil composé de douze membres au moins
Ce Conseil sera nommé par le Gouvernement algérien.

Art. 34. - La République algérienne peut constituer avec les Etats
de Tunisie et du Maroc une fédération nord-africaine dans le cadre de l'Uni
française.

Art. 35. - La République française sera représentée auprès de la
République algérienne par un ministre délégué général. La République algéri
ne sera représentée auprès de la République française par un ministre délégu
général.

Jusqu'à la mise en vigueur du statut de l'Union française , le Pa
lement français, où la représentation de l'Algérie sera maintenue, remplira
le rôle de Chambre de l'Union.

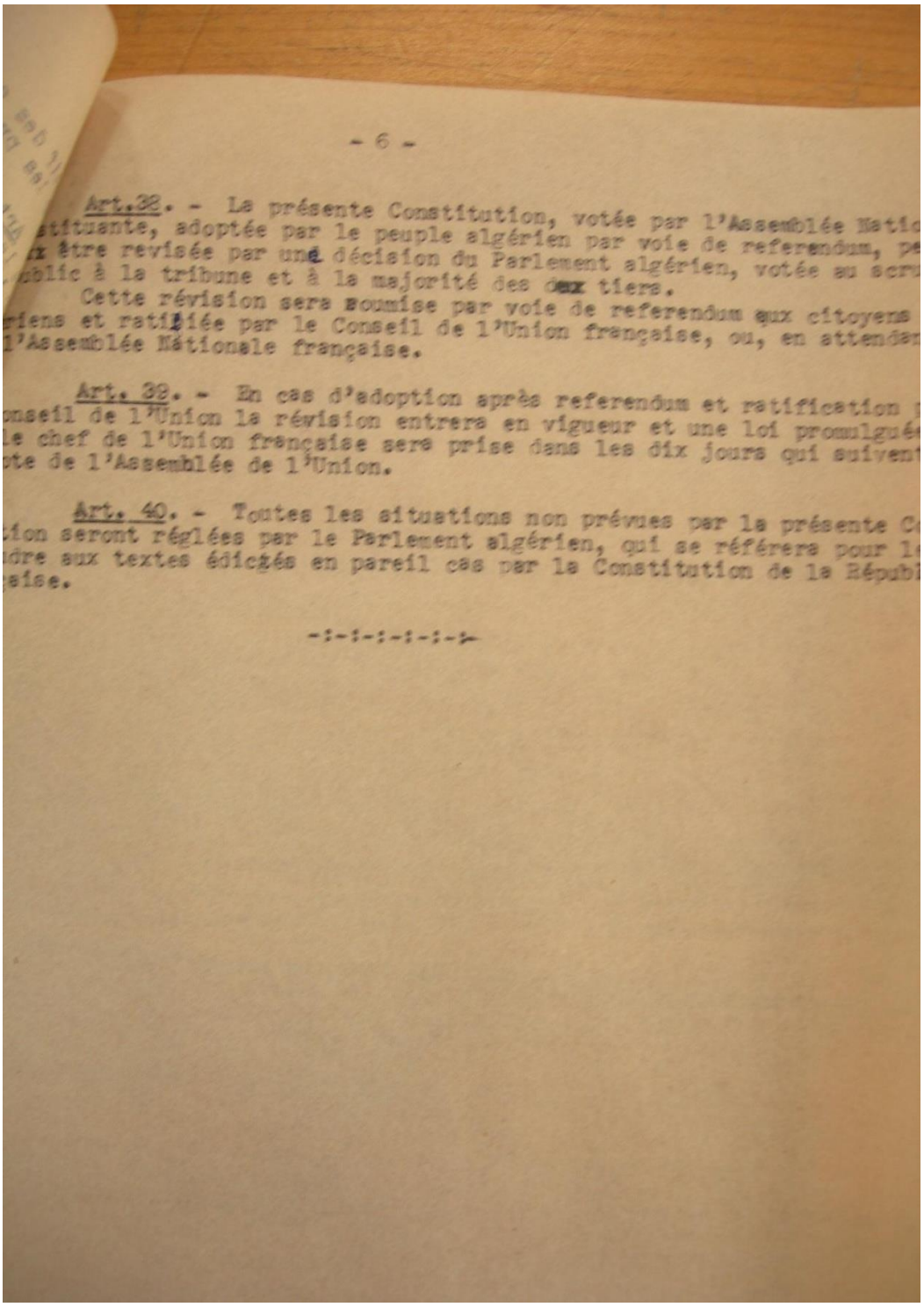
Art. 36. - Le ministre délégué général doit être agréé par le Pr
sident de la République algérienne. Il a rang et prérogative d'ambassadeur.
Sa mission est de "guider" et de "conseiller".

Il assiste, avec voix consultative, aux délibérations du Conseil
des ministres et de la Commission supérieure de la magistrature. Il donne s
avis sur les projets et les propositions de lois déposés au Parlement algéri

Art. 37. - Le ministre délégué général veille spécialement à la
sécurité extérieure du territoire algérien et prend à cet effet les mesure
nécessaires, en accord avec le Président de la République algérienne.

.....

تابع للملحق رقم:13



- 6 -

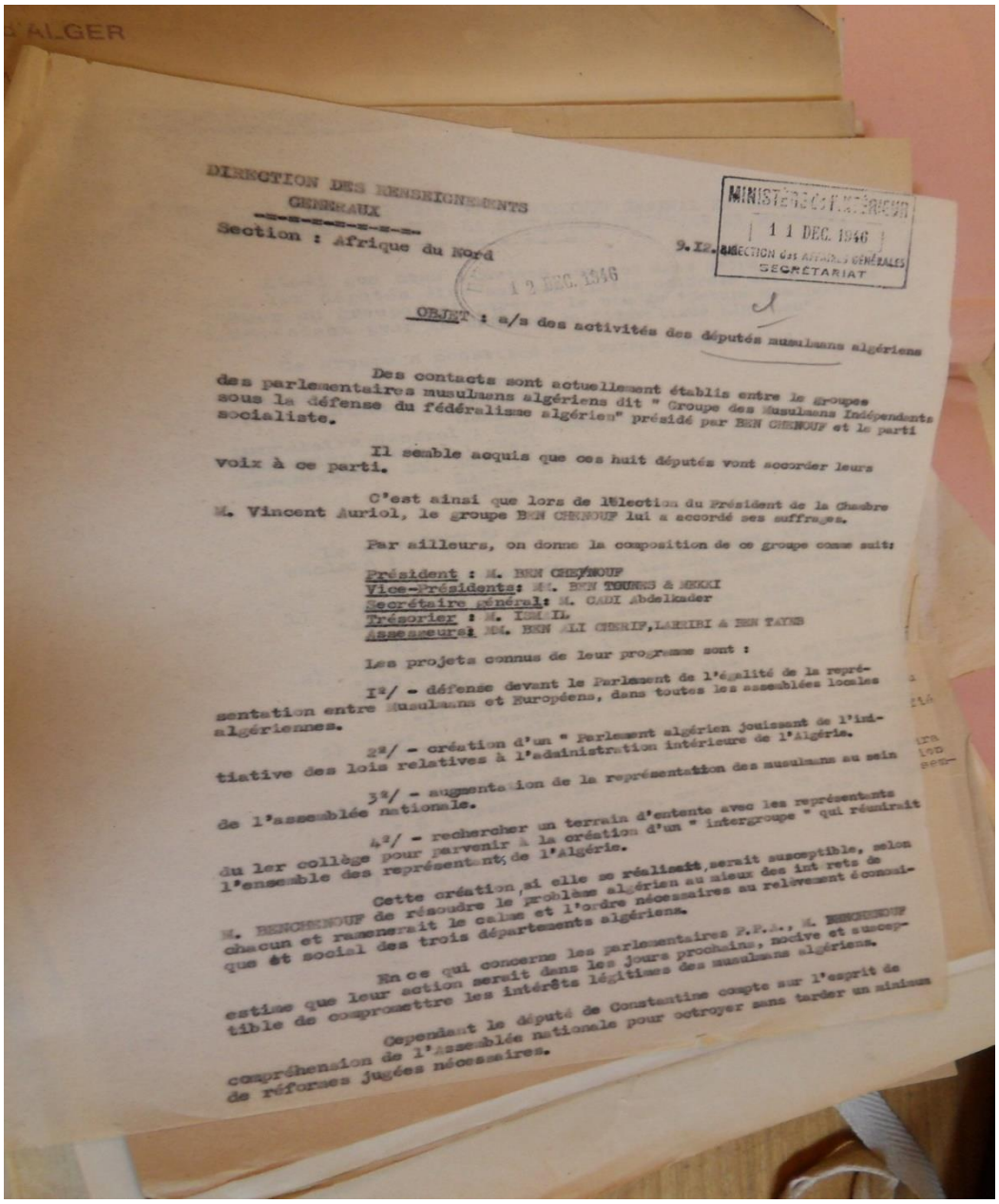
Art.38. - La présente Constitution, votée par l'Assemblée Natio
stituante, adoptée par le peuple algérien par voie de referendum, pe
ux être revisée par une décision du Parlement algérien, votée au scru
ublic à la tribune et à la majorité des deux tiers.
Cette révision sera soumise par voie de referendum aux citoyens
riens et ratifiée par le Conseil de l'Union française, ou, en attendan
l'Assemblée Nationale française.

Art. 39. - En cas d'adoption après referendum et ratification p
nseil de l'Union la révision entrera en vigueur et une loi promulguée
le chef de l'Union française sera prise dans les dix jours qui suivent
cte de l'Assemblée de l'Union.

Art. 40. - Toutes les situations non prévues par la présente Co
tion seront réglées par le Parlement algérien, qui se référera pour le
dre aux textes édictés en pareil cas par la Constitution de la Républi
aise.

-:-:-:-:-:-:-

الملحق رقم 14: وثيقة أرشيفية مؤرَّخة بتاريخ 11 ديسمبر 1946؛ تتحدّث عن تأسيس "الجماعة المسلِمة المستقلّة للدفاع عن الفيدرالية الجزائرية" برئاسة النائب بن شنوف في باريس. جاء ذلك في إطار نشاطات النواب المسلمين الجزائريين داخل الجمعية الوطنية الفرنسية لحلّ القضية الجزائرية.



DIRECTION DES RENSEIGNEMENTS GENERAUX
Section : Afrique du Nord

MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR
11 DEC. 1946
SECRÉTARIAT

12 DEC. 1946

OBJET : a/s des activités des députés musulmans algériens

Des contacts sont actuellement établis entre le groupes des parlementaires musulmans algériens dit " Groupe des Musulmans Indépendants sous la défense du fédéralisme algérien" présidé par BEN CHENOUF et le parti socialiste.

Il semble acquis que ces huit députés vont accorder leurs voix à ce parti.

C'est ainsi que lors de l'élection du Président de la Chambre M. Vincent Auriol, le groupe BEN CHENOUF lui a accordé ses suffrages.

Par ailleurs, on donne la composition de ce groupe comme suit:

Président : M. BEN CHENOUF
Vice-Présidents: MM. BEN TOUMI & MEKKI
Secrétaire général: M. CADI Abdelkader
Trésorier : M. ISMAIL
Assesseurs: MM. BEN ALI CHERIF, LAKHDARI & BEN TAYEB

Les projets connus de leur programme sont :

1°/ - défense devant le Parlement de l'égalité de la représentation entre Musulmans et Européens, dans toutes les assemblées locales algériennes.

2°/ - création d'un " Parlement algérien jouissant de l'initiative des lois relatives à l'administration intérieure de l'Algérie.

3°/ - augmentation de la représentation des musulmans au sein de l'assemblée nationale.

4°/ - rechercher un terrain d'entente avec les représentants du 1er collège pour parvenir à la création d'un " intergroupe " qui réunirait l'ensemble des représentants de l'Algérie.

Cette création, si elle se réalisait, serait susceptible, selon M. BENCHENOUF de résoudre le problème algérien au mieux des int rets de chacun et ramènerait le calme et l'ordre nécessaires au relèvement économique et social des trois départements algériens.

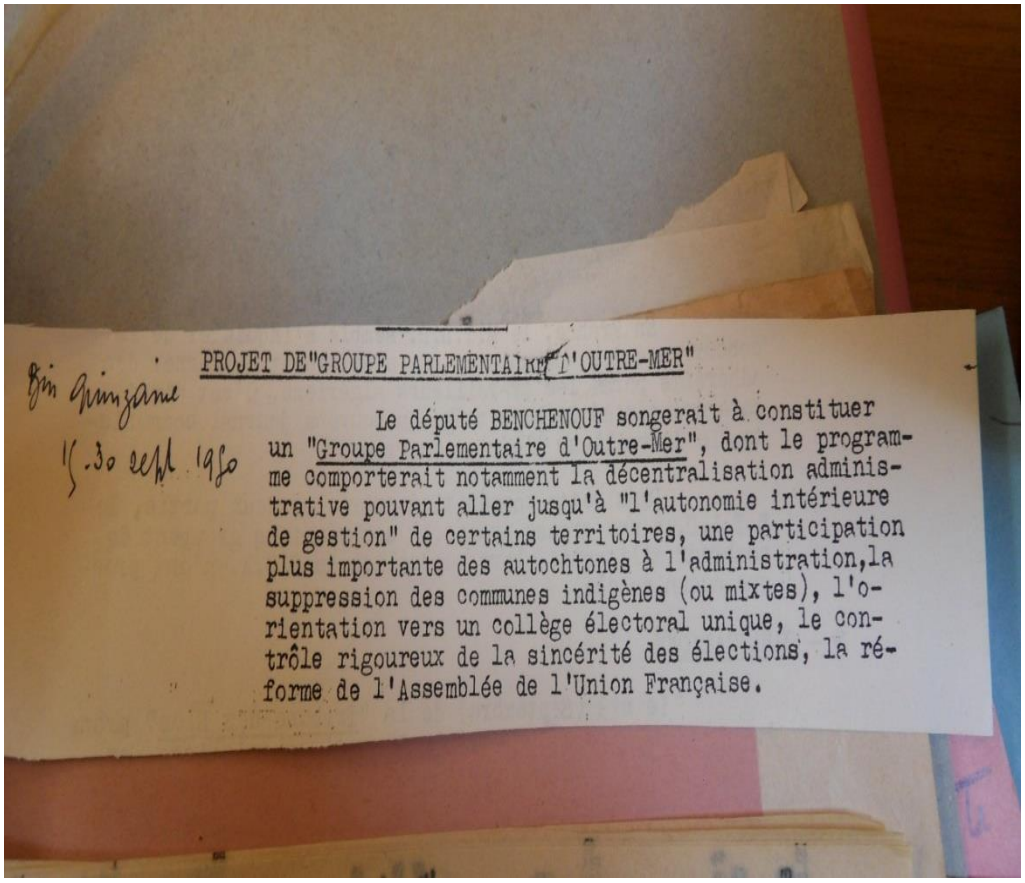
En ce qui concerne les parlementaires P.P.A., M. BENCHENOUF estime que leur action serait dans les jours prochains, nocive et susceptible de compromettre les intérêts légitimes des musulmans algériens.

Cependant le député de Constantine compte sur l'esprit de compréhension de l'Assemblée nationale pour octroyer sans tarder un minimum de réformes jugées nécessaires.

المصدر:

- ANOM, 81f/710, assemblee nationale députes élus en algérie lors ses elections au 17-06-1951, deputés representant l'algerie a lassemblee nationale 1945-1961.

الملحق رقم 15: وثيقة أرشيفية مؤرَّخة بتاريخ 15-30 سبتمبر1950؛ حول محاولة ثانية للنائب بن شنوف في تأسيس "مجموعة برلمانية خارجية". جاءت أيضا بغرض الدفاع عن الطرح الفيدرالي للنخبة الليبرالية؛ من خلال المطالبة باللّامركزية الإدارية، والتوجّه نحو هيئة انتخابية واحدة، والرّقابة الصارمة على صدق الإنتخابات، وإصلاح جمعية الإتحاد الفرنسي.



PROJET DE"GROUPE PARLEMENTAIRE D'OUTRE-MER"

Le député BENCHENOUF songerait à constituer un "Groupe Parlementaire d'Outre-Mer", dont le programme comporterait notamment la décentralisation administrative pouvant aller jusqu'à "l'autonomie intérieure de gestion" de certains territoires, une participation plus importante des autochtones à l'administration,la suppression des communes indigènes (ou mixtes), l'orientation vers un collège électoral unique, le contrôle rigoureux de la sincérité des élections, la réforme de l'Assemblée de l'Union Française.

المصدر:

ANOM, 81f/710, deputés representant l'algerie a lassemblee nationale 1945-1961, dossier (assemblee ationale, Activité des députes15-30 septembre 1950.

فهرس الأعلام

الأعلام	الصفحة
الألف	
إبازيزن بلقاسم	327-325-290-76
الإبراهيمي البشير	151-136 -103-102-96
ابن التهامي (دكتور)	103-88 -87-79-78 -74 -73-65-63 -40
ابن الحاج	288-271 -94
ابن باحمد	252
ابن باديس	91-84
ابن باديس عبد الحميد	273-136 -102-101
ابن باديس مصطفى	92-91
ابن باديس مولود	91
بن جلول محمد الصالح (دكتور)	-111-110-107-106-102-101-94-92-90-88 -138 -136-135 -131-124-123-122-112 -178-173-170-160-156-144 -143 -142 -215-211-210-197-193-190-182-181-179 -269 -265-259-256 -255 -253 -252 -216 326-321-314 -309 -275
بن جلول مصطفى	131
ابن خليل	230-218-213-203

ابن سالم حميد دكتور	203- 251- 255
ابن عبود	92
ابن قادة	203
ابن قانة	161-252
أبو الزهراء	276
آبو (Abbo)	115-187
أحمد فرانسيس	160-203-214- 248-254-255- 270
لخضاري (دكتور)	84
أبريال	139
أرسلان شكيب	289
إسماعيل (النائب)	223-252
أشيل ماستر(Achille mestre)	200
أملاحين	252
الأمير خالد	71- 72- 73-74- 78- 84-111
البيوض الشيخ	250
الحاج سعيد	213- 281- 288
العربي التبسي	151-157- 240

العقبي الطيب	103-102
العمودي لمين	160-102
القلاي	106
المدني أحمد توفيق	160-157-156 -102
أورابح عبد المجيد	223-172-160
أوريول(x.auriol)	231
آكلي سعيد	282
آيت أحمد	160
آيت شعلال	252 -250
الباء	
بالزاك	54
برتراند لويس(Louis Bertrand)	325 -114
بريلياPérillier	214
برنارد أوغست	20
برنار بول	34
بشتارزي حاج حسان	172-160-90
بشير عبد الوهاب	160 -107-103
بلوم ليون	184 -106-105-98-97

بن بريهمات	62
بن دالي محمود (كحول)	112-106
بن حاج	175-102-84 -77
بن تونس محفوظ	224-223-172-160
بن شنوف	255 -253-252 -236 -225-224 -223
بن شيكو علال	255 -251
بن شيكو عمر	131
بن حبيلس شريف	323 -304 -293 -251-175-172-160-91-63
بن عصمان	65
بن علي الشريف محمد السعيد	236 -224-172
بن عمار خليفة	151
بن خلاف حسان	92-91
بن خلاف عبد الرحمن	170-160
ابن خليل	160
بن رحال محمد	71
بن رضوان حمدان	71
بن سالم محمد	214

بن شيحة	172
بن شيشة يوسف	160
بن صيام سليمان	47-46
بن علال مبارك علي	172-160
بن علي الشريف محمد السعيد	47
بن قداش	214
بن نبي مالك	43 -40
بن يعقوب	91 -84
بواسدون	234
بوانكاري	87
بوبريتي	40
بوتارن قادة	214
بوجمعة الحاج مصطفى	136
بوشريط علاوة	65
بوشامة	102
بوصوف عبد الكريم	255 -160
بوضربة أحمد (محامي)	90 -74-62

بوضربة عمر	84
بوطالب عبد القادر	252
بوقرط علي	102
بوقطاوي	62
بوكردنة عبد الرحمن	311 -160-102
بول إيميل فييار(P. emile fieer)	184
بول بيرت	292
بول رماديه(Paul ramadier	231-184
بول رينو	133
بولسان	252
بوليفة سعيد	327-290-76
بومدين	-84
بومنجل أحمد	251 -240 -216-214-203-151
بومنجل علي	156
بونابرت نابليون	35
بويوسف الشريف	160
بيار بورد(pier borde)	292-90 -88-79

بيتان(pitain)	133- 139- 142- 143- 153-158
بيجو	21
بيران ماندو(Mando-peran)	02
بيرك.أ(berque)	151-171-173
بيروتون مارسيل	145-155- 171-174
بيرون شاربونو	40
التاء	
تامزالي خليل	160-172
تامزالي عبد النور(دكتور)	63- 72- 74-103-149- 153-156-160-170-172-178-179-253
تامزالي علاوة	160-172
تشرشل(charchelle)	146
توماس هوبز	10
الجيم	
جان عمروش	76
حموش	276
جوان (Juin)	238
جمام محمد الهادي	156

جودي	65
جول كامبون(jules Cambon)	29
جول فيري	292 -62-56 -39 – 31-28-27
جوريس جون	95 -33
جون جاك روسو	35-05 -03
جون ستيوارت مل(J. stuart mill)	13
جون لوك	10 -03
جونار	30
جيرو(Giraud)	154 -145 -140
الحاء	
حاج سعيد مختار	65
حاج معمر	78
حاج موسى	71 -65
حامت اسماعيل	63-40
حدو عبد القادر(محامي)	160-78
حربي الحواس	255 -252
حمو حاج (عبد القادر فكري)	271 -94 -45
حنيفية عدة	90
الخاء	

خيار محمد	253 -172-160
خير الدين محمد	157 -151
الدال	
دارلان(darlan)	145 -140 -133
دباغين لمين	156
دحال محمد	91
دلادييه	131 -129-116 -108
دوتي إدمان	62
دوفيفيي	21
ديكارت	07
ديبارمي	-289
ديغول شارل	190-189-188-182-176-174-170-145-133
الراء	
رامبو ألفريد	29
روزفلت(Roosvelte)	146
ريكارد(Rikard)	13
رينيه فضيل	172-160
الزّاي	

زروق محي الدين	72- 87- 90-160-170- 197- 268- 295
زناتي رابح	76- 84- 88- 94-100-105-111- 128- 130-144-161-225-226-268- 271- 276- 279-280- 281- 285-286-287- 296- 305-317-318-323-327
السّين	
سارتر جون بول (S. Jean-paul)	07
سارو ألبير(Albert sarraut)	107- 128
ساطور قدور	203-213-284
سايح عبد القادر	153-160-170-172-176-177-223-235-253-258- 311
سايح سي هني	87- 268
سبيلمان فيكتور	79
ستيق(steeg)	73
سعدان (دكتور)	84-91- 92-102-111-149-156-160-203-206-214-218-230- 233-284-310
سميث آدم	03- 13
سيبليني الحاج محمد	149
سيسبان شريف	91-93-160- 282-283- 295- 306-310
سيرفييه أندري(andré servier)	61

الشّين	
شاتل	143
شاتوبريون(chateaubriand)	54
شاتينيو إيف	231
شالي(Chalier)	200
شكيكن حمادو	268-160-90 -87-84
شنتوف عدة	172-160-129
شوتون كاميل	108-97
شومان موريس	184
الصاد	
صحراوي (عائلة)	255 -161-92
صوالح محمد	74
الطاء	
طالب عبد السلام	190-172-160
طاهرات	290-84 -77 -76
العين	
عابد علي	91
عباس ابن الشيخ الحسين	249

عباس علاوة	250-249
عباس فرحات	39-41-50- 55- 57-58- 70- 79-84- 89-90-92- 94-95-100-102-103-107-110-111-117-118-119-120-124- 126- 129- 130-131-133- 135-136-137- 147- 149-153-156-163-166-167-168-176- 181-186-189-190-191—193-196-198-199-200-206-213-218-220-222-226-227-233-235- 238-239- 244-245- 249-259- 262-264-288-292-294-298-305-306-308-312-320-321-326
عباس محمد الصالح	160
عباسة أحمد	178
عباسة عبد الله	160
عبود الحاج	129
عزاق نوري	255
غراب معمر	160-172
عزيزي	255
عسلة حسين	149- 156
علاوة السعيد	91
عمار حاج	65- 71

عمران بشير	91
الغين	
غريسي أحمد	172-160-156
غريب (محامي)	160
غوستاف ميرسييه	42
الفاء	
فاسي سعيد	324-323-296 -293 -276 -175-161-84 -76
فانسان أوريول	184
العربي فخار	63
فولتير voltaire	54 -35
فيخته	37
فيوليت موريس	106-97 -96 -90 -88 -87
القاف	
قاسم أمين	304
قاضي الحاج	316 -276
قاضي عبد القادر	311-309-270 -255 -252 -236-224-223-161-160-156-151
قاضي علي	250
قايد حمود	78 -71

قوتييه	289-54
الكاف	
كاترو	188-184-180-178-177-176-175-174-162
كانط	03
كليمنصو جورج	69
قسوس عزيز	302 -269 -88
كهرية الزين	92
كوزون	113
كومب	27
كينيث كوندور	147
اللام	
لارشي	56 -28
لافيس إرنست	54
لاشلييه	05
لالوت محمد	160-90
لحمق حنفي	327-326-317-316 -290-76
لخضاري (دكتور)	310 -285 -252 -172-160-149 -130 -129 -92 -91
لفال(Laval)	216-143

ليشاني محند السعيد	76- 77- 84-161- 270- 289
ليسترا د كاربونال	187
ليسينغ	03
لوبران(Le pranne)	128
لوبو (le beau)	129 -128
لوتورنو روجي	161-152
لوشاتوليي(lechatelier)	205
لوفيبور(le febure)	73
الميم	
مارسي وليام	62
محداد	214-203
مختاري (النائب)	298 -236
مرسلي الطيب	63-62
مزوار قادة	90
مشري	255 -253
مصالي الحاج	211-185-183-171-151-136-112-106-101- 275-218-212
مصطفاوي شوقي	151

مصطفاي الهادي	160-218-230- 234- 247- 251
مصطفى كمال أتاتورك	292- 302- 306- 316
مفدي زكريا	160
مكي اسماعيل	90-224- 236
مهدادي	218-230
مورفي روبيرت	148- 151-219
موريل	30
مونتيرا	90
النون	
نايجلان	231- 237-312
الهاء	
هتلر	127
هني	149
هيدغر(Hedegger)	07
هيكو فيكتور	20
هيوم دافيد	03
الواو	
ولد عودية	

ولد قادي أحمد (قاضي)	47- 48
الياء	
ياسبرز	07

بيبليوغرافية البحث

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

1/- المصادر باللغة العربية

أ /- الكتب باللغة العربية

- ابن العقون عبد الرحمن، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936**، ج01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- ابن العقون عبد الرحمن، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936-1945**، ج 02، منشورات السائحي، ط02، 2008.
- آجيرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**، ترجمة: محمد حاج مسعود وعبد القادر بلعربي، ج02، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
- آجيرون شارل روبير، **تاريج الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1874 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، ترجمة: محمد حمداوي وابراهيم صحراوي، ج02، دار الأمة، الجزائر، 2013.
- أندري جوليان شارل، **إفريقيا الشمالية تسير**، ترجمة: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1971.
- عباس فرحات، **الشباب الجزائري**، ترجمة: أحمد منور، صدر عن وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.
- عباس فرحات، **ليل الإستعمار**، ترجمة: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2005
- الفاسي علال، **الحركات الإستقلالية في المغرب العربي**، دار الطباعة المغربية، المغرب، دت.
- الفاسي علال، **محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى**، معهد الدراسات العربية العالمية، 1955.
- محمد خير الدين، **مذكرات الشيخ محمد خير الدين**، ج01، مطبعة دحلب، الجزائر، 1985.

- المدني توفيق، **حياة كفاح مذكرات 1925-1954**، ج02، دار البصائر، الجزائر، 2012.
- المدني توفيق، **كتاب الجزائر**، المطبعة العربية، الجزائر، دط، 1931.
- ولد القاضي سي أحمد، **الرحلة القادية في مدح فرنسا و تبصير أهل البادية**، الجزائر، 1878.

ب/- الصحف باللغة لعربية

- **جريدة البصائر**

- البصائر، ع348، 26 جانفي 1956.
- البصائر، ع30، 31 جويلية 1936.

- **جريدة الإصلاح**

- الإصلاح، ع46، 10-04-1947

- **جريدة الميدان**

- العدد 9 ، 15 أوت 1937

- **جريدة المنار**

- المنار، ع05، 15 جوان 1951.
- المنار، ع07، 15 أوت1951.
- المنار، ع06، 03 أوت 1951.

- **جريدة النجاح**

- النجاح، ع1945، 09 جانفي 1937.
- النجاح، ع1966، 10 مارس 1937.
- النجاح، ع1987، 28 أفريل 1934.
- النجاح، ع2008، 23 جوان 1937.
- النجاح، ع2003، 11 جوان 1937.

2/- المراجع باللغة العربية

أ/- الكتب باللغة العربية

- الإبراهيمي أحمد طالب، **من تصفية الإستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972**، ترجمة: حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
- المدني أحمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.
- أبو زيد فاروق، **الفكر الليبرالي في الصحافة المصرية**، عالم الكتاب، القاهرة، دت.
- الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- البلاوي حازم، **عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل**، دار الشرق، بيروت ، ط01، 1993.
- بجاوي محمد الصالح، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1919**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.
- البخاري حمانة، **فلسفة الثورة الجزائرية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط01، 2012.
- برفيلي غي، **النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880-1962**، ترجمة: حاج مسعود وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- بكار محمد، **محمد الصالح بن جلول 1893-1985 رائد الحركة المطلبية في الجزائر**، دار الأصول للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر، ط01، 2009.
- بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989**، ج01، دار المعرفة الجزائر، 2006.
- بن الشيخ حكيم، **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1936**، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2012.
- بن داهة عدة، **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، ج02، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، ط01، 2013.

- بن مرسلي أحمد، **ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا**، منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- بن نبي مالك، **إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي الحديث**، دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، بيروت، 1969.
- بن نبي مالك، **مذكرات شاهد للقرن**، درا الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع، دمشق، ط2، 1984.
- بن نعمان أحمد، **فرنسا والأطروحة البربرية الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل**، شركة دار الأمة، الجزائر، ط02، 1997.
- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1997.
- بوصفصاف عبد الكريم، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى**، دار مداد، الجزائر، ط02، 2009.
- بوعزة الطيب، **نقد الليبرالية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط2009،01.
- بوعزيز يحي، **الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث نصوص 1912-1948**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- بوعزيز يحي، **الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، د.ت
- بوعزيز يحي، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007
- بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- بولوفة عبد القادر جيلالي، **الحركة الإستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945 في عمالة وهران**، الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط01، 2011.
- بومالي أحسن، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، دت.

- ثنيو نور الدين، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، ط01 ، 2015.
- جغلول عبد القادر، **تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية**، تر: فيصل عباس، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط02، 1982.
- جلال يحي، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 1999.
- الجندي أنور، **الإستعمار في البلاد العربية**، دار الأنصار ، لبنان، د ت.
- الجندي أنور، **الاستعمار والاسلام**، دار الأنصار، القاهرة، د ت.
- الجندي أنور، **أهداف التغريب في العالم الإسلامي**، الأمانة العلمية للّجنة العليا للدعوة الإسلامية، القاهرة، د.ت.
- الجندي أنور، **سقوط العلمانية**، دار الكتاب البناني، بيروت. دت.
- الجوهري محمد، **النظام السياسي الإسلامي والفكر الليبرالي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993.
- حاطوم نور الدين، **تاريخ الحركات القومية**، ج01، دار الفكر ، دمشق، 1967.
- حربي محمد، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب صالح وصالح المثلوثي، موفم للنشر، د.ب، 1994.
- حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2001.
- حميطوش يوسف، م**نابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس**، دار الأمة، الجزائر، 2013.
- الخرشي سليمان بن صالح، **حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها**، الرياض، مكتبة العبيكان، 2006.
- الخطيب أحمد، **حزب الشعب الجزائري**، ج01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- خير الدين محمد، **مذكرات الشيخ محمد خير الدين**، ج01، مطبعة دحلب، الجزائر، 1985.

- داهش محمد علي، **المغرب العربي المعاصر**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط01 ، 2014.
- دي تاشي ستيفن، **علم السياسة**، ترجمة: جمال رشا، مراجعة: جمال عبد الرحيم، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط01، 2012.
- دياكوف نيكولاي، **حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن العشرين**، ترجمة: عبد العزيز بوباكير، أمدوكال للنشر، الجزائر، 2015.
- ريسلير كيميل، **السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر أهدافها وحدودها 1830-1962**، ترجمة: نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر الإلكتروني، د ب، ط01، 2016.
- الزبيري العربي، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث، الجزائر،1984، ط01.
- الزبيري العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دب، 1999.
- زروقة عبد الرشيد، **جهاد ابن باديس ضد الإستعمار الفرنسي في الجزائر1913-1941**، دار الشهاب، بيروت، ط01، 1999.
- زوزو عبد الحميد، **الهجرة و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919- 1939**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- زوزو عبد الحميد، **تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، ج01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1992.
- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، ج02، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط04، 1992.
- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، ج3 ،دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط04، 1992.

- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، ج04، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1998.
- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954**، ج06، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1998.
- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، ج08، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1998.
- سعد الله أبو القاسم، **خلاصة تاريخ الجزائر**، المقاومة والتحرير 1830-1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 2007.
- سعدي عثمان، **الجزائر في التاريخ**، دار الأمة، الجزائر، **2013.**
- سوبول ألبير، **تاريخ الثورة الفرنسية**، ترجمة: جورج كوسي، منشورات عويدات، ط04، بيروت، باريس، 1998.
- الشيخ سليمان، **الجزائر تحمل السلاح**، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط01، 2003.
- شيخي كمال، **الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
- الصاوي محمود، **الفكر الليبرالي تحت المجهر**، د بلد، ط01، 2011.
- ضمد كاظم وسمي، **الفكر العربي وتحديات الحداثة**، إصدار عن منتديات ليل الغربة، 2009.
- طاعة سعد، **دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956** (المجلد 01)، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012.
- طالباني نوري، **حول مفهوم النظام الفدرالي**، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل، 2005.
- الطعان عبد الرضا حسين وآخرون، **الفكر السياسي العربي المعاصر**، ج02، كلية العلوم السياسية، بغداد، دط، دت.
- طلال حامد خليل، **المرتكزات الفكرية لليبرالية دراسة نقدية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد15، جوان 2016.

- عبد الله الطاهر، **الحركة الوطنية التونسية 1830- 1956**، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس ، ط02. 1975.
- عبيد مصطفى، **الصراع الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833-1870**، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2013.
- العرباوي عزيز، **مفهوم الحرية في الإسلام و في الفكر الغربي رؤية بانورامية**، بحث عام ، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، 2016.
- العروي عبد الله، **مفهوم الحرية**، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط05، 2012.
- العروي عبد الله، **مفهوم الليبيرالية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط05، 2012.
- عزيز عبد الكريم، **نضال شعب أَبِيّ تونس 1881- 1956**، مركز النشر الجامعي، 2001.
- العسلي بسام، **عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية**، ج07، دار النفائس، بيروت، ط03، 1983.
- العقاد صلاح، **العرب والحرب العالمية الثانية**، مطبعة الرسالة، مصر، 1966.
- العقاد صلاح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط 06، 1993.
- العلوي محمد، **مظاهر المقاومة الجزائرية**، دار البعث، الجزائر، ط01 ، 1985
- عمار بن منصور ليلي، **فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم**، تر: لبراش حسين، دار الجزائر للكتب، الجزائر،2011.
- عمري الطاهر، **النخبة الجزائرية وقضايا عصرها من بداية القرن العشرين إلى ما بين الحربين**، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر،2009.
- عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962**، ج02، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
- عوض صالح، **معركة الإسلام والصليبية في الجزائر**، الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، 1989.

- غليسبي جوان، **الجزائر الثائرة**، تعريب: خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، ط 01، 1961.
- فادي اسماعيل، **الخطاب العربي المعاصر دراسة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة 1978-1987**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط01، 1991.
- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939**، ج01، دار الأمة، الجزائر، 2011.
- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية 1939-1951**، ج02، ترجمة: امحمد ابن البار، دار الأمة، الجزائر، 2012.
- قداش محفوظ، **جزائر الجزائريين**، تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة: محمد المعراجي، دار الأمة، الجزائر، 2017.
- قداش محفوظ، جيلالي صاري، **الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج01، قسنطينة، الجزائر، 1991.
- قنان جمال، **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الإستعمار 1830-1944**، منشورات المركز الوطني للدراسات والحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.
- قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
- قنانش محمد، **المسيرة الوطنية وأحداث 08 ماي 1945**، منشورات دحلب، الجزائر، دت.
- كافي علي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر
- كامل عبد العزيز مصطفى، **معركة الثوابت بين الإسلام والليبرالية**، دون معلومات.
- لونيسي رابح، **التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الإتفاق والإختلاف 1920-1954**، كوكب العلوم، الجزائر، ط01 2009.

- مالكي امحمد، **الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط01، 1993.
- مرتاض عبد المالك، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر1830-1962 رصد لصور المقاومة في النثر الفني، ج2، سلسلة دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014**.**
- مناصرية يوسف، **الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
- مهديد إبراهيم، **الفكر السياسي النهضوي في الغرب الجزائري مع نهاية القرن19 وبداية القرن20**، منشورات دار الأديب، الجزائر،2015 .
- مهديد ابراهيم، **القطاع الوهراني مابين 1850-1919 دراسة حول المجتمع الجزائري**، الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، الجزائر، 2006.
- مهديد إبراهيم، **المثقفون الجزائريون في عمالة وهران خلال الحقبة الكولونيالية الأولى1850-1912**، منشورات دار الأديب، الجزائر، 2015.
- ناصر محمد، **الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1954**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 2007.
- نايت بلقاسم مولود قاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرّة نوفمبر**، دار الأمة، الجزائر، 2007.
- هشماوي مصطفى ، **جذور أول نوفمبر1954**، دار المعرفة، الجزائر، دت.
- هلال عمار، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط02، 2016.
- يوسفي محمد، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية**، تقديم وتعليق: محمد الشريف بن دالي حسين، ثالة، الجزائر، 2007.

ب/- رسائل الدكتوراة والماجستير باللغة العربية

- رسائل الدكتوراه باللغة العربية

- أحمد رضوان شرف الدين، **مشروع الدولة والامة والعروبة**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2005/2004.
- بكار محمد، **نواب الإدارة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر 1919- 1956**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة جيلالي ليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر، 2014/2013،
- بن زروال جمعة، **الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954-1962**، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011.
- بن علي محمد، **سؤال الإنسان في الفكر العربي الإسلامي والليبرالي الغربي دراسة فلسفية في المفهوم والحقوق**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة وهران، 2013/2012.
- بوسعادة خيرة، **نشاط النخب في عمالة وهران مابين 1919-1954**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاسلامية، جامعة وهران1، 2013/2012.
- جاكر لحسن، **الحركة الوطنية في معسكر 1930-1954**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران،2009/2008.
- حمزي كمال، **القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1919-1954** (من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2010/2009.
- حيرش سمية، **الفلسفة الأمريكية بين الليبرالية والبراغماتية شارل بيرس نموذجا**، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، قسم الفلسفة كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران، 2012/2011.

- دويدة نفيسة، **المسألة الثقافية من منظور التيار الليبرالي للحركة الوطنية 1927-1945**، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2010/2009
- سحولي بشير، **مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية 1900-1930**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015/2014
- سعيدي مزيان، **السياسة الإستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل وموقف السكان منها 1871-1914**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحدي والمعاصر ، قسم التاريخ جامعة الجزائر ، 2009/2008.
- صافر فتيحة، **الشبان الجزائريون 1900-1930**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية ، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، 2016/2015.
- عنان عامر، **شمال افريقيا خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2016-2017.
- فشار عطاء الله، **النخبة الجزائرية جذورها تطورها اتجاهاتها 1914-1954**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر بين يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008.
- قريري سليمان، **تطور الإتـجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1945**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011/2010.
- مريوش أحمد، **الحركة الطلابية الجزائرية**، ودورها في الحركة الوطنية وثورة التحرير 1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006/2005.

- **رسائل الماجستير باللغة العربية**

- أوعامري مصطفى، **الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني خلال الحرب العالمية الثانية1939-1945**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران1، 2001.
- بلحاج ناصر، **موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1916**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، 2004 / 2005.
- بن الشيخ حكيم، **دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1936**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسانية والإجتماعية ، جامعة الجزائر، 2002/2001.
- بن حسين كريمة، **الحياة السياسية في قسنطينة**، رسالة الدرسات المعمقة في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة.
- بن علي زهير، **قضايا المرأة ضمن اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية1925-1954**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014.
- بن ويس ابراهيم، **المثقفون الجزائريون من خلال المجلة الإفريقية 1856-1954**، مذكرة ماجستير في علم المكتبات والعلوم الوثائقية، تخصص: تقنيات وثائقية، كلية الحضارة والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، 2013/2012.
- بودرهم فاطمة، **حزب جبهة التحرير الوطني**، دراسة تاريخية اجتماعية مقارنة 1954- 1964، مذكرة ماجستير بمعهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1994.
- بوطبة عمار، **المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح 1919-1956**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.
- بوعبد الله عبد الحفيظ، **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2006/2005.

- بوعدة حسينة، **المرجعية الثقافية من خلال الصحافة المكتوبة**، دراسة سوسيوثقافية لعينة من الصحف الخاصة في فترة التعددية الحزبية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2001/2000.
- ثنيو نور الدين، **قضايا الحركة الإصلاحية عند رابح زناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات**، رسالة ماجستير في التاريخ، معهد الحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 1997/1996.
- جودة سهيلة، **الليبراليون في العالم الإسلامي وموقفهم من الإسلام دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية، غزة، 2011
- حباطي عايدة، **التجنس وموقف الجزائريين منه**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2004/2003.
- حسان أحمد، **التغيرات الإقتصادية والإجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الإستعمارية 1847-1900**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، جامعة وهران1، 2015/2014.
- حمداني الوناس، **المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر**، مذكرة ماجستر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001.
- دويدة نفيسة، **تطور فكرة الوطنية عند فرحات عباس 1927-1955**، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2005.
- شلالدة سمير عبد الإله، **الليبرالية الجديدة في العالم العربي**، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008.
- عباس محمد الصغير، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية 1927-1963** ، مذكرة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007/2006.
- عصماني أحمد، **مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريح قادتها 1954-1962**، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

- علان أسماء، **الجزائر على عهد الجبهة الشعبية 1936-1939** ، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2017/2016**.**
- عميرات محمد أمين، **أزمة الهوية لدى النخبة المثقفة الجزائرية ابن بادين؛ مالك بن نبي؛ محمد آركون**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الأنتروبولوجيا، معهد الثقافة الشعبية، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان ، 2008/2007**.**
- عواريب لخضر، **جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1955**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2007/2006.
- الغول الطاهر، **مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية 1919-1954**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة حمّة لخضر، الوادي، الجزائر،2013-2014.
- مجاهد يمينة، **مشروع الدولة والأمة في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2007/2006**.**
- مطبقاني مازن صلاح، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1939**، بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير في الآداب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1984-1985.
- معزة عز الدين، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال1899-1985**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005/2004.
- نايت قاسي إلياس، **الذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي للجزائر وأثرها على الحركة الوطنية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر ، 2003/2002.

3/- مقالات باللغة العربية

- بشيش سعيدي فريدة، **البرامج التعليمية الإستعمارية الفرنسية ودورها في سلب هوية الجزائري**، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر، العدد 176، الجزء الثاني، ديسمبر 2007، ص ص281-293.
- الشمري نادية جاسم كاظم، **الديمقراطية والليبرالية والعلمانية في الفكر الغربي**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، السنة:2016، المجلد: 6، العدد : 4، إصدار خاص بالمؤتمر الوطني للعلوم والآداب 2016.
- بن حسين كريمة، **المتجنسون، مواقفهم، أفكارهم وطموحاتهم**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 30، المجلد أ ، ديسمبر 2008، ص ص127-143.
- بوهند خالد، **مواقف النخب الجزائرية الإندماجية والإصلاحية من قضايا المرأة المسلمة 1919-1939**، عصور الجديدة، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، الجزائر، المجلد7- العدد27، صيف- خريف أكتوبر 2017-2018، ص ص230-239.
- قدادرة شايب، **أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية الجزائرية1939-1942 دراسة تحليلية**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت، سكيكدة، الجزائر، المجلد 02، العدد02، 2008. ص ص 371-385.
- غربي محمد، **واقع المرأة الجزائرية ودورها في الفترة الإستعمارية 1830-1962**، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع73، العام الثامن، مارس2021.
- بن علي زهير، **المرأة الجزائرية في ظل الإستعمار الفرنسي1830-1962**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج01، العدد الثاني، 2020، ، ص ص 185-208.
- رمعون حسن، **الإستعمار، الحركة الوطنية والإستقلال بالجزائر العلاقة بين الديني والسياسي**، ترجمة: محمد داود، مجلة إنسانيات، 2006/31، ص ص 13-29.
- لونيسي ابراهيم، **مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954**، مجلة المصادر، عدد خاص المقاومة والحركة الوطنية، المركز الوطني

للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، العدد 11، السداسي الأول 2005، ص ص 149-181.

- المرزوقي علي الهادي، **الغزو الثقافي الغربي (أسبابه مخاطره ونتائجه)** ، مجلة كلية التربية، الجامعة المفتوحة ليبيا، العدد الثاني عشر، 2018 ، ص ص 1-23.

4/- المعاجم والقواميس باللغة العربية

- شرفي عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية1954-1962**، ترجمة: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007
- صليبا جميل، **المعجم الفلسفي**، ج02، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.
- لالاند أندري، **موسوعة لالاند الفلسفية**، مج01، تعريب: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، ط02، 2001.
- لاوند رمضان، **موسوعة الحرب العالمية الثانية**، ط02، دار العلم للملايين، بيروت، 2006.
- الحيالي صقر وآخرون، **قاموس المصطلحات المدنية والسياسية**، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية –شمس-، فلسطين، ط01، 2014
- أبو عمران الشيخ، **معجم مشاهير المغاربة**، منشوات دحلب، الجزائر، 2007.
- معن زيادة، **الموسوعة الفلسفية العربية**، مكتبة مؤمن قريش، د ب، ط01، 1986.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

1/- الأرشيف

أ- أرشيف إكس أون بروفانس

- A.N.O.M, 9H45,commissariat special, rapport union populaire Algérienne, bone, n°:170, le 27 mars 1939.
- A.N.O.M 82, CIE, affaires indigènes, oran, Septembre 1937.
- A.N.O.M, 9h45, la comissaire de police, à monsieur le gouvernement general , direction de la securité général), Alger, Tebessa le 26/03/1939.

- A.N.O.M, 81f , 767-768, UDMA, organisation.
- A.N.O.M, 81f/710, deputés representant l'algerie a lassemblee nationale 1945-1961, dossier (assemblee ationale, Activité des députes15-30 septembre 1950.
- A.N.O.M, 81f/710, assemblee nationale députes élus en algérie lors ses elections au 17-06-1951, deputés representant l'algerie a lassemblee nationale 1945-1961.
- A.N.O.M, C.I.E -A; Rapport "Ferhat Abbas et sa politique", adressé par Le Préfet d'Alger à Monsieur le Ministre Plénipotentiaire gouverneur générale de l'Algérie le 27 février 1945. boite n°: GGA8CAB/159.
- A.N.O.M, Manifeste du peuple Algérien, Boite N°:93/4159.
- A.N.O.M, GGA, Boite 11h/55, direction des réformes service d'information et documentation musulmans, rapport déclaire secret sur la situation politique en milieu musulman, du 31 au 31 mars1945.
- A.N.O.M, boite 81f.767-768, UDMA, délégation général du gouvernement en Algérie, affaires politique ,sous dossier n°:1.
- A.N.O.M, boite 81f10, présentation des débat parlementaires sur la situation en Algérie fevrier et Aout 1946, plan de travail pour les preparation des débats , Paris le 12/08/1946.

- A.N.O.M, 9h45, Dossier, rapport sur la fédération des elus musulmans.
- A.N.O.M, carton 9h45, activité particutiere dept: Canstantine ,comissariat de police à monsieur de Canstantine, canstantine,rapport 28/8.
- A.N.O.M, 9H45, fédération des élus musulmans d'Alger, 24janvier 1931.
- .A.N.O.M, 91/1k, Surveillance de Ferhat Abbas et des activités de l'UDMA 1941-1959, le prefet de l'Algérie à monsieur le ministre plenispotentiaire gouverneur générel de l'Algérie, n°:13471 CIE, Alger le 19/11/1945.
- A.N.O.M, 91/1k, Surveillance de Ferhat Abbas et des activités de l'udma 1941-1959, compagne d'Alger, section de Tizi ouzou, n°:25/4, note de renseignement, Tizi ouzou, le 09/03/1946.

ب - أرشيف وهران

- تقارير مراقبة صادرة عن مصلحة شؤون الأهالي

- A.W.O, C.I.E, l'activite indigène dans le departement d'oran , n°: 401 , Oran le 02 novembre 1938
- A.W.O, BP201, rapport mensuel sur l'activité musulman 1946 à1951, n°:163, Oran le 07/08/1947.
- A.W.O, carton 4473, I5, fédération des élus, monsieur le préfet du partement d'oran, Tlemcen le 14/1/1937
- A.W.O, carton n 2260, i1, directeur générale de affaires ndigènes et des territoires du sud renseignement, n°:619, Alger 20/12/1937, el bassair, 06/11/1936.

- A.W.O, carton n°:2260, i1, directeur générale de affaires ndigènes et des territoires du sud renseignement, n°:619, Alger 20/12/1937, la justice 07/11/1936.
- A.W.O, carton n°:2260, i1, directeur générale de affaires ndigènes et des territoires du sud renseignement, n°:619, alger 20/12/1937, el bassair 09/10/1936.
- A.W.O, carton2260, i1, congrès musulman, n°:332/k, Alger le 09/02/1937.
- A.W.O, carton4477, dossier presse indigènes et préfecture d'oran C.I.E, n°:623, décembre1942.

ج - أرشيف قسنطينة

- A.W.C, Notes de rapport de cie, Rapport mensuel sommaire , n°:188 , janvier 1943.
- A.W.C, la guerre d'Algérie par les documents, Tome :1, l'avertissement 1943-1946, service historique de l'armée de terre, vincennes 1990.
- A.W.C, SLNA, rapport sur le moral 20 avril/20mai 1946 (27-05-1946), etat major, 2eme bureau, n°:965/AZ.TS.
- A.W.C, la guere d'algérie par les documment, tomme premier, service historique de l'armee de terre, Vincennes 1990, additif du 26 mai 1942, extrait des archives du maréchal juin, 238/k 7.
- A.W.C , S.L.N.A, rapport mensuel sommaire, CIE, n°1058 , Alger le 01 mai 1943.

- A.W.C, Boite i13, projet de réformes faisant suite au manifeste (26mai1943), documents inedits du mouvement national, n°:12, novembre 1983.
- A.W.C, État-major, bulletin de renseignement, n°:48, 1h2811 , constantine,le 15 mars 1943.
- A.W.C, Boite I13, Résolution AML ,repoussant l'ordonnance du07 mars 1944
- A.W.C, Boite i-r 13, les amis du manifeste et de la liberté section de Guelma mai 1945 , documents inédits du mouvement national , n°:11 , publication de la direction des archives de la wilaya de Constantine , mai 1983.

د- مناقشات المندوبيات المالية الجزائرية

- Assembleés finnancières Algériennes, session ordinaire de 1928 de délégation indigène (sections arabe et kabyle), 11°seance, 13 juin 1928, N°4, imprimerie administrative victor heintz, Alger, 1928.
- Assembleés finnancières Algériennes, session ordinaire de 1928 de délégation indigène (sections arabe et kabyle), séance 07 avril 1927, N°4, imprimerie administrative victor heintz, Alger, 1928.

2/- المصادر باللغة الفرنسية

أ- الكتب المطبوعة باللغة الفرنسية

- Abbas Ferha, **la Nuit Coloniale**, Présentation: Abderrahmane Rebahi, livres éditions, Alger, 2011.
- abbas ferhat, **pourquoi nous créons l'union populaire algériene**,éd: fréminvilee, Alger, 1938.

- Ben habiles Chérif, **L'Algérie Française vue par un indigène**, Alger, Edt Orientale, 1914.
- Ferhat abbas, **Le Regime coloniale est la négation de la justice et de la civilisation**, Rapport présente par: Ferhat Abbas secrétaire général de l'udma, ed: libération , Alger**.**
- Hamet Ismaël, **Les Musulmans Français du Nord de L'afrique**, Librairie Armand Colin, Paris, 1906**.**
- Sisbane cherif, **Notes sur les Réformes désirées par la fédération des Élusdes Indigènes du Département de Constantine**, impimerie braham, canstantine, 1931.

ب- الصحافة باللغة الفرنسية

- جريدة **La voix indigène** (صوت الأهلي)

- La voix indigène, n°:376, 18/06/1936.
- La voix indigène, 20/02/1946.
- La voix indigène, n°: 386, 28/10/1936.
- La voix indigènes, 17/03/1938.
- La voix indigène, n°:450, 08/07/1938.
- La voix indigène, n°:459, 01/12/1938.
- La voix indigène, 07/09/1939.
- La voix indigène, 04/12/1939.
- La voix indigène, 08/02/ 1940.
- La voix indigène, 09/08/1943.
- La voix indigène, 23/09/1943.
- La voix indigène, 16/02/1945**.**
- La voix indigène, 03/12/1945.

- La voix indigènes, 25/12/**1945**.
- La voix indigène, 24/05/1946.
- La voix indigène, n°:660, 18/07/1946.
- La voix inidigène, 11/09/1946.
- La voix indigène, n°: 663, 11/09/1946.
- La voix libre, 28/04/1947.
- La voix inidigène, 11/07/1947**.**
- La voix indigène, 15/09/1936.
- La voix indigène, n°:3380, 11/08/1936.

- جريدة **La voix des humbles** (صوت المستضعفين)

- La voix des humbles, n°: 57, fevrier 1928.
- La voix des humbles, n°: 42, 1926.
- La voix des humbles, n°: 32, décembre 1924.
- La voix des humbles, n°: 50, fevrier 1927.
- La voix des humbles, n°: 52, setembre 1927.
- La voix des humbles,n°: 54, novembre 1927.
- La voix des humbles, n°:01, mai 1922.
- La voix des humbles, n°:51, mars-avril 1927.

- جريدة **l' égalité** (المساواة)

- égalité, n°:60, 16/01/1947.
- égalité, n°:70, 27/03/1947.

- جريدة **La république algérienne** (الجمهورية الجزائرية)

- La république algérienne, n°: 271, 13/17/1951.
- La république algérienne, n°: 271, 13/07/1946.
- La république algérienne, n°: 234, 15/09/1950.

- La république algérienne, n°: 247, 15/12/1950.
- La république algérienne, n°:15, 22/01/1954.

- جريدة **Echo d'oran** (صدى وهران)

- Echo d'oran, 30 aout 1939.

3/- المراجع باللغة الفرنسية

أ - الكتب باللغة الفرنسية

- Abderahman Kiouane, **Moments du mouvements nationale (textes et positions)**, éditions dahlab, Alger, 2009.
- Ageron Charles Robert, **Genèse de l'Algérie Algérienn** , editions Bouchene, Paris, 2005.
- Ainad Tabet Radouane, **le mouvement du 08 mai 1945 en algerie**, OPU, Alger, 02 édition.
- Belkhodja Amar**,** Mouvements Nationales des Hommes et des Repères histoire, éditions Alpha, Alger, 2008
- Bendjamin stora, **Algérie 1954**, éditions de l'aube, 2011
- Benjamin Stora et Daoud Zakia, **Ferhat Abbas une Autre Algérie** , Casbas Editions, Alger , 1995
- Benjamine Stora, **Histoir Algérie contemporaine 1830-1988**, 2Ed ,casbah, Alger ,2004
- Mahfoud Kaddache, **Histoir du Nationalisme Algérien 1919-1939**, Tome 01, éditions Edif , Alger, 2000 .
- Bouchène Abderrahmaneet et autres, **Histoire de l'Algérie à la Période Coloniale1830-1962**, éditions la découverte, Paris , 2014.

- Cheurfi Achour, **La classe politique Algérienne de 1900 à nos jours dictionnaire biographie** ,2edition, casbah editions, Alger, 2001.
- Claude Collot et Jean Robert henry, **Le mouvement nationale Algérienne textes1912-1954**, edition office des publications universitaires, Alger, 1981.
- Fanny Colonna, **Instituteurs Algériens1883-1939**, Paris, presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1975.
- Gey Perveille, **Les étudiants algériens de l'université française 1880-1962**, préface de mohamed harbi, casbah editions, Alger ,1997.
- Harbi Mohamed, **Le FLN, mrage et réalité**, éd: jeune afrique, Paris,1980
- Jean Melea, **Le triste sort des indigènes musulmans d'Algérie**, 3éditions, mercvre de France, paris, s.d.
- Kaddach Mahfoud et Sari Djilali, **l'Algerie dans l'histoire**, OPU, Alger, 1989.
- Kaddach Mahfoud, **Histoire du nationalisme Algérien (1919-1951)**, Tome1, éd: SNED, Alger, 1980.
- kaddache Mahfoud, **Histoire du nationalisme Algérien** , t02, 1939-1951, éd : *SNED*, Alger, 1981.
- Khalfa Mameri, **ferhat abbas**, thala editions, Alger
- le Tourneau Roger, **evolution politique de l'afrique du nord musulmane 1920-1961**, libraire armand colin, paris, 1962.

- Léon Antoine, **Colonisation, Enseignement et éducation** , editions l'harmattan, Paris, 1991.
- Mimouni Abdelkader, **le manifeste algérien dans la presse française**, 2édition, editions mimouni.
- Naroun Amar, **Ferhat Abbas et les chemins de la souveraineté** , denoel, paris, 1961.
- Patrick Well, **le statut des musulmans en Algérie coloniale une nationalité Française dénaturée**, Departement of history an civilization, florence, Italy,2003.
- Saadallah Abou al kacem, **la montee du nationalisme Algérie 1900-1930, entreprise nationale du livre**, Alger, 2edition, s.d.
- Sarasin Paul-emile, la crise algérienne, **les éditions du cere**, Paris, 1949.
- Chikh Slimane, l'Algérie en armes ou les temps des certitudes , casbah editions, alger, 1998.
- Teguia Mohamed, **l'algérie en guerre**, OPU, Alger, s.d.

- **ب- الرسائل الجامعية باللغة الفرنسية**

- Clerx Camille, **Colonisation et Mission Enjeux Missionnaires et Politiques Linguistiques et Culturelles en Algérie et Aux indes Orientales Néerlandaises 1880-1930**, Mimoires Masters, french language and liguistics , Universitie leiden, 2016**.**
- Fromage Julien, **l'algerie vivra-t-elle! ou le projet Blum - Viollette au temps du front populaire**, mémoire de fin

d'études , institut d'etudes politique de lyon, université lumière 2 , juin 2013**.**

- Myreng Toril, **le Système Scolaire en Algérie Coloniale l'école Primaire, Une Institution Assimilatrice**, Institue de littérature, Mémoire de master, Université d'Oslo, décembre 2013.

ج- المقالات باللغة الفرنسية

- Ageron Charles Robert, "**Ferhat Abbas et l'évolution politique de l'Algérie musulmane pendant la deuxième guerre mondiale**", revue d'histoire maghrébine, n°:4, Juillet 1975, Tunis, 1975, pp 132-133**.**
- Ageron Charles-Robert, **Enquête sur les Origines du Nationalisme Algérien**, L'émir Khaled, Petit-fils d'Abd El-Kader, fut-il le Premier Nationaliste Algérien?, In: Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, n°:2, 1966, pp9-49.
- Gey Perveille, **l'Algérie de 1913–1931**, Dans la Revue de l'histoire des Colonies Françaises, in Outre Mers, Tome: 99, n 376 **-** 377, 2012, pp 473 **-**492.
- Gey Pervillé, **Les Principes de 1789 et Le Mouvement National Algérien**, in Revue Française d'outre Mer, Tome 76, n°:282-283, 1er et 2etrimestes1989, pp 231-237.
- Isnard Hildbert, **Aux origines au nationalisme Algérien**, Annales histoire sciences sociales, Volume4, n°:4, année1949, pp 463-474.

- Meynier Gilbert, **l'Algerie et les Algériens sous le Système Coloniale**, Approche Historico Historiographique, insaniat, n° :66, juillet, décembre, 2014, pp 13-70.
- Patrick Weil, **le Statut des Musulmans en Algérie Coloniale**, Revue Histoire de la Justice, n°:16, association française pour l'histoire de la justice, 2005, pp 93-109.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

البسملة

إهداء

شكر وعرفان

المقدمة.....أ

مدخل حول الفكر اللّيبرالي

أولا– أصول مصطلح اللّيبرالية.....**17**

ثانيا– المفهوم اللغوي والإصطلاحي للّيبرالية.....**19**

1– المفهوم اللّغوي.....**19**

2– المفهوم الإصطلاحي.....**20**

ثالثا– مراحل ظهور اللّيبرالية.....**24**

رابعا– أقسام اللّيبرالية.....**25**

1– اللّيبرالية السياسية.....**25**

2– اللّيبرالية الإقتصادية.....**28**

3– اللّيبرالية الفكرية.....**30**

خامسا– مميّزات الفِكر اللّيبرالي.....**31**

الفصل الأول: ظهور التيار الليبرالي في الجزائر

المبحث الأول: عوامل ظهور الفكر الليبرالي ومبادئ الثورة الفرنسية (1789) في الجزائر.....**36**

أولا– الإستعمار وعلاقته بدخول مبادئ الفكر الليبرالي والثورة الفرنسية.....**36**

ثانيا– سياسة فرنسا التّعليمية ودورها في ظهور النخبة الليبرالية.....**43**

1– المدرسة الفرنسية **43**

2– البرامج التعليمية.....**52**

3– لغة التدريس.....**56**

4– المعلّمون الفرنسيون.....**58**

5- جامعة الجزائر.....61

المبحث الثاني: عوامل تأثر الجزائريين بالفكر الليبرالي ومبادئ الثورة الفرنسية (1789)

.....63

أولا - الإحتكاك بالإنسان الفرنسي المستعمِر 63

ثانيا - الزيارات المنظمة لبعض الجزائريين من طرف الإستعمار.....65

1- زيارات لأعيان الجزائر.....65

2- زيارات للطلبة والمدرِّسين الجزائريين.....69

ثالثا - هجرة الجزائريين والإحتكاك بالمجتمعات الفرنسية والغربية.....69

رابعا- التجنيد الاجباري.....72

خامسا- قراءة كُتُب المفكِّرين الفرنسيين.....74

خامسا- التّمييز العنصري.....77

المبحث الثالث: نشأة التيّار الليبرالي في الجزائر.....83

أولا- ظهور حركة الشبان الجزائريين 83

ثانيا- إنقسام حركة الشبان الجزائريين وظهور التيار الليبرالي 1919-1927.....92

1- الإتجاه الإصلاحي.....94

2- الإتجاه الليبرالي 98

3- الإتجاه الليبرالي بعد نفي الأمير خالد 1924-1927.....102

خلاصة الفصل.....105

الفصل الثاني: النخبة الليبرالية والدعوة إلى الإندماج (1927-1939)

المبحث الأول: بداية تموقع النخبة الليبرالية على الساحة السياسية في شكل تنظيمات سياسية.....107

أولا- تأسيس فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين.....107

ثانيا- انقسام فيدرالية المنتخبين المسلمين 112

ثالثا- ظهور فيدرالية قسنطينة كقوة سياسية فاعلة 114

1- فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر.....**115**
2- فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة وهران.....**116**
3- فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة **117**
المبحث الثاني: النخبة الليبرالية أمام إصلاحات مشروع بلوم فيوليت..... 121
المبحث الثالث: النخبة الليبرالية والمؤتمر الإسلامي الجزائري(1936).....128
1- دور النخبة الليبرالية في انعقاد المؤتمر الاسلامي.....128
2- نشاط النخبة الليبرالية خلال المؤتمر الإسلامي 130
المبحث الرابع: إنقسام التيار الليبرالي وتأسيس أحزاب سياسية.....137
أولا- أسباب الإنقسام داخل تيار النخبة الليبرالية 137
1- فَشل مشروع إدماج الجزائر وسقوط حكومة الجبهة الشعبية.....137
2- الصّراعات والخلافات الشخصية بين أفراد النخبة الليبرالية 139
1.2- الإختلاف حول مسألة اكتساب الجنسية الفرنسية.....139.
2.2- غياب وحدة سياسية.....141
3.2- معارضة المستوطنين لمشاريع الإصلاح في الجزائر 142
ثانيا- القوى الليبرالية بعد الإنقسام.....146
1- فرحات عباس من فيدرالية المنتخبين إلى الإتحاد الشعبي.....147
2- بن جلول يؤسِّس التجمع الفرنسي-الإسلامي.....151
خلاصة الفصل.....153

الفصل الثالث: النخبة الليبرالية من الإندماج إلى الفيدرالية (1939-1945)

المبحث الأول: نشاط النخبة اللّيبرالية خلال السنوات الأولى من الحرب (1939-1940).....155
أولا- إندلا ع الحرب العالمية الثانية وموقف النخبة الليبرالية منها.....155
ثانيا- الأوضاع السياسية للنخبة اللّيبرالية مع بداية الحرب.....161
ثالثا- أوضاع الجزائر في ظل حكومة فيشي 162

رابعا- انسحاب عناصر النخبة الليبرالية من الحرب وعودتهم إلى النشاط السياسي....165
المبحث الثاني: النشاط السياسي للنخبة الليبرالية قبل نزول الحلفاء(1941-1942)..... 170
أولا- تقرير عباس إلى المارشال بيتان (10 أفريل 1941) .....170.
ثانيا- مذكرة فرحات عباس لوزارة الداخلية(5 مارس 1942).....173
ثالثا - تنظيم بن جلول لتجمع شعبي (05 جويلية 1942) 174
رابعا - عريضة بن جلول إلى الماريشال بيتان (27 أوت 1942) 174
خامسا - رسالة بن جلول إلى الحاكم العام شاتل.....175
المبحث الثالث: تطور المواقف السياسية للتيار الليبرالي بعد نزول الحلفاء (1942-1943)..... 176
أولا- تأثير الحلفاء وميثاق الأطلسي على تطور الوعي السياسي للتيار الليبرالي.....176
ثانيا- اتّصالات النخبة الليبرالية بالحلفاء.....180
ثالثا- النخبة الليبرالية تدعو إلى وضع دستور خاص بالجزائر.....183
1- رسالة النخبة الليبرالية إلى السلطات المسؤولة في الجزائر..... 183
المبحث الرابع: النخبة الليبرالية من الإندماج إلى الفيدرالية (1943-1945).....188
أولا- النخبة الليبرالية تطالب بدولة فيدرالية مرتبطة بفرنسا 1943-1945.....188
1- إصدار بيان فيفري والتخلي عن الفكر الإندماجي.....188
2- مظاهر تطور المواقف السياسية للنخبة الليبرالية من خلال بيان فيفري 195
1.2- إدانة النظام الإستعماري.....195
2. 2 - رفض السياسة الإندماجية 198
3.2- الدعوة لتأسيس دولة جزائرية مرتبطة فيدراليا مع فرنسا 201

ثانيا- ملحق البيان يؤكد على مطلب الإستقلال السياسي للجزائر.....205

المبحث الخامس: موقف السلطات الفرنسية والإندماجيين من تطور المواقف السياسية للنخبة الليبرالية(بيان فيفري وملحقه).....210

أولا- موقف السلطات الفرنسية.....210

1 - إعتقال قادة النخبة الليبرالية المطالِبين بالفيدرالية 210

ثانيا- موقف النواب المنتخبين (الإندماجيون).....**212**

1- تراجع بعض الإندماجيين عن بيان فيفري1943.....212

المبحث السادس: النخبة الليبرالية بقيادة فرحات عباس تؤكّد على مطلب جمهورية جزائرية مستقلة ومتّحدة مع فرنسا1944-1945.....215

أولا- حركة أحباب البيان والحرية والتأكيد على مطلب جمهورية جزائرية مستقلة ومتحدة مع فرنسا.....215

ثانيا- النخبة الليبرالية وأمرية مارس 1944.....223

1- جناح مطلب الفيدرالية.....224

2- جناح المطالب الإندماجية.....225

خلاصة الفصل.....228

الفصل الرابع: النخبة الليبرالية والتحوُّل نحو الإستقلال الذاتي للجزائر (1945-1956)

المبحث الأول: تطور مطالب ومواقف النخبة الليبرالية بعد مجازر الثامن ماي1945.....231

أولا- تأثير مجازر الثامن ماي على الفكر السياسي للنخبة الليبرالية (الفِيدراليون).....231

ثانيا- إعادة تموضع النخبة الليبرالية(الفِيدراليون) على الساحة السياسية بعد المجازر.....234

المبحث الثاني: النشاط السياسي للنخبة الليبرالية (الفِيدراليون).....236

أولا- الثورة بالقانون.....236

ثانيا- تأسيس حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.....238
ثالثا- برنامج النخبة الليبرالية من خلال الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.....240
رابعا- نداء فرحات عباس إلى الشباب الجزائري الفرنسيين والمسلمين.....242
المبحث الثالث: عودة النخبة الليبرالية إلى لُعبة الانتخابات ببرامج جديدة..... 246
أولا- أنصار النّهج الإندماجي 247
1-عودة بن جلول إلى الساحة السياسية.....247
ثانيا- أنصار الفيدرالية 250
المبحث الرابع: النخبة الليبرالية بقيادة فرحات عباس تطرح مشاريع جديدة لحل القضية الجزائرية.....254
أولا- طرح مشروع دستور لجمهورية الجزائرية (09 أوت 1946).....254
ثانيا- محتوى مشروع دستور الجمهورية الجزائرية.....256
1- تأسيس جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا في إطار اتحاد فيدرالي.....256
2-تأسيس برلمان جزائري.....265
3-تأسيس برلمان فيدرالي 266
4-الحفاظ على الثوابت الوطنية.....267
المبحث الخامس: النخبة الليبرالية ودستور الجزائر 1947.....269
أولا- مضمون الدستور.....269
ثانيا- رَد فعل النخبة الليبرالية.....272
1-أنصار الفيدرالية.....272
2-أنصار الإندماج.....275
المبحث السادس: النخبة الليبرالية والجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها (1951).....276
أولا- تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها(1951).....276
ثانيا- فشل الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها 282

المبحث السابع: النخبة الليبرالية والثورة التحريرية 1954–1956.....285
أولا– موقف الإتّحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من الثورة التّحريرية.....285
ثانيا– موقف النواب المنتخبون من الثورة التحريرية.....293
ثالثا – النواب المنتخبون يأسِّسون مجموعة 61 نائبا.....296.
خلاصة الفصل.....301

الفصل الخامس: النخبة الليبرالية وقضايا الجزائريين 1927–1956

المبحث الأول: القضايا السياسية.....305
أولا– المساواة والعدالة الإجتماعية 305
ثانيا– التّمثيل النيابي 309
ثالثا– الإندماج وتجنيس الجزائريين.....313
رابعا– الوجود الفرنسي والإستقلال.....327
خامسا– الإنتماء للعالم العربي والإسلامي.....333
المبحث الثاني: القضايا الإجتماعية والثقافية.....336
أولا– التعليم.....336
ثانيا– اللّغة العربية 342
ثالثا– تعليم وتحرير المرأة الجزائرية.....346
المبحث الثالث: القضايا الإقتصادية.....353
أولا– المطالبة بتحسين أوضاع الفلاحين الجزائريين.....353
ثانيا– التّنديد بقانون الغابات.....357
ثالثا– القرض الفلاحي.....358
المبحث الرابع: قضايا الدين الإسلامي 362
أولا– فصل الدين عن الدولة والحريات الدينية.....362
ثانيا– الدين الإسلامي 368
خلاصة الفصل.....377
الخاتمة.....380

الملاحق.....389
فهرس الأعلام.....428
بيبليوغرافية البحث..... 446
فهرس الموضوعات.....484

الملخَّص:

يُعتبر التيّار الليبرالي الجزائري من أبرز التيّارات السياسية التي ظهرت في الجزائر خلال فترة النّضال السياسي للحركة الوطنية الجزائرية ضدّ الإستعمار الفرنسي وسياسته المقِيتة. وقد تميّزت عناصر هذا التيار بأن كانت الثقافة الغربية ومبادئ الثورة الفرنسية مرجعية أساسية في نضالها السياسي ضدّ سياسة الإدارة الفرنسية والمستوطنين في الجزائر، وبحكم ثقافتها الغربية فقد كانت المنابر الصحفية والمؤتمرات والتحزب السياسي أهم الوسائل التي اعتمدتها النخبة الليبرالية في التعبير عن مواقفها وطرح أفكارها السياسية؛ والمطالبة بتحسين أوضاع الجزائريين؛ وإخراجهم من حالة التخلّف والمعاناة نحو الرقي والحضارة عبر تطبيق مبادئ الثورة الفرنسية التي نادت بالحرية والأخوة والمساواة والعلمانية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ونبذ التمييز الطبقي. وقد ظهرت أسماء بارزة ضمن هذا التيار كابن التهامي؛ رابح زناتي؛ شريف سيسبان؛ بن جلول؛ فرحات عباس؛ الشريف سعدان. لذلك اتّجهنا في هذه الدراسة إلى تتبع المسار السياسي للتيار الليبرالي من 1927 إلى غاية 1956. وقد شهدت النخبة الليبرالية طيلة هذه المرحلة تطوّرات هامّة في مواقفها السياسية، والتي تدرجت من المطالبة بالإندماج ثم الفيدرالية لتنتقل في مرحلة ثالثة إلى المطالبة بالإستقلال الذاتي للجزائر. كما تناولنا في هذه الدراسة الإنقسامات السياسية داخل الصَّف الليبرالي بين أبرز زعمائه فرحات عباس وبن جلول وجماعة المتجنسين؛ حيث كانت قضايا الهوية الوطنية كاكتساب الجنسية الفرنسية والتخلي عن مبادئ الدين الإسلامي أهم النّقاط التي توالت بسببها الإنقسامات الداخلية في الكتلة الليبرالية؛ ومَنعت من وجود تكتُّل سياسي مُوحَّد يجمَع أفراد النخبة الليبرالية. من جانب مُغاير ضمّت الدراسة مواقف النخبة الليبرالية والتي رغم ثقافتها الغربية وتمسكها بمبادئ ثورة 1789 كحل للقضية الجزائرية؛ إلا أنها ساهمت بدرجة كبيرة في طرح انشغالات الجزائريين على مستوى الهيئات السياسية الفرنسية والمجالس المنتخبة، والتعبير عن مواقفها اتجاه المشاريع الإصلاحية التي تطرحها الإدارة الفرنسية في الجزائر. إلّا أنّ اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954 وإفشالها مشروع فرنسا الإدماجي أدّى بالنخبة الليبرالية بعد ذلك إلى تحديد مصيرها بين تأييد الثورة والإنضمام إلى صفوفها كما حدث مع فرحات عباس، أو رفْض العمل المسلح والتمسّك بالفكر الإندماجي؛ كما وقع لبن جلول ورابح زناتي.

الكلمات المفتاحية: التيّار اللّيبرالي؛ مبادئ الثورة الفرنسية؛ النوّاب المنتخبون؛ المتجنّسون؛ النّشاط السياسي؛ فيدرالية النواب المنتخبين؛ الإندماج؛ الفيدرالية؛ الهوية الجزائرية؛ الإصلاحات الفرنسية؛ الإنتخابات؛ الإستقلال الذّاتي؛ الثورة التحريرية؛ مواقف النخبة الليبرالية؛ مآل النخبة الليبرالية.

Abstract:

It is well established that the Algerian liberal current is one of the most prominent political currents that appeared in Algeria during the period of the political struggle of the Algerian national movement against French colonialism and its abhorrent policy. The elements of the latter were distinguished by the fact that Western culture and the principles of the French Revolution were considered a basic reference in its political struggle against the policy of the French administration and the settlers in Algeria, and by virtue of its Western culture. Moreover, to improve the conditions of Algerians, and to save them from backwardness and suffering towards progress and brings them to civilization by applying the principles of the French Revolution, which called for freedom, brotherhood, equality, secularism, democracy, social justice and the rejection of class discrimination. Notable names within this trend, such as Ibn Al-Touhami; Rabah Zenati; Sheriff Sisban; Ben Jalloul; Farhat Abbas; and Al-Sharif Saadane. On this basis, the present study aims to trace the political career of the liberal trend from 1927 to 1956, in which the liberal elite witnessed significant developments in its political positions, which gradually ranged from the demand for integration and then federalism to move in a third stage to the demand for Algeria's self-independence. In addition to this, the study also sheds light on the political divisions within the liberal class between its most prominent leaders, Farhat Abbas, Ben Jelloul and the group of nationalists, where issues of national identity such as acquiring French citizenship and abandoning the principles of the Islamic religion were the most important points due to which the internal divisions in the liberal trend continued, and prevented the existence of a unified political wave. This has unified the members of the liberal elite. On the other hand, the study included the positions of the liberal elite, which despite its Western culture and adherence to the principles of the 1789 revolution as a solution to the Algerian issue; nonetheless, it contributed to a large extent in raising the concerns of the Algerians at the level of French political authorities and elected councils, with expressing its positions towards the reform projects proposed by the French administration in Algeria. However, the outbreak of the liberation revolution on November 1, 1954, and the failure of France's integrative project led the liberal elite to decide its fate between supporting the revolution and joining its ranks, as happened with Farhat Abbas, or rejecting armed action and adhering to the integrationist ideology; Ben Jelloul and Rabah Zenati also signed.

Keywords: liberal current; principles of the French Revolution; elected representatives; nationalized; political activism; federation of elected representatives; integration; federalism; Algerian identity; French reforms; The election; self-independence; liberation revolution; positions of the liberal elite; fate of the liberal elite.

الملخص:

يُعتبر التيّار الليبرالي الجزائري من أبرز التيّارات السياسية التي ظهرت في الجزائر خلال فترة النّضال السياسي للحركة الوطنية الجزائرية ضدّ الإستعمار الفرنسي وسياسته المقِيتة. وقد تميّزت عناصر هذا التيار بأن كانت الثقافة الغربية ومبادئ الثورة الفرنسية مرجعية أساسية في نضالها السياسي ضدّ سياسة الإدارة الفرنسية والمستوطنين في الجزائر ، وبحكم ثقافتها الغربية فقد كانت المنابر الصحفية والمؤتمرات والتحزب السياسي أهم الوسائل التي اعتمدتها النخبة الليبرالية في التعبير عن مواقفها وطرح أفكارها السياسية ؛ والمطالبة بتحسين أوضاع الجزائريين ؛ وإخراجهم من حالة التخلّف والمعاناة نحو الرقي والحضارة عبر تطبيق مبادئ الثورة الفرنسية التي نادت بالحرية والأخوة والمساواة والعلمانية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ونبذ التمييز الطبقي. وقد ظهرت أسماء بارزة ضمن هذا التيار كابن التهامي ؛ رابح زناتي ؛ شريف سيسبان ؛ بن جلول ؛ فرحات عباس ؛ الشريف سعدان. لذلك اتّجهنا في هذه الدراسة إلى تتبع المسار السياسي للتيار الليبرالي من 1927 إلى غاية 1956. وقد شهدت النخبة الليبرالية طيلة هذه المرحلة تطوّرات هامّة في مواقفها السياسية ، والتي تدرجت من المطالبة بالإندماج ثم الفيدرالية لتنتقل في مرحلة ثالثة إلى المطالبة بالإستقلال الذاتي للجزائر. كما تناولنا في هذه الدراسة الإنقسامات السياسية داخل الصف الليبرالي بين أبرز زعمائه فرحات عباس وبن جلول وجماعة المتجنسين ؛ حيث كانت قضايا الهوية الوطنية كاكتساب الجنسية الفرنسية والتخلي عن مبادئ الدين الإسلامي أهم النّقاط التي توالت بسببها الإنقسامات الداخلية في الكتلة الليبرالية ؛ ومَنعت من وجود تكتل سياسي مُوحد يجمَع أفراد النخبة الليبرالية. من جانب مُغاير ضمّت الدراسة مواقف النخبة الليبرالية والتي رغم ثقافتها الغربية وتمسكها بمبادئ ثورة 1789 كحل للقضية الجزائرية ؛ إلا أنها ساهمت بدرجة كبيرة في طرح انشغالات الجزائريين على مستوى الهيئات السياسية الفرنسية والمجالس المنتخبة ، والتعبير عن مواقفها اتجاه المشاريع الإصلاحية التي تطرحها الإدارة الفرنسية في الجزائر. إلّا أنّ اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954 وإفشالها مشروع فرنسا الإدماجي أدّى بالنخبة الليبرالية بعد ذلك إلى تحديد مصيرها بين تأييد الثورة والإنضمام إلى صفوفها كما حدث مع فرحات عباس ، أو رفْض العمل المسلح والتمسّك بالفكر الإندماجي ؛ كما وقع لبن جلول ورابح زناتي.

الكلمات المفتاحية

التيّار اللّيبرالي ؛ مبادئ الثورة الفرنسية ؛ النوّاب المنتخبون ؛ المتجنِّسون ؛ النّشاط السياسي ؛ فيدرالية النواب المنتخبين ؛ الإندماج ؛ الفيدرالية ؛ الهوية الجزائرية ؛ الإصلاحات الفرنسية ؛ الإنتخابات ؛ الإستقلال الذّاتي ؛ الثورة التحريرية ؛ مواقف النخبة الليبرالية ؛ مآل النخبة الليبرالي.

تاريخ المناقشة : 2023/02/28

بتقدير: مشرف جدا